

مَوْطَأُ الْأَمَلِ مَا لَكَ

المتوفى ١٧٩١ هـ

رواية محمد بن الحسن الشيباني

مع
التعليق للمجيد علي موطأ محمد
شرح العلامة عبد الحى اللكنوي

نماذج وتحقيق

الدكتور تقي الدين السديوي

المجلد الثاني

دار الفقه
دمشق

دار السنة والفتنة
بومباي

مَوْعِدُ الْأَقْرَبِ مَالِكٍ
(المجلد الثاني)



الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

FLY MA APARTMENT BUILDING - NO. 11
93, MORIAN ROAD
HOUSAY ADEJUB
T.D.A
TEL : 3037942 - 3081917

دار السنة والسيرة

بدمشق

دار الفكر
بدمشق

رئيس التحرير: د. محمد علي محمد علي - دمشق - ١١١١١١١١

محرر: د. محمد علي محمد علي - دمشق - ١١١١١١١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٦ - (باب الوتر)

٢٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي مرة^(١) أنه سأل أبا هريرة: كيف كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قال^(٢): فسكت^(٣)، ثم سألته، فسكت، ثم سألته فقال: إِنَّ شَيْئًا أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ أَصْنَعُ أَنَا، قَالَ: أَخْبِرْنِي، قَالَ: إِذَا صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا خَمْسَ رَكَعَاتٍ^(٤)، ثُمَّ أَنَامُ^(٥)، فَإِنْ قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ صَلَّيْتُ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِنْ أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ^(٦) عَلَى وَتَرٍ.

٢٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ^(٧) بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءَ مُنْغِيْمَةً^(٨) فَخَشِيَ الصُّبْحَ^(٩)، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ، فَرَأَى عَلَيْهِ^(١٠) لَيْلًا، فَشَفَعَ^(١١) بِسَجْدَةٍ ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ،

(١) اسمه يزيد المدني، ثقة، كذا قال الزرقاني. (٢) أي: أبو مرة.

(٣) قوله: فسكت، لعلة لما رأى أن تفصيل كيفية وتره ﷺ لا يقتضيه المقام أن يأتي به على وجه التمام، كذا قال القاري.

(٤) قوله: خمس ركعات، ظاهره أنه بصحيفة واحدة اقتداء بما روي أن رسول الله ﷺ فعل كذلك أحياناً، وحمله القاري على الركعتين سنة العشاء وثلاث ركعات الوتر.

(٥) يفيد جواز الوتر قبل النوم لمن لم يتعوّد الانتباه في الليل ولم يتق به.

(٦) لأنني قد أدبته أول الليل.

(٧) أي: في ليلة من الليالي، ولفظ ذات مقحمة. (٨) أي: محيط بها السحاب.

(٩) أي: طلوعه فيفوت وتره. (١٠) في نسخة: أن عليه.

(١١) قوله: فشفع بسجدة، قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة، =

سجدتين، فلما خشي الصبح أوتر^(١) بواحدة.

قال محمد: ويقول أبي هريرة تأخذ، لا ترى أن يشفع^(٢) إلى الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحب^(٣)

= فشفعها بأخرى على رأي من قال: لا يحتاج في نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات، ولا اعتبار وتر وشفع، ويحتمل أنه سلم.

(١) قوله: أوتر بواحدة، روي مثله، عن علي وعثمان وابن مسعود وإسامة وعروة ومكحول وعمرو بن ميمون، واختلف فيه، عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص، وهذه مسألة يعرفها أهل العلم بمسألة نقض الوتر^(٤)، وخالف في ذلك جماعة: منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينام، ثم إن قام صلى ولم يعد الوتر، وروي مثله عن عماد وعائشة. وكانت تقول: أوتران في ليلة؟ إنكاراً لذلك، قاله ابن عبد البر.

(٢) سأن يضم إلى الوتر ركعة ليصير شفعا، فينقض وتره كما كان فعله ابن عمر.

(٣) قوله: ما أحب، هذا صريح في جواز الشفع بعد الوتر أخذاً من فعل أبي هريرة وابن عمر، وهو المروي عن أبي بكر أنه قال: أما أنا فأنام على وتر، فإن استيقظت صليت شفعا حتى الصباح، وفي «صحيح مسلم» عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين، وهو جالس فإذا أراد أن يركع فزم، فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح وحمله النووي على بيان الجواز، وأنه كان بفعله أحيانا

(٤) ذهب بعض السلف إلى نقض الوتر، وأعلم أن من أوتر من الليل ثم قام للتهجد، فالجمهور على أنه يصلي للتهجد ولا يعيد الوتر ولا ينقضه. وإليه ذهب أبو حنيفة، والثوري، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وأبو ثور، وابن المبارك، وبه قال إبراهيم النخعي، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق، وعماد، وسعد بن أبي وقاص، وعائذ بن عمرو، وابن عباس، وأبي هريرة وعائشة، وعائمة، وضأوس، وأبي مجاز، كما ذكره ابن قدامة في «المغني»

٧٩٩/١

ولا ينقض^(١) وتره، وهو قول أبي حنيفة^(٢) — رحمه الله — .

٧٧ — (باب الوتر على الدابة)

٢٥٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار: أن النبي ﷺ أوتر على راحلته .

قال محمد: قد جاء هذا الحديث

= مستدلاً بأن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما، عن عائشة مع رواية خلافتك من الصحابة شاهدة بأن آخر صلاته ﷺ كان الوتر، وفي «الصحيحين» أحاديث بالأمر بجعل آخر صلاة الليل وتراً منها حديث: «اجعلوا آخر صلاتكم وتراً»، فكيف يُظنُّ به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه كان يداوم على الركعتين بعد الوتر، ويجعلهما آخر الليل وإنما معناه هو بيان الجواز انتهى كلامه^(١). ثم قال: وأما ما أشار إليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة وردَّ رواية الركعتين جالساً فليس بصواب، لأن الأحاديث إذا صحت وأمكن الجمع بينها نعين ذلك. انتهى .

(١) قوله: لا ينقض، لقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»، أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما، قال ابن حجر: إسناده حسن .

(٢) قوله: أبي حنيفة، وقد وافقه في عدم نقض الوتر مالك، والأوزاعي، والشافعي وأحمد، وأبو ثور، وعلقمة وأبو مجلز، وطاووس، والنخعي، قاله ابن عبد البر .

(١) انظر شرح مسلم للنووي ٢/٣٩٢ باب صلاة الليل والوتر .

وأما الركعتان بعد الوتر فإنكرهما مالك وقال: لا أصل لهما، ولم يثبت فيهما شيء، عن أبي حنيفة والشافعي، وقال أحمد: لا أفعله ولا أمنع من فعله، وذكر النووي الجواز فقط لأجل ورودهما في الحديث . وقال ابن القيم: الصواب أن يقال: إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السنة وتكمل الوتر، فإن الوتر عبادة مستقلة انظر فتح الملهم ٢/٢٩٤ .

وجاء^(١) غيره فَأَحَبُّ^(٢) إلينا أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعاً^(٣) ما بدا له ،
فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض ، وهو قول عمر بن الخطاب
وعبد الله بن عمر^(٤) ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا^(٥) .

٧٨ - (باب تأخير الوتر)

٢٥٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم^(٦) : أنه
سمع عبد الله^(٧) بن عامر بن ربيعة يقول : إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة

(١) قوله : وجاء غيره ، وهو أنه ﷺ كان ينزل للوتر كما مر في (باب الصلاة
على الدابة في السفر) .

(٢) قوله : فأحب إلينا . . إلخ ، كأنه يشير إلى أن الروايات لما اختلفت في
النزول للوتر وعدم نزوله فالاحتياط هو اختيار النزول ، وفي هذه العبارة إشارة إلى أنه
لا سبيل إلى رد رواية عدم النزول وهجراته بالكلية ودعوى عدم ثبوت ذلك ، وإنما
اختلفنا ما اختلفنا لما ذكرنا .

(٣) من النوافل والسنن .

(٤) قوله : وعبد الله بن عمر ، أقول : نسبة ذلك إلى ابن عمر مما يتكلم فيه ،
فإنه قد ورد عنه النزول وعدم النزول كلاهما ، بل ورد عنه الزجر على من نزل
للوتر ، والاهتمام بأن الاقتداء الكامل بالنبي ﷺ هو في عدم النزول كما مر ذكره
ذلك في (باب الصلاة على الدابة) ، فالظاهر أن مذهبه جواز النزول وترجيح عدم
النزول .

(٥) أي : أهل الكوفة .

(٦) ابن محمد بن أبي بكر .

(٧) هو أبو محمد المدني الصحابي ، مات سنة خمس وثمانين ، كذا في
«الإسعاف» وقد مر بُدَّ من حاله .

أوبعد الفجر. يشكُّ عبد الرحمن أي ذلك (١) قال (٢).

٢٥٤ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن أنه سمع أباہ (٣) يقول:

إنني لأوتر بعد الفجر.

٢٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن

ابن مسعود (٤) أنه كان يقول: ما أبالي لو أقيمت (٥) الصبح (٦) وأنا أوتر.

٢٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الكريم (٧) بن أبي

(١) وإن اتحد المعنى.

(٢) أي: عبد الله بن عامر.

(٣) هو القاسم بن محمد.

(٤) قوله: عن ابن مسعود، المراد به حيث أطلق هو عبد الله بن مسعود بن

غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار علماء

المصاحبة، أمّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين، أو في التي بعدها

بالمدينة، كذا في «التقريب» وقد مرُّ بُد من ترجمته فيما مرَّ.

(٥) لأنه وقت ضروري له.

(٦) في نسخة: الصلاة.

(٧) قوله: عبد الكريم بن أبي المخارق (١)، يسمّى عبد الكريم اثنان، =

(١) المخارق: بضم الميم واسم أبيه نيس، ولعبد الكريم زيادة في أول قِيَام الليل عند

البخاري، وله ذكر في مقدمة مسلم، وروى له النسائي قليلاً، وروى عنه ابن ماجه في

تفسيره، وأبو داود في مراسيله، والترمذي في حديث «البول قائماً». ومتى أخرج له

البخاري تعليلاً ومسلم متابعة يكون غير مطروح، والظن فيه إنما هو من قبل حفظه، وقد

ذكر صاحب «تنسيق النظام بشرح مستند الإمام أبي حنيفة» وجوه الاحتجاج به، وبلغها

سبعة وعشرين وجهاً انظر (مقدمة تنسيق النظام ص ٦٥-٧٠).

المخارق^(١)، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه رقد^(٢)، ثم استيقظ، فقال لخدمته: انظر ماذا صنع^(٣) الناس، وقد ذهب^(٤) بصره، فذهب^(٥) ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من الصبح، فقام ابن عباس، فأوتر، ثم صلى الصبح^(٦).

٢٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد: أن عبادة^(٧) بن

= أحدهما: ثقة، متفق عليه، أخرج له البخاري ومسلم، وهو ابن مالك الجزري، وكنيته أبوسعد، والآخر ابن أبي المخارق، وكنيته أبو أمية، وهو متروك، كذا في «القول المستد في النب» عن مستند أحمد، للمافظ ابن حجر العسقلاني، وقال في «التمهيد»: هو ضعيف باتفاق أهل الحديث، وكان مؤدب كُتِّب، حسن السم، غر مالكا منه ستمته، ولم يكن من أهل بلده، فوعرفه، مات سنة ست أو سبع وعشرين ومائة، وقال السيوطي في «مرواة الصعود»: لا يصح على ما انفرد به عبد الكريم بن أبي المخارق الحكم بالوضع لأنه روى عنه مالك، وقد علم من عاداته أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده، وإن كان غيره قد أطلع على ما يقتضي جرحه. انتهى. واسم أبي المخارق — بضم الميم وكسر الراء — قيس، وقيل: طارق.

(١) اسمه قيس، وقيل: طارق.

(٢) أي: نام.

(٣) أي: هل فرغوا من صلاة الصبح أم لا؟

(٤) أي: صار أعمى، ولذا لم يحضر الجماعة.

(٥) أي: الخادم.

(٦) فيه أن الأوتر يصلى بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح.

(٧) قوله: عبادة، بالضم، هو أبو الوليد الأنصاري الخزرجي، أحد الثقات، شهد العقبتين وشهد بدرأ، وأحد أبيعة الرضوان، والمشاهد كلها، ومات بالشام في خلافة معاوية، كذا في «الإصابة» وغيره.

الصامت كان يومٌ يوماً، فخرج يوماً للصبح، فأقام المؤذن الصلاة، فأسكته حتى أوتر^(١) ثم صلى بهم.

قال محمد: أحبُّ إلينا أن يوتر قبل أن يطلع الفجر^(٢) ولا يؤخره إلى طلوع الفجر، فإن طلع قبل أن يوتر فليوتر، ولا يتعمد^(٣) ذلك، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٧٩ - (باب السلام في الوتر^(٤))

٢٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان^(٥) يسلم في الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر^(٦) ببعض حاجته.

(١) كأنه تذكر بعد خروجه، وأراد الترتيب.

(٢) لحديث: فصلوها - أي الوتر - ما بين العشاء وطلوع الفجر. أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

(٣) قوله: ولا يتعمد، وأما الصحابة الذين أوتروا بعد الطلوع محمولة على أنهم لم يتعمدوا ذلك، بل فاتهم ذلك لوجه من الوجوه، فأدّوه بعد طلوع الفجر.

(٤) أي: في أثناءه.

(٥) قوله: كان، هذا الأثر وغير ذلك من الآثار التي ذكرناها في ما سبق يضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة، عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وفي سنده عمرو بن عبيد، متكلم فيه، ذكره الزيلعي^(١).

(٦) قوله: حتى يأمر ببعض حاجته، ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً فلان =

(١) نصب الثرية ٢/ ١٢٢.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا^(١) نأخذ بقول عبد الله ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ولا نرى^(٢) أن يسلم بينهما.

= عرضت له حاجة فصلي ثم بنى على ما مضى، وهذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصولاً، وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني، قال: صلى ابن عمر ركعتين، ثم قال: يا غلام! ارجل لنا، ثم قام فأوتر بركة، وروى الطحاوي عن سالم، عن أبيه، أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوي، ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن المراد بقوله تسليمة أي: التسليم في التشهد، ولا يخفى بطلانه كذا في «فتح الباري»^(٣) وفي دعواه أن ظاهره وصله، وأن رواية سعيد أصرح في ذلك وقته، بل ظاهر رواية مالك أنه كان عادة فصله، لإتيانه بكان وحرف المضارعة، وحتى الغائية، نعم لو عبر بحين بدل حتى لكان ذلك ظاهراً، وأما رواية سعيد، فمحتملة كذا قاله الزرقاني.

(١) قوله: ولكننا نأخذ بقول عبد الله، قال النقي الشُّنِّي في «شرح النقاية»: مذهبا قوياً من حيث النظر، لأن الوتر لا يخلو إما أن يكون فرضاً أو سنة، فإن كان فرضاً فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً، وكلهم أجمعوا على أن الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً، ثبت أنه ثلاث، وإن كان سنة فلا توجد سنة إلا ولها مثل في الفرض، والفرض لم يوجد فيه الوتر إلا المغرب، وهو ثلاث. وذكر صاحب «التمهيد»، عن جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر منهم بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، منهم عمر وعلي وابن مسعود وزيد وأبي وأنس. انتهى. وذكر البخاري، عن القاسم قال: رأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لو أسع، وأرجو أن لا يكون بشيء منه باس.

(٢) قوله: ولا نرى أن يسلم بينهما، قد يؤيد ذلك بحديث أخرجه

= ابن عبد البر في «التمهيد»، عن عبد الله بن محمد بن يوسف، نا أحمد بن محمد بن إسماعيل، نا أبي، نا الحسن بن سنيان، نا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، نا عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ نهى عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. ويحجب عنه بوجوه: أحدها: أن في سنده عثمان، وهو متكلم فيه^(١)، فقد ذكر ابن القطان في كتاب «الوهم والإيهام»: هذا الحديث من جهة ابن عبد البر، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم، والثاني: أنه معارض بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي، عن المطلب بن عبد الله المخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر، فأمره بثلاث، يفصل بين ثقله ووتره بتسليمة، فقال الرجل: إني أخاف أن يقول الناس هي البتراء، فقال ابن عمر: هذه سنة الله ورسوله، فهذا يدل على أن الوتر بركعة يعد ركعتين، قد وجد من النبي ﷺ، والثالث: أنه معارض بحديث: «ومن أحب أن يوتر بخمس فليفعل»، ومن أحب أن يوتر بثلاث، فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر». رواه أبو داود وغيره، وقد مر في (باب الصلاة على الدابة)، والرابع: أن البتراء، قُسر ابن عمر بعدم إتمام الركوع والسجود كما أخرجه البيهقي في «المعرفة» بسنده، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مولى لسعد بن أبي وقاص، قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل؟ فقال: يا بُنَيَّ هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، ووتر الليل واحدة، بذلك أمر رسول الله ﷺ، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إن الناس يقولون هي البتراء، فقال: يا بُنَيَّ ليست تلك البتراء، إنما البتراء أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها بقيامها، ثم يقوم =

(١) قال ابن التركماني: لم يتكلم عليه أحد بشيء فيما علمنا غير العقيلي وكلامه ضعيف. وقد أخرج له الحاكم في «المستدرک». الجوهر الثقي ٢٧/٣.

حدثنا أبو جعفر^(١) قال: كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة، ثماني^(٢) ركعات تطوعاً وثلاث ركعات^(٣) الوتر، وركعتي الفجر^(٤).

٢٦٠ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب^(٥) أني

= في الأخرى، ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً فتلك البتراء^(١).

(١) قوله: حدثنا أبو جعفر، هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو المعروف بالباقر سمي به لأنه تبقر في العلوم أي توسع وتبحر، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره، ولد سنة ٥٦ هـ، ومات بالمدينة سنة ١١٧ هـ^(٢)، كذا ذكره القاري في «سند الأنام شرح مسند الإمام»، وقال: هذا الحديث رواه الشيخان وأبو داود عن عائشة: كان ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر. انتهى.

(٢) هو مقدار تهجد.

(٣) ظاهر هذا وما بعده هو عدم الفصل بالسلام، ولذلك استدلل به المؤلف على مدعاه.

(٤) أي: ستة الفجر.

(٥) قوله: ما أحب، يعني لو أعطاني أحد نَعَمًا حُرماً بدل ترك الوتر ثلاث ركعات لم أحب أن أتركه.

(١) انظر: السنن الكبرى ٢٦/٣، قال ابن المتركاني في سننه ابن إسحاق وسلمة بن الفضل متكلم فيهما، فتأويل ابن عمر ليس بأولى من تفسير البتراء الذي رواه أبو سعيد مرفوعاً وعرفه الناس قاطبة. قالهم.

(٢) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ١٩٢/٢.

تركبت الوتر بثلاث^(١) وإن^(٢) لي حُمْرُ النُّعْمِ .

٢٦١ — قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة^(٣) قال: قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث ثلاث^(٤) المغرب .

٢٦٢ — قال محمد: حدثنا أبو معاوية^(٥) المكفوف، عن

(١) قوله: بثلاث، ظاهره أنه ثلاث موصولة، وهو المروي عن فعله صريحاً ذكرناه سابقاً، وأخرج الحاكم^(١)، أنه قيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، وكان ينهض في الثالثة بالتكبير.

(٢) قوله: وإن لي حُمْرُ النُّعْمِ، الحمر بضم فسكون، جمع أحمر، والنُّعْمُ، يفتحان بمعنى الأنعام والدواب، والمراد بها الإبل، والحمر منها أحسن أنواعها، ذكره السيوطي.

(٣) قوله: عن أبي عبيدة، بضم العين هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيره، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة، من كبار التابعين، روى عن أبيه، وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، مات بعد سنة ١٨٠ هـ، كذا في «التقريب» و«جامع الأصول».

(٤) التشبيه الكامل إنما يكون إذا لم يكن فصل بين السلام وهو المراد.

(٥) قوله: أبو معاوية المكفوف، أي: الممنوع عنه البصر، يعني الأعمى، وهو محمد بن خازم الضرير الكوفي عَمِيَّ وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، روى عن الأعمش وسفيان، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين مات سنة ١٩٥ هـ، كذا في «التقريب»^(٦) و«الكاشف».

(١) المستدرک ٣٠٤/١.

(٢) ١٥٧/٢.

الأعمش^(١)، عن مالك^(٢) بن الحارث، عن عبد الرحمن^(٣) بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث كصلاة المغرب.

٢٦٣ - قال محمد: أخبرنا إسماعيل^(٤) بن إبراهيم، عن

(١) قوله: عن الأعمش، بالفتح من العَمَش، يفتحان، وهو عيارة عن ضعف البصر، وكونه بحيث يجري منه اندمع لمرض، والمشهور به سليمان بن يهران - بالكسر - الأسدي النكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي أصله من طبرستان، وولد بالكوفة، وروى عن أنس، ولم يثبت له منه سماع، وابن أبي أوفى وأبي وائل وقيس بن أبي حازم والشعبي والنخعي وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي وشعبة والسفيانان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، والنسائي: ثقة ثبت، وابن عمارة: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش، ومنصور ثبت أيضاً إلا أن الأعمش أعرف منه بالمستند، مات سنة ١٤٧هـ، وقيل سنة ١٤٦هـ، وترجمته مطبوعة في «تهذيب التهذيب».

(٢) قوله: عن مالك بن الحارث، قال الذهبي في «الكاشف» مالك بن الحارث السلمي، عن أبي سعيد الخدري وعقمة النخعي، وعنه منصور والأعمش، ثقة، مات سنة ١٩٤هـ. انتهى.

(٣) قوله: عن عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، نسبة إلى نخع، بفتحين، قبيلة، أبو بكر الكوفي، روى عن أخيه الأسود بن يزيد، وعنه عقمة بن قيس، وعن حذيفة وابن مسعود وأبي موسى وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه محمد وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي ومنصور وغيرهم، قال ابن سعد وابن معين والعجلي والذراقضي: ثقة، مات سنة ٧٣هـ، وقيل سنة ٨٣هـ، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) قوله: إسماعيل بن إبراهيم، ذكر في «تهذيب التهذيب» و«الميزان» كثيراً بهذا الاسم والنسب، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء. والظاهر أن المذكور

ليث^(١)، عن عطاء^(٢)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: الوتر كصلاة المغرب.

٢٦٤ - قال محمد: أخبرنا يعقوب^(٣) بن إبراهيم، حدثنا

حصين^(٤) بن إبراهيم،

= ههنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي، والنخعي الكوفي ضعفه البخاري والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، وعنه ابن نمير ووکیع وطلق بن غنام وأبو علي الحنفي وغيرهم، فليحرر هذا المقام.

(١) قوله: عن ليث، هو ليث بن أبي سليم، بالضم، قال الحافظ عبد العظيم المنذري في آخر كتاب «الترغيب والترهيب»: فيه خلاف، وقد حدث عنه الناس، وضعفه يحيى والنسائي، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وقال الدارقطني: كان صاحب سنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد فحسب، وثقه ابن معين في رواية. انتهى. وقد بسطت في ترجمته في رسالتي في بحث الزيارة النبوية «الكلام المبرور» في رد القول المنصور ورد المذهب المأثور المسقى بـ «السمي الشكور» حين ظن بعض أفاضل عصرنا أن ضعفه بلغ إلى أن لا يحتاج بد.

(٢) هو ابن أبي رباح المكي أو ابن يسار المدني، وقد وجد في بعض النسخ كذلك عطاء بن يسار.

(٣) القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة.

(٤) قوله: حصين بن إبراهيم، هكذا في النسخ الحاضرة، ولم أقف على حاله في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» و«الكاشف» و«جامع الأصول» و«ميزان الاعتدال» وغيرهما. وقد مرّت سابقاً في (بحث رفع اليدين) رواية عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، عن حصين بن عبد الرحمن، ومرّ هناك أنه من =

عن ابن مسعود قال^(١): ما أجزأت^(٢) ركعة واحدة قط.

٢٦٥ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي حمزة^(٣)، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة^(٤) قال: أخبرنا عبد الله بن مسعود: أهرن^(٥) ما يكون الوتر ثلاث ركعات.

٢٦٦ - قال محمد: أخبرنا سعيد^(٦) بن أبي عروبة، عن

= أعالي شيوخه، ففعله هو، والذي في كتاب «الحجج»، حصين، عن إبراهيم، فيتعين أن الحصين هو السابق، وإبراهيم هو النخعي.

(١) لما سمع سعداً أنه أوتر بركعة كما ذكرنا سابقاً.

(٢) قوله: ما أجزأت^(١)، فيه إشارة إلى التثقل بركعة واحدة باطل، وبه صرح أصحابنا.

(٣) قوله: عن أبي حمزة، ذكر في «تهذيب التهذيب» و«الكاشف» وغيرهما كثيراً من الكوفيين يكتن بأبي حمزة، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، ولم أدر أن المذكور ههنا من هو منهم، فليحرر.

(٤) ابن قيس النخعي.

(٥) أي: أدنى ما يكون ثلاث ركعات، فلا يجوز الأدنى منه.

(٦) قوله: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، بفتح العين وضم الراء وسكون الواو - اسمه بهران بالكسر - العدوي مولى بني عدي بن يشكر، أبو النضر البصري، قال ابن معين والنسائي وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وقال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال مات سنة ١٥٥ هـ، وبقي في اختلاطه خمس سنين، كذا في «تهذيب التهذيب».

(١) نصب الرواية ٢٧٨/١، قلت: ومثله لا يقال بالرأي فهو مرفوع حكماً.

كان لا يسلم^(١) في ركعتي الوتر.

(١) قوله: كان لا يسلم في ركعتي الوتر: هذا صريح في إثبات المقصود، وقد أخرجه النسائي، والحاكم^(٢) أيضاً، وصححه الحاكم، وفيه رد على من أبطل الوتر بالثلاث أخذاً مما روى الدارقطني - وقال: رواه ثقات - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا توتروا بثلاث، وأوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب»، ومن المعلوم أن حديث عائشة في عدم السلام في الركعتين مرجح على حديث أبي هريرة بوجوه لا تخفى على ماهر الفن، مع أن حديث أبي هريرة معارض بحديث: «ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعّل»، المخرّج في السنن، وهو من أسباب الترجيح. هذا وقد يستدل على عدم الفصل بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بقائحة الكتاب، و«سبح اسم ربك الأعلى»، وفي الثانية بـ«قل يا أيها الكافرون»، وفي الثالثة بـ«قل هو الله أحد»، والمعمودتين، أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في «صحيحه»، ولحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين والطحاوي وغيرهم، فإن ظاهره أن الثالثة متصلة لا منفصلة، ولأنها قالت: وفي ركعة الوتر، أو في الركعة المفردة، أو نحو ذلك. وروى الطحاوي بنحوه من حديث ابن عباس وعلي وعمران بن حصين، لكن وقع في طريق الدارقطني بلفظ: كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما بـ«سبح اسم ربك الأعلى»، و«قل يا أيها الكافرون»، ويقرأ في الوتر بـ«قل هو الله أحد»، و«قل أعوذ برب الفلق»، و«قل أعوذ برب الناس».

(١) سنن النسائي ٢٤٨/١، والمستدرک ٢٠٤/١.

٨٠ - (باب (١) سجود (٢) القرآن)

٢٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة: أن أبا هريرة قرأ بهم (٣) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فلما انصرف حدثهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها (٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله -

(١) قوله: باب سجود القرآن (١)، هي أربع عشرة سجدة معروفة، عند أبي حنيفة والشافعي غير أنه عد الشافعي منها السجدة الثانية من سورة الحج دون سجدة (ص)، وقال أبو حنيفة: بالعكس هذا هو المشهور، وقال الترمذي: رأى بعض أهل العلم أن يسجد في (ص) وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى. فعلى هذا يكون عند الشافعي وأحمد خمس عشرة سجدة، وهو رواية عن مالك، كذا في المحلى بحل أسرار الموطأ للشيخ سلام الله (٢) رحمه الله تعالى.

(٢) هو سنة، أو فضيلة، قولان مشهوران عند مالك، وعند الشافعية سنة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب.

(٣) قال البايعي: الأظهر أنه كان يصلي، وجاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾.

(٤) قوله: سجد فيها، وبهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة، وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى ابن القاسم والجمهور عنه أنه لا يسجد لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة: لما سجد: لقد سجدت في سورة ما رأيت الناس =

(١) شرح الزرقاني ٢/٢٠، وسط الكلام في ذلك في أوجز المسالك ٤/١٣٩.

(٢) هو الشيخ العالم المحدث سلام الله بن شيخ الإسلام بن فخر الدين الدهلوي، أحد كبار العلماء، توفي سنة ١١٢٩ أو ١١٣٣ هـ. انظر نزهة الخواطر: ٧/٢٠٥.

وكان مالك^(١) بن أنس لا يرى^(٢) فيها سجدة.

= يسجلون فيها، فدلّ هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه. ورثه ابن عبد البر بما حاصله، أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء بعده^(٣).

(١) قوله: مالك، وسلفه في ذلك ابن عمر وابن عباس فإنهما قالوا: ليس في المفصل سجدة، أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه».

(٢) قوله: لا يرى فيها سجدة، أي: في سورة «انشقت» بل لا في المفصل مطلقاً، كما صرح به حيث قال: الأمر عندنا أن عزائم السجود إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء، وبه قال الشافعي في القديم، ثم رجع عنه، ذكره البيهقي، وحجتهم حديث زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ «والنجم»، فلم يسجد فيها، أخرجه الشيخان وغيرهما. وأجاب الجمهور عنه بأنه لعله تركه في بعض الأحيان لبيان الجواز فإن سجود التلاوة ليس بواجب كما يشهد به قول عمر: من سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه. وقول ابن عمر: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء، أخرجهما البخاري وغيره. هذا على قول من قال باستحباب السجود، أو سنّيته، وأما على رأي من قال بالوجوب كأصحابنا الحنفية، فيجيب عن حديث زيد بأن وجوب السجدة ليس حتماً في الفور، فلعنه أخره النبي ﷺ ولم يسجد في الفور لبيان ذلك، وليس في الحديث بيان أنه لم يسجد بعد ذلك أيضاً، وقد ثبت سجود النبي ﷺ في سورة النجم، من حديث ابن مسعود عند البخاري وأبي داود والنسائي، ومن حديث ابن عباس عند البخاري والترمذي. ومن حديث أبي هريرة عند البرّار والدارقطني بإسناد رجاله ثقات، وثبت السجود في سورة «انشقت» من حديث أبي هريرة عند مالك والبخاري وأبي داود والنسائي وغيرهم. ومن حجة المالكية حديث أم الدرداء قالت: سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل، أخرجه ابن ماجه، وفي سننه متكلّم فيه مع أن الإثبات مقدّم على النفي، ومن حجّتهم حديث =

(١) انظر شرح الزرقاني ٢/٢٠، وبسط الكلام في ذلك في أوجز المسالك ٤/١٣٩.

٢٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب قرأ بهم^(١) النجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ^(٢) سورة أخرى^(٣).

قال محمد: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن رجل من أهل مصر: أن عمر قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين، وقال: إن هذه السورة فُضِّلَتْ بسجدتين^(٤).

٢٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر

= ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل، منذ تحوّل إلى المدينة، وإسناده ليس بقوي^(١) مع ثبوت أن أبا هريرة سجد مع رسول الله ﷺ في سورة ﴿انشقت﴾، وهو أسلم ستة سبع من الهجرة.

(١) أي: في الصلاة.

(٢) ليقع ركوعه عقب قراءة كما هو شأن الركوع.

(٣) روى الطبراني بسند صحيح عن عمر أنه قرأ النجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ ﴿إذا زلزلت﴾.

(٤) قوله: بسجلتين، أولاهما عند قوله تعالى: ﴿إن الله يفعل ما يشاء﴾، وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله: ﴿وافعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾.

(١) انظر فتح الباري ٢/٥٥٥، ٥٥٦.

رضي الله عنهما: أنه^(١) رآه سجد في سورة الحج سجدتين.

قال محمد^(٢): رُوي هذا عن عمر وابن عمر^(٣) وكان^(٤)

(١) قوله: أنه، هذا مقدّم على ما أخرجه الطحاوي، عن سويد قال: مثل نافع: هل كان ابن عمر يسجد في الحج سجدتين؟ فقال: مات ابن عمر، ولم يقرأها، ولكن كان يسجد في النجم وفي ﴿اقرأ باسم ربك﴾.

(٢) به قال الشافعي وأحمد، ورواه ابن وهب، عن مالك، ولم يقل به مالك في المشهور عنه، ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: عن عمر وابن عمر، وكذا رواه الطحاوي عن أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري أنهما سجدا في الحج سجدتين. وروى الحاكم على ما ذكره الترمذي، عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمار بن ياسر وأبي موسى وأبي الدرداء أنهم سجلوا سجدتين. ويؤيده من المرفوع ما أخرجه أبو داود والترمذي عن عتبة، قلت: يا رسول الله ﷺ، أفُضِّلَت سورة الحج بسجدتين؟ قال: نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما، وكذا رواه أحمد والحاكم، وفي سننه ضعف ذكره الترمذي، وأشار إليه الحاكم، وأخرج أبو داود، عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، وفي سننه ضعيف وهو عبد الله بن منين^(١).

(٤) قوله: وكان ابن عباس لا يرى... إلخ، كما أخرجه الطحاوي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال في سجود الحج إن الأولى عزيمة، والأخرى تعليم، قال الطحاوي: فيقول ابن عباس تأخذ. انتهى. لكن قد مر أن الحاكم ذكره في من سجد فيها سجدتين، والحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه عمر رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه.

(١) انظر نصب الراية ٣٠٦/١، وقال في ذلك المعهود ٢٠١/٧: وفي سورة الحج سجدتان، إحداهما متفق عليها والثانية اختلف فيها، فالحنفية أنكروها والشافعية أثبتوها.

ابن عباس لا يروى في سورة الحج إلا سجدة واحدة^(١): الأولى، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨١ - (باب المارّين يدي المصلّي)

٢٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر^(٢) مولى عمر^(٣):
أن بسر^(٤) بن سعيد أخبره أن زيد بن خالد الجهني أرسله^(٥) ^(٦) إلى

(١) قوله: واحدة، روى ابن أبي شيبة، عن علي وأبي الدرداء وابن عباس أنهم سجدوا فيه سجدتين، وله عن ابن عباس أنه قال: في الحج سجدة، وعن ابن المسيب والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير مثل ذلك كذا في «المحلى» .

(٢) هو سالم بن أبي أمية.

(٣) أي: عمر بن عبيد التيمي.

(٤) قوله: أن بسر بن سعيد، هكذا في بعض النسخ، بشر - بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة - وفي بعض النسخ منها نسخة الشيخ الدهلوي: بسر بن سعيد، واختاره القاري حيث ضبطه بكسر الباء وسكون الشين المعجمة، والصحيح هو الأول، وهو المذكور في كتب الرجال وشروح موطأ يحيى، وشروح صحيح البخاري وغيرها.

(٥) أي: بسرًا.

(٦) قوله: أرسله... إلخ، قال الحافظ: هكذا روي عن مالك، لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد، وأن المرسل إليه أبو جهيم، وهو بضم الجيم - مصغراً - واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحابي، وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال: عن بسر، قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن =

أبي جهيم^(١) الأنصاري يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ يقول في المأز بين يدي المصلي^(٢)؟ قال: قال رسول الله ﷺ: لو يعلم المأز بين يدي المصلي ماذا^(٣).....

= خالده أسأله، قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عينة مقلوباً، أخرجه ابن أبي خيثمة، عن أبيه، عن ابن عينة، ثم قال ابن أبي خيثمة: مثل عنه يحيى بن معين، فقال: هو خطأ كذا في «التنوير».

(١) قوله: إلى أبي جهيم، هو عبد الله بن جهيم الأنصاري، روى عنه بسر بن سعيد مولى الحضرميين، عن رسول الله ﷺ في المأز بين يدي المصلي، رواه مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله، عن بسر، عن أبي جهيم، ولم يسمه، وهو أشهر بكنيته، ويقال: هو ابن أخت أبي بن كعب، ولست أقف على نسبه في الأنصار، كذا في «الاستيعاب في أحوال الأصحاب» لابن عبد البر رحمه الله.

(٢) قوله: بين يدي المصلي، أي: أمامه، بالقرب، واختلف في ضبط ذلك، فقيل: إذا مر بينه وبين مقدار سجوده، وقيل بينه وبينه ثلاثة أذرع، وقيل بينه وبينه قدر رمية بحجر.

(٣) قوله: ماذا عليه، زاد الكشميهني من رواية البخاري من الإثم، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها، وقال ابن عبد البر: لم يختلف رواية «الموطأ» على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة: يعني من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت حاشية فظنها الكشميهني أصلاً لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، وقد عزاها المحب الطبري في «الأحكام» للبخاري وأطلق، فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين، كذا في «الفتح».

عليه (١) في ذلك لكان (٢) أن يقف (٣) أربعين (٤) خيراً (٥) (٦) له من أن يمرّ بين يديه، قال (٧): لا أدري

(١) أي: من الإثم بسبب مروره بين يديه، سدّ مسد المفعولين ليُعلم وقد علق عمله بالاستفهام.

(٢) قوله: لكان... إلخ، جواب (لن) ليس هذا المذكور، بل التقدير لو يعلم ماذا عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيراً.
(٣) أي: وقوفه.

(٤) قوله: أربعين، قال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن المراد أربعين سنة، واستدل بحديث أبي هريرة مرفوعاً: لو يعلم الذي بين يدي أخيه معترضاً، وهو يناجي ربّه لكان أن يقف مكانه مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها، ثم قال: هذا الحديث متأخر عن حديث أبي جهيم، لأن فيه زيادة الوعيد، وذلك لا يكون إلا بعدما أوعدهم بالتخفيف، كذا نقله ابن ملك، وقال الشيخ ابن حجر: ظاهر السياق أنه عين المحدود. لكن الراوي تردد فيه. وما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة: (لكان أن يقف مائة عام) مشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر، لا لخصوص عدد معين، وقال الكرماني: تخصيص الأربعين بالذكر لكون كمال طور الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة، وكذا يلوح الأشدّ، ويحتمل غير ذلك كذا في «مرقاة المفاتيح». هذا العدد له اعتبار في الشرع كالثلاث والسبع، وقد أقردت في أعداد السبع جزءاً وفي أعداد الأربعين آخر، كذا قال السيوطي في «التنوير».

(٥) قوله: خيراً له، وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة: لكان أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها.

(٦) بالنصب وعند الترمذي بالرفع على أنه الاسم.

(٧) أي: أبو النضر.

قال (١) أربعين يوماً أو أربعين شهراً (٢) أو أربعين سنة .

٢٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن (٣) بن أبي سعيد (٤) المخذري، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم يصلي (٥) فلا يدع (٦) (٧) أحداً يمر بين يديه فإن أبي (٨) فليقاتله (٩)

(١) أي: بسر بن سعيد.

(٢) وللبرار من طريق أحمد بن عبد، عن ابن عينة، عن أبي النضر، لكان أن يقف أربعين خريفاً.

(٣) ثقة، روى له مسلم والأربعة، مات سنة ١١٢ هـ، كذا قال الزرقاني.

(٤) هو سعد بن مالك الأنصاري.

(٥) زاد الشيخان: إلى شيء يستره.

(٦) أي: لا يترك.

(٧) قوله: فلا يدع، لابن أبي شيبة عن ابن مسعود: إن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته.

(٨) أي: امتنع.

(٩) قوله: فليقاتله، أي: فليدفعه بالقهر، ولا يجوز قتله، كذا قال بعض علمائنا، وقال ابن حجر: فإن أبي إلا يقتله، فليقاتله، وإن أفضى إلى قتاله إياه، ومن ثم جاء في رواية، فإن أبي فليقتله، قال ابن ملك: فإن قتله عملاً بظاهر الحديث، ففي العمد القصاص، وفي الخطأ الدية. وفيه دليل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة، وقال القاضي عياض: فإن دفعه بما يجوز فهلك، فلا فود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب الدية أو يكون هدراً، فيه مذهبان للعلماء، وهما قولان

فلانما (١) هو شيطان (٢).

٢٧٣ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن كعب (٣) أنه قال: لو كان يعلم المأز بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك كان (٤) أن يُخسفَ به خيراً له (٥).
قال محمد: يُكره (٦) أن يَمُرَّ الرَّجُلُ بين يدي المصلي، فإن أراد

= في مذهب مالك: نقله الطيبي كذا في «المرواة»، وقال الزرقاني: أطلق جماعة من الشافعية أن له قتاله حقيقة، واستبعده في «القبس» وقال: المراد بالمقاتلة المدافعة، وقال الباجي: يحتمل أن يريد فليلعنه كما قال «قَتَلَ الْخَرَّاصُونَ»، ويحتمل أن يريد يؤاخذه على ذلك بعد تمام صلاته ويؤبّخه.

(١) قوله: فلانما هو شيطان، أي فعله فعل شيطان، أو المراد شيطان الإنس، وفي رواية الإسماعيلي: فإن معه الشيطان.

(٢) استنبط منه ابن أبي جمرة بأن المراد بقوله: فليقاتله المدافعة لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتسمية وتحوها.

(٣) قوله: كعب، هو كعب بن قانع الحميري، المعروف بكعب الأحبار من مُسلمة أهل الكتاب، قال معاوية: إنه أصلق هؤلاء الذي يحدثون عن الكتاب، مات سنة ٣٢ هـ بحمص، كذا في «الإسعاف».

(٤) قال الطيبي: المذكور ليس جواباً للو، بل هو دالٌّ على ما هو جوابها والتقدير لتمنى الخسف.

(٥) قوله: خيراً له، لأن عذاب الدنيا بالخسف أسهل من عذاب الإثم، وهذا يحتمل أن يكون من الكتب السالفة، لأن كعباً من أهل الكتاب، فظاهر هذا كالحديث قبله يدل على منع المرور مطلقاً، ولو لم يجد مسلماً سواه.

(٦) أي: كراهة تحريم.

أن يمر بين يديه فليداراً^(١) ما استطاع ، ولا يقاتله ، فإن قاتله^(٢) كان ما يدخل عليه^(٣) في صلاته من قتاله^(٤) إياه^(٥) أشد عليه من ممر هذا^(٦) بين يديه^(٧) ، ولا نعلم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري ، وليست العامة^(٨) عليها^(٩) ، ولكنها على

(١) في نسخة: فليداراً، أي: ليدفع بالإشارة أو بالتسبيح أو نحو ذلك.

(٢) قوله: فإن قاتله... إلخ، يعني أنه ينبغي للمصلي أن يدفع المار، فإن لم يندفع يدفع بأشد من المرة الأولى، ولا يقتله ولا يقاتله، فإنه إن قاتل وقتل فسدت صلاته لارتكاب العمل الكثير، فصار ما دخل على المصلي من ارتكاب قتاله أشد من مرور المار بين يديه، فإن مروره بين يديه لا يفسد صلاته، وإنما يوجب إثم المار والنقص في صلاته، فإذا اختار دفعه بالقتال فسدت صلاته، فيلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدنى، وهو منهي عنه بالأصول الشرعية، فالمراد بقوله ﷺ: «فليقاتله» هو المبالغة في المدافعة لا القتال الحقيقي المفسد للصلاة، وهذا هو قول عامة العلماء خلافاً لبعض الشافعية.

(٣) أي: على المصلي.

(٤) أي: المصلي.

(٥) أي: المار.

(٦) أي: المار.

(٧) أي: المصلي.

(٨) أي: عامة الفقهاء.

(٩) أي: على ظاهرها.

ما^(١) وَصَفْتُ لَكَ^(٢)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٢٧٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أنه قال^(٣): لا يقطع الصلاة شيء.

(١) وهو أن يدفعه ما استطاع.

(٢) في نسخة: ذلك.

(٣) قوله: إنه قال... إلخ، أخرجه الدارقطني، عن ابن عمر مرفوعاً، ومسنده ضعيف. وجاء مثله مرفوعاً من حديث أبي سعيد عند أبي داود، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني، وعن جابر عند الطبراني، وأخرج الطحاوي عن علي وعمار: (لا يقطع صلاة المسلم شيء، وادروا ما استطعتم)، وعن علي: (لا يقطع صلاة المسلم كلب ولا حمار ولا امرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب)، وعن حذيفة أنه قال: (لا يقطع صلاتك شيء)، وعن عثمان نحوه، وأخرج سعيد بن منصور عن علي وعثمان مثله، ويعارضها حديث أبي ذر مرفوعاً: «إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستتره، إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل، فإنه يقطع صلاته الكلب الأسود والحمار والمرأة». رواه مسلم، وله أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً: «تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب» ولأبي داود، عن ابن عباس مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى غير السترة، فإنه يقطع صلاته الحمار والخنزير واليهودي والمجوسي والمرأة».

واختلف العلماء في هذا الباب، فجماعة قالوا بظاهر ما ورد في القطع، ونقل عن أحمد أنه قال: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفي النفس من المرأة والحمار شيء. والجمهور على أنه لا يقطع الصلاة شيء، وأجابوا عن معارضة بوجوه: أحدها وهو مسلك الطحاوي ومن تبعه أنه منسوخ لأن ابن عمر من رواه، وقد حكم بعدم قطع شيء، وثانيها: وهو مسلك الشافعي والجمهور على أن أحاديث القطع مؤولة بشغل القلب وقطع الخشوع لإفساد أصل الصلاة، وثالثها: مسلك أبي داود وغيره أنه إذا تنازع الخبران يعمل بما عمل به الصحابة، وقد ذهب أكثرهم وهنا =

قال محمد: وبه^(١) نأخذ، لا يقطع الصلاة شيء من ما بين يدي المصلّي، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٢ - (باب ما يُستحبّ

من التطوع في المسجد عند دخوله)

٢٧٥ - أخرنا مالك، حدثنا عامر^(٢) بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو^(٣) بن سليم الزُرقي^(٤)، عن أبي قتادة السلمي^(٥) أن

= إلى عدم انقطع، فيمكن هو الراجح^(١)، والكلام طويل مبسوط في موضعه.

(١) وفي نسخة: وبهذا.

(٢) هو أبو الحارث المدني ثقة النسائي ويحيى وأبوحاتم وأحمد. كذا في «الإسعاف».

(٣) هو ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٤ هـ، يقال له رؤية، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) قوله: الزرقي، - بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة - نسبة إلى بني زريق بن عبد حارثة، بطن من الأنصار، ذكره السمعي.

(٥) قوله: السلمي، قال القاري: بضم فسكون. انتهى. وهو خطأ، فإن السمعاني ذكر أولاً السلمي بفتح السين وسكون اللام، وقال: إنه نسبة إلى الجد، وذكر المنتسبين بها، ثم ذكر السلمي بالضم وفتح اللام نسبة إلى سليم، قبيلة من العرب، وذكر المنتسبين بها، ثم ذكر السلمي بفتح السين واللام، وقال: نسبة إلى بني سلبة، حي من الأنصار، وهذه النسبة وردت على خلاف القياس كما في سفر سفري ونمر نمرى وأصحاب الحديث يكسرون اللام، ومنهم أبو قتادة الحارث بن ربعي السلمي الأنصاري. انتهى.

(١) وسأول الجمهور ما ورد في ذلك بالنسخ أو يقطع الخشوع، والحديث مرئوف، وأخرجه الدارقطني وأبو داود مرفوعاً بإسناد ضعيف. انظر شرح الزرقاني ١ / ٣١٦

رسول الله ﷺ قال: إذا (١) دخل (٢) أحدكم المسجد فليصل (٣) ركعتين (٤) قبل أن يجلس (٥).

قال محمد: هذا تطوع وهو حسن، وليس بواجب (٦).

(١) قوله: إذا دخل... إلخ، قد ورد الحديث على سبب، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له: ما منعك أن تركع؟ قال: رأيتك جالساً، والناس جلوس، فقال: إذا دخل أحدكم... الحديث رواه مسلم.

(٢) خُصَّ منه إذا دخل والإمام يصلي الفرض أو شرع في الإقامة.

(٣) هو أمر نذب بالإجماع سوى أهل الظاهر، فقالوا بالوجوب.

(٤) هذا العدد لا مفهم لأكثره باتفاق.

(٥) قوله: قبل أن يجلس، فإن جلس لم يشرع له التدارك، كذا قال جماعة، وفيه نظر لما رواه ابن حبان عن أبي ذر أنه دخل المسجد، فقال النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم، فاركعهما. ترجم عليه ابن حبان في صحيحه: (نحية المسجد لا تغترب بالجلوس)، ومثله في قصة سُلَيْك، وقال المحب الطبري: يحتمل أن يقال وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز، وانفق أئمة الفتوى على أن الأمر للنذب، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: وليس بواجب، لأن النبي ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فأمره بالجلوس، ولم يأمره بالصلاة كذا ذكره الطحاوي. وقال زيد بن أسلم: كان الصحابة يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون، وقال: رأيت ابن عمر يفعل، وكذا سالم ابنه، وكان القاسم بن محمد يدخل المسجد فيجلس ولا يصلي، ذكره الزرقاني، والكلام بعد موضع نظر.

٨٣ - (باب الافتتاح^(١) في الصلاة)

٢٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى^(٢) بن سعيد، عن محمد^(٣) بن يحيى بن حبان أنه سمعه يحدث عن واسع^(٤) بن حبان^(٥) قال: كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مسنداً ظهره إلى القبلة، فلما قضيت^(٦) صلاتي انصرفت إليه من قبل^(٧) شقي الأيسر، فقال: ما منعك أن تنصرف على يمينك؟ قلت: رأيتك وانصرفت إليك^(٨)،

(١) أي: الانصراف يميناً وشمالاً.

(٢) الثلاثة في هذا الإسناد تابعون، لكن قيل: إن لواسع رؤية، كذا قال السيوطي.

(٣) الأنصاري العدني، وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، مات بالمدينة سنة ١٢١ هـ، كذا في «الإسعاف».

(٤) وثقه أبو زرعة، كذا في «الإسعاف».

(٥) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء، هو ابن منقذ بن عمرو الأنصاري.

(٦) فيه جواز الاستناد إلى الكعبة، لكن لا ينبغي لأحد أن يصلي مواجهاً غيره.

(٧) أنصت.

(٨) بكسر ففتح، بمعنى جهة.

(٩) وكان ابن عمر على شماله.

قال عبد الله : فإنك قد أصبتَ فإن قائلًا (١) يقول : انصرف (٢) على يمينك ، فإذا كنتَ (٣) تصلي انصرف حيث أحييتَ على يمينك أو يسارك ، ويقول (٤) ناس (٥) : إذا قعدتَ على حاجتك

(١) قوله : فإن قائلًا يقول ... إلخ ، كأنه يرد على من ألزم الانصراف عن اليمين مع ثبوت الانصراف في كلا الجانبين عن رسول الله ﷺ ، ففيه أن من أصرَّ على مندوب والتزمه التزاماً هجر ما عداه يائثم ، وقد ثبت الانصراف عن رسول الله في جانب اليمين واليسار من حديث ابن مسعود ، فإنه قال : « لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه » لقد رأيت رسول الله كثيراً ينصرف عن يساره ، وروى مسلم عن أنس ، قال : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه . وجمع الثوري بينهما بأن رسول الله ﷺ كان يفعل تارة بهذا وتارة بهذا ، فأخبر كل ما اعتقده أنه الأكثر . وجمع ابن حجر بوجه آخر ، وهو أن يُحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لأن الحجارة النبوية كانت من جهة يساره ، ويُحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ونحوه . وبالجمله الانصراف في كلا الجهتين ثابت ، فالإزام اليمين بإلزام بما لم يلزمه الشرع ، نعم ، الجمهور استحبوا الانصراف إلى اليمين لكرته أفضل ، وبه صرح كثير من أصحابنا .

(٢) أي : رجوياً .

(٣) هو قول ابن عمر ردأ على القائل .

(٤) قوله : ويقول ، يشير بذلك إلى من كان يقول بعموم النهي في العصر والصحراء ، وهو مروي عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعتل الأسدي .

(٥) قوله : ويقول ناس ... إلخ ، فيه دليل على أن الصحابة كانوا يختلفون في معاني السنن ، فكان كل واحد منهم يستعمل ما سمع على عمومه ، فمن ههنا وقع بينهم الاختلاف ، كذا في الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماتي .

فلا تستقبل^(١) القبلة ولا بيت المقدس^(٢)، قال عبد الله^(٣): لقد رقيت^(٤) على ظهر بيت^(٥) لنا^(٦)

(١) قوله : فلا تستقبل القبلة .. إلخ ، اختلفوا فيه على أقوال ، فمنهم من قال : يجوز استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول في المصر دون الصحراء ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ، والثاني : لا يجوز مطلقاً ، وهو مذهب الحنفية أخذاً من حديث أبي أيوب المروري في «سنن أبي داود» وغيره ، والثالث : جوازهما مطلقاً ، والرابع : عدم جواز الاستقبال مطلقاً ، وجواز الاستدبار مطلقاً ، كذا ذكره حسين بن الأهدل في رسالته «عدة المنسوخ من الحديث» ، وذكر الحازمي أن ممن كره الاستقبال والاستدبار مطلقاً مجاهد وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي ، ومن رخص مطلقاً عروة بن الزبير ، وحكي عن ربيعة بن عبد الرحمن ، وحكي عن ابن المنذر الإباحة مطلقاً لتعارض الأخبار .

(٢) قوله : المقدس ، يقال : بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال ، ويقال : بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة لغتان مشهورتان ، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي رحمه الله .

(٣) أراد واسع التأكيد بإعادة قوله : قال عبد الله .

(٤) أي : صعدت .

(٥) قوله : بيت لنا ، وفي رواية : على ظهر بيتنا ، وفي رواية : على ظهر بيت حفصة ، أي : أخته كما صرح به في رواية مسلم ، ولابن خزيمة : دخلت على حفصة ، فصعدت ظهر البيت . وطريق الجمع أن إضافة البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته ، كذا في «الفتح» .

(٦) وفي رواية البخاري ومسلم : على ظهر بيت أختي ، زاد البيهقي :

فحات مني الضاعة .

فَرَأَيْتُ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ^(٢) مُسْتَقْبِلَ^(٣) بَيْتِ الْمَقْدِسِ .

قال محمد : ويقول عبد الله بن عمر نأخذ ، ينصرف الرجل إذا

(١) قوله : لم رأيت ، وفي رواية ابن خزيمة ، فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلائه ، وفي رواية له : فرأيت يقضي حاجته ، وللحكيم الترمذي بسند صحيح فرأيت في كنف . وانتهى بهذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً : يحتمل أن يكون رآه في الفضاء ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف في تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة له ، فحانت منه التفاته ، نعم لما انفقت رؤيته في تلك الحالة من غير قصده أحب أن لا يخفى ذلك من فائدة ، فحفظ هذا الحكم الشرعي .

(٢) قوله : على حاجته ، أخذ أبو حنيفة بظاهر حديث : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول » ، فحرم ذلك في الصحراء والبيان ، وخص آخرون بالصحراء لحديث ابن عمر ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : المختار هو الأول لأننا إذا نظرنا إلى المعامي فالحرمة للقبلة ، فلا يختلف في البيان والصحراء ، وإن نظرنا إلى الآثار ، فحديث أبي أيوب « لا تستقبلوا الحديث عام » ، وحديث ابن عمر لا يعارضه لأربعة أوجه : أحدها أنه قول : وهذا فعل ، ولا معارضة بين القول والفعل ، والثاني : أن الفعل لا صيغة له ، وإنما هو حكاية حال وحكايات الأحوال معرّضة للأعذار ، والأسباب ، والأقوال لا تحتمل ذلك ، والثالث : أن هذا القول شرع منه ، وفعله عادة ، والشرع مندم على العادة ، والرابع : أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما ستر به . انتهى . وفي الأخيرين نظر ، لأن فعله شرع والستر عند قضاء الحاجة مطلوب بالإجماع ، وقد اختلف العلماء في علة النهي على قولين : أحدهما : أن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجن ، فيستنبههم لفرجه ، والثاني : أن العلة إكرام القبلة ، قال ابن العربي : هذا التعليل أولى ، ورجحه النووي أيضاً ، كذا في دهر الرّبي على المحتسب « للسيوطي » .

(٣) قال أحمد : حديث ابن عمر نأخذ لهي استقبال بيت المقدس .

سَلَّمَ عَلَى أَبِي شَقَّةَ^(١) أَحَبَّ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِالْخِلَاءِ مِنَ الْغَائِطِ
وَالْبَوْلِ بَيْتَ الْمَقْدِسِ^(٢)، إِنَّمَا يُكْرَهُ^(٣)

(١) أي: على جنبه الأيمن أو الأيسر.

(٢) قوله: بيت المقدس، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث معقل بن
أبي معقل^(١) الأسدي، قال: نهى رسول الله ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ،
فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَعْنَى الْاحْتِرَامِ
لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ إِذَا كَانَ قِبْلَةً لَنَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اسْتِدْبَارِ الْكُعبَةِ،
لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة. انتهى. وقال
أبو إسحاق: إنما نهى عن استقباله بيت المقدس حين كان قبله، ثم نهى عن
استقبال القبلة حين صار قبله، فجمعهما الراوي ظناً منه على أن النهي مستمر،
ونقل الماوردي عن بعض المتقدمين أن المراد بالنهي لأهل المدينة فقط، كذا في
«مرواة الصعود».

(٣) قوله: إنما يكره، لما أخرجه الستة، عن أبي أيوب مرفوعاً: لَا تَسْتَقْبِلُوا
الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا. وأخرج الجماعة إلا البخاري، عن سلمان: تَهَانَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ. وأخرج أبو داود ومسلم وغيرهما، عن
أبي هريرة مرفوعاً: إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ إِلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ،
وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا. وأخرج الدارقطني، عن طاروس مرسلاً مرفوعاً: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ
الْبِرَازَ، فَلْيَكْرَمْ قِبْلَةَ اللَّهِ، وَلَا يَسْتَقْبِلْهَا وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا. وأخرج أبو جعفر الطبري في
«تهذيب الآثار» عن عبد الله بن الحسن، عن أبيه: عن جده مرفوعاً: مَنْ جَلَسَ
يَبُولُ قِبَالَ الْقِبْلَةِ، فَذَكَرَ فَتَحَرَّفَ عَنْهَا إِجْلَالاً لَهَا، لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ.

وبهذه الأحاديث أخذ أصحابنا إطلاق كراهة الاستقبال سواء كان في البنيان
أو الصحراء، ورجحوها لكونها قولية، ولكونها ناهية على خبر يدل على الترخص =

(١) في الأصل: «معقل بن الأسدي»، هو معقل بن أبي معقل الأسدي كما نرى بهذا
المجهود: ٢٧/١.

أن يستقبل^(١) بذلك القبلة، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٤ - (باب صلاة المغمى عليه)

٢٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه أُغْمِيَ عليه، ثم أفاق، فلم يقض^(٢) الصلاة^(٣).

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ إذا أُغْمِيَ عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أُغْمِيَ عليه يوماً وليلة أو أقلّ قضى^(٥).....

- في ذلك فعلاً، وهو ما أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة، فرائته قبل أن يُقبض بعام يستقبلها في البول.

(١) قوله: أن يستقبل، وأما الاستدبار ففي رواية عن أبي حنيفة لا يكره، وفي رواية عنه يكره وهو الأصح عند صاحب الهداية، وغيره لورود النهي عنه كالاستقبال^(١).

(٢) قوله: فلم يقض، قال مالك: ذلك في ما نرى، والله أعلم، أن الوقت قد ذهب، فأما من أفاق في الوقت فهو يصلي وجوباً، إذ ما به السقوط ما به الإدراك.

(٣) أي: الفائتة حال الإغماء.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، وفيه خلاف الشافعي ومالك، فإنهما قالاً بسقوط الصلاة بالإغماء إلا إذا أفاق في الوقت، قلت أو كثرت، لحديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يُغْمَى عليه فيترك الصلاة؟ فقال: لا شيء من ذلك قضاء إلا أن يفتيق في وقت صلاة، فإنه يصليه. وفي سننه الحكم بن عبد الله ضعيف جداً، حتى قال أحمد: أحاديثه موضوعة، ذكره الزيلعي.

(٥) قوله: قضى صلاته، لما روى في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم، عن ابن عمر أنه قال: في الذي يُغْمَى عليه يوماً وليلة يقضى. وعلى هذا فما أخرجه مالك محمول على ما أفاق بعد اليوم واليلة.

(١) انظر عمدة القاري ١/٨٢٩، وفتح الباري ١/١٧٣، والمحلّى لابن حزم ١/١٩٤.

صلاته^(١).

٢٧٨ - بَلَّغَنَا^(٢) عن عَمَّار بن ياسر: أنه أغمي عليه أربع صلوات، ثم أفاق فقضاها^(٣). أخبرنا بذلك أبو معشر^(٤) المدني عن بعض أصحابه^(٥).

٨٥ - (باب صلاة المريض)

٢٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر قال: إذا لم يستطع المريض السجود^(٦) أومى برأسه.

(١) لأنه لا خَرَج في ذلك.

(٢) قوله: بَلَّغَنَا، أسنده الدارقطني، عن يزيد مولى عمار بن ياسر، أن عمار بن ياسر أغمي عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأفاق نصف الليل، فقضاهُنَّ، ومن طريقه رواه البيهقي، وقال: قال الشافعي: هذا ليس بثابت، ولو ثبت فمحمول على الاستحياء، قال البيهقي: وعَلَّته أن يزيد مولى عمار مجهول والراوي عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السُّنِّي كان يحيى بن معين يضعفه.

(٣) في نسخة: ففُضِيَ.

(٤) قوله: أبو معشر، اسمه نجيع بن عبد الرحمن السُّنْدِي، بكسر السين وسكون النون، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ويقال: اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال، فيه ضعف، قال الترمذي: تكلم فيه بعض من قَبَّل حفظه وقال أحمد: صدوق، لا يقيم الإسناد، وقال ابن عدي: يُكتب حديثه مع ضعفه، كذا في «الكاشف» و«التقريب» و«قانون الموضوعات».

(٥) أي: أصحاب عمار.

(٦) بسبب وجع الرأس ونحو ذلك.

قال محمد : وبهذا نأخذ، ولا ينبغي^(١) له^(٢) أن يسجد على عود ولا شيء^(٣) يرفع^(٤) إليه، ويجعل سجوده^(٥) أخفض من ركوعه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٦ - (باب النخامة^(٦) في المسجد وما يكره من ذلك)

٢٨٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

(١) قوله: ولا ينبغي له أن يسجد على عود... إلخ، لما أخرجه البزار والبيهقي في «المعرفة»، عن أبي بكر الحنفي، عن سفيان الثوري، نا أبو الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ عاد مريضاً، فرآه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها فأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذه فرمى به، وقال: صل على الأرض إن استطعت والأفأرم إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك. ورواه أبو يعلى أيضاً بطريق آخر من حديث جابر والطبراني من حديث ابن عمر. وروى أيضاً من حديثه مرفوعاً: «من استطاع منكم أن يسجد فليسجد، ومن لم يستطع فلا يرفع إلى جبهته شيئاً يسجد عليه، وليكن ركوعه وسجوده يومئ برأسه». وذكر شراح «الهداية» أنه يكره السجود على شيء مرفوع إليه، فإن فعل ذلك أجزأه لما روى الحسن، عن أمه قالت: رأيت أم سلمة تسجد على وسادة من آدم من رَمَدٍ بها، أخرجه البيهقي، وعن ابن عباس أنه رخص في السجود على الوسادة، ذكره البيهقي، وذكر ابن أبي شيبة، عن أنس أنه كان يسجد على مرفقه.

(٢) بل هو مكرره كما في الأصل.

(٣) أي: وعلى شيء آخر كوسادة ونحوها.

(٤) بصيغة المجهول أو المعلوم.

(٥) أي: إيماء السجود.

(٦) قوله: النخامة، يُقال: تتخَّم وتتخَّع، رمى بالنخامة والنخاعة، بضم أولها، =

أن رسول الله ﷺ رأى بصاقاً^(١) في قبلة^(٢) المسجد فحكَّه^(٣) (٤) ،
ثم أقبل^(٥) على الناس ، فقال : إذا كان^(٦) أحدُكم يصلي فلا^(٧)
يصفق^(٨) قبل وجهه ، فإن الله^(٩)

= ما يخرج من الخيشوم والحلقوم . البصاق من الفم والمخاط من الأنف والتخامة من الأنف .

(١) قوله : بصاقاً ، بصاد مهملة وفي لغة بالزاء المعجمة ، وأخرى بالسين .
وضُعت ، والباء مضمومة في الثلاث : هو ما يسيل من الفم ، كذا ذكره الزرقاني .
(٢) أي : في حائط من جهة قبلة المسجد .

(٣) قوله : فحكَّه ، في رواية أيوب عن تافع ، ثم نزل فحكَّه بيده ، وفيه
إشعار بأنه رآه حال الخطبة ، وبه صرح به في رواية الإسماعيلي : زاد (وأحسبه دعا
بزعفران فلطخه به) ، زاد عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب : (فلذلك صنع
الزعفران في المساجد) ، كذا ذكره الزرقاني .

(٤) أي : أزاله بيده .

(٥) بوجهه الكريم .

(٦) قوله : إذا كان . . . إلى آخره ، قال الباجي : خص بذلك حال الصلاة لفضيلة
تلك الحال ولأنه حيثئذ يكون مستقبل القبلة .

(٧) بالجزم على النهي .

(٨) أي : مطلقاً لا في جدار المسجد ولا في غيره .

(٩) قال ابن عبد البر : هو كلام على التعظيم لشأن القبلة . قوله : فإن الله
تعالى ، قد نزع به المعتزلة القائلون بأن الله في كل مكان ، وهو جهل راضح . وهذا
التعليل يدل على حرمة البزاق في القبلة سواء كان في المسجد أم لا ، ولا سيما من =

تعالى قَبْلَ (١) وجهه إذا صَلَّى .

قال محمد: ينبغي له أن لا يبصق تلقاء (٢) وجهه ولا عن يمينه (٣) وليبصق تحت رجله اليسرى (٤) .

٨٧ - (باب الجنب والحائض (٥) يعرقان في ثوب)

٢٨١ - أخبرنا مالك، حَدَّثَنَا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يَغْرِقُ (٦) في الثوب (٧) وهو جنب، ثم يصلي فيه .

= المصلي، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان، عن حذيفة مرفوعاً: «من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغله بين عينيه»، وابن خزيمة، عن ابن عمر مرفوعاً: «يُبْعَث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه»، كذا ذكره الزرقاني .

(١) بكسر القاف وفتح الباء أي قدام وجهه ، قوله : قبل وجهه ، هذا على التشبيه أي كأن الله في مقابل وجهه، وقال النووي : معناه فإن الله قَبِلَ الجهة التي عظمها، وقيل : معناه فإن قبلة الله قَبِلَ وجهه أو ثوبه أو نحو ذلك .

(٢) أي : طرف وجهه لأنه جهة الكعبة .

(٣) لشرف الملك .

(٤) أو عن يساره إن لم يكن هناك رجل ، بذلك وُجِدَت الأخبار والسنن ، قوله : وليبصق، أي إذا كان تحت رجله شيء من ثيابه وإلا فيكره فوق أرض المسجد وكذا فوق حصيره .

(٥) حكى النووي الاتفاق على طهارة سؤر الحائض وعرقها .

(٦) بفتح الباء والراء .

(٧) الذي هو لابس، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء .

قال محمد: وبهذا نأخذ لا بأس به ما لم يُصب^(١) الثوب من
المني^(٢) شيء، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٨ - (باب يَدَأُ^(٤) أَمْرَ الْقِبْلَةِ

وَمَا تُسَخُّ مِنْ قِبْلَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ)

٢٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبدُ الله^(٥) بن دينار، عن
عبدِ الله بن عمر قال: بينما الناسُ في صلاةٍ^(٦)

(١) قوله: ما لم يصب، لما أخرجه الطحاوي وغيره عن معاوية أنه سأل أم حبيبة:
هل كان النبي يصلي في الثوب الذي يضاجعك فيه؟ قالت: نعم، إذا لم يُصبه
أذى.

(٢) ونحوه من التجاسات.

(٣) فإنه نجس، وأما العرق فليس بنجس^(٧).

(٤) بالفتح أي ابتدأه.

(٥) قوله: عبد الله، قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة الرواة إلا
عبد العزيز بن يحيى، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، والصحيح
ما في «الموطأ»^(٨).

(٦) قوله: في صلاة الصبح، قال الحافظ^(٩): هذا لا يخالف حديث البراء =

(١) قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، ثبت ذلك عن
ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الفقهاء، كذا في «الأجزاء» عن «المعني» وسط الكلام
على ذلك العيني فارجع إليه لو شئت، وقال ابن قدامة: سؤر الأنمي طاهر سواء كان مسلماً
أو كافراً عند عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن النخعي، أنه كره سؤر الحائض. انظر
الكوكب الدرّي ١/١٥٦.

(٢) شرح الزرناني ١/٣٩٥.

(٣) فتح الباري ١/٥٠٦، ولامع النوارى ١/٥٨٥.

= في «الصحيحين» أنهم كانوا في صلاة العصر لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن مندة وغيره، وقيل: عباد بن نهيك - بفتح النون وكسر الهاء - ورجح أبو عمر الأول، وقيل: عباد بن نصر الأنصاري، والمحفوظ عباد بن بشر، ووصل الخبر وقت الصباح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء، وذلك في حديث ابن عمر.

(١) ولمسلم في صلاة الغداة^(١).

(٢) قوله: رجل، ذكر السعد مسعود بن عمر التفتازاني أنه ابن عمر وأنس، حيث قال في «التلويح حاشية التوضيح» عند قول صدر الشريعة: وأما إخبار الصبي والمعتوه فلا يقبل منه في الديانات أصلاً... إلى آخره، فإن قيل: إن ابن عمر أخبر أهل قباء بتحويل القبلة فاستداروا كهياتهم، وكان صبياً، قلنا: لو سلم كونه صبياً، فقد روي أنه أخبرهم بذلك أنس، فيحتمل أنهما جاءا جميعاً فأخبراهم. انتهى. قلت: لم أقف لهاتين الروایتين على سند، ولم أطلع له ما يدل عليه من كلمات المحدثين، فإنه لم يذكر أحد منهم أن المخير بذلك ابن عمر وأنس، بل ذكر بعضهم عباد بن بشر، وبعضهم عباد بن نهيك، حكاهما السيوطي في «تسوير الحوالمك»^(٢)، جزم بالأول القسطلاني في «إرشاد الساري»، وذكر الحافظ ابن حجر وكفاك به اطلاعاً أن مخير أهل قباء لم يسم وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر، ففيه نظر، لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما نقله محفوظاً، فيحتمل أن عبداً أتى بني حارثة أولاً في العصر، ثم توجه إلى أهل قباء وقت الصباح فأعلمهم بالفجر، ومما يدل على تعددهما =

(١) أخرجه مسلم في باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم الحديث ١٤.

(٢) ٢٠١/١.

فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد أنزل عليه الليلة (١) قرآن (٢) وقد أمر (٣) أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها (٤)، وكانت وجوههم إلى الشام (٥)

= ما روى مسلم عن أنس أن رجلاً من بني سلمة مر بهم ركوع في صلاة الفجر. انتهى (١).

(١) قوله: الليلة، قال الباجي: أضاف النزول إلى الليل على ما بلغه، ولعله لم يعلم بنزوله قبل ذلك، أولعله ﷺ أمر باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من الليلة.

(٢) بالتنكير لإرادة البعضية، والمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ﴾ الآيات.

(٣) قوله: وقد أمر، وقع في رواية البخاري أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ متوجّهاً إلى الكعبة العصر، وعند ابن سعد: حوّلت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد. والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأول صلاة صلاها في المسجد النبوي العصر، كذا في «فتح الباري».

(٤) قوله: فاستقبلوها، يفتح الموحدة على رواية الأكثر، أي: فتحوّل أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل أن فاعله النبي ﷺ ومن معه، وضمير وجوههم له أو لأهل قباء، وفي رواية: فاستقبلوها بكسر الموحدة - أمر - ويأتي في ضمير وجوههم الاحتمالان، وغوّته إلى أهل قباء أظهر، ويرجح رواية الكسر رواية البخاري في «التفسير» بلفظ: وقد أمر أن يستقبل القبلة، ألا فاستقبلوها، فدخول حرف الاستفتاح يشعر بأن ما بعده أمر لا خبر، قاله الزرقاني (١).

(٥) أي: بيت المقدس.

(١) فتح الباري ١/٥٠٦.

(٢) ٣٩٦/١.

فاستداروا^(١) إلى الكعبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ فيمن أخطأ القبلة حتى صلى ركعة أو ركعتين^(٢)، ثم علم أنه يصلي إلى غير القبلة فليتحرف^(٣) إلى القبلة

(١) قوله: فاستداروا، وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم، قالت فيه: فتحوّل النساء مكان الرجال، والرجال مكان النساء، فصلّينا السجدين الباقيتين إلى المسجد الحرام. وتصويره أن الإمام تحوّل من مكانه إلى مؤخر المسجد، لأن من استقبل القبلة استدبر بيت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحوّل الإمام تحولت الأرض، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أنه وقع قبل تحريم العمل الكثير، ويحتمل أنه اغتنر للمصلحة أو لم تتوال الخطأ عند التحويل، بل وقعت مفترقة، وفي الحديث دليل على أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكثف حتى يبلغه، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم، واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالغرض لا يلزمه، وفيه قول خبر الواحد^(٤)، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) أي: بعد ما تحزى فإنه لو صلى بغير تحرّ لم يجز، كذا قالوا^(٥).

(٣) كأهل قباء إذا علموا أنهم يصلّون إلى غير القبلة.

(١) والأوجه أن الخبر كان محضاً بالقرائن، أفادت القطع عندهم، وهي انتظاره ﷺ من قبل ذلك، فقد ورد أنه يدعو وينظر إلى السماء. أوجز المسالك ٩٦/٤.

(٢) قال البهجي في المنتقى ٣٤٠/١: ظاهر الحديث يدل على أنهم بنوا على ما تقدم من صلاتهم، ولو شرع أحد بصلاته إلى غير القبلة وهو يظنّها إلى القبلة ثم تبين له، فإن كان متحرّفاً انحرفاً يسيراً رجع إلى القبلة وتبى، وإن كان منحرفاً عنها انحرفاً كثيراً استأنف الصلاة، والفرق بينه وبين أهل قباء أنهم افتتحوا الصلاة إلى ما شرع لهم من القبلة، فلما طرأ النسخ في نفس العبادة لم يجز إفساد ما تقدّم منها على الصلحة. اهـ.

وفي الأوجز ٩٦/٤: لا تفصيل عند الحنفية، وتصح صلاته بكل حال، وملعب الشافعية الإعادة مطلقاً لمن اجتهد في القبلة فأخطأ، كما في الفتح وغيره.

فِيصَلِّي مَا بَقِيَ وَيَعْتَدُ^(١) بِمَا مَضَى، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — .

٨٩ — (باب الرجل يصلي بالقوم^(٢))

وهو جُنُب أو على غير وضوء

٢٨٣ — أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن أبي الحكيم أن
سليمان بن يسار أخبره: أن عمر بن الخطاب صلى^(٣) الصبح، ثم
ركب^(٤) إلى الجُرف^(٥)، ثم بعدما طلعت الشمس رأى في ثوبه
احتلاماً^(٦)، فقال: لقد احتلمت، وما شمرت^(٧)، ولقد سلط عليّ
الاحتلام منذ^(٨)

(١) أي: لا يحتاج إلى استئناف الصلاة حتى يجوز أن تقع أربع ركعات
في أربع جهات.

(٢) أي: وهو يظن أنه على طهارة.

(٣) صرح أن صلاته كانت بالناس.

(٤) قوله: ثم ركب إلى الجُرف، فيه أن الإمام من ولي شيئاً من أمور
المسلمين له أن يتعاهد ضيعته وأمور دنياء.

(٥) يضم الجيم والراء وفاء، قال الراقي: على ثلاثة أميال من المدينة من
جانب الشام.

(٦) أي: أثره وهو المني.

(٧) بفتحتين، أي: علمت.

(٨) قوله: منذ وُلِّيْتُ أمر الناس، قال الباجي: يحتمل أن يريد أن ذلك كان
وقتها لا ابتلا له لمعنى من المعاني، لم يذكره، ووقته بما ذكر من ولايته، ويحتمل أن

وُلِّيتُ أَمْرَ النَّاسِ ثُمَّ غَسَلَ^(١) مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ،

= شغله بأمر الناس واهتمله بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء فكثرت عليه الاحتلام، كذا في «التنوير»^(٢).

(١) قوله: ثم غسل، في غسل عمر الاحتلام من ثوبه دليل على نجاسة المني لأنه لم يكن ليشغل مع شغل السفر بغسل شيء طاهر. ولم يختلف العلماء في ما عدا المني من كل ما يخرج من الذكر أنه نجس، وفي إجماعهم على ذلك ما يدل على نجاسة المني المختلف فيه، ولو لم يكن له علة جامعة إلا خروجُه مع البول والمذي والودي مخرجاً واحداً لكفى، وأما الرواية المرفوعة فيه: فروى عمرو بن ميمون، عن سليمان بن يسار، عن عائشة: كنت أغسله من ثوب رسول الله^(٣). وروى همام والأسود عنها قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله^(٤). وحديث همام والأسود أثبت من جهة الإسناد. وأما اختلاف السلف والخلف في نجاسة المني، فروى عن عمر وابن مسعود وجابر بن سمرة: أنهم غسلوه، وأمرُوا بغسله. ومثله عن ابن عمر وعائشة على اختلافٍ عنهما، وقال مالك: غسل الاحتلام واجب، ولا يجزئ عنه عند أصحابه في المني وفي سائر النجاسات إلا الغسل بالماء، ولا يجزئ فيه الفرك. وأما أبو حنيفة وأصحابه، فالمني عندهم نجس، ويجزئ فيه الفرك على أصلهم في النجاسة، وقال الحسن بن حي: تُعاد الصلاة من المني في الجسد وإن قل، ولا تُعاد من المني في الثوب، وكان يقني مع ذلك بفركه من الثوب. وقال الشافعي: المني طاهر، ويفركه إن كان يابساً، وإن لم يفركه فلا يأس به. وعند أبي ثور، وأحمد، وإسحاق، وداد: طاهر كقول الشافعي، ويستحبون غسله رطباً وفركه يابساً، وهو =

(١) ٦٨/١، وانظر المتقى ١٠١/١، وأوجز المسالك ٢٩٥/١.

(٢) أخرجه البيهقي ٥٥/١.

(٣) سنن ابن ماجه ٩٩/١.

وَنَضَحَهُ^(١)، ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ قَامَ^(٢) فَصَلَّى الصُّبْحَ بَعْدَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ -

قال محمد: وبهذا نأخذ، ونرى^(٣)

= قول ابن عباس وسعد، كذا في الاملتذكار^(١).

(١) أي: رش ما لم يَرَّ فيه أذى، لأنه شك هل أصابه الحني أم لا؟ ومن شك في ذلك وجب نضحه تطهيراً للنفس. قوله: ونضحه، لا خلاف بين العلماء في أن النضح في حديث عمر هذا معناه الرش وهو عند أهل العلم طهارة لما شك فيه كأنهم جعلوه رافعاً للوسوسة، تدب بعضهم إلى ذلك، وأباه بعضهم، وقال: لا يزيد، النضح إلا شراً، كذا قال ابن عبد البر^(٢).

(٢) قوله: قام، فيه دليل على ما ذكره أصحابنا وغيرهم أن من رأى في ثوبه أثر احتلام، ولم يتذكر العتامة وقد صلى فيه قيل ذلك يحمله على آخر نومة تامها، ويبعد ما صلى بينه وبين آخر نومه، وهو من فروع الحوادث يُضاف إلى أقرب الأوقات.

(٣) قوله: ونرى... إلى آخره، فيه خلاف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين، فقال مالك وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي: لا إعادة على من صلى خلف من نسي الجنابة وصلى ثم تذكر، إنما الإعادة على الإمام فقط، وروى ذلك عن عمر، فإنه لما صلى الصبح بجماعة، ثم غدا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً أعاد صلاته، ولم يأمرهم بالإعادة. وروى =

(١) ٣٥٩/١. وذهب الشافعي وأحمد في أصح قوليه وإسحاق إلى أن المتى طاهر، وإنما يغسل الثوب منه لأجل النظافة لا للنجاسة، وروى ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر وعائشة، وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي، والليث، والحسن بن حي إلى أنه نجس غير أن أبا حنيفة يقول بجزء الفرق، ولا يجزئ، عندهما إلا الغسل كحكم سائر النجاسات. هذا ملخص ما في «شرح المهذب» ٥٥٤/٢.

(٢) الامتذكار ٣٦٠/١.

أن من علم^(١) ذلك ممن صلى خلف عمر فعليه أن يعيد الصلاة كما أعادها عمر لأن الإمام^(٢) إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من خلفه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

= ابن أبي شيبة عن الحارث، عن علي في الجنب يصلي بالقوم، قال: يعيد ولا يعيدون. وروى أحمد عن عثمان صلى بالناس الفجر، فلما ارتفع النهار، فإذا هو بأثر الجنابة، فقال: كبرت، والله، كبرت، فأعاد الصلاة، ولم يأمرهم أن يعيدوا. وبه قال أحمد حكاه الأثرم، وإسحاق وإبونور، وأبو داود، والحسن وإبراهيم، وسعيد بن جبير، وقال أبو حنيفة والشعبي وحماد بن أبي سليمان: إنه يجب عليهم الإعادة أيضاً، وروى عبد الرزاق بسند منقطع عن علي رضي الله عنه مثله، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار»^(٣).

(١) وأما من لم يعلم فلا عليه شيء، لأن التكليف بحسب الوسخ.

(٢) قوله: لأن الإمام... إلى آخره، تعليل لطيف على مدعاه بأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة المؤتم، لأن الإمام إنما يجعل ليؤتم به، والإمام ضامن لصلاة المقتدي كما ورد به الحديث، فصلاة المقتدي مشمولة في صلاة الإمام، وصلاة الإمام متضمنة لها بصحتها، وفسادها بفسادها، فإذا صلى الإمام جنباً لم تصح صلاته، لقوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المؤتم، فتفسد صلاته أيضاً، فإذا علم ذلك يلزم عليه الإعادة، ويتفرع عليه أنه يلزم الإمام إذا وقع ذلك أن يعلمهم به ليعيدوا صلاتهم، ولو لم يعلمهم لا إثم عليهم، وهذا التقرير واضح قوي إلا أن يدل دليل أقوى منه على خلافه.

(١) ٣٦٢/١. وفي أرجز المسالك ٢٩٩/١: واختلف العلماء فيمن صلى خلف جنب أو محدث وهو ناس فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة، فقال الأئمة الثلاثة: إن صلاة الإمام باطلة وصلاتهم صحيحة، وروي عن علي أنهم يعيدون، وبه قال ابن سبرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه، كذا في «المغني».

٩٠ - (باب الرجل^(١) يركع دون^(٢) الصف
أو يقرأ^(٣) في ركوعه)

٢٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة^(٤) بن سهل بن حنيف^(٥) أنه قال: دخل^(٦) زيد بن ثابت، فوجد الناس ركوعاً^(٧) فركع^(٨)

(١) أي: ما حكمه؟

(٢) أي: قبل بلوغه إلى الصف.

(٣) أي: يقرأ القرآن في ركوعه وسجوده.

(٤) قوله: أبي أمامة، معلود في الصحابة لأن له رؤية، ولم يسمع، اسمه أسعد، وقيل سعد، مات سنة ١١٠ هـ، وأبوه سهل بن حنيف صحابي شهير من أهل بدر، كذا ذكره الزرقاني.

(٥) بضم المهملة وفتح النون.

(٦) أي: في المسجد.

(٧) أي: راكعين.

(٨) قوله: فركع ثم دب، قال مالك: يلغى أن عبد الله بن مسعود كان يدب راکعاً، قال ابن عبد البر: لا أعلم لهما مخالفاً إلا أبا هريرة، فقال: لا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقاله رسول الله ﷺ، واستحبه الشافعي، قال: فإن فعل فلا شيء عليه، وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع، ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد^(١).

(١) وقال أحمد وإسحاق: من صلى خلف صف منفرداً فصلاته باطلة. انظر أوجز المسالك ٢١٧/٣.

ثم دب^(١) حتى وصل الصف.

قال محمد: هذا يُجزى^(٢)، وأحب^(٣) إلينا أن لا يركع حتى يصل إلى الصف، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٢٨٥ - قال محمد ، حدثنا^(٤) المبارك^(٥) بن فضالة ، عن

(١) قوله: ثم دب، دب يدب يدرج في المشي رويداً ولا يسرع، كذا في «مجمع البحار».

(٢) أي: يكفي ولا يفسد الصلاة لأن العمل قليل ، قوله : يجرى ، أي: يكفي في الأداء لكن بشرط أن لا تقع ثلاث خطوات متوالية في ركن من أركان الصلاة، كذا ذكره بعضهم. وفي الخلاصة: إذا مشى في صلاة إن كان قدر صف واحد لا تفسد، وإن كان قدر صفين بدفعة يفسد، ولو مشى إلى صف، ثم وقف، ثم إلى صف آخر لا تفسد، وفي «الظهرية» المختار أنه إذا كثر تفسد، كذا قال علي القاري.

(٣) لينال زيادة الثواب بكثرة الخطى وطول الانتظار والاشتراك في الجماعة.

(٤) وفي نسخة: عن.

(٥) قوله: المبارك، هو المبارك بن فضالة - بفتح الفاء وتخفيف الضاد المعجمة - أبو فضالة مولى آل الخطاب العدوي البصري، صدوق يُدلس، قال أبو زرعة: إذا قال حدثنا فهو ثقة، روى عن الحسن البصري وبكر المزني، وعنه ابن المبارك وغيره، مات سنة ١٦٦ هـ على الصحيح، كذا في «التقريب» و«الكاشف».

الحسن : أن أبا بكر^(١) رضي الله عنه ركع^(٢) دون^(٣) الصف ثم مشى^(٤) حتى وصل الصف، فلما قضى صلاته ذكر^(٥) ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له ﷺ: زادك الله حرصاً^(٦) ولا تعد^(٧).

(١) هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود وأحمد والنسائي. قوله: أن أبا بكر - يسكون الكاف نفيح بين الحارث النخعي - بضم النون وفتح القاء وسكون الياء - كذا في «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري، وفي «الاستيعاب» اسمه نفيح بن مسروح، وقيل: نفيح بن الحارث بن كندة، كان نزل يوم الطائف إلى رسول الله ﷺ، فأسلم في غلمان من غلمان الطائف، فأعتقهم رسول الله ﷺ وقد عذ من مواليه، توفي بالبصرة سنة إحدى وقيل: اثنين وخمسين.

(٢) نيزك الركعة.

(٣) أي: قبل أن يصل إليه.

(٤) أي: بخطوتين، أو أكثر غير متوالية.

(٥) على البناء للمفعول، وقيل للمعلوم.

(٦) على الطاعة والمبادرة إلى العبادة^(١).

(٧) قوله: ولا تعد، شخ التاء وضم العين، من النعد، أي: لا تفعل مثل ما فعلته ثانياً، وروي: لا تعد - يسكون العين وضم الدال - من العدو، أي: لا تسرع في المشي إلى الصلاة، وقيل: بضم التاء وكسر العين من الإعادة أي: لا تعد الصلاة التي صليتها، قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الانفراد خلف الصف مكروه، وقال النخعي رحماد بن أبي ليلى ووكيع وأحمد: مبطل والحديث حجة عليهم، فإن النبي ﷺ لم يأمر أبا بكر بالإعادة، ومعنى لا تعد: لا تفعل شيئاً =

(١) دعا له رسول الله ﷺ بالحرص على العبادة لأنه محمود، ولكن بحيث يوافق الشرع، فإن الحرص على العبادة بوجه لا يوافق الشرع مدموم ولهذا قال: ولا تعد. يدل تمجيد

٣٥١/٤

قال محمد: هكذا نقول: وهو يجرىء وأحب إلينا أن لا يفعل^(١).

٢٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع^(٢) مولى ابن عمر، عن إبراهيم^(٣) بن عبد الله بن حنين^(٤)، عن عبد الله^(٥) بن حنين، عن

= مثل ما فعلت، إن جعل نهياً عن اقتدائه منفرداً وركوعه قبل أن يصل إلى الصف، ولا يدل على فساد الصلاة، ويحتمل أن يكون عائداً إلى المشي في الصلاة، فإن الخطوة والخطوتين وإن لم يفسد الصلاة لكن الأولى التحرز عنها، كذا في المرقاة^(١).

(١) قوله: أن لا يفعل، وما روي عن زيد وابن مسعود، أنهما كانا يفعلان ذلك، فإما أنه لم يبلغهما الخبر الدال على النهي عن ذلك صريحاً، أو حملاه على نهى إرشاد أو نحو ذلك.

(٢) في الإسناد ثلاثة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهو من اللطائف^(٣).

(٣) الهاشمي مولاهم المدني التابعي، قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث روى له الجميع، مات بعد المائة كذا ذكره الزرقاني.

(٤) مصغراً.

(٥) التابعي الثقة المشوق في إمارة يزيد، روى له الجماعة، كذا ذكره الزرقاني.

(١) ٧٦/٣، وقال القاري: وقد أبعد من قال: ولا تُمِذْ بضم التاء وكسر العين من الإعادة، أي: لا تعد، وأبعد منه من قال إنه بإسكان العين، وضم الدال من المدو، أي: لا تسرع وكلاهما لا يأتي به رواية.

(٢) شرح الزرقاني ١٦٦/١.

علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس^(١) القسِّي وعن لبس^(٢) المَعْصُفِر^(٣) وعن تَخْتُمِ الذَّهَبِ وعن قراءة^(٤) القرآن في الركوع^(٥).

قال محمد: وبهذا نأخذ، نُكْرِه القراءة في الركوع والسجود وهو

(١) قوله: عن لبس القسِّي، قال الناجي^(١): يفتح القاف ونشدن السين، قال: فسر ابن وهب بأنها ثياب مضلعة. يريد مخططة بالحرير، وكانت تعمل بالقس، وهو موضع بمصر، يلي القرواء، وفي النهاية: هي ثياب من كتان مخلوط بالحرير يؤتى بها من مصر تُسبب إلى قرية على ساحل البحر قريباً من تيس، يُقال لها القس، يفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل القسِّي القزِّي، هو ضرب من الإبريسم أبدل الزاه شيئاً، كذا في «التنوير»^(٢).

(٢) قوله: وعن لبس المعصفر، أجازوه قوم من أهل العلم وكروه^(٣) آخرون ولا حجة عندي لمن أباح مع ما جاء من نهيه ﷺ عن ذلك، كذا قال ابن عبد البر.

(٣) مَعْصُفِر - بضم أول وضم فاء - : غل كاجيره كه بهندي آسرا كسنه گويند وجامه كه برنك آن سرخ كرده شود انرا معصفر گويند^(٤) (عيان اللغات).

(٤) قوله: وعن قراءة: إلى آخره، قال الخطاسي: لما كان الركوع والسجود وهما في غاية الذل والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح، نُهي عن القراءة فيهما.

(٥) رواية معمر عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن حنين فزاد: والسجود.

(١) ١٤٩/١.

(٢) ١٠١/١.

(٣) والنهي للتزيه على المشهور. وكذا مالك التوب المعصفر للرجال في غير الإحرام. أوجز المسالك ٧٤/١.

(٤) بالفارسية.

قول^(١) أبي حنيفة - رحمه الله - .

٩١ - (باب الرجل يصلي^(٢) وهو يحمل الشيء)

٢٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي قتادة السلمي: أن رسول الله ﷺ كان يصلي^(٣) وهو حامل^(٤) أمانة^(٥) بنت^(٦)

(١) بل قول الكل لا خلاف فيه^(١)، ذكره ابن عبد البر.

(٢) جملة حالية.

(٣) قوله: كان يصلي، أخرج الطبراني في «الكبير»، عن عمرو بن سليم الزرقي قال: إن الصلاة التي صلى رسول الله ﷺ وهو حامل أمانة صلاة الصبح، كذا في «مرفقة الصعود».

(٤) لأحمد: على رقبته.

(٥) قوله: أمانة، هي أمانة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن مناف، وأمها زينب بنت رسول الله، ولدت على عهد رسول الله ﷺ وكان يحبها وكان ربما حملها على عنقه في الصلاة، ونزّجها علي بن أبي طالب بعد فاطمة، فلما قُتل علي تزوّجها المنيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، فولدت له يحيى وهلكت عنده، وقيل: لم تلد لأعلي ولا للمغيرة، وليس لزينب عقب، كذا في «الاستيعاب».

(٦) الإضافة: بمعنى اللام، فأظهر في المعطوف وهو قوله ولأبي العاص ما هو مقدر في المعطوف عليه.

(١) قال ابن رشد في «بداية المجتهد»، اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود لحديث علي. قال الطبري: وهو حديث صحيح به أخذ فقهاء الأمصار، وسار قوم من التابعين إلى جواز ذلك وهو مذهب البخاري، لأنه لم يصح الحديث عنده. امد مختصراً. ثم هي كراهة تنزيه عند أكثر العلماء. أوجز المسالك ٧٥/١.

زينب^(١) بنت رسول الله ﷺ، ولأبي العاص^(٢) بن الربيع، فإذا^(٣) سجد وضعها وإذا^(٤) قام حملها.

(١) قوله: زينب، كانت أكبر بنات رسول الله ﷺ أسلمت وهاجرت حين أبى زوجها أن يُسلم، وتوفيت في حياة رسول الله ﷺ سنة ثمان من الهجرة، كذا في «الاستيعاب».

(٢) قوله: ولأبي العاص بن الربيع، اختلف في اسمه فقيل لقيط، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، وقيل: مهشم، والأكثر على الأول، أسلم، ورد رسول الله زينب إليه، مات سنة ١٢ هـ، كذا في «الاستيعاب».

(٣) ولمسلم: إذا ركع وضعها. قوله: فإذا سجد وضعها... إلى آخره، اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فروى ابن القاسم، عن مالك أنه كان في النافلة، واستبعده المازري والقرطبي وعياض لما في مسلم: رأيت رسول الله ﷺ يؤم الناس وألمعة على عاتقه. ولأبي داود: بينما نحن نتنظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج إلينا وأمامة على عاتقه، فقم في مصلاه، فقمنا خلفه، فكبر، فكبرنا وهي في مكانها، وقال النووي: ادعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه من الخصائص، وبعضهم أنه لضرورة، وكلها دعوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأدعي طاهر، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت وإنما فعله رسول الله ﷺ لبيان الجواز^(١)، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) في نسخة: فإذا.

(١) في «التوشيح» للسيوطي: اختلف في هذا الحديث، فقيل: إنه من الخصائص، وقيل: منسوخ، وقيل: خاص بالضرورة، وقيل: محمول على قلة العمل وهو الأصح. أوجز المسالك ٢٨٩/٣.

٩٢ - (باب المرأة تكون بين الرجل يصلي

وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة^(١))

٢٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو النضر^(٢) مولى عمر بن

عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته^(٣)، قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ويرجلاني في القبلة^(٤)، فإذا سجد غمزني^(٥)، فقبضت رجلي^(٦)، وإذا قام بسطتها^(٧)،

(١) وفي نسخة، أو قاعدة، والمراد بالرجل المصلي، وفي نسخة: زيادة

يصلي، وهو صفة الرجل أو حال منه، وقعت معترضة.

(٢) اسمه سالم بن أبي أمية.

(٣) أي: أبا سلمة.

(٤) أي: في مكان سجوده. (٥) أي: في جهتها.

(٦) أي: طعن بإصبعه في لأقبض رجلي من قبلته. قوله. غمزني، قال

النووي: استدل به من يقول لمس النساء لا ينقص الوضوء، والجمهور حملوه على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم. وقال الزرقاني: فيه دلالة على أن لمس المرأة بلا لفة لا ينقص الوضوء لأن شأن المصلي عدم اللذة، لا سيما النبي ﷺ، واحتمال الحائل والخصوصية بعيد، فإن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت بالاحتمال، وعلى أن المرأة لا تقطع صلاة من صلى إليها، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجماعة من التابعين وغيرهم.

(٧) بسط الياء، مثني.

(٨) قوله: بسطتها^(١)، بالثنية عند أكثر رواة لبخاري، وبعض رواة رجلي،

ولبعضهم بسطتها بالافراد فيهما.

(١) هكذا في الأصل، والصحيح: وبسطتها. انظر فتح الباري ١/٤٩٢.

والبيوت^(١) يومئذ ليس فيها مصابيح .

قال محمد : لا بأس^(٢) بأن يصلي الرجل والمرأة نائمة أو قائمة أو قاعدة بين يديه أو إلى جنبه ، أو تصلي إذا كانت^(٣) تصلي في غير صلاته ، إنما يكره أن تصلي إلى جنبه أو بين يديه وهما^(٤) في صلاة واحدة^(٥) أو يصلان مع إمام واحد ، فإن كانت^(٦) كذلك فسدت^(٧) صلاته ، وهو^(٨) قول أبي حنيفة — رحمه الله — .

(١) قوله : والبيوت . . . إلى آخره ، قال النووي : أرادت به الاعتذار تقول لو كانت فيها مصابيح لقبضت رجلي عند إرادته السجود ولم أخوجه إلى غمزي . وقال ابن عبد البر : قولها يومئذ تريد حينئذ ، إذ المصابيح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام ، وهذا مشهور في لسان العرب ، يُعبر باليوم عن الحين والوقت كما يُعبر به عن النهار ، كذا في «التنوير» ، والظاهر أنه بيان لحادثهم في تلك الأوقات أنهم لم يكونوا معتادين بالمصابيح في تمام الليل إلا عند الضرورة .

(٢) المعنى أن محاذاتها لا تضر إذا لم تكن معه في صلاة مشتركة تحريماً وأداءً .

(٣) بأن لم يكونا مشتركين تحريماً وأداءً .

(٤) أي : المرأة والرجل .

(٥) أي : هي مقتدية به .

(٦) أي : محاذاتها .

(٧) قوله : فسدت صلاته ، لقول ابن مسعود : أخرجهن من حيث أخرجهن الله ، أخرجه الطبراني وعبد الرزاق . أفاد ذلك افتراض قيام الرجل أمام المرأة ، فإذا قام إلى جنبها أو خلفها وهما مشتركان في الصلاة فسدت صلاته لأنه ترك ما قُرِضَ عليه إذ هو المأمور بالتأخير ، كذا قالوا ، وفي المقام أبحاث وشرائط مذكورة في كتب الفقه .

(٨) وفيه خلاف الشافعي وغيره وهو الاستحسان .

٢٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان إذا سُئل عن صلاة الخوف قال: يتقدّم (٣) الإمام وطائفة من الناس فيصلّي بهم

(١) قوله: باب صلاة الخوف، أي صفتها من حيث إنه يحتمل في الصلاة ما لا يحتمل في غيره، ومنعها ابن الماجشون في الحضر تعلّقاً بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وأجزأها الباقر، وقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن زياد اللؤلؤي وإبراهيم بن عُلَيْة والمزني: لا تُصلّي بعد النبي ﷺ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ واحتجّ عليهم بإجماع الصحابة على فعلها بعده ويقولون: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فمتطوِّق مقدّم على ذلك المفهوم، وقال ابن العربي وغيره: شرط كونه فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوه، أي بين لهم بفعلك لأنه أوضح من القول، ثم الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالتقصير، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم، كذا في «شرح الزرقاني» (١).

(٢) قوله: صلاة الخوف، قيل: إنها شرعت في غزوة ذات الرقاع، وهي سنة خمس من الهجرة، وقيل في غزوة بني النضير، كذا في «تخريج أحاديث الهداية» للزبلي.

(٣) حيث لا يبلغهم سهام العدو.

(١) ٣٦٩/١. وفي أوجز المسالك ٥/٤ - ١٢ هـ ثمانية أبحاث لطيفة لا بد لطالب الحديث من النظر فيها.

سجدة^(١) وتكون طائفة منهم بينه^(٢) وبين العدو ولم يصلوا^(٣)، فإذا صلى الذين معه سجدة استأخروا^(٤) مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون^(٥)، ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه^(٦) سجدة، ثم ينصرف^(٧) الإمام^(٨) وقد صلى^(٩) سجدتين، ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون^(١٠).....

(١) أي ركعة.

(٢) أي الإمام ومن معه.

(٣) لحرسهم العدو.

(٤) فيكونون في وجه العدو.

(٥) بل يستمرون في الصلاة.

(٦) أي الإمام.

(٧) من صلاته بالتسليم.

(٨) أي بعد التشهد والسلام.

(٩) هذا في الصبح مطلقاً، وكذا في الرباعية في السفر، وأما في المغرب فيصلون مع الأولى ركعتين ومع الثانية ركعة.

(١٠) قوله: فيصلون لأنفسهم... إلى آخره، قال الحافظ: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى والألزم ضياع الحراسة المطلوبة، وإفراد الإمام وحده، ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود: ثم سلم، فقام هؤلاء — أي الطائفة الثانية — فقصوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا. رجع أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا. وظاهره أن الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الأولى بعدها. واختار هذه الصفة أشهب والأوزاعي وأخذ بها في حديث =

لأنفسهم^(١) سجدة^(٢) سجدة، بعد ذلك أقام، رافع الإمام، فيكون كل واحد من السجّادتين قد صوّأ سجدتين. فإن كان خوفاً هو أشد^(٣) من ذلك صوّأ رجلاً قياماً^(٤) على أقدامهم 'وركباً'^(٥) مستقبلي القبلة^(٦) وغير مستقبليها. قال نافع^(٧): ولا أرى^(٨) عبد الله بن عمر^(٩):

= ابن عمر الحنفية، ورجّح ابن عبد البر لقوة إسنادها ولمرافقة الأصول في أن المأموم لا يتمّ صلاته قبل صلاة إمامه، كما في «شرح الزرقاني»^(١٠).

(١) أي وندمهم.

(٢) أي ركعة ركعة.

(٣) من كثرة العذو.

(٤) تفسير لقوله: رجلاً.

(٥) على دوابهم.

(٦) أي عند القدرة على استقبالها، وبه قال لجمهور، لكن قال ابن النكبة

لا يصنعون ذلك حتى يحشّوا قوات الوقت.

(٧) قوله: قال نافع ولا أرى... إلى آخره، قال ابن عبد البر: هكذا روى

هناك هذا الحديث عن نافع على التثنية في دفعه، ورواه عن نافع جماعة

ولم يشكوا في دفعه، منهم ابن أبي ذئب وموسى بن عقبة وأسرّ بن موسى، وكذا

رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى

مرفوعاً.

(٨) أي لا أضن.

(٩) أي فهو موقوف في حكم مرفوع.

إلا حدّثه^(١) عن رسول الله ﷺ .

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٢)، وهو قول^(٣) أبي حنيفة — رحمه الله — وكان مالك بن أنس لا يأخذ^(٤) به .

(١) في نسخة: يحدّثه .

(٢) لقوة إسناده .

(٣) قوله: وهو قول، اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف معتدّ بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، كذا في «مرقاة المفاتيح» .

(٤) قوله: لا يأخذ به، بل كان يأخذ بما أخرجه هو والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن سهل بن أبي حثمة: أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة، ويسجد، ثم يقوم فإذا استوى قائماً ثبت، وأنموا لأنفسهم ركعة باقية، ثم يسلمون وينصرفون فيكونون وجاه العدو والإمام قائم، ثم يقبل الذين لم يصلّوا فيكبّرون وراء الإمام فيركع بهم الركعة الباقية، ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون، وبه قال الشافعي وأحمد وداود مع تجويزهم الصفة التي في حديث ابن عمر، ذكره الزرقاني . وكان مالك يقول أولاً بما رواه يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلي مع النبي ﷺ في غزوة ذات الرقاع صلاة الخوف، وهو نحو الحديث السابق إلا أن فيه أن النبي ﷺ ثبت جالساً حتى أتت الطائفة الثانية، ثم سلم بهم، ثم رجع مالك إلى الحديث السابق، ذكره ابن عبد البر . وقد رويت في كيفية صلاة الخوف أخبار مرفوعة وآثار موقوفة على صفات مختلفة حتى ذكر بعضهم أنه ورد ستة عشر نوعاً، وأخذ بكل جماعة من العلماء، وذكر ابن تيمية في «منهاج السنة» وغيره أن الاختلاف الوارد فيه ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف سعة وتخيير^(١) .

(١) مما ينبغي أن يُعلم أن أحداً من أصحاب الكتب المتداولة بأيدينا لم يعتن بتفصيل صور =

٩٤ - (باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة^(١))

٢٩٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم^(٢)، عن سهل^(٣) بن سعد الساعدي^(٤)، قال: كان الناس^(٥) يؤمرون^(٦) أن يضع أحداهم يده اليمنى على ذراعه^(٧) اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: ولا أعلم إلا

(١) أي في كل قيام ذكر مسنون، وقال محمد: في حال القراءة فقط.

(٢) قوله: أبو حازم، هو مسلمة بن دينار الأعرج الزاهد، كان ثقة كثير الحديث، وكان يقص في مسجد المدينة، مات بعد سنة ١٤٠، كذا في «الإسعاف».

(٣) آخر من مات من الصحابة بالمدينة، مات سنة ٨٨، وقيل: سنة ٩١، كذا في «الإسعاف».

(٤) قوله: الساعدي، يكرر العين نسبة إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج قبيلة من الأنصار، ذكره السيوطي في «لبّ اللباب في تحرير الأنساب».

(٥) أي الصحابة.

(٦) أي من جهة النبي ﷺ أو من جهة الخلفاء، قوله: يؤمرون، قال المحافظ: هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم النبي ﷺ.

(٧) قوله: على ذراعه، أبهم موضعه من الذراع. وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي: «ثم وضع ﷺ يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرفع من =

صلاة الخوف المروية عن رسول الله ﷺ غير أبي داود، فإنه فصل في «سننه» إحدى عشرة صورة بحسب الظاهر وهي تبلغ أكثر منها بإبداء بعض الاحتمالات في بعض الروايات. وهي كلها مقبولة عند كافة العلماء بحسب جوازها، وإنما اختلفوا فيما بينهم فيما هي أولى منها وأفضل، إلا صورتين فإن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - يؤولهما على تقدير ثبوتهما عنه ﷺ أو يحملهما على اختصاصهما به ﷺ... إلخ. ينزل المجهود ٣٢٦/٦.

(١) انظر: آثار السنن للديموي ٦٤/١.

أنه (١) ينبغي ذلك (٢).

قال محمد: ينبغي للمصلي إذا قام في صلاته أن يضع (٣) باطن

= الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره، وأصله في مسلم، والرُّشْع بضم الراء وسكون السين ثم غين معجمة: هو المفصل بين الساعد والكف.

(١) أي سهلاً.

(٢) قوله: ينبغي ذلك، يفتح أوله وسكون النون وكسر الميم أي يرفعه إلى النبي ﷺ. وحكى في «المطالع» أن القعنبي رواه بضم أوله من أنسى وهو غلط؛ وروى بأن الزجاج وابن دريد وغيرهما حَكَّوْا: نमित الحديث وأنميته، ومن اصطلاح أهل الحديث: إذا قال الراوي: ينبغي، فمراده يرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ ولا لم يقيه. واعترض الداني في «أطراف الموطأ» فقال: هذا معلول لأنه ظن من أبي حازم، وروى بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلم إلى آخره لكان في حكم المرفوع لأن قول الصحابي: كذا نؤمن - هكذا - يُصرف إليه، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: أن يضع، به قال الشافعي وأحمد والجمهور، ولم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في «الموطأ» ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، كذا ذكره ابن عبد البر وذكر غيره أنه لم يره الإرسال عن رسول الله ﷺ لا من طريق صحيح ولا من طريق ضعيف، نعم ورد في بعض الروايات: أنه كان يكبر ثم يرسل، وهو محمول على أنه كان يرسل لإرسالاً خفيفاً ثم يضع كما هو مذهب بعض العلماء^(١). وعليه يُحمل ما أخرجه ابن أبي شيبة أن ابن الزبير كان إذا صلى أرسل يديه.

(١) جمع الإمام الشافعي رضي الله عنه بين روايات الإرسال والوضع فاختار الإرسال الخفيف بعد التحريمة، ثم الوضع. انظر أوجز المسالك ١٧٣/٣.

كَفَّهُ اليمنى على رُسْغِهِ^(١) اليسرى تحت السُرّة^(٢)، وَيَرْمِي^(٣) ببصره إلى موضع سجوده، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٩٥ - (باب الصلاة على النبي ﷺ)

٢٩١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه^(٤)، عن عمرو بن سليم الزرقى، أخبرني أبو حميد^(٥) الساعدي

(١) قوله: على رُسْغِهِ اليسرى، قد اختلفت الأخبار في كيفية الوضع، ففي بعضها ورد الوضع، وفي بعضها ورد الأخذ، وفي بعضها الوضع على كَفِّ اليسرى ورُسْغِهِ وساعده. واختلف فيه مشايخنا، فقليل بالوضع على كَفِّ اليسرى وقيل على ذراعِهِ الأيسر، والأصح الوضع على المفصل ذكره العيني، وذكر أيضاً أن عند أبي يوسف يضع اليمنى على رُسْغِ اليسرى وعند محمد يكون الرُسْغِ وسط الكف، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع، بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والإبهام على الرُسْغِ، وقيل هذا خارج من المذهب والأحاديث والحق أن الأمر فيه واسع محمول على اختلاف الأحوال.

(٢) قوله: تحت السُرّة، لما أخرج أبو داود عن عليّ أنه قال: السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السُرّة، وأخرج أيضاً هذه الكيفية من فعل عليّ وأبي هريرة، وثبت عند ابن خزيمة وغيره من حديث وائل الوضع على الصدر، وبه قال الشافعي وغيره.

(٣) أي بطالع.

(٤) أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

(٥) قوله: أبو حميد، اسمه المنذر بن سعد بن المنذر، أو ابن مالك، وقيل: اسمه عبد الرحمن وقيل: عمرو، شهد أحداً وما بعدها، وعاش إلى أول سنة ٦٠، كذا ذكره الزرقاني.

قال: قالوا^(١): يا رسول الله، كيف^(٢) نصلي عليك؟ قال: قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم^(٣)، وبارك^(٤) على محمد وعلى أزواجه وذريته،

(١) قوله: قالوا، قال ابن حجر: وقفت من تعيين باشر السؤال على جماعة: أبي بن كعب في الطبراني، وشير بن سعد عند مالك ومسلم، وزيد بن خارجة عند النسائي، وطلحة بن عبيد الله عند الطبراني، وأبي هريرة عند الشافعي، وعبد الرحمن بن بشر عند إسماعيل القاضي في «كتاب فضل الصلاة»، وكعب بن عجرة عند ابن مردويه، فإن ثبت تعدد السائل فواضح، وإن ثبت أنه واحد فالتعبير بصيغة الجمع إشارة إلى أن السؤال لا يختص به، بل يريد نفسه ومن وافقه على ذلك.

(٢) قوله: كيف نصلي عليك، أي كيف الذي يليق أن نصلي به عليك كما علمتنا السلام لأننا لا نعلم اللفظ اللائق بك^(١).

(٣) ليحيى: على آل إبراهيم، قال عبد البر: آل إبراهيم يدخل فيه إبراهيم، وآل محمد يدخل فيه محمد. ومن هاهنا جاءت الآثار في هذا الباب مرة بإبراهيم، ومرة بال إبراهيم.

(٤) قوله: وبارك، قال العلماء: معنى البركة ههنا الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: بمعنى التطهير والتركية، وقيل: تكثير الثواب. قال السخاوي: لم يصرح أحد بوجوب قوله: وبارك، على ما عثرنا عليه، غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبها في الجملة، فقال: على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر،

(١) وأما الصلاة على النبي ﷺ في القعدة الأخيرة من الصلاة، فاختلف الأئمة في حكمها، فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأتباعه وأحمد في رواية: إنها سنة، والشافعي: فريضة، قاله في «الأم»، كما في الفتح ١٥٤/١ وإليه ذهب أحمد في أحد القولين عنه كما حكاه ابن قدامة في المغني ٥٨٤/١.

كما باركت^(١) على إبراهيم^(٢) . إنك^(٣)

= وظاهر كلام «المفتي» من الحنابلة وجوبها في الصلاة، قال المجد الشيرازي:
والظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك، كذا في «شرح الزرقاني»^(٤).

(١) قوله: كما باركت... إلى آخره، قيل: ما وجه تشبيه الصلاة عليه
بالصلاة على إبراهيم وآل إبراهيم، والقاعدة أن المشبه به أفضل، وأجيب عنه
بأجوبة: أحدهما: ما قاله النووي، وحكاه بعض أصحابهم عن الشافعي أن معناه
صلّى على محمد، وتمّ الكلام. ثم استأنف وعلى آل محمد أي وصلّى على
آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فالمسؤول له مثل إبراهيم
وآله هم آل محمد لا نفسه، الثاني: أن معناه اجعل لمحمد وآله صلاةً منك كما
جعلتها على إبراهيم وآله، فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها. الثالث:
أنه على ظاهره، والمراد اجعل لمحمد وآله صلاةً بمقدار الصلاة التي لإبراهيم
وآله، والمسؤول مقابلة الجملة بالجملة، ويدخل في آل إبراهيم خلافتك لا يُحصَرُون
من الأنبياء وغيرهم، كذا في «التنوير».

(٢) ليحيى: على آل إبراهيم.

(٣) قوله: إنك حميد مجيد، قال الحلبي: سبب التشبيه أن الملائكة قالت
في بيت إبراهيم: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، إنه حميد مجيد، وقد علم
أن محمداً وآل محمد من أهل بيت إبراهيم فكانه قال أجيب دعاء الملائكة الذين
قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبنا عندما قالوها في الموجودين، ولذا
ختم بما ختم به هذه الآية، وهو قوله: إنك حميد مجيد.

(١) قلت: لكن عدّ في «نيل المأرب» من الأركان قول: ألهم صلّى على محمد، وهذا من
السنن: الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير وعلى آله والبركة عليه وعليهم والدعاء
بعده، ولم يصرح في المفتي بوجوب البركة. أوجز المسالك ٢٣٣/٣.

٢٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم (٣) بن عبد الله المجرم (٤) مولى عمر بن الخطاب أن محمد (٥) بن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره وهو عبد الله (٦) بن زيد الذي أرى (٧) النداء في النوم على عهد رسول الله ﷺ: أن أبا مسعود (٨) أخبره،

(١) فعيل من الحمد بمعنى المحمود.

(٢) بمعنى ماجد من المجد وهو الشرف.

(٣) بضم النون: ثقة من أواسط التابعين، كذا في «التقريب».

(٤) بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة، صفة له ولأبيه.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري المدني، وثقه ابن حبان، كذا في «الإسعاف».

(٦) هو صحابي مشهور، مات سنة ٣٢، وقيل استشهد بأحد، كذا في «تقريب التهذيب».

(٧) بصيغة المجهول من الإراءة، قوله: أرى النداء، وكانت رؤيته في السنة الأولى بعد بناء المسجد، قال الترمذي عن البخاري: لا نعرف له إلا حديث الأذان، قلت: وقال ابن عدي: لا نعرف له شيئاً يصح عن النبي ﷺ إلا حديث الأذان، وهذا مقيد لكلام البخاري، وهو المعتمد، فقد وجدت له أحاديث جمعتها في جزء، واغترت الأصبهاني بالأول، وجزم به جماعة فوهموا، هذا ما في «تهذيب التهذيب» للمحافظ ابن حجر.

(٨) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري، مات سنة ٤٠ هـ أو بعدها، قاله الزرقاني.

فقال : أئانا^(١) رسول الله ﷺ ، فجلس معنا في مجلس ابن عبادة^(٢) ، فقال بشير^(٣) بن سعد أبو النعمان : أمرنا^(٤) الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك^(٥) ؟ قال : فصمت^(٦) رسول الله ﷺ حتى تمنينا^(٧) أنا لم نسأله^(٨) . قال : قولوا^(٩) : اللهم^(١٠) صل

(١) قوله : أئانا... إلى آخره ، قال الباجي : فيه أن الإمام يخص رؤساء الناس بزيارتهم في مجالسهم تأنيساً لهم .

(٢) في نسخة : سعد بن عبادة ، هو سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الأنصاري ، مات بمرض الشام سنة ١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، كذا في التقريب .

(٣) قوله : بشير بن سعد ، هو بشير - بفتح الموحدة - ابن سعد - يسكون العيين - ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل بذري والد النعمان بن بشير ، استشهد بعين النمر ، كذا ذكره الزرقاني .

(٤) بقوله : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) .

(٥) زاد الدارقطني : إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا .

(٦) أي سكت زماناً طويلاً ، قوله : فصمت ، يحتمل أن يكون سكوته حياة وتواضعاً ، ويحتمل أن ينتظروا يأمره الله به من الكلام الذي ذكره .

(٧) أي ودنا .

(٨) أي كرهنا سؤاله مخافة أن يكون كرهه وشق عليه .

(٩) قوله : قولوا ، الأمر للوجوب اتفاقاً ، فقيل : في العمر مرة واحدة ، وقيل في كل تشهد بعقبه سلام ، وقيل كلما ذكر .

(١٠) قوله : اللهم صل على محمد ، أي عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار =

على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم^(١) وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم. في العالمين إنك حميد^(٢) مجيد. والسلام^(٣) كما قد علمتم^(٤).

قال محمد: كل هذا حسن^(٥).

= دينه وإيقاء شريعته، وفي الآخرة بإجزاء ثوابه وتشفيته في أمته، ولما كان البشر عاجزاً عن أن يبلغ قدر الواجب له من ذلك شرع لنا أن نحيل أمر ذلك على الله.

(١) وفي بعض النسخ: على آل إبراهيم فقط، وفي بعضها: على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم.

(٢) قوله: إنك حميد مجيد، قال الطيبي: هذا تذييل الكلام السابق وتقرير له على سبيل العموم، أي إنك حميد، فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المتكاثرة والألاء المتعاقبة المتوالية، مجيد كريم كثير الإحسان إلى جميع عبادك الصالحين. ومن محامدك وإحسانك أن توجه صلواتك وبركاتك على حبيبك نبي الرحمة وآله.

(٣) أي في الشاهد وهو: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

(٤) بفتح العين وكسر اللام المخففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام.

(٥) قوله: حسن، يشير إلى أنه ليس للصلاة صيغة مخصوصة لا تنمداها إلى غيرها، بل كل ما روي في ذلك عن النبي ﷺ فهو حسن كافٍ لامتنال أمر الله واقتداء نبيه، وإن كان في بعضها خصوصية ليست في غيرها.

٢٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد^(٢) بن تميم المازني يقول: سمعت عبد الله^(٣)

(١) طلب النيث والمطر^(٤).

(٢) قوله: عباد بن تميم، هو عباد بن تميم بن غزوة المازني، روى عن أبيه، وله صحبة، وعن عمه عبد الله بن زيد المازني، وثقه النسائي وغيره، قاله السيوطي.

(٣) هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، صحابي شهير، روى صفة الوضوء وغيره، واستشهد بالحررة سنة ٦٣، كذا في «تقريب التهذيب».

قوله: عبد الله بن زيد، في «ضياء الساري» بشرح صحيح البخاري: قال أبو عبد الله - أي البخاري - كان ابن عينة سفيان يقول: هو - أي راوي الحديث - عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان الذي أرى الأذان في النوم، ولكنه وهم لأن هذا أي راوي حديث الاستسقاء عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، مازن الأنصار، احتراز عن مازن تميم ومازن قيس ومازن صعصعة ومازن شيبان وغيرهم. والتقدير: وذلك عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الخزرج والصحبة، واختلفا في الجد والوطن الذي من الخزرج.

(١) قال الفري: الاستسقاء في اللغة طلب السقياء. وفي الشرع طلب السقياء للعباد عند حاجتهم إليها بسبب قلة الأمطار أو عدم جري الأنهار (مرواة المصابيح ٣/٣٣١ وذكر في «الأرجز» هنا سبعة أبحاث لطيفة، فارجع إليه ٦١/٢).

ابن زيد المازني^(١) يقول: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى^(٢)
فاستسقى^(٣) وحول^(٤)

(١) بكسر الزاء نسبة إلى مازن قبيلة.

(٢) أي مصلى العيد.

(٣) قوله: فاستسقى، لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على سبب ذلك ولا على صفته ولا على وقت ذهابه، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان، قال: شكوا الناس إلى رسول الله ﷺ فحط المطر، فأمر بمنبر وُضع له في المصلى، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر. وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن خرج متبذلاً متوافضاً متضرعاً حتى أتى المصلى، فرفى المنبر. وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني: فحط المطر فسالنا نبي الله ﷺ أن يستسقى لنا فنذا... الحديث. وأما ابن حبان أن خروجه^(١) ﷺ إلى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست، كذا في «الفتح».

(٤) قوله: وحول رداءه، وقع بيان المراد بذلك عن المسعودي ولفظه: وقلب رداءه وجعل اليمين على الشمال، زاد ابن ماجه: والشمال على اليمين. وله شاهد أخرجه أبو داود عن عباد بلفظ: فجعل عطفه الأيمن على عاتقه الأيسر والأيسر على الأيمن. وله من طريق آخر: استسقى وعليه خبيصة مريده، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها على أعلاها فنقلت عليه، فقلبها على عاتقه. وأخرج الدارقطني والحاكم ورجال ثقات من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن علي بن أبي حمزة: حول رداءه ليتحول القحط، كذا في «الفتح».

(١) ولا يذهب عليك أن دعاؤه ﷺ في خطبة الجمعة حتى مطروا إلى الجمعة الأخرى كان بعد مرجعه ﷺ من غزوة تبوك. كما ذكره الحافظ في (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) من رواية السهقي في «الدلائل». انظر لأمع الدراري ١٩٠/٤.

ردائه^(١) حين^(٢) استقبال القبلة .

قال محمد : أما أبو حنيفة — رحمه الله — فكان^(٣) لا يرى^(٤) في الاستسقاء صلاة^(٥) ؛

(١) ذكر الواقدي أن طول ردائه كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع ، كذا في «التنوير» .

(٢) عرف بذلك أن التحويل إنما وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء .

(٣) قوله : فكان لا يرى... إلى آخره ، ذكر النووي أنه لم يقل سوى أبي حنيفة هذا القول ، وتعقبه العيني بأنه أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع المغيرة ليستسقي فصلى المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي . وروي عن عطاء الأسلمي عن أبيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب ليستسقي فما زاد على الاستغفار . انتهى^(١) .

(٤) أي على سبيل الاستئذان لا أنه بدعة عنده ، كما نسب بعض المتعصبين إليه ، فإن عدم السنة لا يستلزم البدعة كذا حققه العيني في «البنية» .

(٥) أي مشروعة بجماعة وإن صلوا فرادى جاز ، وبه قال أبو يوسف في رواية . قوله : صلاة ، وإنما الاستسقاء عنده مجرد دعاء واستغفار من دون صلاة وخطبة لقوله تعالى : ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً﴾ . يرسل السماء عليكم من ذرأها^(٢) على نزول الغيث بمجرد الاستغفار . وقد روي عن النبي ﷺ أيضاً الدعاء المجرد تولاً وفعلاً ، ففي حديث أنس عند البخاري ومسلم وغيرهما : دخل المسجد رجل يوم الجمعة ورسول الله قائم يخطب ، فاستقبله ، وقال : يا رسول الله ، هلكت المواشي والأموال ، فادع الله يغثنا ، فرفع رسول الله يديه ، ثم قال : اللهم اغثنا... الحديث ، وفي حديث أبي اللحم : أنه رأى رسول الله ﷺ يستسقي عند =

(١) انظر صفة الفاري ٢/٤٢٩ .

(٢) سورة نوح : الآية ١٠ - ١١ .

= أحجار الزيت، أخرجه أبو داود والترمذي. وروى أبو عوانة في «صحيحه» عن عامر بن خارجة: أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ فحط المطر، فقال: اجثوا على الركب، ثم قولوا: يارب، يارب.

(١) قوله: وأما في قولنا، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك والجمهور^(٢)، لما روي أن النبي ﷺ خرج ليستسقي، فصلى بالناس ركعتين. ثبت ذلك من حديث ابن عباس أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم، وصححه الترمذي، ومن حديث عباد عن عمه عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم، ومن حديث عائشة أخرجه أبو داود وأبو عوانة وابن حبان والحاكم، ومن حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو عوانة والبيهقي والطحاوي. وبه ظهر ضعف قول صاحب الهداية، في تعليل مذهب أبي حنيفة: أن رسول الله ﷺ استسقى ولم يَرَوْ عنه الصلاة. فإن أراد أنه لم يَرَوْ بالكلية، فهذه الأخبار تكذبها، وإن أراد أنه لم يَرَوْ في بعض الروايات فغير قاطع. وأما ما ذكروا أن النبي ﷺ فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة، فليس بشيء، فإنه لا ينكر ثبوت كليهما مرة هذا ومرة هذا، لكن يعلم من تتبع الطرق، أنه لما خرج بالناس إلى الصحراء صلى، فتكون الصلاة مسنونة في هذه الحالة بلا ريب، ودعاؤه المجرد كان في غير هذه الصورة^(٣).

(١) الصلاة جائزة عند الإمام أبي حنيفة، وسنة عند صاحبيه، وسنة مؤكدة عند الأئمة الثلاثة. أوجز المسائل ٦٣/٤.

(٢) قال محمد، والأصح أن أبا يوسف معه: يصلي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة على الأشهر، وفي رواية لمحمد: يكبر لفزوائد كالعيد. والمشهور عنه خلافه. ثم يخطب بعد ذلك عندهما قائماً على الأرض لا المنبر، ولا يخطب عند أبي حنيفة، والخطبة عند أبي يوسف واحدة، وعند محمد ثنتان يبدأ هذه الخطبة بالتحميد، وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشتغل بالدعاء رافعاً يديه ويقلب الرءاء عند محمد لا عند الإمام، واختلفت الرواية عن أبي يوسف.

يصلي^(١) بالناس ركعتين^(٢) ثم يدعو^(٣) ويحول^(٤) وداعه، فيجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن ولا يفعل ذلك أحد إلا الإمام^(٥).

(١) من دون أذان وإقامة، صرح به في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه.

(٢) يجهر فيهما بالقراءة، كما ورد عند البخاري من حديث عبد الله بن زيد.

(٣) قوله: ثم يدعو، أي ثم يخطب بعد الصلاة ويدعو مستقبلاً للقبلة، هكذا ورد في مسند أحمد عن عبد الله بن يزيد، وهو المرجح عند الشافعية والمالكية، وفي رواية عائشة وابن عباس ورد تقديم الخطبة على الصلاة واختاره ابن المنذر.

(٤) قوله: ويحول، به قال أبو يوسف والشافعي والجمهور لثبوت ذلك عن صاحب الشرع ﷺ، وعند أبي حنيفة لا تحويل لعدم ثبوت ذلك في أحاديث الدعاء المجردة.

(٥) قوله: إلا الإمام، لأنه لم يأمر به النبي ﷺ القوم، وفيه خلاف الشافعي ومالك وأحمد أخذوا مما ورد في مسند أحمد: أن القوم أيضاً حولوا أدينتهم مع رسول الله ﷺ، والظاهر أنه أطلع عليه، ولم ينكر عليهم.

وأما عند المالكية فيصلّي الإمام ركعتين جهراً بالقراءة بلا تكبير ويخطب بعدها على الأرض لا المنبر خطبتين، ويستقبل القبلة بعدهما ويبلغ في الدعاء مستقبلاً للقبلة، قال الزرقاني: وكان إمام مالك يقول أولاً بتقديم الخطبة على الصلاة، ثم رجع عنه إلى ما في (الموطأ)، واختلف عنه أيضاً في وقت تحويل الرداء، ففي (المدونة): إذا فرغ من الخطبة، وعنه يحول إذا أشرف على الفراغ، وعنه بين الخطبتين، ويحول المذكور أدينتهم دون النساء.

وأما عند الشافعية يصلي بهم الإمام ركعتين كالعيد، وإذا مضى الثلث من الخطبة الثانية يتوجه إلى القبلة ويحول ردائه عند استقباله القبلة يدعو، ثم يكمل الخطبة ويحول المذكور أدينتهم.

وأما عند الحنابلة فهي كالعيد وقتاً وصفة، ويخطب خطبة واحدة على الأصح عن المنبر. انظر لامع انداري ٤/ ١٩١ - ١٩٢.

٩٧ - (باب الرجل يصلي

ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه)

٢٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله المجرم أنه سمع

أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم، ثم جلس^(١) في مصلاه لم تزل^(٢) الملائكة^(٣) تصلي^(٤) عليه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه^(٥)، فإن قام من مصلاه، فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل^(٦) في صلاة حتى يصلي.

(١) زاد البخاري ينتظر الصلاة.

(٢) قوله: لم تزل الملائكة، قال ابن بطال: من كان كثير الذنوب وأراد أن يحطها عنه بغير تعب فليهتم بملازمة مكان مصلاه بعد الصلاة ليستكثر من دعاء الملائكة واستغفارهم فهو مرجو إجابته لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾^(١). وقال المهلب في حديث «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث، تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ما لم يحدث»: معناه أن الحدث في المسجد خطيئة، يحرم بها المحدث استغفار الملائكة ودعائهم المرجو بركته، كذا في «الحياتك في أخبار الملائكة» للسيوطي.

(٣) الحفظة، أو السيارة، أو أعم من ذلك؟ كل محتمل.

(٤) أي تدعوه قائمين: اللهم... إلى آخره.

(٥) أي بقبول حسنته، زاد ابن ماجه: اللهم ثبت عليه.

(٦) أي حكماً باعتبار الثواب^(٢).

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: وفي الحديث بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك في المسجد أو تحول إلى غيره. انظر فتح الباري ١٣٦/٢. وفي أوجز =

٩٨ - (باب صلاة التطوع^(١) بعد الفريضة)

٢٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ يصلي^(٢) قبل الظهر^(٣) ركعتين^(٤)، وبعدها ركعتين^(٥)،

(١) أراد به السنن المؤكدة^(١).

(٢) في نسخة: كان يصلي.

(٣) قوله: قبل الظهر ركعتين، وفي حديث عائشة: كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، رواه البخاري وغيره.

قال الداودي: هو محمول على أن كل واحد وصف ما رأى، ويحتمل أن ابن عمر نسي من الركعتين.

قال الحافظ: وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يُحمل على حالين.

(٤) قال ابن جرير: الأربع قبل الظهر كانت في كثير من أحواله، والركعتان قليلها.

(٥) وللترمذي مرفوعاً: من حافظ على أربع قبل العصر حرمه الله على النار.

المالك ١٨٧/٣: فانظروا أن صلاة الملائكة تختص بالجنوس في صلاة الذي صلى فيه، وإذا جنس في مجلس آخر يكون في حكم الصلاة باعتبار الأجر، ولكن لا يتشرف بصلاة الملائكة. وهذا يخالف ما تقدم عن الحافظ، وتبعه جماعة من سُراج الحديث: أن لفظ «في صلاة» الذي صلى فيه، خرج مخرج العادة وليس بقيد، فتأمل.

(١) هي عشر ركعات عند الحنابلة وهو المرجح عند الشافعية، وعند الحنفية اثنتا عشرة ركعة، قال في «الدر المختار» وسن مؤكداً أربع قبل الظهر بتسليمه وركعتان قبل الصبح، وبعده الظهر والمغرب والعشاء، وعند المالكية لا توقت للرواتب ولا تحديد لها، انظر عمدة القاري ٦٦/٣ وفتح الباري ٤٨/٣، وأما الصلاة قبل الصبح يعني ركعتيه رعية أي «تبها دون السنة وفوق الشافعية». أوجز المالك ٢٤١/٣.

وبعد صلاة المغرب ركعتين في بيته^(١)، وبعد صلاة العشاء ركعتين، وكان لا يصلي^(٢) بعد الجمعة في المسجد حتى يتصرف^(٣)، فيجذ^(٤) سجدة^(٥).

قال محمد: هذا تطوع وهو^(٦) حسن، وقد بلغنا أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب^(٧) الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تفتح^(٨) في هذه الساعة،

(١) يحتمل أن يكون ظرفاً للكل ولما يليه^(١).

(٢) قوله: وكان لا يصلي... إلى آخره، أخرج ابن ماجه عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل في شيء منهن، وزاد الطبراني: وأربعاً بعدها، وسنده وإياه جداً. وروى الطبراني عن ابن مسعود: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً، كذا في «نصب الراية» في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي.

(٣) من المسجد إلى بيته.

(٤) أي يصلي ركعتين.

(٥) ورد في «مصنف عبد الرزاق» عن ابن مسعود: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً.

(٦) أي عمله مستون مستحب.

(٧) خالد بن زيد.

(٨) لقبول الطاعة.

(١) إن أفضلية أداء النوافل في البيت مطلقاً ملتبس أبي حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور، وقال مالك والثوري: الأفضل فعل نوافل النهار الواقعة في المسجد ورائية الليل في البيت، كذا في أوجز المسالك ٢٤٥/٣.

فأحبُّ أن يصعدَ لي فيها عمل^(١)، فقال: يا رسولَ الله، أ^(٢) يُفْضَلُ^(٣) بينهنَّ بسلام؟ فقال: لا.

أخبرنا بذلك بُكير بن عامر البجلي^(٤) عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

٩٩ - (باب الرجل يمس القرآن^(٥))

وهو جنب أو^(٦) على غير طهارة^(٧)

٢٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبدُ الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم قال^(٨):

(١) أي صالح، وفي رواية: خير.

(٢) بهمزة الاستفهام.

(٣) بصيغة المجهول.

(٤) بفتح الأول والثاني، نسبة إلى بجيلة بن أعمار، قبيلة نزلت بالكوفة، قاله السَّمْعَانِي.

(٥) المراد به المصحف كما في نسخة.

(٦) أو للتنويع للإيماء إلى أن حكم الجنب والمحدث في هذه المسألة سواء، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء.

(٧) في نسخة: وضوء.

(٨) قوله: قال، إن في الكتاب الذي... إلى آخره، قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد روي مستدأ من رجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يستغني بها في شهرتها عن الإستاد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول.

إِنَّ فِي الْكِتَابِ^(١) الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرُو بْنِ حَزْمٍ^(٢): لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ^(٣).

٢٩٧ - ^(٤) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَسْجُدُ^(٥) الرَّجُلُ وَلَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

(١) قَالَ الْبَاجِي: هَذَا أَصْلُ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَحْصِينِهِ فِي الْكُتُبِ.

(٢) بَنُ زَيْدُ بْنُ لُؤْذَانَ، قَوْلُهُ: لِعُمَرُو بْنِ حَزْمٍ، الْأَنْصَارِيُّ شَهِدَ الْخَنْدَقَ فَمَا بَعْدَهَا، وَكَانَ عَامِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَجْرَانٍ، مَاتَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.

(٣) أَيُّ مِنَ النَّجَاسَةِ الْكُبْرَى وَالصَّغِيرَى، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١).
(٤) فِي نَسْخَةٍ: قَالَ أَخْبَرَنَا.

(٥) قَوْلُهُ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ... إِلَى آخِرِهِ، قَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَيُخَالِفُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَيَهْرِيْقُ الْمَاءَ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ، فَيَسْجُدُ وَمَا يَتَوَضَّأُ. وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «بَابِ سَجُودِ الْمُشْرِكِينَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ»: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ. وَجَمَعَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بَأَنَ الْمُرَادَ بِالطَّهَارَةِ فِي قَوْلِهِ الطَّهَارَةُ الْكُبْرَى، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِضْطِرَّارِ. وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَيْضاً أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ ابْنَ عُمَرَ عَلَى جَوَازِ سَجُودِ التَّلَاوَةِ بِغَيْرِ وَضُوءٍ إِلَّا الشَّعْبِيُّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ^(٢).

(١) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: الْآيَةُ ٧٩.

(٢) أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ، ثُمَّ يَسْلُمُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَهُوَ بِمَشْيِ يَوْمِي «إِيمَاءً». فَتَحَ الْبَارِي ٥٥٤/٢. وَقَالَ شَيْخُنَا: وَقَدْ أَهْرَاجَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ ذَهَبَ أَيْضاً إِلَى جَوَازِ السَّجُودِ بِلَا وَضُوءٍ. لَامِحُ الدَّرَاي ٥٠/٤.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - إلا في خصلة^(١) واحدة، لا بأس بقراءة^(٢) القرآن على غير طهر إلا أن يكون جنباً^(٣).

(١) قوله: إلا في خصلة واحدة، كأنه حمل قول ابن عمر: إلا وهو طاهر، على الطهارة المطلقة من الصغرى والكبرى، فاستثنى من قوله (وبهذا كله نأخذ) قراءة القرآن على غير وضوء وثبوت جواز ذلك بالمرفوع والموقوف، فأخرج أصحاب السنن الأربعة وابن حبان، وصححه الحاكم والترمذي عن علي: كان رسول الله ﷺ، لا يَحْبُجُّهُ أَوْ لَا يَحْبُزُّهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ. وأخرج مالك أن عمر كان في قوم يقرؤون القرآن، فذهب عمر لحاجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن، فقال له رجل: تقرأ القرآن ولست على وضوء؟ فقال عمر: من أفتاك هذا؟ أمسيمة الكذاب؟ وورد عن علي أيضاً قراءة القرآن على غير وضوء^(٤)، أخرجه الدارقطني وغيره.

(٢) أي من غير منة.

(٣) أو من يحدو حدوه في النجاسة الكبرى^(٥).

(١) وأما قراءة المحدث القرآن قال ابن رشد: ذهب الجمهور إلى الجواز، أما من المصحف فقال الجمهور - منهم الأئمة الأربعة - لا يَمْسُهُ إِلَّا طَاهِرٌ مِنَ الْخَذَلِينَ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمْسُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، خلافاً للداود وابن حزم وغيرهما من السلف. انظر الكوكب النذري ١/١٨٦.

(٢) وفي الكوكب أيضاً: اتفق الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على أن الجنب والحائض لا يقرأ القرآن، وقال بعض المبتدعة: يقرأ. وحديث علي دليلاً على ما قلنا، وأما الحائض ففي قراءتها عن مالك روايتان: إحداهما المنع حملاً على الجنب، ووجه الأخرى أن الحائض ضرورة يثني بغير الاختيار ويطول أمرها فلو منعت من ذلك لنسيت ما تعلمت بخلاف الجنب، فإنه تأتي الجنابة باختياره ويمكن إزالتها في الحال وهو أصح. قلت: وعامة شراح البخاري على أن ميل البخاري إلى الجواز. فتأمل.

١٠٠ - (باب الرجل يجر^(١)) ثوبه والمرأة تجر^(٢) ذيلها

فيعلق^(٣) به قلدر^(٤) وما كره^(٥) من ذلك

٢٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرني محمد^(٦) بن عمار بن عامر بن

عمرو بن حزم، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أم ولد^(٧) لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها^(٨) سألت أم سلمة

(١) من الجر.

(٢) بالفتح (دامن) (بالأردية).

(٣) من باب غلِم، يقال: غلِق الشوك بالثوب تشبث به وتعلق بسية.

(٤) يفتح القاف والذال المعجمة: ما يَتَقَلَّرُ به من النجاسات.

(٥) وفي نسخة: وما يكره.

(٦) وثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم، كذا قال السيوطي.

(٧) قوله: عن أم ولد، نقل صاحب «الأزهار» عن «الغوامض» أن اسمها

حميدة^(١)، ذكره السيد، وقال ابن حجر: مر أنها مجهولة، ومع ذلك الحديث حسن، وهو غير صحيح إلا أن يقال إنه حسن لغيره، كذا في «مرواة المفاتيح».

(٨) قوله: أنها سألت، قد أخرج هذا الحديث أبو داود، وسكت عليه،

والدارمي والترمذي وأحمد أيضاً، ذكره القاري، وقد ذكرته في رسالتي «غاية المقال في ما يتعلق بالنساء» مع ما له وما عليه، وقد طبعت تلك الرسالة في سنة (١٢٨٧ هـ)، ووقع في النسخ المطبوعة: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أنها سألت رسول الله ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال

(١) قال الزرقاني: تابعية صغيرة مقبولة، شرح الموطأ ٥٦/١، وذكر الحافظ في التقریب ٥٩٥/٢: حميدة من أم سلمة، يقال هي أم ولد إبراهيم، مقبولة، من الرابعة.

زوج النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة أظيل^(١) ذيلي، وأمشي في المكان^(٢) القذر^(٣)، فقالت^(٤).....

= رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده إلى آخره، وهذا غلط وقع من مهتمّي الطبع، والذي في مسودتي بخطي: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أظيل ذيلي وأمشي في المكان القذر، فقالت: قال رسول الله ﷺ... إلى آخره، فليتبّه لذلك وليبلغ الشاهد الغائب.

(١) من الإطالة.

(٢) قوله: في المكان القذر، قال النووي: أراد بالقذر نجاسة يابسة.

(٣) أي النجس، وهو بكسر الهمزة في مكان ذي قدر.

(٤) قوله: فقالت... إلى آخره، أفنت أم سلمة في هذه المسألة بمثل

ما سمعت من رسول الله ﷺ وهو ما روي أن امرأة من بني عبد الأشهل قال: قلت: يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد متنة، فكيف نعمل إذا مُطَرْنَا؟ قالت: فقال: أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت: بلى، قال: فهذه بهذه، أخرجه أبو داود وسكت عليه. وقد اختلفت أقوال العلماء في هذين الحديثين، فقال الطيبي في «حواشي المشكوة»: الحديثان متقاربان، ونقل الخطّابي^(١) عن أحمد ليس معناه أنه إذا أصابه بول، ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره، ولكنه يمرّ بالمكان القذر، فيفدّره، ثم يمرّ بمكان أطيب فيكون هذا بذلك، وقال مالك في ما روي أن الأرض يطهر بعضها بعضاً: إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة، فإن بعضها يطهر بعضاً، وأما النجاسة مثل البول وغيره يصيب الثوب أو يعض الجسد، فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل إجماعاً. انتهى ملخصاً^(٢) وقال القاري في -

(١) معالم السنن ١/١١٨.

(٢) يستفاد من تفسير مالك وأحمد أن النجاسة الرطبة ذات حرم كالقذر دون الرقيق كالبول لا كما يزعمه النووي علاناً في كل رطوبة، انظر «المجموع» ١/٩٦.

أم سلمة: قال^(١) رسول الله ﷺ: يطهره^(٢) ما بعده.

قال محمد: لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قدر، فيكون أكثر

= والعرقاء، قلت: الحديثان متباعدان لا كما قيل إنهما متقاربان، فإن الأول مطلق قابل لأن يتقيد باليابس، وأما الثاني فصريح في الرطب، وما قاله أحمد ومالك من التأويل لا يشفي الغليل، ولو حمل على أنه من باب طين الشارع وأنه طاهر أو معفو عنه لعموم البلوى لكان له وجه وجيه لكن لا يلائمه قوله: ليس بعدها إلى آخره، فالمخلص ما قاله الخطابي من أن في إسناد الحديثين معاً مقالاً لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بني عبد الأشهل مجهولتان لا يُعرف حالهما في الثقة والعدالة فلا يصح الاستدلال بهما، انتهى، وقال أيضاً: من الغريب قول ابن حجر: وزعم أن جهالة تلك المرأة تقتضي رد حديثها ليس في محله لأنها صحابية وجهالة الصحابة لا تنصر لأن الصحابة كلهم عدول فإنه عدول عن الجأزة لأنها لو ثبت أنها صحابية لما قيل إنها مجهولة^(٣)، انتهى. أقول: هذا عجيب جداً فإن الحديث الثاني عنوانه ينادي على أن تلك المرأة السائلة من رسول الله ﷺ صحابية حيث شافته وسأله بلا واسطة، لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا إنها مجهولة، فهذا لا يقدح في كونها صحابية، ولا ينزّم من كونها صحابية أن يُعلم اسمها ورسمها، وهذا أمر ظاهر لمن له خبرة بالفن، وقد صرح به القاري نفسه في مواضع يأن جهالة الصحابي لا تنصره فكيف يعتقد هنا المناقاة بين الجهل وبين الصحابة، فظهر أن ما ذكره من المخلص ليس بمخلص، بل المخلص أن يُحمل حديث أم سلمة على القدر اليابس كما حمّله عليه جماعة، والثاني على تنجّس النعل والخف ونحو ذلك مما يطهر بالدلك في موضع طاهر إذ ليس فيه تصريح بالذيل.

(١) أي في جواب مثل هذا السؤال.

(٢) أي الذيل.

(١) مرقاة المصابيح ٧٧/٢.

من قدر الدرهم الكبير^(١) المثقال، فإذا كان كذلك فلا يصلين فيه حتى يغسله، وهو قول^(٢) أبي حنيفة - رحمه الله - .

١٠١ - (باب فضل الجهاد^(٣))

٢٩٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٤)، عن الأعرج^(٥)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: مثل المجاهد^(٦) في سبيل الله^(٧) كمثل^(٨)

(١) أي الذي قدره المثقال، وهذا في الكيف، وأما في الرقيق فيقدر بقدر عرض الكف.

(٢) وبه قال الطبري، وأما عند الشافعي وغيره فقليل النجس وكثيره سواء في افتراض الغسل.

(٣) أي المجاهدة في سبيل الله، وهي المحاربة مع الكفار.

(٤) عبد الله بن ذكوان.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز.

(٦) زاد البخاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة: والله أعلم بمن يجاهد في سبيله، أي يحال نيته.

(٧) قوله: في سبيل الله، قال الباجي: جميع أعمال البر في سبيل الله إلا أن هذه اللفظة إذا أطلقت في الشرع اقتضت الغزو، والمعنى أن له من الثواب على جهاده مثل ثواب المستديم للصيام والصلاة لا يفتر منهما، وإنما أحال على ثواب الصائم والقائم وإن كنا لا نعرف مقدار ثوابه لما عُرِف في الشرع من كثرة وفُرُر من عظمته.

(٨) قوله: كمثل... إلى آخره، قال عياض: هذا تفخيم عظيم للجهاد، وفيه أن الفضائل لا تُدرك بالقياس وإنما هي إحسان من الله لمن شاع.

الصائم (١) القانت (٢) الذي (٣) لا يَقْتَرُ (٤) من صيام ولا صلاة حتى يَرْجِعَ (٥).

٣٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لو دذت (٦) أن (٧) أقاتل في سبيل الله، فأقتل (٨)،

(١) ومن كان كذلك فأجره مستمراً، فكذلك المجاهد لا تضيع ساعة من ساعاته.

(٢) أي المصلي، وليحيى: كمثل الصائم القائم الدائم الذي...، ولمسلم: كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله، وزاد النسائي: الخاشع الراجع الساجد.

(٣) قوله: الذي لا يقتر، قال البوني: يحتمل أنه ضرب ذلك مثلاً، وإن كان أحد لا يستطيع كونه قائماً مصلياً لا يقتر ليلاً ولا نهاراً، ويحتمل أنه أراد التكثير (١).

(٤) بسكون الفاء وضم التاء أي لا يمل ولا يكسل.

(٥) أي عن غزوة إلى وطنه.

(٦) بكسر الدال الأولى: أي تمنيت، وأحييت.

(٧) في نسخة: إلى.

(٨) قوله: فأقتل ثم أحيى... إلى آخره، في رواية: ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء. قال الطيبي: ثم وإن دلت على تراخي الزمان، لكن الحمل على تراخي الرقبة هو الوجه.

استشكل هذا التمني منه ﷺ مع علمه بأنه لا يقتل، وأجاب ابن التين باحتمال أنه قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، ورد بأن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة، وهذا الحديث صرح أبو هريرة في الصحيحين من

(١) قال ابن دقيق العيد: القياس يقتضي أن الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل، لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخماد الكفر وحضه قفضه بحسب فضل قلبك، قلت: لو باعتبار اختلاف الأحوال والأوقات أوجز المسالك ٢٠١/٨.

ثم أحسّى^(١)، فأقتل ثم أحسّى، فأقتل. فكان^(٢) أبو هريرة يقول ثلاثاً: أشهد^(٣) لله.

١٠٢ - (باب ما يكون من الموت شهادة)^(٤)

رواية ابن المسيب عنه بسماعه منه رضي الله عنه، وإنما قدم أبو هريرة في أرائل سنة سبع، والذي يظهر في الجواب أن تمنّي الفضل والخير لا يستلزم الوقوع، فقد قال رضي الله عنه: وددت لو أن موسى صبر. وله نظائر، كذا قال الزرقاني.

(١) مبني للمفعول فيها.

(٢) المعنى كان أبو هريرة يقول: أشهد لله ثلاث مرات.

(٣) أي والله لقد قال ذلك.

(٤) قوله: ما يكون من الموت شهادة، قد ورد في الأخبار عدد كثير لمن

يجد ثواب الشهادة، فمن ذلك (١) المقاتل^(١) المجاهد وهو أعلى الشهداء، (٢) والمطعمون، (٣) والمبطون، (٤) والنريق، (٥) وصاحب ذات الجنب، (٦) والحريق، (٧) والتي تموت بجمع، (٨) والذي يموت بهدم، (٩) ومن يقصد الشهادة ويعزم عليه ولا يتفق له ذلك كما هو ثابت في حديثي الباب، (١٠) وصاحب السِّل، أخرجه أحمد من حديث راشد بن خنيس والطبراني من حديث سلمان، (١١) والغريب أي المسافر بأي مرض مات، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي في «الشعب»، من حديث أبي هريرة والذارقطني من حديث ابن عمر والصابوني في «المائتين»، من حديث جابر والطبراني من حديث عثرة، (١٢) وصاحب الحُمى، أخرجه الديلمي من حديث أنس، (١٣) واللديغ، (١٤) والشريق، (١٥) واللي يقتل منه السبع، (١٦) والخاز عن دابته، رواها الطبراني من حديث ابن عباس، (١٧) والمترقي، أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود، (١٨) والميت على فراشه في سبيل الله، رواه مسلم من حديث أبي هريرة، (١٩) والمقتول دون ماله، (٢٠) والمقتول دون دينه، (٢١) والمقتول =

(١) في الأصل القتال، وهو خطأ.

= دون دمه، (٢٢) والمقتول دون أهله، أخرجه أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد، (٢٣) أو دون مظلّمته، أخرجه أحمد من حديث ابن عباس، (٢٤) والميت في السجن وقد حبس ظلماً، رواه ابن مندة من حديث عليّ، (٢٥) والميت عشفاً وقد عفاً وكنتم، أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس، (٢٦) والميت وهو طالب العلم، أخرجه البزار من حديث أبي فرّ وأبي هريرة، (٢٧) والمرأة في حملها إلى وضعها إلى فصالها، ماتت بين ذلك، أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر، (٢٨) والصابر القائم ببلد وقع به الطاعون، أخرجه أحمد من حديث جابر، (٢٩) والمربط في سبيل الله، (٣٠) ومن قُتل بأمره الإمام الجائر بالمعروف ونهيه عن المنكر، (٣١) ومن صبر من النساء على الغيرة، أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود، (٣٢) ومن قال كل يوم خمساً وعشرين مرة: اللهم بارك لي في الموت وفي ما بعد الموت، أخرجه الطبراني من حديث عائشة، (٣٣) ومن صلى الضحى وصام ثلاث أيام من الشهر ولم يترك الوتر في السفر ولا الحضر، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، (٣٤) والمنصك بالنسبة عند فساد الأمة، أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة، (٣٥) والتاجر الأمين الصدوق، أخرجه الحاكم من حديث ابن عمر، (٣٦) ومن دعا في مرضه أربعين مرة: لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ثم مات، أخرجه الحاكم من حديث سعد، (٣٧) وجالب طعام إلى بلد، أخرجه الديلمي من حديث ابن مسعود، (٣٨) والمؤذن المحتسب، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، (٣٩) ومن سعى على امرأته أو ما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر الله ويطعمهم من الحلال، (٤٠) ومن اغتسل بالثلج فأنصابه برد، (٤١) ومن صلى على النبي ﷺ مائة مرة، أخرج الأول ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف» عن الحسن، والثاني الطبراني في «الأوسط» من حديث أنس، (٤٢) ومن قال حين يصبح ويمسي: «اللهم إني أشهدك أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، أبوء بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب غيرك» أخرجه الأصبهاني من حديث حذيفة،

٣٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(١) بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك^(٢) بن الحارث بن عتيك - وهو جد^(٣) عبد الله بن عبد الله بن جابر^(٤) - أنه أخبره أن جابر^(٥) بن عتيك أخبره: أن رسول الله ﷺ جاء يعود عبد الله^(٦) بن ثابت^(٧).....

= (٤٣) ومن قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ويقرأ ثلاث آيات من سورة الحشر، أخرجه الترمذي من حديث معقل، (٤٤) ومن مات يوم الجمعة، أخرجه حُميد بن منجويه من حديث رجل من الصحابة، (٤٥) ومن طلب الشهادة صادقاً، أخرجه مسلم.

فهذه خمسة وأربعون (٤٥) ورد فيهم أن لهم أجر الشهداء^(١)، وقد ساق الأخبار الواردة فيها السيوطي في رسالته وأبواب السعادة في أسباب الشهادة مع زيادة.

(١) تابعي مدني أنصاري، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، كذا في «الإسعاف».

(٢) مقبول قاله في «التقريب».

(٣) أبو أمه.

(٤) الأنصاري، المدني.

(٥) صحابي جليل، مات سنة (٦١)، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: عبد الله بن ثابت، هو أوسي، ويقال ظفري، مات في العهد النبوي، وقال الواقدي وابن الكلبي: هو عبد الله بن عبد الله له ولأبيه صحبة، قال الكلبي: دفنه ﷺ في قميصه وعاش الأب إلى خلافة عمر، كذا ذكره الزرقاني.

(٧) ابن قيس الأنصاري.

(١) وبلغ إلى قريب من ستين. انظر لوجز المسالك ٤/ ٢٦٩.

فوجده قد غلب^(١)، فصاح^(٢) به فلم يُجِبْهُ، فاسترجع^(٣) رسولُ الله ﷺ، وقال: غلبنا^(٤) عليك يا أبا الربيع^(٥) فصاح النسوة^(٦) ويَتَكَيَّنَ، فجعل ابن عتيك يُسَكِّتُهُنَّ^(٧)، فقال رسول الله ﷺ: دَعُهُنَّ، فإذا وجب^(٨) فلا تَبْكِيَنَّ^(٩) باكية، قالوا: وما الوجوب^(١٠) يا رسول الله؟ قال: إذا مات، قالت

(١) بصيغة المجهول أي غلبه الألم حتى منعه مجاوبة النبي ﷺ.

(٢) أي رفع صوته في الكلام معه.

(٣) أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٤) بصيغة المجهول، وفيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿والله غالب على أمره﴾ إن المخلوق مأسور في قبضه وقضائه.

(٥) قوله: يا أبا الربيع، فيه تكنية الرئيس لمن دونه ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء إلا من حُرِمَ التقوى.

(٦) اسم جمع لا جمع.

(٧) قوله: يُسَكِّتُهُنَّ، لأنه سمع النهي عن النبي ﷺ وحمله على عمومته.

(٨) أي مات، وأصله من وجب الحائط إذا سقط، ووجببت الشمس أي غابت.

(٩) قوله: فلا تَبْكِيَنَّ، أي لا ترفع صوتهَا، أما دمع العين وحزن القلب فالسنة ثابتة بإباحة ذلك في كل وقت، وعليه جماعة العلماء. بكى ﷺ على ابنه إبراهيم، وعلى ابنته، وقال: هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده، ومراً بجزاة يبكى عليها فاتنهرهنَّ عمر، فقال: دعهن فإن النفس مصابة، والعين واسعة، والمهد قريب، قاله أبو عمر^(١١).

(١٠) الذي أردت بقولك إذا مات.

(١) في الأصل: أبو عمرو، وهو خطأ.

ابنته^(١): والله إني كنت لأرجو أن تكون شهيداً، فإنك قد كنت
قضية^(٢) جَهَّازَكَ^(٣)، قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى قد أوقع^(٤)
أجره^(٥) على قدر^(٦) نيته، وما^(٧) تعدون الشهادة؟ قالوا: القتل^(٨) في
سبيل الله، قال رسول الله ﷺ: الشهادة^(٩) سَبْعُ^(١٠) سوى القتل في

(١) أي ابنة العريس.

(٢) أي أتممت.

(٣) بالفتح والكسر ما يُعدُّ الرجل للسفر، والمعنى إنك قد هيأت أسباب
السفر وزاد الحرب للغزاة.

(٤) أي أوجب ثواب غزوة.

(٥) أي ولو كان هو في بيته.

(٦) قوله: على قدر نيته، قال ابن عبد البر: فيه أن المتجهز للغزو إذا حيل
بينه وبينه يكتب له أجر الغزو على قدر نيته، والآثار بذلك متواترة صحاح.

(٧) استهام.

(٨) بالنصب على تقدير «نعد»، ويرفعه على تقدير «هي».

(٩) زاد ابن ماجه: إن شهداء أمتي إذن لقليل.

(١٠) أي الحكمة.

(١١) قال السيوطي: هم أكثر من ذلك وقد جمعهم في جزء فناهز الثلاثين.

قوله: سبع، اعلم أن الشهيد ثلاثة: شهيد في الدنيا والآخرة، وشهيد في الدنيا
فقط، وشهيد في الآخرة فقط، فأول من قاتل الكفار لتكون كلمة الله هي العليا،
والثاني من قاتلهم لغرض من أغراض الدنيا، والثالث هو من ذكر. وسُمي الشهيد
شهيداً لأن روحه شهدت حضرة دار السلام وروح غيره إنما تشهدا يوم القيامة،
وقيل غير ذلك من وجوه، كذا في رسالة «الشهداء» لعلي الأجهوري.

سبيل الله : المطعون^(١) شهيد، والغريق^(٢) شهيد، وصاحب^(٣) ذات الجنب شهيد، وصاحب الحريق^(٤) شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة^(٥) تموت بجمع شهيد،

(١) أي الذي يموت بالطاعون. قوله: المطعون، قال أبو الوليد الباجي في «شرح الموطأ»: الطاعون مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات بخلاف المعتاد من أمراض الناس يكون مرضهم واحداً، وقال عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، فسُميت طاعوناً لشبهها بالهلاك بذلك، وإلا فكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً. وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: الطاعون مرض معروف، وهو بشر وورم مؤلم جداً، يخرج مع لهب وسود ما حوالاه أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية، ويحصل معه خفقان القلب ويخرج في المراق والأباط غالباً وفي الأيدي والأصابع وسائر الجسد، كذا في «بذل المعون في فضل الطاعون» للمحافظ ابن حجر.

(٢) قوله: والغريق، أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله وكل ملكاً بقبض الأرواح إلا شهداء البحر، فإنه يتولى قبض أرواحهم، كذا في «الحبائك في أخبار الملائكة» للسيوطي.

(٣) قوله: وصاحب ذات الجنب، هو مرض معروف وهو ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للأضلاع.

(٤) الذي يحرق بالنار.

(٥) قوله: والمرأة تموت بجمع، قال ابن عبد البر: هي التي تموت من الولادة ألفت ولدها أم لا. وقيل: هي التي تموت في النفس، وولدها في بطنها لم تند، وقيل: هي التي تموت عذراء لم تفتض، قال: والقول الثاني أكثر وأشهر، وقال في «النهاية»: تموت بجمع أي وفي بطنها ولد، وقيل: هي التي تموت بكرأ، والجمع: بالضم بمعنى المجموع، والمعنى أنها ماتت بشيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة، وما اقتصر من الضم هو إحدى اللغات، فقد ذكر

والمبطون^(١) شهيد.

٣٠٢ - أخبرنا مالك، حدثنا سُمَيُّ^(٢)، عن أبي صالح^(٣)،
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال^(٤): بينما^(٥) رجلٌ يمشي وَجَدَ
غصنَ^(٦) شوكٍ على الطريق،

= في «القاموس» أنه مثلث الجيم مع سكون الميم، كذا في رسالة «الشهداء» لعلي
الأجهوري.

(١) قوله: والمبطون، قال في «النهاية»: هو الذي يموت بمرض بطنه
كالاستسقاء ونحوه، وفي كتاب «الجنائز» لأبي بكر المروزي عن شيخه شُريح أنه
صاحب القولنج، وقال غيره هو صاحب الإسهال، كذا في رسالة «الشهداء»
للأجهوري.

(٢) زاد يحيى: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن.

(٣) قوله: عن أبي صالح، هو ذكوان السُّمَّان الزُّبَيَات المدني، قال
أحمد: كان ثقة، أجبَل الناس، وقال ابن المديني: ثقة، ثبت، مات بالمدينة سنة
١٠١، كذا في «الإسعاف».

(٤) قال ابن عبد البر: هذه ثلاثة أحاديث في واحد يرونها كذلك جماعة من
أصحاب مالك، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة.

(٥) قوله: بينما، أصله بين، فأشبهت الفتحة، فقليل بينا، وزيدت ما فليل
بينما، وهما ظرفان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى الجملة الاسمية تارةً وإلى
الفعلية أخرى، كذا في «مرقاة المفاتيح».

(٦) شاخ دُرُخْت خَار دار^(١).

(١) بالفارسية.

فَأَشْرَاهُ (١) فَشَكَرَهُ (٢) اللَّهُ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ، وَقَالَ: أَشْهَدُكُمْ خَمْسَةً (٣) السَّابِقُونَ
شَهِيدٌ، وَالْمُطَّلَعُونَ شَهِيدٌ، وَالْعَرِيقُ، وَصَاحِبُ لَهْدَم (٤)، وَالشَّهِيدُ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَقَالَ: لَوْ يَعْلَمُ (٥) النَّاسُ مَا فِي الْإِسْلَامِ (٦) وَلِصِفَتِ (٧)
الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا (٨) إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا (٩)

(١) أَي بَعْدَهُ عَمَّا

(٢) قَوْلُهُ فَشَكَرَهُ اللَّهُ لَهُ أَشَى عَمِيَّةٌ أَوْ قَبْلَ عَمَلِهِ، أَوْ ظَهَرَ مَا جَارَاهُ بِهِ عَمَلُهُ،
مَلَائِكَتُهُ فَعَفَّرَ أَي يَسْبِيبُ مَوْتَهُ عَفَرًا لَهُ.

(٣) هَذَا الْعِدَدُ وَكَذَلِكَ الْعِدَدُ سَابِقٌ لَا مَقْبُومَ لَهُ.

(٤) الَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَدَمِ

(٥) قَوْلُهُ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ، وَضَعَ الْمَصْرُوعَ مُوَضَّعَ تَمَاضِيهِ لِيُقَيَّدَ اسْتِمْرَارُ
أَعْلَمَهُ، قَوْلُهُ الطَّبِيُّي.

(٦) أَي الْأَذَانُ كَمَا فِي رِوَايَةٍ، قَوْلُهُ: مَا فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ الشَّيْخُ مِنْ طَرِيقِ
الْأَسْرَجِ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبِرْكَةِ، وَقَالَ الطَّبِيُّي: أَصْلُهُ مَعَهُ دَلٌّ يَعْلَمُ، وَهُوَ الْيُسَيْنُ
الْمُتَضَيِّلَةُ مَا هِيَ لِيُقَيَّدَ خُرُوبُهَا مِنَ الْمَبْلَغِ

(٧) قَوْلُهُ: وَالصِّفَتِ الْأَوَّلِ، قَالَ الْبَاجِي: خُتْمُهُ، فِيهِ هُنَّ هِيَ الَّذِي يَدِي
الْإِمَامِ، أَوِ الْمَشْكُورِ السَّابِقِينَ إِلَى الْمَسْجِدِ، قَالَ الْفَرُغْنِيي: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الَّذِي يَدِي
الْإِمَامِ.

(٨) أَي حَقُوقُ كُلِّ مَهْمَا تَمَرَّاحَتْ.

(٩) أَي يَتَنَوَّعُوا، قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا، قَالَ الْحَسَنَابِي وَغَيْرُهُ: قَبْلَ الْإِقْتِرَاعِ
لِاسْتِهْمَانِهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْتُبُونَ أَسْمَاءَهُمْ عَلَى سَهْمٍ إِذَا اخْتَلَعُوا فِي شَيْءٍ، فَهِيَ حَرَجُ
أَسْمَاءِ عُلَبٍ.

عليه لاسْتَهْمُوا^(١)، ولو يعلمون ما في التهجير^(٢) لاسْتَبَقُوا^(٣) إليه،
ولو يعلمون ما في العَتَمَةِ^(٤) والصبح^(٥) لَأَتَوْهُمَا^(٦) ولو حبواً^(٧).

(١) قوله: لاستهموا، قد روى سيف بن عمر في كتاب «الفتوح» والطبراني
عن شقيق قال: افتتحنا القادسية صدر النهار، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن فتشاح
الناس في الأذان بالقادسية، فاختصموا إلى سعد بن أبي وقاص، فأقرع بينهم،
فخرجت الفرعة لرجل منهم فأذن.

(٢) قوله: ما في التهجير، هو التبكير إلى الصلاة أي صلاة كانت كما قاله
الهرودي وغيره، وخصه الخليل بالجمعة، وقال النووي: الصواب هو الأول، وقال
الباجي: التهجير التبكير إلى الصلاة في الهاجرة وذلك لا يكون إلا في الظهر
والجمعة.

(٣) قوله: لاستبقوا، قال ابن أبي جمرة: المراد الاستباق معنى لا حثاً لأن
المسابقة على الأقدام حثاً تقتضي السرعة في المشي وهو منهى عنه.

(٤) أي العشاء، قوله: ما في العتمة، قال النووي: قد ثبت النهي عن
تسمية العشاء عَتَمَةً، والجواب عن هذا الحديث بوجهين: أحدهما: أنه يبان
للجواز، والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العَتَمَةِ ههنا لمصلحة ونفي مفسدة، لأن
العرب تستعمل لفظ العشاء في المغرب، فلو قال ما في العشاء لحملوها على
المغرب وفسد المعنى.

(٥) أي في حضورهما.

(٦) ولم يلتفتوا إلى عذر مانع.

(٧) قوله: ولو حبواً، أي ولو كان الإتيان حبواً - بفتح مهمل وسكون
موحدة - مصدر حبأ يحبوا إذا مشى الرجل على يديه وبطنه والصبي مشى على
إسنه، وأشرف بصدرة.

(أبواب الجنائز^(١))

١ - (باب المرأة تغسل^(٢) زوجها)

٣٠٣ - أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا عبد الله^(٣) بن أبي بكر، أن أسماء^(٤) بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت

(١) قوله: الجنائز، - بفتح الجيم - جمع جنازة بالفتح والكسر لفتان، وقيل بالكسر النعش، وبالفتح للميت.

(٢) بعد موته.

(٣) قوله: عبد الله، هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني قاضي المدينة المتوفى سنة ١٣٥ هـ كما ذكره الزرقاني، لا عبد الله بن أبي بكر الصديق كما ظنه القاري.

(٤) قوله: أن أسماء بنت عميس، هي أخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وأم الفضل زوج العباس، وأخت لخوائهما لأم، وهن تسع، وقيل: عشر، وكانت أسماء من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له محمداً وعبد الله، وعوناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً ولما مات تزوجها علي، فولدت له يحيى، كذا في «الاستيعاب» وفيه أيضاً في الكنى: أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي فحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، وروى حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: من أكبر أنا لو أنت؟ فقال: أنت أكبر مني وأكرم، وأنا أسنُّ منك. وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وأظنه وهماً لأن جمهور أهل العلم بالأخبار والسِّيَر يقولون: إن أبا بكر استوفى بمدة خلافته سنَّ رسول الله وهو ابن ثلاث وستين سنة.

أبا بكر حين^(١) توفي، فخرجت^(٢) فسألت^(٣) من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة، وإن هذا يومٌ شديد البرد فهل عليّ^(٤) من غسل؟ قالوا: لا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس^(٥) أن تغسل المرأة^(٦) زوجها إذا توفي، ولا غُسل^(٧)

(١) قوله: حين توفي، ليلة الثلاثاء لثمانٍ بقين من الجمادى الآخرة سنة ١٣ هـ، وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أي من المغتسل.

(٣) أي مستفتية.

(٤) أي يجب عليّ الغُسل من غسل الميت؟

(٥) قوله: لا بأس إلى... آخره، نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على جواز غُسل المرأة زوجها، وإنما اختلفوا في العكس: فمنهم من أجاز، وإليه مال الشافعي ومالك وأحمد وآخرون، ومنهم من منعه، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه، كذا ذكر العيني^(١).

(٦) أي ولو كانت مُحَرمة أو صائمة، كذا ذكره الشُّعْبِي.

(٧) قوله: ولا غسل... إلى آخره، أقول: يحتمل محملين: أحدهما: أن يكون نفيًا للوجوب، والمعنى لا يجب الغسل على من اغتسل، ولا الوضوء. فحيث لا يكون هذا الكلام نفيًا للاستحباب، وثانيهما: أن يكون نفيًا للمشروعية، فيكون نفيًا للاستحباب أيضاً. والأول أولى، لورود الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً، فإن لم يشت الوجوب فلا أقل من التنبه، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه من =

(١) انظر أوجز المسالك ١٩٩/٢.

= حديث عبد العزيز بن المنذر، وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: من غسله الغسل ومن حمّله الوضوء. وروى أبو داود من رواية عمرو بن عمير، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمّله فليتوضأ، وأخرجه أحمد والبيهقي من رواية صالح مولى التوأمة عنه مرفوعاً - وصالح متكلم فيه - وأخرجه البزار من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومن رواية أبي بحر البكراني عبد الرحمن بن عثمان، عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة عنه مرفوعاً. وقد اختلف العلماء في هذا الباب فمذهب جمهور العلماء أنه لا شيء في ذلك، وقال بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم: إن عليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك: استحب الغسل ولا أرى ذلك واجباً، وقال أحمد: من غسل ميتاً أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وقال إسحاق: لا بد فيه من الوضوء، وروى عن ابن المبارك: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت، كذا حكاه الترمذي، وقال الخطابي في دحواشي سنن أبي داود: لا أعلم أحداً من الفقهاء يوجب غسل من غسل ميتاً ولا الوضوء من حمّله ولعله أمرٌ ندب. انتهى. وفيه نظر، فقد قال الشافعي: لا غسل عليه إلا أن يثبت حديث أبي هريرة، والخلاف ثابت عند المالكية فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قال: عليه الغسل، وروى المدنيون وابن عبد الحكم عنه أنه مستحب لا واجب، وهو مشهور مذهبه وصار إلى الوجوب بعض الشافعية أيضاً، كذا ذكره الحافظ ابن حجر والزرقاني وغيرهما. ولما استشكل على القائلين بعدم الوجوب وروؤ حديث أبي هريرة، وقاهاه الوجوب، أجابوا عنه بوجوه:

الأول: أن أبا هريرة تفرد بروايته، وفي قبول الخبر الواحد في ما يعم به البلوى كلام، وفيه نظر فإنه مع قطع النظر عما يرد على ما أصْلوه من عدم قبول خبر الواحد في ما يعم به البلوى لا يثبت تفرد أبي هريرة، ففي الباب عن عائشة رواه أحمد والبيهقي، وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال، وضعفه أبو زرعة وأحمد =

والبخاري، وصححه ابن خزيمة، كذا ذكره ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»، وعن حذيفة ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في «العلل»، وقالوا: إنه لا يثبت، قال ابن حجر: ففيهما الثبوت على طريق المحدثين، والأصح على طريقة الفقهاء قوياً، لأن رواته ثقات أخرجه البيهقي من طريق معمر عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة، وعن أبي سعيد رواه ابن وهب في جامعه، وعن المغيرة رواه أحمد، وعن علي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى عنه قال: لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: إن عمك الشيخ الضال قد مات فقال: انطلق فواره ولا تحدثن حديثاً حتى تأتيني، فانطلقت فواريته، فأمرني فاغتسلت فدعاني. ووقع عند أبي يعلى في آخره، وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» بلفظ: لما أخبرت رسول الله بموت أبي طالب بكى، وقال: اذهب فاغسله وكفنه، قال: فعلت ثم أتيت فقال لي: اذهب فاغتسل، وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه، قال ابن حجر: مدار كلام البيهقي على الضعيف، ولا يبين وجه ضعفه. انتهى.

الوجه الثاني: أن جماعة من المحدثين صرحوا بتضعيف طرق أبي هريرة بل صرح بعضهم بأنه لا يثبت في هذا الباب شيء، فنقل الترمذي عن ابن المديني والبخاري أنهما قالوا: لا يصح في الباب شيء، وقال الذهلي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، ولو ثبت للزمنا استعماله، وقال ابن المنذر: ليس في الباب حديث يثبت، وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: حديث أبي هريرة لا يرقعه الثقات، إنما هو موقوف، وقال الرافعي: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً، وفيه نظر، لأن بعض الطرق وإن كانت ضعيفة لكن ضعفها ليس بحيث لا ينجر بكثرة الطرق مع أن بعض طرقها بانفراده حسن أيضاً. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي» بعد نقل كلام الرافعي: قلت: قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وله طريق آخر، قال عبد الله بن صالح، حدثنا يحيى بن أيوب عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رفعه: من غسل ميتاً فليغتسل،

= ذكره الدارقطني، وقال: فيه نظر. قلت: رواه مؤثفون، وقال ابن دقيق العيد في «الإمام»: لا يخلو إسناده من طرق هذا الحديث من متكلم فيه، وأحسنها رواية سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة وهي معلولة، وإن صححها ابن حبان وابن حزم، فقد رواه سفيان عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة، قلت: إسحاق أخرج له مسلم، فينبغي أن يصحح الحديث، قال: وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فإسناده حسن إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو رووه عنه موقوفاً. وفي الجملة هو بكثرة طرفه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي بتحسينه معترض، وقد قال الذهبي في «مختصر البيهقي»: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يُعلوها بالوقف، بل قدّموا رواية الرفع، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مئة وعشرين طريقاً، قلت: ليس ذلك ببعيد. انتهى ملخصاً.

الوجه الثالث: أن الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً منسوخ جزم به أبو داود ونقله عن أحمد، وأيده بعضهم بأن النبي ﷺ لم يأمر النسوة اللواتي^(١) غسلن ابنته بالغسل، ولو كان واجباً لأمرهن، وفيه نظر لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، بل إذا وجد ناسخ صريح متأخر وهو مفقود.

الوجه الرابع: وهو أولها حصل الأمر على الندب، ويؤيده ما رواه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله المخزومي من طريق عبيد الله بن أحمد قال أبي: كتبت حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نغسل الميت، فمننا من يغتسل، ومننا من لا يغتسل؟ قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله يحدث عن أبي هشام المخزومي عن وهيب فأكثبه عنه، قال الحافظ ابن حجر: هذا إسناده صحيح، وهو أحسن ما جُمع به بين مختلف هذه

(١) في الأصل «التي»، والظاهر ما أثبتناه كما في «التلخيص» ١٠٦/٢.

على من غَسَلَ الميت ولا وضوء إلا^(١) أن يصبه شيء من ذلك^(٢) الماء فيفسله^(٣).

٢ - (باب ما يُكْفَنُ به الميت)

٣٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزُّهري، عن حميد^(٤) بن عبد الرحمن^(٥)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: الميت يُقَمِّصُ وَيُؤَزَّرُ^(٦)،

الأحاديث. انتهى. ومما يزيد صرف الأمر الوارد في حديث أبي هريرة عن الوجوب ما أخرجه البيهقي من طريق الحاكم - وقال ابن حجر: إسناده حسن - عن ابن عباس مرفوعاً: ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم. ويؤيده أيضاً ما رواه أبو منصور البغدادي من طريق محمد بن عمرو بن يحيى، عن عبد الرحمن بن عاتب، عن أبي هريرة: من غسل ميتاً اغتسل ومن حمّله توضأ، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: أوتجس موتى المسلمين وما على رجل لو حمل عوداً. ذكره البوطي في رسالته «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة» وخلاصة المرام أنه لا سبيل إلى ردّ حديث أبي هريرة مع كثرة طرقه وشواهده ولا إلى دعوى نسخه بمعارضة الأحاديث الأخرى، بل الأسلم الجمع بحمل الأمر على الندب والاستحباب.

(١) استثناء منقطع.

(٢) أي ماء غسل الميت.

(٣) أي ذلك المكان الذي أصابه ذلك الماء المستعمل احتياطاً.

(٤) الزهري المدني، ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٥، قاله الزوقاني.

(٥) زاد يحيى: بن عوف.

(٦) بصفة المجهول فيهما، أي يلبس القميص والإزار. قوله:

يقمض، ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الميت يكفن في ثلاث =

وَيُلَفُّ بِالثَّوْبِ الثَّالِثِ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ كُنَّ فِيهِ^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ، الإزار يجعل^(٣) لفافة مثل الثوب الآخر أحب^(٤) إلينا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن ينقص^(٥) الميت في

= لفائف، ولا يقتص ولا يؤزر أخذاً من حديث عائشة: كُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ السَّيِّئُونَ وَغَيْرُهُمْ. وَذَهَبَ الْحَنْبَلِيُّ وَالْمَالِكِيُّ إِلَى إِدْخَالِ الْقَمِيصِ فِي الْكُفْرِ أَخْذاً مِمَّا رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: قَمِيصٌ، وَإِزَارٌ، وَلِفَافَةٌ. وَفِي سَنَدِهِ نَاصِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ مَتَكَلِّمٌ فِيهِ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: قَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ حَلَّةً نَجْرَانِيَّةً، وَفِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ مَجْرُوحٌ. وَقَالُوا بَأْنِ مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ إِنَّ الْقَمِيصَ وَالْعِمَامَةَ زَانِدَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَأَوَّلَى مَا يُحْتَجُّ بِهِ لِإِثْبَاتِ الْقَمِيصِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ مَوْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى ابْنَهُ قَمِيصَهُ لِيَكْفَنَهُ فِيهِ بَعْدَ مَا طَلَبَهُ، فَكْفَنَهُ فِيهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَيُؤَدِّقُهُ أَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْمَخْرُجُ ههنا.

(١) الرداء.

(٢) ولا ينتظر بدفته إلى شيء آخر.

(٣) في نسخة: يجعل.

(٤) قوله: أحب إلينا من أن يؤزر، يعني أن إزار الميت ليس كإزار الحي ولا يؤزر كم يؤزر الحي على ما يفيد ظنهم أثر ابن عمرو، بل يجعل الإزار كاللفافة، ويسقط يُلَفُّ الميت فيهما.

(٥) قوله: أن ينقص... إلخ، يشير إلى أن النقصان من الثلاثة إلى ثوبين لا بأس به لقول أبي بكر الصديق: اغسلوا ثوبَيَّ هذين، وكفّنوني فيهما. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُمْ، وَأَخْرَجَ الْأَئِمَّةُ السَّيِّئُونَ فِي حَدِيثِ

كفنه من ثوبين إلا من ضرورة^(١)، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — .

٣ — (باب المشي بالجنائز والمشي معها)

٣٠٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن أبا هريرة قال: أُمِرَ عُوا
بِجَنَائِزِكُمْ^(٢) فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ^(٣) تَقْدُمُونَهُ^(٤) أَوْ شَرُّهُ^(٥) تَلْقَوْنَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ .
قال محمد: وبهذا نأخذ، السرعة^(٦) بها أحب إلينا من الإبطاء،
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= المَحْرَمُ الَّذِي وَقَصَتْ رَاحِلَتُهُ فَمَاتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تَخْمَرُوا
وَجْهَهُ، الْحَدِيثُ . وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَعِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَالشَّافِعِيَةِ لَا يُكْرَهُ
بَشَرَطِ أَنْ يَكُونَ وَتَرَأَى أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَفَّنَ ابْنًا لَهُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: قَمِيصٌ وَعِمَامَةٌ
وِثْلَاثٌ لِفَافِئٍ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ . لَكِنْ الْأَفْضَلُ هُوَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الثَّلَاثِ ذَكَرَهُ فِي «ضِيَاءِ
السَّارِيِّ» .

(١) قوله: إلا من ضرورة، لأن مصعب بن عمير حين استشهد يوم أحد
لم يترك إلا بردة^(١)، فَكُفِّنَ فِيهِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا .

(٢) أي بتجهيز ميتكم ودفنه أو بالتعجيل في المشي به .

(٣) أي صاحب خير أو أريد به المبالغة .

(٤) وفي بعض النسخ تقدمونه إليه، أي إلى خير فهو خير له .

(٥) أي إلى شره في قبره .

(٦) قوله: السرعة، المعندلة من غير أن يُقْضَى إِلَى الْعَدُوِّ، لَمَّا أَخْرَجَهُ =

(١) كفاية الثوب الواحد عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة كما مرّح به أهل فروعهم،
والجمهور على أن الثوب الواحد ينفي أن يكون ساتراً لجميع البدن، أوجز المسالك
٢٠٩/٤ .

أبو داود والترمذي من حديث ابن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنائز؟ قال: ما دون الخب^(٢) ⁼ فإن يك خيراً عجّلتموه وإن كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار. ولأبي داود والحاكم من حديث أبي بكرة: لقد رأيتنا مع رسول الله وإنا لنكاد أن نرمل بها رملاً. ولأين صاحجه وقاسم بن أصبغ من حديث أبي موسى: عليكم بالقصد في جنازكم إذا مشيتم. ورواه البيهقي ثم أخرج عنه من قوله: إذا انطلقتم بجنازتي فاسرعوا بالمشي. وقال: هذا يدل على أن المراد كراهة شدة الإسراع.

(١) قوله: قال كان... إلى آخره، قال الحافظ في: «التلخيص الحبير»: روى أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز، قال أحمد: إنما هو عن الزهري مرسل، وحديث سالم فعل ابن عمر، وحديث ابن عينة وهم. وقال الترمذي: أهل الحديث يزوّن المرسل أصح، قاله ابن المبارك، قال: وروى معمر ويونس ومالك عن الزهري أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنائز، قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائز، قال الترمذي: ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عينة، ثم روى عن ابن المبارك أنه قال: أرى ابن جريج أخذ عن ابن عينة وقال النسائي: واصله خطأ، والصواب مرسل، وقال أحمد: نا حجاج قرأت على ابن جريج، نا زياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره، حدثني سالم أن ابن عمر كان يمشي بين يدي الجنائز. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها، قال عبد الله: قال أبي ما معناه: القائل: وقد كان إلى آخره: هو الزهري، وحديث سالم فعل ابن عمر، واختار البيهقي ترجيح الموصول لأنه من رواية ابن عينة، وهو ثقة، حافظ. وعن ابن المديني قال: قلت لابن عينة: يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث، فقال: حدثني الزهري مراراً لست أحصيته سمعته من فيه عن سالم عن أبيه.

قلت: هذا لا ينفي عنه الوهم لأنه ضبط أنه سمعه عن سالم عن أبيه والأمر

(١) في الأصل: «والجنب»، وهو خطأ.

رسول الله ﷺ يمشي أمام^(١) الجنائز، والخلفاء^(٢) هَلُمَّ جَرًّا وابن عمر^(٣).

٣٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا محمد بن المنكدر، عن ربيعة^(٤) بن عبد الله بن هدير^(٥): أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام جنازة زينب^(٦) بنت جحش.

قال محمد: المشي أمامها حسن، والمشي خلفها أفضل^(٧)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= كذلك إلا أن فيه إدراجاً لعل الزهري أدمجه أرحدث به ابن عينة وفصله لغيره وقد أوضحت في «المدرج» بأن من هذا.

(١) أي قدّامها لأنه شفيع لها.

(٢) أي واحداً بعد واحد في حين خلافته.

(٣) أي عبد الله بن عمر أيضاً كان يمشي أمامها وكان من أشد الناس اتباعاً للنة.

(٤) ذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات سنة ٩٣، كذا قاله الزرقاني.

(٥) بالتصغير.

(٦) الأسدية أم المؤمنين، ماتت سنة عشرين عند ابن إسحاق، وقيل إحدى وعشرين وكانت أول أمهات المؤمنين موتاً، قاله الزرقاني.

(٧) قوله: أفضل، اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الجنائز وخلفها وشمالها وجنوبها اختلافاً في الأولوية على أربعة مذاهب، الأول (١): التخيير من دون أفضلية مشي على مشي وهو قول الثوري وإليه ميل البخاري، ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، وسنده قول أنس: إنما أنتم مشيعون فامشوا بين يديها وخلفها وعن يمينها وشمالها، علّفه البخاري في صحيحه، ووصله =

٤ - (باب الميت لا يُتَّبَعُ بنارٍ

بعد موته أو بحجارة في جنازته)

٣٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري :

= عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في كتاب «الجنازة» له. والثاني (٢): أن أمام الجنازة أفضل في حق الماشي وخلفها أفضل للراكب، وهو مذهب أحمد ذكره الزيلعي واستدل له بحديث المغيرة مرفوعاً: الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي أمامها قريباً عنها أو عن يمينها أو يسارها. أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم وقال: على شرط البخاري، قال الزيلعي: وفي سنده اضطراب ومته أيضاً، والثالث (٣): مذهب الشافعي ومالك - وهو قول الجمهور - قاله ابن حجر - أن الماشي أمامها أفضل، والمستند لهم حديث الزهري وغيره، والرابع (٤): مذهب أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابهما وهو أن الماشي خلفها أفضل، ويؤيده آثار وأخبار، فأخرج سعيد بن منصور والطحاوي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي رزق قال: كنت في جنازة وأبوبكر يمشي أمامها وكذا عمر، وعليّ يمشي خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الجنازة فقال: لقد عَلِمَا أَنَّ الماشي خلفها أفضل، إن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على الفدأ، ولكنهما أحبا أن يسرا على الناس. وإسناده حسن، وهو موقوف في حكم المرفوع ذكره ابن حجر في الفتح، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه قال له: كن خلف الجنازة فإن أمامها للملائكة وخلفها لبني آدم^(١). وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: الجنازة متبوعة وليس معها من تقدمها. ومسنده متكلم فيه. وفي الباب آثار وأخبار أخر مبسطة في «شرح معاني الآثار»، و«نصب الراية».

(١) قال النيموي: إسناده حسن. أوجز المسالك ٢١٢/٤

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ^(١) نَهَى ^(٢) أَنْ يُتَّبَعَ بِنَارٌ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ بِمَجْمَرَةٍ ^(٣) فِي جَنَازَتِهِ .
 قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

٥ - (بَابُ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ)

٣٠٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ^(٤) بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ
 وَاقِدٍ ^(٥) بْنِ سَعْدٍ عَنْ مَعَاذِ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ^(٦) بْنِ جَبْرِ عَنْ مَطْعَمٍ ،
 عَنْ مَعْقُودٍ ^(٧) بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ ^(٨)

(١) كَذَا أَوْصَى عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ ابْنُ
 عَبْدِ الْبَرِّ : جَاءَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً .

(٢) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفَاوُلِ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ النَّصَارَى ^(١) .

(٣) بِكسر الميم : الْمَبْخَرَةُ وَالْمَدْخَنَةُ ، وَقِيلَ : الْمَجْمَرُ كَمَنْبَرٍ بِحَذْفِ الْهَاءِ مَا
 يَخْرُجُ مِنْهُ مِنْ عُودٍ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ لُغَةٌ فِي الْمَجْمَرَةِ .

(٤) فِي الْإِسْنَادِ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ .

(٥) ثِقَةٌ ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَالثَّلَاثَةُ ، مَاتَ سَنَةَ ١٢٠ ، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ ، كَذَا
 يُسَمَّى أَيْضاً ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : سَائِرُ الرِّوَاةِ يَقُولُونَ عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ
 مَعَاذٍ .

(٦) ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ الْجَمِيعِ ، مَاتَ سَنَةَ ٩٩ ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ .

(٧) بِكسر الواو الْمَشْدُودَةُ .

(٨) قَوْلُهُ : كَانَ يَقُومُ ، وَأَمْرٌ بِذَلِكَ أَيْضاً كَمَا صَحَّ مِنْ حَدِيثِ عَامِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ =

(١) انظر: أَرْجَزُ الْمَسَالِكِ ٢١٣/٤

يقوم^(١) في الجنائز، ثم جلس^(٢) بعد.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى^(٣) القيام للجنائز، كان^(٤) هذا شيئاً فترك، وهو قول^(٥) أبي حنيفة رحمه الله.

= وأبي هريرة، وفي الصحيحين عن جابر: مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وفمنا، فقلنا: إنها جنازة يهودي فقال: إذا رأيتم الجنائز فقوموا. زاد مسلم: إن الموت فرع، وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف قال ﷺ: أليست نفساً؟ وللحاكم عن أنس وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إنما قمنا للملائكة. ولأحمد وابن حبان عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما قمنا إعظاماً للذي يقبض النفوس. وأما ما رواه أحمد عن الحسن بن علي: إنما قام رسول الله تأدياً بريح اليهودي، فلا يعارض الأخبار الأولى لأن أسانيدهم لا تقادم تلك في الصحة، ولأن هذا التعليل فهمه الراوي والتعليل السابق لفظه ﷺ.

(١) أي إذا رآها.

(٢) أي استمر جلوسه بعد ذلك، فلم يكن يقوم لها إلا إذا أراد أن يشيعها أو يصلي عليها.

(٣) أي لا نرى بقاء مشروعيته.

(٤) أي القيام للجنائز كان شيئاً مشروعاً فترك.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال سعيد بن المسيب وعروة ومالك وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه، ورؤي ذلك عن علي والحسن بن علي وعلقمة والأسود والنخعي ونافع بن جبير، وقال أحمد: إن قام لم أعبه، وإن لم يقم فلا بأس به، ومذهب جماعة أنه مشروع ليس بمنسوخ، وممن رأى ذلك أبو مسعود وأبو سعيد وسهل بن حنيف وسالم بن عبد الله، كذا ذكره الحازمي في كتاب الاعتبار، وذكر ابن حزم وغيره أن الجمع بأن الأمر بالقيام للندب وتركه لبيان الجواز أولى من دعوى النسخ. وردّ بأن الذي فهمه علي هو الترك مطلقاً.

٦ - (باب الصلاة على الميت والدعاء)

٣١٠ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد^(١) المقبري، عن أبيه^(٢) :
أنه سأل أبا هريرة كيف يصلي على الجنازة، فقال: أنا لعمر الله^(٣)
أخبرك، أتبعها^(٤) من أهلها، فإذا وضعت كبرت، فحمدت^(٥) الله
وصليت^(٦) على نبيه، ثم قلت^(٧) :

ويشهد له حديث عبادة: كان رسول الله ﷺ يقوم للجنازة فمر به جبر من اليهود،
وقال: هكذا نفعل، فقال اجلسوا فخالقوهم. أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا
النسائي، وورد في رواية الطحاوي والحازمي عن علي أن رسول الله ﷺ كان يقوم
لها حين يشبه بأهل الكتاب، فلما نُسح ذلك تركه، ونهى عنه^(١). وفي الباب آثار
وأخبار تدل على أن الآخر من فعل رسول الله ﷺ كان هو ترك القيام.

(١) وليحيى: مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه.

(٢) قوله: عن أبيه، اسمه كيسان بن سعيد المقبري المدني أبو سعيد مولى
أم شريك، ثقة، ثبت، مات سنة ١٠٠، وابنه سعيد أبو سعد المقبري المدني،
ثقة، مات في حدود العشرين أو قبلها، أو بعدها، كذا في «التقريب».

(٣) أي حياته.

(٤) بالتشديد وكسر الموحدة ويخفف فيفتح، قوله أتبعها، أي أشيعها من
عند أهلها أو من محلها.

(٥) فيه أنه لم يكن يرى القراءة في صلاتها.

(٦) بعد التكبيرة الثانية.

(٧) بعد الثالثة.

(١) ذهب الجمهور إلى أنه نُسح وذهب جماعة من السلف إلى أنه لم ينسخ، الكوكب السري
١٩٢/٢.

اللهم، عبدك^(١) وابن عبدك وابن أمتك^(٢)، كان^(٣) يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً رسولك وأنت أعلم به، إن كان مُحْسِناً فزِدْ^(٤) في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز^(٥) عنه، اللهم لا تحرمنا^(٦) أجره^(٧) ولا تقبِنا^(٨) بعده.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قراءة^(٨) على الجنائزة،

(١) أي يا الله هذا عبدك.

(٢) أي جارتك، والمراد بهما أبواه.

(٣) في دار الدنيا.

(٤) أي زد في ثواب حسنة.

(٥) أي اغفر ما صدر منه.

(٦) أي لاتجعلنا محرومين من مثوباته.

(٧) أي أجر الصلاة عليه وشهود الجنائزة، أو أجر المصيبة بموته.

(٨) أي بما يشغلنا عنك.

(٩) قوله: لا قراءة... إلى آخره، أقول: يحتمل أن يكون نفياً للمشروعية

المطلقة، فيكون إشارة إلى الكراهة وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين حيث قالوا: يكره قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة، وقالوا: لو قرأها بنية الدعاء لا بأس به، ويحتمل أن يكون نفياً للزومه، فلا يكون فيه نفي الجواز، وإليه مال حسن الشربلالي من متأخري أصحابنا حيث صنف رسالة سماها بـ «النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنائزة بأمر الكتاب» ورد فيها على من ذكر الكراهة بدلائل شافية وهذا هو الأولى لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ وأصحابه، فأخرج الشافعي عن جابر: أن رسول الله ﷺ كبر على الميت أربعاً وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى، ورواه الحاكم من طريقه. وروى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب. وفي إسناده إبراهيم بن عثمان =

أبرشية الواسطي، وهو ضعيف جداً. وللبخاري والنسائي والترمذي والحاكم وابن حبان: أن ابن عباس قرأ في صلاة الجنائز بفاتحة الكتاب وقال: إنها سنة فهذا يؤيد رواية ابن أبي شيبة، ورواه أبو يعلى وزاد وسورة، قال البيهقي: هذه الزيادة غير محفوظة، ولابن منبج من حديث أم شريك: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب، وفي سنده ضعف يسير، كذا قال ابن حجر في «تخريج أحاديث شرح الوجيز» للرافعي. وأخرج عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: السنة في صلاة الجنائز أن يكبر، ثم يقرأ بآم القرآن، ثم يصلي على النبي، ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في الأولى، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» إسناده صحيح. وروى سعيد بن منصور وابن المنذر: كان ابن مسعود يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب، وعن مجاهد قال: سألت ثمانية عشر صحابياً فقالوا: يقرأ، رواه الأثرم. ذكره الشربلالي نقلاً عن استاذه عن قاسم بن قطلوبغا، وممن كان لا يقرأ الفاتحة أبو هريرة كما يشهد له حديث أبي سعيد المقبري عنه، وابن عمر كما أخرجه مالك عن نافع. ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والبنسور بن مخزومة مشروعيته، ونقل ابن الضياء في «شرح المجمع» عن ابن بطال أنه نقل عدم القراءة عن علي وعمر وابن عمر وأبي هريرة، ومن التابعين عطاء وطاؤس وابن المسيب وابن سيرين وابن جبير والشعبي والحكم وغيرهم، وبالجمله الأمر بين الصحابة مختلف ونفس القراءة ثابت فلا سبيل إلى الحكم بالكراهة بل غاية الأمر أن لا يكون لازماً^(١).

(١) قال شيخنا في لامع الدراري ٤/٤٣٦: نأويل ما روي جابر من القراءة أنه كان قرأ على سبيل البناء لا على سبيل القراءة، وذلك ليس بمكروه عندما، وسط فيه الآثار الدالة على ترك القراءة في «الأوجز» فارجع إليه لو شئت التفصيل.

وقال الطحاوي: ولعل من قرأ من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة، وقال ابن الهمام: لا يقرأ الفاتحة إلا بنية البناء، ولم يثبت القراءة عن رسول الله ﷺ، كذا قال القاري في «مراة المفاتيح» ٤/٤٧.

وهو قول^(١) أبي حنيفة رحمه الله .

٣١١ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع : أن ابن عمر كان إذا صَلَّى على جنازة سَلَّمَ حتى يُسمع من يليه^(٢) .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، يسلم عن يمينه ويساره ، ويُسمع من يليه ، وهو قول أبي حنيفة^(٣) رحمه الله .

٣١٢ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع : أن ابن عمر كان يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صَلَّيْنَا^(٤) لوقتَيْهما^(٥) .

قال محمد : وبهذا نأخذ لا بأس بالصلاة على الجنازة في

(١) وبه قال مالك ، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق بلزومها ، واختار بعض الشافعية الاستحباب ، كذا في «ضياء الساري» .

(٢) أي من يقرُّبه من أهل الصف الأول .

(٣) قوله : وهو قول أبي حنيفة ، وبه قال مالك في رواية والأوزاعي وابن سيرين ، وكذلك كان يفعل أبو هريرة ، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة وابن جبير والنخعي يُبَيِّرونه ، وبه قال الشافعي ومالك في رواية ، كذا قال الزرقاني .

(٤) قال الباجي : أي لوقت الصلاتين المختار ، وهو في العصر إلى الاصفرار ، وفي الصبح إلى الإسفار .

(٥) قوله : لوقتَيْهما ، مقتضاه أنهما إذا أُخِّرنا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها ، ويَبَيِّن ذلك ما رواه مالك عن محمد بن أبي حرملة أن ابن عمر قال وقد أُتِيَ بجنازة بعد صلاة الصبح بَعُسَ : إمَّا أن تُصَلَّوْا عليها وإمَّا أن تتركوها حتى ترتفع الشمس . فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها ، لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها . وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحاق ، كذا في «فتح الباري» .

تَذَلُّكَ^(١) الساعتين ما لم تطلع^(٢) الشمس، أو تتغير الشمس بمعة مرة
المعصية^(٣)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٧ - (باب الصلاة على الجنائز في المسجد)^(٤)

٣١٣ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه قال:
ما ضُنِّيَ^(٥) على عمر إلا في المسجد^(٦)

(١) أي بعد لصبح وبعد العصر

(٢) هذا إذا أحصرت الجنائز قبهم، وما إذا حضرت عندهم فيحوز
الصلاة عليهما.

(٣) أي الغيبة والغروب.

(٤) أي المسجد الذي له يجعل صلاتها.

(٥) قوله: ما ضُنِّيَ على عمر إلا في المسجد. به أخذ الشافعي^(١) وغيره،
ويؤيدهم ما أخرجه ابن أبي شيبة أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد. وأد-
ضهُنًا ما صلى على عمر في المسجد. ووضعت الجنائز تجاه القبور. وأخرج مالك
في «الموطأ» عن عائشة أنها أمرت أن يُنْزَلَ عليها جنازة سعد بن أبي وقاص في
المسجد، تدعوه. فأنكر الناس ذلك حينها، فقالت: ما أسرع الناس؟ ما صلى
رسول الله على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد، وفي رواية لمسلم: على بني
بيضاء سهيل وأخيه. وأخرج عبد الرزاق عن هشام بن عروة: أنه رأى رجلاً
يخرجون من المسجد يصرون على جنازة، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ والله ما ضُنِّيَ
على أبي بكر إلا في المسجد.

(٦) أي مسجد المدينة.

(١) وأحمد، وشرعها حنيفة، ومالك في المشهور عنه. الخوارج اندرني ٢/ ١٨١

قال محمد: لا يُصَلَّى^(١) على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة^(٢). وموضع الجنازة بالمدينة خارج^(٣) من المسجد^(٤) وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنازة فيه.

(١) أي كُرِهَت الصلاة عليها فيه كراهة تحريم في رواية، وتنزيه في رواية وهو أولى.

(٢) قوله: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له. أخرجه أبو داود، ولفظ ابن ماجه: فليس له شيء، وفي سننه صالح مولى التوأمة تكلموا فيه، وعدوا هذا الخبر من تفرداته وغرائبها كما بسطه الزيلعي وغيره، وذكر الطحاوي بعد إخراج حديث عائشة وحديث أبي هريرة ما محصّله: أنه لما اختلفت الأخبار في ذلك رأينا هل يوجد هناك آخر الأمرين فرأينا أن الناس أنكروا على عائشة حين أمرت لإدخال جنازة سعد في المسجد فدل ذلك على أنه صار مرتفعاً منسوخاً وفي المقام أبحاث وأنظار لا يتحملها المقام.

(٣) قوله: خارج من المسجد، قال قاسم بن قطلوبغا في فتاواه بعد نقل كلام محمد هذا: أفاد محمد أن عمل رسول الله كان على خلاف ما وقع من الصلاة على جمر، فيحمل على أنه كان لعذر، وبه قال في «المحيط»، ولفظه: ولا تُقام فيه أي في المسجد غيرها إلا لعذر، وهذا تأويل الصلاة على عمر أنه كان لعذر، وهو خوف الفتنة والصد عن الدفن. انتهى.

(٤) يشير إلى أنه لو جازت الصلاة على الجنازة في المساجد لما احتيج إلى جعل مصلي على جذة لها خارج المسجد.

٨ - (باب يحمل الرجل الميت أو يحنطه

أو يغسله هل يتقضى ذلك وضوءه؟^(١))

٣١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عمرَ حنط^(٢) ابناً^(٣)

لسعيد بن زيد وحمله^(٤) ثم دخل المسجد^(٥) فصلى ولم يتوضأ.

قال محمد: وبهذا تأخذ، لا وضوء^(٦) على من حمل جنازة ولا

من حنط ميتاً أو كفنه أو غسله، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) أي وضوء الحامل ونحوه.

(٢) قوله: حنط، يقال: حنط الميت بالحنوط تحنيطاً، والحنوط - بفتح

الحاء المهمله فنون - : أخلاط من طيب تُجمع للميت خاصة، كذا قال القاري.

(٣) اسمه عبد الرحمن، ذكره ابن حجر في «الفتح».

(٤) أي حمل جنازته.

(٥) أي المسجد المعد للجنازة، أو مسجد المدينة وغيرهما.

(٦) قوله: لا وضوء... إلى آخره، قال القاري: فما أخرجه أبوداود

وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة: «من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله

فليتوضأ» محمول على الاحتياط أو على من لا يكون له طهارة ليكون مستعداً

للصلاة. انتهى.

أقول: الاحتمال الثاني معايرته صريح ألفاظ بعض الطرق فالأولى هو الحمل

على التنب^(١) كما ذكرناه.

(١) وهذا عند الجمهور منهم الأئمة الثلاثة في المرجح عنهم، وكذلك الحنفية خروجاً عن

الخلاف، الكوكب النوري ١٧٣/٢.

٩ - (باب الرجل تدركه الصلاة

على الجنائزة وهو على غير وضوء^(١))

٣١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يصلي^(٢) الرجل على جنازة إلا وهو^(٣) طاهر^(٤).

قال محمد: وبهذا تأخذ، لا ينبغي أن يصلي على الجنائزة إلا طاهر، فإن فاجأته^(٥) وهو على غير طهور^(٦) تیمم^(٧)، وصلى عليها وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) قوله: غير وضوء، اتفقوا على أن من شرط صحة صلاة الجنائزة الطهارة، وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري: تجوز بغير طهارة، كذا ذكره الفاري.

(٢) خبر بمعنى النهي، أو نهى على لغة.

(٣) قوله: إلا وهو طاهر، لحديث: لا يقبل الله الصلاة بغير طهور. ومضى الصلاة على الجنائزة صلاة في نحو قوله: صلوا على صاحبكم، وقوله في النجاشي: فصلوا عليه.

(٤) أي من الحدث الأصغر والأكبر.

(٥) أي أدركته فجأة.

(٦) إلا الولي ومن يتظر له فيها، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي «الهداية»: هو الصحيح، وظاهر الرواية جواز التيمم للولي أيضاً.

(٧) قوله: تیمم، أي إذا خاف فواتها لو توضأ، وبه قال عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعه والليث، حكاه ابن المنذر. وهي رواية عن أحمد، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدي، وسنده ضعيف، وروي عن الحسن البصري أنه سئل عن الرجل في الجنائزة على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فتوته؟ =

١٠ - (باب الصلاة على الميت بعدما يُدفن)

٣١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب^(١): أن رسول الله ﷺ نعى^(٢) النجاشي^(٣) في اليوم الذي

= قال: يَتِيمٌ وَيُصَلِّي^(٤)، رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد، عن كثير بن شظير عنه، وروى عنه أنه قال: لا يَتِيمٌ وَلَا يُصَلِّي إِلَّا عَلَى طَهْرٍ، رواه ابن أبي شيبة عن حفص، عن الأشعث عنه، كَذَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي». والحديث المرفوع الذي أشار إليه هو ما أخرجه ابن عدي من حديث اليمان بن سعيد عن وكيع، عن معاذ بن عمران، عن مغيرة بن زياد، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا فَاجَأَتْكَ الْجَنَازَةُ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ فَيَتِّمُ، قال ابن عدي: هذا مرفوعاً غير محفوظ، والحديث موقوف على ابن عباس، وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: قال أحمد: مغيرة بن زياد ضعيف، حدث بأحاديث منكرة، وكل حديث رفعه فهو منكر، وقد أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي والنسائي في كتاب «الكنى» موقوفاً من قول ابن عباس، ذكره الزُّبَيْدِيُّ.

(١) في نسخة عن أبي هريرة.

(٢) أخبر بموته.

(٣) قوله: نعى النجاشي^(٤)، هو من سادات التابعين أسلم ولم يهاجر، =

(١) قال ابن رشد: اتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة كما اتفق جميعهم على أن من شرطها القبلة، واختلفوا في جواز التيمم لها إذا خيف فوانها، فقال قوم: يتيمم ويصلي لها إذا خاف الفوات وبه قال أبو حنيفة وسفيان والأوزاعي وجماعة، وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يصلي عليها يَتِّمُ، بداية المجتهد ٢٤٣/١.

(٢) واختلفوا في أن النجاشي هذا، هو الذي أرسل إليه رسول الله ﷺ كتابه أو غيره؟ قال ابن القيم: بَعَثَ سَنَةً نَفَرٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ سَبْعٍ فَأَرْلَهُمْ عُمَرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِي بِمَنَّةٍ إِلَى النِّجَاشِيِّ فَعَظَّمَ كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَسْلَمَ وَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ بِالْحَبْشَةِ. انظر أوجز المسالك ٢١٧/٤.

مات فيه، فخرج بهم^(١) إلى المصلى^(٢)، فصفت^(٣) بهم وكبر عليه أربع تكبيرات.

= وهاجر المسلمون إليه إلى الحبشة مرتين وهو يحسن إليهم، وأرسل إليه رسول الله عمرو بن أمية بكتابين: أحدهما: يدعوه فيه إلى الإسلام، والثاني: يطلب منه تزويجه بأُم حبيبة، فآخذ الكتاب ووضع على عينيه وأسلم وزوجه أُم حبيبة، وأسلم على يده عمرو بن العاص قبل أن يصحب النبي ﷺ فصار يُلفز به فيقال: صحابي كثير الحديث أسلم على يد تابعي، كذا في «ضياء الساري». وفي «شرح القاري»: النجاشي بفتح النون وتكسر وتشديد التحتية في الآخر وتخفف اسم لملك الحبشة كما يقال كسرى وقيصر لمن ملك الفرس والروم، وكان اسمه أصحمة، وكان نعيه في رجب سنة تسع.

(١) أي بأصحابه.

(٢) قوله: إلى المصلى، مكان يطحان، فقوله في رواية ابن ماجه: فخرج وأصحابه إلى البقيع أي بقيع يطحان، أو المراد بالمصلى موضع مُعدّ للجنازات ببقيع الفرقد غير مصلى العيدين، والأول أظهر قاله الحافظ. وفي الصحيحين عن جابر: قال رسول الله: قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهلّم فصلوا عليه. وللبخاري فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة. ولمسلم: مات عبد الله الصالح أصحمة، كذا في شرح الزرقاني.

(٣) قوله: فصفت بهم، قال الزرقاني: فيه أن للصفوف تأثيراً ولو كثر الجمع لأن الظاهر أنه خرج معه ﷺ عند كثير والمصلى قضاء لا يضيق بهم لو صفوا فيه صفاً واحداً ومع ذلك صفهم، وفيه الصلاة على الميت الغائب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقال الحنفية والمالكية: لا تُشرع، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء وأنهم قالوا: ذلك خصوصية له ﷺ، قال: ودلائل الخصوصية واضحة لأنه - والله أعلم - أحضر روحه أو رفعت جنازته حتى شاهدها، وقول ابن دقيق العيد: يحتاج إلى نقل، تُعقَّب بأن الاحتمال كافٍ في مثل هذا من جهة المانع، ويؤيده =

٣١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره^(١) أن مسكينة^(٢) مرضت، فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها، قال: وكان رسول الله ﷺ يعود المساكين ويسأل^(٣) عنهم، قال^(٤): فقال رسول الله ﷺ: إذا ماتت فأذنوني^(٥).....

= ما ذكره الواحدي بلا إسناده عن ابن عباس: كُشف للنبي ﷺ عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه، ولابن حبان عن عمران بن حصين: فقاموا وصبوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه. ولأبي عوانة عن عمران: فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قد أمنا. وأجيب أيضاً بأن ذلك خاص بالنجاشي لإشاعة أنه مات مسلماً إذ لم يأت في حديث صحيح أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره، وأما حديث صلواته على معاوية بن معاوية المني فجاء من طرق لا تخلو من مقال: وعلى تسليم صلاحته للحجبة بالنظر إلى جميع طرقه، دُفع سا ورد أنه رُفعت له الحُجُب حتى شاهد جنازته.

(١) قوله: أخبره، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في إرسال هذا الحديث، وقد وصله موسى بن محمد بن إبراهيم القرشي عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي أمامة، عن أبيه، وموسى مترك، وقد روى سفيان بن حسين، عن ابن شهاب، عن أبي أمامة، عن أبيه أخرجه ابن أبي شبة وهو حديث مسند متصل صحيح، وروى من وجوه كثيرة عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وأنس.

(٢) وفي حديث أبي هريرة: كانت امرأة سوداء تنفي المسجد من الأذى، وفي لفظ: تَقُم - مكان تنفي - أخرجه الشيخان وغيرهما.

(٣) لمزيد تواضعه وحسن خلفه.

(٤) أي أبو أمامة.

(٥) أي فأعلموني بموتها أو بحضور جنازتها.

بها^(١)، قال: فَأَتَيْتُ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا^(٢)^(٣)، فَكَرِهُوا^(٤) أَنْ يُؤْذِنُوا رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ^(٥) بِالَّذِي كَانَ^(٦)
 مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي؟ فَقَالُوا^(٧):
 يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْنَا^(٨) أَنْ نَخْرِجَكَ لَيْلًا أَوْ^(٩) نَوْقُظَكَ،

(١) بشهود جنازتها والاستغفار لها.

(٢) قوله: لَيْلًا، لجواز^(١) وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليكثر من
 يحضرها من درن مشقة ولا تكلف.

(٣) ولابن أبي شيبة: فَأَتَوْهُ لِيُؤْذِنُوهُ فوجدوه نائمًا وقد ذهب الليل.

(٤) قوله: فَكَرِهُوا، إجلالاً له لأنه كان لا يُوقظ لأنه لا يُدرى ما يحدث له
 في نومه. زاد ابن أبي شيبة: وَتَخَوُّفًا عَلَيْهِ ظِلْمَةَ اللَّيْلِ وَهَوَامَّ الْأَرْضِ.

(٥) لابن أبي شيبة: فَلَمَّا أَصْبَحَ سَأَلَ عَنْهَا.

(٦) أي موتها ودفنها.

(٧) في حديث بريدة عند البيهقي: أَنَّ الَّذِي أَجَابَهُ عَنْ سُؤَالِهِ أَبُو بَكْرٍ.

(٨) قوله: كَرِهْنَا... إلى آخره، زاد في حديث عامر بن ربيعة: فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا تَفْعَلُوا، ادْعُونِي لَجَنَازِكُمْ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه. وفي حديث
 يزيد بن ثابت قال: فَلَا تَفْعَلُوا، لَا يَمُوتَنَّ فِيكُمْ مَيِّتٌ مَا كُنْتُ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ إِلَّا
 أَذْنَتُمُونِي بِهِ فَإِنْ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ لَهُ رَحْمَةٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَد.

(٩) شك من الراوي.

(١) قال العيني: ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب وقتادة وأحمد في رواية إلى كراهة
 دفن الميت بالليل لرواية، وقال ابن حزم: لا يجوز أن يُدفن أحد لَيْلًا إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ، وَكُلُّ
 مَنْ دُفِنَ لَيْلًا مِنْهُ ﷺ وَمِنْ أَزْوَاجِهِ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَضَرُورَةٍ أُجِبَتْ
 ذَلِكَ... وَذَهَبَ النَّخَعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَعِطَاءُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الْأَصَحِّ
 وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ دَفْنَ الْمَيِّتِ بِاللَّيْلِ يَجُوزُ. اهـ. عمدة القاري ١٥٠/٧.

قال (١): فمخرج رسول الله ﷺ حتى صف بالناس على قبرها فصلى على قبرها (٢) فكبر أربع تكبيرات (٣).....

(١) أي أبو أمامة.

(٢) قوله: فصلى على قبرها، قال الإمام أحمد: رويت الصلاة على القبر من النبي ﷺ من ستة وجوه حسان. قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيد في (تمهيد) من حديث سهل بن حنيف، وأبي هريرة وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت الخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر، وحديث الحصين بن خنوخ صلاته ﷺ على قبر طلحة بن البراء، وحديث أبي أمامة بن ثعلبة أنه ﷺ رجع من بدر وقد توفيت أم أبي أمامة فصلى عليها، وحديث أنس أنه صلى على امرأة بعد ما دفنت، وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث يزيد عند البيهقي وسأها محجة.

(٣) قوله: أربع تكبيرات، هو المأثور عن عمر والحسن والحسين وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر وصهيب بن سنان وأبي بن كعب والبراء بن عازب وأبي هريرة وعقبة بن عامر، وهو مذهب محمد بن الحنفية والشعبي وعلقمة وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن علي بن حسين والثوري وأكثر أهل الكوفة ومالك وأكثر أهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وغيرهم. وروي عن ابن مسعود وزيد بن أرقم وحذيفة خمس تكبيرات، وروي عن علي ست تكبيرات، وروي عن زر بن حبیش سبع، وروي عن أنس وجابر ثلاث تكبيرات، كذا في (الاعتبار) للحازمي - رحمه الله - . وقد اختلفت الأخبار المرفوعة في ذلك والأمر واسع، لكن ثبت من طرق كثيرة أن آخر ما كبر على الجنازة كان أربعاً. ولهذا أخذ به أكثر الصحابة، وروى محمد في (الآثار) عن النخعي أن الناس كانوا يصلون على الجنازة خمساً وستاً وأربعاً حتى قبض النبي، ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر، ثم ولي عمر فقال لهم: إنكم معشر أصحاب محمد متى تختلفون يختلف الناس بعدكم، والناس حديثو عهد =

قال محمد: وبهذا نأخذ التكبير على الجنائزة أربع تكبيرات ولا ينبغي^(١) أن يصلي^(٢) على جنازة قد صلى عليها^(٣)، وليس^(٤)

= بالجاهلية فاجمع رأيهم أن ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي ﷺ ليأخذون به، ويرفضون ما سواه، فنظروا فوجدوا آخر ما كبر أربعاً^(٥).

(١) لأن الثقل به غير مشروع.

(٢) أي أحد من آحاد الأمة.

(٣) قوله: قد صلى عليها، سواء كانت المرة الثانية على القبر أو خارجة. وقد اختلفوا في الصلاة على القبر، فقال بجوازها الجمهور، ومنهم الشافعي وأحمد وابن وهب وابن عبد الحكم ومالك في رواية شاذة. والمشهور عنه منعه، وبه قال أبو حنيفة والنخعي وجماعة، وعندهم إن دفن قبل الصلاة شرع والأفلا، وأجابوا عن الحديث بأنه من خصائص النبي ﷺ، ورده ابن حبان بأن ترك إنكاره على من صلى معه على القبر دليل على أنه ليس خاصاً به، وتُعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصالة، كذا قال ابن عبد البر والزرقاني والعيني وغيرهم، والكلام في هذه المسألة، وفي تكرار الصلاة على الجنائزة، وفي الصلاة على الغائب موضع أنظار وأبحاث لا يتحملها المقام.

(٤) قوله: وليس... إلى آخره، لما ورد على ما ذكره بأن النبي ﷺ قد صلى على من صلى عليه أجاب بما حاصله: أنه من خصوصيات النبي ﷺ لأن صلاته على أمته بركة وظهر كما يفيد ما ورد في صحيح مسلم وابن حبان، فصلى على القبر ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلماً على أهلها وإن الله يتورعها لهم بصلاتي عليهم. وفي حديث زيد، فإن صلاتي عليه رحمة. وهذا لا يتحقق في غيره كما أنه صلى على النجاشي مع أنه قد صلى عليه في بلده ومع غيبوبة الجنائزة. والكلام بعد موضع نظر فإن إثبات الاختصاص أمر عسير، واحتماله وإن =

(١) قال ابن عبد البر: انعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، أوجز المالك ٢١٤/٤.

النبي ﷺ في هذا كغيره^(١)، ألا يُرى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات^(٢) بالحبشة؟! فصلاة رسول الله ﷺ بركة^(٣) وطهور فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

١١ - (باب ما روي أَنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ^(٤) بِبِكَاءِ الْحَيِّ)

٣١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه قال: لَا تَبْكُوا^(٥) عَلَى مَوْتَاكُمْ، فَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ^(٦) بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ .

٣١٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(٧)، عن أبيه

= كان كافياً في مقام المنع، لكن لا ينفع في مقام تحقيق المذهب^(١).

(١) بل له خصوصيات.

(٢) ولا شك أنه صَلَّى عليه هناك.

(٣) أي كثيرة الخير.

(٤) في القبر.

(٥) أي بطريق النجاسة وإلا فاصل البكاء من الرحمة.

(٦) قوله: يُعَذَّبُ، قال النووي: تَأَوَّلَهُ الجمهور على من أوصى أَنْ يُبْكِيَ عليه ويناح بعد موته، فَتُعَذَّبُ وَصِيَّتُهُ، وقالت طائفة: معناه أنه يُعَذَّبُ بِسَمَاعِ بِكَاءِ أَهْلِهِ وَيُرْقَى لَهُمْ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَرِيرٌ، وَرَجَّحَهُ عِيَاضٌ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: معناه أَنَّ الْكَافِرَ يُعَذَّبُ فِي حَالِ بِكَاءِ أَهْلِهِ بِذَنْبِهِ لَا بِبِكَائِهِ، قال: والصحيح قول الجمهور.

(٧) ابن محمد بن عمر بن حزم.

(١) انظر أوجز المسالك ٢٢٣/٤.

عن حمزة (١) ابنة عبد الرحمن (٢) أنها أخبرته أنها سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ و (٣) ذكر (٤) لها أن عبد الله بن عمر يقول (٥): إِنَّ المِيتَ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الحَيِّ، فقالت عائشة:

(١) كانت في حجر عائشة، ماتت قبل مائة أو بعدها، كذا قال السيوطي.

(٢) ابن سعد بن زرارة.

(٣) أي والحال أنه قد ذكر لعائشة.

(٤) قوله: وذكر، زاد ابن عوانة أن ابن عمر لما مات رافع بن خديج قال لهم: لا تَبْكُوا عليه، فإن بكاء الحي على الميت عذاب على الميت، قالت حمزة: فسألت عائشة عن ذلك فقالت يرحمه الله إنما مر... الحديث (١).

(٥) أي عن النبي ﷺ كما في الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر.

(٦) قوله: إن الميت يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الحَيِّ، اختلفوا فيه على أقوال: فمنهم من حملة على ظاهره، وإليه مال ابن عمر كما رواه عبد الرزاق أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله: إن رافعاً شيخ كبير، لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أهله عليه، وهو ظاهر صنيع عمر، حيث منع صهيياً لما قال وأخاه عند إصابته، وقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: إن الميت يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الحَيِّ. ومنهم من أنكره مطلقاً كما روى أبو يعلى عن أبي هريرة والله لأن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سَفْهاً وجهلاً فبكت عليه يُعَذَّبُ هذا الشهيد بذنب هذه السفهية؟ وقالت طائفة: إن الباء للحال أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله لا بسببه، ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقال جمع: إن الحديث ورد في معهود معين كما تدل عليه رواية عمرة عن عائشة، وقال جمع: إنه مختص بالكافر لرواية ابن عباس عن عائشة عند البخاري وغيره: والله ما حدثت =

(١) انظر عمدة القاري ٨٢/٨ ولامع الدراري ٤٠٩/٤.

يغفر^(١) الله لابن عمر، أما إنه لم يكذب^(٢)، ولكنه قد نسي^(٣) أو أخطأ^(٤)، إنما مر رسول الله ﷺ على جنازة^(٥) يُبكي عليها، فقال: إنهم ليُبكون عليها، وإنها لتُعذب^(٦) في قبرها.

قال محمد: ويقول عائشة رضي الله عنها نأخذ^(٧) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٢ - (باب القبر يتخذ مسجداً أو يُصلّى إليه أو يُتوسّد)

٣٢٠ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيّب،

= رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقيل: معنى التعذيب توبيخ الملائكة بما يندبه، كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً: الميت يعذب ببكاء الحي إذا قالت النائحة واعضدها وانصرها، جُذِ الميت، وقيل له أنت عضدها، أنت ناصرها. وروى نحوه ابن ماجه والترمذي، وهو قول حسن مفسر، وهناك أقوال آخر مبسوط في «فتح الباري»، وغيره.

(١) أي يسامحه فيما ذكر.

(٢) أي في نقله.

(٣) أي سبب ورواه.

(٤) في تأويله وحمل الحديث على عموم.

(٥) وليحيى: على يهودية.

(٦) أي بذنبها ولم ينفعها بكاؤهم عليه.

(٧) أي فإنه مطابق لقوله تعالى: ﴿ولا تزد وازرة وزر أخرى﴾^(١).

(٨) بأن يكون القبر أمامه.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: قاتل (١) الله اليهود اتخذوا قبورهم (٢) أنبياءهم مساجد.

٣٢١ - أخبرنا مالك، قال: بلغني (٣) أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يتوسد (٤) عليها

(١) أي قتلهم أو لعنهم أو عاداهم، قوله: قاتل الله، المعنى أنهم كانوا يسجدون إلى قبورهم ويتعبدون في حضورهم، لكن لما كان هذا بظاهره يشابه عبادة الأوثان استحقوا أن يقال قاتلهم الله، وقيل: معناه النهي عن السجود على قبور الأنبياء، وقيل: النهي عن اتخاذها قبلة يصلى إليها.

(٢) قوله: قبور أنبيائهم، ورد في سنن النسائي أن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً، قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً بشأنهم (١) ويجعلونه قبلة يتوجهون إليها في الصلاة ونحوها واتخذوها أوثاناً، لعنهم ومنع المسلمين من ذلك، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح لقصد التبرك لا التعظيم له (٢) ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد، كذا في «زهر المجتبى» للسيوطي.

(٣) بلاغه صحيح، وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن علي، وفي البخاري عن نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور.

(٤) قوله: كان يتوسد عليها، دلّ فعل عليّ على جوازه إذ لا مهانة فيه للقبر وصاحبه ورؤي أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً متكياً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب القبر، كذا في «النهاية»، فالنهي للتنزيه، وقيل عليّ محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه الإهانة، كذا قال القاري.

(١) هكذا في الأصل، والصواب: «لشأنهم».

(٢) قلت: قوله لا التعظيم له: يقال اتخذ المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له، انظر سبل السلام ١٥٣/١.

ويضطجع^(١) عليها. قال بشر: يعني^(٢) القبور.

(١) قوله: ويضطجع عليها، ورد في صحيح مسلم وغيره عن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، وعن أبي هريرة مرفوعاً: لأن يقعد أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر. وأخرج أحمد عن عمرو بن حزم مرفوعاً: لا تقعدوا على القبور. وبهذه الأخبار وأمثالها أخذ الشافعي والجمهور فقالوا بحرمة الجلوس على القبر أو كراسته، ذكره النووي وغيره، وذكر الطحاوي - بعدما أخرج الروايات السابقة - عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن النهي عن الجلوس محمول على الجلوس للتغوط ونحوه وأما لغير ذلك فلا، وآيده بما ساقه بإسناده إلى زيد بن ثابت أنه قال: إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحديث غائط أو بول. ثم أخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة نار، ثم أخرج عن علي أنه اضطجع على القبر، وعن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور. وهذا التأويل الذي ذكره من حمل أخبار النهي على الجلوس لحديث قد ذكره مالك أيضاً ظناً، وتعقبوه بأنه تأويل ضعيف أو باطل لا دلالة عليه في الحديث، وأجيب بأن ما ذكره قد ثبت عن زيد بن ثابت، والصحابة أعلم بموارد النصوص، والذي يظهر بالنظر الغائر أن أكثر أخبار النهي مطلقة، لا دلالة فيه على فرد، وما نقل عن زيد يخالفه ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم: رأي النبي ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: لا تؤذ صاحب القبر، وسنده صحيح، فلأنه صريح في أن العلة للنهي هو تأذي الميت، غاية ما في الباب أن يكون الجلوس لحديث أشد وأغلظ، والجلوس لغيره والتوسد ونحوه أخف^(١)، وأما فعل علي وابن عمر فيحمل على بيان الجواز.

(٢) أي يريد بضمير عليها.

(١) الأولى أن يُحمل من هذه الأحاديث ما فيه التغليب على الجلوس للحديث فإنه يحرم وما لا تغليب فيه على الجلوس المطلق فإنه مكروه، وهذا التفصيل حسن، قاله أبو الطيب، كذا في الكوكب الدرّي ١٩٦/٢.

كتاب الزكاة^(١)

١ - (باب زكاة المال)

٣٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٢) الزهري، عن السائب بن يزيد، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول: هذا^(٣) شهر

(١) قوله: الزكاة، هو لغة النماء والتطهير، وشرعاً إعطاء جزء من النصاب الخولي إلى فقير ونحوه، وفُرِضت بعد الهجرة، فقيل: في السنة الثانية، وقيل: في الأولى، وحزم ابن الأثير بأنه في التاسعة، وادعى ابن حزم أنه قبل الهجرة، وفيهما نظريته في «فتح الباري»^(٤).

(٢) في نسخة: أخبرني.

(٣) قوله: هذا شهر، قيل: الإشارة لرجب وإنه محسور على أنه كان تمام حول المال، لكنه يحتاج إلى نقل، ففي رواية البيهقي عن الزهري: ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله عنه، كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري»: هذا إشارة إلى أحد الأشهر المعروفة عندهم، أو إلى شهر فرض فيه. انتهى. وفي «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» للمحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الشهير بابن رجب الدمشقي الحنبلي المحدث: قد اعتاد أهل هذه البلاد إخراج الزكاة في شهر رجب، ولا أصل لذلك في السنة ولا عُرف عن أحد من السلف، ولكن روي عن عثمان أنه خطب الناس على المنبر، فقال: إن هذا شهرُ زكائكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه، وليترك ما بقي، خرجه مالك، وقد قيل: إن ذلك الشهر الذي كانوا يُخرجون فيه زكاتهم^(٥) نسي =

(١) راجع للتفصيل فتح الباري ٢/٢١١.

(٢) كما في لطائف المعارف ص ١٢٥، وفي الأصل: «زكاته»، وهو تحريف.

زكّاتكم، فمن كان عليه دَيْنٌ فليؤدِّ دَيْنَه حتى تحصل (١) أموالكم فتؤدّوا منها (٢) الزكاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان عليه دَيْنٌ وله مال فليدفع دَيْنَه من ماله، فإن بقي بعد ذلك (٣) ما (٤) تجب فيه الزكاة ففيه زكاة، وتلك (٥) مائتا درهم أو عشرون مثقالاً ذهباً فصاعداً، وإن كان الذي

= فلم يُعرف، وقيل: بل كان شهر المحرم لأنه رأس الحول، وقيل: بل كان شهر رمضان لفضله وفضل الصدقة فيه، وروى يزيد الرقاشي عن أنس أن المسلمين كانوا يُخرجون زكّاتهم في شعبان تقويةً على الاستعداد لرمضان، وفي الإسناد ضعف. انتهى كلامه ملخصاً.

(١) لأن ما قابل الدّين لا زكاة فيه.

(٢) أي مما يحصل بعد أداء الدّين.

(٣) أي أداء الدّين.

(٤) أي بقدر النصاب من الذهب أو الفضة أو غيرها.

(٥) أي القدر الذي تجب الزكاة فيه، قوله: وتلك مائتا درهم إلى آخره، لما أخرجه أبو داود من طريق عاصم والحارث عن علي مرفوعاً: إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً، وحال الحول، ففيها نصف دينار فما زاد فبحسابه. وفيه الحارث الأعور ضعيف، لكن تابعه عاصم، وثقه ابن معين والنسائي، قال الحديث حسن، ورواه شعبة وسفيان وغيرهما من طريق عاصم موقوفاً على علي، كذا ذكره الزيلعي. وقد ثبت تقدير نصاب الفضة بمائتي درهم من حديث جماعة من الصحابة عند الدارقطني والبرزالي وعبد الرزاق وغيرهم.

بقي أقل من ذلك^(١) بعدما يدفع من مائه الذَّين فليست فيه الزكاة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٢٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد^(٢) بن خُصيفة أنه سأل سليمان^(٣) بن يسار عن رجل له مال وعنده ثلث من الذَّين أ^(٤) عليه الزكاة؟ فقال: لا.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول^(٥) أبي حنيفة رحمه الله.

٢ — (باب ما^(٦) يجب فيه الزكاة)

٣٢٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٧) بن عبد الله بن

(١) أي من انتقد الذي يجب فيه الزكاة.

(٢) قوله: يزيد، هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المديني ثقة من رجال الجميع، وقد يُنسب إلى جده وهو خُصيفة بصيغة التصغير، كذا في التقریب، وغيره.

(٣) أحد الفقهاء.

(٤) همزة الاستفهام أي هل يجب عليه؟

(٥) وفيه قال الشافعي ومالك، وليك أفعي في رواية. أن الذَّين لا يمنع الزكاة، ذكره الزرقاني.

(٦) أي ذكر عقده.

(٧) هو أبو عبد الله الأنصاري المازني، ثقة، مات سنة ١٣٩ كذا في «الإسعاف» قوله: محمد بن عبد الله... إلى آخره، هكذا ليحيى وجماعة من رواة «الموضأ» فنسب محمداً لأبيه وحده لجمده لأنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وفي رواية التَّيْسِي عن مالك، عن محمد بن عبد الرحمن بن

عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه^(١)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة^(٢) أَوْسُقٍ من التمر^(٣) صدقة وليس فيما دون خمس^(٤) أواق من الورق^(٥) صدقة، وليس فيما دون خمس ذُود^(٦) من الإبل صدقة.

أبي صعصعة فتنب محمداً إلى جده وجده إلى جده، وزعم ابن عبد البر أن حديث محمد عن أبيه خطأ في الإسناد، وإنما هو محفوظ من حديث يحيى بن عمار، عن أبي سعيد مردود بنقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقتين محفوظان، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وثقه النسائي، كذا في «الإسعاد».

(٢) قوله: خمسة أَوْسُقٍ، بفتح الألف وضم السين، جمع وَسَقٍ، بفتح الواو أشهر من كسرهما، وأصله في اللغة الحمل، والمراد به ستون صاعاً، قاله السيوطي.

(٣) قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسؤال سأل عن تصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار.

(٤) قوله: خمس أواق، يقال: أواني، بتشديد الياء وتخفيفها، جمع أَوْقِيَّة بضم الهمزة وتشديد الياء وهي أربعون درهماً، ويقال: أواق يحذف الياء، كذا في «التنوير».

(٥) قوله: من الورق، بكسر الراء وإسكانها وهي ههنا الفضة، مضروبها وغيره، واختلف أهل اللغة في أصله، ف قيل يُطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل هو حقيقة للمضروب دراهم، كذا في «التنوير».

(٦) قوله: خمس ذُود، بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة، هو من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه، ويقال في الواحد: بعير، هذا قول الأكثر، وقال أبو عبيد: من الشتين إلى العشرة قال: وهو مختص بالإناث، وقال =

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في

خصلة^(١) واحدة، فإنه^(٢) كان يقول:

= سيويه: تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث، وحكي فيه الإضافة والتنوين على البدل من خمس، والأول أشهر وهو كقولك خمس أبعرة وخمسة جمال، وخمس نوق وخمس نسوة، كذا في «ضياء الساري».

(١) أي مسألة منفردة.

(٢) قوله: فإنه كان يقول... إلى آخره، لا خلاف بينه وبين غيره من الأئمة في تقدير نصاب الإبل والغنم وغيرهما من السوائم بما ورد في الأحاديث، وكذا في تقدير نصاب الذهب والفضة، وإنما وقع الخلاف في تقدير نصاب الجبوب والثمار، فعند الشافعي وأبي يوسف ومحمد والجمهور نصابها خمسة أوسق، فلا شيء في ما دونها لورود ذلك من حديث أبي سعيد وجابر وابن عمر وعمرو بن حزم وغيرهم، كما أخرجه الطحاوي والبخاري ومسلم وأحمد وغيرهم، ولعل الحق يدور حوله، وخالفهم في ذلك جماعة من التابعين، فقالوا: في ما أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر من غير تفصيل بين أن يكون قدر خمسة أوسق أو أقل أو أكثر، منهم أبو حنيفة، ومنهم عمر بن عبد العزيز فإنه قال: في ما أنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة. وأخرج عن مجاهد والنخعي نحوه. واستدلوا لهم بما أخرجه البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: في ما سقت السماء والعيون أو كان عشرين^(١) العشر، وفي ما سقي بالنضح نصف العشر. ولفظ أبي داود: في ما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً^(٢) العشر وفي ما سقي

(١) هو يفتح العين المهملة وفتح الثاء المثناة وكسر الراء وتشديد التثنية، قال الخطابي: هو الذي يشوب بعروقه من غير سقي. انظر نيل الأوطار ١٤٩/٢.

(٢) البعل: بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة وروي بضمها. قال في «القاسوس»: البعل الأرض المرتفعة تمطر في السنة مرة. وكل نخل وزرع لا يسقى أو ما سقت السماء. نيل الأوطار ١٤٩/٢.

فيما أخرجت^(١) الأرض العُشْرَ من قليل أو كثير، إن كانت تُشْرَبُ
سيحاً^(٢) أو تسقيها السماء، وإن كانت تُشْرَبُ بِغَرَب^(٣)

بالسواني أو النضح نصفُ العشر. وفي صحيح مسلم عن جابر مرفوعاً: في ما سقته
الأنهار والغيم العُشْرُ وفي ما سقي بالسانية نصف العشر. وفي متن ابن ماجه عن
معاذ: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سقي
بعلاً العشر، وما سقي بالدوالي نصف العشر. وأورد بأن هذه الأخبار مبهمة والأولى
مفسرة، والزيادة من الثقة مقبولة، فيجب حمل المبهم على المفسر، وأجيب عنه
بأنه إذا ورد حديثان متعارضان أحدهما عام والآخر خاص فإن علم تقدم العام على
الخاص خص بالخاص، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له في ما تتولاه
وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط، وهنا الأخبار الأول
خاصة والثانية عامة ولم يعلم التاريخ فنجعل الثانية مؤخره وعمل بها، كذا قرره
السخاقي والزيلعي وغيرهما، ومنهم من احتج بما روى أبو مطيع البلخي عن
أبي حنيفة عن أبان بن أبي عيشة، عن رجل، عن رسول الله ﷺ قال: في
ما سقت السماء العشر، وفي ما سقي بنضح أو غرب نصف العشر في قليله وكثيره،
وهو إسناد لا يساوي شيئاً فإن أبان ضعيف جداً، وأبو مطيع قال ابن معين: ليس
بشيء، وقال أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه، وقال أبو داود: تركوا حديثه، كذا قال
ابن الجوزي في «التحقيق»، وهو كما قال فإن أبا مطيع البلخي واسمه الحكم بن
عبد الله تلميذ الإمام أبي حنيفة وإن كان من أجلّة الفقهاء لكنه مجروح في الرواية
كما بسطته في كتابي «الفوائد البهية في تراجم الحنفية».

(١) ولو كان من الخضراوات.

(٢) أي العين الجارية على وجه الأرض.

(٣) بفتح العين المعجمة، أي دلو كبير، كذا في «المصباح». وفي معناه

الدلو الصغير.

أو دالية (١) فنصف عُشر، وهو قول إبراهيم النخعي (٢) ومجاهد (٣).

٣ - (باب المال متى تجب فيه الزكاة)

٣٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر (٤) قال:
لا تجب في مال (٥) زكاة حتى يحول (٦) عليه الحول.

(١) أي دولا ب تديره البقر أو غيره.

(٢) فإنه قال في كل شيء أخرجت الأرض الصدقة، أخرجه الطحاوي.

(٣) قوله: ومجاهد، فإنه قال لما سئل عنه: في ما قل أو كثر العشر أو نصف العشر، أخرجه الطحاوي.

(٤) قوله: عن ابن عمر، قال ابن عبد البر: قد روي هذا مرفوعاً من حديث عائشة. قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه، وفي شرح الزرقاني: أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»، من طريق عبيد الله بن عبد الله عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدارقطني: والصحيح وقفه كما في «الموطأ». وقد أخرجه الدارقطني في «الغرائب» مرفوعاً، وضعفه. وأخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه، وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة. لكن الإجماع عليه أغنى عن إسناده.

(٥) أي من الأموال الزكوية.

(٦) قوله: حتى يحول عليه الحول، روى البيهقي عن أبي بكر وعلي وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما روي عن ابن عمر، وروى الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول، عبد الرحمن ضعيف، قال الترمذي: والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، وكذا قال البيهقي وابن الجوزي

قال محمد: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، إلا أن يكسب^(١) مالا فيجمعه^(٢) إلى مالٍ عنده مما يُزكى، فإذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني^(٣) معه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم التيمي رحمهما الله تعالى.

= وغيرهما، قال البيهقي: الاعتماد في هذا على الآثار عن أبي بكر وغيره، قلت: حديث علي الذي أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي لا بأس بإسناده والآثار تعضده، فتصلح للحجية، كذا في «تخريج أحاديث الرافعي»، لابن حجر.

(١) أي إذا كان من جنس ما عنده، وإن لم يكن من جنسه يستأنف له الحساب من ذلك الوقت، ولا يجمع، ذكره العيني وغيره.

(٢) أي فيضمه، قوله: فيجمعه... إلى آخره، وقال الشافعي وأحمد: لا يضم لحديث: من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول، أخرجه الترمذي وغيره. وقال أصحابنا: هو حديث ضعيف وعلى تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الأرباح والأولاد، فعملنا بالمجانسة، فقلنا: إنما أخرج الأولاد والأرباح للمجانسة لا للتولد، فيجب أن يُخرج المستفاد^(١) إذا كان من جنسه، وهو أدفع للمخرج على أصحاب الجرف الذين يجدون كل يوم درهماً فأكثر وأقل، فإن في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً، وهو مدفوع بالنص، كذا قرره ابن الهمام وغيره، وذكر العيني أن مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان وابن عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح وهو قول مالك في السائمة.

(٣) فمن كان عنده مائتا درهم في أول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم مثلاً يُضم إلى المائتين، ويُعطى زكاة الكل عند حَوْلان الحول على الأول.

(١) المستفاد على نوعين: الأول أن يكون من جنسه، والثاني أن يكون من غير جنسه كما إذا كان له إبل فاستفاد بقراً فلا يُضم إلى الذي عنده بالاتفاق، والأول على نوعين: أحدهما أن =

٤ - (باب الرجل يكون له الذّين هل عليه فيه زكاة)

٣٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(١) بن عقبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد^(٢) عن مكاتب له قاطعه^(٣) بمال عظيم؟ قال^(٤): قلت: هل فيه زكاة؟ قال القاسم: إن أبا بكر كان^(٥) لا يأخذ من ماله صدقة حتى يحول عليه الحول، قال القاسم: وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم^(٦) يسأل^(٧) الرجل هل عندك من مال^(٨) قد وجبت فيه

(١) هو أخو موسى بن عقبة المدني، ثقة، كذا في «التقريب».

(٢) أي ابن أبي بكر الصديق.

(٣) قوله: قاطعه، قال أبو عمر: معنى مقاطعة المكاتب أخذ مال معجل منه دون ما كرتب عليه ليعجل عتقه^(١).

(٤) أي السائل.

(٥) قوله: كان لا يأخذ... إلى آخره، أي والمقاطعة فائدة لا زكاة فيها حتى يمر عليها عند مستفدها الحول.

(٦) أي أرزاقهم وعطياتهم^(١).

(٧) وفي نسخة: سأل.

(٨) بأن كان نصيباً مرّ عليه الحول.

= يكون المستفاد من الأصل كالارلاد والأرباح يُضمُّ بالإجماع، والثاني أن يكون مستفاداً بسبب مقصود كالشراء فإنه يُضمُّ عندنا. الكوكب الدرّي ١٤/٢.

وانظر البحث الشافعي في البدائع ١٣/٢، والمغني ٩٦/٢ وما بعدها.

(١) شرح الزرقاني ٩٦/٢.

(٢) أعطياتهم جمع عطايا جمع عطية، قاله الزرقاني. وقال الهاجي: في اللغة اسم لما يعطيه الإنسان غيره على أي وجه كان إلا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام من بيت المال على سبيل الأرزاق. أوجز المسالك ٢٤٧/٥.

الزكاة؟ إن قال: نَعَمْ، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال لا، سلم^(١) إليه عطاءه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عمر^(٢) بن حسين، عن عائشة^(٣) بنت قدامة بن مظعون، عن أبيها^(٤) قال: كنت إذا قبضت^(٥) عطائي من عثمان بن عفان سألتني هل عندك مالٌ وَجَبَ عليك فيه الزكاة؟ فإن قلت: نَعَمْ، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإلا دفع^(٦) إلي عطائي.

(١) أي لم يأخذ منه شيئاً كما لحيى.

(٢) قوله: عمر بن حسين، ثقة، روى له مسلم والترمذي، وهو عمر بن حسين بن عبد الله الجُمَحِي، مولاهم، أبو قدامة المكي، كذا في «التقريب».

(٣) قوله: عائشة، القرشية الجُمَحِيَّة الصُحَابِيَّة هي وأُمها ربيعة بنت سفيان، من المبيعات، كذا في «الاستيعاب».

(٤) قوله: عن أبيها، قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جُمَحٍ القرشي الجُمَحِي، خال عبد الله وحفصة ابنتي عمر بن الخطاب، هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان بن مظعون وعبد الله بن مظعون، ثم شهد بدرًا وسائر المشاهد، وتوفي سنة ست وثلاثين، كذا في «الاستيعاب».

(٥) أي أيام خلافته.

(٦) قوله: وإلا دفع إلي عطائي، في سؤاله كأبي بكر وقولهما: وإن قلت: لا إلخ: دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا مخالف لهما إذا كان من جنسه، فإن كان ذهباً عن فضة أو عكسه فمخالف^(١).

(١) شرح الزرقاني ٩٧/٢.

٥ - (باب زكاة الحلّي) (١)

٣٢٨ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه: أن عائشة كانت تلي بنات أخيها (٢) يتامى في حجرها،

(١) قوله: باب زكاة الحلّي، اختلفوا فيه، فمذهب مالك وأحمد في رواية وإسحاق والشافعي أنه لا زكاة في الحلّي، ومذهبنا وجوب الزكاة فيه، وهو مذهب عمر وابن عمر وابن عمرو وأبي موسى وابن جبير وعطاء وعبد الله بن شداد وطاوس وابن سيرين ومجاهد والضحاك وجابر بن يزيد وعلفمة والأسود وعمر بن عبد العزيز والثوري والزهري، وهو قول عائشة وأم سلمة وفاطمة بنت قيس، كذا ذكره العيني. وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلّي زكاة: أنس بن مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء، كذا نقله الزيلعي. أما أثر عائشة (٣) فسيأتي في الكتاب، وحمله أصحابنا على أنها إنما لم تخرج الزكاة من حلّي بنات أخيها لأنه لا زكاة في مان الصبي، لا لأنه ليس في الحلّي زكاة. وأما أثر ابن عمر فسيأتي في الكتاب أيضاً، وحمله أصحابنا على أنه لا زكاة في مال الصبي، وأما عدم أدائه الزكاة من حلّي جواريه فيحمل على أن ابن عمر كان يرى أن المملوك بملك، ولا زكاة عليه. وأما أثر أنس فأخرجه اندارقطني عن علي بن سليمان أنه سأل عن الحلّي؟ فقال: ليس فيه زكاة. وأما أثر جابر فأخرجه الشافعي ثم البيهقي عن عمرو بن دينار، قال سمعت ابن خالد يسأل جابراً عن الحلّي أخيه زكاة؟ فقال: لا. وأما أثر أسماء فأخرجه اندارقطني أنها كانت تحلّي بناتها الذهب ولا تركيه.

(٢) بضم الحاء ويكسر، فكسر اللام وتشديد الياء. ويفتح الحاء فسكون.

(٣) أي لأبيها محمد بن أبي بكر، قاله الباجي.

(١) وقد ثبت مذهب عائشة رضي الله عنها بخلاف هذا الأثر فإنها رويت عنها مرفوعاً وموقوفاً الزكاة في الحلّي، وبسط الروايات عنها في الأوجز ٢٨٦/٥.

لهن^(١) حُلِيٍّ^(٢)، فلا تُخرج من حُلِيَّهنَّ الزكاة.

٣٢٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يُحَلِّي^(٣) بنتيه وجواريه فلا يُخرج من حُلِيَّهنَّ الزكاة.

قال محمد: أما ما كان من حُلِيٍّ جوهر ولؤلؤ فليست^(٤) فيه الزكاة على كل حال^(٥)، وأما ما كان من حُلِيٍّ ذهب أو فضة ففيه^(٦) الزكاة^(٧).

(١) قوله: لهن، قال الباجي: يقتضي ملْكهنَّ له، وإن لم يتصرفنَّ فيه لكونهنَّ محجورات.

(٢) يفتح فسكون مفرد، ويضم وكسر اللام وتشديد الياء جمع.

(٣) بتشديد اللام بِلِيْسُهُنَّ الحلي.

(٤) قوله: فليست فيه الزكاة، لأن ما سوى الثَّمَنَيْنِ من الذهب والفضة وما يُتخذ منهما لا يجب فيه الزكاة إذا لم تكن للتجارة. ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة قال: ليس في حجر اللؤلؤ ولا في حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة. وأخرج ابن عدي في «الكامل» عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا زكاة في حجر، وضعف بعمره والكلاعي وقال: إنه مجهول، لا أعلم حدث عنه غير بقية، وأحاديثه منكورة، وذكر ابن حجر أنه قد تابعه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ومحمد بن عبد الله العزمي عن عمرو بن شعيب، وكلاهما متروكان.

(٥) أي سواء كان للبالغ أو الصبي.

(٦) وأما ما رُوي عن جابر مرفوعاً: ليس في الحلي زكاة، فباطل، لا أصل له، وإنما هو قول جابر، قاله البيهقي.

(٧) قوله: ففيه الزكاة، لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب

عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكنان =

إلا أن يكون ذلك لیتیم^(١) أو یتیمه لم یُتلَّعاً فلا تكون^(٢) =

غلیظتان من ذهب، فقال لهما: أتعطین زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أیسُرُّك أن یُورَّک بهما یوم التیامة سواراً من نار؟ قال: فالتفتما إلى رسول الله ﷺ، وقالت: إنهما لله ولرسوله، وإسناده صحيح، قاله ابن القطان، وقال المنذري: لا مقال فيه. وأخرجه الترمذي من طریق ابن لهیعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنت امرأتان إلى رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب، فقال لهما: أتؤديان زكاة هذا؟ فقالتا: لا، فقال: أتحتبان أن یُسوركما الله بسوارین من نار؟ قالتا: لا، قال: فأُذیا زكاته، وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني وأُم سلمة أخرجه الحاكم وأبو داود والدارقطني والبيهقي، وأسماء أخرجه أحمد، وفاطمة بنت قيس أخرجه الدارقطني، وعبد الله بن مسعود أخرجه الدارقطني. وهي أحاديث متقاربة كلها تغيب وجوب الزكاة في الحلبي، وَضَعُفُ بعض طرقها لا یضر إذا حصل التقوی بالضم لا سيما إذا كان بعض الطرق سالماً من القدح، وسطه في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي^(٣).

(١) وكذا إذا كان لغير الیتیم.

(٢) قوله: فلا تكون في مالها زكاة، لأن ابن عمر وعائشة وغيره، وبه قال أبو وائل وسعيد بن جبیر والنخعي والشعبي والحسن البصري وغيرهم خلافاً للشافعي وأحمد ومالك أخذاً مما روى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: من وُلِّيَ مالاً لیتیم فلیتجر له ولا یترکه حتى تأکثه الصدقة. وفي إسناده مقال نُبِّه عليه الترمذي وأحمد، وله طرق أخر عند الدارقطني وغيره ضعيفة، وكذا حديث أنس مرفوعاً: أُتجروا في أموال الیتامی لا تأکلها الزكاة، أخرجه الطبراني في الأوسط، سنده مجروح، وأجاب أصحابنا عنها على تقدير ثبوتها بأن الصدقة محمولة على النفقة^(٤). وللتفصيل موضع آخر.

(١) ٤٠٢/١.

(٢) في الكوكب الدُرِّي ١٥/٢: ناوله عندنا الإنفاق على نفس الیتیم فإنه قد یُسَمَّى صدقة كما =

في مالها^(١) زكاة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٦ - (باب العُشْر^(٢))

٣٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهْرِيُّ، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أن عمر كان يأخذ عن النُّبُط^(٣) من الحنطة والزيت نصفَ العُشْرِ، يريد^(٤) أن يكثر الحمل^(٥) إلى المدينة، ويأخذ

(١) في نسخة: مالهما.

(٢) بضمين وضم واحد: ما يجب فيه العُشْرُ أو نصفه من مال الحربى والذَّمي.

(٣) بفتح النون. قوله: من النُّبُط^(١)، هو جيل من الناس كانوا يتزولون سواد العراق ثم استعمل في احتلاط الناس وعوائهم، والجمع أنباط، مثل سبب وأسباب، كذا في المصباح المير في غريب الشرح الكبير لأحمد الفيومي.

(٤) أي بقصد عسر. ويُحیی: يريد بذلك أي يأخذ النصف ويترك النصف.

(٥) أي المحمول منهما.

قد السبي ﷺ في غير هذا الحديث: وتصدق على نفسك ومن روى ههنا بلفظ الزكاة فرواية بالمعنى عده مع أن ظاهره تأكله الصدقة، إحاطة الصدقة كل ماله، وذلك لا يكون في الزكاة، فإنها لا تجب بقود المال إلى أقل من النصاب وإن لم يكن نصاباً من قول الأمر لم تأكله الصدقة رأساً، وأما إذا أريد بها النفقة سواء كانت نفقة نفسه أو أحد ممن يجب عليه نفقته كان ظاهراً في معناه. اهـ.

(١) قال البيهقي: وهم كفار أهل الشام عند لهم عقد النعمة، أهد فكاسوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والبريت وغير ذلك من أقوات أهل الشام. فكان عشرين الخطاب رضي الله عنه يخفف عنهم في الحنطة والزيت، انظر أوجز المسالك ١٠٧/٦.

قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما اختلفوا (٣) فيه للتجارة من قِطْنِيَّة أو غير قِطْنِيَّة نصف العشر (٤) في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله. وكذلك (٥) أمر عمر بن

(١) قوله: من القِطْنِيَّة، بكسر القاف وسكون الطاء فنون فتحية مشددة كالعدس والحمص واللويبا، وفي «التهذيب» القِطْنِيَّة اسم جامع للحبوب التي تُطبخ كالعدس والبقلا واللويبا والحمصة والأرز والسمسم وغير ذلك، كذا في شرح الفاري.

(٢) على الأصل فيما اتَّجروا فيه.

(٣) المراد به ذهابهم ومجيئهم بقصد التجارة.

(٤) قوله: نصف العشر، ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا اتَّجروا إلى غير بلادهم مما قلَّ أو كثر، ولنا ما روى عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك على الأيلة، فأخرج لي كتاباً من عمر: يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم. وروى أبو الحسن القُدوري في «شرح مختصر الكرخي» أن عمر نصب العشار، وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر، وكان هذا بمحضر من الصحابة، فكان إجماعاً مكتوباً، كذا في «البنية».

(٥) قوله: كذلك، أخرج سعيد بن منصور نا أبو عوامة، وأبو معاوية، عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر على العشر وأمرني أن أخذ من تجار أهل الحرب العشر. ومن تجار أهل الذمة نصف العشر، ومن تجار المسلمين ربع العشر. وأخرج البيهقي عن محمد بن سيرين عن أنس نحو ذلك.

الخطاب زياد بن^(١) حُذَيْر وأنس بن مالك حين بعثهما على
عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧ - (باب^(٢) الجزية^(٣))

٣٣١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري^(٤): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ

(١) هو أبو المغيرة الأسدي الكوفي التابعي، سمع عمر وعلياً، وروى عنه
خلق منهم الشعبي، كذا ذكره القاري.

(٢) قوله: باب الجزية^(١)، قال أبو يوسف في «كتاب الخراج» جميع أهل
الشرك من المجوس وعبدة الأوثان وعبدة النيران والحجارة والصابئين يؤخذ منهم
الجزية ما خلا أهل الرقة من أهل الإسلام وأهل الأوثان من العرب والعجم، فإن
الحكم فيهم أن يُعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا وإلا قُتل الرجال منهم، وسبى
النساء والصبيان، وليس أهل الشرك من عبدة الأوثان، وعبدة النيران والمجوس مثل
أهل الكتاب في ذبائحهم ومناكحتهم، حدثنا قيس بن الربيع الأسدي عن قيس بن
مسلم عن الحسن قال: صالح رسول الله ﷺ مجوس هجر على أن يأخذ منهم
الجزية غير مستجل مناكحة نسائهم ولا أكل ذبائحهم.

(٣) من جزأت الشيء إذا قسمته، وقيل من الجزاء، قال العلماء: الحكمة
في وضع الجزية أن الدّل الذي يلحقهم يحملهم على الإسلام، شرعت سنة ثمان
وقيل تسع.

(٤) قوله: الزهري، كذا أخرجه مرسلأ ابن أبي شيبة من طريق مالك،
وأخرج الدارقطني في غرائب مالك والطبراني من طريقه عن الزهري عن
السائب بن يزيد رضي الله عنه، قال الدارقطني: لم يصل إسناده غير الحسين بن
أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المحفوظ.

(١) ارجع إلى أوجز المسالك للتفصيل في هذا ٨١/٦، وأحكام القرآن للجصاص ١٠٠/٣ -

من مجوس^(١) البحرين الجزية، وأن عمر أخذها من مجوس فارس^(٢)، وأخذها عثمان بن عفان من البربر^(٣).

٣٣٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر: أن عُمَرَ ضَرَبَ^(٤) الجزية على أهل^(٥) الْوَرَقِ أربعين^(٦) درهماً، وعلى أهل^(٧) الذهب أربعة دنانير^(٨)، ومع ذلك أرزاق^(٩) المسلمين

(١) قوله: من مجوس البحرين، بلفظ التثنية موضع بين البصرة وعَمَّان، وهو من بلاد نجد، ويُعَرَّبُ إعراب المثنى، ويجوز جعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة، قاله الزرقاني.

(٢) لقب قبيلة، ليس باب ولا أم، وإنما هم أخلاط من تغلب، اصطلاحاً على هذا الاسم، كما في «القاموس».

(٣) كجعفر، قوم من أهل المغرب.

(٤) أي عَنَها.

(٥) كاهل العراق.

(٦) في كل سنة. قوله: أربعين درهماً... إلى آخره، إليه ذهب مالك فلا يَزَادُ عليه ولا يُنْقَصُ إلا من يَضَعُ عن ذلك، فَيُخَفَّفُ عنه بقدر ما يراه الإمام. وقال الشافعي: أَقْلَهَا دينار ولا حَدَّ لأكثره إلا إذا بذل الأغنياء ديناراً لم يجز قتالهم. وقال أبو حنيفة وأحمد: أَقْلَهَا على الفقراء والمعتَمِلين اثنا عشر درهماً أو دينار، وعلى أواسط الناس أربعة وعشرون درهماً، أو ديناران، وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير، كذا في «شرح الزرقاني».

(٧) كاهل مصر والشام.

(٨) في كل سنة.

(٩) قوله: أرزاق المسلمين، أي رَفَدَ أبناء السبيل وَعَوَّنَهُمْ، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر

وضيافة^(١) ثلاثة أيام.

٣٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يُؤتى بنعم^(٢) كثيرة من نعم الجزية. قال مالك: أراه^(٣) تؤخذ من أهل الجزية في جزيتهم^(٤). قال محمد: السنة^(٥) أن تؤخذ الجزية من المجوس.....

= ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات، وقد جاء ذلك مفسراً أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن عليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة مَدَان، ومن الزيت ثلاثة أقساط كل شهر لكل إنسان من أهل الشام والجزيرة، وكذلك وعسل لا أدري كم هو، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً لكل إنسان كل شهر، وودك وعسل.

(١) بيان لأرزاق المسلمين. قوله: وضيافة ثلاثة أيام، للمجتازين بهم من المسلمين من خبز وشعير وتين وأدام، ومكان يتزلون به يكتنونه من الحر والبرد، قاله ابن عبد البر.

(٢) أي دواب كالشاة والبقرة. (٣) أي أظن.

(٤) أي أهل النعم.

(٥) قوله: السنة... إلى آخره، أي الطريقة المشروعة من النبي ﷺ وخلفائه أخذ الجزية من المجوس كأهل الكتاب إلا أنه لا يجوز نكاح نسائهم وأكل ذبائهم بخلاف أهل الكتاب، لما أخرجه البخاري عن ابن عبدة المكي أنا كتاب عمر قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس. ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر، وفي «الموطأ» برواية يحيى: مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: سُنُوا بهم سنة أهل الكتاب، ورواه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر، =

= وعبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريج عن جعفر، وإسحاق بن راهويه عن عبد الله بن إدريس عن جعفر، وهو حديث منقطع، فإن والد جعفر محمد بن علي لم يلق عمر ولا ابن عوف، وقد رواه أبو علي الحنفي عبد الله بن عبد المجيد من طريق مالك فقال عن أبيه عن جده أخرجه البزار والدارقطني في غرائب مالك ولم يقل عن جده أحد سوى أبي علي الحنفي وكان ثقة وهو مع ذلك مرسل، فإن جد جعفر علي بن الحسين لم يلق عمر، ولا ابن عوف، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره، وروى الشافعي في «مسنده» عن سفيان عن سعيد بن المزريان عن نصر بن عاصم قال: قال فروة بن نوفل: علام تؤخذ الجزية من المجوس، وإنهم ليسوا بأهل كتاب؟ فقام إليه المستورد، وقال: يا عدو الله تعلمن على أبي بكر وعمر وعلي، وقد أخذوا الجزية من المجوس، فذهب به إلى القصر، فخرج عليهم علي، وقال: أنا أعلم الناس بالمجوس، كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه، وإن ملكهم سكر فوق علي ابنته أو أمه فاطم على بعض أهل مملكته، فلما صبحا أرادوا أن يقيموا عليه الحد، فدعا أهل مملكته، فقال: أتعلمون خيراً من دين آدم، وقد كان يتكع بنيه من بناته، فانا على دين آدم فبايعوه، وقاتلوا الذي خالفهم، وقد أسرى عنى كتابهم فرفع من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب، وفي سننه سعيد بن المزريان مجروح، ذكره ابن الجوزي في «التحقيق». ومن طريق الشافعي رواه البيهقي، وقال: أخطأ سفيان في قوله نصر بن عاصم، وإنما هو عيسى بن عاصم، كذا ذكره الزيلعي، وأخرج الإمام أبو يوسف في كتاب «الخراج» عن نصر بن خيفة أن فروة بن نوفل قال: الحديث تحوه.

(١) قوله: من غيره... إلى آخره، لما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي: أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام فمن أسلم قبل مه، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية غير ناكحي نسائهم ولا أكلي ذبائحهم. وهو مرسل، وقيس بن مسلم مختلف فيه، قاله ابن القطان: وروى ابن سعد في «الطبقات» عن محمد السواتدي عن

أن تُنكح نساؤهم ولا تُؤكل ذبائحهم، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ،
 وضرب عمر^(١) الجزية على أهل سواد الكوفة، على المُعسر^(٢) اثنا
 عشر درهماً وعلى الوسط^(٣) أربعة وعشرين درهماً، وعلى الغني ثمانية
 وأربعين درهماً. وأما ما ذُكر^(٤) مالك بن أنس من الإبل فإن عمر بن
 الخطاب لم يأخذ الإبل في جزية علمناها إلا من بني تغلب^(٥) فإنه^(٦)
 أضعف عليهم الصدقة، فجعل ذلك جزيتهم، فأخذ من إبلهم وقرهم
 وغنمهم.

= عبد الحكم بن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس
 هجر يعرض عليهم الإسلام، فإن أبوا عرض عليهم الجزية بأن لا تُنكح نساؤهم
 ولا تُؤكل ذبائحهم^(١).

(١) ولم ينكر عليه أحد من الصحابة قصار كالإجماع. قوله وضرب، أخرجه
 ابن أبي شيبة وابن زنجويه في كتاب «الأموال»، والقاسم بن سلام في كتاب
 «الأموال». وهو المأثور عن عثمان وعلي، ذكره الزيلعي وغيره.
 (٢) أي الفقير.

(٣) أي المتوسط.

(٤) أي في إطلاقه بحث.

(٥) بكسر اللام قوم من نصارى العرب أبوا أن يُعطوا الجزية فضاغف عمر
 عليهم الصدقة.

(٦) قوله: فإنه أضعف عليهم... إلى آخره، أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة
 والقاسم بن سلام في كتاب «الأموال» وأبويوسف في كتاب «المخراج» وحמיד بن
 زنجويه وعبد الرزاق وغيرهم، كما بسطه الزيلعي.

(١) قال ابن القيم: فلما نزلت آية الجزية أخذها ﷺ من ثلاث طوائف: من المجوس،
 واليهود، والنصارى، ولم يأخذها من عبدة الأصنام، فقيل: لا يجوز أخذها من كافر غير =

٨ - (باب زكاة الرقيق والخيول والبراذين^(١))

٣٣٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سألت

سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال: أوفي^(٢) الخيل^(٣) صدقة؟

٣٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن

يسار، عن عراك^(٤) بن مالك، عن أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: ليس^(٥) على المسلم^(٦) في عبده ولا في فرسه

(١) بفتح الموحدة، جمع البرفون كبردوس، الفرس الفارسي، وقال

المطريزي: البرفون: التركي من الخيل، قاله القاري.

(٢) همزة الاستفهام للإنكار لا للاستفهام.

(٣) وقد صح: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة. وقال ﷺ: قد

عفوت عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة. أخرجه أبو داود بسند حسن.

(٤) قوله: عن عراك بن مالك، قال السيوطي في «الإسعاف»: عراك بن

مالك البخاري المدني، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعائشة

وجماعة، وعنه سليمان بن يسار وخيثم وعبد الله ابن عراك، وثقه أبو زرعة

وأبو حاتم، مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك، انتهى. وعراك بكسر

العين المهملة، وفتح الراء المخففة بعدها ألف بعدها كاف، كذا ضبطه ابن حجر

في «التحريب» وابن الأثير في «جامع الأصول» والفتي في «المغني» وغيرهم.

(٥) قال الباجي: هذا نفي، والنفي على الإطلاق يقتضي الاستغراق، قاله

القاري.

(٦) قوله: ليس على المسلم... إلى آخره، أخرجه الأئمة السنة في كتبهم =

هؤلاء ومن دان دينهم اقتداءً بأخذه ﷺ وتركه، وقيل: بل تؤخذ من أهل الكتاب وغيرهم من

الكفار كهيئة الأحنام من المعجم دون العرب، والأول قول الشافعي وأحمد في إحدى

روايته، والثاني: قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى. «أوجز المسالك» ٨٥/٦.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٢) ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير سائمة. وأما في قول أبي حنيفة^(٣) رحمه الله: فإذا كانت

ورواه ابن حبان وزاد: إلا صدقة الفطر، ورواه الدارقطني بلفظ: لا صدقة على الرجل في فرسه ولا في عبده إلا زكاة الفطر، كذا في «نصب الراية» للزيلعي.

(١) قوله: صدقة، لا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة إلا أن يُشْتَرَوْا للتجارة، وأوجب حماد وأبو حنيفة وزفر الزكاة في الخيل إذا كانت إنثاءً وذكرًا، فإذا انفردت زُكِّيَ إنثاءها لا ذكورها، ثم يُخَيَّرُ بين أن يُخْرَجَ عن كل فرس ديناراً وبين أن يَقُومَها أو يُخْرَجَ ربع العشر. ولا حجة لهم لصحة هذا الحديث، واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة فيهما ولو كانا للتجارة، وأجيب بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، فيخص به عموم الحديث، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) قال القاري: ووافقه أبو يوسف واختاره الطحاوي. وفي «النيابح»: عليه الفتوى وهو قول مالك والشافعي.

(٣) قوله: وأما في قول أبي حنيفة... إلى آخره، استدلل له بما أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الليث بن حماد الإصطخري، نا أبو يوسف عن فورك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً: في الخيل السائمة في كل فرس دينار. ويرد على هذا الاستدلال بوجهين: أحدهما أن في سنده كلاماً، قال الدارقطني: تفرد به فورك وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاء. انتهى. وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه. انتهى. وقال ابن القطان: أبو يوسف هو أبو يوسف يعقوب القاضي وهو مجهول عندهم. انتهى. فلا يصلح للاحتجاج به في مقابلة الحديث الصحيح النافي للصدقة، لكن فيما قاله ابن القطان نظراً، فإن أبا يوسف وثقه ابن حبان وغيره، قاله الزيلعي، وقال العيني: =

= قول ابن القطان لم يصدر عن عقل، وهل يُقال في مثل أبي يوسف إنه مجهول، وهو أول من سُمي بقاضي القضاة، وعلمه شاع في ريع الدنيا وهو إمام ثقة حجة. انتهى. وفي «أنساب السمعاني»: لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في كون أبي يوسف ثقة في الحديث. انتهى. وقد بسطت في ترجمته في «مقدمة الهداية» ثم في «مقدمة السعاية»، شرح شرح الوقاية»، ثم في «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» ثم في «القوائد البهية في تراجم الحنفية». وثانيهما: أنه على تقدير صحته يُحمل على أنه كان في الابتداء، ثم نُسخ بدليل قوله ﷺ: عفوت عن صدقة الخيل. أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، والعفو لا يكون إلا عن حقٍّ لازم، وقد يُستدل لما ذهب إليه أبو حنيفة بأخبار أخر، منها ما في الصحيحين، مرفوعاً في حديث طويل: الخيل ثلاثة: هي لرجل أجير، ولرجل مشر، ولرجل وزر... الحديث، وفيه فأمّا الذي له ستر فرجل ربطها تعفواً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها... الحديث، فإن الحق الثابت على رقاب الحيوانات ليس إلا الزكاة فدل ذلك على وجوبها. وأجاب عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه يجوز أن يكون ذلك الحق سوى الزكاة، فإنه قد روى ما نا ربيع المؤذن نا أسد نا شريك بن عبد الله بسنده عن عامر، عن فاطمة بنت قيس، عن النبي ﷺ أنه قال: في المال حق سوى الزكاة، وحجة أخرى أنا رأينا أن رسول الله ﷺ ذكر الإبل السائمة، فقال: فيها حق، فسئل: ما هو؟ فقال: إطراق فحلها، وإعارة دلوها، ومنيحة سمينها، فاحتمل أن يكون هو في الخيل^(١). انتهى ملخصاً. ومنها ما روي أن عمر أخذ الصدقة من الخيل وكذلك عثمان، أخرجه ابن عبد البر والدارقطني وغيرهما، وأجاب عنه الطحاوي بأنه لم يأخذه عمر على أنه حق واجب عليهم، بل لسبب آخر، ثم أخرج بسنده عن حارثة قال:

(١) انظر شرح معاني الآثار ٣١٠/١. إطراق فحلها أي عاريتها للضراب، ومنيحة سمينها أي عطية سمينها من المنح وهو إعطائه ذات لبن فقيراً ليشرب لبنها مدة، ثم يردّها على صاحبها إذا ذهب دبرها. اهـ.

سائمة^(١) يُطلب نسلها ففيها الزكاة، إن شئت^(٢) في كل فرس دينار، وإن شئت فالقيمة، ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول إبراهيم النخعي^(٣).

٣٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه^(٤): أن عمر^(٥) بن عبد العزيز كتب إليه أن لا يأخذ من الخيل ولا العسل^(٦) صدقة.

= حجبت مع عمر فأتاه أشراف الشام، فقالوا: إنا أصبنا خيلاً وأموالاً فخذ من أموالنا صدقة، فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ فيهم عليّ، فقالوا: حسن، وعليّ ساكت، فقال عمر: مالك يا أبا الحسن؟ فقال: قد أشاروا عليك ولا بأس بما قالوا إن لم يكن واجباً، وجزية راتبة يؤخذون بها بعدك. فذل ذلك على أنه إنما أخذ على سبيل التطوع بعد ابتغائهم ذلك لا على سبيل أنه شيء واجب، وقد أخبر أنه لم يأخذه رسول الله ولا أبو بكر.

(١) بأن ترعى في أكثر الحول.

(٢) أي أيها السائل.

(٣) كما أخرجه المؤلف في كتاب الآثار، عن أبي حنيفة، عن حماد

عنه.

(٤) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة.

(٥) وأحد الفقهاء والخلفاء من بني أمية.

(٦) قوله: ولا العسل، قد ذهب الأئمة إلى أن لا زكاة في العسل^(٧)، وضعف =

(١) يجب العشر في العسل، به قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وأحمد. وفي الجديد لا عشر فيه، وعليه مالك، مرقاة المفاتيح ١٥٥/٤.

قال محمد: أما الخيل فهي على ما وصفت^(١) لك، وأما العسل ففيه العُشر^(٢) إذا أصبت منه الشيء الكثير^(٣) خمسة أفراق^(٤) فصاعداً، وأما أبو حنيفة فقال: في قليله وكثيره العشر^(٥)، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه جعل في العسل العشر.

٣٣٧ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن

= أحمد حديث أنه ﷺ أخذ منه العُشر، قال أبو عمر: هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

(١) من أنه ليس فيه صدقة خلافاً لأبي حنيفة.

(٢) قوله: ففيه العشر، لما روى الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: في العسل العشر، في كل عشرة أَرْقَ زَقٌّ. ورواه الطبراني بلفظ: في العسل العشر، في كل عشر قَرْبِ قَرْبَةٍ، وليس في ما دون ذلك شيء.

وروى العقيلي عن أبي هريرة مرفوعاً: في العسل العشر.

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي والطبراني وغيرهم قصة فيها: أن النبي ﷺ أخذ العُشر. وفي أسانيد أكثر هذه الأخبار مقال، وسند بعضها حسن. وللبسط موضع آخر.

(٣) في نسخة: الكثير.

(٤) قال القاري: جمع قَرْقٍ بالفتح، مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو ستة عشر رطلاً.

(٥) قوله: العشر، أي إذا كان في أرض عشرية أو جبلي، وقال الشافعي: لا شيء في العسل، وقال أبو يوسف: لا شيء في العسل الجبلي، كذا قال القاري.

يسار: أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة^(١) بن الجراح^(٢): خذ من خيلنا وريقنا صدقة، فأبى^(٣)، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر: إن أحبوا^(٤) فخذها منهم، وارزقها عليهم يعني على فقرائهم، وارزق رقيقهم.

قال محمد: القول في هذا القول الأول^(٥)، وليس في فرس المسلم صدقة ولا في عبده إلا صدقة الفطر^(٦).

٩ - (باب الركاز^(٧))

٣٣٨ - أخبرنا مالك،

(١) بضم العين، هو عامر بن عبد الله الفهري أمين هذه الأمة، أمره عمر على الشام.

(٢) بالفتح وتشديد الراء^(١).

(٣) فيه أنه كان مقرراً عندهم أن لا زكاة فيه.

(٤) يريد أن هذا تطوع، ومن تطوع بشيء أخذ منه.

(٥) أي عدم وجوب الصدقة في الخيل، وفعل عمر لم يكن على وجه الإلزام والإيجاب.

(٦) فإنه يجب على سيده لأجل عبده.

(٧) قوله: الركاز^(١)، بكسر الراء من الركز، وهو الإثبات في الأرض إما =

(١) وفي الأصل والجيم، وهو تحريف.

(٢) إن في مسائل المعدن والركاز أبحاث وسعة الأذيان بسطت في الأوجز ٢٦٣/٥، ولامع الدروري ١٠٤/٥ وما بعدها. وإن الركاز يضم المعدن والكسر عند الحنفية وهو مؤدى قول لمالك والشافعي، وأما عند غير الحنفية فالمشهور عنهم أن الركاز دفين الجاهلية، قال ابن قدامة: هذا قول الحسن والشمسي ومالك والشافعي وأبي ثور.

حدثنا ربيعة^(١) بن أبي عبد الرحمن وغيره^(٢): أن رسول الله ﷺ
أقطع لبلال^(٣) بن الحارث المزني معادن من معادن القبلية^(٤)، وهو^(٥)

= مخلوقاً، وهو المعدن، أو موضوعاً، وهو الكثر على ما يفهم من «المغرب» وكثير من
كتب اللغة.

(١) قوله: ربيعة... إلى آخره، هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ
التيامي أبو عثمان، ويقال أبو عبد الرحمن، المدني الفقيه أحد الأعلام المعروف
بربيعة الرأي، قال أحمد: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، مات سنة ١٣٦،
كذا في «الإصعاف».

(٢) بالرفع أي وغير ربيعة من المشايخ.

(٣) قوله: أن، قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جميع رواة «الموطأ»
مرسل، وقد وصله البزار من طريق عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة، عن
الحارث بن بلال بن الحارث، عن أبيه، قلت: وأخرجه أبو داود من طريق ثور بن
يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قاله السيوطي.

(٤) قوله: لبلال... إلى آخره، هو بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد بن
قرة بن خلادة بن ثعلبة أبو عبد الرحمن المزني، قدم على النبي ﷺ في وفد مؤمنة
سنة خمس، وكان يحمل لواء مؤمنة يوم الفتح، ثم سكن البصرة، وتوفي سنة ستين
آخر أيام معاوية رضي الله عنه، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين
علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري.

(٥) قوله: من معادن القبلية، قال ابن الأثير: في «النهاية» منسوب إلى قبل،
بفتح القاف والباء، وهي ناحية من الفرع، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي
كتاب الأمكنة معادن القبلية^(١).

(٦) أي مكان تلك المعادن.

(١) القبلية: بكسر القاف بعدها لام مفتوحة ثم باء. أوجز المسالك ٢٦٥/٥.

من ناحية الفرع^(١)، فتلك المعادن إلى اليوم لا يؤخذ منها (إلا الزكاة)^(٢).
قال محمد: الحديث المعروف^(٣) أن النبي ﷺ قال: في

(١) قوله: من ناحية الفرع، بضم الفاء والراء كما جزم به السهيلي وعياض في «المشارك»، وقال في كتابه «التهيهات»: هكذا قيده الناس، وحكى عبد الحق عن الأحوال إسكان الراء ولم يذكر غيره، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) أراد بها ربع العشر. قوله: إلا الزكاة... إلى آخره، به قال جماعة، وقال النووي وأبو حنيفة وغيرهما: المعدن كالركاز يؤخذ من قلبه وكثيره الخمس.

(٣) قوله: الحديث المعروف، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة: «العجماء جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس» أخرجه مطولاً ومختصراً، وحمله مالك والشافعي وغيرهما على المال المدفون في الأرض، وقالوا: أما المعدن الذي خلقه الله في الأرض فلا خمس فيه، بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب، وهو المأثور عن عمر بن عبد العزيز، وصلة أبو عبيد في كتاب «الأموال»، وعلقه البحاري في صحيحه. وأما أصحابنا فقالوا: الركاز: يعم المعدن والكنز، ففي كل ذلك الخمس. ويزيده ما أخرجه البيهقي في «المعرفة» عن حبان بن علي، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: الركاز الذي ينبت بالأرض. وفي عبد الله كلام، وروى أبو يوسف أيضاً عن عبد الله بسنده، عن أبي هريرة مرفوعاً: في الركاز الخمس، قيل: وما الركاز؟ قال: الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت، ذكره البيهقي. وأما حديث بلال بن الحارث المزني في معادن القبلية. فقال أبو عبيد: هو منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك وإنما فيه لا يؤخذ منها إلا الزكاة، وقال النووي: قال الشافعي: ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن رسول الله ﷺ، قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، وأما ما أخرجه البيهقي أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبلية الصدقة ففي سنده كثير بن عبد الله مجمع على ضعفه ذكره العيني.

الركاز^(١) الخُمُس^(٢)، قيل: يا رسول الله، وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خَلَقَ السموات والأرض في هذه المعادن، ففيها الخمس. وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والعامة من فقهاءنا^(٣).

١٠ - (باب صدقة البقر)

٣٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد^(٤) بن قيس، عن

(١) سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً للحسن البصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قاله القاري.

(٢) قوله: في الركاز الخمس، قال السيوطي: وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن رجلاً رأى النبي ﷺ في المنام فقال له: اذهب إلى موضع كذا، فاحفره فإن فيه ركازاً، فحفره لا خمس عليك فيه، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع، فحفره فوجد الركاز، فاستفتى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة رؤياه، وأفتى الشيخ عز الدين بأن عليه الخمس، وقال: أكثر ما يُنزَلُ مناه من منزلة حديث روي بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث المنخرج في الصحيحين: في الركاز الخمس. قال القاري: وأيضاً حديث المنام لا يعارض حديث اليقظة، فإن حالها أقوى ولهذا لا يجوز العمل بما يرى في المنام إذا كان مخالفاً لشرعه عليه الصلاة والسلام^(١).

(٣) الأكثرين من فقهاءنا أي الكوفيين.

(٤) قوله: حميد، هو أبو صفوان الأعرج القاري، لا بأس به من رجال الجميع، مات سنة ١٣٠، وقيل: بعدها، كذا ذكره الزرقاني.

(١) انظر شرح الزرقاني ١/١١١.

طاوس^(١): أَنَّ^(٢) رسول الله ﷺ بَعَثَ^(٣) معاذَ بْنَ الجبل إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كلِّ ثلاثين بقرةً تبيعاً^(٤) ومن كلِّ أربعين مُسِنَّةً^(٥)،

(١) هو ابن كيسان اليماني، ويقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقبه، تابعي، ثقة، مات سنة ١٠٦، وقيل بعدها، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) قوله: أن... إلى آخره، أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن مسروق عن معاذ، وقال الترمذي: حديث حسن، وقد رواه بعضهم مرسلاً لم يذكر فيه معاذاً، وهذا أصح. انتهى. ورواه ابن حبان في صحيحه مستداً، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين، والمرسل الذي أشار إليه الترمذي أخرجه ابن أبي شيبة عن مسروق قال: بعث رسول الله معاذاً إلى اليمن. الحديث.

وقال أبو عمر في «التمهيد»، في باب حميد بن قيس: قد روي هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق: ثنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ. انتهى. وللحديث طرق أخر منها عن أبي وائل، عن معاذ، وهي عند أبي داود والنسائي، ومنها عن إبراهيم النخعي، عن معاذ وهي عند النسائي، ومنها عن طاوس، عن معاذ وهي في «موطأ مالك». قال في الإمام: ورواية إبراهيم عن معاذ متقطعة بلا شك، وكذلك رواية طاوس. وقال الشافعي: طاوس أعلم بأمر معاذ، وإن كان لم يلقه، كذا في «نصب الراية»^(١) للزيلعي رحمه الله.

(٣) أي قاضياً ومعلماً.

(٤) هو ما طعن في السنة الثابتة، سُمِّيَ به لأنه يتبع أمه.

(٥) هي أنثى المِئِن، وهو ما دخل في الثالثة.

(١) ٢/٣٤٦ و٣٤٧.

فَأَتَى بِمَا دُونَ ذَلِكَ^(١)، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً، وَقَالَ: لِمَ أَسْمَعُ فِيهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ^(٢) مَعَاذُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ زَكَاةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَالتَّبِيعُ الْجَذَعُ^(٣) الْحَوْلِي، إِلَى أَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ^(٤) أَرْبَعِينَ فَفِيهَا مُسِنَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — وَالْعَامَّةُ.

(١) أَيِ مَا دُونَ الثَّلَاثِينَ.

(٢) أَيِ مِنَ الْيَمَنِ.

(٣) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالدَّالِ الْمَعْجَمَةِ، مَا أَتَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّنَةِ، (الْجَذَعُ) أَيِ إِذَا أَكْمَلَ السَّنَةَ وَشَرَعَ فِي الثَّانِيَةِ.

(٤) قَوْلُهُ: بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ: وَهَكَذَا يَحْسَبُ كُلُّ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ، لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ مَعَاذٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَصْلَقُ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذُ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعاً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ سِتِينَ تَبِيعَانِ، وَمِنْ سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعَ، وَمِنْ ثَمَانِينَ مُسِنَّتَانِ، وَمِنْ تِسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَعَةٍ وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَتَبِيعَانِ، وَمِنْ الْعِشْرِ وَمِائَةِ مُسِنَّتَانِ وَتَبِيعَ، وَمِنْ عِشْرِينَ وَمِائَةِ ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَخْذُ قِيَمًا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئاً إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ مُسِنَّةٌ أَوْ جَذَعاً. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ بَقِيَّةٍ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَاذاً إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعاً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، قَالُوا: فَالْأَوْقَاصُ؟ قَالَ: مَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا شَيْءٌ، وَسَأَلْتُهُ إِذَا قَدِمْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَاذاً قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، وَيُؤَافِقُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى أَنَّ مَعَاذاً لَمَّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ

٣٤٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع قال: سئل ابن عمر عن الكنز^(٢)؟ فقال: هو المال^(٣) الذي لا تؤدّي زكّاته.

٣٤١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال^(٤): من كان له مال، ولم يؤدّ زكّاته

له: يا معاذ ما هذا؟ قال: إني لما قدمت على اليمن وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظمائهم وقالوا هذه تحية الأنبياء، فقال: كذبوا على أنبيائهم، ولو كنت أميراً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. ويخالفه رواية مالك وغيرها من الروايات الصحيحة.

(١) قوله: الكنز، كنز وجد فيه سمة الكفر كنقش صنم وتحوه خمس، وأما ما فيه سمة الإسلام فكالثقة، فالمراد بالكنز ههنا ما يضعه صاحبه في الأرض ويدفنه، أو أريد به ما يجمعه مطلقاً، كذا قال القاري.

(٢) المذموم الوارد في القرآن.

(٣) قوله: هو المال... إلى آخره، على هذا التفسير جمهور العلماء وفقهاء الأمصار^(٥)، وقد رواه الثوري عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه الطبراني والبيهقي وقال: ليس بمحفوظ، وأخرج ابن مردويه، عن ابن عمر مرفوعاً: كل ما أدّيت زكّاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز، وكل ما لا تؤدّي زكّاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض.

(٤) قوله: قال، مرفوعاً ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عنه. رواه البخاري، وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم.

(١) راجع للتفصيل: «فتح الباري»: ٢/٣٦٨، وعمدة القاري: ٤/٢٧٥.

مُثْلُ (١) لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً (٢) أَقْرَعَ (٣)، لَهُ زَبِيَّتَانِ (٤) يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ (٥) فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ (٦).

١٢ - (بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ)

٣٤٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ (٧) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا لَخَمْسَةٍ: لَغَازٍ (٨) فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ (٩) عَلَيْهَا، أَوْ لِنَارِمٍ (١٠)، أَوْ لِرَجُلٍ

(١) أَيُّ صُورٍ مَالُهُ فِي نَظَرِهِ.

(٢) حَيَّةٌ عَظِيمَةٌ.

(٣) قَوْلُهُ: أَقْرَعَ، بِرَأْسِهِ بَيَاضٌ، وَكَلِمَا أَكْثَرَ سُمُّهُ ابْيَاضَ رَأْسِهِ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. وَفِي «الْفَتْحِ»: الْأَقْرَعُ الَّذِي تَقْرَعُ رَأْسَهُ أَيُّ تَمْعَطُ لَكثَرَةِ سُمِّهِ.

(٤) أَيُّ نَقَطَتَانِ سَوْدَاوَانِ فِي جَانِبَيْ الرَّأْسِ.

(٥) بَضْمُ الْيَدِ وَكَسْرُ الْكَافِ مَخْفُفًا أَيُّ فَيَتِمَكَّنُ مِنْهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَعْصُهُ.

(٦) قَوْلُهُ: أَنَا كَنْزُكَ، وَلابْنُ حِبَّانٍ: يَتَّبِعُهُ فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ الَّذِي تَرَكْتَهُ بِعَدُكَ، فَلَا يَزَالُ يَتَّبِعُهُ حَتَّى يُلْقِمَهُ يَدَهُ فَيَمْضُقُهَا ثُمَّ يَتَّبِعُهَا (١) مَائِرَ جَسَدِهِ.

(٧) قَوْلُهُ: أَنَّ، قَالَ السَّيُوطِيُّ: قَدْ وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةٍ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٨) قَوْلُهُ: لَغَازٍ، وَفِي مَعْنَاهُ مُنْقَطِعُ الْحَاجِ، وَكَذَا ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمَسَافِرُ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا مَالَ فِي يَدِهِ.

(٩) مَنْ يَبْعَثُهُ الْإِمَامُ لِجَمْعِهَا فَيُعْطَى بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا عَنْهَا.

(١٠) أَيُّ مَدْيُونٍ اسْتَقْرَقَ دَيْنُهُ مَالَهُ، بِحَيْثُ لَا يَفْضُلُ نَصَابَ لَهُ، أَوْ لِصَاحِبِ غَرَامَةٍ مِنْ دَيْنِهِ لَزِمَتْهُ.

(١) وَفِي الْأَصْلِ: يَتَّبِعُهُ، وَهُوَ خَطَأٌ.

اشتراها^(١) بماله أو لرجل له جار^(٢) مسكين تُصَدَّق^(٣) على المسكين فأهدى إلى الغني.

قال محمد: وبهذا نأخذ، والغازي في سبيل الله إذا كان له عنها^(٤) غنى يقدر بغناه على الغزو لم يُستحب له أن يأخذ منها شيئاً^(٥)، وكذلك الغارم إن كان عنده وفاء بذئنه وفضل^(٦) تجب فيه الزكاة لم يُستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٣ - (باب زكاة الفطر^(٧))

٣٤٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة

(١) أي الزكاة من مصرفها.

(٢) قوله: له جار، خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له.

(٣) بصيغة المجهول.

(٤) أي عن الصدقة.

(٥) قوله: شيئاً، بل يُستحب له أن لا يأخذ، وفيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يأخذ أكثر من قدر كفاية.

(٦) أي زيادة.

(٧) هي واجبة عندنا، وقيل مستحبة^(١)، وقدرها نصف صاع من بر وصاع من غيره.

(١) قال العيني: فرض عند مالك والشافعي وأحمد، وواجبة عند أبي حنيفة، وسنة في رواية عن مالك، وعند طائفة من الحنفية، وقيل: مندوبة، كانت واجبة ثم نُسخت. راجع عمدة القاري ٤/٤٦٢، وفي ثمانية أبحاث مفصلة. وانظر أوجز المسالك ١١٣/٦.

الفطر إلى الذي^(١) تُجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة .

قال محمد رحمه الله : وبهذا نأخذ، يُعجبنا^(٢) تعجيل زكاة

(١) هو من نصبه الإمام لقبضها، قوله: إلى الذي تُجمع عنده، قال في «ضياء الساري»: قال البخاري: كان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها، والمراد بهم الذين تصبهم الإمام لقبضها، وبهذا جزم ابن بطال، وقال ابن التين: معناه من قال أنا فقير من غير أن يتجسس. قال الحافظ: والاول أظهر، وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عيد الوارث عن أيوب قلت لنافع: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، قلت: متى كان يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولمالك في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر: كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تُجمع عنده قبل الفطر بيوم أو يومين، وأخرجه الشافعي عنه، وقال: هذا حسن وأنا أستحبه يعني تعجيلها قبل الفطر. انتهى. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري في «الوكالة» وغيرها عن أبي هريرة قال: وكُلفني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان... الحديث، وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليالٍ وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يعجلونها.

(٢) ليكون عاملاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ أي أخرج زكاة الفطر ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ أي بالتكبير في طريقه ﴿فَصَلَّى﴾ أي صلاة عيده. قوله: يعجبنا... إلى آخره، لما أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» عن أبي العباس محمد بن يعقوب، نا محمد بن الجهم، نا نصر بن حماد، نا أبو معشر عن نافع، عن ابن عمر: أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وحر وعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من شعير أو صاعاً من قمح، وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله ﷺ يَقسِمها قبل أن ينصرف إلى المصلّى، ويقول: أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم. وفي صحيح البخاري، وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن الحجاج بن أرطاة عن ابن عباس قال: من =

الفطر^(١) قبل أن يخرج الرجل إلى المصلى، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٤ - (باب صدقة الزيتون)

٣٤٤ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب قال: صدقة الزيتون^(٢) العُشر.

وقال محمد: وبهذا نأخذ إذا خرج^(٣) منه خمسة أوسق

= السنة أن يُخرج صدقة الفطر قبل الصلاة^(٤) ولا يُخرج حتى يطعم. وأخرج ابن سعد في «الطبقات» عن أبي سعيد الخدري قال: فرض صوم رمضان بعدما حُولت القبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة، وأمر عليه السلام في هذه السنة بزكاة الفطر، وأن يخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو مدين من بُر^(٥)، وأمر بإخراجها قبل الغدو إلى الصلاة وقال: أغنوهم يعني المساكين عن الطواف في هذا اليوم.

(١) قال القاري: لقوله تعالى: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(٦)، ولأن في التأخير آفات.

(٢) الزيتون معروف، والزيت دهنه.

(٣) قوله: إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، فحينئذ يجب فيه العشر =

(١) يستحب أدائها قبل الخروج إلى الصلاة، وقد اتفق عليه الأربعة كما في «عمدة القاري».

(٢) بهذا قال أبو حنيفة: نصف صاع من القمح، أي المحنطة - وصاع من التمر والشعير، وقال الشافعي: صاع من كل شيء، في صدقة الفطر، ومذهب مالك وأحمد وإسحاق مثل مذهب الشافعي في تقديره بالصاع في البُر. انظر أوجز المسالك ١٣٢/٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

فصاعداً^(١)، ولا يُلتفت^(٢) في هذا إلى الزيت، وإنما يُنظر في هذا إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة - رحمه الله - ففي قليله وكثيره.

= سواء كان الزيت الخارج منه أقل أو أكثر، وأما عند أبي حنيفة ففي كل ما يخرج من الأرض العشر من دون تقدير بخمسة أوسق وقد مر تفصيله، وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني به أي بوجوب العشر في الزيتون. قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والشافعي في أحد قولي، والثاني كإبي وهب وإبي ثور وإبي يوسف ومحمد لا زكاة فيه لأنه إدام، لا قوت. انتهى. وأنت تعلم ما فيه^(٣) فإن كلام محمد ههنا صريح في وجوب العشر في الزيتون.

(١) قياساً على ما ورد.

(٢) أي بأن يكون قليلاً أو كثيراً.

(١) قال شيخنا في «الأجزاء» ٤٥/٦: وما حكى الزرقاني (١٣٠/٢) عن صاحب أبي حنيفة لم أجده في كتبنا، بل ذكر الإمام محمد في موقعه حديث الباب، ثم قال: وبهذا نأخذ إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يلتفت في هذا إلى الزيت، وإنما يُنظر إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة ففي قليله وكثيره. انتهى. وهذا صريح في أن محمداً - رحمه الله - قائل بوجوب العشر في الزيتون.

١ - (أبواب الصيام^(١))

١ - (باب الصوم لرؤية الهلال^(٢) والإفطار لرؤيته)

٣٤٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ ذكر^(٣) رمضان، فقال: لا تصوموا حتى تروا^(٤) الهلال، ولا تُفطروا حتى تروه،

(١) قوله: الصيام^(١)، بكسر الصاد، والياء بدل من الواو، وهو والصوم مصدران لصام، وهو ربيع الإيمان لحديث: الصوم نصف الصبر، وحديث: الصبر نصف الإيمان.

(٢) قوله الهلال: قال الأزهرى: يُسمى القمر لليلتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وسبع وعشرين أيضاً وما بين ذلك يسمى قمراً.

(٣) قوله: ذكر رمضان، فيه إيماء إلى جواز ذكره بدون شهر، قال عياض: هو الصحيح، ومنعه أصحاب مالك لحديث لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله، ولكن قولوا: شهر رمضان، أخرجه ابن عبيدٍ وضعفه. وفرق ابن الباقلائي بأنه إن دلت قرينة على صرفه إلى الشهر كصمنا رمضان جاز، وإلا امتنع كجاء ودخل. وبالفارق قال كثير من الشافعية، قال النووي: والمذهبان فاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع، ولم يثبت فيه نهى، ولا يصح قولهم إنه اسم الله لأنه جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح. ولو ثبت أنه اسم لم يلزم كراهته، كذا قال الزرقاني.

(٤) والمراد به رؤية بعض المسلمين لا كل الناس. قوله: حتى تروا الهلال، يجب على الناس كفاية أن يلتصقوا هلال رمضان يوم التاسع والعشرين من

(١) الصوم لغة: الإمساك عن أي شيء كان قولاً كقوله تعالى: ﴿إني نذرت للرحمن صوماً فلن

فإن غُم^(١) عليكم فاقْتُلُوا^(٢) له .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= شعبان لأنه قد يكون ناقصاً ، نص عليه الشُّرَيْبَلِيُّ في «مراقي الفلاح» ، وهذا معنى قول القُدُوري : ينبغي للناس أن يلتزموا الهلال يوم التاسع والعشرين كما فسره ابن الهمام في «فتح القدير» ، وذلك لما روى عن البخاري عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تزوه ، فإن غُم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين . قوله : غُم ، بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم . قوله : أكمّلوا العِدَّة ، أي عدة شعبان لأن الأصل في الشهر هو البقاء ، وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن أغمي عليكم فأكملوا العدد . وروى الترمذي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن حالت دونه غياية فأكملوا ثلاثين يوماً . قوله : غياية ، بالتحيتين ، كل ما أظنك من سحابة أو غيرها . وقد بسطت الكلام في رسالتي «القول المشهور في هلال خير الشهور» .

(١) بضم الغين وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه الهلال غيم .

(٢) بضم الدال أي فقتلوا له تمام العدد ثلاثين كما في رواية أخرى ، أمر : فأكملوا العدة ثلاثين .

قوله : فاقْدُرُوا له ، قال النووي : اختلف في معناه ، فقالت طائفة : معناه ضيقوا له ، وقُدِّرَ له تحت السحاب ، وبهذا قال أحمد وغيره ممن يجوز صوم ليلة :

= اكْتُم اليوم إنسيّاً^(١) أو فعلاً كقول النابغة الذبياني :

خيلَ صِيَامٍ وخيلَ غَيْرِ صَائِمَةٍ تحت العجاج وأخرى تملك اللجما
صام الخيل إذا لم تعطف ، وهو المشهور . راجع لفصيله «اللسان» و«عمدة القاري» .
٢٥٣/٥

٢ - (باب متى يحرم الطعام على الصائم)

٣٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ بِلَالاً يَتَادِي^(١) بَلِيل^(٢) فَكُلُوا^(٣)»

الغيم عن رمضان، وقال ابن شريح وجماعة: معناه قُتِرُوا بحساب المنازل. وذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى أن معناه قُتِرُوا له تمام العدد ثلاثين يوماً، كما في الرواية الأخرى.

(١) أي يؤذَن، قوله: يتادي، في هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الصبح، وهل يكفي به عن الأذان بعد الفجر أم لا؟ ذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم، وروى الشافعي في القديم عن عمر أنه قال: عَجَلُوا الأذان بالصبح، بدّلج المدلج، وتخرج العائرة. وصحح في «الروضة» أن وقته من أول نصف الليل الآخر، وهذا هو مذهب أبي يوسف من الحنفية وابن حبيب من المالكية، لكن على هذا يُشكل قول القاسم بن محمد المروئي عند البخاري في «الصيام» لم يكن بين أذانيهما أي أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم إلا أن يرقى ذا ويتزلّ ذاك. ومن ثمّ اختار السبكي في «شرح المنهاج» أن الوقت الذي يؤذَن فيه قبل الفجر هو وقت السُحر، كذا في «إرشاد الساري».

(٢) قوله: بليل، قال مالك: لم تزل صلاة الصبح يُنادى لها قبل الفجر، فأما غيرها من الصلوات فإنما لم نرها يُنادى لها إلا بعد أن يحلّ وقتها، قال الكرخي من الحنفية: كان أبي يوسف يقول بقول أبي حنيفة، لا يؤذَن لها حتى أتى المدينة، فرجع إلى قول مالك، وعلم أنه عملهم المتصل. قال البلجي: يظهر لي أنه ليس في الأثر ما يقتضي أن الأذان قبل الفجر لصلاة الفجر، فإن كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثر حجة لمن أثبتته، وإن كان الخلاف في المقصود به فيحتاج إلى ما يبين ذلك.

(٣) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فينبغي أن أذان بلال على خلاف ذلك.

واشربوا حتى ينادي^(١) ابنُ أم مكتوم^(٢).

٣٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري^(٣)، عن سالم مثله، قال^(٤): وكان ابنُ أم مكتوم لا يُنادي^(٥) حتى يُقالَ له: قد أصبحت.

قال محمد: كان^(٦) بلالٌ ينادي بليل في شهر رمضان

(١) قوله: حتى ينادي ابنُ أم مكتوم، قد أخرج هذا الحديث الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر وعائشة. ورواه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود ومُسَمَّرَة وصحَّحهما. وفي الباب عن أنس وأبي قر. وروى أحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت حبيب هذا الحديث بلفظ: إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال. وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله، وقال: إن صح هذا الخبر فيحتمل أن يكون كان الأذان بين بلال وابن أم مكتوم نوباً، فكان بلال إذا كانت نوبته يعني السابقة أذن بليل، وكذلك ابن أم مكتوم، وجزم به ابن حبان أنه ﷺ جعل الأذان بينهما نوباً. وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما على حديث أنيسة بالوهم، وأنه مقلوب، كذا في «تخريج أحاديث الرافعي»، لابن حجر.

(٢) فإنه ينادي أول ما يبدأ الصبح.

(٣) لم يختلف على مالك في الإسناد الأول أنه موصول، وأما هذا فرواه يحيى وأكثر الرواة مرسلاً، فوصله القعنبي، فقال: عن سالم عن أبيه، قاله ابن عبد البر.

(٤) عين الطحاوي أن قاله ابن شهاب.

(٥) لكونه أعمى.

(٦) قوله: كان بلال... إلى آخره، أجاب أصحابنا القائلون بعدم جواز الأذان قبل الوقت مطلقاً ولو بالصبح عن الأحاديث المثبتة له بوجوه: الأول: ما أشار إليه ههنا، وهو أن أذان بلال بليل لم يكن للصلاة ليحكم به بجواز أذان الفجر قبل =

دخول وقته، بل كان لسحور الناس في شهر رمضان خاصّة، وأذان الفجر إنما كان ما يؤذنه ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر. وبعضه رواية مسلم مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن أو قال: ينادي ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم. وأخرج الطحاوي عن ابن مسعود مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره، فإنه ينادي أو يؤذن ليرجع غائبكم أو ليثبت نائمكم. ففي هاتين الروایتين وأمثالها تصريح بأن أذان بلال ليس للصلاة بل لأمر آخر، والثاني: أن بلالاً إنما كان يؤذن بليل لأنه كان في بصره سوء لا يقدر به على تمييز الفجر، ذكره الطحاوي وآيده بما أخرجه عن أنس مرفوعاً: لا يفرنكم أذان بلال فإن في بصره شيئاً، وقال: فدل ذلك على أن بلالاً كان يريد الفجر فيخطئه لضعف بصره فأمرهم النبي ﷺ أن لا يعملوا على أذانه إذ كان من عادته الخطأ لضعف بصره^(١). انتهى. وفيه بُعد ظاهر فإنه لو كان كذلك لم يقره النبي ﷺ مؤذناً له وعلى تقدير التقرير لم يؤذن له بأذان الصبح. والثالث: المعارضة بأحاديث أخرى، منها ما أخرجه أبو داود عن شداد عن بلال أن رسول الله ﷺ قال له: لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومدّ يده عرضاً. وأخرج الطحاوي والبيهقي عن نافع عن ابن عمر عن حفصة: أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد، وكان لا يؤذن حتى يصبح. وأخرج أبو داود عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العيد قد نام. وفي الباب أخبار أخرى مبسوطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وغيره، والحق في هذا المقام أنه لا سبيل إلى المعارضة، فإن الأحاديث المثبتة للأذان بليل صحيحة وما عداها مقسوحة كما بسطه الزيلعي وغيره، وتخصيص كونه بربضان فقط ليس بذلك ما لم يثبت بأثر صحيح صريح، وزعم أنه كان للصلاة غير مستند إلى دليل يعتد به، بل الظاهر أن أذان بلال بليل كان لإرجاع القائمين وإيقاظ النائمين، فهو ذكر بصورة الأذان، فافهم فإن الأمر مما يُعرف ويُكر.

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/٨٢-٨٤.

لسحور^(١) الناس، وكان ابن أم مكتوم ينادي للصلاة بعد طلوع الفجر،
فلذلك قال رسول الله ﷺ: كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم^(٢).

٣ - (باب من أفطر متعمداً في رمضان)

٣٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن حميد^(٣) بن عبد الرحمن^(٤)، عن أبي هريرة: أن رجلاً^(٥) أفطر في رمضان فأمر^(٦) رسول الله ﷺ أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام

(١) بالضم، مصدر بمعنى الأكل وقت السحر، وأما بالفتح فهو اسم لما يؤكل فيه.

(٢) قوله: ابن أم مكتوم، اسمه عمرو، وقيل: الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، أسلم قديماً، وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، واسم أمه عاتكة المخزومية، وزعم بعضهم أنه ولد أعمى، فكنت أمه به لاكتنام نور بصره، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) أبو عبد الرحمن المدني، وثقه العجلي وغيره، ومات سنة ٩٥هـ، وقيل: ١٠٥هـ، كذا في «الإسعاف».

(٤) أي ابن عوف، كما ليحيى.

(٥) قوله: أن رجلاً، هو سلمان، وقيل سلمة بن صخر البياضي، رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود، وبه جزم عبد الغني، وتُعقَّب بأن سلمة هو المظاهر في رمضان، وإنما أتى أهله ليلاً رأى خلخالها في القمر.

(٦) في نسخة: أمره. قوله: أفطر في رمضان، قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك ولم يذكر بماذا أفطر، وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: إن رجلاً وقع على امرأته في رمضان، فذكروا ما أفطر به، فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع، فإن الذمة بريئة فلا يشترط فيها إلا =

سنتين مسكيناً، قال لا أجد^(١)، فأُتي^(٢) رسول الله ﷺ بعَرَقٍ^(٣) من تمر، فقال: خذ هذا فتصدق به، فقال: يا رسول الله، ما أجد أحداً^(٤) أحوَجَ^(٥) إليه مني، قال: كُلْهُ^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا أفطر الرجل متعمداً^(٧) في شهر رمضان بأكلٍ أو شربٍ^(٨)

= يقيّن، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل وشرب ونحوهما أيضاً، لأن الصوم شرعاً الامتناع عن الأكل والجماع فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره^(٩).

(١) وفي حديث عائشة قال: تصدَّق، فقال يا نبي الله مالي شيء، وما أقدر عليه.

(٢) لم يسمُ الأنبياء، وللبخاري في الكفارات: فجاء رجل من الأنصار.

(٣) قَسَرَ الزُّهْرِيُّ في رواية الصحيحين بأنه المِكْتَل (العَرَق) بفتح العين والراء، وروي بإسكان الراء، وذكر في «المُغْرِب» وغيره أن العرق مكمل يسع ثلاثين صاعاً من تمر وقيل خمسة عشر.

(٤) أي بين لابني المدينة، كما في رواية.

(٥) أي أفقر إلى أكله.

(٦) قوله: كُلْهُ، احتج به القائل بأنه لا تجب الكفارة، ورُدَّ بأنه أباح له تأخيرها إلى وقت اليُسْرِ، لأنه أسقطها عنه جملة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاصُّ بهذا الرجل.

(٧) وأما الناسي فلا كفارة عليه ولا قضاء بل يُتَمَّ صومه.

(٨) قوله: بأكلٍ أو شربٍ، قد يُسْتَدَلُّ عليه بإطلاق أفطر في الحديث =

(٩) والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً. انظر أوجز المسالك ٦٦/٥.

أو جماع^(١) فعلية^(٢) قضاء يوم مكانه، وكفارة الظهار أن^(٣) يعتق رقبة، فإن لم يجد^(٤) فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم^(٥) ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع^(٦) من حنطة أو صاع من تمر أو شعير.

= المذكور ويتنازع بأنه محمول على الجماع. فقد رَوَّاهُ عَشْرُونَ مِنْ حِفَاطِ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ مَا أَخْرَجَهُ النَّدَائِقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ فِي رَمَضَانَ. فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعْتِقَ رَقَةً. الْحَدِيثُ، لَكِنْ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لضعف أبي معشر راوِيه عن ابن كعب، وانه مشهور في الاستدلال حمل النظر على النظر.

(١) آخره مبالغة في استواء أمره مع غيره.

(٢) أي: فعلية شيان. قوله: فعلية قضاء... إلى آخره، ثبت في رواية أبي داود من حديث أبي هريرة في قصة النجاشي في رمضان، وفي سندها ضعف، وورد أيضاً في رواية مالك عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وفي رواية سعيد بن منصور وغيرهما، ذكره ابن حجر.

(٣) في بعض النسخ: وهي أن.

(٤) قوله: فإن لم يجد... إلى آخره، فيه إشعار بأنه لا ينتقل عن العتق إلى الصيام وكذا عنه إلى الإطعام إلا عند العجز، وبه ورد التصريح في كثير من الروايات، وبه أخذ أصحابنا والشافعي، وقال مالك: هو على التخيير أخذاً بظاهر ما رواه عن الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ التَّرْقَاتِيُّ.

(٥) في نسخة: فإطعام.

(٦) قوله: نصف صاع، فالمجموع ثلاثون صاعاً من حنطة أو ستون صاعاً من شعير أو تمر وأما قصة العرق الذي كان فيه التمر أقل من ذلك فمحمول على القدر =

٤ - (باب الرجل يطلع له

الفجر في رمضان وهو جنب^(١))

٣٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٢) بن عبد الرحمن بن معمر^(٣)، عن أبي يونس^(٤) مولى عائشة^(٥) أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو^(٦) واقف على الباب وأنا أسمع^(٧): إني أصبحت

المعجل^(٨).

(١) أي والحال أنه يجب عليه الفسل سواء يكون عن احتلام أو جماع أو انقطاع حيض أو نفاس.

(٢) أبو طوالة قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة مات سنة ١٣٤هـ، كذا في «التقريب».

(٣) ابن حزم الأنصاري.

(٤) وثقه ابن حبان، قاله السيوطي، قوله: عن أبي يونس أن رجلاً... إلى آخره، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها عن أبي يونس عن عائشة، وقال الزرقاني: هكذا لجميع رواة الموطأ، كيجي عند ابن وضاح عن أبي يونس عن عائشة أن رجلاً... إلى آخره، وأرسله عبيد الله بن يحيى عنه، فلم يذكر عن عائشة.

(٥) نادت عائشة - في مسلم - من وراء الباب.

(٦) أي: والحال أن الرجل.

(٧) أي قوله.

(٨) قال الحافظ: قد اعتنى به - أي بالحديث المذكور - بعض المتأخرين ممن أتركه شيخنا، فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة. فتح الباري ١٧٢/٣.

جُنُباً وأنا أريد الصوم^(١)، فقال^(٢) رسول الله ﷺ: وأنا^(٣) أصبح^(٤) جنباً، ثم أغتسل^(٥) فأصوم، فقال الرجل^(٦): إِنَّكَ لَسْتَ^(٧) مثلنا، فقد غفر الله لك^(٨) ما تقدّم من ذنبك وما تأخر، فغضب^(٩) رسول الله ﷺ

(١) فهل يصح صيامي؟

(٢) أجابه بالفعل لأنه أبلغ.

(٣) ولك في أسوة.

(٤) أي أحياناً.

(٥) بعد الصبح للصلاة.

(٦) اعتقد الرجل أن ذلك من خصائصه لأن الله يحلّ لرسوله ما شاء.

(٧) كأن السائل لم يكن ماهراً في قيام المبنى ولا في مقام المعنى وإلا فحقه أن يقول إنا لسنا مثلك فلا يُقاس حالنا على حالك، كذا قال القاري.

(٨) قوله: فقد غفر الله لك... إلى آخره، أي ستر وحوال بينك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب أصلاً، إلا أن الغفر هو الستر، فهو كناية عن العصمة.

(٩) أي لما ظهر من قوله ترك الاقتداء بفعله مع أنه يجب المتابعة لفعله وقوله وتقريره في جميع الأحكام. نعم له خصوصيات معلومة عند العلماء الكرام، لكنه ﷺ حيث دلّ على حكمه بفعله تبين أنه ليس من مخصوص حكمه، فغضب لأجله.

قوله: فغضب، لاعتقاده الخصوصية بلا علم مع كونه أخبره بفعله جواباً لسؤاله وذلك أقوى دليل على عدم الاختصاص، أشار إليه ابن العربي. وقال الباجي: قول السائل ذلك وإن كان على معنى الخوف والتوقّي، لكن ظاهره أنه يعتقد فيه ﷺ ارتكاب ما شاء لأنه غفر له أولعله أراد أن الله يحلّ لرسوله ما شاء.

وقال: والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم^(١) لله عز وجل وأعلمكم^(٢) بما أتقي^(٣).

٣٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن^(٤) أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: كنت إذا وأبي^(٥) عند سروان بن الحكم^(٦)

(١) قوله: أخشاكم، قال الشيخ عر السين بن عبد السلام: فيه إشكال لأن الخوف والخشية حالتان نشأت عن ملاحظة شدة النقمه الممكن وقوعه بالخائف، وقد دل القاطع على أنه ~~يخاف~~ غير معذب، فكيف ينصرون منه الخوف؟! فكيف أشد الخوف؟! ولجوب أن المذهب جائز عليه فإذا حصل المذهب حصل له الخوف، كذا في «معرفة الصعود».

(٢) وأعلمكم بما أتقي، قال عياض: فيه وجوب الاعتناء بأفعاله وتوقيف عنه، إلا ما قام الدليل على اختصاصه به، وهو قول مالك، وأثر أصحابنا البغداديين، وأثر أصحاب الشافعي، وقال معظم الشافعية: إنه مندوب، وحمته طائفة على الإباحة.

(٣) أي بما يجب أن أتقي منه من فعل أو ترك أو قول.

(٤) بن الحارث بن هشام.

(٥) عبد الرحمن المدني، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين، مات سنة ٤٣، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: عند سروان بن الحكم، مروى عن الحكم بن أبي العاص بن أمية، بذلك له رؤية، فإن ثبت فلا يعرج على من تكلم فيه، وإن لم يثبت دل عروة بن الأزهر، كما أن مروان لا يثبتهم في الحديث، وقد روى سهل بن سعد الباء مري أصحابي اعتماداً على صدقه وإنما يصرح عليه أنه روى طلحة يوم الجمل بسهم =

وهو أمير^(١) المدينة، فذكر^(٢) أن أبا هريرة^(٣) قال: من أصبح جنباً أفطر^(٤)، فقال مروان: أقسمت عليك.....

= فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، كذا في «هدي الساري مقدمة فتح الباري» للمحافظ ابن حجر.

(١) من جهة معاوية.

(٢) قوله: فذكر، بالبناء للفاعل ففي رواية لمسلم: فذكر له عبد الرحمن، وللبخاري: أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن أبا هريرة... إلى آخره.

(٣) قوله: أن أبا هريرة قال، أجمع أهل هذه الأعصار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين، وحكي عن الحسن بن صالح بن يحيى إبطاله، وكان عليه أبو هريرة، والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه وليس بشيء، وحكي عن طاوس وعروة إن علم بجنبته لا يصح، والأصح، وحكي مثله عن أبي هريرة، وحكي أيضاً عن الحسن البصري، وحكي عن النخعي أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض، وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن بن صالح والحسن البصري بصومه ويقضيه، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته^(١)، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي - رحمه الله -.

(٤) أي بطل صومه، لكنه أمسك وقضى، قوله: أفطر، لحديث الفضل بن عباس في مسلم، وحديث أصامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، والنسائي عن أبي هريرة: لا ورب هذا البيت، ما أنا قلت من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمد ورب الكعبة قاله.

(١) اختلف السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمهور وفقهاء الأمصار على الجواز، فصارت المسألة كالإجماعية بعدما كانت كثيرة الاختلاف. انظر لامع الدراري ٣٨٤/٥، وأوجز المسالك ٣٠/٥ - ٤٦، وفتح السليم ١٢٩/٣.

يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي^(١) المؤمنتين عائشة وأم سمية فتسألهما عن ذلك، قال^(٢)، فذهب^(٣) عبد الرحمن^(٤) وذهب^(٥) معه حتى دخلنا على عائشة، فسَمْنَا^(٦) على عائشة، ثم قال عبد الرحمن: يا أم المؤمنين، كنا عند مروان بن الحكم، فذكر أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت: ليس كذلك، قال أبو هريرة يا عبد الرحمن، أرغبت^(٧) عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: لا^(٨) والله، قالت: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يُصبح جنباً من

(١) تلبية أم.

(٢) أي أبو بكر.

(٣) قوله: فذهب عبد الرحمن، قال الزرقاني: وقع عند السائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض، عن عبد الرحمن: أرسلني مروان إلى عائشة فأنبأها فمقيت ذكره، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً، قال: فأنبت مروان فحدثه فأرسلني إلى أم سلمة، فأنبأها، فأنبت غلامها ساجداً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك، فذكر مثله. قال الحافظ: هي إسنادة نظر لأن أبا عياض مجهول، فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلاً من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبينهما في سؤال، وسمع عبد الرحمن أنه أبو بكر كلامهما من وراء لحجاب بعد الدخول.

(٤) يعني أبا.

(٥) أي من وراء حجاب.

(٦) لرغبة إذ كنت صلتها بـ«عن»، يكون معناه الإعراض أنت بذلك مبالغة في الرد عليه.

(٧) أي لا أرغب عنه، والأصل عدم الاختصاص.

جماع^(١) غير احتلام^(٢)، ثم يصوم ذلك اليوم . قال^(٣) : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها^(٤) عن ذلك فقالت كما قالت^(٥) عائشة، فخرجنا حتى جئنا مروان، فذكر له عبد الرحمن ما قالتا، فقال^(٦) : أقسمت عليك يا أبا محمد^(٧) لتركبن دابتي^(٨)، فإنها بالباب^(٩)، فلتذهبن إلى أبي هريرة، فإنه^(١٠)

(١) وفي رواية للنسائي : كان يصبح جنباً مني .

(٢) قوله : احتلام، فيه دليل لمن يقول بجواز الاحتلام على الأنبياء، والأشهر امتناعه، قالوا : لأنه من تلاعب الشيطان وهم منزهون عنه، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد يصبح جنباً من جماع، ولا يجنب من احتلام لامتناعه منه ويكون قريباً من معنى قوله تعالى : ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾، كذا في شرح صحيح مسلم للنووي . وقال السيوطي : قصدت بذلك المبالغة في الرد، والمنفي على إطلاقه لا مفهوم له لأنه ﷺ كان لا يحتلم، إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه .

(٣) أبو بكر .

(٤) عبد الرحمن .

(٥) في رواية النسائي : فقالت أم سلمة : كان يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام .

(٦) أي مروان .

(٧) كنية عبد الرحمن .

(٨) أي الخاصة .

(٩) أي واقفة بها .

(١٠) قوله : فإنه بأرضه بالعقيق، وفي رواية للبخاري : ثم قُدر لنا أن نجتمع

بأرضه بالعقيق^(١)، فلتخبرته ذلك^(٢)، قال: فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة، وتحدثت معه عبد الرحمن ساعة^(٣) ثم ذكر له ذلك^(٤)، فقال أبو هريرة: لا أعلم لي^(٥) بذلك، إنما أخبرني^(٦).

بأبي الحليفة وكان لأبي هريرة هناك أرض. فظافره أنهم اجتمعوا من غير قصد، ورواية مالك نص في التصديق، فيحمل قوله: «ثم قُدر لنا» على الحمى لأعم من التفسير، لا الاتفاق. ولا تحلف بين قوله بأبي الحليفة وبين قوله بالعقيق لاحتمال أنهما قصده إلى العقيق، فلم يجده ثم وجداه بأبي الحليفة وكان به بها أرض أيضا. وفي رواية معمر عن زهري، عن أبي بكر، فقد مروان: عزمت عليكم إلا ذهبتا إلى أبي هريرة، قال: ففقت أبا هريرة عند باب المسجد، والظاهر أن المراد مسجده بالعقيق لا المسجد النبوي، أو يجمع بينهما التثنية بالعقيق، فذكر له عبد الرحمن الفتنة مجملّة، وأم يذكرها، بل شرع فيها ثم لم ينتهها له ذكر تفصيلها، وسماح جواب أبي هريرة إلا بعد رجوعه إلى المدينة وزيادة دخول المسجد النبوي، قاله الصافي.

(١) موضع

(٢) أي نقلهما إليه خذلف، أقوله.

(٣) وعند البخاري فقال له عبد الرحمن: إني ذكر لك أمرا، وتولا أن مروان نفسه عليّ لم أذكره لك.

(٤) وفي مسلم: فقال: أما قال إذا ذلك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ورجع أبو هريرة عنه، كما يتوّل في ذلك.

(٥) أي من لمصطفى ﷺ بلا واسطة.

(٦) وفي البخاري: فقال: كذلك أخبرني الفضل بن عباس، وهو أعلم أي به، روى. قوله: إنما أخبرني مخبر، لما ثبت عنده أن حديث عائشة وأمّ سلمة على ظافره، وهذا ماؤن رجح عنه، وكان حديث عائشة وأمّ سلمة يؤتى بالاسماد لأهم.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام^(٢) في شهر رمضان، ثم اغتسل بعدما طلع الفجر فلا بأس

أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق لنفقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصبح صومه، وإذا دل القرآن وفعل الرسول ﷺ على جواز الصوم لمن أصبح جنباً وجب الجواب عن حديث أبي هريرة، عن الفضل، عن النبي ﷺ، وجوابه من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، ولو خالف جاز، وهذا مذهب أصحابنا وجوابهم عن الحديث، فإن قيل: كيف يقولون: الاغتسال قبل الفجر أفضل وقد ثبت عن النبي ﷺ خلافه؟ فالجواب أنه فعلة لبيان الجواز، ويكون في حقه حينئذ أفضل لأنه يتضمن البيان للناس، وهذا كما أنه توضأ مرة مرة، في بعض الأوقات بياناً للجواز، ومعلوم أن الثلاث أفضل. والجواب الثاني: أنه لعله محمول على من أدركه الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوع الفجر عائلاً فإنه يفطر. والثالث: جواب ابن المنذر في ما رواه البيهقي عنه أن حديث أبي هريرة منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حينما كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرماً، ثم نسخ ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يُفتي بما علمه حتى بلغه الناسخ، فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، كذا في «شرح صحيح مسلم»^(٣) للنووي.

(١) للنسائي: أخبرني أسامة بن زيد، وله أيضاً: أخبرني فلان وفلان، فيحتمل أنه سمعه من الفضل وأسامة فأرسل الحديث أولاً ثم استند لما سئل عنه.

(٢) قوله: من غير احتلام، إنما ذكره لأن الدليل الذي سيذكره إنما يدل عليه، لا لأن حكمه مخالف لما نحن فيه، بل حكم الاحتلام والجماع سواء، ويدل =

بذلك، وكتاب الله تعالى يدل على ذلك، قال الله عز وجل: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ^(١) لَيْلَةَ الصَّيِّمِ انْرُقُتُ^(٢)﴾ إلى سائكم

= عليه قوة عليه الصلاة والسلام: ثلاث لا يقصرون الصائم: العزيمة والقيء، والاحتلام. أخرجه الترمذي وليبهي في سننه وابن حبان في «الصنعاء» والدارقطني وابن عدي من حديث أبي سعيد الخدري، وإسار وابن عدي من حديث ابن عباس، والطراني في «الأوسط» من حديث ثوبان. وفي أسانيده كلام يرتفع بكثرة الضيق، كما سطره لحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية» وغيره.

(١) قوله: أحل لكم، أخرج وكيع وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه عن البراء قال: كن أصحاب النبي ﷺ إذا كان الرجل صائماً يحضر الإفطار: فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يصبي، وإن قيس بن حزيمة الأنصاري كان صائماً وكان يعمل في أرضه، فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقالت: هل عندك طعام؟ قالت: لا، ولكن انطلق وطلب، فغلب حباه فنام، وجاءت امرأته فلم تنصف النهار غشي عليه. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فتركت هذه الآية. وأخرج أحمد وابن جرير وابن المنذر بسند حسن عن كعب: كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد، فرجع عمر بن الخطاب من عند النبي ﷺ ذات ليلة وقد سمع عنده، فوجد امرأته قد نامت فأنتظها وأرادها، فقالت: إني نمت، ثم وقع بها. فعذا إلى النبي ﷺ، فأخبره. فأمر الله ﷻ أنكم كنتم تختلون^(٣) الآية. وفي الباب أخبار كثيرة إن شئت الإطلاع عليها فارجع إلى «تذكرة المنورة» للسيوطي.

(٢) أي الجماع، به فسر ابن عباس، أخرجه عنه ابن المنذر وابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وعبد بن حميد وغيرهم.

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

هَنَ^(١) لباس لكم وأنتم لباس لهنَّ، علم الله أنكم كنتم تختانون^(٢) أنفسكم، فتاب^(٣) عليكم وعفا عنكم^(٤)، فالآن باشروهنَّ^(٥) يعني الجماع ﴿وَابْتَغُوا﴾^(٦) ما كتب الله لكم ﴿يعني﴾^(٧) الولد ﴿وَكُلُوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ يعني^(٨) حتى يطلع الفجر.....

(١) قوله: هَنَ لباس لكم، أي من سكن لكم تسكنون إليه في الليل والنهار به فسرهُ ابن عباس، أخرجه عنه الطيالسي.

(٢) أي تبالغون في خيانتها لارتكاب جنابها بالجماع بعد صلاة العشاء أو بعد النوم فإنه كان محرماً أولاً، ثم نُسخ.

(٣) أي رجع عليكم بالتخفيف.

(٤) أي ما صدر وما مضى.

(٥) قوله: يعني الجماع، هذا التفسير منقول عن ابن عباس، أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي من طرق.

(٦) أي اطلبوا.

(٧) تفسير من الإمام محمد: قوله: يعني الولد، هذا التفسير أيضاً منقول عن ابن عباس أخرجه عنه ابن جرير وابن أبي حاتم، وأخرج عبد بن حميد، عن مجاهد وقتادة وأنسجك مثله، وأخرج البخاري في «تاريخه» عن أنس ﴿ما كتب الله لكم﴾: أي ليلة القدر، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: ابتغوا الرخصة التي كتب الله عليكم.

(٨) قوله: يعني حتى يطلع الفجر، كان بعض الصحابة نساء نزل قوله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ إذا أراد الصوم ربط في رجله

فإذا^(١) كان الرجل^(٢) قد رُخص له أن يجمع، ويستغني^(٣) الولد، ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر^(٤) فستى يكون الغسل إلّا بعد طلوع الفجر. فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والعامة.

٥ - (باب القبلة للصائم)^(٥)

٣٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن

= الخيط الأبيض والأسود فلا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له الفرق بينهما، فأنزل الله قوله ﴿من الفجر﴾ ويُن أن المراد من الخيط الأبيض الفجر أي الصبح الصادق، ومن الأسود الليل، كذا أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما^(١).

(١) قوله: فإذا كان... إلني أخره، شروع في وجه دلالة كتاب الله على ما ذكره، وحاصله أن الآية المذكورة أباحت الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر فيكون كل منها مباحاً في آخر جزء من أجزاء الليل متصل بأول جزء الفجر أيضاً بنص هذه الآية، وهو يقتضي بالضرورة أن يقع الغسل - إذا جامع في آخر الجزء - بعد طلوع الفجر، فدل ذلك على أنه لا بأس به.

(٢) الذي يريد الصوم.

(٣) هذا قيد اتفاقي.

(٤) أي لا يتحقق ولا يمكن غسله إلّا بعد طلوع الفجر.

(٥) قوله: باب القبلة للصائم^(٢)، اختلف أهل العلم في جواز القبلة

(١) انظر عمدة القاري ٢٩٢/٥.

(٢) لا بأس بقبلة للصائم إذا أمن على نفسه الجماع مثل الشيوخ، وتكره إذا لم يأمن على نفسه كالتشبان، وهذا هو مذهب أبي حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي، وحكاه الخطابي عن مالك، وتكرهها قوم مطلقاً، وإليه ذهب مالك في المشهور عنه، وأباحها قوم مطلقاً، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وداد. ومنهم من أباحها في التغل ومنعها في الفرض. =

يَسَار^(١): أَنَّ رَجُلًا^(٢) قَبَّلَ امْرَأَةً وَهُوَ صَائِمٌ،

= للنصائم، فرخص عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعائشة فيها، وقال الشافعي: لا بأس بها إذا لم تحرك القبلة شهوته. وقال ابن عباس: يُكره ذلك للشبان، ويرخص فيه للشيوخ، كذا في «الكشاف عن حقائق السنن» للطيبي رحمه الله.

(١) مرسل عند جميع الرواة، ووصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء، عن رجل من الأنصار.

(٢) قوله: أَنَّ رَجُلًا... إلى آخره، حديث عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ. متفق عليه. وله عندهما اللفاظ، وفي رواية لأبي داود: كَانَ يُقَبِّلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَمَضُّ لِسَانِي وَهُوَ صَائِمٌ. وفي إسناده أبو يحيى المعرقب، وهو ضعيف وقد وثقه العجلي، ولابن حبان في صحيحه عنها: كَانَ يُقَبِّلُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّطْوَعِ. ثم ساق بإسناده أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَمَسُّ شَيْئًا مِنْ وَجْهَيْهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ تَضَادٌّ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَمْلِكُ إِزْبَهُ وَتَبَّهَ بِفَعْلِهِ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ لِمَنْ هُوَ بِمِثْلِ حَالِهِ، وَتَرَكَ اسْتِعْمَالَهُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ صَائِمَةً عَنَّمَا مِنْهُ بِمَا رُكِبَ فِي النِّسَاءِ مِنَ الضَّعْفِ. وفي رواية البخاري: أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحَكَتَ تَعَجُّبًا مِنْ نَفْسِهَا حَيْثُ ذَكَرْتَ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي يُسْتَحْيَى مِنْ ذِكْرِهِ، لَكِنْ غَلِبَ عَلَيْهَا مَصْلَحَةُ التَّبْلِيغِ، وَقِيلَ: ضَحَكَتَ سُرُورًا مِنْهَا، وَقِيلَ: أَرَادَتْ أَنْ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ. وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أبو داود عن الأغر، عنه: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلنِّصَائِمِ فَرُخِّصَ لَهُ وَسَأَلَهُ آخَرَ فَنَهَاهُ، فَإِذَا الَّذِي رُخِّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَالَّذِي نَهَاهُ شَابٌّ، كَذَا فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ.

= ومنهم من منعها مطلقاً وذهب إليه طائفة من التابعين، فلا قول خمسة، وانظر تفصيلها في عمدة القاري ٩/٦. قلت: ما حكى عن أحمد هو رواية عنه، وإلا ففي «الروض المربع»، يُكره القبلة. الأوجز ٤٤/٥.

فوجد^(١) من ذلك وَجْداً شديداً، فأرسل امرأته تسال له عن ذلك^(٢)، فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ، فأخبرتها أم سلمة: أن رسول الله ﷺ كان يَقْبَلُ^(٣) وهو صائم. فرجعت إليه فأخبرته بذلك، فزاده ذلك^(٤) شراً^(٥) فقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يُحِلُّ^(٦) الله لرسوله^(٧) ما شاء، فرجعت

(١) قوله: فوجد، أي فاعثم له كثيراً ولم يعثه امرأ حقيراً، واستحيى أن يسال رسول الله ﷺ نوقيراً.

(٢) أي هل يضُرُّ صومه ذلك؟

(٣) قوله: كان يَقْبَلُ، أي بعض أزواجه أو بنفسها كما يُعلم من رواية البخاري عن زينب بنت أم سلمة عنها أنها كانت هي ورسول الله ﷺ يفتسلان في إناء واحد وكان يَقْبَلُها وهو صائم. ويخالفه ما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، نا صالح بن عبد الرحمن، نا عبد الله بن يزيد، نا موسى بن علي: سمعت أبي يقول: ثني أبو قيس مولى عمرو بن العاص قال: بعثني عبد الله بن عمرو إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ فقال: سألها أكان رسول الله يقبل وهو صائم؟ فلان قالت: لا، فقل: إن عائشة تخبر^(١) الناس أنه كان يقبل وهو صائم، فأتيت أم سلمة فأبلغتها السلام عن عبد الله بن عمرو، وقلت: أكان رسول الله يقبل وهو صائم فقالت: لا، فقلت: إن عائشة تخبر الناس أنه كان يقبل، فقالت: لعله لم يكن يتمالك عنها حباً، أما أنا فلا. والذي يظهر أن الاختلاف محمول على اختلاف الأحوال.

(٤) قال الباجي: يعني استدعاة الوجد إذا لم تأته بما يقنعه.

(٥) قوله: شراً، أي محنة وبليّة حيث ظن أن أم سلمة أفتت من عندها.

(٦) أي يُبيح. اعتقد أن ذلك من خصائصه.

(٧) كصوم الوصال والزيادة على أربع في النكاح.

(١) في الأصل: «ويخبر»، وهو خطأ. انظر شرح معاني الآثار ١/٣٤٦ ط الهند.

المرأة إلى أم سلمة، فوجدت عندها رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: ما بال^(١) هذه المرأة؟ فأخبرته^(٢) أم سلمة، فقال: ألا^(٣) أخبرنيها أني أفعل ذلك^(٤)؟ قالت: قد أخبرتُها، فذهبتُ إلى زوجها، فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يُحلُّ الله لرسوله ما شاء^(٥)، فغضب^(٦) رسول الله ﷺ، وقال^(٧): والله إني لأتقاكم^(٨) الله، وأعلمكم بحدوده.

(١) أي ما شأنها وأي شيء جاء بها.

(٢) أي بأنها تسأل عن القبلة للصائم.

(٣) فيه تنبيه على الإخبار بأفعاله، ويجب عليهم أن يخبرن بها ليفتدي به الناس.

(٤) قال الباجي: فيه إيجاب العمل بخير الواحد.

(٥) قال عياض: لأن السائل جَوِّز وقوع النهي عنه منه، لكن لا حرج عليه إذ غفر له.

(٦) قوله: فغضب، لعل سبب غضبه أن الأصل هو العمل بما ثبت عنه حتى يثبت دليل على تخصيصه.

(٧) قوله: وقال: والله... إلى آخره، قال ابن عبد البر: فيه دلالة على جواز القبلة للشاب والشيخ لأنه لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب؟ فلو كان بينهما فرق لسألها لأنه المبيِّن عن الله، وقد أجمعوا على أن القبلة لا تُكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تُؤول إليه، وأجمعوا على أن من قُبِّل وسَلِم فلا شيء عليه. فإن أمانى فكل ذلك عند الحنفية والشافعية، وعليه القضاء عند مالك، وعن أحمد يفتل، وإن أمانى فسد صومه اتفاقاً.

(٨) فكيف نجوزون^(١) ما نُهي عنه مني؟

(١) في شرح الررقاني ١٦٢/٢، فكيف نجوزون وقوع ما نُهي عنه مني.

٣٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله :
 أن عائشة^(١) ابنة طلحة^(٢) أخبرته أنها كانت عند عائشة رضي الله عنها
 زوج النبي ﷺ فدخل عليها^(٣) زوجها^(٤) مالك^(٥) وهو^(٦) عبد الله^(٧)
 ابن عبد الرحمن بن أبي بكر^(٨). فقلت له عائشة : ما يمنعك أن
 تدنو^(٩) إلي ههنا تقبلها^(١٠) وتلاعبها؟ قال : قبلها : إن صائم !
 قالت^(١١) : نعم^(١٢).

(١) لفرشيه، كانت فائقة جمال، ثقة، روى لها السنن. كما ذكره
 الزرقاني.

(٢) أحد العشرة المبشرة.

(٣) أي على عائشة المديونة.

(٤) أي زوج ابنة طلحة.

(٥) أي وكونها غفلة من ذلك.

(٦) أي زوجها.

(٧) ناعم، روى في الصحيحين وغيرهما.

(٨) أمياني.

(٩) أي تدنو.

(١٠) قوله : تقبلها، أعلمها قصداً لإفادته بحكم ولا معلوم أنه لا يقبلها

بعض وزعمه أم المؤمنين، وقال أبو عبد الله : فريدها يصعدك إذا دخلت،
 ويحتمل أنها شكت لعائشة فلة مدحت إلى الله، وبأنها لم تخله، فثبت بذلك،
 إذ صح سماعه لنفسه، فوه الزرقاني.

(١١) هذا حديث موقوف، حكمه مرفوع.

(١٢) قوله : نعم، في هذا دلالة على أنها لا ترى حرجها ولا أنها من -

قال محمد: لا بأس^(١) بالقُبلة للصائم إذا ملك نفسه عن

= الخصائص، وأنه لا فرق بين شاب وشيخ، لأن عبد الله كان شاباً، ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الأسود: قلت لعائشة أياش الصائم؟ قالت: لا، قلت: اليس كان رسول الله ﷺ يياشر وهو صائم؟ قالت: كان أملككم لإربه. لأن جوابها للأسود بالمنع محمول على من تحركت شهوته لأن فيه تعريضاً لإفساد العبادة كما أشعر به قولها: وكان أملككم لإربه، فحاصل ما أشارت إليه إباحة القُبلة والمباشرة بغير جماع لمن ملك إربه دون من لا يملكه، أو يُحمل النهي على التنزيه، فقد رواه أبو يوسف القاضي بلفظ: سئلت عائشة عن المباشرة للصائم؟ فكرهتها، فلا ينافي الإباحة المستفادة من حديث الباب، ومن قولها: الصائم يحلّ له^(١) كل شيء إلا الجماع. رواه الطحاوي، كذا ذكره الزرقاني.

(١) قوله: لا بأس... إلى آخره، هذا الذي ذكره هو طريق الجمع بين الأخبار والآثار المختلفة، فإن بعضها تدل على الجواز، وبعضها على الامتناع، وبعضها على الفرق بين الشاب والشيخ. فمنها حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها، وحديث زيد بن أسلم عن عطاء، المذكورين في الباب، وهما يدلان على الجواز مطلقاً من غير فرق بين الشاب والشيخ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب يدل على المنع مطلقاً، وحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل نساء وهو صائم المخرّج في الصحيحين وغيرهما يدل على الجواز، وحديث أبي هريرة عند أبي داود نص في الفرق، وقال مالك في «الموطأ»: قال عروة بن الزبير: لم أر القُبلة للصائم تدعو إلى خير، وأخرج عن ابن عباس أنه رخص للشيخ وكرهها للشاب، وروى البيهقي بسند صحيح عن عائشة: أنه ﷺ رخص في القُبلة للشيخ وهو صائم، ونهى الشاب وقال: الشيخ يملك إربه والشاب يفسد صومه، وأجمع أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن عمر أنه قال: هتشتُ فقبلت وأنا صائم؟ فقلت: يا رسول الله صنعتَ اليوم أمراً عظيماً قبلتُ وأنا صائم، قال: أرايتَ لو مضمتَ من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فَمَن، وأخرج مالك أن سعد بن أبي وقاص وأبا هريرة كانا برخصان في القُبلة للصائم، (١) في الأصل: «لها»، وهو تحريف.

الجماع^(١) فإن سمع، فإن لا يملك نفسه فأنكفأ أفضل، وهذه رواية أبي حنيفة - رحمه الله - والعمامة قبله.

٣٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى^(٢) عن القبلة^(٣) والمباشرة^(٤) للصائم.

٦ - (باب الحجامة للصائم)

٣٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يحتجم^(٥)

وأخرج الطحاوي أنه سئل سعد: أتباشر وأنت صائم؟ قال: نعم، وأخرج الطحاوي أيضاً عن ابن عمر أنه سئل عن القبلة للصائم، فرخص للشيخ الكبير وكرهها للشباب، وأخرج عنه عن عمر قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فرأته لا ينظر إلي، فقلت: يا رسول الله ما شأنني؟ فقال: ألسنتك التي تقبل وأنت صائم، فذات - والذي بعثني بالحق إنني لا أقبل بعد هذا - فهذه الأخبار وأمثالها يعلم منها أنه لا كراهة في القبلة للصائم في نفسه. وإنما كرهها من كرهها لخوف ما تؤول إليه، فطريق الجمع أنه إذا ملك نفسه فلا بأس به وإن حاف فأنكفأ أفضل.

(١) وكذا عن إنزال السنن.

(٢) قوله: ينهى، أي مطلقاً للشيخ والشباب كليهما كما هو ظاهر العبارة، أول الشباب فقط، كما هو نص رواية الطحاوي، وكذلك روي النهي عن عمر وغيره؛ فأخرج الطحاوي عن سعيد بن المسيب أن عمر كان ينهى عن القبلة للصائم، وأخرج أيضاً عن إبان أنه قال عمر: لأن أعض على جمرة أحب إلي من أن أقبل وأنت صائم، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: يفضي يوماً آخر، وأخرج - بسند فيه أبو يزيد الصبي وقال: هو رجل لا يعرف - عن ميمونة بنت سعد: أنه سئل رسول الله ﷺ عنه؟ فقال: أفطرا جميعاً، وهذا كله محمود على من لا يملك.

(٣) لأن من حاف حول الحرمي يوشك أن يقع فيه.

(٤) المراد بالمباشرة لمس واللامسة والملاعبة والمخالطة.

(٥) إشارة إلى الرخصة.

وهو صائم ثم إنه كان يحتجم^(١) بعد ما تغرب^(٢) الشمس .

٣٥٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزُّهري : أن سعداً^(٣) وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان .

قال محمد : لا بأس بالحجامة للصائم ، وإنما كُرهت^(٤) من أجل الضعف ، فإذا أمن ذلك فلا بأس ، وهو قول^(٥) أبي حنيفة — رحمه الله — .

(١) قال الباجي : لما كَبُرَ وَضَعُفُ خَافَ أَنْ تَضَطَّرَّهُ الْحِجَامَةُ إِلَى النَّظَرِ .

(٢) أي احتياطاً وعملاً بالعزيمة .

(٣) أي ابن وقاص .

(٤) أي في بعض الروايات .

(٥) قوله : وهو قول أبي حنيفة ، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين ،

فأخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال : إنما كرهنا أو كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف . وأخرج عن حميد قال : سئل أنس عن الحجامة للصائم؟ فقال : ما كنت أرى أن الحجامة تُكره للصائم إلا من الجهد . وأخرج عن ثابت البناني قال : سألت أنس بن مالك هل كنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف . وأخرج عن ابن عباس أنه قال : إنما كُرهت الحجامة مخافة الضعف . وذكر الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» أنه مذهب سعد والحسين بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة والشعبي وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبي العالية وإبراهيم التَّحْمِي وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر . وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الصائم إذا احتجم في رمضان بطل صومه ، منهم عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق ، واستدلوا بهم في ذلك بحديث =

د مرفوع: أفطر الحجاج والمحجوم، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي وابن حبان والحاكم وصححه من حديث ثوبان، وأبو داود والنسائي وغيرهما من حديث شذاد بن أوس: أنه مرّ مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم، والترمذي - وقال: حسن صحيح - من حديث رافع بن خديج، والنسائي والحاكم من حديث أبي موسى، والنسائي من حديث معقل بن ميثان قال: مرّ عليّ رسول الله ﷺ وأنا أحتجم في ثمان عشرة خلت من رمضان فقال ذلك، وأيضاً من حديث أسامة بن زيد والحسن بن علي وعائشة وأبي هريرة وابن عباس، والطبراني من حديث سُمرة وجابر وابن عديّ في «الكامل» من حديث ابن عمر وسعد بن مالك. وله طرق أخر كلها مبسطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وابن حجر. وأجاب عنها الجمهور بأنه منسوخ لأنه كان زمن الفتح، وقد احتجم رسول الله ﷺ عام حجة الوداع وهو صائم، أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما من حديث ابن عباس. ويؤيده ما أخرجه الدارقطني بسند فيه ضعف عن أنس قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمرّ به رسول الله ﷺ، فقال: أفطر هذان. ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة. وكذا ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عنه أن النبي ﷺ احتجم بعد ما قال: أفطر الحاجم والمحجوم، ومنهم من قال: ورود حديث أفطر الحاجم والمحجوم إنما كان لسبب آخر^(١) وهو ما أخرجه الثعلبي في «الضعفاء» وغيره عن ابن مسعود أن النبي ﷺ مرّ على رجلين يحتجم =

(١) قال الطحاوي: ليس فيها (أي في هذه الأحاديث) ما يدل على أن الفطر كان لأجل الحجامة، بل إنما كان ذلك لمعنى آخر وهو أنهما كانا يغتسلان رجلاً، فلذلك قال رسول الله ﷺ ما قال. وليس إفتارهما ذلك كإفطار بالاكل والشرب والجماع ولكنه حبط أجرمهما باغتياهما فصارا بذلك مفطرين، لأنه إفطار يوجب عليهما القضاء. وهكذا كما قيل التكذب يقطر الصائم ليس يراد به الفطر الذي يوجب القضاء، إنما هو حيوط الأجر بذلك. شرح معاني الآثار ١/٣٤٩.

٣٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة قال: ما رأيت^(١) أبي^(٢) قط احتجم إلا وهو صائم.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

٧ - (باب الصائم يذره^(٣) القيء أو يتقيأ^(٤))

٣٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: من استقاء^(٥) وهو صائم فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء^(٦).

قال محمد: وبه^(٧) نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= أحدهما الآخر، فاغتاب أحدهما ولم ينكر الآخر فقال رسول الله: أفطر الحاجم والمحجوم. قال ابن مسعود لا للحجامة ولكن للقيء.

(١) لأنه كان يواصل الصوم، قاله ابن عبد البر.

(٢) أي عروة بن الزبير بن العوام.

(٣) أي يسبقه ويغلبه.

(٤) أي عمداً.

(٥) أي ملأ فيه عند أبي يوسف، ومطلقاً عند محمد.

(٦) أي لا قضاء، ولا كفارة.

(٧) قوله: وبه نأخذ، وبه قال إبراهيم النخعي والقاسم بن محمد وأبو

يوسف وعامة العلماء، ذكره الطحاوي. ويؤيده قوله ﷺ: من قاء فلا قضاء عليه،

ومن استقاء عمداً فعليه القضاء. أخرجه أصحاب السنن الأربعة والدارمي =

٨- (باب الصوم في السفر)

٣٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان

لا يصوم^(١) في السفر.

= وابن حبان والحاكم وصححه والطحاوي والدارقطني وغيرهم من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: حسن غريب، وأخرجه أبو يعلى وأسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة. وفي بعض طرقه مقال يرتفع بضم بعضها مع بعض. وأما ما ورد أن النبي ﷺ فاء فافطر، فمعناه: ضعف وكان الصوم نظوفاً فافطر عمداً، ذكره الطحاوي^(١). وبعضه ما أخرجه ابن ماجه عن فضالة بن عبيد الأنصاري أن النبي ﷺ خرج عليهم في يوم كان يصومه، فدعا بإناء فشرّب، فقلنا: يا رسول الله إن هذا يوم كنت تصومه! قال: أجل، ولكني قُتْتُ.

(١) قوله: كان لا يصوم في السفر، لأنه كان يرى أن الصوم في السفر لا يجزىء، لأن الفطر عزيمة من الله، وبه قال أبو عمر، وأبو هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وقوم من أهل الظاهر، وروته أحاديث الباب، قاله ابن عبد البر. واحتجوا لذلك أيضاً بحديث الصحيحين أنه ﷺ كان في سفر - أي في غزوة الفتح كما في الترمذي - فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر - ولفظ مسلم: ليس البر أن تصرموا في السفر - وزاد بعض الرواة: عليكم برخصة الله التي رخص لكم، وروايتُه على لغة حمير في «مسند أحمد» قال ابن عبد البر: ولا حاجة فيه لأنه عام، خرج على سبب، فإن قصر عليه لم تقم به حجة، وإلا حُمِلَ على من حاله مثل حال الرجل وبلغ ذلك المبلغ^(٢).

(١) شرح معاني الآثار ١/٣٤٨. ثم إن كون القيء غير مفطر وكون الامتناء مفطر وعليه القضاء هو مذهب الأئمة الأربعة، كما في «صمد القاري» ٦/٣٦.

(٢) كذا في شرح الزرقاني ٢/١٧٠.

٣٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله^(١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن^(٢) رسول الله ﷺ خرج^(٣) عام فتح مكة في رمضان، فصام^(٤) حتى بلغ الكُدَيْد^(٥) ثم أفطر^(٦) فأفطر الناس معه^(٧) وكان فتح مكة في رمضان، قال: وكانوا^(٨) يأخذون بالأحداث^(٩) فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ.

(١) ابن عتبة بن مسعود.

(٢) قال أبو الحسن القاسبي: هذا من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السنة مقيماً بمكة.

(٣) يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلّون من رمضان سنة ثمان من الهجرة.

(٤) أي جميع سيره.

(٥) موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل ونحوها وبينها وبين مكة مرحلتان أو ثلاث.

(٦) قوله: ثم أفطر، لأنه بلغه أن الناس شقّ عليهم الصيام، وقيل له: إنما ينظرون في ما فعلت، فلما استوى على راحلته بعد العصر دعا بإناء من ماء، فوضعه على راحلته ليراه الناس، فشرب فأفطر فتأوله رجلاً بجنبه فشرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة. رواه مسلم والترمذي عن جابر. قال المازري: احتج به مطرف ومن وافقه من المحدثين، وهو أحد قولي الشافعي أن من بيّت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنعه الجمهور، وحملوا الحديث على أنه أفطر للتقوي على العدو والمشقة الحاصلة له ولهم.

(٧) أي حتى بلغوا مكة.

(٨) أي الصحابة. قوله: وكانوا، هو قول ابن شهاب كما بيّن في رواية البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر: وظاهره أنه ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك.

(٩) قوله: بالأحداث فالأحدث، في مسلم عن يونس قال ابن شهاب: وكانوا^(١)

(١) في الأصل: «كان»، وهو خطأ. انظر صحيح مسلم ٧٨٥/٢.

قال محمد: من شاء صام^(١) في السفر، ومن شاء أفطر،
والصوم أفضل^(٢).....

يتمون الأحداث فالأحدث من أمره. ويروونه الناس المحكم، قال عياض: إنما يكون ناسخاً
إذا لم يمكن الجمع أو يكون الأحداث من غيره وفي غير هذه القصة، وأما فيها أعني
قضية الصوم فليس بناسخ إلا أن يكون ابن شهاب مائل إلى أن الصوم في السفر
لا يعتد كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه.

(١) قوله: من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١)، وقال النبي ﷺ: إن الله وضع عن
السافر الصوم وشطر الصلاة. أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير
وعبد بن حميد والبيهقي في سننه وغيرهم. وأخرج عبد بن حميد والدارقطني عن
عائشة قالت: كلُّ قد فعل رسول الله، صام وأفطر في السفر. وأخرج عبد بن حميد
عن ابن عباس قال: لا أعيب على من صام ولا من أفطر في السفر. وأخرج مالك
والشافعي وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود عن أنس قال: سافرتنا مع رسول الله
في رمضان فصام بعضنا، وأفطر بعضنا، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر
على الصائم. وأخرج مسلم والترمذي والنسائي عن أبي سعيد الخدري كما سافر
مع النبي ﷺ في شهر رمضان فصام الصائم ومنا المفطر، فلا يجد المفطر على
الصائم ولا الصائم على المفطر. وهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بأن حديث أبي
من البر الصيام في السفر أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم وغيرهم
محمول على ما إذا لم يفر وأورث صومه ضعفاً أو مرضاً كما يعلم من شأن وروده.

(٢) قوله: أفضل لمن قوي عليه، لما أخرجه عبد بن حميد عن أبي عياض:

خرج النبي ﷺ في رمضان، فتوفي في الناس: من شاء صام ومن شاء أفطر، فقبل
لأبي عياض: كيف فعل رسول الله؟ قال: صام وكان أحقهم بذلك. وورد في -

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

أَمِنْ قَرِي عَلَيْهِ^(١)، وَإِنَّمَا^(٢) بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ حِينَ سَافَرَ إِلَى مَكَّةَ
لَأَنَّ النَّاسَ شَكُّوا إِلَيْهِ الْجَهْدَ^(٣) مِنَ الصَّوْمِ، فَأَفْطَرَ لَذَلِكَ، وَقَدْ بَلَّغْنَا^(٤)
أَنَّ حَمْزَةَ الْأَسْلَسِيِّ^(٥) سَأَلَهُ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ؛ فَقَالَ: إِنْ شَتَّتَ فَصَمَ،
وَإِنْ شَتَّتَ فَأَفْطَرَ. فَبِهَذَا^(٦) نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ^(٧) أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ
- وَالْعَامَّةُ^(٨) مِنْ قِبَلِنَا.

= حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ الْمُتَقَدِّمِ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَمَ فَحَسَنَ،
وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ فَحَسَنَ.

(١) قَالَ الْقَارِي: أَيُّ لِقَوْلِهِ نَعَايَ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١)، وَبِهِ قَالَ
مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ^(٢)، وَقَالَ أَحْمَدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ: أَفْطَرَ أَفْضَلَ مُضْطَقًّا لِحَدِيثِ: لَيْسَ مِنْ
أَجْرِ الصَّيِّمِ فِي السَّفَرِ.

(٢) قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا بَلَّغْنَا... إِلَى آخِرِهِ. دَفَعُ لِمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الصَّوْمُ
أَفْضَلَ عِنْدَ الْقُوَّةِ لَمَا أَفْطَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرِ الْفَتْحِ لَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَطِيعُ مَا لَا يَسْتَطِيعُهُ
غَيْرُهُ.

(٣) يَنْتَحِجُ لِحَجِيمٍ وَضَمَّهُ: الْمَشْتَقَّةُ.

(٤) قَوْلُهُ: وَقَدْ بَلَّغْنَا... إِلَى آخِرِهِ. هَذَا لِإِبْلَاحِ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
وَعَبْدُ بْنُ حُسَيْنٍ وَابْنُ خُبَّازٍ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالرَّمْزِيُّ وَالتَّيْمِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالدَّرَقُطْنِيُّ
وَصَحِيحَةُ وَالحَاكِمُ بِعِبَارَاتٍ مُقَارِبَةٍ.

(٥) هُوَ ابْنُ عَسْرٍ بَنِ عَزِيمٍ أَبُو عَمَالِجٍ الْمَدَنِيُّ، صَحَابِيُّ جَبِيلٍ، مَاتَ سَنَةَ
٦٦١ هـ. كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

(٦) فِي بَعْضِ النُّسخِ: قَالَ مُحَمَّدٌ: فَهَذَا.

(٧) قَوْلُهُ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَذَا أَبِي يُونُسَ. وَبِهِ قَالَ أَنَسٌ وَعَائِشَةُ
وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٌ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ. أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُمْ.

(٨) قَوْلُهُ: وَالْعَامَّةُ مِنْ قِبَلِنَا، أَيُّ أَكْثَرُ مَنْ مَعِيَ مِنَ التَّحَابِيَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ قُلُوبًا.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ١٨٤ (٢) وَهُوَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ثُمَّ فِي دَامِغِ نَدَوَارِي ٤/١٥٠.

٩ - (باب قضاء رمضان هل يُفَرَّق؟) (١)

٣٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يقول (٢): لا يفَرَّق (٣) قضاء رمضان.

٣٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن ابن عباس (٤)

لبعضهم منهم ابن عباس حيث روي عنه أنه قال - لما سُئِلَ عن الصوم في السفر -: يسرو عسر، فخذ يسر الله. وروى ابن أبي شيبة وعبد بن حميد أنه قال: الإفطار في السفر العزيمة. ومنهم أبو هريرة حيث أمر رجلاً صام في السفر بالقضاء، أخرجه عبد بن حميد والطحاوي. ومنهم عمر حيث أمر رجلاً صام رمضان في السفر أن يعيد، أخرجه عبد أيضاً. ومنهم ابن عمر حيث قال: لأن أفطر في رمضان أحب إليّ من أن أصوم، أخرجه عبد بن حميد. وأخرج أيضاً عنه أنه سُئِلَ عنه فقال: رخصة نزلت من السماء فإن شتم فردوها. وأخرج أيضاً أنه قال: لو تصدقت بصدقة فردت، ألم تكن تغضب؟ إنما هو صدقة تصدق بها الله عليكم. ويوافقهم حديث: الصيام في السفر كالفطر في الحضر. أخرجه ابن ماجه والبخاري من حديث عبد الرحمن بن عوف، وفي سننه كلام، وصحح النسائي وقفه، وعلى تقدير صحته فهو محمول على من لا يقوى.

(١) أي بين الأيام في قضاء الصيام.

(٢) مذهب ابن عمر وجوب تنابع القضاء، وكذا روي عن علي والحسن والشعبي، وبه قال أهل الظاهر. وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه (٣).

(٣) إما استحباباً أو وجوباً، وكأنه قاسه على أداء رمضان، أو لكون القضاء فرضاً كالأداء، فلا ينبغي أن يؤخر عند قدرته على ترتبه، كذا قال القاري.

(٤) قوله: أن ابن عباس... إلى آخره، قال ابن عبد البر: لا أدري عن

أخذ ابن شهاب هذا، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما أجازا تفريق قضاء =

(١) انظر الأوجز ١٢٨/٥.

وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان، قال أحدهما^(١): يُفَرَّق^(٢) بينه، وقال الآخر: لا يفرَّق^(٣) بينه.

قال محمد: الجمع بينه أفضل وإن فُرِّقَت^(٤) وأُحصيت العِدَّة^(٥) فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة^(٦) قبلنا.

= رمضان وقالوا: لا بأس بتفريقه لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وفي «الفتح»: هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً، ووصله عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان؟ قال: يقضيه مفروقاً. وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال: صُـمَّه كيف شئت، ورويناه في فوائد أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري بلفظ: لا يضرك كيف قضيتها، إنما هي عدَّة من أيام أُخَرَ فأحصه. وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا: فَرَّقْه إذا أحصيته. انتهى.

(١) زاد يحيى: لا أدري أيهما قال: يفرَّق، ولا أيهما قال: لا يفرَّق.

(٢) أي يجوز أن يفرَّق بين أيام قضاته.

(٣) أي بل يجب إصالة^(١).

(٤) في نسخة: فرقته.

(٥) أي ضبطت العدد، وحفظته لئلا يكون ناقصاً عما هنالك.

(٦) قوله: والعامة قبلنا، أي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال: إن شاء تابع، وإن شاء فرَّق، لأن الله يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عنه: صُـمَّه كيف شئت، وقال ابن عمر: صُـمَّه كما أفطرتَه. وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي عن أنس: أنه سئل عنه؟ فقال: إنما قال الله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فإذا أحصى العِدَّة فلا بأس بالتفريق. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني

(١) هكذا في الأصل، ونظائر اتصاله.

١٠ - (باب من صام تطوعاً ثم أفطر)

٣٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري: أن عائشة^(١) وحفصة

= والبيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح: إن الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في قضائه فأحصى العدة وأصنع كيف شئت. وأخرج الدارقطني عن رافع بن خديج قال: أحصى العدة وصم كيف شئت. وكذلك أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن معاذ. وأخرج الدارقطني عن عمرو بن العاص قال: يفرق قضاء رمضان. وأخرج ابن أبي حاتم، عن أبي هريرة أن امرأة سألت كيف تقضي رمضان؟ قال: صومي كيف شئت، فإنما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. وأخرج ابن المنذر والدارقطني والبيهقي في سنه عن عائشة نزلت ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ متتابعات فسقطت متتابعات. قال البيهقي: أي نسخت. ويؤيده ما أخرجه الدارقطني، وضعفه عن أبي هريرة مرفوعاً: من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يفرقه. وأخرج أيضاً وضعفه عن ابن عمر: سئل النبي ﷺ عن قضاء رمضان؟ فقال: يقضيه أتباعاً وإن فرقه أجزأه. وأخرج الدارقطني وابن أبي شيبة عن محمد بن المنكدر: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: ذلك إليك، أرايت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ قال الدارقطني: إسناده حسن^(١) إلا أنه مرسل. ثم رواه من طريق آخر موصولاً عن جابر مرفوعاً وضعفه.

(١) قوله: أن عائشة... إلى آخره، وصله ابن عبد البر من طريق

عبد العزيز بن يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وقال: لا يصح عن مالك إلا المرسل، ووصله النسائي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة وقال: هذا خطأ، والصواب عن الزهري مرسل ووصله الترمذي والنسائي أيضاً من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وقال =

(١) سنن الدارقطني ٢٤٤/١، وصححه ابن الجوزي كما في نيل الأوطار ١٦٥/٤.

رضي الله عنهما أصبحنا صائمتين متطوعتين^(١)، فأهدي لهما طعام^(٢) فأفطرنا^(٣) عليه، فدخل عليهما رسول الله ﷺ، قالت عائشة: فقالت حفصة - بدرتني^(٤) بالكلام وكانت ابنة^(٥) أبيها - : يا رسول الله إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين، فأهدي لنا طعام فأفطرنا عليه، فقال لهما رسول الله ﷺ: اقضيا^(٦) يوما مكانه.

= الترمذي: روى مالك ومعمرو وعبيد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري، عن عائشة مرسلاً^(١) وهذا أصح، كما في «التنوير».

(١) أي باطنتين.

(٢) أي شاة، كما في رواية أحمد.

(٣) بأنهم إياه.

(٤) أي سابقتني وعسبتي.

(٥) قوله: ابنة، أي عى خلق والدها من لحدة وغلبة، فإنه كان من مظاهر الحلال، وأنا على طينة أبي من النجاء والسكينة، فإنه كان من مظاهر الجمال، قاله القاري.

(٦) قوله: اقضيا يوماً مكانه، ظاهر الأمر للوجوب، ربه قال أبو حنيفة وأبو ثور وسالك، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى: ﴿تَمِمْ أَمْوَالَهُنَّ إِلَى الْبِلَالِ﴾^(١) بعم الفرض والتفيل، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حِرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^(٢)، وحديث: إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام فليُجِب،

(١) وقد وصله بورد أيضاً في «سننه». باب من رأى عليه القضاء. نظر يدل لمجهود في حن أبي داود ٣٣٦/١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٣) سورة الحج: الآية ٣١.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من صام تطوعاً ثم أفطر فعليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة^(١) - رحمه الله - والعمامة^(٢) قبلنا.

١١ - (باب تعجيل الإفطار)

٣٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم بن دينار، عن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ قال: لا يزال^(٣) الناس^(٤) بخير^(٥) ما عجلوا الإفطار.

= فإن كان مفطراً فليأكل، وروي: فإن شاء أكل، وإن كان صائماً فليدع، وروي: فإن كان صائماً فلا يأكل، فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في إجابة الدعوة، واحتج الآخرون بحديث أم هانئ^(١): دخل عليّ النبي ﷺ وأنا صائمة، فأني برأء من لبن فشرب، ثم ناولني فشربت، فقلت: إني كنت صائمة ولكني كرهت أن أرد سورك، فقال: إن كان من قضاء رمضان، فاقضي يوماً مكانه وإن كان من غيره فإن شئت فاقضي وإن شئت فلا تقضي، وحديث عائشة: دخل عليّ رسول الله ﷺ، فقلت: إنا خبأنا لك خيساً، فقال: أما إني كنت أريد الصوم لكن قرّبه. وأجيب أنهما قضية عين لا عموم له.

(١) قوله: أبي حنيفة، وكذا مالك وأبو نؤر وغيرهما، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا قضاء عليه ويستحب أن لا يفطر، ذكره الزرقاني.

(٢) منهم ابن عباس وابن عمر أخرجه الطحاوي عنهما.

(٣) لأبي داود من حديث أبي هريرة: لا يزال الدين ظاهراً.

(٤) أي الصائمون من المسلمين.

(٥) أي مصحوبين ببركة في متابعة سنة دون موافقة بدعة. وعين في حديث =

(١) قال الترمذي: حديث أم هانئ في إسناده مقال. وقال المنذري: لا يثبت، وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي، كذا في «بذل المجهود»، نقلًا عن المرقاة ١١/٣٦٦.

قال محمد: تعجيل الإفطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما^(١)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة^(٢).

٣٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان^(٣) المغرب حين ينظران الليل الأسود^(٤) قبل أن يفطرا، ثم يفطران^(٥) بعد الصلاة في رمضان.

= أبي هريرة علة ذلك، فقال: لأن اليهود والنصارى يؤخرون، ولابن حبان والحاكم من حديث سهل: لا تزال أمتي على سُنِّي ما لم تنتظر بفطرها النجوم.

(١) روى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً^(١).

(٢) قوله: والعامة، أي جمهور علماء أهل السنة خلافاً للشيعة المبتدعة حيث لم يفطروا حتى تشبك^(٢) السجود.

(٣) أي أولاً.

(٤) أي سواد أوله. قوله: الليل الأسود، أي في أفق المشرق عند الغروب، وهو معنى قوله **يَتَخَذُ**: إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم، رواه الشيخان، أي قبل من جهة الشرق وأدبر من جهة المغرب.

(٥) قوله: ثم يفطران، فكانا يسرعان بصلاة المغرب لأنه مشروع اتفاقاً وليس من تأخير الفطر المكروه، لأنه إنما يُكره تأخيره إلى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم يؤخر للمبادرة إلى عبادة، قاله الباحي، لكن روى ابن أبي شيبة وغيره

(١) قال ابن عبد البر: أحدث تعجيل الإفطار وتأخير السجود صحاح متواترة، فتح الباري ١٩٩/٤.

(٢) في الأصل: «يشبك»، وهو خطأ.

قال محمد: وهذا كله واسع، فمن شاء أفطر^(١) قبل الصلاة، ومن شاء أفطر بعدها، وكل ذلك لا بأس^(٢) به.

١٢ - (باب الرجل يفطر قبل المساء^(٣)) ويظن أنه قد أمسى

٣٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم: أن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في يوم رمضان في يوم غيم^(٤)، ورأى^(٥) أنه قد أمسى أو غابت الشمس^(٦)، فجاءه رجل فقال: يا أمير

= عن أنس قال: ما رأيت رسول الله يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء. وروى عن ابن عباس وطائفة: أنهم كانوا يفطرون قبل الصلاة، كذا قال الزرقاني. وقال القاري: هو إما لبيان الجواز إشعاراً بأن مثل هذا التأخير لا ينافي الأمر بالتعجيل، أو لعدم ما يُفطران به عندهم قبل الصلاة، أو لأن الإفطار المتعارف عندهم أن يتعشوا بقطعهم، وهذا ربما يُخلّ بتعجيل المغرب. وأما إذا أمكن الاقتصار على نفس الإفطار بأكل ثمرة، أو شرب قطرة، ثم يصلي ويتعشى، فهذا جُمع حسن ووجه مستحسن.

(١) بشرط أن لا يبلغ مبلغ اشتباك النجوم.

(٢) إلا أن الأفضل هو تقديم الفطر^(١) على الصلاة لأنه الموافق لعادة رسول الله وغالب أصحابه.

(٣) أي قبل غروب الشمس.

(٤) بالفتح أي سحاب.

(٥) أي وظن.

(٦) شك من الراوي، وفي نسخة: (و).

(١) وقال الطحاوي: يستحب الإفطار قبل الصلاة، كما في الأوجز ٢٩/٥.

المؤمنين، قد طلعت^(١) الشمس، قال: الخطب^(٢) يسير وقد اجتهدنا^(٣).

قال محمد: من أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت ثم علم أنها لم تغب لم يأكل بقية يومه ولم يشرب وعليه قضاؤه^(٤)، وهو قول^(٥) أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) قوله: قد طلعت الشمس، أي ظهرت الشمس، أي ظهر أن نصد ليُعلم الحكم فيه، ويحتمل أنه أخبره ليمسك بقية يومه لأنه يجب على من أفطر وهو لا يعلم أن الزمان صوم، ثم علم أن أمسك، بخلاف من أبيح له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيجوز له الأكل بقية صومه، قاله الباجي.

(٢) قال يحيى: (قال مالك: يريد بقوله «الخطب يسير» القضاء فيما نرى وخفة مؤنته ويسارته، يقول: نصوم يوماً مكانه)^(١). الخطب: أي الأمر هين حقيق.

(٣) حيث عملنا على حسب ظننا والظن معتبر في الشرع.

(٤) أي ذلك الصوم الذي أفطره.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الأئمة الباقية والجمهور لما صرح به في قصة إفطار عمر، فروى ابن أبي شيبة عن حنظلة، قال: شهدت عمر في رمضان وقرب إليه شراب، فشرب بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت، ثم ارتقى المؤذن، فقال: يا أمير المؤمنين، والله إن الشمس طالعة لم تغرب، فقال عمر: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، ومن لم يفطر فليتم صومه حتى تغرب الشمس، وزاد من طريق آخر: فقال له: إنما بعثناك داعياً ولم نبعثك راعياً، وقد اجتهدنا، وقضاء يوم يسير. ويعضده ما في صحيح البخاري عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء قالت: أفطرننا على عهد رسول الله يوم غيم، ثم طلعت الشمس، قيل لهشام: فأمرُوا بالقضاء؟ قال: لا بد من القضاء، وذهب جماعة إلى أنه لا يجب القضاء في هذه الصورة أخذاً مما ورد في بعض طرق قصة

(١) كذا في موطأ مالك، وفي الأوجز (١١٩/٥) أي يريد كونه يسيراً، وهو كذلك يعني الأمر سهلاً، لا صعوبة فيه، إذ لا تجب فيه الكفارة كأنه يقول: نصوم يوماً مكانه.

١٣ - (باب الوصال^(١) في الصيام)

٣٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى^(٢) عن الوصال، فقليل له: إنك^(٣) تواصل. قال: إني لست كهيتكم^(٤) إني أطعم^(٥) وأسقى.

= فطر عمر أنه قال: لا تقضي، لكن قال ابن عبد البر وغيره: هي رواية ضعيفة، والصواب رواية الإثبات^(١).

(١) هو إمساك الليل بالنهار.

(٢) نهى تنزيهه، قوله: نهى عن الوصال، وفي رواية جويرية عن نافع عند البخاري، وعبيد الله بن عمر، عن نافع عند مسلم، عن ابن عمر أنه ﷺ واصل، فواصل الناس، فشئ عليهم، فهاهم، فقالوا: يا رسول الله. ولم يُسمُ القائلون، وفي الصحيحين عن أبي هريرة فقال رجل من المسلمين، وفي لفظ فقال رجال من الجميع، وكان القائل واحداً ونُسب إلى الجمع لرضائهم به. وفيه استواء المكلفين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى.

(٣) أي فما الحكمة في نهيك لنا عنه.

(٤) أي مشابهاً لكم في صفتكم وحالتكم.

(٥) قوله: إني أطعم وأسقى، لأحمد وابن أبي شبة من طريق الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة: إني أظلل عند ربي فيطعمني ويسقيني، ولإسماعيلي من حديث عائشة: أظلل عند الله يطعمني ويسقيني، ولابن أبي شبة من مرسل الحسن: إني أبيت عند ربي. واختلف في ذلك. فقليل: هو على حقيقته وأنه ﷺ كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيame، وطعام الجنة وشرابها لا تجري عليه أحكام التكليف، قال ابن المنير: =

(١) قال الحافظ: يرجح الأول أنه لو غمّ حلال رمضان فأصبحوا مفطرين، ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالتقصاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا. فتح الباري ٤/ ٢٠٠

٣٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد^(١)، عن الأعرج^(٢).

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: إياكم^(٣) والوصال، إياكم والوصال^(٤)، قالوا: إنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إني لست^(٥) كهيتكم، أبيت^(٦) يُطْعِمُنِي ربي وَيَسْقِيَنِي، فاكُلُوا^(٧) من الأعمال

= الذي يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد. وأما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى، وقال جماعة: هو سَجَرٌ عن لازم الطعام والشراب. وهو القوة، فكأنه قال: قوة الأكل الشارب يفيض عليّ بما يسدُّ مسدَّ الطعام، وأنمى أن الله يخلق من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب، فلا يحس بجوع ولا عطش. وجنح ابن القيم إلى أن المراد أنه يشغله بالتفكير في عطشته والتغذي بمعارفه وقرة العين بمحبته والاستغراق في متاجاته والإقبال عليه عن الطعام والشراب، قال: وقد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني^(٨). انتهى. كذا في «التنوير».

(١) عبد الله بن ذكوان.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز.

(٣) كُرِّرَ للمبالغة عن نهى الوصال.

(٤) عند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ثلاث مرات.

(٥) إنما لم يقل: لستم كهيتاتي تواصلًا.

(٦) أي أُمسِي.

(٧) بفتح اللام أي اأْكُلُوا.

(٨) قال شيخنا: هذا المعنى لا ينكره أحد له ذوق بالمحبة كما قال ابن القيم «لا مع الدراري» ٢٧٧/٥.

ما لكم^(١) به طاقة .

قال محمد : وبهذا تأخذ ، الوصال مكروه ، وهو أن يواصل الرجل بين يومين في الصوم ، لا يأكل في الليل شيئاً ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة^(٢) .

١٤ - (باب صوم يوم^(٣) عرفة)

٣٦٨ - أخبرنا مالك ، حدثنا سالم أبو النضر^(٤) ،

(١) قوله : ما لكم به طاقة ، أي قدرة وقوة لا يكون سبباً لضعف بنيته ، وأما الأنبياء فلهم القوة الإلهية أو الغذاء اللدني فلا يُقاس الصلوك على الملوك .

(٢) قوله : والعامة ، أي جمهور العلماء خلافاً لبعضهم من الصحابة والتابعين ، حيث جَوَّزوه^(١) وقالوا : النهي عنه رحمة ، فمن قدر عليه فلا حرج ، لحديث الصحيحين عن عائشة : نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمةً لهم . وأجيب بأن الرحمة لا تمنع النهي ، فمن رحمته أنه كره لهم أو حرمه عليهم . وأجاز أحمد وابن رهب وإسحاق الوصال إلى السحر لحديث البخاري عن أبي سعيد سرفوعاً : لا تواصلوا ، فأيكم أراد الوصال فليواصل إلى السحر . وعارضه ابن عبد البر بحديث الصحيحين : إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار^(٢) من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم ، فالواصل مخصوص بالنبي ﷺ .

(٣) يوم التاسع من ذي الحجة . (٤) مولى عمر بن عبيد .

(١) اختلف العلماء في حكم الوصال ، فذهب أحمد وإسحاق وجماعة من المالكية إلى جوازه إلى السحر ، قال الحافظ : هذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره ، لأنه في الحقيقة بمنزلة عشاء يؤخره ، وقال السرفقي : الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين بكامل ولا شرب ، مكروه في قول أكثر أهل العلم ، والراجح عند الشافعية التحريم ، وفي الدر المختار مكروه تنزيهاً . انظر لامع الدوايري ٣٨٠/٥ وأوجز المسالك ١٠٣/٥ .

(٢) في الأصل : « الشمس » ، وهو خطأ . تنظر عمدة القاري (٦/٦٤) .

عن عمير^(١) مولى^(٢) ابن عباس، عن أم الفضل^(٣) ابنة الحارث: أن ناساً تماروا^(٤) في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة^(٥)، فقال بعضهم: صائم، وقال آخرون: ليس^(٦) بصائم، فأرسلت^(٧) أم الفضل بقَدَح^(٨) من لبن وهو واقف بعرفة فشربه^(٩).

(١) هو ابن عبد الله الهلالي، وثقه النسائي وابن حبان، مات سنة ١٠٤، كذا في «الإسحاق».

(٢) رفي رواية: مولى أم الفضل، ولا منافاة، فهذا باعتبار الأصل والأولان باعتبار المال، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) زوجة العباس.

(٤) أي تنازعوا، أو تشاكوا، أو اختلفوا.

(٥) أي بعرفات.

(٦) أي لأنه مسافر.

(٧) قوله: فأرسلت، لم يُسمَّ الرسول بذلك، نعم في النسائي عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك. وفي الصحيحين عن ميمونة أنها أرسلت فيحمل على التعدد بأن يكون الاختان أرسلتا معاً، أو أرسلتا قَدَحاً واحداً، ونُسب إلى كل منهما لأن ميمونة أرسلت بسؤال أختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال، أو عكسه. وفيه التحيُّل للاطلاع على الحكم بغير سؤال وفطنة المربلة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال، لأن ذلك كان في يوم حار بعد الظهيرة، كذا في «شرح الزرقاني».

(٨) بفتحين كاس بزرگه^(١).

(٩) شفقة على الأمة رحمة على العامة. قوله: فشربه، زاد في حديث

(١) بالقارسية.

قال محمد: من شاء صام يوم عرفة ومن شاء أفطر، إنما صومه تطوع^(١).

ميمونة: والناس ينظرون، وفي رواية أبي نعيم: وهو يخطب الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه مقطر، لأن العيان أقوى من الخبر. ففطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه لأنه الذي اختاره ﷺ لنفسه وللتقوي على عمل الحج، ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع، ولذا قال الجمهور: يستحب فطره للحاج وإن كان قوياً. ثم اختلفوا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، وتعب بأن فعله المجرد لا يدل على علم استحباب صومه، إذ قد يتركه لبيان الجواز، وأجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن صوم عرفة بعرفة. وأخذ بظاهره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فطره للحاج، والجمهور على استحبابه، كذا في شرح الزرقاني.

(١) قوله: تطوع، أي ليس بفرض ولا واجب، لكن فيه فضيلة ثابتة، فروى مسلم واللفظ له، وأبو داود من حديث أبي قتادة: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة؟ قال: يكفر السنة الماضية والباقية^(٢)، وفي رواية الترمذي: صيام يوم عرفة إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي بعده والسنة التي قبله. وروى ابن ماجه عن قتادة بن النعمان: سمعت رسول الله ﷺ: من صام يوم عرفة غُفر له سنة أمامه وسنة بعده. وروى أحمد، عن عطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يُرَشُّ عليها، فقال لها: أفطري، فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله يقول: إن صوم عرفة يكفر العام الذي قبله، قال الحافظ عبد العظيم المنذري في كتاب «الترغيب والترهيب»: رواه محدث بهم في الصحيح إلا أن عطاء لم يسمع من عبد الرحمن. وروى أبو يعلى عن سهل بن سعد =

(١) الجمع بينه وبين حديث الباب أن يُحمل على غير الحاج أو على من لم يُضممه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج. انظر فتح الباري ٢٣٧/٤.

فإن كان (١) إذا صامه يُضَعِّفَهُ ذلك عن الدعاء (٢) في ذلك اليوم فالإفطار أفضل (٣) من الصوم .

= مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له ذنبٌ ستين متتابعين . قال المنذري : رجاله رجال الصحيح . وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له سنةٌ أمامه وسنةٌ خلفه ، ومن صام عاشوراء غُفِرَ له سنة . وإسناده حسن قاله المنذري . وروى الطبراني في «الأوسط» أيضاً عن سعيد بن جبير: سأل رجلٌ عبد الله بن عمر، عن صوم يوم عرفة؟ فقال: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم ستين . وإسناده حسن قاله المنذري . وروى في «الكبير» بإسناد فيه رشدين بن سعد - وقد ضَعُفَ - عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة؟ فقال: يكفِّرُ السنة التي قبلها والتي بعدها . وروى الطبراني في «الأوسط» والبيهقي عن مسروق أنه دخل على عائشة يوم عرفة، فقال: اسقوني، فقالت: يا غلام اسقِه عسلاً، ثم قالت: وما أنت بصائم؟ قال: لا، إني أخاف أن يكون يوم الأضحى، فقالت: إنما ذلك يوم عرفة، يوم يعرف الإمام، أو ما سمعتَ يا مسروق أن رسول الله كان يعدله بألف يوم؟ وإسناده حسن قاله المنذري . وفي رواية البيهقي عنها مرفوعاً: صيام عرفة كصيام ألف يوم . وأخرج أبو سعيد النقاش في «أمالیه» عن ابن عمر مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر . قال الحافظ ابن حجر في رسالته «الفصل المكفِّرة في الذنوب المقدِّمة والمؤخِّرة»: قد ثبت في «صحيح مسلم» أنه يكفِّرُ ذنوب السنة الماضية والمستقبلية وذلك المراد من قوله وما تأخر انتهى . وذكر السيوطي في رسالته «فيمن يؤتى أجره مرتين» أن سبب كون صوم عاشوراء كفارة سنة وكون صوم عرفة كفارة ستين أن ذلك من شرع موسى، وهذا سنة النبي ﷺ فضُعِّفَ أجره .

(١) أي المحرَّم .

(٢) ونحوه من التلبية والقراءة، وكذا إذا كان الصوم يُسيءُ خلقه أو يُتعب مشيه .

(٣) قوله : أفضل ، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف كما ذكره الطحاوي وعليه

١٥ - (باب الأيام التي يكره فيها الصوم)

٣٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله، عن سليمان^(١) بن يسار^(٢): أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام^(٣) منى.

٣٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد^(٤) بن عبد الله بن الهاد، عن

= حُمَل ما ورد من النهي عن صيام عرفة بعرفة. أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وصححه والطبراني والعلحاوي وغيرهم، وأخرج الترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر: حججت مع رسول الله ولم يصم، ومع أبي بكر كذلك، ومع عمر كذلك، ومع عثمان كذلك، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه، وذكر المنزوي أن مالكا والثوري كانا يختاران الفطر بعرفة، وكان الزبير وعائشة بصومان، ورؤي ذلك عن عثمان بن أبي العاص، وكان عطاء يقول: أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف، وقال قتادة: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء.

(١) قال الزهري: كان من العلماء، وقال الزهري: ثقة مأمون، مات سنة

١٠٧هـ.

(٢) لم يختلف على مالك في إرساله، قاله أبو عمر، وقد وصله النسائي من طريق مفيان الثوري عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر، وهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة.

(٣) أي أيام رمي الجمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، وهي الأيام المعلومات والمعدودات وأيام التشريق.

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، وثقه ابن معين والنسائي، مات سنة ١٣٩هـ، كذا في الإسعاف.

ولا لغيرها^(١)، لما جاء^(٢) من النهي عن صومها عن النبي ﷺ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من قبلنا. وقال مالك^(٣)...

(١) أي من قرآن وقضية وكفارة وقضاء.

(٢) قوله: لما جاء من النهي، أي من حديث جماعة من الصحابة عند جماعة من الأئمة منهم عبد الله بن حذافة عند النسائي، وابن عباس عند الطبراني، وأبي هريرة عند الدارقطني، وزيد بن خالد الجهنّي عند أبي يعلى الموصلي، ونيسة وكعب بن مالك عند مسلم، وأم خلة الأنصارية عند إسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة وعمر بن العاص عند مالك والحاكم وابن خزيمة، وعقبة بن عامر ويشر وعلي وغيرهم عند جماعة، وليس فيها تخصيص للمتمتع ولا لغيره، بل في بعضها أن النبي ﷺ بعث منادياً أيام منى ينادي: ألا لا يصومن أحد هذه الأيام. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(١) النهي من حديث علي وسعد بن أبي وقاص وعائشة وعمر بن العاص وعبد الله بن حذافة وأبي هريرة وشرين سحيم وأنس ومعمّر بن عبد الله العدوي وأم الفضل زوجة العباس وغيرهم، ثم قال: فلما ثبت بهذه الآثار النهي عن صيام أيام التشريق وكان ذلك بمنى والحجّ مقيسون بها، وفيهم المتمتعون والقارنون، ولم يستثن منهم متمتعاً دخلوا في هذا النهي أيضاً.

(٣) قوله: وقال مالك... إلى آخره، يستدلّ له بظاهر قوله تعالى: ﴿فإذا أتمتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحجّ فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتكم﴾^(٢)، فإنّ ظاهره تجويز الثلاثة في أيام الحجّ وأيام التشريق داخلة فيها، ويوافقه ما أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن ابن عمر في تفسير ثلاثة أيام، قال: يوم قبل =

(١) ٣٣٥/١

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

ابن أنس بصومها المتمتع^(١) الذي لا يجد الهدي^(٢) فاته الأيام الثلاثة قبل يوم النحر.

١٦ - (باب النية في الصوم من الليل)

٣٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر قال: لا يصوم^(٣) إلا من أجمع^(٤) الصيام قبل الفجر.

قال محمد: ومن أجمع أيضاً على الصيام^(٥) قبل نصف

= التروية ويوم عرفة، وإذا فاته صيامها صام أيام منى فإنهم من الحج. وأخرج البخاري وابن جرير والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وعائشة قالا: لم يُرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لِمَتَمَتَّعَ لم يجد هدياً. وأخرج ابن جرير ومن بعده عن ابن عمر: رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدي ولم يصم حتى فاته أيام العشر أن يصوم أيام التشريق. وأخرج الدارقطني عن عائشة سمعت رسول الله يقول: من لم يكن معه هدي فليصم ثلاثة أيام قبل يوم النحر ومن لم يكن صام تلك الثلاثة صام أيام منى. وأجاب أصحابنا وغيرهم عن هذه الآثار بأن الموقوف منها لا يوازي المرفوع الناهي والمرفوع منها لا يساري الناهي العام من حيث السند، والاستنباط من الآية في حيز الخفاء لأن دخول أيام التشريق في أيام الحج في حيز المنع. وفي المقام كلام في المبسوطات.

(١) وكذا القارن.

(٢) في نسخة: إذا.

(٣) أي لا يصح أن يصوم.

(٤) قال الباجي: الإجماع على الصوم وهو العزم عليه والقصد له.

(٥) أي فرضاً كان أو نفلاً، قوله: على الصيام، سواء كان فرضاً أو نفلاً، أما

النفل فلما أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة قال لي رسول الله ذات يوم:

النهار^(١) فهو^(٢) صائم، وقد روى ذلك^(٣) غير واحد وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعمامة قبلنا.

يا عائشة هل عندكم شيء؟ فقلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، فقال: قلاني صائم... الحديث، وله الفاظ عند مسلم. رواه أبو داود وابن جبران والدارقطني بلفظ: كان النبي ﷺ يأتينا يقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قلنا نعم تغذى، وإن قلنا لا، قال: إني صائم. وفي رواية لمسلم والدارقطني: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ فقلت: لا، قال: قلاني إذا صائم. ودخل عليّ يوماً آخر، فقال: أعندكم شيء؟ فقلت: نعم، قال لي: إذا أفطر وقد كنت فرضت الصوم. وذكر البخاري تعليقا عن أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: قلاني صائم يومي هذا. ووصله ابن أبي شيبة، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول هل من غداء؟ فيقولون: لا، فيصوم. وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصله الطحاوي، وعن حذيفة وصله عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقا، وأما الفرض فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليصم، أي ليسك بقية يومه، ومن لم يأكل فلا يأكل. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان لولا يظهر فرق بين فرض وفرض.

(١) أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

(٢) فصومه عندنا صحيح.

(٣) أي مضمون ما ذكر.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، خلافاً للشافعي وأصحابه فإتاهم جُزؤوا في

النفل النية بعد الطلوع للأثار المذكورة، ولم يجزؤوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: من لم يجمع من الليل فلا صيام له، وفي رواية: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له، أخرجه أبو داود والترمذي =

النهار^(١) فهو^(٢) صائم، وقد روى ذلك^(٣) غير واحد وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعمامة قبلنا.

يا عائشة هل عندكم شيء؟ فقلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، فقال: فلاني صائم... الحديث، وله ألفاظ عند مسلم. ورواه أبو داود وابن جبران والدارقطني بلفظ: كان النبي ﷺ يأتينا يقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قلنا نعم تغذي، وإن قلنا لا، قال: إني صائم. وفي رواية لمسلم والدارقطني: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ فقلت: لا، قال: فلاني إذا صائم. ودخل عليّ يوماً آخر، فقال: أعندكم شيء؟ فقلت: نعم، قال لي: إذا أقطر وقد كنت فرضت الصوم. وذكر البخاري تعليقا عن أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فلاني صائم يومي هذا. ووصله ابن أبي شيبة، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول هل من غداء؟ فيقولون: لا، فيصوم. وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصله الطحاوي، وعن حذيفة وصله عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقا، وأما الفرض فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليصم، أي ليسك بقية يومه، ومن لم يأكل فلا يأكل. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان لولا يظهر فرق بين فرض وفرض.

(١) أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

(٢) فصومه عندنا صحيح.

(٣) أي مضمون ما ذكر.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، خلافاً للشافعي وأصحابه فإنهم جَوَّزُوا في

النفل النية بعد الطلوع للأثار المذكورة، ولم يجزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: من لم يجمع من الليل فلا صيام له، وفي رواية: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له، أخرجه أبو داود والترمذي =

٣٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن^(١)، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقال

= والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأحمد والدارقطني، واختلف في رفعه ووقفه، وصحح جماعة - منهم الترمذي - وقفه على حفصة، وحمله الطحاوي على ما عدا النفل وصوم رمضان من صوم الكفارات وقضاء شهر رمضان، ثلثا يضاف حديث صوم يوم عاشوراء وغيره من الآثار، وذكر في «إرشاد الساري» أنه روى عبد الرزاق عن حذيفة أنه قال: من بدا له الصيام بعدما تزول الشمس فليصم، وإليه ذهب جماعة سواء كان قبل الزوال أو بعده، وهو مذهب الحنابلة، وقال مالك: لا يصوم في النافلة إلا أن يبيت، لحديث: لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل، وقياماً على الصلاة إذ قرضها ونقلها سواء في النية^(٢).

(١) قوله: عبد الرحمن، هكذا قال أبو النضر ووافقه يحيى بن أبي كثير في الصحيحين، ومحمد بن إبراهيم وزيد بن غياث عند النسائي، ومحمد بن عمرو عند =

(١) قال الموقف: لا يصح الصوم إلا بنية إجماعاً فرضاً كان أو تطوعاً لأنه عبادة محضة، فافتقر إلى النية كالصلاة، ثم إن كان فرضاً كصيام رمضان في أدائه وقضائه والنذر والكفارة اشترط أن يتره من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة يُجزىء صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار لحديث عاشوراء المتفق عليه، ثم في أي جزء من الليل نوى أجزاء، ثم فعل بعد النية ما ينال الصوم من الأكل والشرب أم لا واشتراط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد نية بمناف للصوم، واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل كما اقتص به أذان الصبح والدفع من مزدلفة، ولذا عموم قوله ﷺ: من لم يبيت الصيام من الليل، وصوم التطوع يجوز بنية من النهار عند إمامنا وأبي حنيفة والشافعي، وقال مالك ودأود: لا يجوز إلا بنية من الليل، ثم في أي وقت من النهار نوى أجزاء، سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده، وهذا ظاهر كلام أحمد والشافعي، واختار القاسمي في «المحرر» أنه لا تجزئه النية بعد الزوال، وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من قولي الشافعي، كذا في لامع الدراري ٢٨٢/٥.

لا يُفطر^(١)، ويُفطر^(٢) حتى يقال لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل^(٣) صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيت في شهر أكثر^(٤) صياماً^(٥) منه في شعبان.

الترمذي، وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروباه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي، ومُحتمل أن أبا سلمة رواه عن كل منهما، كذا ذكره الزرقاني.

(١) أي بعد ذلك.

(٢) أي أحياناً ويستمر على إفطاره.

(٣) لئلا يُفطر وجوبه.

(٤) بالنصب ثاني مفعولي رأيت.

(٥) بالنصب، وروي بالخفض، قال السهيلي: هو وهم كأنه كتب الألف على لغة من يقف على المنصوب المتون بدون الألف فتوهمه مخفوضاً. قوله: أكثر صياماً منه في شعبان، اختلف في الحكمة في إكثاره الصوم فيه، فقيل: كان يشتغل عن صيام الثلاثة من كل شهر لسفر أو غيره، فيجتمع فيقضها فيه، واستدل له بما أخرجه الطبراني بسند ضعيف عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة، فيصوم شعبان، وقيل: كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان لحديث الترمذي: سئل رسول الله ﷺ: أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال: شعبان لتعظيم رمضان. وأصح منه ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة عن أسامة قلت: يا رسول الله ﷺ لم أرك ما تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: ذاك شهر يتخفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى الله، فأحب أن يرفع^(١) إليه عملي وأنا صائم، كذا في (التوشيح شرح صحيح البخاري) للسيوطي.

(١) المراد بالرفع الرفع العاص دون الرفع العام بكرة وعشياً. انظر فتح الملهم ١٧٤/٣.

٣٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد^(٢) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية^(٣) بن أبي سفيان عام^(٤) حج وهو على المنبر^(٥) يقول: يا أهل المدينة،

(١) قوله: عاشوراء، هو بالمد على المشهور، وحكي فيه القصر وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لما عدلوا عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن ذكر الموصوف^(٦) كذا ذكره القاري.

(٢) قوله: عن حميد، قال الحافظ ابن حجر: هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم، قال الأوزاعي والزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقال الثعلبي عن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية، المحفوظ رواية الزهري عن حميد، قاله النائي وغيره.

(٣) هو وأبوه من مسلمة الفتح، وكان أميراً عشرين سنة وخليفة عشرين سنة، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) قوله: عام حج، كان أول حجة حجها معاوية بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير. قال ابن حجر: ويظهر أن المراد في هذا الحديث الحجة الأخيرة، وكأنه تأخر بمكة أو المدينة بعد الحج إلى يوم عاشوراء.

(٥) أي منبر المسجد النبوي.

(١) قال العيني: وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعد أسماءهم ثم قال: ومن الأئمة مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحابهم. «عملة القاري» ١١٦/٦.

أين^(١) علماءكم^(٢)؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم^(٣):
هذا يوم عاشوراء لم يكتب^(٤) الله عليكم صيامه، أنا صائم، ومن
شاء فليصم، ومن شاء فليفطر^(٥).

قال محمد: صيام يوم عاشوراء كان واجباً^(٦) قبل أن يفترض

(١) قوله: أين علماءكم؟ قال النووي: الظاهر إنما قال ذلك لما سمع من
يوجهه أو يحرمه أو يكرهه، فأراد إعلامهم بأنه ليس بواجب، ولا محرم، وقال
ابن التين: يحتمل أن يريد به استدعاء موافقتهم، أو بلغه أنهم يزوّن صيامه فرضاً
أو نفلاً، أو يكون للتبليغ، كذا في «عمدة القاري»^(١) شرح صحيح البخاري
للمعيني.

(٢) أي من الصحابة والتابعين.

(٣) أي في حقه.

(٤) أي لم يفرض، قوله: لم يكتب الله... إلى آخره، اتفق العلماء على
أن صوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب، واختلفوا في حكمه أوّل الإسلام، فقال
أبو حنيفة: كان واجباً، واختلف أصحاب الشافعي على وجهين: أشهرهما: أنه لم
يزل سنة، ولم يلك واجباً قط، والثاني: كقول أبي حنيفة، وقال عياض: وكان
بعض السلف يقول: كان فرضاً وهو باقٍ على فرضيته، قال: وانقرض النفاثون
بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، كذا في «عمدة القاري».

(٥) قال الحافظ ابن حجر: هو كلمة من كلام النبي ﷺ كما بيّنه النسائي
في روايته، ذكره السيوطي.

(٦) قوله: كان واجباً^(٢)... إلى آخره، به ورد كثير من الأخبار، فأخرج =

(١) ١٢١/٦.

(٢) وسط الكلام على هذا الشيخ ابن القيم في «الهدى» وقال: إن رسول الله ﷺ كان يصوم
عاشوراء قبل أن يزل فرض رمضان، فلما زل فرض رمضان تركه، فهذا لا يمكن التخلّص =

رمضان ثم نسخه^(١) شهر رمضان، فهو تطوُّع من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة قبلنا.

= الطحاوي عن الربيع بنت معوذ: قد بعث رسول الله ﷺ في الأنصار: من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطراً، فليتم آخر يومه، فلم نزل نصرمه ويصومه صبياننا وهم صغار، وتتخذ لهم اللعبة من العهن، فإذا سالونا الطعام أعطيناهم اللعبة. وأخرج عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء قبل أن يفترض رمضان، فلما فرض قال: من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر. وأخرج عن جابر: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عليه، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا. وأخرج عن قيس بن سعد: أمرنا رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء قبل أن يفترض رمضان. فلما نزل رمضان لم نؤمر ولم تنه عنه. وفي الباب أخبار أخر مخرجة في السنن والصحاح، وأما حديث معاوية فأجيب عنه بأن معاوية من مُسلمة الفتح، فإن كان سمع ما سمع فإنما سمع سنة تسع أو عشر، وذلك بعد نسخه برمضان، فإنه كان في السنة الثانية، فلا دلالة له على عدم وجوبه قبل ذلك.

(١) أي افتراضه.

= عنه إلا بأن صيامه كان فرضاً قبل رمضان، فحيث يكون المتروك وجوب صومه لا استحبابه، ويتمن هذا... إلخ. ولامع الدراي: ٥١/٣٨٣.

٣٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: تحروا (٣) ليلة (٤) القدر في السبع الأواخر من رمضان.

(١) قوله: باب ليلة القدر (١)، اختلف العلماء فيها، فقيل: إنها رُفعت أصلاً ورأساً، قاله الحجاج الوالي الظالم والرافضة، وقيل: إنها دائرة في جميع السنة، وقيل: إنها ليلة النصف من شعبان، وقيل: مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه، ورجحه السبكي، وقيل أول ليلة منه، وقيل ليلة النصف، وقيل ست عشرة، وقيل سبع عشرة، وقيل ليلة ثمانى عشرة، وقيل: ليلة تسع عشرة، وقيل: مبهمة في العشر الأوسط، وقيل: مبهمة في العشر الأخير، وقيل: مبهمة في السبع الأواخر، وقيل: ليلة الحادي والعشرين، وقيل كذلك إن كان الشهر ناقصاً وإلا فليلة العشرين، وقيل: ليلة اثنين وعشرين، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وقيل ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أحمد واختاره خلائق، وقيل ليلة ثمان وعشرين، وقيل: ليلة تسع وعشرين، وقيل: ليلة الثلاثين، وقيل: تنتقل في النصف الأخير، وقيل: تنتقل في العشر الأخير كله، وقيل: إنها تنتقل في أوتار العشر الأخير، وقيل: تنتقل في السبع الأواخر، وقيل: في أشفاع العشر الأوسط، والعشر الأخير، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها تكون دائماً ليلة الجمعة ولا أصل له، كذا في «التنوير» (٢).

(٢) سُميت بذلك لعظم قدرها لتزول القرآن فيها، ولوصفها بأنها خير من ألف شهر.

(٣) أي اجتهدوا أو التمسوا.

(٤) قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك، ورواه شعبة عن عبد الله بن دينار

بلفظ: تحروها ليلة سبع وعشرين.

(١) ذكر شيخنا في الأوجز ١٧٨/٥ سبعة أبحاث لطيفة في هذا الباب: منها اختلافهم في وجه التسمية بليلة القدر، ومنها: اختصاص هذه الليلة بهذه الأمة عند الجمهور، ومنها: اختلافهم في سبب هذه العطية الجليلة، ومنها: في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة تبلغ =

(٢) ٣٠٠/١.

٣٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه^(١): أن رسول الله ﷺ قال^(٢): تحرروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان.

٢٠ - (باب^(٣) الاعتكاف^(٤))

٣٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير،

(١) قال ابن عبد البر: رواه أنس بن عياض أبو ضمرة عن هشام عن أبيه عن عائشة موصولاً.

(٢) وفي الصحيح عن عائشة: تحرروا ليلة القدر في وتر العشر الأواخر من رمضان.

(٣) قوله: باب الاعتكاف، قال مالك: تَكَرَّتْ في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اعتنائهم واتباعهم الأثر فأراهم تركوه لشدة انتهي. قال السيوطي في التوشيح: وتماه أن يُقال: مع اشتغالهم بالكسب لعيالهم والعمل في أراضيهم، فبشق عليهم ترك ذلك وملازمهم للمجد. انتهى. قلت: هو مع تمامه ليس بشام، لعدم كونه وجهاً لشرك سنة من سنن النبي ﷺ، والأولى أن يُقال إن الاعتكاف في العشر من رمضان وإن كان سنة مؤكدة لكنه على الكفاية لا على النعير، وقد كانت أزواج النبي ﷺ بعده يعتكفن فكانت ذلك، وقد حَقَّقْتُهُ في رسالتي والإنصاف في حكم الاعتكاف.

(٤) هو لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه خيراً أو شراً، وشرعاً لزوم المسجد للعبادة على وجه مخصوص.

إلى قريب من خمسين قولاً، ومختار أئمة الفقه والبلوك في تعيين هـ، الليلة، ومنه: اختلافهم هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن قامها ولم يظهر له شيء، وغيرها.

عن عُمرة^(١) بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يُدني^(٢) إلي^(٣) رأسه فأرجله^(٤)، وكان لا يَدْخُلُ البيتَ إلَّا^(٥) لحاجة^(٦) الإنسان.

(١) قوله: عن عُمرة، قال ابن عبد البر: كذا رواه جمهور رواة الموطأ، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فلم يذكروا عُمرة في هذا الحديث. وكذا لم يذكر عُمرة أكثر أصحاب ابن شهاب منهم معمر وسفيان وزباد بن سعد والأوزاعي. انتهى. ورواه الشافعي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك به، ورواه الترمذي عن أبي مصعب عن مالك عن الزهري. عن عروة وعُمرة كلاهما عن عائشة، وقال: هكذا روى بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عُمرة عن عائشة، والصحيح عن عروة وعُمرة عن عائشة. وكذا أخرجه البخاري ومسلم وبقية الستة عن الزهري عن عروة وعُمرة كلاهما عن عائشة، كذا في «التنوير».

(٢) من الإذناء أي يقرب. قوله: يُدني إلي رأسه، فيه أن إخراج البعض لا يجري مجرى الكل، زاد في رواية: وأنا حائض. وفيه أن الحائض طاهرة.

(٣) وأنا في الحُجرة.

(٤) أي فأمسَطَ شعر رأسه.

(٥) قوله: إلَّا لحاجة الإنسان، فسرها الزهري بالبول والغائط، وقد اتفقوا على استثنائهما، واختلفوا في غيرهما من الحاجات مثل عيادة المريض وشهود الجمعة والجنائز، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه قال الثوري وابن المبارك، وقال بعضهم: ليس له أن يفعل شيئاً من هذا، كذا في «عمدة القاري».

(٦) أي الضرورية وهي الغائط والبول والحدث.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يخرج^(١) الرجل إذا اعتكف إلا لمغائط أو البول، وأما الطعام والشراب فيكون في مُعْتَكِفِهِ^(٢)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن أنس^(٣)، عن محمد بن إبراهيم^(٤)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري^(٥) قال: كان رسول الله ﷺ يعتكف الخضر الأوسط^(٦) من شهر^(٧) رمضان، فاعتكف^(٨) عاماً^(٩) حتى إذا كان ليلة

(١) قوله: لا يخرج الرجل، يعني إلى بيته قريب أو بعيد. وأم للتوضوء والغسل من دون ضرورة فلا، وكذا في عبادة المريض ونحو ذلك. ويشهد له ما أخرجه أبو داود أن رسول الله ﷺ كان لا يسأل عن المريض إلا ما رآه في عتكفه.

(٢) اسم مفعول أي محل اعتكافه.

(٣) أسلمه يهادي، حذف الياء وفقاً ووضلاً.

(٤) ابن النخارث التميمي.

(٥) قال ابن عبد البر: هذا صحيح حديث يروى في هذا السبب.

(٦) قوله: الأوسط، قال ابن حجر: يضم الواو وانسين جمع وسطى، يروى بفتح سين مش كثر وكثير، ورواه البيهقي بإسكانها على أنها جمع واسط كإزول ونزل انتهى.

(٧) قوله: من شهر رمضان، فيه مداومته على ذلك، فالاعتكاف فيه سنة مؤكدة لمواظبته عليه، قاله ابن عبد البر ولعل مراده رمضان لا عيد الوسط إذ هو له يدوم عليه.

(٨) كذلك.

(٩) مصدر عام إذا سبغ، فالإسكان يعم في دياه على الأرض طول حينه.

إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج^(١) فيها من اعتكافه قال^(٢) :
 من كان^(٣) اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، وقد رأيت^(٤) هذه
 الليلة^(٥)، ثم أنسيها^(٦)، وقد رأيتني^(٧) من صُبْحَتِهَا^(٨) أَسْجُدُ في ماءٍ
 وطين، فالتمسوها في العشر الأواخر، والتمسوها في كل وتر^(٩).

(١) أي من عادته أن يخرج. قوله: يخرج فيها، قال ابن حزم: هذه الرواية
 مشككة، فإن ظاهرها أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا
 يكون أول ليالي اعتكافه الآخر ليلة اثنين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر
 الحديث: فأبصرت عيني رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته أثر الماء والطين من
 صبح إحدى وعشرين، فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين
 ووقع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقة الطرق، فكان في هذه
 الرواية تجوزاً أي من الصبح الذي قبلها، كذا في (التنوير).

(٢) وفي رواية الشيخين: فخطبنا صبيحة عشرين.

(٣) أي من أصحابي.

(٤) وفي رواية أُرِيتُ: بهزة أوله. قوله وقد رأيت، قال النووي في شرح
 المذهب: قال الفقهاء: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عياناً، ثم نسي في أول
 ليلة رأى ذلك، لأن مثل هذا قل أن ينسى، وإنما معناه أنه قيل له ليلة القدر ليلة
 كذا وكذا، ثم نسي كيف قيل له.

(٥) أي ليلة القدر.

(٦) بصيغة المفعول أي أنساها الله لحكمة في إنساها.

(٧) أي نفسي في تلك الليلة.

(٨) أي في صبحها.

(٩) أي أوتار لياليه، أولها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر التاسع

والعشرين.

قال أبو سعيد: فمطرت السماء من تلك الليلة، وكان المسجد^(١) سقفه عريشاً^(٢) فوقف^(٣) المسجد. قال أبو سعيد^(٤): فأبصرت^(٥) عيني رسول الله ﷺ انصرف^(٦) علينا، وعلى جبهته وأنفه^(٧) أثر الماء والطين من صبح^(٨) ليلة إحدى وعشرين.

٣٧٨ - أخبرنا مالك، سألت ابن شهاب الزهري عن الرجل المعتكف يذهب لحاجته تحت سقف^(٩)؟

(١) أي مسجد المدينة.

(٢) أي أنه كان مظلاً بالجريد والخوص محكم البناء بحيث يكف عن المطر.

(٣) أي أفطر الماء من سقفه.

(٤) أي الخدري راوي الحديث.

(٥) أي فرأيت.

(٦) من الصلاة.

(٧) قوله: وأنفه، فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها أساء، قاله مالك، وقال الشافعي: لا يجزيه، وقال أبو حنيفة: إذا سجد على جبهته أو أنفه اجزاء^(١).

(٨) بعد ما فرغ من صلاة الصبح.

(٩) أي خراب صار مزيلة، ويكون حول المسجد.

(١) وفي الهداية: إن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من علو، وهو رواية عنه... إلخ، انظر أوجز المسالك، ١٨٧/٥.

قال: لا بأس بذلك^(١).

قال محمد: بهذا نأخذ، لا بأس للمعتكف إذا أراد أن يقضي الحاجة من الغائط أو البول أن يدخل البيت^(٢) أو أن يمر تحت السقف، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل^(٣).

(٢) أي بيته.

(١) قال المؤلف: لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد تُقام الجماعة فيه، لأن الجماعة واجبة والاعتكاف في غيره يُفضي إلى أحد الأمرين: إما ترك الجماعة الواجبة، وإما خروجه إليها، فيتكرر الخروج كثيراً مع إمكان التحرز منه، وذلك منافي للاعتكاف. ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المعتكف رجلاً، لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً «المعني» ١٨٧/٢.

كتاب الحج^(١)

١ - (باب المواقيت^(٢))

٣٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا تافع مولى عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال^(٣): يَهْلُ^(٤) أَهْلُ^(٥) المدينة من ذي الحُلَيْفَةِ^(٦)، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ^(٧).....

(١) بفتح الحاء والكسر، في اللغة: القصد، وفي الشرع: زيارة أماكن مخصوصة بأفعال مخصوصة.

(٢) جمع للميقات مكان الإحرام. حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل: أي سنة وفّت رسول الله المواقيت؟ فقال: عام حج، كذا في «التوشيح».

(٣) ولبخاري: أن رجلاً قام في المسجد، فقال: يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهْلُ؟ فقال: يَهْلُ إلى آخره، بصيغة الخبر مراداً به الأمر.

(٤) مِنْ أَهْلِ الْمُحَرَّم: رفع صوته عند الإحرام. وكلُّ من رفع صوته فقد أَهْلٌ، كذا في «المصباح».

(٥) أي حقيقة أو حكماً ومن حولهم من أهل الشرق.

(٦) قوله: من ذي الحُلَيْفَةِ، بضمّ الحاء المهيّلة وفتح اللام وإسكان الياء المشددة من تحت وبالفاء، هو على نحو ستة أميال من المدينة، وقيل: سبعة أو أربعة، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي رحمه الله.

(٧) زاد النسائي من حديث عائشة: ومصر، وزاد الشافعي في روايته: والمغرب، والمصريون الآن يُحرّمون من رابغ - براء وموخذة وعين معجمة - قرب الجحفة لكثرة حُمّاهَا، فلا ينزلها أحد إلا حُمٌّ، كذا ذكره الزُّرقاني.

من الجُحفَة^(١)، ويَهْلُ أهلُ نجد^(٢) من قُرْن^(٣).

قال ابنُ عمر: ويزْعُمُون^(٤).....

(١) قوله: من الجُحفَة، بضم الجيم وإسكان الحاء، قرية كبيرة كانت عامرة، وهي على طريق المدينة على نحو سبع مراحل من المدينة، ونحو ثلاث مراحل من مكة، قرية من الهجر بينها وبينه نحو ستة أميال، قال صاحب «المطالع» وغيره: سُمِّيَتْ جحفَة لأن السيل اجتفها، وقال أبو الفتح الهمداني: هي فعلة من جحف السيل اجتحف: إذا اقتلع ما يمر به من شجر أو غيره، وهذا من باب العرفة كما تقول عرفت عرفة بالفتح، وما تعرفه عرفة، كذلك جحف السيل جحفَة، بالفتح، والمجحوف جحفَة، بالضم، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات».

(٢) وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل الشرق. قوله: أهل نجد، كل مكان مرتفع، وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد ههنا التي أعلى تهامة واليمن، وأسفلها الشام والعراق، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: من قرن، بفتح القاف وسكون الراء. وفي حديث ابن عباس في الصحيحين: قرن المنازل. وضبط الجوهرى بفتح الراء، وغَلَطوه، وبألف النورى فحكى الاتفاق على تخطئه في ذلك وفي نسبة أُويس القرني إليه، وإنما هو منسوب إلى قبيلة بني قرن بطن من مراد، لكن حكى عياض أن من سكن الراء أراد الجبل، ومن فتح أراد الطريق. والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) قوله: ويزْعُمُون... إلى آخره، للبخاري من طريق الليث عن نافع، عن ابن عمر: لم أفضه هذه من رسول الله ﷺ. وفي «الصحيحين» عن سالم عن أبيه، وزعموا أن النبي ﷺ قال - ولم أسمع - : ويَهْلُ أهل اليمن من يلملم. وهو من استعمال الزعم على القول المحقق، وهو يشعر بأن الذي بلغ ذلك ابن عمر جماعة، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في «الصحيحين»، وجابر عند مسلم إلا أنه =

أنه^(١) قال: ويَهْلُ أهلُ اليمَن من يَلْمَم^(٢).

٣٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٣) عبد الله بن دينار، أنه قال: قال

= قال: أحسبه رفعه، وعائشة عند النسائي، والحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي^(٤).

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) قوله: من يلمم، بفتح اليم، واللامين وإسكان الميم بينهما، ويقال فيه اللمم بهمزة، هو على مرحلتين من مكة. وفي «شرح مسلم» لعياض: هو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة، كذا في «تهذيب الأسماء».

(٣) قوله: أخبرنا عبد الله بن دينار... إلى آخره، قال الزرقاني: هذا الحديث تابع فيه مالكاً إسماعيل بن جعفر عند مسلم، ومقيان بن عيينة عند البخاري في «الاحتصام». كلاهما عن ابن دينار به، وزاد فذكر العراق فقال أي ابن عمر: لم يكن عراق يومئذ، ولأحمد عن صدقة فقال له قائل: فأين العراق؟ فقال: لم يكن يومئذ عراق. وروى الشافعي عن طاوس: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق. وكذا قال مالك في «المدونة» والشافعي في «الأم» فمقات ذات عرق لأهل العراق ليس منصوصاً عليه، وإنما أجمع عليه، وبه قطع الغزالي والرافعي في «شرح المستند» والنووي في «شرح مسلم»، ويدل له ما في البخاري: أن أهل العراق أتوا عمر، فوقت لهم ذات عرق، وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في «الشرح الصغير» والنووي في «شرح المذهب» أنه منصوص. وفي مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: ويَهْلُ أهل العراق ذات عرق، إلا أنه مشكوك في رفعه لأن أبا الزبير قال: سمعت جابراً قال: سمعت أحسبه رفع، لكن قال العراقي: قوله أحسبه أي أظنه والظن في باب الرواية ينتزله منزل اليقين، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة، وابن ماجه

(١) انظر أوجز المسالك ٢١٧/٦.

عبد الله بن عمر: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يَهْلُوا^(١) من ذي الحليفة وأهل الشام من الجُحفة، وأهل نجد من قرن.

قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث^(٢) فسمعتُهن من رسول الله ﷺ، وأُخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وأما أهل اليمن فيَهْلُون من يلملم.

٣٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر أحرم^(٣) من الفُرْع^(٤).

٣٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرني الثقة^(٥) عتيدي: أن ابن عمر

= من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكّا في رفعه، روى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة، وعن الحارث قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق، قال الحافظ: فهذا يدل على أن للحديث أصلاً^(١).

(١) وميقات المكي ومن بعثه للحج الحرم وللمعرة الحل.

(٢) أي المواضع الثلاثة.

(٣) أي مرة.

(٤) قوله: من الفُرْع، بضم الفاء والراء وإسكانها، موضع بناحية المدينة،

يقال: هي أول قرية مارت لإسماعيل وأمه التمر يمكة، قال ابن عبد البر: محمله عند العلماء أنه مر بميقات لا يريد إحراماً ثم بدا له فأهل منه أوجده إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له في الإحرام كما قاله الشافعي وغيره. وقد روى حديث المراقيت ومُحال أن يتعداه مع علمه به فيوجب على نفسه ما عليه دم.

(٥) قيل: هو نافع، كذا ذكره الزرقاني.

(١) انظر فتح الباري ٣/٢٨٩ و ٣٩٠.

أحرم^(١) من إيلياء^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيت^(٣) وقتها رسول الله ﷺ
فلا ينبغي^(٤).....

(١) قوله: أحرم^(١) من إيلياء، أي عام الحكمين، لما افترق أبو موسى
وعمر بن العاص من غير اتفاق بثومة الجندل، فنهض ابن عمر إلى بيت المقدس
فأحرم منه كما رواه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقيت،
فدل على أنه فهم أن المراد منع مجاوزتها حلالاً، لا منع الإحرام قبلها، وأما
الكراهة فلعلها أخرى، هي خوف أن يعرض للمحرم إذا بعدت مسافته ما يفسد
إحرامه. وأما قصيرها فلما فيه من التباس الميقات والتضليل عنه، وهذا مذهب
مالك وجماعة من السلف^(٢)؟ فانكر عمر على عمران بن حصين في إحرامه من
البصرة، وأنكر عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات، قال ابن
عبد البر: وهذا من هؤلاء - والله أعلم - كراهة أن يضيق المرء على نفسه
ما وسع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وذهب جماعة
إلى جوازه من غير كراهة. وقال به الشافعية، كذا في شرح الزرقاني.

(٢) بكسر أوله مملوداً ومخففاً، وقد تشدد الياء الثانية ويقصر، اسم مدينة
بيت المقدس.

(٣) أي أماكن مؤقتة.

(٤) أي لا يحل. قوله: فلا ينبغي لأحد... إلى آخره، لما أخرجه ابن
أبي شيبة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تجاوز الميقات إلا بإحرام^(٣).

(١) في جمع التوائد برؤية مالك أن ابن عمر أهل بحجة من إيلياء. أوجز المسالك ٢٢٤/٦.

(٢) قال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي
وآخرون: الإحرام من المواقيت وخصه. انظر عمدة القاري ١٤١/٥.

(٣) نصب الرابة ٤٧٣/١.

وكذلك أخرجه الطبراني في معجمه وأخرج الشافعي والبيهقي عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يردُّ من جاوز الميقات غير محرم، وروى إسحاق بن راهويه عنه أنه قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن خشي أن يرجع إلى الوقت يفوت الحج، فإنه يُحرم ويهريق دماً. وبهذه الأخبار وأمثالها حرَّم الجمهور المجاوزة عن المواقيت بغير إحرام، لكن الشافعية خصَّوه بمن يريد لذاء النك، وأصحابنا عثمونه، وذهب عطاء والنخعي إلى عدم وجوب الإحرام من المواقيت، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه، وقال الحسن: يجب على المجاوز القعود إلى الميقات فإن لم يعد حتى تمَّ حجه رجع للميقات وأهل منه بعمره. وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة، قاله ابن عبد البر وغيره.

(١) قوله: أن يجاوزها، وأما تقديم الإحرام عليها فحائز اتفاقاً، حكاه غير واحد. وحكى المعيني في «شرح الهداية» أن عند داود الظاهري إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمره، وهو قول شاذ مخالف لفعل السلف وقولهم، فقد أحرم ابن عمر من بيت المقدس، بل ورد في فضله حديث أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان مرفوعاً: من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غُفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، ووجبت له الجنة. هذا لفظ أبي داود، وفي مسنده ضعف يسير، ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث شرح الرافعي»، وذكر القرطبي أن إحرام ابن عمر وابن عباس كان من الشام، وإحرام عمران بن حصين من البصرة وابن مسعود من القادسية، وإحرام علفمة والأسود والشعبي من بيوتهم، وسعيد بن جبير من الكوفة رواه سعيد بن منصور، وأخرج الحاكم في «المستدرک» أنه سُئل علي عن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ﴾ فقال: أن تُحرم من ديرة أهلك. وفي الباب آثار كثيرة تشهد بجواز التقديم إلا أن مالكاً وأحمد وإسحاق كرهوه كما ذكره المعيني وغيره، وقال أصحابنا: هو أفضل إن أمِن من أن يقع في محذور.

إذا أراد^(١) حجاً أو عمرة إلّا محرماً، فأما إحرام^(٢) عبد الله بن عمر من القرع وهو دون ذي الحليفة إلى

(١) قوله: إذا أراد، هذا القيد غالبي، وإلّا فلا يحل لأحد من الأفاقي أن يجاوز الميقات بلا إحرام إذا أراد دخول الحرم سواء أراد أحد التّسكين أو لم يرد، خلافاً للشافعي. وأما دخوله عليه الصلاة والسلام عام الفتح بغير إحرام، فحكم مخصوص له ولاصحابه في ذلك الوقت، كذا في «شرح القاري».

(٢) قوله: فأما إحرام... إلى آخره، دُفِعَ لما ورد أنه لما لم يُجَزَّ مجاوزة المواقيت فكيف جاوز ابن عمر ميقات أهل المدينة وهو ذو الحليفة، وأحرم من القرع، وهو متجاوز عن ذي الحليفة، إلى جانب مكة. وحاصل الدفع أنه لا يحل المجاوزة من هذه المواقيت لمن مرّ بها إلّا محرماً إلّا من كان بين يديه ميقات آخر، فإنه مخير بين أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة يُخَيَّرُ لهم بين أن يُحَرِّمُوا من ذي الحليفة وهو ميقاتهم الموقت وبين أن يحرموا من الجحفة، أو من رابع الذي هو قريب الجحفة لحديث مرفوع مرسل: من أحب أن يستمتع بشيابه إلى الجحفة فليُفعل. فلا يلزمهم من مجاوزة ذي الحليفة دم، وإن كان الأفضل هو الإحرام منه، وقد يُستدل له بما وقع في رواية البخاري وغيره من حديث ابن عباس بعد ذكر المواقيت: فهنّ لهنّ ولمن أتى عليهنّ من غير أهلنّ لمن كان يريد الحج والعمرة. واستدل به كثير على أن الشامي إذا مرّ بذِي الحليفة لزمه الإحرام منها ولا يؤخره إلى ميقاته الجحفة فإن أُخِّرَ لزمه دم عند الجمهور، وحكى النووي الاتفاق عليه، ولعله بالنسبة إلى جمهور الشافعية وإلّا فالمعروف عند المالكية أن الشامي مثلاً إذا جاوز ذَا الحليفة بغير إحرام إلى الجحفة جاز له ذلك، وبه قالت الحنفية^(١) وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(١) وأما مذهب الحنفية في ذلك ما في «البدائع»: من جاوز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز إلّا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول، كذا في بدل المجهود ٣٢٤/٨.

مكة، فإن أمامها^(١) وقت آخر^(٢) وهو الجحفة^(٣) وقد رُخص^(٤) لأهل المدينة أن يُحرموا^(٥) من الجحفة لأنها^(٦) وقت من المواقيت. بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: من أحب منكم^(٧) أن يستمتع بثيابه^(٨) إلى الجحفة فليفعل. أخبرنا بذلك أبو يوسف، عن إسحاق^(٩) بن راشد، عن محمد^(١٠) بن علي، عن النبي ﷺ.

(١) أي قدامها.

(٢) أي ميقات متأخر آخر.

(٣) الحاصل أن هذا رخصة والإحرام من الميقات الأول عزيمة فلو أحرم من الجحفة فلا شيء عليه عندنا خلافاً للشافعي، كذا في «المرواة».

(٤) أي بصيغة المجهول أي وقعت الرخصة.

(٥) سواء مروا على ذي الحليفة أم لا.

(٦) أي الواجب أن لا يتجاوزوا عن مطلق الميقات أي عن الميقات الأول.

(٧) خطاب لأهل المدينة.

(٨) أي أن يلبس ثيابه ويؤخر إحرامه إلى الجحفة.

(٩) قوله: عن إسحاق بن راشد، هو أبو سليمان إسحاق بن راشد الحراني، وقيل الرقي مولى بني أمية، وقيل مولى عمر، روى عن الزهري وعبد الله بن حسن بن الحسن بن علي ومحمد بن علي زين العابدين أبي جعفر الباقر وغيرهم، وعنه جماعة، ذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات»، وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، كذا في «تهذيب التهذيب» وغيره.

(١٠) أي عن أبي جعفر محمد الباقر ابن زين العابدين علي بن الحسين بن علي، ويسمى هذا السند سلسلة الذهب، قاله القاري.

٢ - (باب الرجل يُحرم في تَبَرُّ (١) الصلاة

وحيث ينبت (٢) به بعيره)

٣٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عمرَ كان يصلي (٣) في مسجد ذي الحليفة، فإذا انبعث به راحلته أحرم (٤).

٣٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا موسى (٥) بن عُقبة، عن سالم بن عبد الله أنه سمع ابن عمر يقول: يبدأؤكم (٦)

(١) بضمّتين أي بعد الصلاة.

(٢) والمراد بالانبعاث القيام والباء للتعدي أي حين يقيمه بعيره.

(٣) ركعتين سنة الإحرام (١).

(٤) أي نوى ولَبَسَ أو جُنِدَ نَيْتَه وتلبّيته بناءً على أن الأفضل للمحرم أن يحرم عقيب صلاة سنة الإحرام كما سيأتي من صنيعة ﷺ. قوله: أحرم، أتباعاً لما رآه من فعل المصطفى ﷺ لذلك كما في الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وفي مسلم من رواية الزهري عن سالم عن أبيه: كان ﷺ يركع بذِي الحليفة ركعتين ثم إذا امتوث به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل.

(٥) هو مولى آل الزبير، ويقال مولى أم خالد زوجة الزبير، ثقة، توفي سنة ١٤١ هـ، كذا في «الكاشف».

(٦) أي مفازتكم، التي فوق عَلَمِي ذي الحليفة لمن صعد الوادي، قاله أبو عبيد البكري، وأضافها إليهم لكونهم كذبوا لسيبها.

(١) عند مسجد ذي الحليفة وأراد بالمسجد مصلى رسول الله ﷺ وليس المراد بالمسجد أن هناك مسجداً بُني قبل ذلك. بلل المجهود ٢٧١/٨.

هذه التي تكذبون^(١) على رسول الله ﷺ فيها، وما أهل^(٢) رسول الله ﷺ إلا من عند.....

(١) أتقولون إنه أحرم منها ولم يحرم منها^(١)!

(٢) للمحمدي عن سفيان، عن ابن عينة: والله ما أهل. وقوله: وما أهل... إلى آخره، هذا لفظ مالك، وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ: هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة. ولمسلم من طريق آخر بلفظ: كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء؟ قال: البيداء التي تكذبون فيها... إلى آخره، إلا أنه قال: ما أهل إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره. وسيأتي للمصنف - أي البخاري - بلفظ: أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة، أخرجه من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر. وكان ابن عمر ينكر على ابن عباس قوله في روايته في «صحيح البخاري» بلفظ: ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل، فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع، وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس^(٣): عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله، فذكر الحديث، وفيه: فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ منهما، فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل، فأدرك ذلك قوم لم يشهدوه في المرة الأولى، فسمعوه حين ذاك، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، فلما علا شرف =

(١) ليس المراد بالكلب عمداً، بل إطلاق الكذب عليه لعدم علمهم بإبتداء إحرامه ﷺ من المسجد بعد الصلاة.

(٢) حديث ابن عباس وإن ضيقه النووي وغيره، لكن حسنه الترمذي وسكت عليه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم مفسر في الباب، وأقره عليه الذهبي، وقال ابن الهيثم: بعدما بسط الكلام: الحق أن الحديث حسن، فزال الإشكال. أوجز المسالك ٢٣٦/٦.

المسجد^(١) مسجد ذي الحليفة.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ يحرم الرجل إن شاء في دبر صلاته وإن شاء حين ينبعث به بغيره، وكلُّ حسن^(٣) وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= البداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه، فقتل كل واحد ما سمع وإنما كان إهلاله في مصلّاه وأيم الله، ثم أهل ثانياً وثالثاً، كذا في «فتح الباري».

(١) أي بعد فراغه من صلاته.

(٢) أي بما ذكر من الحديثين.

(٣) قوله: وكلُّ حسن، والأحسن هو الأول عند أئمتنا الثلاثة كما حكاه الطحاوي خلافاً للمالكية والشافعية، فإن الأفضل عندهم أن يُهَلَّ إذا بعث به راحته أو توجه لطريقه ماشياً^(١)، ذكره في «ضياء الساري».

(١) وكذا جمع بين ملعيهما الزرقاني ٢٤٤/٢. وفرّق الباجي بينهما فقال: ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يهل الراكب إذا استوت به راحته قائمة، وقال الشافعي: يهل إذا أخذت ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة: يهل عقب الصلاة شرح الباجي ٢٠٨/١. وما حكوا من منعه مالك يأبى عنه كلام اللودير إذ صرح بأولوية الإحرام في أول المواقيت إلا في ذي الحليفة ففي مسجدها، كذا في الأرجز ٢٣٥/٦.

٣ - (باب (١) التلبية (٢))

٣٨٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن

تلبية (٣) النبي ﷺ: لبيك (٤) اللهم (٥) لبيك (٦)، لبيك لا شريك لك لبيك، إن

(١) قوله: باب التلبية، قال ابن عبد البر: قال جماعة من العلماء: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، قال الحافظ: هذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفاسيرهم بأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد، وأقوى ما فيه ما أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس، قال: لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج، قال: يارب وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن، وعليّ البلاغ، فنادى إبراهيم: يا أيها الناس كُتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فسمعه من ما بين السماء والأرض، أفلا ترون الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبنون. ومن طريق ابن جريج عن عطاء عنه، وفيه: فأجابوه في أصلاب الرجال وأرحام النساء، وأول من أجابه أهل اليمن (٧).

(٢) مصدر لبى يلبي إذا أجاب بلبيك، ومعناه أجبتك إجابة بعد إجابة، على أن التلبية بحذف الزوائد للتكثير.

(٣) أي التي كان يداوم عليها النبي ﷺ ولا ينقص منها.

(٤) اشتقاقه من لب بالمكان إذا أقام به ولزمه.

(٥) أي يا الله أجبتك في ما دعوتنا.

(٦) قوله: لبيك، قال القاري: كرهه للتأكيد أو أحدهما في الدنيا والآخرة =

(١) انظر فتح الباري ٣/٤٠٩. وفيه قال ابن المنير في الحاشية: وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفوه على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى.

الحَمْدُ (١) والنعمة (٢) لك والملك (٣) لا شريك لك (٤)، قال (٥): وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها **لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ** لبيك وسعديك (٦) والخير بيدك (٧) والرجاء (٨)

= الأخرى. أو كرهه باعتبار انحالين المختلفين من الغنى والفقر والنفع والضرر والخير والشر، أو إشارة إلى وفور أحدهما في عالم الأرواح والأخر في عالم الأشباح.

(١) قوله: **إِنَّ**، زوي بكسر الهمزة، وهو الأكثر والأشهر، ويفتحها على أن **«إِنَّ»** للتعليل.

(٢) أي المنحة مختصة بكرمك وجودك. قوله: والنعمة، المشهور فيه النصب، وجوز القاضي عياض الرفع على الابتداء. والخير محذوف، قال ابن الأنباري: **وَأَنَّ شَيْئًا جَعَلْتَ خَيْرَ إِنْ مَحْذُوفًا**، تقديره **إِنَّ الْحَمْدَ لَكَ وَالنَّعْمَةُ مُسْتَقَرَّةٌ لَكَ**، كذا في «ضياء الساري» شرح «صحيح البخاري».

(٣) قوله: **وَالْمَلِكُ**، بالنصب أيضاً على المشهور، ويجوز الرفع، قال ابن المنير: **قَرْنَ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ**، وأفرد **«الْعُنْكَ»**، لأن الحمد متعلق بالنعمة، ولهذا يقال: الحمد لله على نعمه، والملك مستقل.

(٤) كَرَّره للتأكيد.

(٥) أي نافع.

(٦) أي مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

(٧) في نسخة: **بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ**. قوله: **بِيَدَيْكَ**، أي بتصرفك في الدنيا والأخرى. والاكتفاء بالخير مع أن الخير والشر كلاهما بيديه تأديباً في نسبة الشر إليه أو لأن كل شر لا يكون خالفاً عن خير.

(٨) قوله: **وَالرَّجَاءُ**، قال المازري: يُروى بفتح الراء والمد، ويضم الراء مع القصر. قال عياض: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر، ومعناه المطلب والمسألة إلى الله.

إليك والعمل^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ، التلبية^(٢) هي التلبية الأولى التي روي عن النبي ﷺ، وما زدت^(٣) فحسن^(٤)،

(١) أي العمل لك خالصة.

(٢) أي المسنونة.

(٣) قوله: وما زدت، إشارة إلى أنه لا ينقص من التلبية المذكورة المأثورة عن النبي ﷺ، وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين، وعللوه بأنه لم يرو عن النبي ﷺ النقص منه، لكن يחדشه ما في صحيح البخاري ومسلم أبي داود الطيالسي عن عائشة قالت: إني لأعلم كيف كان رسول الله يلي، ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك.

(٤) قوله: فحسن، فيه إشارة إلى أن تحديد التلبية المأثورة ليس بتحديد إلزامي لا يجوز الزيادة عليه، ولذا ثبت عن جماعة الزيادة، فمنهم ابن عمر كما أخرجه مالك، ومن طريقه الشافعي، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، ومنهم عمر كما في صحيح مسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليك، الحديث، قال: وكان عمر يهل بهذا، وي زيد: ليك اللهم ليك وسعديك، والخير في يديك والرغبة إليك والعمل. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور: كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد: ليك مرغوباً ومرهوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن. وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن الأسود بن يزيد أنه كان ي زيد في التلبية: ليك غفار الذنوب. بل قد ثبت الزيادة على التلبية المذكورة من النبي ﷺ وتقريره عليها، فأخرج النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة: كان من تلبية رسول الله ﷺ ليك إله الحق ليك. وأخرجه الحافظ ابن حجر العسقلاني في نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، وقال: هو حديث صحيح أخرجه ابن خزيمة والحاكم =

وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤ - (باب متى تُقَطَّعُ^(٢) التلبية)

٣٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٣) بن أبي بكر الشافعي،

أنه أخبره أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان^(٤) إلى عَرَقة: كيف كنتم

= وابن حبان، وأخرج الحافظ أيضاً عن جابر: أهل رسول الله ﷺ ليك اللهم ليك. فذكرها، قال: والناس يزبدون ليك ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي يسمع فلا يرد عليهم شيئاً، وقال: هذا حديث صحيح أخرجه أبو دارد وأصله في مسلم في حديث جابر الطويل.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الثوري والأوزاعي حكام الطحاوي وذكر في «فتح الباري» و«ضياء الساري» وغيرهما أن ابن عبد البر حكى عن مالك الكراهة وحكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم نحوه. وغلطوا، بل لا يكره عنده ولا يستحب، وحكى البيهقي في «المعرفة» عن الشافعي: لا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روي عن النبي ﷺ، قال ابن حجر: هذا أعدل الوجوه، واحتج من كره بما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: ليك ذا المعارج، فقال: إنه لذو المعارج. ولكننا كنا مع رسول الله لا نقول كذلك أخرجه الطحاوي واختار عدم الزيادة وقد مر ما يعارضه من حديث جابر.

(٢) أي يتهي بأن لا يلي بعده في الحج والعمرة.

(٣) الحجازي، الثقة، وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا الحديث الواحد، ذكره الزرقاني.

(٤) أي ذاهبان.

تصنعون^(١) مع رسول الله ﷺ في هذا اليوم؟ قال: كان يُهَلَّ^(٢) المِهْلُ، فلا يُنْكَرُ عليه^(٣) ويكَبَّرُ^(٤) المكبَّرُ فلا ينكر عليه.

٣٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن عمر قال: كلُّ ذلك^(٥) قد رأيتُ الناسَ^(٦) يفعلونه، فأما نحن فنكَبِّرُ.

قال محمد: بذلك^(٧) نأخذ على أن التلبية هي الواجبة^(٨) في ذلك اليوم إلا أن التكبير^(٩) لا يُنْكَرُ على حالٍ من الحالات والتلبية لا يَنْبَغِي أن تكون إلا في موضعها^(١٠).

(١) أي من جهة التلبية وغيرها من الأذكار.

(٢) أي يُلَبِّي المَلْبِي.

(٣) وفي رواية موسى بن عقبة: لا يَحِبُّ أَحَدُنَا صاحبه. وفي مسلم عن ابن عمر: غَدَوْنَا مع رسول الله ﷺ من مَنَى إلى عرفات مَنَا المَلْبِي، وَمَنَا المكَبِّرُ.

(٤) قوله: وَيَكَبِّرُ المكَبِّرُ... إلى آخره، قال الشيخ وَلْيَ الدين: ظاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السُّنَّة في الغَدْوِ من مَنَى إلى عرفات التلبية فقط. وحكى المنذري أن بعض العلماء أخذ بظاهره، لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها^(١).

(٥) أي ما ذكر من التكبير والتلبية.

(٦) أي الصحابة.

(٧) أي بما سبق من استحباب التلبية بعرفات.

(٨) أي الثابتة.

(٩) ونحوه من الأذكار. (١٠) أي في محل التلبية وهو الإحرام.

(١) قال الميني: التكبير المذكور نوع من الذكر أدخله المَلْبِي في خلال التلبية من غير ترك =

٣٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر كان

يَدْعُ^(١) التلبية^(٢) إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت والصف^(٣) والمروة، ثم يلبي حتى يغدو^(٤) من منى إلى عرفة، فإذا غدا^(٥) ترك التلبية^(٦).

٣٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن

أبيه : أن عائشة^(٧).....

(١) أي يترك في إحرام الحج.

(٢) في نسخة: في الحج التلبية.

(٣) أي يسعى بينهما.

(٤) أي يذهب غداة.

(٥) أي ذهب.

(٦) زاد يحيى : وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم.

(٧) قوله : أن عائشة... إلى آخره، مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن

علياً كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت (زالت) الشمس من يوم عرفة قطع التلبية، قال مالك : وذلك (أي فعل علي) الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم يلدنا (المدينة النبوية). وقال ابن عمر وعائشة وجماعة^(١). وقال الجمهور: يلبي حتى يرمي جمرة العقبة لما في الصحيحين عن الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة. ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي : يقطعها مع أول حصاة لظاهر قوله : حتى بلغ الجمرة، وقال أحمد وإسحاق يلبي إلى فراغ رميها لرواية أبي داود حديث الفضل : لبي حتى رمى جمرة العقبة، كذا في «شرح الزرقاني».

للتلبية لأن المروي عن الشايع أنه لم يقطع التلبية حتى رمى جمرة العقبة. انظر: أوجز المسالك ٢٧٣/٦.

(١) هو قول الأوزاعي والليث. لامع الدراري ١٤٦/٥.

كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف^(١).

٣٩٠ — أخبرنا مالك، حدثنا علقمة بن أبي علقمة، أن أمه^(٢) أخبرته: أن عائشة كانت تنزل بعرفة بنمرة^(٣)، ثم تحولت^(٤) فنزلت في الأراك^(٥)، فكانت عائشة تهل^(٦) ما كانت في منزلها^(٧) ومن كان معها فإذا ركبته وتوجهت إلى الموقف^(٨) تركت الإهلال^(٩)، وكانت تقيم بمكة بعد الحج^(١٠). فإذا كان قبل هلال المحرم خرجت حتى تأتي الجحفة^(١١)، فتقيم بها حتى ترى الهلال^(١٢)،

(١) بعرفة بعد الزوال.

(٢) مرجانة مولاة عائشة مقبولة الرواية.

(٣) قوله: بنمرة، أي بموضع يقال له نبرة — بفتح النون وكسر الميم — وكان ذلك عملاً بالسنة حيث كان عليه السلام يضرب له خيمة بها، فينزل قبل زمان الوقوف فيها.

(٤) لأجل دفع المزاحمة.

(٥) موضع بعرفة قرب نمرة.

(٦) أي تلبي بلا رفع صوت. (٧) الموضع الذي نزلت فيه.

(٨) بعرفة.

(٩) التلبية.

(١٠) أي بعد فراغها منه.

(١١) خروجها إلى الجحفة لفضل الإحرام من الميقات والإحرام من التنعيم إنما هو رخصة، والميقات أفضل، قاله أبو عبد الملك.

(١٢) أي هلال المحرم.

فإذا رأت الهلال أهلت^(١) بالعمرة.

قال محمد: من أحرم^(٢) بالحج أو قرَن^(٣) لئى^(٤) حتى يرمي

(١) قوله: أهلت بالعمرة، أي ليكون عمرتها آفاقية فإنها أفضل من أن تكون مكة لا سيما والعمرة المكية لا تصح عند طائفة.

(٢) أي مفرداً.

(٣) أي جمع بين الحج والعمرة.

(٤) قوله: لئى حتى يرمي الجمرة... إلى آخره، أصله ما ورد في البخاري وغيره من رواية الفضل: لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة. وروى ابن المنذر قال ابن حجر في «الفتح»: إسناده صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإذا كنت حاجاً قلبت حتى بدء حلك، وبدء حلك أن ترمي الجمرة. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» عن عكرمة، قال: وقفت مع الحسين بن علي فكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فقلت: يا أبا عبد الله ما هذا؟ فقال: كان أبي يفعل ذلك وأخبرني أبي أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، قال: فرحت إلى ابن عباس فأخبرته، فقال: صدق، أخبرني الفضل أخى أن رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى، وكان رديقه. ثم أخرج حديث الفضل المذكور بطرق، ثم أخرج أن عبد الله يعني ابن مسعود كان يلبي حتى رمى جمرة العقبة ولم يسمع الناس يلبن عشية عرفة، فقال: أيها الناس أنسيتم؟ والذي نفسي بيده لقد رأيت رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة. ثم أخرج من طريق آخر عن عبد الرحمن بن يزيد: حججت مع عبد الله، فلما أفاض إلى جمع جعل يلبي، فقال رجل أعرابي: هذا؟ فقال عبد الله: أنسي الناس أم ضلوا؟ ثم أخرج بطريق آخر: أن عبد الله لبي وهو متوجه إلى عرفات، فقال أناس: من هذا الأعرابي؟ فقال: أصل الناس أم نسوا؟ واللؤ ما زال رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلط =

الجمرة بأول^(١) حصاة رمي يوم النحر، فعند ذلك^(٢) يقطع التلبية.

ذلك بتهيل وتكبير. ثم أخرج عن ابن عباس: كان أسامة بن زيد يذف رسول الله ﷺ من عرفة إلى المزدلفة. ثم أردف الفضل من مزدلفة إلى منى، فكلاهما قالا: لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى يرمي جمرة العقبة. ثم أخرج عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود، فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة، فلما لم يسمعه يلبي صعد إليه الأسود، فقال: ما يمنعك أن تلبي؟ قال: ويلبي الرجل إذا كان في مثل مقامي؟ قال الأسود: نعم، سمعتُ عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك، فلبي ابن الزبير. ثم قال الطحاوي: ففي هذه الآثار أن عمر كان يلبي بعرفة وهو على المنبر وأن عبد الله بن الزبير فعل ذلك، وبعده ابن مسعود. فثبت بفعل من ذكرنا لموافقهم رسول الله ﷺ أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى.

(١) روى البيهقي من حديث الفضل: فلم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمي جمرة العقبة وكبر مع كل حصاة. قال البيهقي: تكبيره مع أول كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة. انتهى.

(٢) قوله: فمعد ذلك يقطع التلبية، به قال الشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم إلا أن بعض الشافعية قالوا: يقطعها بعد تمام الرمي، لما روى ابن خزيمة عن الفضل قالت: أفضت مع النبي ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمي جمرة العقبة، فكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخرها حصاة، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى، كذا في «فتح الباري» وفيه أيضاً قالت طائفة: يقطعها المحرم إذا دخل الحرم وهو مذنب ابن عمر لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة يقطعها إذا راح إلى الموقف، وهو مروى عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي بن أسانيد صحيحة. وبه قال مالك، وقيل بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث. وأشار الطحاوي إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة محمول =

ومن أحرم بعمرة مفردة لئى حتى يستلم^(١) الركن للطواف، بذلك جاءت الآثار عن ابن عباس وغيره وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥ - (باب رفع^(٢) الصوت بالتلبية)

٣٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، أن عبد الملك^(٤) بن أبي بكر بن الحارث بن هشام أخبره، أن خلافة^(٥) بين السائب الأنصاري

= على أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر، لا على أنها لا تُشْرَع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

(١) قوله: حتى يستلم الركن للطواف، هو المروي عن ابن عباس كما أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق عبد الملك بن أبي سليمان: سُئل عطاء متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم. وقال ابن عباس: حين يمسح الحجر. واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر فقال عطاء: إنه قال: إذا دخل الحرم. ويوافقه ما أخرجه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم، وأخرج أيضاً عن ابن شهاب: كان عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت. ويخالفه ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين: كان ابن عمر إذا طاف لبي.

(٢) أي للرجال دون النساء، فإن صوتهن عبوة إلا أن يكون ضرورة.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) قوله: عبد الملك، هو عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني، ثقة، مات في خلافة هشام. كذا في «تقريب التهذيب».

(٥) التابعي الثقة، ووهم من زعم أنه صحابي، كذا ذكره الزرقاني.

ثم من بني المحارث^(١) بن الخزرج أخبره، أن أباه^(٢) أخبره^(٣)، أن رسول الله ﷺ قال: أتاني جبرئيل عليه السلام فأمرني^(٤) أن أمر أصحابي أو من معي^(٥) أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال بالنلبية^(٦).

(١) قبيلة من الأنصار.

(٢) هو السائب بن خلاد بن سويد المدني، له صحبة، وعمل على اليمن، مات سنة ٧١ هـ، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: أخبره، قال الزرقاني: هذا الحديث رواه أبو داود عن القعنبى، عن مالك به، وتابعه ابن جريج - كما أفاده المزني - وسفيان بن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه عند الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورجاله ثقات وإن اختلف على التابى في صحابه، ف قيل أبوه كما ههنا، وقيل زيد بن خالد، وقيل عن خلاد عن أبيه، عن زيد بن خالد، وقال ابن عبد البر: هذا حديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وأرجو أن رواية مالك أصح.

(٤) أمر نذب^(١) عند الجمهور ووجوب عند الظاهرية.

(٥) قوله: أو من معي، قال الزرقاني: بالشك - في رواية يحيى والناسفي وغيرهما - من الراوي إشارة إلى أن المصطفى قال أحد اللفظين، وتجاوز ابن الأثير أن الشك من النبي ﷺ لأنه نوع سهو ولا يعصم عنه ركبك متعسف. وفي رواية القعنبى: ومن معي، قال الولي العراقي: إنه زيادة إيضاح وبيان، ويحتمل أن يريد بأصحابه الملازمين له المقيمين معه في بلده ويمن معه غيرهم ممن قدم يحج معه.

(٦) عطف بيان أو المعنى في الإحرام بها.

(١) قال ابن رشد: أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالنلبية، وهو مستحب عند الجمهور وأجمع أهل العلم على أن نلبية المرأة فيما حكاه أبو عمر هو أن تُسبح نفسها بالقول. وبداية المجتهد ٣٦٤/١.

قال محمد: وبهذا تأخذ، رفع الصوت بالتلبية^(١) أفضل. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦ - (باب القرآن^(٢) بين الحج والعمرة)

٣٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٣) بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، أن^(٤) سليمان بن يسار أخبره: أن رسول الله ﷺ علم حجة^(٥) الوداع كان من أصحابه^(٦) من أهل^(٧) بحج،

(١) من إخاضه. قوله: أفضل، وعليه كان عمل الصحابة فأخرج البخاري عن أنس: صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين، وسمعتهم يصرخون بهما، أي بالحج والعمرة جميعاً. وأخرج ابن أبي شيبة - قال ابن حجر: إسناده صحيح - عن بكر بن عبد الله المزني: كنت مع عبد الله بن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين. وأخرج أيضاً بإسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تتج أصواتهم. وفي الباب أخبار كثيرة وآثار شهيرة.

(٢) قوله: القرآن، بكسر أي الجمع بين النُسكين في سفر واحد، وهو أفضل عندنا، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل، وقال أحمد: التمتع أفضل. وسيأتي تفصيله.

(٣) هو أبو الأسود، ثقة، علامة بالمغازي، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، قتله الزرقاني.

(٤) أرسله سليمان ووصله أبو الأسود عن عروة، عن عائشة.

(٥) سنة عشر من الهجرة.

(٦) وهم أكثرهم.

(٧) أي أحرم، من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية.

ومن (١) أهل بعمره، ومنهم من جمع بين الحج والعمرة، فحل (٢) من كان أهل بالعمرة، وأما من كان أهل بالحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا (٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٣٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر

(١) قوله: ومن أهل بعمره، لا يخالف هذا رواية الأسود في الصحيحين عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج. وللبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: مهلين بالحج ولمسلم عن القاسم، عنها: لا نذكر إلا الحج. وله أيضاً: ملين بالحج، لأنه يحمل على أنها ذكرت ما كانوا يمهّدونه في ترك الاعتماد في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج، قاله الزرقاني.

(٢) قوله: فحل من كان أهل بالعمرة، لما طافوا وسعوا وحلقوا أو قصر من لم يسق هدباً بإجماع، ومن ساقه عند مالك والشافعي وجماعة قياساً على من لم يسقه، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، لما في مسلم عن عائشة مرفوعاً: من أحرم بعمره ولم يهد فليتحلل، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحج فليتم حجه. وهو ظاهر في ما قالوه، وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في «الموطأ» والصحيحين عن عائشة مرفوعاً: من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، فهذه مفسرة للمحذوف، ذكره الزرقاني.

(٣) أي لم يخرجوا من الإحرام إلا بعد أن حلقوا بمنى في غير الجساع وبعد أن طافوا، في سائر المحظورات.

خرج^(١) في الفتنة^(٢) معتمراً، وقال^(٣): **إِنْ عُدْتُ^(٤) عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا^(٥) كَمَا صَنَعْنَا^(٦) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٧): قَالَ^(٨): فَخَرَجَ^(٩) فَاهْلُ^(١٠) بِالْعِمْرَةِ وَسَارَ، حَتَّى إِذَا ظَهَرَ^(١١) عَلَى ظَهْرِ الْبَيْدَاءِ التَفَتَ إِلَى**

(١) من المدينة.

(٢) قوله: في الفتنة، حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كما في الصحيحين من وجه آخر. وذكر أصحاب الأخبار أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقي الناس بلا خليفة شهرين، فأجمعوا، فبايعوا عبد الله بن الزبير، ونمَّ له مُلْكُ الحجاز والعراق وخراسان، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحَكَم فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان، وولي ابنه عبد الملك فمَنَعَ النَّاسُ الْحَجَّ خوفاً من أن يبايعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشاً أمر عليه الحجاج، فقاتل أهل مكة وحاصروهم حتى غلبهم، وقَتَلَ ابنَ الزبير وضمَّه، وذلك سنة ثلاث وسبعين، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) قاله جواباً لقول ولديه عبيد الله وسالم: لا يضررك أن لا تحج العام، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت كما في الصحيحين.

(٤) أي مُنَعْتُ عَنْ طَوَافِهِ.

(٥) أي أنا ومن تبعني.

(٦) أي نحن الصحابة.

(٧) من التحلل حيث منعه من دخول مكة بالحُدُوبِية.

(٨) نافع.

(٩) ابن عمر.

(١٠) زاد في رواية جويرية: من ذي الحليفة.

(١١) أي صعد.

أصحابه، وقال: ما أمرهما إلا واحداً^(١)، أشهدكم^(٢) أني قد أوجبت^(٣) الحج مع العسرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به، وطاف^(٤) بين الصفا والمروة سبعاً^(٥) سبعاً لم يزد^(٦) عليه،

(١) أي في الصد وعدمه والجمع أفضل فلا وجه لاقصاري على العسرة المفردة.

(٢) قوله: أشهدكم، لم يكتب بالثبوت ليعلم من اقتدى به أنه انتقل من غير التيران لاستوائهما في حكم الحصر.

(٣) أي أدخلت عليها، وجمعت بينهما.

(٤) قوله: طاف به، طوافاً واحداً لقروانه بعد الوقوف بحرفة، به قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والكوفيون: على الفارن طوافان وسعين، وأولوا قوله طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الآخر، ولا يخفى ما فيه، ويردّه قوله: ورأى ذلك مجزياً - بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز - كافياً عنه، كذا ذكره الزرقاني.

(٥) قيد لكل منهما أو لثاني وأطلقه الأول لظهور أمره.

(٦) قوله: لم يزد عليه، أي على الطواف الواحد والسعي الواحد، وفيه حجة للأئمة الثلاثة القائلين بكفاية لطواف الواحد والسعي الواحد للفارن، ويوافقهم حديث البخاري وغيره عن عائشة في بيان من حج مع النبي ﷺ: طاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلقوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى. وأما الذين جمعوا الحج والعسرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً. يذكر العيني في شرحه أنه مذهب عطاء والحسن وطاوس. وقال مجاهد وجابر بن زيد وشريح القاسمي والشعبي والشحعي والأوزاعي وابن أبي ليلى =

ورأى ذلك مجزياً^(١) عنه وأهدى.

٣٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، قال:

= وغيرهم: لا بد للقارن من طوافين وسبعين، وحكى ذلك عن علي وعمر والحسن والحسين وابن مسعود. انتهى ملخصاً. وأخرج الطحاوي مستدلاً لمذهب الحنفية عن أبي نصر، قال: أهملت بالحج، فادركت علياً، فقلت له: إني أهملت بالحج، أفأستطيع أن أضيف إليه عمرة؟ قال: لا، لو كنت أهملت بالعمرة، ثم أردت أن تنضم إليها الحج ضممته، قلت: كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قال: تنصب عليك إداوة من ماء، ثم تحرم بهما جميعاً، وتطوف لكل واحد منهما طوافاً. وأخرج عن زياد بن مالك، عن علي وعبد الله قالا: القارن يطوف بطوافين ويسعى بسبعين.

(١) قوله: مجزياً عنه، قال في «إرشاد الساري»: فيه دليل على أن القارن يجزئه طواف واحد^(١). وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة في آخرين: عليه طوافان وسعيان، واستدل لذلك في «فتح القدير» بما رواه النسائي في «سننه الكبرى» عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال: طُفْتُ مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين، وسعى سبعين، وحدثني أن علياً فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك. قال العلامة ابن الهمام: وحماد هذا وإن ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن مع أنه روي عن علي

(١) اعلم أن ما ورد من الروايات من قولهم: طاف لها طوافاً واحداً مؤول إجماعاً، فإنه طاف أولاً عن قدومه مكة كما في حديث جابر الطويل وغيره ثم طاف بعد رجوعه من منى يوم النحر مع الاختلاف في الروايات في صلاته ﷺ الظهر: أكانت بمكة أو بمنى؟ كما في حديث جابر المذكور وغيره من عدة روايات. فلا يشك أحد فضلاً عن الأئمة من هذين الطوافين، فلا بد من التأويل لكل واحد فيما ورد من لفظ «طوافاً واحداً» فهم يقولون طاف للفرض طوافاً واحداً والطواف الأول كان للقسوم، ونحن نقول طاف للجل من الإحرامين طوافاً واحداً، والطواف الأول كان للعمرة. الكوكب البري ١٥٠/٢.

سمعتُ عبد الله بن عمر ودخلنا^(١) عليه قبلَ يومِ التروية^(٢) يَوْمينِ أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه^(٣)، فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر^(٤) الرأس، فقال: يا أبا عبد الرحمن^(٥) إني ضُفِرْتُ^(٦) رأسي، وأحرمتُ بعمره مفردة، فماذا ترى^(٧)؟ قال ابن عمر: لو كنتُ معك حين أحرمتُ لأمرتك^(٨) أن تُهَلَّ بهما جميعاً، فإذا قدمتُ^(٩) طُفْتُ بالبيت^(١٠) وبالصفا والمروة وكنتَ على إحرامك، لا تحلُّ من شيء حتى تحلَّ^(١١) منهما جميعاً يوم النحر، وتنتحرَ هَذِيكَ^(١٢). وقال

بطرق كثيرة مضعفة ترتقي إلى الحسن غير أننا تركناه واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم. انتهى.

- (١) أي نحن جماعة من التابعين.
- (٢) هو الثامن من ذي الحجة.
- (٣) أي ما يتعلق بمناسك الحج.
- (٤) أي متفرق شعر رأسه لفقد دهنه وعدم مشطه.
- (٥) هو كنية ابن عمر.
- (٦) روي بالتشديد والتخفيف أي جعلته ضفائر، كل ضفيرة على حدة.
- (٧) أي من الحكم.
- (٨) لأن القرآن أفضل من التمتع وكذا من الأفراد.
- (٩) أي مكة بعد فرض إحرامك بهما.
- (١٠) أي للعمرة.
- (١١) بعد أن ترمي الجمرة.
- (١٢) أي للقران.

له^(١) ابن عمر: خُذْ مَا تَطَايِرُ^(٢) مِنْ شَعْرِكَ، وَاهْدِ^(٣)، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ^(٤) فِي الْبَيْتِ وَمَا هَذِيهِ^(٥) يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: هَذِيهِ^(٦) ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ^(٧) هَدِيهِ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ ابْنُ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا أَرَدْنَا الْخُرُوجَ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ لَمْ أَجِدْ^(٨) إِلَّا شَاةً لَكَانَ أَرَى أَنْ أَذْبَحَهَا أَحَبَّ^(٩) إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ^(١٠).

(١) وليحيى: فقال اليماني: قد كان ذلك، فقال ابن عمر: خذ ما تطاير من رأسك واهد.

(٢) أي ما تفرق.

(٣) أي اذبح يوم النحر للتمتع.

(٤) أي من أهل العراق، كما ليحيى.

(٥) أي الواجب عليه.

(٦) أي ما يطلق عليه الهدي من بعير أو بقرة أو شاة.

(٧) أي في جوابها.

(٨) أجمل الهدي أولاً رجاء أنه يأخذ بالأفضل، فلما اضطر إلى الكلام صرح.

(٩) قوله: أحب... إلى آخره، هذا لا يخالف قوله: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً إِمَّا لِأَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ أَوْ لِأَنَّهُ قَبِلَ بَعْدَ الْوُجُودِ، فَمَنْ وَجَدَ الْبَقَرَةَ أَوْ الْبَدَنَةَ فَهُوَ أَفْضَلُ، قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: الصِّيَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الشَّاةِ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ عُمَرَ تَفْضِيلُ إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ فِي الْحَجِّ عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ.

(١٠) أي بدله ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد الرجوع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، القرآن^(١) أفضل، كما قال عبد الله بن

(١) قوله: القرآن... إلى آخره، اختلفوا في أيها أفضل^(٢) بحسب اختلافهم فيما فعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، فمذهب الشافعية والمالكية أن الأفراد أفضل بشرط أن يعتمر من عامه لأنه ﷺ اختاره أولاً، ولأن رواته أنحصر به ﷺ في هذه الحجة فإن منهم جابر، وهو أحسنهم سياقاً لحجه ﷺ، ومنهم ابن عمر، وقد قال: كنت تحت نائنه يمسني أعباءها أسمعني يلني بالحج، وعائشة وقريبها منه وأطلعها على باطن أمره وعلايته كله معروف مع فقهاء، وابن عباس وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثابت، ورجحه الخطابي أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واظبوا عليه، قال: ولا يُظنُّ بهم المواظبة على ترك الأفضل، وبأنه لم يُنقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد وقد نقل عنهم كراهة التمتع والقرآن، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقرآن. انتهى. قال الحافظ: وهذا ينفي على أن دم القرآن دم جبران، وقد منعه من رجح القرآن، وقال: إنه دم فضل وثواب كالأضحية، وقال عياض نحو ما قاله الخطابي، وزاد: وقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه ﷺ كان مفرداً، وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فمعناه أنه أمر به لأنه صرح بقوله: ولولا أن معي الهدي لأحلت، فصح أنه لم يتحل. وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي أي وادي العقيق، وقيل له: قل عمرة في حجة. انتهى. قال الحافظ: هذا الجمع هو المعتمد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبنيته ابن حزم في حجة الوداع بياناً شافياً، وهذه المحب الطبري تمهيداً بالغاً يطول ذكره، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى =

(١) أي مع الاتفاق على جواز الكل، قال النووي: اختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل، فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القرآن. وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع، وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القرآن. وهذان المذهبان قولان آخران للشافعي. شرح مسلم للنووي ٣/٣٠١.

= التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجح رواية من روى القرآن بأمر، وذكر منها: أنه لم يقل عليه السلام في شيء من الروايات أفردت ولا تمتعت، وقال: قرنت، وأيضاً فإن من روى القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد، فإنه محمول على أول الحال. ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد للنسكين، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأمانيد جياذ، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية المُرْزِي وابن المنذر وأبو إسحاق المُرْزِي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي، وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه سنة صلى الله عليه وسلم بقلوبه: لولا أنني سقت الهدى لأحللت، ولا يتمنى إلا الأفضل وهو قول أحمد في المشهور عنه، وأجيب عنه بأنه إنما تمناه تطييباً لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته، وإلا فالأفضل ما اختار الله له واستمر عليه، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء، وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه، وعن أحمد: من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعله عليه السلام، ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمناه، زاد بعض أتباعه: ومن أراد أن ينشئ لعمرته من بلده سفراً فالأفراد أفضل له، وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، كذا في «فتح الباري» و«ضياء الساري» وغيرهما من شروح صحيح البخاري، وابن القيم في كتابه «زاد المعاد» في هُذَي خير العباد: كلام نفيس طويل في ترجيح القرآن بنحو عشرين رجهاً فليراجع إليه^(١).

(١) زاد المعاد ١/ ١٧٧.

عمر. فإذا كانت العمرة وقد حضر الحج^(١)، فطاف لها وسعى، فليَقْصِرْ، ثم لِيُحْرِمَ بالحج، فإذا كان يوم النحر حلق وشاة تجزئته، كما قال عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣٩٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن محمد^(٢) بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا: أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام^(٣) حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع^(٤) بالعمرة إلى الحج، فقال الضحاك بن قيس: لا يصنع ذلك^(٥) إلا من جهل^(٦) أمر الله تعالى، فقال سعد بن أبي وقاص: بش ما قلت، قد صنعها^(٧)

(١) أي أشهره بأن وقع طوافه فيه أو أكثره.

(٢) الهاشمي المدني مقبول، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: عام حج، كان أول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير. والمراد ههنا الأولى لأن سعداً مات سنة خمس وخمسين على الصحيح، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) في نسخة: المتعة.

(٥) أي التمتع.

(٦) قوله: إلا من جهل أمر الله، أي لأنه تعالى قال: ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١) فأمره بالإتمام يقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج، ومنع التحلل، والمتمتع يتحلل.

(٧) أي السعة اللغوية، وهي الجمع بين الحج والعمرة، وحكم القرآن =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

= والمتعة واحد قاله القاري. قوله: قد صنعها، قال الزرقاني: وروى الشيخان واللفظ لمسلم عن أبي موسى: كنت أفتي الناس بذلك أي بجواز المتعة في إمارة أبي بكر وعمر، فإني لقائم بالموقف إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين، ما أحدثت في شأن النسك؟ قال: إن تأخذ بكتاب الله، فإن الله قال: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وإن تأخذ بسنة نبينا، فإنه لم يحل حتى نحر الهدي، ولمسلم: فقال عمر: قد علمت أن رسول الله ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن نطلقا معرّسين بهن أي النساء بالأراك^(١)، ثم تروحون في الحج تقطر رؤوسهم^(٢) فيبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع، وقال المأزري: قيل: المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قال عياض: والظاهر الأول لأنه كان يضرب الناس عليها - كما في مسلم - بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بالصحابة في سنة حجة الوداع، وقال النووي: المختار هو الثاني، وهو للتنزيه ترغيباً في الأفراد ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة.

(١) قوله: وصنعناها معه، قال القاري: أي المتعة اللغوية أو الشرعية إذ تقدّم أن بعض الصحابة تمتعوا في حجة الوداع، والحاصل أن القرآن وقع منه ﷺ، والتمتع من بعض أصحابه وليحیی: قال: بش ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاك: فإن عمر بن الخطاب قد نهى عنها، فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ =

(١) أخرجه مسلم في وباب في نسخ التحلل من الإحرام ٨٩٦/٢. (معرّسين بهن في الأراك) الضمير يعود إلى النساء للعلم بهن ثم يذكرون، ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضي التحلل وطاء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات. انظر شرح النووي على مسلم ٣/٣٦٠. وقوله في الأراك، هو موضع بعرفة قرب نمرة.
(٢) (نقطة رؤوسهم) أي من مياه الاعتسالة المسببة عن الوقاع بعهد قريب، والجملة حال.

قال محمد: القرآن عندنا أفضل من الأفراد^(١) بالحج، وإفراد^(٢) العمرة، فإذا قرن^(٣) طاف بالبيت لعمرة^(٤) وسعى بين الصفا والمروة وطاف بالبيت لحجته، وسعى بين الصفا والمروة، طوافان^(٥) وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد، ثبت ذلك^(٦) بما جاء^(٧) عن علي بن أبي طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهائنا.

٣٩٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال:

وصنعناها معه. والمعنى أن هذا يكفي في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد.

(١) قوله: من الأفراد بالحج، قال الفاري: أي مع إتيان عمرة بعده وإلا فمن المعلوم أن العبادتين خير من عبادة واحدة إجماعاً. فالمعنى أن الجمع بينهما بإحرام أفضل من إتيانهما بإحرامين.

(٢) قوله: وإفراد العمرة، قالها الفاري أي من إفراد العمرة في أشهر الحج وإفراد الحج بعدها فيكون متمتعاً وإلا فالعمرة سنة عندنا، والحج أفضل منها إجماعاً.

(٣) بين التسكين.

(٤) أي طواف الفرض لها.

(٥) أي للتسكين.

(٦) أي التعدد.

(٧) مرّ تخريجه.

افصلوا^(١) بين حجكم وعمرتكم، فإنه أتم^(٢) لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج^(٣).

قال محمد: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج^(٤) ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران^(٥). ولكن القران أفضل من الحج مفرداً والعمرة من مكة، ومن التمتع^(٦) والحج من مكة، لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده^(٧) وإذا تسع كانت حجته^(٨) مكية^(٩).

(١) فكره^(١) عمر التمتع لثلاث يترقه الحاج، وكان من رأيه عدم الترفه للحاج بكل طريق.

(٢) أي لأنه يكون كل في سفر مفرداً بناءً على أن الأجر بقدر المشقة.

(٣) وهي شوال وذو القعدة وتسع ذي الحجة.

(٤) أي في سفر آخر.

(٥) أي في سفر واحد.

(٦) أي من العمرة في أشهر الحج.

(٧) حيث أحرم بهما.

(٨) وعمرته آفاقية. (٩) في نسخة: من مكة.

(١) قال شيخنا: والأوجه عندي أن نهى عمر كان عن متعة الفسخ والتمتع المعروف كنيهما، والنهي عن الأول كان على التحريم، وهو محتمل ما ورد أنه كان يضرب على ذلك. قال عياض: وما كان عمر لينهى عن التمتع، وإنما كان ينهى ويضرب على الفسخ لاستناده هو وغيره أن الفسخ خاص بالصحابة. اهـ. والنهي عن الثاني كان بسبيل الاختيار وهو محتمل رواية الموطأ وما في معناها، ولما حملوه أيضاً على التحريم فعلى نفسه التمتع لبيان الجواز. انظر لامع التراري ١٥٧/٥ - ١٥٨.

وإذا أفرد بالحج كانت عمرته ^(١) مكية، فالقران أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، والعمامة من فقهائنا.

٧ - (باب من أهدي هدياً وهو مقيم)

٣٩٧ - أخبرنا مالك ^(٢)، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن، أخبرته أن ابن زياد ^(٣) بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن ^(٤) ابن عباس قال: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا ^(٥) حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، وَقَدْ بَعَثَ ^(٦) بِهِدِي،

(١) أي إن أتى بها، وسفره ينصرف إلى حجه.

(٢) أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل، ومسلم عن يحيى، الثلاثة عن مالك به.

(٣) وقع عند مسلم أن ابن زياد وهو وهم، بُهِ عَلَيْهِ النَّسَبُ وَمِنْ تَبَعِهِ، كَذَا فِي «الْفَتْح». قوله أن: زياد بن أبي سفيان، كذا وقع في «الموطأ» وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد، فولدت زياداً على فراشه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده، فاستلحقه معاوية لذلك، وزوج ابنه بنته، وأمره على أهل العراقين البصرة والكوفة، ومات في خلافته سنة ثلاث وخمسين، كذا في «فتح الباري».

(٤) بفتح الهمزة وكسرهما.

(٥) أي بهدي كما في نسخة.

(٦) إلى الحرم وأنا مقيم غير محرم.

فَاكْتُبِي^(١) إِلَيَّ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِّي صَاحِبَ^(٢) الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرَةَ: قَالَتْ
عَائِشَةُ: لَيْسَ^(٣) كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قَتَلْتُ^(٤) قَلَانْدَ هَذِي
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي^(٥) ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَبَعَثَ بِهَا^(٦) مَعَ
أَبِي^(٧)، ثُمَّ لَمْ يَحْرُمُ^(٨).....

(١) حتى أعلم أنني كيف أعمل.

(٢) أي الذي أريد أن أرسله ليخبرني، فأو: للتنويع بين الكتابة وبين
الرواية.

(٣) قوله: ليس كما قال ابن عباس، قال الحافظ تبعاً للكرماني: حاصل
اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتي به قياساً للتوكيد في أمر
الهدى على المباشرة له، فبيّنت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه
السنة الظاهرة.

(٤) أي من العهن وهو الصوف كما في رواية. قوله: أنا
قَتَلْتُ، قال ابن المنير: يحتمل أن يكون قولها ذلك بياناً
لحفظها الأمر ومعرفتها به، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه،
وعلم وقت التقليد، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لكلا يعلم أحد
أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى. انتهى. وقال ابن التين: أرادت بذلك
علمها بجميع القصة، ويحتمل أن تريد أنه أخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام
الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن ظاناً أن ذلك كان في أول الإسلام، ثم نسخ،
فأرادت إزالة هذا اللبس.

(٥) يحتمل الأفراد والثنية.

(٦) أي بالهدايا.

(٧) أي أبي بكر حين حج في السنة التاسعة أمير الحاج وأتبعه بعلي.

(٨) وفي رواية مسلم: فأصبح فينا خللاً يأتي ما يأتي به الحلال من أهله.

على رسول الله شيء^(١) كان أحله الله حتى نحر^(٢) الهدي^(٣).

قال محمد: وبهذا تأخذ، وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة^(٤) وقد ساق^(٥) بدنة وقلدها^(٦)، فهذا يكون محرماً حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو عمرة. فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء^(٧) حل له، وهو قول^(٨) أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

(١) أي من محظورات الإحرام.

(٢) قوله: حتى نحر، أي أبوبكر وفي بعض النسخ بلفظ المجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس مفعلاً إلى النحر إذ هو باقٍ بعده فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها، قلت: هو غاية للتحريم لا - ولم يحرم أي الحرمة المنتهية إلى التحريم لم تكن وذلك لأنه رد لكلام ابن عباس؟ وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النحر، كذا في الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني.

(٣) قوله: حتى نحر الهدي، أي: وانقضى أمره ولم يحرم أفترك إحرامه بعد ذلك أولى، لأنه إذا انقضى في وقت الشبهة فلا ن يتنفي عند انتفاء الشبهة أولى.

(٤) بقصد أحد النُسكين.

(٥) أي أرسلها قدامه، ومشى وراءها.

(٦) أي والحال أنه قلدها وهذا قيد كمال.

(٧) أي بسبب بعثه هدياً.

(٨) قوله: وهو قول أبي حنيفة، بهذا يراد على الخطابي حيث نقل عن أصحابنا مثل قول ابن عباس، وقد رده الحافظ ابن حجر بأنه خطأ واقتراء عليهم، فالطحاوي أعلم بهم منه، وقد حكى أن مذهبهم أن من ساق الهدي وقصد البيت وقلد وجب عليه الإحرام، وحكى ابن المنذر عن جماعة منهم أحمد والثوري =

= وإسحاق أن من أراد النسك صار بمجرد تقبيله الهندي محرماً. وأما قول ابن عباس فقد خالفه ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وغيرهم، بل جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قاله، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه، وأخرجه البيهقي من طريقه عنه قال: أول من كشف الغني^(١) عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة. . . فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها، وقال: لما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس. انتهى. وفيه دلالة على أن قوله كان مهجوراً، ومن ثم لم يأخذ أحد من أئمة الأمصار المعروفين به، بل قال ابن التين: خالف ابن عباس جميع الفقهاء في هذا. ولعله رجع عنه لما بلغه حديث عائشة، وتعبه ابن حجر^(٢) وغيره بأن ابن عباس لم يتفرد بما قاله، بل وافقه جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر يستدلان بهما إلى نافع عنه بلفظ: كان إذا بعث بالهندي يمسك عما يمسك عنه المحرم، إلا أنه لا يلبي. وأخرج ابن أبي شيبة، عن ابن عباس وابن عمر قالا: من قلّد أحرم، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري صاحب نواة رسول الله ﷺ أخرجه عنه سعيد بن منصور، ومنهم عمر وعلي فإنهما قالا في الرجل يرسل يَدَنَّهُ أنه يمسك عما يمسك عنه المحرم، رواه ابن أبي شيبة، وحكى ابن المنذر هذا المذهب عن النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرين، وأخرج ابن أبي شيبة مثله عن سعيد بن جبيرة، ووافقهم من المرفوع حديث جابر قال: بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه حتى خرج منه. وقال: إني أمرت بيئتي التي بعثت بها أن تُقلّد اليوم، وتُسعر على مكان كذا، فلبست قميصي ونسيت، أخرجه عبد الرزاق والبزار والطحاوي، وفي سننه عبد الرحمن بن عطاء ضعيف، قال ابن عبد البر: لا يُحتج

(١) في الأصل: الغني وهو تحريف كما في عمدة القاري ٧١٤/٤، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٣٤/٥.

(٢) انظر فتح الباري ٥٤٦/٣.

٨ - (باب تقليد البدن^(١) وإشعارهم)

٣٩٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا أهدي هدياً من المدينة قلده^(٢) وأشعره^(٣) بذئ الحليفة، يقلده قبل أن يشعره، وذلك^(٤) في مكان واحد وهو موجه^(٥) إلى القبلة، يقلده^(٦) بنعلين،

= بما انفرد به، فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه؟! انتهى، ويُحتمل أن يكون سابقاً وحديث عائشة له ناسخاً كذا في «فتح الباري» و«نصب الراية» وغيرهما^(٧).

(١) يضم فسكون يَدَنَة بفتحين وهي الإبل والبقر عندنا.

(٢) أي بنعل، أولحاء شجرة.

(٣) أي أمهه في سنامه ليكون إشعاراً بأنه من شعائر الله فلا يتعرض له أحد.

قوله: وأشعره بذئ الحليفة، لأنه كان من أتبع الناس للمصطفى، وفي الصحيحين: أنه ﷺ قلده الهدي وأشعره بذئ الحليفة.

(٤) أي ما ذكر من التقليد والإشعار.

(٥) أي جاعل وجه هديه في حالتي التقليد والإشعار.

(٦) بيان لما أجمله أولاً.

(١) ههنا مستثنان ظاهراً شبه إحداهما بالأخرى حتى وقع الاشتباه فيهما للخطابي ونحوه من المحققين، أولاهما: حكم من بعث بهديه وهو مقيم في بلده لا يريد النسك، فقد كان فيه خلاف في السلف، لكن انقضى بعد ذلك، واستقر الأمر على أن مجرد بعث الهدي لا يوجب إحراماً، والثانية: من ساق الهدي وأراد النسك أيضاً وهي مختلفة بين الأئمة، قال في «الفتح»: ذهب جماعة من فقهاء القنوي إلى أن من أراد النسك صار بمجرده تقليده الهدي محرماً، حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحاق، قال: وقال أصحاب الرأي: من ساق الهدي وأمّ البيت ثم قلده وجب عليه الإحرام، وقال الجمهور: لا يصير بتقليد الهدي محرماً ولا يجب عليه شيء. اهـ. انظر أوجز المسالك ٢٨٥/٦.

وَيُشْعِرُهُ^(١) مِنْ شِقَّةِ^(٢) الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ^(٣) حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ يُدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا^(٤)، فَلِذَا قَدِيمٍ مِثْنِي مِنْ غَدَاةِ يَوْمِ النَّحْرِ نَحَرَهُ قَبْلَ^(٥) أَنْ يَحْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ، وَكَانَ يَنْحَرُ هَدِيَّةً بِيَدِهِ^(٦)

(١) من الإشعار: شقَّ سنم الهدى.

(٢) أي الجانب. قوله: من شقَّة الأيسر، فيه أنه أشعرها من الجانب الأيسر وأخرجها البيهقي أيضاً من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يُشعر بُذْنَهُ من الشقِّ الأيسر إلا أن تكون صحابياً مُقَرَّنَةً، فإذا لم يستطع أن يَدْخُلَ بينها أشعر من الشقِّ الأيمن، وإذا أراد أن يُشعرها وجهها إلى القبلة، وفي صحيح البخاري: أنه أشعرها من شقِّها الأيمن، قال الحافظ: تبين بهذا أن ابن عمر كان يقطع في الأيمن تارة، وفي الأيسر أخرى، بحسب ما يتهيأ له، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي ومصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية^(١)، كذا في «ضياء الساري».

(٣) أي مع ابن عمر.

(٤) أي إذا أفاضوا ورجعوا.

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٢).

(٦) قوله: بيده، لأنه المستحب وقد نحر النبي ﷺ في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة بيده بعدد سني عمره، وأمر علياً بنحْر بقية البُذْن وكان كلُّها مائة.

(١) ثم اختلفوا في النعم التي تُشعر، فقال الشافعي وأحمد: تُشعر الإبل والبقر مطلقاً، وعند مالك في الإبل نولان: المَرْجَحُ منهما الإشعار مطلقاً، والثاني: التقيد بذات النعام، وفي البقر ثلاثة أقوال: الإنبات والنهي مطلقاً والثالث الرجوع عندهم التقيد بذات النعام وعندنا — المحنفة — تُشعر الإبل لا البقر، وأما النعم فلا إشعار فيها إجماعاً. والبسط في «الأوجز» ١٩٥/٢، و«الكوكب الدرّي» ١٣١/٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

يَصْفُهُنَّ^(١) قِيَامًا، وَيُوجِّهُنَّ^(٢) إِلَى الْقَبِيلَةِ ثُمَّ يَأْكُلُ^(٣) وَيُطْعِمُ.

٣٩٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا وَخَزَ^(٤) فِي سِنَامٍ بَدَنَتَهُ وَهُوَ يُشْعِرُهَا، قَالَ^(٥): بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

٤٠٠ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا يُشْعِرُ بَدَنَتَهُ فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِعَابًا^(٦) مَقْرُونَةً^(٧)، فَلِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهَا^(٨) أَشْعَرَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُشْعِرَهَا وَجْهَهَا إِلَى الْقَبِيلَةِ، قَالَ: فَلِذَا^(٩) أَشْعِرَهَا قَالَ:

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾^(١).

(٢) قَوْلُهُ: وَيُوجِّهُنَّ، أَيُّ يَجْعَلُ الْهَدَايَا عِنْدَ نَحْرِهِنَّ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ.

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا﴾^(٢).

(٤) قَوْلُهُ: إِذَا وَخَزَ، بِالْخَاءِ وَالزَّاءِ الْمَعْجَمَتَيْنِ أَيُّ طَعَنَ طَعْنَةً غَيْرَ نَافِذَةٍ بِرِمَحٍ أَوْ إِبْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(٥) امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾^(٣).

(٦) أَيُّ فِي الْأَكْثَرِ.

(٧) بِكسْرِ الصَّادِ أَيُّ مُتَصِّبَةٍ.

(٨) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ أَيُّ مَقْرُونَةٍ بَعْضُهَا يَبْعُضُ مَقْرُونَةٍ.

(٩) أَيُّ الْبَدَنِ.

(١٠) وَفِي نَسَخَةٍ: وَإِذَا.

(١) سُورَةُ الْحَجِّ: الْآيَةُ ٣٦.

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ: الْآيَةُ ٢٨.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ١٨٥.

بسم الله والله أكبر . وكان^(١) يُشعرها بيده^(٢) وينحرفها بيده قياماً .

(١) قوله : وكان يشعرها . . . إلى آخره ، بذلك قال الجمهور من السلف والخلف ، وذكر الطحاوي في «اختلاف العلماء» كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن ، قال : وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنام ، قال في «الفتح» : وأبعد من منع من الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة فإن النسخ لا يُصار إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الدواع ، وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان . وقال الخطابي وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه المثلة مردود ، بل هو من باب الكي وشق الأذن ليصير علامة ، قال : وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوي بأنه لم يكره أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح لا سيما مع الطمن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يُراعون الحد في ذلك ، وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا ، في هذا تعقب على الخطابي حيث قال : لا أعلم أحداً كره الإشعار إلا أبا حنيفة وخالفه صاحبه . انتهى . وذكر الترمذي قال : سمعت أبا السائب يقول : كنا عند وكيع فقال له رجل : روي عن إبراهيم النخعي أنه قال : الإشعار مثله . فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول : قال إبراهيم ، ما أحقك بأن تُحبس . انتهى . وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف ، قال الحافظ : وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه ، قال : واتفق من قال بالإشعار بالحق البقر في ذلك بالإبل إلا سعيد بن جبير ، واتفقوا على أن الغنم لا تُشعر ، كذا في «الضياء» .

(٢) لأن الأعمال الحسنة أولى أن تكون بلا واسطة إن أمكن وقوعها .

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١)، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن^(٢)، والإشعار^(٣) من الجانب الأيسر، إلا أن تكون صعباً مُقرّنة لا يستطيع^(٤) أن يدخل بينها فليشعرها من الجانب الأيسر و^(٥) الأيمن.

٩ - (باب من^(٦) تطيب قبل أن يحرم)

٤٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن

(١) قوله: وبهذا نأخذ، لم يذكر هنا موافقة قول أبي حنيفة لأن عنده الإشعار مكروه، نص عليه في الجامع الصغير، وحمله الطحاوي على أنه كره المبالغة^(١) فيه بحيث يؤدي إلى السراية. وهو محمل حسن. ولولاه لكان قوله مخالفاً للثابت بالأحاديث الصحيحة الصريحة صريحاً. والمقوم في توجيه ما روي عنه كلمات قد فزعنا من دفعها في تعليلاتي على «الهداية» فلا نضيع الوقت بذكرها.

(٢) أي مستحب عند الجمهور.

(٣) أي الأحسن.

(٤) أي صاحبها.

(٥) الوار بمعنى أو.

(٦) قوله: باب من تطيب قبل أن يحرم، اختلفوا فيه فذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته وإنما يحرم ابتداءه للمحرم، وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين: لا يمنع من التطيب بطيب يبقى له رائحة بعده، كذا قال الزرقاني وغيره. واحتج =

(١) أو هو ردع للعوام بإقائه على الهدايا وخوفاً عما يؤول الأمر إليه من المبالغة فيه والرقوع في المنهي عنه طلباً لما هو ندى فحسب الكوكب الدرّي، ١٣٦/٢.

الخطاب: أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة^(١)، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ فقال معاوية^(٢) بن أبي سفيان: مني

= الجمهور بحديث عائشة كُنتُ أطيبَ رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرم، ولجله قبل أن يطوف بالبيت. وسألتني في وِباب ما يُحرم على الحاج بعد رمي جمره العقبة، وفي رواية للشيخين كُنتُ أنظر إلى وِبيص الطيب في مَفْرَق رسول الله ﷺ وهو محرم. وفي لفظ لمسلم: كُنتُ أنظر إلى وِبيص المسك في مَفْرَق رسول الله ﷺ وهو يلبي. وفي رواية لهما: كُنتُ رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُحرم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أرى وِبيص الطيب في رأسه ولحيته بعد ذلك. وأخرجنا عن محمد بن المنثري قال: سألت ابن عمر عن رجل يتطيب ثم يصبح محرماً، فقال: ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً، لأن أطلّي بقطران أحب إليّ من أن أفعل ذلك، فدخلتُ على عائشة فأخبرتها بقوله فقالت: إنما طيبتُ رسول الله ﷺ، فطاف في نسائه، ثم أصبح محرماً. وفي لفظ لهما: كُنتُ أطيبَ رسول الله ﷺ، فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرماً ينضح طيباً. كذا ذكره الزيلعي وغيره. وأجاب عنه المالكية ومن قال بقولهم بوجوه كلها مردودة، منها أنه ﷺ اغتسل بعد ما تطيب لقولها في رواية: ثم طاف على نسائه، فإن المراد بالطواف الجماع وكان من عادته أن يغتسل عند كل أحد، ورَدُّ بأنه ليس فيه أنه أصابهن، وكان عليه السلام كثيراً ما يطوف على نسائه من غير إصابة كما في حديث عائشة: قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا، فيقبل ويلمس دون الوقاع، فإذا جاء إلى التي هو يومها يبت عندها. ولو سلم أنه اغتسل فقولها في رواية: ثم أصبح محرماً ينضح طيباً صريح في بقاء الرائحة، وبه بُردَ على من قال إن ذلك الطيب كان لا رائحة له تمسكاً برواية النسائي: بطيب لا يشبه طيبكم. ومنها أن ذلك من خصائصه، ورَدُّ بأنها لا تثبت بالقياس، كذا في «شرح صحيح البخاري».

(١) سمرة بن ذي الحليفة على ستة أميال من المدينة.

(٢) قوله: معاوية بن أبي سفيان، هو معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أسلم هو وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند بنت

يا أمير المؤمنين^(١) قال : منك^(٢) لعمري^(٣) ، قال : يا أمير المؤمنين إن أم حبيبة^(٤) طيبتني . قال^(٥) : عزمت^(٦) عليك لترجعن فلتنفسلنه .

٤٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا^(٧) الصلت بن زبيد ، عن غير

عتبة بن ربيعة بن عبد شمس يوم الفتح ، وكان هو من المؤلفة قلوبهم ، فحسن إسلامه ، وكتب لرسول الله ﷺ ، ولما مات يزيد أخوه استخلفه على عمله بالشام ، فلما ولي عثمان جمع له الشام جميعه ، ولم يزل كذلك إلى أن قتل عثمان ، فأنفرد بالشام ، ولم يبايع علياً . وكان وقعة صفين بينه وبين علي ، وقد استقصى ذلك في «الكامل في التاريخ» . ولما قتل علي سلم الحسن الأمر إلى معاوية فسلم الأمر إليه ، وتوفي في النصف من رجب سنة ستين ، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري .

(١) زاد عبد الرزاق : فتعيط عليه عمر .

(٢) لأنك تحب الرفاهية ، وكان عمر يسميه كسرى العرب .

(٣) بفتح العين أي لقسمي بعمري .

(٤) قوله : أم حبيبة ، زوج النبي ﷺ بنت أبي سفيان ، اسمها رملة ، لا خلاف في ذلك إلا عند من شذ ، توفيت سنة أربع وأربعين ، كذا في «الإسعاف» .

(٥) قوله : قال ، وفي رواية عبد الرزاق أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فلتنفسلنه عنك كما طيبتك ، وزاد في رواية أيوب عن نافع عن أسلم : فرجع معاوية إليها حتى لحقهم ببعض الطريق .

(٦) أي أقسمت عليك .

(٧) قوله : أخبرنا الصلت بن زبيد ، هكذا وجد في نسخ هذا الكتاب بالياء الموحدة وكذا ضبطه القاري أنه بضم الزاء وفتح الموحدة ، لكن الذي في «موطأ» =

واحد^(١) من أهله: أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير^(٢) بن الصلت، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ قال كثير: مني، لُبدت^(٣) رأسي وأردت أن أحلق^(٤)، قال عمر: فاذهب إلى شربة^(٥)، فادلك منها رأسك حتى تنقي^(٦). ففعل كثير بن الصلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا أرى^(٧) أن يتطيب المحرم حين

= يحيى: الصلت بن زيد بياطين، وقال الزرقاني في شرحه: الصلت بن زيد بضم الزاء وتحثيين تصغير زيد الكندي، وثقه العجلي وغيره، وكفى برواية مالك عنه. انتهى. وكذا ضبطه ابن الأثير في «جامع الأصول»، وضبط الصلت بالفتح ثم السكون.

(١) أي عن جمع كثير من أقاربه.

(٢) الكندي المدني التابعي الكبير، ولد في عهد رسول الله ﷺ، ووهب من عنه من الصحابة، كذا قال الزرقاني.

(٣) أي جعلت فيه شيئاً كالصمغ ليجتمع شعره لئلا يفرق في الإحرام^(١).

(٤) أي بعد فراغ نسكي.

(٥) بالتحريك حوض حول النخلة، كذا في القاموس، أو قال مالك: الشربة: حفرة تكون عند أصل الشجرة ذكره يحيى في «موطأ».

(٦) من الإنقاء والتنقية أي حتى تنظف من طيبك.

(٧) قوله: لا أرى... إلى آخره، هذا موافق لما اختاره جماعة من

الصحابة، منهم عمر حيث أنكر على معاوية وكثير بن الصلت نضح الطيب حال الإحرام، وأنكر أيضاً على البراء بن عازب كما أخرجه ابن أبي شيبة عن بشر بن =

(١) التلمذ مندوب ضد الشافعية. ولم يذكر الجمهور التلمذ في مندوبات الإحرام. أخرج المسالك ٢٠٩/٦.

يسار: لما أحرموا وجد عمر ريح طيب، فقال: ممن هذه الريح؟ فقال البراء: مني يا أمير المؤمنين، فقال عمر: قد علمنا أن امرأتك عطرة أو عطارة، إنما الحاج الأدفر^(١) الأغبر. ومنهم عثمان كما أخرجه الطحاوي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه: كنت مع عثمان بذي الحليفة فرأى رجلاً يريد أن يحرم وقد دهن رأسه فأمر به فغسل رأسه بالطين. ومنهم ابن عمر كما مر ذكره. ويوافقهم من المرفوع ما أخرجا عن يعلى بن أمية، قال: أتى النبي ﷺ رجل متضمخ بطيب وعليه جبة، فقال: كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعدما تضمخ بطيب؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك. وفي لفظ لهما: وهو متضمخ بالخلق، فقال له: اغسل عنك الصفرة. وفي لفظ للبخاري: واغسل عنك أثر الخلق وأثر الصفرة. وأجاب الجمهور عنه بجوابين، أحدهما: أن طيبه كان من زعفران، وقد نهى عن التزعفر، يدل عليه رواية مسلم: وهو مصفر لحيته ورأسه، كذا ذكره المنذري. وأخرج الطحاوي أولاً عن يعلى بن أمية: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بالجمرانة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه. . . الحديث، ثم قال: لا حجة فيه وذلك أن التطيب الذي كان على ذلك الرجل إنما كان صفرة وهو خلق وذلك مكروه للرجال لا للإحرام، ولكنه مكروه في نفسه في حال الإحلال والإحرام. ثم أيده بما أخرج من طريق آخر أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لبي بعمره، وعليه جبة، وشي من خلق فأمره أن ينزع العجة ويسح الخلق. ومن طريق آخر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني أحرمت وعلي جبة هذه وعلى جبتني هذه وعلى جبتني خلق والناس يسخرون مني، فقال: اخنع عنك هذه العجة واغسل عنك هذا الزعفران. ثم أخرج أحاديث النهي عن التزعفر والخلق، ثم قال: فإنما أمر الرجل الذي أمر بغسل طيبه الذي كان عليه في حديث يعلى لأنه لم يكن من طيب الرجال، وليس في ذلك دليل على =

(١) الدفرة: الشعر. مجمع بحار الأنوار ١/١٨٦.

يريد الإحرام إلا أن يتطيب، ثم يغتسل بعد ذلك . وأما أبو حنيفة فإنه^(١) كان لا يرى به بأساً .

١٠ - (باب من ساق هذياً فعطِبَ^(٢) في الطريق أو نذرَ بَذَنَةً)

٤٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: من ساق بَذَنَةً تطوعاً، ثم عطِبَتْ^(٣) فنحرها

حكم من أراد الإحرام: هل له أن يتطيب بطيب يبقى عليه بعد الإحرام أم لا؟ انتهى، وثانيهما: ما نقل الحازمي في كتاب الناسخ والمنسوخ، عن الشافعي أن أمر رسول الله ﷺ بغسل الطيب منسوخ لأنه كان في عام الجمرات وهو سنة ثمان، وحديث عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ ناسخ له لأنه كان في حجة الوداع . انتهى .

(١) قوله: فإنه كان لا يرى به بأساً، بل كان يقول باستحبابه أخذاً من حديث عائشة وبه قال أكثر الصحابة، قاله المنذري . وأخرج سعيد بن منصور عن عائشة قالت: طيبتُ أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم . وأخرج الطحاوي عن عبد الرحمن قال: طيبتُ حاجاً فوافقتني عثمان بن العاص، فلما كان عند الإحرام قال: اغسلوا رؤوسكم بهذا البقطي الأبيض فوقع في نفسي من ذلك شيء، فقدمت مكة فسألتُ ابن عمر وابن عباس، فابن عمر قال: ما أحسنه، وابن عباس قال: أما أنا فأضمخ به رأسي . وأخرج عن عائشة بنت سعد قالت: كنت أُمسح برأس سعد بن أبي وقاص لحرمه بالطيب . وأخرج عن عبد الله بن الزبير: أنه كان يتطيب بالغالية الجيلة عند الإحرام . وأخرج أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نُحرم فنحرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله فلا ينهانا .

(٢) كفرح: هلك، كنا في «المصباح» .

(٣) أي قُرِبَ هلاكها .

فَلْيَجْعَلْ قِلَادَتَهَا^(١) وَنَعْلَهَا فِي دُمُوعِهَا^(٢)، ثُمَّ يَتْرُكُهَا لِلنَّاسِ يَأْكُلُونَهَا،
وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ هُوَ أَكَلَ مِنْهَا أَوْ أَمَرَ بِأَكْلِهَا فَعَلِيهِ الْغُرْمُ^(٣).

٤٠٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ^(٤)
صَاحِبَ^(٥) هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: كَيْفَ نَضْنَعُ بِمَا عَطِبَ^(٦) مِنَ
الْهَدْيِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْحَرُهَا وَأَلْقِ^(٧) قِلَادَتَهَا^(٨).....

(١) بكسر القاف أي ما قُلِّدَتْ به من لحاء شجرة أو قطعة مزادة.

(٢) أي فليغمسها فيه وليضرب بها صفحة سنامها. وقائدة ذلك إعلام الناس
أنه هدي فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء.

(٣) بضم الغين أي الغرامة وهي قيمة ما أكل.

(٤) قوله: أَنَّ صَاحِبَ هَدْيٍ... إلى آخره، مرسلٌ صورةٌ لكنه محمولٌ على
الوصل لأن عروة ثبت سماعه من ناجية، فقد أخرجه ابن خزيمة من طريق
عبد الرحيم بن سليمان عن هشام عن عروة قال: حدثني ناجية، ورواه أبو داود وابن
عبد البر من طريق سفيان بن سعيد الثوري والترمذي - وقال: حسن صحيح -
والنسائي من رواية عبدة بن سليمان وابن ماجه من رواية وكيع والطحاوي من طريق
ابن عينة وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد خمستهم عن هشام، عن أبيه،
عن ناجية، قال في الإصابة: ولم يُسَمَّ أحد منهم والد ناجية، لكن قال بعضهم:
الخزاعي، وبعضهم الأسلمي، ولا يبعد التعدد، وقد جزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن
جندب الأسلمي، كذا ذكره الزرقاني.

(٥) هو ناجية الأسلمي.

(٦) بكسر الطاء أي هلك.

(٧) أي اغمس.

(٨) قال في «المتنخب»: فلادة بالكسر (انجه دوگرن كتنده)^(٩).

(٩) أي بالفارسية.

أو نعلها^(١) في دمه وخل^(٢) بين الناس وبينها يأكلونها .

٤٠٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: كنت أرى ابن عمر^(٣) بن الخطاب يهدي^(٤) في الحج بذنتين بذنتين^(٥)، وفي العمرة بذنة بذنة، قال: رأيت في العمرة ينحر بذنته وهي قائمة في حرف^(٦) دار^(٧) .

(١) قال مالك مرة: أمره بذلك ليعلم أنه هدي فلا يستباح إلا على الوجه الذي ينبغي .

(٢) قوله: وخل بين الناس... إلى آخره، قال عياض: فما عطب من هدي التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا رفقة لنحر الحديث، وبه قال مالك والجمهور^(١)، وقالوا: لا يدل عليه لأنه موضع بيان، ولم يبين ﷺ، بخلاف الهدي الراجب إذا عطب قبل نحره، فيأكل منه صاحبه والأغنياء لأن صاحبه بضئته لنعلفه بذنته، قاله الزرقاني .

(٣) هو عبد الله .

(٤) من الإهداء أي يرسل في حال إحرامه بالحج .

(٥) بال تكرار لإفادة عموم التثنية .

(٦) بالفتح بمعنى الطرف .

(٧) قوله: دار خالد بن أسيد، قال هشام بن الكلبي: أسلم عم الفتح ،

(١) وختلفوا فيما يجب على من أكل منه فقال مالك: إن أكل منه وجب عليه بدله، وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد: عليه قيمة ما أكل . الكوكب الدري ١٣٤/٢ . وبسط شيخنا في هذه المسألة مذاهب الأئمة الأربعة في الأوجز ٢١٢/٧

خالد^(١) بن أسيد^(٢) وكان فيها منزله^(٣)، وقال^(٤): لقد رأيته طعن في
لَبَّة^(٥) بَدَنَتِهِ حَتَّى خَرَجَتْ^(٦) سِنَّةُ^(٧) الْحَرِيَّةِ مِنْ تَحْتِ حَنَكِهَا^(٨).

٤٠٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو جعفر^(٩) القاري^(١٠) أنه رأى

= وأقام بسكة وكان من المؤلفة، قال ابن دريد: كان جزّاراً، قيل: إنه فُقد يوم
اليمامة، وقيل مات قبله، قاله الزرقاني.

(١) هو أنحو عتاب بن أسيد الذي استعمله رسول الله ﷺ على مكة عام
الفتح.

(٢) بفتح الهمزة وكسر السين.

(٣) أي ابن عمر إذا حج أو اعتمر.

(٤) أي ابن دينار.

(٥) بفتح اللام وتشديد الموحدة: المنحرف من الصدر.

(٦) من قوة الطعنة.

(٧) قوله: سِنَّةُ الْحَرِيَّةِ، هو بالفتح آلة الحرب والعصا، والمراد به ههنا
السكين ونحوه مما يُذبح به، وسِنَّةُ الشَّيْءِ: بكسر السين وتشديد النون (دندانة
أن)^(١) والمراد به طرفه ورأسه ذو الحدة. والحنك بفتح الحين (زير زنخدان)^(٢).

(٨) في نسخة: كنفها.

(٩) يزيد بن القعقاع.

(١٠) بالهمزة، نسبة إلى قراءة القرآن، لا بتشديد الياء نسبة إلى قارة بطن كما
ظنه صاحب «المحلى».

(١) بالفارسية.

(٢) بالفارسية.

عبد الله^(١) بن عياش بن أبي ربيعة أهدي عاماً^(٢) بَدَنَتَيْن، إحداهما بُخْتِيَّة^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، كُلُّ هَذِي نَطْوُعِ عَطِبَ فِي الطَّرِيقِ^(٤) صنع كما صنع وخلَّى^(٥) بينه وبين الناس يأكلونه، ولا يعجبنا^(٦) أن يأكل^(٧) عنه إلا من^(٨) كان محتاجاً إليه^(٩).

(١) قوله: عبد الله بن عياش، بشدُّ التحتية وشين معجمة ابن أبي ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي الصحابي ابن الصحابي، وُلِدَ بِالْحَبْشَةِ. وحفظ عن النبي ﷺ، ولم يرو عنه، وروى عن عمر وغيره، وأبوه قديم الإسلام، قاله الزرقاني.

(٢) أي سنة من السنين.

(٣) قوله: بُخْتِيَّة، بضم موخدة وسكون الخاء المعجمة، فتاء فوقية فتحتية مشددة، هي الأنثى من الجمال، والذكر البُخْتِي، وهي جمال طوال الأعناق على ما في «النهاية».

(٤) أي قبل أن يصل إلى الحرم.

(٥) من التخلية.

(٦) أي لا يجوز عندنا.

(٧) أي صاحب الهدي.

(٨) قوله: إلا من كان محتاجاً إليه، اعلم أن هدي التطرُّع إذا بلغ الحرم يجوز لصاحبه وغيره من الأغنياء أن يأكل منه، وأما إذا لم يبلغ فلا يجوز لصاحبه أن يأكل منه ولا لغيره من الأغنياء لأن القربة فيه بالإراقة إنما تكون في الحرم، وفي غيره بالتصدق.

(٩) أي مضطراً إليه.

٤٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: كان يقول:
الهندي^(١) ما قُلِّدَ أو أُشعر وأوقف به بعرفة.

٤٠٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه قال: من
نذر بَذَنَةً^(٢) فإنه يقلِّدها نعلًا، ويُسَّعِرُها، ثم يسوقها، فينحرها عند
البيت أو يمضى يوم النحر ليس له محل^(٣) دون ذلك، ومن نذر
جَزُورًا^(٤) من الإبل أو البقر فإنه ينحرها حيث شاء^(٥).

قال محمد: وهو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن
غيره من أصحابه أنهم رخصوا في نحر البَذَنَةِ حيث شاء^(٦)، وقال

(١) قوله: الهندي... إلى آخره، في الأثر دليل على استئذان الذهاب
بالهندي إلى عرفات كالنقلد والإشعار، وبه قال أبو حنيفة أنه يُسَنُّ ذلك من غير
وجوب، كذا في «المحلى بحلي أسرار الموطأ».

(٢) أي من إبل أو بقرة.

(٣) قوله: ليس له محل دون ذلك، لأنه لما عبر ببذنة علم أنه هندي.

(٤) قوله: جَزُورًا، بفتح الجيم وضم الزاي هو من الإبل خاصة يقع على
الذكر والأنثى، كذا في «المصباح: النغوي»، فقوله من الإبل والبقر تعميم باعتبار
الإطلاق القرني. قاله القاري.

(٥) أي من الحرم وغيره وفرق بين نذر البذنة ونذر الجزور بأن الأول خاص
بالحرم والثاني عام.

(٦) قوله: حيث شاء، أي في أي مكان لأنه أراد إطعام لحمه مساكين
موضعه أو ما نوى من الموضع.

(٧) أي الناذر.

بعضهم : الهَدْيُ ^(١) بمكة لأن الله تعالى يقول : ﴿ هَدْيًا بِالْحِجَابِ ﴾ ولم يقل ذلك في البَدَنَةِ ^(٢) فالْبَدَنَةُ حيث شاء إلا أن ينوي الحرم فلا ينحرها ^(٣) إلا فيه ^(٤) . وهو قول أبي حنيفة وإسراهم النخعي ومالك بن أنس .

٤٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرني ^(٥) عمرو بن عبيد الله الأنصاري أنه سأل سعيد بن المسيب عن بَدَنَةِ جَعَلَتْهَا ^(٦) امرأة عليها ، قال : فقال سعيد : البَدَنُ من الإبل ^(٧) ومَجَلَّ ^(٨) البَدَنُ البيت العتيق إلا أن تكون ^(٩) سميت مكاناً ^(١٠) من الأرض فلتنحرها حيث سميت ، فإن لم تجد بَدَنَةَ فبقرة ^(١١) فإن لم تكن بقرة فَعَشْرٌ من الغنم ،

(١) يعني إذا نذرها هدياً فهو مخصوص بمكة وما حولها .

(٢) أي بل أطلقها .

(٣) أي لا يذبحها .

(٤) فإنما الأعمال بالنيات .

(٥) قوله : أخبرني عمرو بن عبيد الله الأنصاري ، ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وسمى والده عبيد ، وقال : إنه من بني الحارث بن الخزرج من أهل المدينة ، يروي عن ابن عباس ، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال .

(٦) أي ألزمتها على نفسها بأن نذرتها .

(٧) أي دون البقر . هو يوافق قول الشافعي .

(٨) بكسر الحاء أي محل ذبحها الذي يجعل ذبحه فيه .

(٩) أي المرأة .

(١٠) غير الحرم .

(١١) فإنها تقوم مقامها .

قال^(١): ثم سألت سالمَ بنَ عبد الله فقال: مثل ما قال سعيد بن المسيب غير أنه قال: إن لم تجد بقرة، فسيح من الغنم، قال: ثم جئتُ^(٢) خارجةَ بنَ زيد بن ثابت فسألتُه، فقال مثل ما قال سالم، ثم جئتُ عبد الله^(٣) بنَ محمد بن علي^(٤)، فقال مثل ما قال سالم بن عبد الله.

قال محمد: البُذْنُ من الإبل^(٥) والبقرة، ولها^(٦) أن تنحرها حيث شئت إلا أن تنوي الحرم، فلا تنحرها إلا في الحرم ويكون^(٧) هدياً، والبذنة من الإبل والبقرة تجزى^(٨) عن سبعة ولا تجزى عن أكثر من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والمائة من فقهاءنا.

(١) عمرو بن عبيد الله.

(٢) قوله: ثم جئت خارجة بن زيد بن ثابت، هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة من أجلّة الثقات، مات سنة تسع وتسعين، وقيل: سنة مائة، قاله ابن حبان.

(٣) أبو هاشم المدني، وثقه ابن سعد والنسائي، مات سنة ٩٨، كذا في «الإسعاف».

(٤) ابن أبي طالب.

(٥) أي من كليهما في مذهبتنا.

(٦) أي للمرأة الناذرة المذكورة.

(٧) أي ويكون بالنبة.

(٨) قوله: تجزى عن سبعة، روى مسلم عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة. وبهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متطربين بذلك أو بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم =

= وعن أبي حنيفة يُشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهَلْي. وعن داود وبعض المالكية: يجوز هذا في هدي التطوع دون الواجب. وعن مالك لا يجوز مطلقاً. واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان في الحديبية حيث كانوا مُحَصَّرِينَ، وبأن أبا جمرة خالفه ثقات أصحاب ابن عباس، فقد رَوَوْا عنه أن ما استيسر من الهدي شاة، وساق ذلك بإسانيد صحيحة عنهم. وقد روى ليث عن طاوس، عن ابن عباس مثل رواية أبي جمرة لكن ليث ضعيف. ثم ساق بسنده إلى محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: ما كنت أرى أن دماً واحداً لعله يُجزى أو يكفي عن أكثر من واحد. وأجاب الحافظ بأن تأويله لحديث جابر بأنه كان في الحديبية لا يدفع الاحتجاج بالحديث أي لثبوت جواز أصل الاشتراك، قال: بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث: فأمرنا رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا حجهم إذا أحلنا أن نُهدي، ويجتمع النفر منا في الهدية. وأقول: بل كيف يصح تأويله بأنه في الحديبية مع قول جابر: خرجنا مُهْلِينَ بالحج، والحديبية إنما كان فيه الإهلال بالعمرة، ثم قال الحافظ: وليس بين رواية أبي جمرة - قال: سألت ابن عباس عن المتعة، فأمرني بها، وسأله عن الهدي، فقال: فيها جُزُور أوبقرة أو شاة أو شرك في دم، رواه البخاري - وبين رواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك، ووافقهم على ذكر الشاة أي وزيادة الثقة مقبولة. قال: وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدي بالإبل والبقر. قال: وأما رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس فمنقطعة، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد، ومتى صح عنه النقل بصحة الاشتراك أفتى به أبا جمرة، وبهذا تجتمع الأخبار، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه، وهو أبو جمرة.

وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عنه لما بلغته السنّة، قال الحافظ: وافق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة =

١١ - (باب الرجل يسوق بَدَنَةً فيضطر^(١) إلى ركوبها)

٤١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: إذا اضطررت إلى بَدَنَتِكَ^(٢) فاركبها ركوباً غير فادح^(٣).

٤١١ - أخبرنا^(٤) مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ مرَّ على رجل^(٥)

إلا إحدى الروایتين عن سعيد بن المسيب. فقال: تُجزى عن عشرة، وبه قال إسحاق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية واحتج لذلك في «صحيحه» وقواه، كذا في «ضياء الساري».

(١) بأن عجز عن المشي ولم يجد غيرها. قوله: فيضطر إلى ركوبها، اختلفوا في ركوب البدنة المهداة، فقال بعضهم: هو واجب لإطلاق الأمر مع ما فيه من مخالفة الجاهلية. ورَدَّ هذا بأنه عليه السلام لم يركب هَدْيَه، ولا أمر الناس بركوب هداياهم. ومنهم من قال: له أن يركبها مطلقاً من غير حاجة، وقال أصحابنا والشافعي: لا يركبها إلا عند الحاجة كذا في «مرقاة المفاتيح».

(٢) أي إلى ركوبها.

(٣) أي غير مثقل ومؤلم، لقوله ﷺ: اركبها بالمعروف إذا ألجئت إلى ظهرها.

(٤) قوله: أخبرنا مالك . . . إلى آخره، رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف، ومسلم عن يحيى، وأبو داود عن القعنبسي، والنسائي عن قتيبة الأربعة عن مالك به، وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن عند مسلم، وسفيان الثوري عند ابن ماجه، كلاهما عن أبي الزناد به.

(٥) قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد طول البحث، زاد النسائي عن أنس: وقد جهده المشي، أي وهو عاجز عن مشيه.

يسوق بَدَنَتَهُ^(١)، فقال له: اركبها، فقال: ^(٢)إنها بَدَنَةٌ.....

(١) وعند مسلم: بدنة مقللة.

(٢) قوله: فقال: إنها بدنة، قيل: الظاهر أن الرجل ظن أنه عليه السلام خفي عليه كونها هدياً، فلذلك قال: إنها بدنة. قال الحافظ: والحق أنه لم يخف ذلك عليه لكونها كانت مقللة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته: ويلك. وقال القرطبي: إنما قال له ويلك نادياً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه. وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي، وبالعق حتى قال: ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل. قال القرطبي: ويحتمل أن يكون فهم عن الرجل أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها، فزجره عن ذلك. وعلى الحائتين فهي إنشاء ورجعه عياض وغيره، قالوا: والأمر ههنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن الامتثال، وقيل: كان الرجل أشرف على هلكة من الجهد. ودل كلمة فقال لمن وقع في هلكة: فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب. فعلى هذا هي إخبار، وقيل: هي كلمة تدغم به العرب كلامها، ولا يقصد معناها كقولهم: لا أم لك. واستدل به على جواز ركوب الهدي سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدي عن ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف. وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، لكن نقل القسطلاني عن «تنقيح المقتنع» من كتب الحنابلة - وعليه الفتوى عندهم - أن له ركوبها لحاجة ويضمن نقصها كمذهب الحنفية. وجزم النووي بالأول في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في «شرح المهذب» عن الفقهاء والمالكيين، ثم نقل فيه عن أبي حامد والبيهقي وغيرهما تقييده بالحاجة وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق. وقيد صاحب «الهداية» من الحنفية جواز ركوبها بالاضطرار إلى ذلك وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة فإذا استراح نزل. وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه. قال الحافظ: ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر =

فقال له بعد مرتين : اركبها وملك^(١) .

٤١٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، أن ابن عمر كان يقول : إذا نتجت^(٢) البذنة فليُحمِلْ^(٣) ولدها معها حتى يُنحر معها ، فإن لم يجد^(٤) له محملاً فليُحمِلْهُ على أمه حتى يُنحر^(٥) معها .

٤١٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر^(٦) أو عمر - شك محمد -^(٧) كان يقول : من أهدى بذنة فضلت^(٨)

الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك بضمن ما نقص منها بركوبه ، وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدي المنذور . ومذهب سادس : وهو وجوب الركوب نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر ولمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة . واختلف المجيزون : هل يحمل المهدي عليها متاعه ، فمنعه مالك ، وأجازة الجمهور^(١) ، كذا في «الضياء» .

(١) زجراً له ليعلم أن الضرورات تبيح المحظورات .

(٢) يقال : نتجت الناقة ولداً على البناء للفاعل على معنى ولدت وحملت ، كذا في «المصباح المنير» .

(٣) صاحب البذنة .

(٤) وليحيى : فإن لم يوجد له محمل حمل على أمه .

(٥) وجوباً .

(٦) في موطأ يحيى عن ابن عمر من غير شك .

(٧) يعني المصنف نفسه .

(٨) أي الطريق .

(١) ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجوزها . انظر فتح الباري ٥٢٨/٣ .

أرمات^(١)، فإن كانت نذراً أبدلها^(٢)، وإن كانت تطوعاً، فإن شاء
أبدلها^(٣)، وإن شاء تركها^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، ومن اضطر^(٥) إلى ركوب بدنته
فليركبها فإن نقصها ذلك^(٦) شيئاً تصدق بما نقصها^(٧) وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

١٢ - (باب المحرم يقتل قملة^(٨) أو نحوها^(٩))

أو ينتف^(١٠) شعراً

٤١٤ - أخبرنا مالك، عن نافع قال: المَحْرِمُ لَا يَصْلُحُ^(١١) له أن

(١) قبل بلوغ المَحِلِّ.

(٢) أي بمثلها - في نسخة: بدَّلها -.

(٣) والأوَّل الأَوَّلَى.

(٤) أي لم يبدلها.

(٥) بصيغة المجهول.

(٦) أي ركوبها، وحمل متاعه عليه.

(٧) أي بقيمة نقصها.

(٨) قوله: القملة، القمل والقُمَّلة بالفتح فالسكون، دويَّة تتولد من العرق
والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدنأً أو شعراً، يقال له بالفارسية (سبش).

(٩) في نسخة: غيرها.

(١٠) وكذا إذا حلق شعراً أو قطع.

(١١) أي لا يحل له.

يَنْتَفَ (١) مِنْ شَعْرِهِ شَيْئاً، وَلَا يَحْلِقُهُ وَلَا يَقْصُرُهُ إِلَّا أَنْ يَصِيْبَهُ أَذَى (٢) مِنْ رَأْسِهِ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ، كَمَا أَمَرَهُ (٣) اللَّهُ تَعَالَى . وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ وَلَا يَقْتُلَ قَمَلَةً، وَلَا يَطْرَحُهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا مِنْ جَسَدِهِ (٤) وَلَا مِنْ ثَوْبِهِ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ (٥) وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ .

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

(١) التفت (بركندن) (١) .

(٢) أي فيحتاج إلى حلق شعره أو قصه .

(٣) قوله: كما أمره الله تعالى، أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (٢) والصيام مفسر بثلاثة أيام، والصدقة بإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك بأدنى ما يُطلق عليه الهدي من غنم أو بقرة أو إبل، وأول للتخير، وهذا عند العذر كما تقرّر، وأما عند عدمه فيجب عليه دم مع الإثم (٣) .

(٤) جلده .

(٥) وكذا لا يرمي ثوبه في الشمس بقصد قتل القملة .

(١) بالفارسية .

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦ .

(٣) قال العيني: إذا حلق رأسه أو لبس أو تطيب عامداً من غير ضرورة فقد حكى ابن عبد البر في الاستذكاره عن أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبي ثور أن عليه دماً لا غير وأنه لا يخير إلا في الضرورة . وقال مالك: بشئ ما فعل وعليه الفدية، وهو مخير فيها، وقال شيخنا زين الدين وما حكاه عن الشافعي وأصحابه ليس بجيد، بل المعروف عنهم وجوب الفدية كما جزم الرافعي . عمدة القاري ١٠/١٥٢ .

١٣ - (باب الحِجَامَةِ^(١) لِلْمَحْرَمِ)

٤١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يقول:

لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر^(٢) إليه^(٣) مما لا بدّ منه^(٤).

قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم^(٥) ولكن لا يحلق

شعراً. بلغنا^(٦) عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو صائم محرم. وبهذا

ناخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

(١) بالكسر: الاحتجام.

(٢) قوله: أن يضطر، لأنه ﷺ لم يحتجم إلا لضرورة، فإن احتجم نغير

ضرورة حرمت إن لزم منها قلع الشعر، فإن كان في موضع لا شعر فيه فأجازها

الجمهور ولا فدية، وأوجبها الحسن البصري، وكرهها ابن عمر، وبه قال مالك:

لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة أي يكره لأنها قد تؤذي لضعفه كما كره صوم عرفة

للحاج مع أن الصوم أخف من الحجامة كذا ذكره الزرقاني.

(٣) أي إلى الاحتجام.

(٤) أي مما لا قرار ولا علاج فيه إلا الحجامة.

(٥) إذا خرج الدم لا يضر اتفاقاً، ولهذا جوزوا له الفصد إجماعاً.

(٦) قوله: بلغنا... إلى آخره، أخرجه البخاري وغيره من حديث

ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، وأخرج مالك عن

سليمان بن يسار مرسلاً: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه، وهو يومئذ

بليخي جمل - مكان بطريق مكة - ووصفه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن

بُحينة. ولأبي داود والنسائي والحاكم عن أنس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم

على ظهر القدم من وجع كان به^(١). وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها الكراهة.

(١) قال الحافظ: الجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحمل على التعدد، أشار إليه =

١٤ - (باب المحرم يُغَطِّي (١) وجهه)

٤١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله (٢) بن أبي بكر، أن
عبد الله بن عامر بن ربيعة أخبره قال: رأيت (٣) عثمان بن عفان

(١) من التغطية بمعنى الستر.

(٢) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٣) قوله: رأيت عثمان... إلى آخره، أخرجه مالك أيضاً عن يحيى بن
سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: أخبرني الزرقا بن عمير الحنفي أنه رأى
عثمان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم. ويوافق ما أخرجه الدارقطني في «العلل»
عن أبان بن عثمان عن عثمان أن النبي ﷺ كان يخمر وجهه وهو محرم. لكن قال
الدارقطني: الصواب أنه موقوف. وبهذا أخذ جماعة من الصحابة ومن بعدهم، منهم
الشافعي وغيره. استدل بعضهم له بما أخرجه الشافعي من حديث إبراهيم
ابن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في الذي
وقص: خمروا وجهه، ولا تخمروا رأسه. وبما أخرجه الدارقطني في «سننه» عن
ابن عمر أنه قال: إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها. واستدل
أصحابنا بما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن
رجلاً أوقعت راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله ﷺ: اغسلوه بماء وسدر
وكفّنوه في ثوبه، ولا تَمْسُوهُ طيباً، ولا تخمروا رأسه، ولا وجهه فإنه يُبعث يوم القيامة
مليئاً. ورواه الباقر ولم يذكر الوجه. قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب «علوم
الحديث» ذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف في الرواية لإجماع الثقات الأئمة
على ذكر الرأس، وردّ بأن التصحيف إنما يكون في الحروف المشابهة، وأي تشابه =

الطبري. اهـ. قلت: بل هو المتعين. أوجز المسالك ٣٤٩/٦. قوله بلحي جمل، وقع في
بعض الروايات بالثنية وفي بعضها بالإفراد واللام المفتوحة ويجوز كسرهما والمهملتان ساكنتان،
موضع بطريق مكة.

بِالْعَرَجِ^(١) وهو محرم في يوم صائغ^(٢) قد غطى^(٣) وجهه^(٤) بقطيفة^(٥)

= بين الوجه والرأس في الحروف، هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه، فكيف وقد جمع بين الرأس والوجه والرويات عند مسلم؟ ففي لفظ اقتصر على الوجه وفي لفظ جمع بينهما. واستدلوا أيضاً بقول ابن عمر: ما فوق الذن من الرأس فلا يخمره المحرم. هذا كله في الرجل، وأما المرأة، فأخرج البخاري من حديث نافع عن ابن عمر: لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين. ورواه مالك موقوفاً على ابن عمر. وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن النقاب. وأخرج أبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت: كان الركبان يمربنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذونا مذلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفنا. وهو محمول على توسط شيء حاجب بين الوجه وبين الجلباب. وفي الباب آثار وأخبار مبسوطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزبيلي، و«تخريج أحاديث الرافعي» لابن حجر.

(١) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فحيم، موضع بطريق المدينة.

(٢) أي من أيام الصيف.

(٣) قوله: قد غطى وجهه، قال الزرقاني: إنه كان يرى جانزاً. وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر، وبه قال الشافعي. وقال ابن عمر: يحرم تغطية الوجه، وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن، وفيه القدية على مشهور المذهب، ولا يجوز تغطية الرأس إجماعاً.

(٤) قوله: وجهه، قال الباجي: يحتمل أن يكون فعل ذلك لحاجة إليه، أي لضرورة دعت إليه، وأن يكون في رأيه مباحاً. وقد خالفه غيره، فقالوا: لا يجوز.

(٥) قوله: بقطيفة، هي دثار له خمل. والذثار ما يتدثر به الإنسان أي ما يتللف فيه من كساء أو غيره.

أَرْجُوَان^(١) ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ، فَقَالَ: كُلُوا، قَالُوا: أَلَا تَأْكُلُ؟ قَالَ: لَسْتُ كَهَيَاتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي^(٢).

٤١٧ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَا فَوْقَ الذَّقَنِ^(٣) مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يَحْضَرُهُ^(٤) الْمَحْرَمُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

١٥ — (بَابُ الْمَحْرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، أَيُغْتَسَلُ؟)^(٥)

٤١٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ^(٦) رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ إِلَّا مِنَ الْإِحْتِلَامِ^(٧).

(١) بضم الهمزة والجيم: صوف أحمر أي فيه خطوط حمراء.

(٢) فالمدار على النية.

(٣) هو مجتمع لَحْيَيْ الْإِنْسَانِ.

(٤) أي فلا يغطيه فإن الوجه في حكم الرأس.

(٥) أي بجميع بدنه من غير قصد إزالة وسخه.

(٦) فكان يعمل بالأفضل.

(٧) قوله: إِلَّا مِنَ الْإِحْتِلَامِ، وَلَا يَنَافِيهِ مَا سَبَقَ مِنْ غُسْلِهِ لِدُخُولِ مَكَّةَ وَعَشِيَةِ عَرَفَةَ، فَلَعَلَّهُ كَانَ يَغْسِلُ جَسَدَهُ دُونَ رَأْسِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: نَحْنُ وَمَالِكٌ لَا نَرَى بَأْسًا أَنْ يَغْسِلَ الْمَحْرَمُ رَأْسَهُ مِنْ غَيْرِ إِحْتِلَامٍ، وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرَمٌ. ثُمَّ أَطَالَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ يَذْهَبُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ السَّنَنُ، وَلَوْ عَلِمَهَا مَا خَالَفَهَا. كَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» كَذَا فِي «الْمَحَلِّي».

٤١٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن (١) إبراهيم (٢)

ابن عبد الله بن حنين، عن أبيه: أن عبد الله ابن عباس، والمُسور (٣) بن مخرمة تساريا (٤) بالأتواء (٥)، فقال ابن عباس: يغسل (٦) المحرم رأسه، وقال (٧) المُسور: لا.....

(١) قوله: عن إبراهيم... إلى آخره، ليحيى: مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله... إلى آخره. قال ابن عبد البر: لم يتابع أحد من رواة الموطأ يحيى على إدخال نافع بين زيد وإبراهيم، وهو خطأ لا شك فيه، وهو مما يُحفظ من خطأ يحيى في «الموطأ» وغلطه. وأمر ابن وضاح بطرحه (٨).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الحج، وكذا النسائي وابن ماجه، كذا في إرشاد الساري.

(٣) قوله: المُسور، يكسر الميم وسكون السين المهملة وخُفَّة الواو، وابن مخرمة بفتح الميم وسكون المعجمة ابن نوفل القرشي، له ولأبيه صحبة، ذكره في «الإصابة» وغيره.

(٤) أي تشاكًا وتشاحًا وتخالفاً في جواز غسل المحرم وعدمه.

(٥) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالمُد: جبل بين مكة والمدينة وعنده بلد يُنسب إليه، كذا في «النهاية».

(٦) أي يجوز له.

(٧) قوله: وقال المُسور لا، قال الأبي: الظنُّ بهما أنهما لا يختلفان إلا ولكلُّ منهما مستند. قال عياض: ردُّ كلاهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر إذ لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة، ولا بدُّ من صبِّ الماء، فخاف

(١) قلت: فإسقاطه من النسخ المصرية ليس بصحيح لأنه موجود في رواية يحيى، وإن كان غلطاً في نفسه. وليس في رواية محمد أيضاً. أوجز المسالك ١٦٦/٦.

فأرسله^(١) ابن عباس إلى^(٢) أبي أيوب يسأله^(٣) فوجده يغتسل بين القرنين^(٤) وهو يُستر^(٥) بثوب، قال: فسَلَّمْتُ عليه^(٦) فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك ابن عباس

= المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دوابها أو طرحها. وعلم ابن عباس أن عند أبي أيوب علم ذلك.

(١) أي ابن حنين.

(٢) قوله: إلى، قال ابن عبد البر: فيه أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر إلا بدليل.

(٣) أي عن حكم الغسل للمُحرم.

(٤) قوله: القرنين، ثنية قرن، وهما الخشبتان القائمتان على رأس البئر وشبههما من البناء ويمد بينهما خشبة يجزّ عليها الحبل المستقى به ويعلو عليها البكرة، ذكره السيوطي.

(٥) فيه التستر للغسل.

(٦) قوله: فسَلَّمْتُ عليه . . . إلى آخره، قال عياض والنوي وغيرهما: فيه جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث، وتعقبه الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه ردّ عليه السلام، بل ظاهره أنه لم يردّ لقوله: فقال: من هذا؟ بقاء التعقيب الدالة على أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشيء، فيدل على عكس ما استدل به فإن قيل: الظاهر أنه ردّ السلام وترك ذكره لوضوحه، وأما ألفا، فهي مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْرَبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ﴾^(١) قلت: لما لم يصرح بذكر ردّ السلام احتمل الردّ وعدمه فسقط الاستدلال للجانبين. انتهى. قال الزرقاني: وفيه وقفة.

(١) سورة الشعراء. الآية ٦٣.

أَسْأَلُكَ (١) كَيْفَ (٢) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الثُّوبِ (٣) وَطَاطَأَهُ (٤) حَتَّى بَدَأَ (٥) لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ (٦) يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ: اصْبُبْ (٧)، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ (٨) بِيَدِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَدْبَرَ، فَقَالَ (٩):

(١) أَي لَأَنْ أَسْأَلَ.

(٢) قَوْلُهُ: كَيْفَ كَانَ... إِلَى آخِرِهِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ غَسَلَ رَأْسَ الْمُحَرَّمِ، أَنْبَاءُ أَبُو أَيُّوبَ أَوْ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَصْلِ الْغَسْلِ، وَقَالَ الْقَارِي: فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ التَّرَاجُعُ فِي كَيْفِيَةِ غَسْلِهِ لَكِنَّمَا تَغْيِيدُ زِيَادَةِ فِي بَيَانِ جَوَازِ فَعْلِهِ. انْتَهَى. وَفِيهِ مَا فِيهِ.

(٣) أَي السَّاتِرَ لَهُ.

(٤) أَي أَرْخَاهُ وَأَخْرَهُ وَخَفَضَهُ.

(٥) أَي ظَهَرَ.

(٦) لَمْ يُسَمَّ فِي رِوَايَةٍ.

(٧) بَضَمَ الْيَدَ الْأُولَى، أَي صَبَّهُ.

(٨) وَلِيَحْيِيَ: بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ—أَي بِهِمَا—.

(٩) قَوْلُهُ: فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتَهُ يَفْعَلُ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوَائِدُ: مِنْهَا جَوَازُ اغْتِسَالِ الْمُحَرَّمِ وَغَسْلِهِ رَأْسَهُ، وَإِمْرَارُ الْيَدِ عَلَى شَعْرِهِ بِحَيْثُ لَا يَتَفَقَّ شَعْرًا. وَمِنْهَا قَبُولُ خَيْرِ الْوَاحِدِ وَأَنَّ قَبُولَهُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَ الصَّحَابَةِ. وَمِنْهَا التَّرْجُوعُ إِلَى النَّصِّ وَتَرْكُ الْاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ عِنْدَ وَجُودِ النَّصِّ. وَمِنْهَا السَّلَامُ عَلَى الْمُتَطَهِّرِ فِي وَضْوِهِ أَوْ غَسْلِهِ بِخِلَافِ الْجُلُوسِ عَلَى الْحَدَثِ. وَمِنْهَا جَوَازُ الِاسْتِعَانَةِ فِي الطَّهَارَةِ وَلَكِنْ الْأُولَى تَرَكْنَاهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ غَسْلِ الْمُحَرَّمِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ عَنْ =

هكذا رأيتَه يفعل^(١).

قال محمد: ويقول أبي أيوب ناخذ^(٢)، لا نرى بأساً أن يغسل
المحرم رأسه^(٣) بالماء. وهل يزيده^(٤) الماء إلا شعثاً^(٥)؟!

الجنابة، بل هو واجب عليه وأما غسله للتبرّد فمذهبنا ومذهب الجمهور جوازه
بلا كراهة، ويجوز عند الشافعي غسل رأسه بالسدر والخطمي^(٦) بحيث لا يتلف
شعراً ولا قذية عليه ما لم يتلف شعراً، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي.

(١) أي يغتسل في حال الإحرام. قوله: يفعل، زاد ابن عينة: فرجعت
إليهما فأخبرتهما فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً أي لا أجادلُك، كذا في
«إرشاد الساري».

(٢) قوله: فأخذ، لأن المَثْبُتَ مَقْلُومٌ على النافي، ولأن الأصل الجواز حتى
يثبت دليل على منعه لثبوت ذلك بكثير من الروايات.

(٣) سواء غسل سائر بدنه أم لا.

(٤) أي لا يزيده إلا شعثاً.

(٥) قوله: إلا شعثاً، قيل فيه إن الشعث — محرّكة — انتشار الشعر وتفرّقه
وتغيّره كما ينتشر رأس السواك. ولا شك أن بالماء يحصل الاجتماع والالتصام.
انتهى. وفيه نظر، فإن مجرد غسل الرأس دون أن يُتَقَيَّه ويصفى بالخطمي أو غير

(٦) قال ابن رشد: اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك
افتدى، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه. بداية المجتهد ٤٠٣/١.

وقال العيني: إن غسل رأسه بالخطمي والسدر فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك
وأبو حنيفة والشافعي وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القذية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء
عليه. وفي شرح الوجيز: لا يكره الخطمي والسدر، وفي القديم يكره ولكن لا قذية عليه.
وبه قال أحمد. انظر: أرجز المسالك ١٧٤/٦.

وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا.

٤٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن عطاء^(٢) بن أبي رباح^(٣)، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ليعلى بن مُثَنَّة^(٤) وهو يصب^(٥) على عمر ماءً وعمر يغتسل^(٦): أَصِيبْ^(٧) على رأسي، قال له يعلى:

= ذلك يدخل الغبار في أصول الشعر ويتشرب بعد الجفاف كاتسار أطراف السواك، بل أزيد لفقدان التدهين. فلم يزد الماء إلا شعناً.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي، وعن ابن عباس قال: يدخل المحرم الحمام، ذكره البخاري تعليقاً ووصله البيهقي والدارقطني من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال: يدخل المحرم الحمام، ويتزع رأسه، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول: أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع بأوساخكم شيئاً. وحكي ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء. وهذا كله في مجرد الغسل، وأما غسله بالخطمي وغيره. فإن الفقهاء يكرهونه. وأوجب مالك والشافعي الفدية عليه، ورخص عطاء ومجاهد لمن لئد رأسه ذلك، كذا في عمدة القاري بشرح صحيح البخاري.

(٢) هو فقيه ثقة فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة ١١٤، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) بالفتح اسمه أسلم.

(٤) هي أمه، واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة بن همام وهو صحابي، مات ستة بضع وأربعين، قاله الزرقاني.

(٥) أي حال اغتساله.

(٦) أي في حال إحرامه.

(٧) مقولة عمر.

أتريد^(١) أن تجعلها^(٢) في؟ إن أمرتني صبيبت، قال: أصببت. فلم يزد^(٣) الماء إلا شعثاً^(٤).

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

١٦ - (باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب)

٤٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر^(٥): أن رجلاً^(٦) سأل رسول الله ﷺ ماذا يلبس^(٧) المحرم من الثياب؟ فقال: لا يلبس^(٨).....

(١) قوله: أتريد أن تجعلها في، قال ابن وهب: معناه إنما أفعله طوعاً لك لفضلك وأمانتك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: أي لفدية إن مات شيء من دواب رأسك أو زال شيء من الشعر لزممتي الفدية فإن أمرتني كانت عليك.

(٢) أي هذه الفصلة.

(٣) في نسخة: فلن يزيده.

(٤) فلا ينافي ما ورد من أن الحاج أشعث.

(٥) قال القاري: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة.

(٦) قال الحافظ: لم أقف على اسمه في شيء من الطرق.

(٧) قوله: ماذا يلبس المحرم؟، وعند البخاري: ما يلبس من الثياب إذا أحرمت؟ وعند البيهقي: نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان. وأشار نافع إلى مفدّم المسجد أي مسجد المدينة. والبخاري ومسلم عن ابن عباس: أنه ﷺ خطب بذلك في عرفات لكن ليس فيه أنه أجاب به السائل فهو محمول على تعدده.

(٨) قوله: لا يلبس، بالرّفع خبر عن الحكم الشرعي، أو بمعنى النهي، =

القُمَصُ^(١) ولا العمامات ولا السراويلات ولا البرانس^(٢) ولا الخفاف^(٣) إلا أحد^(٤) لا يجد^(٥) نعلين، فيلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين^(٦)،

= وبالجزم بمعنى النهي، وفي رواية: لا تلبسوا. وإنما ذكر ما لا يجوز لبسه مع أن السؤال كان عما يجوز لبسه لكون ما لا يلبس منحصراً، فقال: لا يلبس كذا أي يلبس ما سواه. وهذا على رواية مشهورة. وإلا فعند أحمد وابن خزيمة وأبي عوانة: أن رجلاً سأل ما يجنب المحرم من الثياب؟ وهذا الحكم أي عدم جواز لبس المخبط من القميص وغيره مخصوص بالرجال. وأما المرأة فيجوز لها جميع ذلك، قاله ابن المنذر كذا في «فتح الباري».

(١) قوله: القُمَصُ، بضمين جمع قميص، ولا العمام جمع عمامة — بالكسر — ما يُلَفُّ على الرأس ولا السراويلات جمع سراويل — وهو مفرد — أو جمع سروال.

(٢) قوله: البرانس، بفتح الموحدة وكسر النون جمع البرنس بضم وهو قَلَنْسُوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة، كذا في «القاموس».

(٣) بالكسر جمع خُفّ.

(٤) بالرفع بدل من فاعل لا يلبس وهو أولَى من نصبه استثناء، قاله القاري.

(٥) قوله: لا يجد نعلين، ظاهره أنه إذا كان قادراً على النعلين لا يلبس الخفّ مقطوعاً، يعني لا يحل له ذلك لما فيه من إتلاف المال من غير ضرورة، وقد صرح بهذا ابن نجيم في «البحر الرائق»، وقال العيني في «البنية» إن وَجَدَ النعلين فلبس الخفين مقطوعين لا شيء عليه عندنا، وعند مالك يفدي، وكذا عند أحمد، وعن الشافعي قولان. وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي «غاية المقال فيما يتعلق بالنعال».

(٦) المراد بهما المَفْصِلان اللذان في وسط القدمين من عند معقد الشراك.

ولا تلبسوا^(١) من الثياب شيئاً^(٢) منه الزعفران ولا الورس^(٣).

٤٢٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران^(٤) أو ورس، وقال: من لم يجد نعلين فليلبس خفين. وليقطعتهما^(٥) أسفل من الكعبين.

٤٢٣ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان^(٦)

(١) هذا الحكم عام للرجال والنساء.

(٢) قوله: شيئاً منه الزعفران، قال الطيبي: نُبّه بالورس والزعفران على ما في معناهما مما يُقصد به الطيب، فبكره للمحرم الثوب المصبوغ بغير طيب أيضاً.

(٣) بفتح الواو: ثبت أصغر يُصغ به، قاله في «التهابة».

(٤) وفي حكمه العصفور.

(٥) قوله: وليقطعتهما، اتفق على وجوب القطع بحيث ينكشف الكعب وعدم جواز لبس الساتر له الجمهور، وخالف في ذلك أحمد، وحكي عن عطاء مثله قال: لأن في قطعهما إفساداً، قال الخطابي: يُشبه أن يكون عطاء لم يبلغ الحديث وما أذن فيه رسول الله ليس بفساد والعجب من أحمد فإنه لا يكاد يخالف سنة تلبغه، وقلت سنة لم تلبغه، ويشبه أن يكون ذهب إلى حديث ابن عباس فإن فيه: من لم يجد نعلين فليلبس الخفين من غير ذكر قطع. انتهى. وللحatable في تصحيح هذا القول أقوال مردودة بسطها العيني في «عمدة القاري».

(٦) قوله: أنه كان يقول، هذا رواه موقوفاً مالك وعبيد الله النعمري وليث وأيوب السخيتاني وموسى بن عقبة كنهم عن نافع كما عند البخاري وأبي داود. وأخرجاه من طريق الليث عن نافع فجعله من جملة المرفوع السابق، فقال بعد قوله: =

يقول: لا تنتقب^(١) المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين^(٢).

٤٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، أنه سمع أسلم يحدث^(٣) عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة^(٤) بن عبيد الله

= ولا ورس ولا تنتقب، وورد ذلك مفرداً أيضاً مرفوعاً عند أبي داود، وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا الوجه فتسدل عليها الثوب سدلاً خفيفاً تستتر به عن أعين الرجال ولا تخمر لما ورد عن عائشة: كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا الركب سدلتنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات، فإذا جاوزنا رفعناه، أخرجه أبو داود وابن ماجه. وعليه يحمل ما أخرجه مالك عن هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر أنها قالت: كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قوله: لا تنتقب^(١)، أي لا تلبس النقاب وهو ما يستر الوجه من البرد ونحوه، وهو يحتمل أن يكون نفيّاً أو نهياً إلا إذا جافت بينه وبين وجهها، قاله القاري.

(٢) قوله: القفازين، بضم القاف وتشديد الفاء شيء ينخله نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفي المرأة وأصابعها. بالفارسية (دستانه).

(٣) أي يرويه له.

(٤) قوله: طلحة بن عبيد الله، هو أحد العشرة المبشّرة: طلحة بن

(١) جاز لها نقاب لا يمس وجهها، قال في المغني ٣/٣٢٦. فأما إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها فلإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها، روي ذلك عن عثمان وعائشة، وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن، ولا تعلم فيه خلافاً... وذكر القاضي أن الثوب يكون متجافاً عن وجهها... إلخ.

ثوباً مصبوغاً^(١) وهو مُحَرَّم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ قال: يا أمير المؤمنين إنما هو من مَنَدَر^(٢)، قال إنكم — أيها^(٣) الرُّهْط — أئمة^(٤) يقتدي بكم الناس ولو أنَّ^(٥) رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال^(٦): إن طلحة كان يلبس^(٧) الثياب المصبغة في الإحرام.

= عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي النخعي، يُعرف بطلحة الخير، وطلحة الفياض، وهو من السابقين الأولين شهداء أحد وما بعدها، رُوي عنه قال: سَمَّاني رسول الله ﷺ يوم أحد طلحة الخير، ويوم العُسرة طلحة الفياض، ويوم حنين طلحة الجَوَاد. واستشهد في وقعة «الجمل» سنة ست وثلاثين، وله مناقب جمّة ذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة».

(١) بغير ورس وزعفران.

(٢) بفتحين أي من طين أحمر وليس فيه طيب.

(٣) خطاب إلى الصحابة.

(٤) من السجتهدين.

(٥) قوله: ولو أن رجلاً، يؤخذ منه أن العلماء يُستحب لهم التجنب عن مواضع التهم، وأنه ينبغي لهم ترك مباح يُحتمل فيه الفتنة.

(٦) ولم يفرّق الرأي بين الحلال والحرام، على أن نفس هذا اللون مع قطع النظر عن كونه طيباً لا يليق بالعلماء.

(٧) قوله: كان يلبس... إلى آخره، قال الزرقاني: إنما كره عمر ذلك لثلا

يقتدي به جاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعفر فلا حجة لأبي حنيفة في أن المعصر طيب وفيه الفدية، قاله ابن المنذر. وقد أجاز الجمهور لبس المعصر للمحرم. انتهى. وفيه نظر ظاهر فإن الظاهر من أثر عمر أنه كره ذلك لثلا يظن جاهل من لبس الثوب المصبغ بالمندر — ولونه أحمر — جواز لبس الأحمر مطلقاً =

قال محمد: يكره أن يلبس المحرم المشيع^(١) بالعصفر^(٢) والمصبوغ
بالورس أو الزعفران، إلا أن يكون شيء من ذلك قد غسل، فذهب^(٣)
ريحه وصار لا ينقض^(٤)، فلا بأس^(٥) بأن يلبسه. ولا ينبغي للمرأة أن

= حتى المعصفر لا لثلاثي بطن جواز الورس والمعصفر، فإن لون كل منهما أصفر يبعد
من رؤيته لون المدر جواز.

(١) من أشيع الثوب إذا أكثر صبغه.

(٢) بضم العين والفاء: نبت معروف يُصبغ به الثوب صبغاً أحمر، يقال له
كسم.

(٣) قوله: فذهب ريحه، يشير إلى أن المنع من المصبوغ بالزعفران
والورس إنما هو لريحه لا لنفس اللون، قال العيني في «عمدة القاري»: ظاهر
الحديث أنه لا يجوز لبس ما منه الزعفران والورس سواء انقطعت رائحته
أو لم تنقطع، وفي «الموطأ» أن مالكاً سئل عن ثوب منه طيب، ثم ذهب ريح
الطيب هل يحرم فيه؟ قال: نعم، لا بأس بذلك، ما لم يكن فيه صباغ زعفران
أو ورس، قال: وإنما يكره لبس المشيعات لأنها تنقض وذهب الشافعي إلى أنه إن
كان بحيث لو أصابه الماء فاحت الريح منه لم يجز استعماله، وقال أصحابنا:
ما غسل من ذلك حتى صار لا ينقض فلا بأس يلبسه في الإحرام، وهو المنقول عن
سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والحسن وطاوس وقتادة والتخفي والثوري
وأحمد وإسحاق، وقد روى الطحاوي عن قهذ عن يحيى بن عبد المجيد عن
أبي معاوية، وعن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن
أبي معاوية عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا تلبسوا ثوباً منه
ورس أو زعفران» - يعني في الإحرام - إلا أن يكون غسلاً. وهذه الزيادة صحيحة
لأن رجاله ثقات.

(٤) بفتح الفاء وتشديد الضاد أيضاً أي لا يتناثر منه الطيب ولا يفوح منه.

(٥) قوله: فلا بأس بأن يلبسه، ظاهره أنه يجوز للرجال لبس المزعفر =

تَنْقَبَ^(١) فإن أرادت أن تغطي^(٢) وجهها فلتسدل^(٣) الثوب سدلاً من فوق^(٤) خمارها على وجهها، وتُجافيه^(٥) هن وجهها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٢٥ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد بن قيس المكي، هن

= والممصفر، وحقق العيني في «شرح البخاري» نقلاً عن شيخه الزين العراقي وأقره أن ليس المزعفر لغير المحرم جائز، والمراد في النهي الوارد عن تزعفر الرجل فيما أخرجه الشيخان وغيرهما تزعفر بدنه، لكن أكثر كتب فقهاءنا ناصة على كراهة الممصفر والمزعفر للرجل غير المحرم^(١) فما بالك بالمحرم ويمكن أن يُقال: معنى قوله لا بأس بأن يلبس ههنا لا بأس به للإحرام، ولا يضرُّ لبسه للإحرام إذا ذهب ريحه. وأما كراهته لنفس اللون فهو أمر آخر يُعلم من موضع آخر.

(١) أي تلبس النقاب.

(٢) لمقابلة غير محرم وغير ذلك.

(٣) قوله: فلتسدل الثوب، يقال: سدلت الثوب أرخته ولرسلته من غير ضمّ جانبيه وإن ضمتهما فهو قريب من التلغيف.

(٤) قوله: من فوق بخمارها، بالكسر ما يغطي به المرأة رأسها أي تُرخي الثوب من فوق رأسها على وجهها من غير أن يمسّه، وفُسره القاري بقوله: بكسر أولها أي ما تغطي بها وجهها من خشب أو قصب. انتهى، وفيه نظر ظاهر لكونه تفسيراً بما ليس بتفسير.

(٥) أي تباعد الثوب المسدول عن الوجه.

(١) في الأصل الغير المحرم.

عطاء بن أبي رباح^(١): أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو
 يَحْنِينُ^(٢) وعلى الأعرابي^(٣) قميصٌ به^(٤) أثرُ صُفْرة^(٥)، فقال:
 يا رسول الله إني أهملتُ^(٦) بعمره، فكيف تأمرني أصنع^(٧)؟ فقال
 رسول الله ﷺ: انزع^(٨) قميصك

(١) مرسل وصله البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود من طرق عن
 عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه.

(٢) قوله: يَحْنِينُ، بالتصغير وإد بالطاقف، قال ابن عبد البر: المراد منصرفه
 من غزوة حنين، والموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة، ذكره السيوطي. وكانت تلك
 الغزوة سنة ثمان كما ذكره ابن حزم وغيره.

(٣) قوله: الأعرابي، قال المحافظ: لم أقف على اسمه. وفي «تفسير
 الطرطوشي» اسمه عطاء بن أمية، قال ابن فتحون: إن صح هذا فهو أخو يعلى راوي
 الخبر.

(٤) أي بذنك القميص. وفي رواية: جبة.

(٥) أي من زعفران.

(٦) أي أحرمت.

(٧) أي في إحرامها وأعمالها.

(٨) وقوله: انزع قميصك، أي لأنه مخيط لا يحل استعماله في الإحرام ولم
 يأمره بالفدية، فأخذ به الشافعي والثوري وعطاء وأحمد في رواية، وقالوا: من لبس
 في إحرامه ما لا يجوز جاهلاً أو ناسياً، فلا فدية عليه، قال أبو حنيفة وجماعة: يلزمه
 إذا غطى رأسه ووجهه متعمداً أو ناسياً يوماً إلى الليل الفدية، وفي أقل منه الصدقة.
 وفيه أن المحرم إذا لبس مخيطاً لا يجب عليه شقّه، بل تزرعه خلافاً للشافعي
 والنخعي والشعبي قالوا: لا يزرعه لئلا يصير مقطعاً رأسه. ونحوه عن علي والحسن
 وأبي قلابة عند أبي شيبة. كذا ذكره العيني.

واغسل هذه الصُّفْرة عنك^(١) وافعل في عمرتك مثل ما تفعل^(٢) في حجك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينزع قميصه ويغسل الصفرة التي به^(٣).

١٧ - (باب ما رُخص للمُحْرَم أن يَقْتُلَ من الدواب^(٤))

٤٢٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: خمس^(٥) من الدواب

(١) قوله: عنك، أي عن بدنك، كذا فسره القاري، وليس بصحيح، بل المعنى عن ثوبك على ما يُستفاد من رواية سعيد بن منصور والبيهقي كما فصله شراح صحيح البخاري. ويُستفاد منه نهي المزعفر للرجال.

(٢) قوله: ما تفعل في حجك، أي من الأفعال المشتركة بين العمرة والحج دون ما يخص بالحج، وذلك هذا أن أفعال الحج كانت معلومة عنده.

(٣) أي يبدن المحرم وثوبه.

(٤) جمع دابة: هي ما يدب على الأرض.

(٥) قوله: خمس، مفهومه اختصاص الحكم بهذه الخمسة، لكنه مفهوم عند، وليس بحجة عند الجمهور، وعلى تقدير اعتباره يحتمل أنه عليه السلام اقتصر عليه في وقت، وبين في وقت آخر أن غير الخمس يشتركة، فقد ورد عند مسلم من حديث عائشة الاقتصار على الأربع من غير ذكر العقرب، وورد عنها عند أبي عوانة في «المتخرج» ست، هذه الخمسة والحية. وأخرج ابن خزيمة وابن المنذر زيادة على الخمسة المذكورة، وهي الذئب والتمر. وعند ابن ماجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: يَقْتُلُ المحرم الحية والعقرب والسبع العادي والكلب العقور والقار. ومن ثم ذهب الجمهور إلى أن الحكم عام في كل مؤذ، فليُلحق =

ليس على المحرم^(١) في قتلهم جناح^(٢) الغراب^(٣) والفأرة^(٤) والعقرب،
والجدأة^(٥)، والكلب العقور^(٦).

٤٢٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر،
أن رسول الله ﷺ قال: خمس^(٧) من الدواب، من قتلهن وهو محرم
فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب^(٨) العقور، والغراب،
والجدأة.

= بالجدأة الصقر والبازي وغيرهما من سباع الطيور، وبالعقرب الزنبور والحية
ونحورها، وبالفأرة ابن عرس، وبالكلب العقور الأسد، والذئب والنمر وغيرها من
سباع البهائم. ومن ثم قيد أصحابنا الغراب بالأبقع وهو الذي يأكل الجيف لا غراب
الزرع لأنه غير مؤذ وقد ورد التقييد بالأبقع في رواية عائشة عند مسلم. والتفصيل
في «شرح صحيح البخاري».

(١) وعلى غير المحرم يتفي الجناح بالأولى.

(٢) بالضم أي إثم.

(٣) أي الذي يأكل الجيف وهو الغراب الأبقع.

(٤) يستوي فيها الوحشية والأهلية.

(٥) بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة مقصوراً، على زنة جنة.

(٦) بفتح العين أي المجنون أو الذي يعرض.

(٧) في رواية خمس فواسق وتسميتها به بكونها مؤذية.

(٨) قوله: والكلب، قال النووي: اختلفوا في المراد به فقيل: هو الكلب

المعروف خاصة وقيل الذئب وحده. وقال جمهور العلماء: المراد به كل مفترس
عاد غالباً كالنمر والفهد.

٤٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل الحيات في الحرم^(١).

٤٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(٢) قال: بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: أمر^(٣) رسول الله ﷺ بقتل^(٤) الوزغ.
قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا:

(١) قوله: في الحرم، الذي يَحْرُم فيه الاصطياد. وقتل الحيرانات للمُحَرَّم. والحلال كليهما، وذلك لكون الحية مؤذية، وقد وردت الأخبار بجواز قتل الأشياء السابق ذكرها وغيرها من المؤذيات في الحرم، وللمُحَرَّم أيضاً في الحل والحرم كليهما. واختلفت الروايات في الأشياء المذكورة، ففي بعضها ورد نفي الجُناح عن قتلها للمحرم، وفي بعضها: نفي الجناح عن قتلها في الحرم. وهما حكمان متغايران ثابتان لا يستلزم أحدهما الآخر وقد اشتبه على بعض الفقهاء أحدهما بالآخر، وورد الجمع بهما في «صحيح مسلم» عن ابن عمر مرفوعاً: خمس لا جناح على من قتلها في الحرم والإحرام، كذا حقه الزبلي في «تخريج أحاديث الهداية».

(٢) قال العيني في «عمدة القاري»: فيه انقطاع بين الزهري وسعد.

(٣) قوله: أمر، ليس في هذه الرواية جواز القتل للمحرم. ولعل المؤلف استدل بإطلاقه فأورده في هذا الباب.

(٤) قوله: يقتل الوزغ، يفتحون جمع وزغة، دويصة معروفة تكون في السقوف والجدران، وكبارها يقال لها سام أبرص. وقد ورد الأمر والوعد بالأجر في قتلها، فعن أم شريك أنها استأمرت النبي ﷺ في قتل الوزغان فأمرها بذلك، أخرجه البخاري ومسلم. وفي «الصحيحين» أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فوسقاً، وقال: كان ينفخ النار على إبراهيم. وفي «الصحيح» من حديث =

١٨ - (باب الرجل يفوته^(١) حج)

٤٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن سليمان^(٢) بن يسار: أن هَبَّار^(٣) بن الأسود جاء^(٤) يوم النحر، و^(٥) عمر بن نحر^(٦) بُذَّنه،

= أبي هريرة من قتل وزغة في^(١) أول ضربة فله كذا وكذا حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى ومن قتلها في الثالثة فله كذا وكذا حسنة دون الثانية، وعند الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: اقتلوا الوزغة ولو في جوف الكعبة. وفي سننه عمر بن قيس المكي ضعيف. وعند ابن ماجه عن عائشة: أنه كان في بينها رمح موضوع فقبل لها ما تصنعين بها؟ قالت: أقتل الوزغ، فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن إبراهيم لما ألقى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار غير الوزغ فإنه كان يتفخخ عليه النار فأمر عليه السلام بقتله، كذا في «حياة الحيوان» للذميري.

(١) قوله: يفوته، بأن أحرم به، ولم يحصل له الوقوف بعرفة في وقته وهو من زوال يوم عرفة إلى صبح يوم النحر.

(٢) في رواية البخاري في «التاريخ» عن سليمان عن هَبَّار أنه حدثه.

(٣) قوله: أن هَبَّار، بفتح الهاء وتشديد الباء، آخره راء مهملة: ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي، صحابي شهير أسلم بعد فتح مكة، وحسن إسلامه، ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة».

(٤) أي بمعنى وكان مجيئه للحج من الشام كما ورد في رواية.

(٥) الواو حالية.

(٦) أي بمعنى يوم النحر.

(١) في الأصل «من أول ضربة»، وهو تحريف. انظر عمدة القاري ١٠/١٨٦.

فقال: يا أمير المؤمنين أخطأنا^(١) في العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال له عمر: اذهب إلى مكة فطف^(٢) بالبيت سبعاً، وبين الصفا والمروة سبعاً، أنت ومن معك^(٣) وانحر هدياً إن كان معك، ثم احلقوا^(٤) أو قصّروا وارجعوا^(٥) فإذا كان قابلاً^(٦) فحجوا^(٧) واهدوا^(٨)، فمن لم يجد^(٩) فليصم^(١٠) ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم

(١) قوله: أخطأنا في العدة، بكسر العين وتشديد الدال أي تعداد التاريخ والأيام، وكنا نرى بصيغة المجهول: أي نظن أن هذا اليوم الذي وصلنا فيه، يوم عرفة يوم الوقوف بعرفة، فلذا تأخرنا وقد فاتنا الحج فأتينا فيما نحن فيه.

(٢) كطواف العمرة.

(٣) من المحرمين بالحج.

(٤) خطاب إلى الجماعة.

(٥) أي إلى الأوطان. وهذا الأمر إباحة، فلو أقام هنالك فالحكم واحد.

(٦) أي عام مستقبل.

(٧) قوله: فحجوا، أي قضاء عن الحج الذي فاتته وتحلل^(١) منه بأفعال العمرة سواء كان الحج الذي أحرم به قرصاً أو نفلاً، فإن النفل يلزم بالشروع عندنا.

(٨) أي في ذلك العام.

(٩) أي الهدي.

(١٠) قوله: فليصم، بدل الهدي ثلاثة أيام في الحج أي في أشهره بعد =

(١) وفي مناسك النووي: يلزمه أن يتحلل بعمل عمرة، قال ابن حجر: أي اتفاقاً إلا رواية عن مالك فلو أراد البقاء على إحرامه أتم ويجب عليه التحلل فوراً كما قلناه من الرفعة عن النص، ومتى خالف وبقي محرماً إلى قابل فحج بذلك الإحرام لم يصح حجّه. أوجز المسالك ٢٤٠/٧.

قال محمد: وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا إلا في خصلة^(١) واحدة، لا هدي^(٢) عليهم في قابل ولا صوم. وكذلك^(٣) روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج؟ فقال: يحل^(٤) بعمره

= إحرامه، والأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا رجعت أي فرغت من الحج بمكة أو بعد الرجوع إلى الوطن، فإن الأمر موثق. واستدل الشافعي ومالك والحسن بن زياد من أصحابنا بهذا الأثر، وقالوا: فانت الحج يتحلل بأفعال العمرة، ويحج من عام قابل، وعليه دم، فإن لم يجد فصوم، ويوافقهم أيضاً ما أخرجه الشافعي والبيهقي عن أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن فاتته فقد فاتته الحج، فليأت البيت وليطف به سبعا، ويحرف بين الصفا والمروة سبعا، ثم ليحلق أو ليقصر، وإن كان معه هدي فليحرم، ثم يرجع إلى أهله فإن أدركه الحج من قابل فليحج وليهد، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعا إذا رجع إلى أهله. وما أخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء بن النبي رضي الله عنه قال: من لم يُنكر الحج فعليه دم، ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل. وهو مرسل ضعيف، كذا ذكره الزيلعي والعيني.

(١) أي في حكم واحد من الأحكام المذكورة.

(٢) أي ليس بواجب عليهم. وأما على الاستحباب فلا ينكر وعليه يحمل ما ورد بأمرة.

(٣) قوله: وكذلك روى الأعمش، يوافقه حديث ابن عباس مرفوعاً: من أدرك عرفات فوقف بها وبالمزدلفة فقد تم حجّه، ومن فاتته عرفات فقد فاتته الحج، فليحلل بعمره، وعليه الحج من قابل. ونحوه من طريق ابن عمر، أخرجهما الدارقطني، وسندهما ضعيف كما بسطه الزيلعي.

(٤) أي يخرج من العمرة بأفعال العمرة.

وعليه الحج من قابل، ولم يذكر^(١) هدياً، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال: مثل^(٢) ما قال عمر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكيف^(٣) يكون عليه^(٤) هدي فإن لم يجد فالصيام وهو^(٥) لم يتمتع في أشهر الحج؟

١٩ — (باب الحَلَمَة^(٦) والقُرَاد ينزعه المحرم)

٤٣١ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان

(١) أي عمر فلو كان واجباً للذكر.

(٢) أي من غير ذكر الهدي.

(٣) استبعاد لوجوب الهدي أو الصيام عليه وإيماء إلى الاستدلال على علمه.

(٤) أي على فائت الحج.

(٥) قوله: وهو، أي والحال أنه لم يتمتع في أشهر الحج، والهدي إن قدر عليه وصيام العشرة إن لم يقلد عليه خاص بالمتمتع، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَتَّ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَنِيِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) ولعل من حَكَم بالهدي على فائت الحج قاسه على المُحَضَّر، لكن يبقى الكلام في الصيام.

(٦) قوله: باب الحَلَمَة والقُرَاد ينزعه المحرم، أي يخرج من جسد بعيره حالة إحرامه، والقُرَاد بالضم كغُرَاب: دويبة تتعلق بالبعير كالقَمَل للإنسان، ويقال له أول ما يكون صغيراً: قمقمة، ثم يصير حماتة، ثم يصير قراداً، ثم يصير حَلَمَة — بفتحين — كذا قال اللُّمَيْرِي في «حياة الحيوان»، وقال أيضاً: ملهنا استحباب =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

يكره^(١) أن ينزع المُحرم حَلْمة أو قراداً عن بعيره^(٢).

قال محمد: لا بأس بذلك^(٣)، قول^(٤) عمر بن الخطاب في هذا^(٥) أعجب إلينا من قول ابن عمر.

٤٣٢ — أخبرنا مالك، حدثنا^(٦) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن

= قتل القراد في الإحرام وغيره، وقال العبدري: يجوز عندنا أن يقرد بعيره، وبه قال ابن عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء. وقال مالك: لا يقرده، وقال ابن المنذر: ومن أباح تفريد البعير عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي، وكرهه ابن عمر ومالك، وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال في المحرم يقتل قرادة: يتصدق بتمرة أو تمرتين، قال ابن المنذر وبالأول أقول. انتهى.

(١) قوله: يكره، لأن تفريده سبب لإهلاكه، قال مالك: ذلك أحب ما سمعت في ذلك.

(٢) وأما عن نفسه فلا يكره لأنه ليس من دواب الإنسان^(٣).

(٣) أي بالتفريد من البعير.

(٤) الاتي ذكره.

(٥) أي في هذا الأمر.

(٦) قوله: حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب،

أبو عبد الرحمن العمري المدني ضعفه جماعة، منهم ابن المديني ويحيى بن سعيد وغيرهما، وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة، توفي بالمدينة سنة ١٧١، =

(١) أما لو ركب القراد على نفسه فلا بأس أن يدنعه لأنه ليس مما يتوكلد عن الإنسان. أوجز المسالك ٣٨/٧.

ربيعة بن عبد الله بن الهذير^(١)، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُقرّد^(٢) بعيره بالسّقيّا^(٣) وهو مُحرم، فيجعلُه^(٤) في طين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس^(٥) به وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= كذا في «تهذيب التهذيب» وقد بسطت الكلام في توثيقه والاحتجاج به في رسالتي «الكلام المبرور في ردّ القول المنصور»، وفي رسالتي «السعي المشكور في الردّ على المذهب المأثور» كلاهما في بحث زيارة قبر النبي ﷺ، والرسالتان المردودتان لبعض أفاضل عصرنا ممن حج ولم يزور قبر النبي ﷺ، وكتب ما كتب. وفي «موطأ يحيى» في هذه الرواية لم يذكر عبد الله المُقمري بل فيه مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي إلى آخره.

(١) بصيغة التصغير.

(٢) من التقريد وهو نزع القراد من البعير.

(٣) بالضم: قرية بين مكة والمدينة.

(٤) أي يُلقي القراد في الطين^(١).

(٥) قوله: لا بأس به، لأن القراد مؤذية بالطبع وليست بصيد ولا متولدة من بدن الإنسان حتى يحرم إهلاكه.

(١) قال الموفق: وما لا يؤذي بطبعه ولا يؤكل كالرخم والديدان فلا أثر للحرم ولا للإحرام فيه ولاجزاء فيه إن قتله، وبهذا قال الشافعي. وقال مالك: يحرم قتلها وإن قتلها قذاها، وإذا وطئ الذباب والنمل تصلّق بشيء من الطعام. أوجز المسالك ٣٦/٩.

٢٠ - (باب ثَبَسِ الْمِنْطَقَةَ^(١)) وَالْهَمِيَانُ لِلْمُحْرَمِ

٤٣٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ^(٢)

ثَبَسَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرَمِ.

قال محمد: هذا أيضاً لا بأس به، قد رخص غير واحد^(٣) من

الفقهاء في ثَبَسِ الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرَمِ، وقال: استوثق^(٤) من نفقتك.

(١) قوله: ثَبَسَ الْمِنْطَقَةَ، قال القاري: الْمِنْطَقَةُ بكسر الميم وفتح الطاء ما

يَشْدُ بِهِ الْوَسْطُ، وَالْهَمِيَانُ - بكسر فسكون - الكيس الذي تُجْعَلُ فِيهِ النِّفْقَةُ وَيُشَدُّ عَلَى الْوَسْطِ وَيُشَبِّهُ تَكَّةَ السَّرَاوِيلِ.

(٢) قوله: كَانَ يَكْرَهُ، أي تنزيهاً، قال ابن عبد البر: لَمْ يُنْقَلْ كِرَاهَتُهُ إِلَّا عَنْهُ

وَعَنْ جَوَازِهِ. وَلَا يَكْرَهُ عِنْدَ فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ وَأَجَازِهَا عَقْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِدْخَالُ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ، وَمَنْعُ إِسْحَاقِ عَقْدِهِ، وَكَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ. وَفِي «الْهِدَايَةِ» وَ«الْبَيِّنَاتِ»: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْدَ فِي وَسْطِهِ الْهَمِيَانُ وَهُوَ مَا يَوْضَعُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ وَالْذَنَاتِيرُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يُكْرَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ^(١) نِفْقَةٌ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ. وَلَنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى ثَبَسَ الْمَخِيطِ فَاسْتَوَتْ بِهِ الْحَالَتَانِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: رَخَّصَ فِي الْهَمِيَانِ وَالْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرَمِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ وَالْقَاسِمُ وَالنَّخْعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ غَيْرُ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْقُدَ، بَلْ يَدْخُلُ السُّبُورُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ.

(٣) أي كثير من الفقهاء.

(٤) قوله: استوثق، أي استحفظ واستحكم ما تنفقه في سفرك، وهذا قول

عائشة، ذكره محب الدين الطبري، نقله العيني. وفيه إشارة إلى أن الضرورات تبيح المحظورات، فَإِنَّ الْمَحْظُورَ فِي الْإِحْرَامِ إِنَّمَا هُوَ ثَبَسَ الْمَخِيطَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا لَا شَكَّ فِيهِ.

(١) مقط لفظ «فيه» من الأصل.

٢١ - (باب المحرم يحك^(١) جلده)

٤٣٤ - أخبرنا^(٢) علقمة بن أبي علقمة، عن أمه^(٣) قانت: سمعت عائشة رضي الله عنها تسأل^(٤) عن المَحْرَم، يحك^(٥) جلده؟ فتقول: نعم فليحك^(٦) وليشد^(٧)، ولو ربطت^(٨) يداي^(٩)، ثم لم أجد إلا أن أحك^(١٠) برجلي^(١١) لاحتككت.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١٢)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) من الحك (سودن چیزی چیزی)^(١).

(٢) قوله: أخبرنا علقمة، هكذا وجدنا في نسخ عديدة، والصحيح أخبرنا مالك أخبرنا علقمة إلى آخره على ما في بعض النسخ الصحيحة^(٢).

(٣) اسمها مرجانة.

(٤) بصيغة المجهول: أي يسألها الناس.

(٥) استفهم بحذف الهمزة، بيان للسؤال.

(٦) أي المحرم، والأمر للإباحة.

(٧) أي ليبالغ في التحك.

(٨) أي شدت، بصيغة المجهول.

(٩) في نسخة: يداي واحتجت.

(١٠) ثنية رجل بكسر.

(١١) أي بجواز الحك بشرط أن يكونا يرفق، لا يتف شعرا.

(١) بالفارسية.

(٢) كذا في الأوجز ٣٧/٧.

٢٢ - (باب المحرم يتزوج)

٤٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن نُبَيْه^(١) بن وهب أخِي بني عبد الدار: أن عمرَ بنَ عبيد الله أرسل^(٢) إلى أبانَ بنِ عثمان - و^(٣)أبان أمير^(٤) المدينة - وهما^(٥) مُحَرَّمَان، فقال^(٦): إني أردتُ أن أنكح^(٧) طلحةَ بنِ عمر ابنةَ شيبَةَ بنِ جبير، وأردتُ^(٨) أن تحضر ذلك، فأنكر عليه^(٩) أبان، وقال: إني سمعت عثمان بن عفان قال: قال

(١) قوله عن نُبَيْه، هو بضم النون - مصغراً - بن وهب بن عثمان العبدي أخِي بني عبد الدار بن قصي قبيلة أي هو أحد منهم، وهو من صغار التابعين، مات سنة ١٢٦، وشيخه عمر بن عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي جده معمر صحابي، وهو من التابعين، ذكره ابن حبان في «الثقات» كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) أي نُبَيْه الراوي كما في رواية لمسلم.

(٣) الواو حالية وكذا الواو التي بعدها.

(٤) في «موطأ يحيى» وأبان يومئذ أمير الحاج أي من جهة عبد الملك.

(٥) أي عمر وأبان.

(٦) أي عمر.

(٧) قوله: أن أنكح، من الإنكاح، طلحة بن عمر أي ابنه مع ابنة شيبَةَ، اسمها: أمة الحميد بن جبير بن عثمان بن أبي طلحة العبدي.

(٨) أي قصدتُ وأحييتُ أن تحضر في مجلس العقد. وفيه دلالة على نَدْب الإيذان لحضور العقد.

(٩) وقال لا أراه إلا عراقياً، كما في رواية مسلم، أي أخذاً بمذهب أهل العراق تاركاً للسنة.

رسول الله ﷺ: لا يَنْكِحُ المحْرَمُ ولا يَخْطُبُ ولا يُنْكَحُ^(١).

٤٣٦ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

لا يَنْكِحُ المُحْرَمُ ولا يَخْطُبُ على نفسه ولا على غيره.

٤٣٧ — أخبرنا مالك، حدثنا^(٢) غطفان بن طريف أخبره: أن

أباه طريفاً تزوج وهو مُحْرَمُ فرد^(٣) عمر بن الخطاب نِكَاحَهُ.

قال محمد: قد جاء في هذا^(٤) اختلاف^(٥)، فأبطل أهل^(٦)

(١) قوله: لا يَنْكِحُ، بفتح أوله، المحرم يحج أو عمرة أي لا يعقد لنفسه ولا يَنْكِحُ بضم أوله أي لا يعقد لغيره بولاية أو وكالة، ولا يخطب من الخطبة بالكسر، ويحتمل أن يريد خطبة النكاح. والسرفي النهي عن هذه الأمور أنها من أمور العيش الدنيوي والإحرام ينبغي فيه ترك الترفه والتعيش، ولذا نهى عن التطيب ولبس المخيط ونحو ذلك.

(٢) قوله: حدثنا غطفان، هكذا في النسخ الحاضرة، وفي «موطأ يحيى»: مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المُرِّي أخبره أن أباه... إلى آخره. وأبو غطفان — بفتحات — قيل: اسمه سعد تابعي ثقة، وأبوه طريف ككريم أيضاً من التابعين ونسبته المُرِّي — بضم الميم وكسر الراء المشددة — إلى مُر، قبيلة، ذكره السمعاني.

(٣) قوله: فرد نِكَاحَهُ، ظاهره أنه فسخه بغير طلاق أخذاً بظاهر الحديث وهو قول الشافعية. وعند المالكية يُفسخ بطلقة احتياطاً، ذكره السمعاني.

(٤) أي في نكاح المُحْرَم.

(٥) أي اختلاف الروايات واختلاف العلماء.

(٦) قوله: أهل المدينة، منهم سعيد بن المسيب والقاسم ومليحان بن يسار، وبه قال الليث والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق: أنه لا يجوز للمحرم النكاح، فإن =

المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه. وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو مُحَرَّم. فلا نعلم^(١) أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزويج رسول الله ﷺ

= فعل ذلك فهو باطل، وهو قول عمر وابن عمر وعلي وأبان وغيرهم. وأجاز ذلك إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأصحابه. واحتج المانعون بحديث عثمان المذكور سابقاً، وقد رواه الجماعة إلا البخاري وابن جبان وغيرهما. واحتج المجوزون بحديث ابن عباس قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم، زاد البخاري في رواية: وبنى بها وهو حلال وماتت بسرف. وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عائشة أخرجه ابن جبان والبيهقي. قالت: إن النبي ﷺ تزوج وهو محرم. وأخرجه الطحاوي أيضاً، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم. وكذا أخرجه الدارقطني. وأجاب المجوزون عن حديث المانعين بحمل «لا يُنكح» على منع الوطء فإن النكاح يستعمل فيه. وفيه سخافة ظاهرة فإن لا يخطب ولا يُنكح بالضم آيان عن هذا التأويل^(٢). والكلام في هذا البحث طويل من الطرفين مبسوط في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وشرح «الهداية» وشرح «صحيح البخاري» للمعيني.

(١) قوله: فلا نعلم، إشارة إلى ترجيح هذه الرواية بأن ابن عباس أعلم بكيفية تزويج ميمونة، وهو يخبر أنه كان في حالة الإحرام، فروايته مقدمة على رواية من روى أنها تزوجها حلالاً، كما أخرجه الطبراني في «معجمه» عن صفية بنت =

(١) قلت: قد ذهب أكثر المؤرخين إلى أنه نكحها بسرف ذاهباً إلى مكة وأنه ﷺ أراد بمكة البناء بها ودعا أهل مكة إلى الوليمة فلم يقبلوها. أخرى أنه ﷺ ورد مكة ولم يحرم بعد؟ فكيف يتصور ما قالوا من أنه تزوج وهو حلال؟ انظر الكوكب العربي ١٠٤/٢.

شبهة وغيره. وههنا أبحاث يظهر بالتعمق فيها ترجيح قول المانع على ما ذهب إليه المجوزون:

أحدها: وهو أقواها أنه قد روي عن ميمونة وهي صاحب القصة أنها تزوجها رسول الله ﷺ وهو حلال. وفي رواية: تزوجني ونحن حلالان بسرف. وفي رواية: بعد أن رجعنا من مكة، أخرجه أبو داود والترمذي ومسلم وأبو يعلى وغيرهم، ولا شك أن صاحب القصة أدري بحاله من ابن أخته.

وثانيها: أنه لو كان كون ابن عباس ابن أخت ميمونة مرجحاً، فكذلك يزيد بن الأصم ابن أختها، وهو روى أنه ﷺ تزوجها حلالاً. وابن عباس وإن كان أعلم منه وأفضل لكنهما يتساويان في القرابة، ورواية يزيد أخرجه الطحاوي وغيره.

وثالثها: أن أبا رافع مولى رسول الله أخبر أنه تزوجها وهو حلال وكان صغيراً بينهما، كما أخرجه الترمذي وحسنه وأحمد وابن حبان وابن خزيمة. ولا شك أن الرسول في واقعة أدري بها من غيره.

ورابعها: أن أبا داود أسند عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس وهم في أنه تزوجها وهو محرم.

وخامسها: أنه لا شك أن تزويج ميمونة كان في عمرة القضاء، وإنما اختلف في أنه كان ذاهباً إلى مكة فيكون في حالة الإحرام، أو راجعاً منها فيكون في حالة الإحلال، وابن عباس كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فلا يبعد وهمه وقلة حفظه لهذه الواقعة لصغره، وليس فيه حط لشأنه بل يسان للدفع استبعاد وهمه لا سيما إذا خالفه أبو رافع وميمونة.

وسادسها: أنه على تقدير صحة روايته يمكن أن يكون معنى قوله محرم أي في الحرم فإن المحرم يستعمل في عرفهم في هذا المعنى أيضاً، وفيه بُعد، كما يشهد به رواية البخاري: تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال.

ميمونة من ابن عباس وهو^(١) ابن أختها، فلا نرى بتزوج المحرم بأساً ولكن لا يُقْبَل^(٢) ولا يمسّ حتى يحلّ^(٣)، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٢٣ - (باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر)

٤٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي: أنه كان يرى البيت^(٤).....

= وسابمها: أنه قد يجيء المحرم بمعنى الداخل في الشهر الحرام فيحتمل أن يكون هو المراد هنا، وفيه بُعد أيضاً نظراً إلى تقابل الحلال.

وثامتها: أنه قد تقرر في الأصول أن الحديث القولي مقدّم على الحديث الفعلي، وقد أخذ بهذه القاعدة أصحابنا أيضاً في كثير من المواضع، فبعد ثبوت رواية ابن عباس وقوته وترجمته على رواية غيره وكون المحرم فيه بمعنى صاحب الإحرام يقال: إنه حكاية للفعل النبوي، وهو مع أنه لا عموم له يُقْتَضَى عليه حديث المنع القولي، والقول بأن التقدّم إنما يكون عند التعارض والتعارض إنما يكون بالتساوي ولا تساوي هنا كما صدر عن العيني في «عمدة القاري» مما لا يعاب به، فإنه لا شبهة في ثبوت التساوي، والكلام في سند حديث المنع وكذا الكلام في سند روايات يزيد وميمونة وأبي رافع إن كان فهو قليل لا يرتفع به قابلية الاحتجاج به فافهم واستقم.

(١) أي والحال أن ابن عباس ابن أخت ميمونة فإن أمّه أم الفضل أخت لها.

(٢) لأن التقييل والمس ونحو ذلك من دواعي الجماع، وهو مع دواعيه ممنوع عنه في الإحرام.

(٣) أي يخرج من الإحرام.

(٤) أي الكعبة أي حوله ومطافه.

يخلو^(١) بعد العصر وبعد الصبح ، ما^(٢) يطوف به أحد .

قال محمد : إنما كان يخلو لأنهم كانوا يكرهون الصلاة^(٣) تينك^(٤) الساعتين . والطواف لا بُدَّ له^(٥) من صلاة ركعتين ، فلا بأس^(٦) بأن يطوف سبعاً ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض^(٧) ، كما

(١) قوله : يخلو ، قال الزرقاني : هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم ، فقط قول أبي عمر^(١) أي ابن عبد البر : هذا خبر متكرر ، يدفعه من رأى الطواف بعدهما وتأخير الصلاة كمالك وموافقيه ، ومن رأى الطواف والصلاة معاً بعدهما .

(٢) نافية .

(٣) لعموم الأحاديث الواردة بذلك كما مر ذكرها .

(٤) أي بعد العصر وبعد الصبح .

(٥) أي وجوباً^(٢) . ويستحب عدم فصل إلا من ضرورة .

(٦) قوله : فلا بأس بأن يطوف ، تصريح بعدم كراهة الطواف في هذه الأوقات التي كُرِهت الصلاة فيها . وتأخير ركعتي الطواف ، فسقط ما قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح فإن فعل فلتؤخر الصلاة . انتهى . قال الحافظ ابن حجر : لعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يُكره وإنما تُكره الصلاة .

(٧) أي تذهب حمرته وهو كالتفسير للارتفاع .

(١) في الأصل أبو عمرو والصواب أبو عمر .

(٢) وفي «المحلى» سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية وهو مذهب الحنابلة . وأوجهها الحنفية والمالكية . لكن قال الحنفية : تجبران بدم وهو القول الآخر للشافعي ويجزئ عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد . ولا تجزئ عند المالكية . انظر أوجز المسالك ١٢٦/٧ .

صنع^(١) عمر بن الخطاب، أو يصلي^(٢) المغرب. وهو قول^(٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) على ما يأتي.

(٢) قوله: أو يصلي المغرب، أي أو حتى يصلي المغرب في الطواف بعد العصر وإنما قيد بالصلاة لأن النوافل قبل صلاة المغرب بعد الغروب مكروه عندنا لكونه مؤدياً إلى تأخير المغرب، وكذا ركعتا الطواف وإن كانت واجبة لأن إيجابه بفعل العبد لا بإيجاب من الله تعالى. نعم. ينبغي أن تؤدى قبل سنة المغرب لقوتها بالنسبة إليها إلا من ضرورة.

(٣) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري والثوري وأبو يوسف ومالك في رواية. واحتجوا بعموم الأخبار الواردة في كراهة الصلاة في هذه الأوقات، وقد وافقهم: أثر عمر حيث صلى بذي طوى، ولم يصل في الفور مع أن السؤالا مستحبة. وأثر ابن عمر أخرجه الطحاوي عن نافع أن ابن عمر: قدم عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل إلا بعد ما طلعت الشمس. وأخرج ابن المنذر وسعيد بن أبي عروبة عن أيوب قال: كان ابن عمر لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد الصبح. وأثر جابر قال: كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ولم تكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تطلع الشمس بين قرني شيطان، أخرجه أحمد. وأثر أبي سعيد الخدري أنه طاف بعد الصبح، فجلس حتى طلعت الشمس أخرجه ابن أبي شيبة. وأثر عائشة قالت: إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب أو تطلع. وذهب عطاء وطاوس وعروة والقاسم والشافعي وأحمد وإسحاق إلى جواز ركعتي الطواف في هذه الأوقات، ويوافقهم حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: يا بني عبد مناف، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار، أخرجه الشافعي وأصحاب السنن وصححه

٤٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره، أن عبد الرحمن^(١) أخبره: أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة^(٢) فلما قضى^(٣) طوافه نظر^(٤) فلم ير الشمس، فركب^(٥)

الترمذي وابن خزيمة وغيرهم، وما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف عن مجاهد قال: قدم أبو ذر فأخذ بعضادة باب الكعبة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصليان أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب إلا بمكة. وفي المقام أبحاث من الطرفين مبسوبة في: «فتح الباري» و«عمدة القاري» وقد أطال الكلام في المقام الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ورجح جواز ركعتي الطواف بعد العصر وبعد الصبح قبل الطلوع والغروب من غير كراهة، وكراهتهما في غيرهما من الأوقات المكروهة كوقت الطلوع والغروب والزوال. رروي ذلك عن ابن عمر ومجاهد والنخعي وعطاء. ولعل النصف المحيط بأبحاث الطرفين يعلم أن هذا هو الأرجح الأصح، وعليه كان عملي في مكة حين تشرفت مرة ثانية بزيارة الحرمين في السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، ولما طفت طواف الرداع بعد العصر حضرت المقام مقام إبراهيم لصلاة ركعتي الطواف فمنعني المطوفون من الحنفية فقلت لهم: الأرجح الجواز في هذا الوقت وهو مختار الطحاوي من أصحابنا، وهو كاف لنا، فقالوا: لم نكن مطلعين على ذلك وقد استفدنا منك ذلك.

(١) ابن عبد القاري.

(٢) قيد به احترازاً عن الطواف بين الصفا والمروة.

(٣) أي أتى.

(٤) أي إلى جانب المشرق.

(٥) قاصداً المدينة.

ولم يستَبِح^(١) حتى أُنَاخَ^(٢) بِذِي طُوًى^(٣) فَسَبَّحَ رَكَعَتَيْنِ .

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض^(٤). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا .

٢٤ - (باب الحلال^(٥) يذبح الصيد أو يصيده :

هل يأكل المحرم منه أم لا؟)

٤٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن الصَّعْبِ^(٦) بن جَاشِمَةَ اللَّيْثِي: أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً، وهو بالأبواء

(١) أي لم يصل ركعتي الطواف . يقال سَبَّحَ بمعنى صلى السُّبْحَةَ - بالضم - وهي ركعتا النافلة .

(٢) أي اجلس بعيره .

(٣) بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة .

(٤) ليذهب وقت الكراهة .

(٥) أي غير المحرم .

(٦) قوله: عن الصَّعْبِ، بالفتح (ابن جَاشِمَةَ) بفتح الجيم وتشديد المثناة، ابن قيس بن ربيعة الليثي، من أجلة الصحابة، مات في خلافة عثمان على الأصح، (أنه) أي الصَّعْبِ أهدى لرسول الله ﷺ (وهو) أي رسول الله ﷺ (بالأبواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة: جبل بينه وبين الجُحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً (أو) شك من الراوي (بَوْدَان) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة موضع قريب من الجُحفة بينهما ثمانية أميال، كذا قال الزرقاني .

أَوْ بَوْدَانَ، فَرَدَّهُ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ^(٢) قَالَ^(٣):
إِنَّا^(٤) لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا^(٥) أَنَا حُرْمٌ.

٤٤١ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّهُ مَرَّبَهُ^(٦)
قَوْمٌ^(٧) مُّحْرِمُونَ بِالرَّبْذَةِ^(٨) فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صِيدَ وَجَدُوا أَجَلَهُ يَأْكُلُونَهُ،

(١) أي الحمار الوحشي.

(٢) أي من التغير والملال بسبب عدم قبوله الهدية.

(٣) أي معتذراً أو كاشفاً عن وجه الرد.

(٤) قوله: إِنَّا، بكسر الهمزة، لم نردّه، بفتح الدال روايةً وضمّه قياساً، قال
القاضي عياض في «شرح صحيح مسلم» ضبطناه في الروايات بالفتح، وردّه
محققوا أشياخنا من أهل العربية وقالوا: بضم الدال، وكذا وجدته بخط بعض
أشياخنا أيضاً، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه في مثل هذا في المضاعف
إذا دخله الهاء أن يُضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم مراعاةً للواو التي
توجبها ضمة الهاء، هذا في المذكّر. وأما في المؤنث مثل (لم تردّها) فمفتوح.

(٥) قوله: إِلَّا أَنَا، بفتح الهمزة بحذف لام التعليل أي لا نرده لعله من العلل
إلا لَأَنَا حُرْمٌ بضمّتين جمع حرام بمعنى المحرم، قاله الكرمانى. وقيل: إِنَّا بكسر
أوله ابتدائية.

(٦) أي بأبي هريرة.

(٧) قوله: قَوْمٌ مُحْرِمُونَ، هم من أهل العراق، وكان أبو هريرة عند ذلك جاء
من البحرين واستقر بالربذة فطلبوا منه الحكم في لحم صيد وجدوا ناساً من أهل
الربذة يأكلونه وهم أَجَلَةٌ — بفتح الهمزة وكسر الحاء وتشديد اللام — جمع الحلال
بمعنى غير المحرم.

(٨) بفتححات: قرية قريب المدينة.

فأفتاهم بأكله، ثم قدم^(١) على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك^(٢)، فقال عمر: بيم أفتيتهم^(٣)؟ قال: أفتيتهم بأكله، قال عمر: لو أفتيتهم بغيره لأوجعتك^(٤).

٤٤٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن نافع^(٥) مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: أنه كان مع^(٦) رسول الله ﷺ حتى^(٧) إذا كان ببعض الطريق تخلف^(٨) من أصحاب له مُحرمين، وهو غير

(١) أي أبو هريرة بالمدينة.

(٢) أي عن حكم أكل المحرم لحم صيد وُجد عند الحلال.

(٣) أي بأي شيء أفتيت الذين سألوا عنك.

(٤) قوله: لأوجعتك، أي لو أفتيتهم بالحرمة أو الكراهية لأدبتك وضربتك وأرجعتك بالملامة على فتواك بخلاف الشريعة. ودل هذا الأثر على جواز أكل المحرم لحم صيد ذبحه الحلال لا بأمر المحرم وإعانتة.

(٥) قوله: عن نافع، هو ابن عباس بموحدة وسين مهملة أو عياش بياء تحتية وشين معجمة: أبو محمد الأقرع المدني، ثقة وهو مولى أبي قتادة حقيقاً، كما ذكره الترمذي والبخاري، وقال ابن حبان: قيل له ذلك للزومه به وإلا فهو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية، كذا في «شرح الزرقاني».

(٦) في السفر عام الحديبية كما في رواية للبخاري، وفي رواية عام عمرة القضاء.

(٧) قوله: حتى إذا كان ببعض الطريق، كان ذلك في قرية تُعرف بالقحاة على ثلاثة أميال من المدينة كما صرح به في روايات البخاري وابن حبان. وعند الطحاوي أن ذلك بفسفان وفيه نظر.

(٨) أي بقي خلفاً متخلفاً عن الرسول ﷺ وأصحابه.

محرم^(١) فرأى حماراً^(٢) وحشياً، فاستوى^(٣) على فرسه فسأل أصحابه أن يتناولوه سوطه^(٤)، فأبوا فسألهم أن يتناولوه رُمحه^(٥)، فأبوا^(٦)،

(١) قوله: وهو غير محرم، استشكل كونه غير محرم مع أنه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير إحرام لا سيما لمن يريد الحج أو العمرة، وأجيب عنه بوجوه ذكرها العيني في «عمدة القاري» وغيره، منها: أنه لم يخرج من المدينة مع رسول الله ﷺ بل بعثه إليه أهلها بعد خروجه ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة، وردّ بمخالفته صريح بعض الروايات. ومنها: أن رسول الله ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدو لهم بجهة الساحل، ولقيه في الطريق بعد مجاوزة الميقات، وفي رواية الطحاوي: أنه بعث على الصدقة فلقيه بمسكان وهو غير مُحرم، ويردّه أيضاً ظاهر بعض الروايات. ومنها: ما ذكره القاضي عياض وغيره أن المصافيت لم تكن وقتئذ بعد، فإنها عُيِّنَتْ في حجة الوداع. ومنها ما ذكره عليّ القاري أنه لم يُحرم بقصد الإحرام من ميقات آخر وهو الجحفة فإن المدني مخير بين أن يحرم من ذي الحليفة وبين أن يُحرم من الجحفة.

(٢) قوله: حماراً وحشياً، وهو مقابل الحمار الأهلي، وقد مرّ في باب المتعة حكم الحمار الأهلي، وأنه حرام عند العامة، وفيه خلاف لا يُعْتَدُّ به. وأما الحمار الوحشي، ويقال له بالفارسية (گورخر) فعلال بالإجماع وكذا إذا صار أهلياً يوضع عليه الإكاف. وقد ثبت في أخبار متعددة أكل الصحابة بل أكل النبي ﷺ لحمه، كذا في «حياة الحيوان» للذّميري، ومختصره «عين الحياة» لتلميذه محمد بن أبي بكر الدماميني.

(٣) أي ركب عليه مستوياً متهيئاً لصيده.

(٤) في رواية فسقط سوطه من يده فسأل أن يعطوه سوطه.

(٥) بالضم.

(٦) قوله: فأبوا، أي أنكروا أو امتنعوا من تناول السوط والرمح لعلمهم بأن المحرم لا يجوز له الدلالة على الصيد، ولا الإعانة عليه بوجه من الوجوه.

فأخذه^(١) ثم شذ^(٢) على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ وأبى بعضهم^(٤) فلما أفرکوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك^(٥) فقال: إنما^(٦) هي طعمة أطعمكموها الله.

٤٤٣ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن كعب الأحبار أقبل^(٧) من الشام في وُكْب^(٨) مُحْرَمِينَ^(٩) حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد^(١٠) فافتاهم كعب بأكله، فلما

(١) أي السوط.

(٢) أي حمل عليه.

(٣) ممن كان مع أبي قتادة.

(٤) قوله: وأبى بعضهم، أي امتنعوا من أكله ظناً منهم أن المحرم لا يجوز له أكل لحم الصيد مطلقاً.

(٥) أي عن هذه الواقعة.

(٦) قوله: إنما هي طعمة، بالضم أي طعام أطعمكموه الله بفضله ورحمته، وفي رواية للبخاري ومسلم: قال: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها، وفي رواية للبخاري: قال رسول الله ﷺ: هل معكم من شيء؟ فقلت: فتناولته العضم فأكلها وهو محرم.

(٧) إلى مكة.

(٨) يالفتح: جمع راكب أي جماعة.

(٩) وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس كما ورد في رواية.

(١٠) أو صاده حلال.

قدموا^(١) على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك^(٢) له ، فقال : من أفتاكم بهذا؟ فقالوا : كعب ، قال : فإني أمرته^(٣) عليكم حتى ترجعوا . ثم لما كانوا ببعض الطريق^(٤) — طريق^(٥) مكة — مرت بهم رجل^(٦) من جرادة^(٧) ، فافتاهم^(٨) كعب بأن يأكلوه ويأخذوه فلما قدموا^(٩) على عمر ذكروا

(١) أي بالمدينة وهي ممر ركب الشام الذاهبين إلى مكة .

(٢) أي أكلهم لحرم الصيد في الإحرام .

(٣) قوله : فإني أمرته ، من التأمير أي جعلته أميراً عليكم لتقتدوا به في سفركم لعلمه وفضله حتى ترجعوا من نسككم .

(٤) أي بين مكة والمدينة .

(٥) بيان لبعض الطريق .

(٦) بكسر الراء : أي قطيع وطائفة .

(٧) بالفتح يقال له في الفارسية (ملخ) وهو حلال بالإجماع من غير ذبح .

(٨) قوله : فافتاهم ، هذه الفتوى المذكورة في هذه الرواية مخالفة لما ورد عنه أنه حَكَمَ بالجزاء في قتل الجراد كما في رواية مالك على ما يأتي ، وفي رواية الشافعي بسند حسن عن عبد الله بن أبي عمير ، قال : أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس مُحْرَمِينَ من البيت المقدس بعمره حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادة فقتلها ، وكان قد نسي إحرامه ثم ذكر إحرامه فالتقاهما ، فلما قدما المدينة قصَّ كعب على عمر فقال : ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال : درهمين ، فقال عمر : بخ بخ ، درهمان خير من مائة جرادة . وهذا يثبت أن كعباً رجح عن فتواه بعدم الجزاء ، ويحتمل العكس ، ولا يُجزم بأحدهما إلا إذا ثبت تأخر أحدهما ، فيكون ذلك مرجوعاً إليه ، ويمكن أن يكون ذلك الاختلاف للاختلاف في انجراد البري والبحري .

(٩) أي بالمدينة بعد الفراغ من النسك .

ذلك له، فقال: ما حملك^(١) على أن تفتيهم بهذا^(٢)؟ قال: يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده إن^(٣) هو إلا ثرة حوت ينثره في كل عام مرتين.

(١) أي: أي شيء بعثك عليه.

(٢) أي يأكل الجراد وهم محرمون.

(٣) قوله: إن هو، نافية أي ليس هو أي الجراد إلا ثرة حوت - بفتح النون وسكون الهمزة المثناة - هو كالعطية للإنسان يعني هو شيء يخرج من ثرة حوت ينثره بضم الهمزة وكسرهما أي يرميه متفرقاً مثل ما يخرج من عطس الإنسان من المخاط في كل عام - أي كل سنة - مرتين. يعني فهو صيد بحري وهو حلال بنص قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^(١). قال الدمشقي: اختلف أصحابنا وغيرهم في الجراد هل هو صيد بحري أو بري؟ فقيل: بحري لما روى ابن ماجه عن أنس أن النبي ﷺ دعا على الجراد، فقال: اللهم أهلك كبارَه وأفسد صغارَه واقطع دابرَه وخذ بألوانه عن معايشنا وأزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابرَه؟ فقال: إن الجراد ثرة الحوت من البحر، وفيه عن أبي هريرة: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة، فاستقبلنا رجل من جراد، فجعلنا نضربهن بتعالتنا وأسواطنا، فقال رسول الله ﷺ: كلوه، فإنه من صيد البحر. والصحيح أنه بري لأن المحرم يجب عليه فيه الجزاء، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء، قال العيني: وهو قول الكافة من أهل العلم^(٢) إلا أبا سعيد الخدري، وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار. واحتج لهم =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٢) قال العيني في «شرح الهداية»: الصحيح أنه من صيد البر فيجب الجزاء بقتله وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في قوله الصحيح المشهور، كذا في «البدل»، قلت: وصرح قزو فروع الحنابلة أيضاً بالجزاء. الكوكب الدرّي ١٠٨/٢.

٤٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً سأل

عمر بن الخطاب فقال: إني أصبت^(١) جرادات بسوعللي، فقال: أطعم^(٢) قبضة^(٣) من طعام^(٤).

٤٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن

الزبير^(٥) بن العوام كان يتزود^(٦) صفيف الطباء في الإحرام.

= بحديث أبي المهزم عن أبي هريرة: أصبنا رجلاً من جراد، فكان الرجل منا يضربه بسوطه وهو محرم، ف قيل: إن هذا لا يصلح، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: إنما هو من صيد البحر، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. وانتفخوا على ضعفه بضعف أبي المهزم، اسمه يزيد بن سقيان. انتهى. وقال الدماميني: ذكر بعض الحذاق من المالكية أن الجراد نوعان: برّي وبحري، فيترتب على كل حكمه وتتفق الأخبار بذلك.

(١) أي وجدت واصطدت في الإحرام.

(٢) أمر من الإطعام.

(٣) بالفتح ما حمل كف يدك من الطعام.

(٤) أي حنطة أو غيرها.

(٥) قوله: الزبير، هو الزبير بالتصغير ابن العوام - بتشديد الواو - ابن خويلد

أبو عبد الله، ابن عمه رسول الله ﷺ صفية. قال النووي في «التهذيب»: أسلم بعد إسلام أبي بكر بقليل وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد بدرًا وأُخذًا والمشاهد كلها، وقُتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين.

(٦) قوله: كان يتزود، أي يجعله زادًا لسفره في حالة الإحرام. صفيف

الطبّاء، قال القاري: بكسر الظاء جمع الطّبي، والصفيف - مهملة وفائين بينهما تحية - ما يصف من اللحم على اللحم يشوى.

قال محمد : وبهذا كله نأخذ. إذا صاد^(١) الحلال الصيد

(١) قوله : إذا صاد الحلال الصيد، اختلفوا في أكل المحرم لحم الصيد الذي صاده حلال على أقوال :

الأول : أنه لا يجوز للمحرم أكل الصيد مطلقاً صاده حلال أو غيره لعموم قوله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾^(٢)، وهو قول ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق، وبه قال طاوس وجابر بن زيد والثوري وإسحاق بن راهويه والشمسي والليث بن سعد ومجاهد، وروى نحوه عن علي . واحتج لهم بما مر من حديث الضعيف بن جثامة حيث امتنع النبي ﷺ من قول لحم صيده وعلله بإحرامه وأجاب الجمهور بأنه تركه على التنزه أو علم أنه صيد من أجله . ومعنى قوله : ﴿ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ﴾ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ اصطياده بدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾^(٣) وقد ورد في أخبار كثيرة إجازة المحرم في أكل لحم الصيد، بل وأكل النبي ﷺ لحمه في إحرامه .

القول الثاني : إن الصيد الذي صيد لأجل المحرم وإن لم يأمره ولم يُعنه إذا علم المحرم ذلك حرام عليه، وما ليس كذلك فهو حلال إذا لم يُعنه، وهو قول عثمان وعطاء والشافعي ومالك وأبي ثور وأحمد وإسحاق في رواية، واحتجوا بحديث صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو تصاد لكم، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وابن حبان والطبراني وابن عدي والطحاوي من حديث جابر، وفي مسنده من تكلم فيه .

القول الثالث : أنه حلال للمحرم صيد له أو لم يُصد له ما لم يُعنه عليه ولم يذلل عليه، وهو مروي عن عمر وأبي هريرة والزيبر وكعب الأحبار ومجاهد =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦ .

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٥ .

فذبحه^(١) فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه إن كان^(٢) صيد من أجله أو لم يُصد من أجله لأن^(٣) الحلال صاده وذبحه، وذلك^(٤) له حلال فخرج من حال الصيد^(٥) وصار لحمًا^(٦) فلا بأس بأن يأكل المحرم منه، وأما الجراد فلا ينبغي للمحرم أن يصيده فإن فعل كفر^(٧)، وتمر^(٨) خير من جرادة: كذلك قال عمر بن الخطاب. وهذا كله قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

= وعطاء في رواية وسعيد بن جبير وبه قال الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه. وحجتهم حديث أبي قتادة فإن فيه: أن النبي ﷺ سألهم هل أحد منكم أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا، حيث اكتفى فيه على الاستفسار عن الإعانة ولم يقل هل صيد لأجلكم، ودعوى كونه منسوخاً بحديث الصعب بسند أن حديث أبي قتادة عام عام الحديثية وحديث الصعب عام حجة الوداع لا يُسمع فإنه إنما يُصار إليه عند تعذر الجمع. وأما قوله أو يصد لكم فمعناه يصد لكم بأمركم وإعانتكم. هذا ملخص ما في «عمدة القاري» و«نصب الراية».

(١) أي الحلال وفيد به لأن ذبح المحرم الصيد يُحرّمه عليه وعلى غيره.

(٢) أي سواء صاده الحلال من أجل المحرم أي لإطعامه وهديته إليه بغير أمره وإعانه.

(٣) علة للحلية.

(٤) أي الذبح والصيد للحلال حلال فلا يحرم لا عليه ولا على المحرم.

(٥) أي للمحرم.

(٦) كسائر اللحوم التي يجوز أكلها للمحرم.

(٧) أي أتى الكفارة بما شاء ولو قبضة من طعام أو تمر واحدة.

(٨) قوله: وتمر خير من جرادة، يعني تمر واحدة خير من جرادة قتلها =

٢٥ - (باب الرجل يعتمر في أشهر^(١)) الحج

ثم يرجع إلى أهله^(٢) من غير أن يحج^(٣)

٤٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

المسيب: أن عمر^(٤) بن أبي سلمة المخزومي استأذن عمر بن

الخطاب أن يعتمر في شوال، فأذن له، فاعتمر في شوال ثم قفل^(٥)

إلى أهله ولم يحج^(٦).

= فيوديتها بدلها، قال العيني في «البنية» قصته أن أهل حمص أصابوا جراداً كثيراً في إحرامهم وجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر: إن دراهمكم كثيرة، ثمرة خير من جرادة، وروى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل عن جرادة قتلها وهو محرم؟ فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال لكعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك تجد الدراهم، ثمرة خير من جرادة.

(١) أي شوال وذى القعدة وأوائل ذي الحجة.

(٢) أي إلى وطنه.

(٣) أي في تلك السنة.

(٤) هو ربيب النبي ﷺ أمه أم سلمة أم المؤمنين، وأبوسلمة عبد الله بن

عبد الله الأسدي المخزومي، روى أحاديث عن رسول الله ﷺ، وروى عنه جمع، مات سنة ٨٣، قاله القاري.

(٥) أي رجع من مكة.

(٦) قوله: ولم يحج، قال الزرقاني: فيه دليل على جواز العمرة في أشهر

الحج، وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: كانوا - أي أهل الجاهلية - يَرَوْنَ أن

العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض. قال العلماء: هذا من مبتدعاتهم

الباطلة التي لا أصل لها، ولابن حبان عن ابن عباس قال: والله ما أعمر =

قال محمد: وبهذا نأخذ، ولا متعة^(١) عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٤٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، عن عبد الله بن عمر أنه قال: لأن^(٢) أعتمر قبل الحج، وأهدي أحب إلي من أن أعتمر في ذي الحجة بعد الحج.

قال محمد: كل^(٣) هذا حسن واسع^(٤)، إن شاء فعل^(٥) وإن شاء

رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر المشركين، فإن هذا الحي من قريش ومن دأن دينهم كانوا يقولون... فذكر نحوه.

(١) قوله: ولا متعة، بالضم أي لا يجب عليه دم التمتع لأنه مشروط باجتماع العمرة والحج في أشهر الحج بنص الكتاب.

(٢) قوله: لأن أعتمر قبل الحج، أي في أشهر الحج بأن يكون قارناً. وهو أن يحرم من الميقات بالحج والعمرة معاً، فإذا دخل مكة يعتمر، ولا يخرج من الإحرام إلى أن يحج، أو يكون متمتعاً بأن يحرم من الميقات بالعمرة فيتحلل بأفعال العمرة ويحلق أو يقصر، ثم يحرم بالحج من مكة، وأهدي أي أؤتي هدياً واجباً وهو دم القران والتمتع شكراً لأداء النسكين في سفر واحد في موسم واحد أحب إلي من أن أعتمر في ذي الحجة بعد الحج وإن كان هو أيضاً جائزاً، وذلك لأن في الاعتماد قبل الحج في أشهر الحج إيضالاً لقول المشركين، ومخالفة تامة لهم حيث كانوا يصنعون عنه. وفيه إيماء إلى الرد على من منع من التمتع من الصحابة، فإن قلت: قد منع عنه عمر وعثمان ومعاوية وقولهم أحرقوا بالقبول، قلت: قد أنكر عليهم في عصرهم أجلّة الصحابة وخالفوهم في فعلها، والحق مع المنكرين.

(٣) قوله: كل هذا، أي مما ذكر من الاعتماد قبل الحج وبعد الحج.

(٤) أي جائز فعله.

(٥) أي ما ذكر من التمتع.

قرن وأهدى فهو^(١) أفضل من ذلك^(٢).

٤٤٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن^(٣) أبيه: أن النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، إحداهن في شوال واثنين في ذي القعدة.

٢٦ — (باب فضل العمرة في شهر رمضان)

٤٤٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا سُئِي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، أنه سمع مولاة أبا بكر بن عبد الرحمن يقول^(٤): جاءت

(١) أي القرآن أفضل من ذلك لأن فيه جمعاً بين النسكين في إحرام واحد.

(٢) في نسخة: من ذلك كله.

(٣) قوله: عن أبيه، أي عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ: مرسلٌ وصله أبو داود وسعيد بن منصور عن عائشة: لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، لا يخالف هذا الحصر ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر أربعاً. وعندهما عن أنس أنه اعتمر أربعاً وعمرة الحديبية حيث ردوه من العام القابل، وهي عمرة القضاء وعمرة الجعرانة وعمرة مع حجته، ولأحمد وأبي داود عن عائشة: اعتمر أربع عُمَر لأنها لم تعد التي في حجته لأنها لم تكن في ذي القعدة، بل في ذي الحجة إحداهن في شوال، هذا مغاير لقولها ولقول أنس عندهما، والجمع أنها وقعت في آخر شوال، وأول ذي القعدة وهذه عمرة الجعرانة، واثنين في ذي القعدة عمرة الحديبية وعمرة القضاء، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(٤) قوله: يقول جاءت امرأة، قال ابن عبد البر: هكذا لجميع رواية «الموطأ» وهو مرسل ظاهر، لكنَّ صحَّ مسمع أبي بكر عن امرأة من بني أسد بن خزيمة يُقال لها أم معقل في رواية عبد الرزاق، وفي بعض الروايات سميتها أم سنان الأنصارية. ورجَّح الحافظ بأنهما قصتان.

امراً إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنت تجهّزت^(١) للحج وأردته، فاعترض^(٢) لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمر في رمضان، فإن^(٣) عشرة فيه كحجة.

٢٧ - (باب المتمتع)

ما يجب عليه من الهدي

٤٥٠ - أخبرنا مالك، حدّثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: من اعتمر في شهر الحج في سؤال أو في ذي القعدة^(٤) أو ذي الحجة^(٥)، فقد استمتع ووجب عليه الهدي^(٦)

(١) قوله: تجهّزت، أي فصدته وهاك أسباب سفره، فأنته لما قال لها النبي ﷺ بعد رجوعه من حجّ الوداع: ما منعك أن تخرجي معنا، كما في «سنن أبي داود».

(٢) أي عرض لي عارض وعائني عائق وهو مرض الجدرى، كذا هو في رواية أبي داود.

(٣) قوله: فإن عمرة فيه كحجة، روي نحوه من حديث ابن عباس عند البخاري ومسلم، وجابر عند ابن ماجه، وأنس عند ابن عدي، وأبي طليق عند الطبراني، وغيرهم عند غيرهم، قال أبو بكر بن العربي: هذا حديث صحيح، وهو فضل من الله ونعمة، قال ابن الجوزي: فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كذا في «عمدة القاري».

(٤) بفتح القاف وكسرهما.

(٥) بالكسر لا غير.

(٦) أدناه شاة.

أو الصيام^(١) إن لم يجد هدياً.

٤٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: الصيام^(٢) لمن تمتع بالعمرة إلى الحج ممن لم يجد هدياً ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة فإن^(٣) لم يصم صام أيام منى.

٤٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن

(١) أي ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع^(٤).

(٢) أي صيام ثلاثة أيام قبل الحج.

(٣) قوله: فإن لم يصم، أي في الأيام الثلاثة التي قبل يوم النحر، وهي السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة صام أيام منى، وهي أيام التشريق التي يقوم الحجاج فيها بمعنى أي اليوم الحادي عشر والثاني عشر - وهو يوم النفر الأول - والثالث عشر يوم النفر الثاني، وهذا مذهب عائشة وغيرها من الصحابة، وبه قال مالك وغيره وقال أصحابنا وغيرهم: لا يجوز في أيام منى الصوم مطلقاً، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الصيام.

(١) قال ابن قدامة: ولكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان: وقت جواز وقت استحباب، فأما وقت الثلاثة فوقت الاختيار لها أن يصومها ما بين إحرامه بالحج ويوم عرفة، قال طحاوي: يصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة، ويؤي ذلك عن عطاء والشعبي ومجاهد والحسن والنخعي ومعيد بن جبير وعلقمة وعمر بن دينار وأصحاب الرأي وإن صام منها قيل إحرامه بالحج جاز.

وأما وقت جوازها فلذا أحرم بالعمرة وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد أنه إذا حل من العمرة، وقال مالك والشافعي: لا يجوز إلا بعد إحرام الحج. انظر: المغني ٤٧٦/٣ و٤٧٧.

عبد الله، عن ابن عمر مثل ذلك^(١).

٤٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: من اعتمر في أشهر الحج في^(٢) شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة^(٣)، ثم أقام^(٤) حتى يحجّ^(٥) فهو متمتع قد وجب عليه ما استيسر من الهدي أو^(٦) الصيام إن لم يجد هدياً، ومن رجع^(٧) إلى أهله ثم حج^(٨) فليس بمتمتع.

قال محمد: وبهذا^(٩) كلّه نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

(١) أي مثل قول عائشة رضي الله عنها.

(٢) بيان لأشهر الحج.

(٣) أي العشرة الأولى منها.

(٤) أي بمكة أو حواليتها من غير رجوع إلى أهله.

(٥) أي في تلك السنة.

(٦) عطف على ما قبله.

(٧) أي بعد تمام أفعال عمرته.

(٨) أي في تلك السنة.

(٩) قوله: وبهذا كله، إشارة إلى ما في هذا الأثر الأخير أو إلى جميع ما تقدّم من الآثار في هذا الباب. وحيث يُستثنى منه حكم صوم أيام منى، وإنما لم يصرّح به اكتفاء بما ذكره في كتاب الصيام.

٤٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا جعفر^(١) بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله الحَرَامِي^(٢): أن رسول الله ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ^(٣) إِلَى الْحَجَرِ.

(١) قوله: باب الرمل بالبيت، أي في طواف بيت الله، وهو بفتح الراء وسكون الميم، سرعة المشي مع تقارب الخطأ، وقيل: هو شبهة بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه، وانفقوا على كونه مشروعاً، وسبه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قَدِمُوا مَكَةَ معتمرين في عمرة القضاء قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهتتهم - أي ضعفتم - حُمَى يَشْرَب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشرطة الثلاثة ولم يأمرهم به في جميع الأشرطة شفقة عليهم، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم. واختلقوا في أنه هل هو من السنن التي لا يجوز تركها أم من السنن التي بخير فيها، فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأول، ورُوي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود. وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم وسالم إلى الثاني، وروي ذلك عن ابن عباس. وهذا للرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع لكونه منافياً للستر، كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: جعفر، هو جعفر الصادق فقيه، صدوق، إمام مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وأبوه محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة فاضل، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) قوله: الحَرَامِي، بفتح الهاء المهملة نسبة إلى حرام بن كعب الأنصاري جد جابر بن عبد الله، ذكره السمعاني.

(٤) قوله: من الحَجَرِ، بفتح الحاء، بفتحين أي من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود يعني في تمام الدورة. وقد رُوي نحوه من حديث ابن عمر عند مسلم والنسائي

قال محمد: وبهذا تأخذ الرمل ثلاثة^(١) أشواط^(٢) من الحجر إلى الحجر. وهو قول أبي حنيفة وأنه آتة من فقهاء رحمهم الله تعالى.

٢٩ - (باب المكي وغيره يحج أو يعتمر

هل يجب عليه الرمل)

٤٥٥ أخبرنا ذلك أحمد بن حنبل عن ابن عوف عن أبيه أنه رأى عبد الله بن الربيع^(٣)

وأي داره وأن مائة. ومن حديث أبي أنطس في من أحمد، وورد من رويته من عباس في الصحيحين في ذكر ابتداء الرسل أنه يمشي إلى يمينه أو يساره في الأشواط الثلاثة ويمشوا بين الركبتين أي الركنين ويمشي والحجر الأسود. وجمع بأن ما في حديث ابن عباس إذا في عمرة القضاء وما في حديث حاتم كان في حجة نودع فيه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخذه

(١) أي في ثلاثة

(٢) جمع شوط بالفتح وهو عبارة عن دورة واحدة حول الكعبة

(٣) يرويه أنه رأى عبد الله بن الربيع، هو ابن حبيب، وكان أبو بكر عبد الله بن الربيع، أحد العشرة المشورة، الربيع - بلضم - بن عمرو الأسدي وقد أول سنة الهجرة ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما غيره، كان كثير الأديان والأصلاء ويروج له بالخلافة سنة أربع وخمسين في آخر عصر يزيد بن معاوية واجتمع على

(١) معنى الرمل: سراج الحظوظ عبد الوهب، وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأول من طرف القدم، ولا يمشي به بين أهل العلم حديثاً، معنى ٧٨٢٣

أحرم بعمره من التمتع^(١)، قال^(٢): ثم رأيت^(٣) يسعي^(٤) حول البيت حتى طاف الأشواط الثلاثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم^(٥) في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وقتله الحجاج الوالي من طرف عبد الملك بن مروان سنة ٧٢. ومن مآثره أنه بنى الكعبة على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، كذا في «جامع الأصول» وغيره.

(١) قوله: من التمتع، موضع خارج مكة في الجبل، وإنما أحرم منه اتباعاً للعمرة عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تتمر وتحرّم من التمتع، واستدل به الجمهور على أن ميقات المكي للعمرة الحل، وخصّه بعضهم بالتمتع، وذكر الطحاوي أنه ليس بميقات معيّنة كمواقيت الإحرام، بل ميقات المعتمر الحل أي جهة كانت.

(٢) أي عروة بن الزبير.

(٣) أي أخاه عبد الله بن الزبير.

(٤) أي يدور سعياً ورملاً.

(٥) من أهل الأفاق^(١).

(١) قال أحمد: ليس على أهل مكة رمل عند البيت ولا بين المضا والمروة. المغني ٣٧٦/٢

٣٠ - (باب المعتمر أو المعتمرة^(١))

ما يجب عليهما من التقصير والهدي^(٢)

٤٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، أن مولاة لعُمرة^(٤) ابنة عبد الرحمن^(٥) يقال لها رُقِيَّة أخبرته^(٦) : أنها كانت^(٧) خرجت^(٨) مع عُمرة ابنة عبد الرحمن إلى مكة،

(١) قوله : أو المعتمرة، قال القاري : أو للتوزيع وجمع بينهما ليكون نصاً على اتحاد حكمهما إلا أن التقصير يتعين في حق المرأة، ويجوز في حق الرجل، وإن كان الحلق أفضل بالنسبة إليه .

(٢) عطف على المعتمر أو على ما يجب أو على التقصير وهو الأظهر .

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري .

(٤) بفتح العين .

(٥) ابن سعد بن زرارة .

(٦) أي عبد الله .

(٧) في نسخة : قالت .

(٨) أي من المدينة .

وفي هامش بذل المجهود ١٤٧/٩ : وفيه أربع مسائل، الأول : حكاة الترمذي عن بعضهم أنه ليس على أهل مكة رمْل، وبه قال أحمد، وعند الثلاثة لا فرق في المكي وغيره . والثاني : الرمل في ثلاثة جوانب كما قاله جميع من التابعين وهو قول للشافعي ضعيف والجمهور منهم الأربعة على الاستيعاب . والثالث : مذهب الجمهور الرمل في الجوانب الأربعة سنة وقال بعضهم : واجب وهو مؤدى قول مالك إذ قال بوجوب الدم بتركه . الرابع : أنه في طواف القدوم لا غير عند الحنابلة وهو قول للشافعي والصحيح عنده وبه قلنا إنه في كل طواف يعقبه سعي، وقال مالك في طواف القدوم فإن لم يطف للقدوم ففي طواف الزيارة . انظر حجة الوداع : ص ٧٥ .

قالت (١): فدخلت عَمْرَة مكة يوم التروية (٢) وأنا معها. قالت: فطافنا
 بالبيت وبين (٣) الصفا والمروة ثم دخلت (٤) صُفَّة (٥) المسجد،
 فقالت (٦): أملك (٧) مَقْصَان (٨)؟ فقلت: لا، قالت: فالتَمِسِيه (٩) لي،
 قالت: فالتمسته حتى جئتُ به (١٠)، فأخذتُ من

(١) أي رقية.

(٢) قوله: يوم التروية، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، سُمِّي به لأن التروية
 الفكر والتردد، وقد وقع فيه التردد لإبراهيم على نبينا وعليه السلام حين رأى في
 منامه في ليلة الثامن ذبح ولده في أن هذا المنام رحمانى، أو شيطاني، وحصل له
 العرفان بأنه رحمانى يوم التاسع، فُسِّمِي عرقة، كذا قيل. وذكر القاري في «شرح
 منسك رحمة الله السندي» أنه إنما سُمِّي به لأنهم كانوا يرون إبلهم فيه، أي
 يسقونها الماء استعداداً لوقوف يوم عرقة إذ لم يكن في عرفات ماء جاري كزماننا.

(٣) أي سعت بين الصفا والمروة.

(٤) أي عَمْرَة.

(٥) قوله: صُفَّة المسجد، قال الزرقاني: بضم الصاد مفرد صُفَّف كعُرْفَة
 وعُرْف، قال ابن حبيب: مؤخر المسجد، وقيل: سفائف المسجد.

(٦) أي لرقية.

(٧) بهمزة استفهام.

(٨) قوله: مَقْصَان، بكسر الميم وفتح القاف والصاد المشددة، قال
 الجوهري: المقص المقراض، وهما مقصان.

(٩) أي اطلبه لي من عند شخص هنا.

(١٠) أي بالمقص عند عَمْرَة.

قرون^(١) رأسها، قالت^(٢): فلما كان يوم النحر ذبحت^(٣) شاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ للمعتمر والمُعتمرة، ينبغي أن يقصر من شعره إذا طاف^(٤) وسعى^(٥)، فإذا كان يوم النحر ذبح^(٦) ما استيسر من الهدي. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٤٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علياً^(٧) كان يقول: ما استيسر^(٨) من الهدي شاة.

(١) قوله: من قرون، جمع قرن أي من صفائر رأسها، قاله الزرقاني. وقال القاري: أي فقطعت من رؤوس شعر رأسها قدر أنملة من جميعها.

(٢) أي رقية.

(٣) قوله: ذبحت شاة، أي ذبحت عَمْرَةَ يوم العاشر من ذي الحجة بمعنى شاة لتمتعها لكونها اعتسرت في أشهر الحج، ثم حُلَّتْ من إحرامها بتقصير الشعر، ثم أحرمت بالحج وحجت.

(٤) بالبيت.

(٥) بين الصفا والمروة.

(٦) بعد الرمي قبل الحلق.

(٧) ابن أبي طالب.

(٨) قوله: ما استيسر، أي المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى

الحج فما استيسر من الهدي﴾^(١) شاة وهو أذناه. وهذا هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، رواه الطبراني وأبو حاتم عنهم بأسانيد صحيحة، ورووا بأسانيد قوية عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ﴿ما استيسر من الهدي﴾ إلا من الإبل والبقر، =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

٤٥٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

ما استيسر من الهدي بغير^(١) أو بقرة.

قال محمد: ويقول علي^٢ نأخذ، ما استيسر من الهدي شاة. وهو

قول أبي حنيفة^(٣) والعامّة من فقهاءنا.

٣١ — (باب دخول مكة بغير إحرام)

٤٥٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر اعتمر، ثم

أقبل^(٤) حتى إذا كان بقديد^(٥) جاءه خبر^(٥) من المدينة، فرجع فدخل مكة بغير^(٦) إحرام.

= ووافقه القاسم وطائفة، وقد أخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال: قال ابن عباس: الهدي شاة، فقيل له في ذلك؟ أي إنه لا يقع اسم شاة على الهدي، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقولون به؟ ما في الطبري؟ قالوا: شاة. قال: فإن الله يقول: ﴿هَدِيَاً بِالْغِ كَعْبَةِ﴾ كذا في «ضياء الساري»^(١).

(١) قوله: بغير أو بقرة، محمول على الاستحباب فإنه قد مر عنه أنه قال لو لم أجد إلا أن أذبح شاة لكان أحب إلي من أن أصوم.

(٢) وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية.

(٣) أي من مكة يريد المدينة.

(٤) مصغراً: موضع بين مكة والمدينة قرب مكة.

(٥) أي خبر مانع من توجهه إلى المدينة، وهو خبر وقوع الفتنة في المدينة كما صرح به في رواية عبد الرزاق.

= (٦) قوله: بغير إحرام، قال الزرقاني: احتج به ابن شهاب والحسن البصري

(١) وانظر فتح الباري ٢/٥٣٥، وأوجز المسالك ٧/٢٤٨.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان^(١) في المواقيت أو دونها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وُقِّتت فلا بأس أن

= وداود وأتباعه على جواز دخول مكة بلا إحرام، وأبى ذلك الجمهور^(٢). قال ابن وهب عن مالك: لست آخذ بقول ابن شهاب وكرهه. وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من القرب. وقال إسماعيل القاضي: كره الأكثر دخولها بغير إحرام، ورخصوا للحطّابين ومن يكثر دخولهم، ولمن خرج منها يريد بلده ثم بدا له أن يرجع كما صنع ابن عمر، وأما من سافر إليها في تجارة أو غيرها فلا يدخلها إلا محرماً.

(١) قوله: من كان في المواقيت، المقررة للإحرام أي في أنفسها أو دونها أي أسفل منها وأقرب إلى جهة مكة ليس بينه وبين مكة وقت أي ميقات من المواقيت التي وُقِّتت - بصيغة المجهول - أي عُيِّنَتْ، وفيه احتراز عمن بين ذي الحليفة والجحفة فإنهم وإن كانوا داخل ميقات ذي الحليفة لكن بينهم وبين مكة ميقات آخر، فلا يجوز لهم مجاوزته بغير إحرام، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام كما صنع ابن عمر، وهذا إذا لم يُرد أحد النسكين، وإلا فالإحرام لازم. وأما من كان خلف المواقيت أي في جهة مخالفة لجهة مكة أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة - سواء قصد نسكاً أو لم يقصد - إلا بإحرام لأحد النسكين، وأما إن لم يُرد دخول مكة بل أراد حاجة فيما سواها فلا إحرام عليه بلا خلاف، فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بدرأ ما رين بذي الحليفة ولم يحرموا وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وبه قال الجمهور. وقال العيني في «عمدة القاري»: وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث والثوري ومالك في رواية، وهو قوله =

(١) إن من أراد أن يدخل مكة يجب أن يدخلها محرماً إذا كان آفاقاً يمرّ على الميقات سواء كان أراد الحج أو العمرة أولاً عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو أشهر القولين عند الشافعية كما في شرح المهذب ١١/٧.

يدخل مكة بغير إحرام وأما من كان خلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بين مكة فلا يدخل مكة إلا بإحرام. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٣٢ - (باب فضل الخلق^(١) وما يُجزى^(٢) من التقصير)

٤٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: من صفر^(٣) فليخلق، ولا تشبهوا بالتلييد.

الصحیح، والشافعي في المشهور عنه، وأحمد وأبي ثور، وقال الزهري والحسن البصري والشافعي في قول ومالك في رواية، وداد بن علي وأصحابه من الظاهرية: لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام. انتهى. وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا البحث غير مرة وسبجي، ذكر ما استدلّ به المخالفون مع جوابه إن شاء الله تعالى.

(١) أي خلق الرأس عند التحلل من الإحرام.

(٢) أي يكفي.

(٣) قوله: من صفر، بالضاد المعجمة والفاء^(١)، أي جعل شعر رأسه ضفائر كل ضفيرة عنى حدة. فليخلق، ظاهره الوجوب. ولا تشبهوا، بالضم أي تنبّسوا عني. فتفعلوا ما يشبه التلييد. وروي بفتح التاء أي لا تشبهوا بالتلييد، هو أن يجعل على رأسه قبل الإحرام لزوقاً كالصمغ ونحوه ليتليد شعره أي يلتصق ببعضه ببعض، فلا ينتشر ولا يقل، ولا بصيبه الغبار. وظاهر هذا الأمر أن الخلق واجب عند عمر لمن صفر. ويحوز القصر لمن لبّد لأنه أشد منه، وفي رواية عنه كما في «موطأ يحيى»: من عقص رأسه أو صفر أو لبّد فقد وجب عليه الخلق. وإنما جعله واجباً لأن هذه الأشياء تقي الشعر من الشعث. فلما أراد حفظ شعره وضوئه ألزمه خلقه مبالغة في عقوبته، وإلى هذا ذهب مالك والثوري وأحمد والشافعي في

(١) مخففة ومثقلة. كذا في الأجزاء ٣٣٠/٧.

٤٦١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال (١): اللَّهُمَّ ارحمِ المخلّفين، قالوا (٢): والمقصّرين يا رسول الله؟ قال: اللَّهُمَّ ارحمِ المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله؟ قال: اللَّهُمَّ ارحمِ المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله؟ قال: (٣) والمقصّرين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من ضفر فليحلق (٤)، والحلق أفضل

= القديم، وقال في الجديد كالحنية: لا يتعين الحلق مطلقاً إلا إن نذر أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره، كذا في شرح الزرقاني والقاري.

(١) قوله: قال، أي في حجة الوداع كما ورد في رواية أحمد وابن أبي شيبة ومسلم والبخاري، أو في الحديبية كما ورد عند الطبراني وغيره. ورجّح ابن عبد البر الثاني. وقال النووي في الأول: إنه الصحيح المشهور، وجمع القاضي عياض وابن دقيق العيد بوقوعه في الموضعين.

(٢) قوله: قالوا والمقصّرين، أي قل: وارحم المقصّرين، فإن بعض الأصحاب كانوا عند ذلك مقصّرين، فأرادوا شمولهم في دعاء النبي ﷺ، قال الحافظ: لم أقف في شيء من طرقه على الذي تولّى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد.

(٣) قوله: قال والمقصّرين، أي في المرة الرابعة بعد ما دعا للمخلّفين فقط ثلاثاً، وفي معظم الروايات عن مالك الدعاء للمخلّفين مرتين وعطف المقصّرين في الثالثة، وكذا وقع الاختلاف في رواية غيره في الصحيحين وغيرهما.

(٤) أي استحباباً (١).

(١) وذكر الشيخ في «المسوّى» على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة، وفي «العالمگیری» لو تَعَذَّر الحلق لعارض تَمَيَّن التّقصير أو التّقصير لعارض تَمَيَّن الحلق كَانَ لَبَّه بصمغ فلا يَمَل فيه =

من التقصير، والتقصير يُجزى^(١). وهو قول^(٢) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته^(٣) ومن شارب^(٤).
قال محمد: ليس^(٥) هذا بواجب، من شاء فعله. ومن شاء لم يفعله.

(١) قوله: يجرى، أي يكفى، وإذا لم يكن له شعر فُيَمَرَّ المولى على رأسه.
(٢) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال العيني في عمدة القاري: قد أجمع العلماء على أن التقصير مجزى في الحج والعمرة معاً إلا ما حكه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة، وحكي ذلك عن النخعي عند ابن أبي شيبة.

(٣) أي من طولها وعرضها، إذا زاد على القدر المسنون، وهو قدر القبضة.

(٤) أي أخذ من شارب قصاً ونهكاً، لا حلقاً.

(٥) قوله: ليس هذا بواجب، أي ليس أخذ اللحية والشارب واجباً بل مسنون أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر اتفاقاً^(٦). وفي الأثر إشعار بأن أخذ الشارب هو السنة =

المقراض ومتى نقض تنأثر بعض شعره وذلك لا يجوز للمحرم قبل الحلق. لوجز المسالك ٣٣٢/٧.

(١) اختلفوا في ما طال من اللحية على أقوال، الأول: يتركها على حالها ولا يأخذ منها شيئاً وهو مختار الشافعية، ورجحه النووي وهو أحد الوجهين عند الحنابلة. الثاني: كذلك إلا في حج وعمرة فيستحب أخذ شيء منها، قال الحافظ: هو المنصوص عن الشافعية. الثالث: يستحب أخذ ما فحش طولها جداً بدون التحديد بالقبضة، هو مختار الإمام مالك =

٣٣ - (باب المرأة تَقْدِمُ^(١) مَكَّةَ بِحَجٍّ أو بِعَمْرَةٍ فَتَحِيضُ قَبْلَ قُدُومِهَا^(٢))
أو بعد ذلك

٤٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:
المرأة الحائض التي تهل^(٣) بحجٍّ أو عمرة تهل^(٤) بحجتها أو بعمرتها
إذا أرادت، ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى
تَطْهَرُ^(٥).....

• دون الحلق كما صرح به في «الهداية» بل قيل: إن الحلق بدعة، وجنح الطحاوي
في «شرح معاني الآثار» إليه، لكن لم يأت بما يفيد التفصيل في شرحه للمعنى.

(١) من باب علم يعلم.

(٢) أي قبل دخولها مكة.

(٣) أي تحرم.

(٤) قوله: تهل، أي يجوز لها أن تحرم بالحج أو العمرة إذا أرادت ذلك لأن
الحيض وكفها النفاس لا يمنعان عن جواز إحرامها في أي وقت شاءت فتغتسل
لإحرامها لكن لا تصلي سنة الإحرام، ولا تطوف بالبيت إذا دخلت مكة طواف
العمرة أو طواف القدوم، لأن الطهارة شرط في صحة الطواف، ولأن الطواف يكون
بالمسجد الحرام وهي ممنوعة عن دخول كل مسجد، وكذا لا تسعى بين الصفا
 والمروة لأنه وإن كان جائزاً بغير طهارة لكنه متوقف على وجود طواف قبله، وإذا
ليس فليس.

(٥) أي بانقطاع الحيض والغسل، وهو بفتح التاء والطاء المشددة وشدّ الهاء
على حذف إحدى التائين، وفتح التاء وسكون الطاء وضم الهاء.

رحمه الله، ورجحه القاضي عياض. الرابع: يستحب ما زاد على القبضة وهو مختار الحنفية
انظر: أوجز المسالك ٦/١٥.

وتشهد^(١) المسلم كلُّه مع الناس غير أنها لا تطوف^(٢) بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب^(٣) المسجد ولا نجس^(٤) حتى تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة.

٤٦٤ - أخبرنا مالك، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة زوج رسول الله ﷺ أنها قالت: قدمت^(٥) مكة وأنا حائض ولم أطف^(٦) بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك^(٧) إلى رسول الله ﷺ فقال: فاعلي^(٨)، يفعل الحاج^(٩) غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهرتي.

(١) قوله: وتشهد المناسك، أي مناسك الحج ذكها من نواف عرفه وبمزدلفة وزمي الحمار وغيرها لأنها ليست في المسجد ولا شرط لها نظيرة.

(٢) أي طواف الإفاضة.

(٣) قوله: ولا تقرب المسجد، مبالغة في النهي ولغرض نفى الدخول وولعب طواف.

(٤) قوله: ولا نجس، أي لا تخرج من الإحرام حتى تطوف طواف لعمره أو طواف الإفاضة وتسعى بعاه.

(٥) أي في حجة الوداع.

(٦) الباء الحالية.

(٧) لكون الطواف مبرئاً في الحيض وكون السعي موقوفاً عليه.

(٨) أي ما وقع لي.

(٩) قوله: فاعلي، أي رفضي عسرتي وحرمي، أجمع وافعلي جميع أفعالي.

(١٠) أي من مناسك.

٤٦٥ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها قالت: خرجنا^(١) مع رسول الله ﷺ عام^(٢) حجة الوداع، فأهللنا^(٣) بعمرة، ثم قال^(٤) رسول الله ﷺ: من^(٥) كان معه

(١) من المدينة.

(٢) قوله: عام حجة الوداع، وهو عام عشرة من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ مع أصحابه وهي آخر حجته، وسميت تلك السنة بعام حجة الوداع، لأنه ودّع الناس فيها، وقال: خذوا عني مناسككم لعلي لا أحج بعد عامي هذا.

(٣) قوله: فأهللنا بعمرة، ظاهره أن عائشة كانت محرمة بالعمرة مفردة، وقد صرح به في رواية عنها عند البخاري وغيره: وكنت ممن أهل بعمرة، ومنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحج، ومنا من أهل بحج وعمرة. وفي رواية عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا ترى إلا أنه الحج فلما قدمنا مكة تطوّفنا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدي أن يحل أي من الحج بعمل العمرة وهو فسخ الحج، وهذا محمول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، فأمرهم النبي ﷺ - دفعاً لاعتقادهم - بفسخ الحج إلى العمرة، وقيل: إنها كانت أحرمت بالحج أولاً، فلما أمرهم النبي ﷺ بالفسخ فسخت إحرام الحج وأحرمت بالعمرة، والتفصيل في «فتح الباري». والمعجب من القاري أنه قال: إنها كانت مُفردة بالحج بالاتفاق، وكان فسخها بأمر رسول الله ﷺ. انتهى. فإن إحرامها قد اختلفت الروايات فيه اختلافاً كثيراً فإين الاتفاق؟!.

(٤) أي بسرف قرب مكة، كما في رواية عند البخاري.

(٥) قوله: من كان معه هدي، بالفتح اسم لما يهدي إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدي سنة لمريد الحج والعمرة. فليهل، أي ليحرم بالحج والعمرة معاً. ثم لا يهل، بفتح أوله وكسر ثانيه أي لا يخرج من الإحرام. حتى يحلّ منهما، أي الحج والعمرة جميعاً بعد الفراغ من مناسك الحج.

هَـذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً،
 قَالَتْ: فَقُلِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ^(١) وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرَّةِ، فَشَكُوتُ^(٢) ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: انْقُضِي^(٣) رَأْسَكَ
 وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا
 قَضَيْتُ^(٤) الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
 إِلَى التَّنْعِيمِ^(٥) فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ مَكَانُ عِمْرَتِكَ،

(١) جملة حالية، وكان ابتداء حيضها بَسْرَفٍ كما في رواية.

(٢) قوله: فَشَكُوتُ ذَلِكَ، أي لما دخل عليها وهي تبكي، فقال: مَا يَكِيكَ؟
 فقلت: لَا أَصْلِي، وَكَانَ شَكْوَاهَا يَوْمَ التَّروِيَةِ، كما في «صحيح مسلم».

(٣) قوله: انْقُضِي، بضم القاف وكسر الضاد. وَأَسْك، أي حُلِّي ضَمِر
 شَعْرِهِ. وَامْتَشِطِي، أي مَرَّحِي شَعْرَكَ بِالْمَشْطِ. وَأَهْلِي، أي بِالْحَجِّ لِقَرَبِ أَيَّامِهِ.
 وَدَعِي، أي اتْرَكِي الْعُمْرَةَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا كَانَتْ مَفْرُودَةً بِالْعُمْرَةِ فَتَقَضَّتْ إِحْرَامَهَا،
 وَقَضَّتْ تِلْكَ الْعُمْرَةَ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَجِّ حِينَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجِّ
 وَعُمْرَةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجٍّ، لَيْسَ مَعَهَا عُمْرَةٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ بِالتَّنْعِيمِ،
 وَقَالَ: هَذِهِ مَكَانُ عِمْرَتِكَ أَي هَذِهِ الْعُمْرَةُ عَوِضُ عِمْرَتِكَ السَّابِقَةِ بِرَفْعِ الْمَكَانِ أَوْ نَصْبِهِ
 أَي مَجْعُولُهُ مَكَانُ عِمْرَتِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَاتٌ مُخَالَفَةٌ لِهَذَا دَالَّةٌ عَلَى
 أَنَّهَا كَانَتْ قَارِنَةً وَلَمْ تَنْقُضْ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ بَلْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، وَلَمَّا طَهَّرَتْ طَافَتْ
 بِالْكَعْبَةِ وَسَعَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعِمْرَتِكَ، قَالَتْ:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَّجْتُ، فَأَعْمَرَهَا
 بِالتَّنْعِيمِ، وَهُوَ فِي «صحيح مسلم» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ خَبَرَ صَاحِبِ
 الْقِصَّةِ عَنْ نَفْسِهِ أُخْرِيَ بِالْقَبُولِ مِنْ خَبَرٍ غَيْرِهِ.

(٤) أَي أَتَيْتُ.

(٥) مَوْضِعُ قَرَبِ مَكَّةَ.

وطاف الذين حَلُّوا^(١) بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافاً^(٢) آخر بعد أن رجعوا من منى . وأما الذين كانوا جمعوا^(٣) الحج والعمرة فإنما طافوا^(٤) طوافاً واحداً .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، الحائض تقضي المناسك^(٥) كلها غير أن لا تطوف ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تَطَهَّرَ ، فإن كانت أَهْلَتْ^(٦)

(١) أي خرجوا من إحرام العمرة بالحلق أو التقصير وكانوا مُحْرَمِينَ بالعمرة مفردة .

(٢) هو طواف الزيارة للحج .

(٣) أي قرئوا .

(٤) قوله : فإنما طافوا طوافاً واحداً ، هذا نص في أنه يكفي الطواف الواحد والسعي الواحد للحج والعمرة كليهما للقارن ، ونحوه ما روي عن ابن عمر مرفوعاً : من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد ، أخرجه ابن ماجه والترمذي ، وقال : حسن غريب . وفي سنن ابن ماجه عن ابن عباس وجابر وابن عمر أن النبي ﷺ لم يطف هو وأصحابه إلا طوافاً واحداً لحجتهم وعمارته ، ونحوه عند الترمذي والدارقطني عن جابر ، وعند الدارقطني عن ابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد ، وسند بعضها ضعيف ، ويخالف هذا ما أخرجه النسائي عن علي : أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سعيين ، ونحوه عند الدارقطني عن ابن عمر وابن مسعود وعمران بن حصين . وفي أسانيدها كلام كما بسطه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية» ، ولأجل هذا الاختلاف اختلف الأئمة . فقال أصحابنا بالتعدد وهو الأنفسي ، وغيرهم ذهبوا إلى أجزاء التوحد ، وقد ذكرنا سابقاً بعض ما يتعلق بهذا المقام فتذكره .

(٥) أي مناسك الحج .

(٦) أي أحرمت .

بعمره^(١) فخافت قوت الحج^(٢) فَلْتَحْرَمَ بالحج ، وتقف^(٣) بعرقه ، وترفض^(٤) العمرة ، فإذا فرغت من حجها^(٥) قضت العمرة^(٦) كما قضتها^(٧) عائشة ، وذبحت^(٨) ما استيسر من الهدي .

بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها^(٩) بقرة ، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله إلا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف^(١٠) طوافين ويسعى سعيين .

(١) أي منفردة .

(٢) بأن جاء موسم الحج .

(٣) وتؤدي المناسك كلها غير الطواف والسعي .

(٤) أي تركها وتنقض إحرامها^(١) .

(٥) في نسخة: حجتها .

(٦) أي بعد الحج .

(٧) بالأمر النبوي .

(٨) أي للتمتع .

(٩) وفي رواية: ذبح عن نسائه ، أخرجه البخاري وغيره .

(١٠) طوافاً وسعياً للعمرة ، وطوافاً وسعياً للحج .

(١) وسط في الأوجز ٧٣/٨ الكلام على روايات عائشة رضي الله عنها ، وفيه قال الشيخ ابن القيم: فالصواب الذي لا معذل عنه أنها كانت معتمدة لبثداه كما قال به الجمهور مع الاختلاف بينهم أنها فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج . قلت: وبالأول قالت الحنفية ، وبالفعل الثاني قالت الأئمة الثلاثة .

٣٤ - (باب المرأة تحيض

في حجّها قبل أن تطوف طواف^(١) الزيارة)

٤٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو^(٢) الرجال، أن عمرة أخبرته :
أن عائشة كانت إذا حجّت ومعها نساء تخاف^(٣) أن تجضن قدّمتهن^(٤)
يوم النحر فأقضن^(٥)، فإن جضن

(١) قوله : طواف الزيارة، هو طواف الحج وهو أحد أركانه ويسمى طواف
الإفاضة وطواف نفرض أيضاً، ووفته أيام النحر، أفضلها أولها.

(٢) قوله : أخبرني أبو الرجال، هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
حازمة بن النعمان الأنصاري، سمع انس بن مالك وأمه، وعنه الثوري ومالك، من
أجلّة الثقات؛ وأمه عمرة - بالفتح - بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة كانت في
حجر عائشة؛ وربتها. وروى عنها كثيراً، وهي من التابعيات المشهورات، وابنها
محمد كُني يابّي الرجال بالكسر جمع رجل لأنه كان له عشرة أولاد ذكور، كذا ذكره
ابن الأثير وغيره.

(٣) أي تخاف عائشة أن يأتيهن الحيض لقرب أوقاتهن المضادة للحيض.

(٤) قوله : قدّمتهن، من التقديم أي أرسلتهن قبل جميع الرفقاء وقبل نفسها
إلى مكة ليفرغن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج لئلا يلزم التوقف في
المراجعة إن جاءهن الحيض قبل الطواف فيلزم انتظار تطهرهن وطوافهن.

(٥) من الإفاضة أي طفن طواف الإفاضة.

وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر، وهو أن القارن يأتي بأفعال تعمرة مستقلاً
وبأفعال الحج مستقلاً عند الحنفية، وأما الاثنية والثلاثة فقالوا: تدخل أفعال العمرة في أفعال
الحج. انظر حجة توداع ص ٦٤.

بعد ذلك^(١) لم تنتظر^(٢)، تنفّر بهن وهن حيض إذا كن قد أفضن .

٤٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٣) بن أبي بكر، أن أباه أخبره عن عمّرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة قالت: قلت

(١) أي بعد طواف الزيارة.

(٢) قوله: لم تنتظر، أي طهارتهن عن الحيض، بل تنفّر بكسر الفاء من النفّر أي ترجع وتسافر إلى المدينة بهن، وهن: أي الحال أنهن حيض بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة جمع حائض، إذا كن قد أفضن أي فرغن من طواف الإفاضة، فلا تنتظر لطوافهنّ الوداع، فإن طواف الوداع يسمى أيضاً طواف الصّدْر وإن كان واجباً للأفاقي لكنه ساقط وجوبه عن الحيض وأمثالهن لما سيأتي من الخبر المرفوع.

(٣) قوله: حدثنا عبد الله بن أبي بكر، هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. أن أباه هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وقد مرّت ترجمتهما. وهذا الذي ذكرنا مصرّح به في روايات البخاري ومسلم وغيرهما وفي موطأ يحيى، ونص عليه شراح صحيح البخاري: العيني والكرماني وابن حجر والقسطلاني وغيرهم، وشرح صحيح مسلم، وشرح موطأ يحيى وغيرهم. والعجب كل العجب من علي القاري - ولا عجب فإن البشر يخطئ - حيث يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف مع رسول الله ﷺ: فرمي بسهم رماه أبو محجن الثقفي، فمات منه في خلافة أبيه في شوال سنة إحدى عشرة، وكان أسلم قديماً، أن أباه أي أبا بكر الصديق أخبره عن عمّرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة، فهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر. انتهى كلامه. فأخطأ في هذه السطور العديدة في مواضع: أحدها: في زعمه أن عبد الله بن أبي بكر المذكور هو ابن أبي بكر الصديق، ولو لم ينظر موطأ يحيى وصحيح البخاري وغيرهما من الكتب المخرّجة لهذا الحديث، بل تأمل فيما ذكره

يا رسول الله ﷺ: إِنَّ صَفِيَّةَ (١) بِنْتُ حُجَيْمٍ قَدْ حَاضَتْ لَعَلَّهَا (٢) تَحْيُسْنَا،
قال: أَلَمْ تَكُن طَافَتْ (٣) مَعَكَ بِالْبَيْتِ؟ قلن: بلى إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَطْفُ

= بنفسه مهنا من حال عبد الله لوضح له خطؤه، فإنه ذكر أن عبد الله بن أبي بكر الصديق مات سنة إحدى عشرة فهل يقول فاضل ممارس بكتب الحديث والرجال إن مالكا صاحب الموطأ الذي وُلد سنة إحدى أو ثلاث أو أربع أو سبع وتسعين يروي عنه ويقول فيه حدثنا الدال على المشافهة، أو لم يعلم أن مالكا لو أدرك عبد الله الذي ذكره لأدرك عمر وعثمان وأبا بكر وعلياً وكثيراً من الصحابة لكون أجله الصحابة موجودين في ذلك الوقت، فكان مالك من أكابر التابعين، ولم يقل به أحد. وثانيها: في زعمه أن المراد بأبيه هو أبو بكر الصديق هو مهني على الأول. وثالثها: في زعمه أن عمرة المذكورة في هذه الرواية هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، لا والله بل هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة أم أبي الرجال. ورابعها: في زعمه أن هذا من قبيل رواية الأكابر عن الأصغر، وهو مهني على زعمه الثاني.

(١) قوله: إِنَّ صَفِيَّةَ، هي أم المؤمنين صفية بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه بنت حُجَيْمٍ - بضم الحاء المهملة وفتح الياء التحتانية الأولى وتشديد الأخرى بن أخطب - بالفتح - ابن مَعِيَةَ - بالفتح - من بني إسرائيل من سبط هارون بن عمران أخي موسى، قُتِلَ زوجها كنانة في غزوة خيبر حين افتتحها رسول الله ﷺ سنة سبع، فوقعَت في الشُّبْهِ فاصطفاهَا رسول الله ﷺ لنفسه وأسلمت فاعتقها وتزوجها، وكانت وفاته سنة ٥٢، وقيل غير ذلك، كذا ذكره ابن الأثير.

(٢) قوله: لَعَلَّهَا تَحْيُسْنَا، أي تمنعنا من الخروج إلى المدينة لانتظار طهارتها وطوافها، وظاهر هذه الرواية أن هذا قول عائشة، وعند البخاري وغيره قال رسول الله ﷺ: لَعَلَّهَا تَحْيُسْنَا، أَلَمْ تَكُن طَافَتْ مَعَكَ؟

(٣) أي طواف الزيارة.

طواف الوداع، قال: فَأَخْرَجَنِي^(١).

٤٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه،
أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره عن أم سُلَيْم^(٢) ابنة مِلْحَانَ
قالت: استفتيت^(٣) رسول الله ﷺ فيمن حاضت أو ولدت^(٤) بعدما

(١) أي لا تنتظرن طواف الوداع وفي رواية للبخاري: فَأَخْرَجَنِي، خطاباً
لصَفِيَّةَ.

(٢) قوله: عن أم سُلَيْم، بضم السين وفتح اللام بنت مِلْحَانَ بكسر الميم
وسكون اللام، اسمها سهلة أَوْ رُمَيْثَة - مصغراً - أَوْ رُمَيْثَة - كذلك - أَوْ مَلِيكَة
- كذلك - أَوْ أُنَيْقَة، وهي والدَة أنس، وقد مر ذكرها. وذكر ابن عبد البر أن في
هذه الرواية انقطاعاً لأن أبا سلمة لم يسمع أم سُلَيْم. وروي أيضاً من حديث هشام
عن قتادة، عن عكرمة عنها وهو أيضاً منقطع، وذكر الحافظ في «فتح الباري» أن
لهذه الرواية شواهد فعند الطيالسي في مسنده عن هشام الدستوائي عن قتادة، عن
عكرمة، قال: اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت
يوم النحر، فقال زيد: يكون آخر عهدها بالبيت، وقال ابن عباس: تنفر إن شاءت،
فقال الأنصار: لا تنابحك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا، فقال: سَلُوا صاحبكم
أم سُلَيْم، فقالت: حضت بعدما طفت بالبيت، فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفر. وعند
مسلم والنسائي والإسماعيلي عن طاوس. قال: كنت مع ابن عباس فقال له زيد:
تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالطواف؟ فقال: سل فلاتة
الأنصارية، هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك؟ فقال بعدما رجع إليه: ما أراك إلا صدقت.
وعند الإسماعيلي، فقال ابن عباس: سل أم سُلَيْم وصواحبها: هل أمرهن بذلك؟

(٣) أي طلبت الفتوى والحكم.

(٤) أي نفست بعدما ولدت.

أَفَاضَتْ^(١) يَوْمَ النَّحْرِ فَأَذِنَ^(٢) لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَتْ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، أيما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة أو ولدت قبل ذلك فلا تَتَفَرَّنَ^(٣) حتى تطوف طواف الزيارة^(٤) ، وإن كانت طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت فلا بأس^(٥) بأن تتفر^(٦) قبل أن تطوف طواف الصُّدْر^(٧) . وهو^(٨) قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا .

(١) أي طافت طواف النحر .

(٢) قوله : فأذن لها ، أي لمن حاضت أو ولدت أو لأم سليم ، فإنها كانت استفتت عن حال نفسها ، ويدل عليه عبارة مروطاً يحيى أن أم سليم استفتت رسول الله ﷺ وحاضت أو ولدت بعدما أفاضت يوم النحر ، فأذن لها أن تخرج فخرجت ، وبناءً عليه قال الزرقاني : أو ولدت شك من الراوي .

(٣) أي لا تخرجن ولا ترجعن .

(٤) لأن طواف الزيارة أحد أركان الحج فلا يمكن التفر بدونه .

(٥) أي جاز لها ذلك فإن أقامت حتى طافت فهو أفضل .

(٦) أي تسافر .

(٧) يفتح الأول والثاني بمعنى الرجوع وهو طواف الوداع .

(٨) قوله : وهو قول أبي حنيفة ، وبه قال الجمهور^(١) من الصحابة والتابعين

فمن بعدهم ، وزوي خلافه عن ابن عمر وزيد وعمر فإنهم أمروا الحائض بالمقام =

(١) قال النووي : هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أمروا بالمقام لطواف الوداع . ودليل الجمهور هذا الحديث وحديث صفية . شرح النووي على صحيح مسلم ٤٦٢/٢ .

٣٥ - (باب المرأة تريد الحج أو العمرة

فتلد أو تحيض قبل (١) أن تحرم)

٤٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن (٢) أسماء (٣) بنت عميس (٤) ولدت (٥) محمد بن أبي بكر (٦)

إلى أن تطوف طواف الصدر. قال ابن المنذر: وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد وبقي عمر، فخالفتهم لثبوت حديث عائشة (١).

(١) قوله: قبل أن تحرم، قال القاري: فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من الإرادة تحقيق النية، وكذا لا يكفي عن النية بمجرد قوله: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فإن الدعاء إخبار ولا يد في النية من الإنشاء.

(٢) قوله: أن، هكذا قال القعنبی وابن بكير وابن مهدي وغيرهم من رواة الموطأ، وقال يحيى ومعن وابن القاسم وقتيبة عن أبيه، عن أسماء، وعلى كل حال فهو مرسل لأن القاسم لم يلق أسماء، قاله ابن عبد البر. وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن القاسم، عن عائشة، ورواه النسائي وابن ماجه عن القاسم، عن أبي بكر الصديق، كما ذكره السيوطي.

(٣) زوجة أبي بكر الصديق.

(٤) بصيغة التصغير.

(٥) أي حين سافرت مع النبي ﷺ في حجة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهر.

(٦) قوله: محمد بن أبي بكر، يكتفى بأبي القاسم، نشأ بعدما مات أبوه في حجر علي، وشهد معه الجمل والصفين، وكان من نساك قريش إلا أنه أعتان على قتل عثمان، وولاه عثمان بمصر، فأقام بها إلى أن بعث معاوية الجيوش فيهم عمرو بن العاص ومعاوية بن خديج، ووقع القتال فانهزم محمد بن أبي بكر وقتله =

(١) انظر فتح الباري ٣/٥٨٧.

بالبَيْدَاءِ^(١)، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: **مُرَّهَا فَلَْتَغْتَسِلْ^(٢) ثُمَّ لْتَهَلَّ^(٣)**.

قال محمد: وبهذا نأخذ في التُّغْسَاءِ والحائض جميعاً. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣٦ - (باب المستحاضة^(٤) في الحج)

٤٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزُّبَيْرِ المكي، أن أبا ماعز^(٥) عبد الله بن سفيان أخبره: أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر، فجاءته امرأة تستغثيه^(٦) فقالت: **إني أقبلتُ^(٧) أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا كنتُ عند باب المسجد^(٨) أهرقتُ^(٩)**،

ابن خديج في صَفَر سنة ثمان وثلاثين، كذا في «تحفة المحيِّين بمناب الخلفاء الراشدين».

(١) قال القاري: هو مقدمة الصحراء بذي الحليفة.

(٢) قوله: **فَلَْتَغْتَسِلْ**، أي غَسَلَ الإحرام للنظافة لا للطهارة.

(٣) أي لَتَحْرَمَ.

(٤) أي ماذا حكمها؟

(٥) هو من أعيان التابعين.

(٦) أي تطلب الحكم في شأنها.

(٧) قوله: **أَقْبَلْتُ**، أي توجهت وأردت الطواف بالبيت.

(٨) أي المسجد الحرام.

(٩) قوله: **أهرقتُ**، أي سال الدم مني، وهو معروف أو مجهول، يُقال أراق =

فرجعت^(١) حتى ذهب ذلك^(٢) عني، ثم أقبلت^(٣) حتى إذا كنتُ عند باب المسجد أهرقت، فرجعت حتى ذهب ذلك عني، ثم رجعت^(٤) إلى باب المسجد أيضاً، فقال لها ابن عمر: إنما^(٥) ذلك ركضة من الشيطان

= الماء يُريقه، وفراقه يُهريقه بفتح الهاء هراقه، وأهرقته إهراقه وإهراقاً بالجمع بين البذل والمبدل منه فإن الهاء في هراق بدل من الهمزة، كذا في «مجمع البحار».

(١) أي إلى البيت.

(٢) أي سيلان الدم.

(٣) أي توجهت إلى المسجد.

(٤) أي مرة ثالثة.

(٥) قوله: إنما ذلك، بكسر الكاف يعني ليس ذلك الدم إلا ركضة من الشيطان، وليس بدم حيض حتى يمنع من الصلاة والطواف ودخول المسجد. وقد ورد كرون الاستحاضة من ركضات الشيطان مرفوعاً من حديث حُمّة بنت جحش عند الترمذي وأبي داود وأحمد، ولا ينافي ذلك ما في صحيح البخاري من حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش من قوله ﷺ: إنما ذلك عرق انفجر، وذلك لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فإذا ركض ذلك العرق سال منه الدم. وللشيطان في هذا العرق الخاص تصرف، وله به اختصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا ذكره القاضي بدر الدين الشُّبَلِّي في «آكام المرجان في أخبار الجن»، وقال ابن الأثير في «النهاية»: أصل الركض الضرب بالرجل، ومنه قوله تعالى: «ارْكُضْ بِرِجْلِكَ»^(١)، والمعنى أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً للتلبس عليها في أمر دينها من طهرها وصلاتها.

(١) سورة ص: الآية ٤٢.

فاغتسلي^(١) ثم استغفري^(٢) بثوبٍ ثم طوفي^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه^(٤) المستحاضة فلتوضأ ولتستغفر

(١) قوله: فاغتسلي، قال القاري: لعل أمرها بالغسل لتقلّم حيضها أو لتكميل طهارتها ونظافتها وإلا فالمتحاضة تتوضأ إذا استمر دمها لكل وقت، وأما إذا نيت عادتتها فيجب عليها لكل صلاة غسل.

(٢) قوله: ثم استغفري، الاستغفار أن تشدّ فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحشي قطناً، وتوثق طرفيها بشيء تشدّه على وسطها، من ثغر الدابة الذي^(١) يجعل تحت ذنبها، كذا في «مجمع البحار» وغيره.

(٣) قوله: ثم طوفي، قال الزرقاني: قال سحنون في كتاب «تفسير الغريب»: سألت ابن نافع: أذلك من المرأة بعدما تلوّمت أيام الحيض ثم شكت طول ذلك بها ومعاودته إياها؟ قال: لا، ولكن ذلك فيما ترى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت وذهبت ثم رجعت ثم سألت، فرآه ابن عمر من الشيطان. وقال غيره: يحتمل أنها ممن قعدت عن الحيض فلا يكون دم حيض وأمرها بالغسل احتياطاً، ويحتمل أنه رآها كالمتحاضة والحيض له غاية ينتهي إليها، وقال أبو عمر: وأفتاها ابن عمر فتوى من علم أنه ليس بحيض. وقد رواه جماعة من رواة الموطأ بلفظ إن عجوزاً استفتت... إلى آخره. ودل جوابه أنهما معن لا تحيض لقوله إنها ركضة من ركضات الشيطان، ولذلك قال لها: طوفي، وإنما يحل الطواف لمن تحل له الصلاة، وأما قوله اغتسلي فعلى مذهب من ندب الاغتسال للطواف لها أنه اغتسال للحيض ولا أنه لازم. انتهى^(٢).

(٤) هذه المرأة مستحاضة لا حائضة.

(١) في الأصل: التي، وهو تحريف.

(٢) شرح الزرقاني ٣١٢/٢.

بشوب ثم تطوف وتصنع ما تصنع^(١) الطاهرة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٣٧ - (باب دخول مكة

وما يُستحبّ من الغسل قبل الدخول^(٢))

٤٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا دخل مكة بات^(٣) بذي طوى^(٤) بين^(٥) الشّتين حتى^(٦) يصبح ثم

(١) من الصلاة والصيام وغير ذلك.

(٢) أي قبل دخول مكة.

(٣) أي قرب.

(٤) أي مكث ليلًا.

(٥) قوله: بذي طوى، مثلث الطاء، والفتح أشهر، مقصور، منون وغير منون، وإد بقرب مكة، يُعرف اليوم بئر الزاهد، قاله الزرقاني. وقال القاري: هو وإد بقرب مكة على نحو فرسخ يُعرف في وقتنا بالزاهر في طريق التنعيم وينزل فيه أمراء الحاج خروجاً ودخولاً، ومن نَوَّه جعله اسماً للوادي، ومن منعه جعله اسماً للبقعة مع العلمية.

(٦) قوله: بين الشّتين، كل عقبة في جبل أو طريق يسمّى ثنية بفتح المثناة وكسر النون وتشديد الياء التحتية، والثنية التي بأعلى مكة هي التي يُنزل منها إلى المعلى، ومقابر مكة بجانب المحصب، وهي يقال لها الحُجُون بفتح الحاء وضم الجيم. وقد صح في صحيح البخاري، وغيره: أن النبي ﷺ كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى.

(٧) غاية للبيتوتة.

يصلي الصبح^(١)، ثم يدخل^(٢) من الشئبة التي بأعلى مكة، ولا يدخل^(٣) مكة إذا خرج^(٤) حاجاً أو معتمراً حتى يغتسل^(٥) قبل أن يدخل إذا دنا من مكة بذى طوى^(٦)، ويأمر من معه فيغتسلوا قبل أن يدخلوا.

٤٧٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أبا القاسم كان يدخل^(٧) مكة ليلاً وهو معتمر فيطوف بالبيت وبالصفاء

(١) أي بذى طوى.

(٢) أي في النهار اقتداء بالنبي ﷺ فإنه صح أنه بات بذى طوى ودخل مكة نهاراً.

(٣) أي ابن عمر.

(٤) أي من المدينة.

(٥) قوله: حتى يغتسل، قال ابن المنذر: الغسل لدخول مكة مستحب عند جميع العلماء إلا أنه ليس في تركه فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يُجزئ فيه، وهذا الغسل ليس لكونه مُحَرَّمًا بل هو لحرمة مكة، حتى يُسْتَحَبَّ لمن كان حلالاً أيضاً، وقد اغتسل النبي ﷺ لدخولها يوم الفتح وكان حلالاً، أفاد ذلك الشافعي في «الأم»^(١) كذا في «عمدة القاري».

(٦) متعلق بالاغتسال.

(٧) قوله: كان يدخل مكة ليلاً، اقتداء بالنبي ﷺ حيث دخل مكة ليلاً حين أحرم بالعمرة من الجعرانة، كما أخرجه النسائي.

(١) وعند المالكية: هذا الغسل للطواف فيُندب لغير حائض ونفساء، وهما لا يدخلان المسجد ويغتسلان للإحرام والوقوف، كما قاله الزرقاني في شرح الموطأ ٢/٢٢٧.

والمروة ويؤخر الحلاق^(١) حتى^(٢) يصبح ، ولكنه لا يعود^(٣) إلى البيت فيطوف به^(٤) حتى يحلق ، وربما دخل^(٥) المسجد فأوتر^(٦) فيه ، ثم انصرف^(٧) فلم يقرب البيت^(٨) .

قال محمد : لا بأس بأن يدخل مكة إن^(٩) شاء ليلاً وإن شاء نهاراً ، فيطوف ويسعى . ولكنه^(١٠) لا يعجبنا له أن يعود في الطواف

(١) بالكسر أي حلق الرأس .

(٢) غاية للتأخير .

(٣) قوله : لا يعود ، ليقع التوالي بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً .

(٤) أي مرة ثانية .

(٥) أي في آخر الليل .

(٦) أي صلى الوتر في المسجد الحرام .

(٧) أي عن المسجد .

(٨) أي للطواف والاستلام .

(٩) قوله : إن شاء ليلاً وإن شاء نهاراً ، لأن كل ذلك ثبت بفعل النبي ﷺ وأصحابه .

(١٠) قوله : ولكنه ، الضمير للشأن ، لا يعجبنا من الإعجاب ، له أي لا يسرنا ولا يستحب عندنا للداخل بمكة أن يعود في الطواف تفضلاً ، حتى يحلق رأسه أو يقصر شعر رأسه فيتم أفعال عمرته ، ثم يأتي بالطواف ما شاء ، كما فعل متعلق بما فهم من السابق من عدم العود . القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . ويؤيده ما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال : قسم رسول الله ﷺ مكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد

حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم، فأما الغسل حين يدخل^(١) فهو حسن^(٢) وليس بواجب.

٣٨ - (باب السمي^(٣) بين الصفا والمروة)

٤٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه

= طوافه حتى رجع من عرفة. وبُوب عليه البخاري «باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع»، قال الحافظ في الفتح^(١): هذا ظاهر فيما ترجم لكنه لا يدل على أن الحاج يُمنع من الطواف قبل الوقوف، فلعله ﷺ ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التخفيف على أمته، وعن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجّه، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد. انتهى.

(١) أي عند دخول مكة.

(٢) أي مستحسن سنة أو مستحب.

(٣) قوله: باب السمي، أي المشي بين الصفا والمروة - بالفتح - هما جبلان بمكة يجب المشي بينهما بعد الطواف في العمرة والحج سبعة أشواط مع سرعة المشي في ما بين الميئين الأخضرين. قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: الصفا مبدأ السمي، وهو مقصور، مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام، وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قيس، وهو الآن إحدى عشرة درجة، وأما المروة فلاطية جداً أي منخفضة، وهي أنف من جبل قبيعان، وهي درجتان، ومن وقف عليهما كان محاذياً للركن المراقي، وتمنعه العمارة من رؤيته، وإذا نزل من الصفا سعى حتى يكون بين الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد وبينه نحو ستة أذرع فيسمى سعيّاً شديداً حتى يحاذي الميئين الأخضرين اللذين بفناء المسجد وحذاء دار =

كان إذا طاف^(١) بين الصفا والمروة بدأ بالصفا^(٢) فرقي^(٣) حتى يبئس^(٤) له البيت، وكان يكبر^(٥) ثلاث تكبيرات ثم يقول^(٦): لا إله إلا الله

= العباس ثم يمشي حتى يصعد المروة. انتهى. وفي شرح جامع الترمذي، للمحافظ زين الدين العراقي: اختلفوا في السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتمر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ركن لا يصح إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر، وبه قال الشافعي ومالك في المشهور عنه وأحمد في أصح الروايتين عنه وإسحاق وأبو ثور لقوله عليه السلام: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي، رواه أحمد والدارقطني والبيهقي. والثاني: أنه واجب يُجبر تركه بدم، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك. والثالث: أنه سنة أو مستحب وهو قول ابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية^(١).

(١) أي أراد السعي بينهما.

(٢) قوله: بدأ بالصفا، لحديث ابدأوا بما بدأ الله تعالى: ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله﴾^(٢). وهذه البداية بالصفا سنة وقيل واجب^(٣).

(٣) بكسر الفاف أي صعد على الصفا.

(٤) بضم الدال يعده الراوي أي يظهر له البيت فيعابه ويستقبله وهو مستحب.

(٥) أي يقول الله أكبر ثلاثاً على الصفا.

(٦) أي بعد التكبير.

(١) انظر بذل المجهود ١٧١/٩ وذكر في هامشه: رجح الموفق في المغني ٣٨٩/٣ أنه واجب كقولنا، نعم عذ صاحب «الروض» السعي من الأركان.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٨.

(٣) قال ابن قدامة: إن الترتيب شرط في السعي وهو أن يبدأ بالصفا، فإن بدأ بالمروة لم يعد بذلك الشوط، فإذا صار إلى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لأن النبي ﷺ بدأ بالصفا وقال: «بدأ بما بدأ الله به»، وهذا قول الحسن ومالك والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي، المغني ٣٨٨/٣.

وحده لا شريك له، له المُلْكُ^(١) وله الحمد يُحيي ويُميت، وهو على كل شيء قدير، يفعل ذلك^(٢) سبع مرات فذلك^(٣) إحدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات^(٤)، ويدعو فيما بين ذلك، ويسأل^(٥) الله تعالى ثم يهبط^(٦)، فيمشي^(٧) حتى إذا جاء بطن^(٨) المسيل سعى^(٩) حتى يظهر^(١٠) منه، ثم يمشي^(١١) حتى يأتي المروة فيرقى^(١٢) فيصنع عليها مثل

(١) بضم الميم.

(٢) أي التكبير ثلاثاً مع التهليل المذكور.

(٣) أي مجموع ما ذكر.

(٤) في نسخة: تهليلة.

(٥) قوله: ويسأل الله، عطف تفسيري أو يُقال أحدهما بالجنان، وثانيهما باللسان، والمراد أنه كان يدعو الله تعالى ويطلب حاجاته فيما بين المذكور من المرات السبع.

(٦) بكسر الباء أي ينزل من الصفا.

(٧) أي على هيأته من غير علو.

(٨) قوله: بطن المسيل، أي بطن الوادي وهو الموضع المنخفض ميل المياه والأمطار بين الميلين الأخضرين.

(٩) أي أسرع في مشيه.

(١٠) أي يرتفع من المسيل ويخرج منه.

(١١) أي على هيأته.

(١٢) بفتح القاف.

ما صنع^(١) على الصفا، يصنع ذلك^(٢) سبع مرات حتى يفرغ من سعيه. وسمعه^(٣) يدعو على الصفا: اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف^(٤) الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام^(٥) أن لا تنزع^(٦)ني حتى توفاني و^(٧) أنا مسلم.

٤٧٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ حين هَبَطَ^(٨) من الصفا مشى حتى إذا انصبَّت^(٩) قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر^(١٠) منه، قال^(١١): وكان يُكَبِّرُ على الصفا والمروة ثلاثاً، ويهْلُلُ واحدة. يفعل ذلك ثلاث مرات.

(١) من التكبير وغيره.

(٢) أي ما ذكر من السعي والمشي بين الصفا والمروة.

(٣) هذا قول نافع يقول: سمعتُ ابن عمر.

(٤) لا تخلف بالضم: الميعاد أي الوعد.

(٥) في نسخة: إلى الإسلام.

(٦) أي لا تُخرج الإسلام مني.

(٧) الواو الحالية.

(٨) بفتح الباء أي نزل.

(٩) أي انحدرت: غارت قدماه في الوادي.

(١٠) أي صعد من بطن الوادي.

(١١) أي جابر بن عبد الله.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صعد^(١) الرجل الصفا كبر^(٢) وهلل ودعا، ثم هبط ماشياً^(٣) حتى يبلغ بطن الوادي، فيسعى^(٤) فيه حتى يخرج منه، ثم يمشي مشياً على هَيْئَتِهِ^(٥) حتى يأتي المروة فيصعد عليها، فيكبر وهلل ويدعو، يصنع ذلك^(٦) بينهما سبعاً، يسعى في بطن الوادي في كل مرة منهما وهو^(٧) قول أبي حنيفة والعامّة.

٣٩ - (باب الطواف بالبيت ركباً^(٨) أو ماشياً)

٤٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل

(١) قوله: صعد الرجل، قال القاري: وكذا المرأة، ولا يعد أن يُقال: المرأة لا ينبغي لها أن تصعد لأن مبنى أمرها على الستر.

(٢) أقله مرة من كل واحدة، وأوسطه ثلاث، وأعلاه سبع.

(٣) أي إذا لم يكن معنوياً ولا فراكباً.

(٤) أي يسرع في مشيه.

(٥) قوله: على هَيْئَتِهِ، أي على سكون ووقار، يقال: سار على هَيْئَتِهِ أي عادته في السكون والوقار والرفق، مِنْ امش على هَيْئَتِكَ أي على رِسْلِكَ، ذكره في «النهاية»، قال القاري: هو بكسر الهاء وسكون الياء التحتية وفتح التون وكسر الفوقية.

(٦) أي ما ذكر من المشي والسعي.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الجمهور خلافاً للطحاوي من الحنفية وبعض الشافعية حيث ذهبوا إلى الذهاب من الصفا إلى المروة، ثم منها إلى الصفا، مجموع ذلك شوط، فيكون الدور عنده أربعة عشر مرة ويردّه الأحاديث الصحيحة^(١).

(٨) قوله: ركباً أو ماشياً، قال القاري: المشي واجب إلا لضرورة فيجوز =

(١) انظر أوجز المسالك ١٥٢/٧.

الأسدي، عن عروة، عن زينب^(١) بنت أبي سمية، عن أم سئمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: اشتكيت^(٢) فذكرت^(٣) ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: ضوفي من^(٤) ورثة الناس و^(٥) أنت ركية^(٦)، قالت: فطقت^(٧)

الركوب، فكان الأكلى قديم ما شئ، وقد يقال: فكم راكباً لورود الحديث لاني على صفة الركوب، انتهى. والأوجه أن يقال لما كان المعني أصلاً وركوباً وخصة إذ وقعت ضرورة ثم ذكر ركوباً متمماً به.

(١) قوله: عن زينب، هي زينة النبي ﷺ، أنها أم سئمة أم المؤمنين، وهذا أبو سئمة عند الله من أسد سحروسي الصحابي، كما في الاستيعاب وغيره، ولم تذكر في رواية البخاري بل فيها من طريق يحيى عن هشام عن أبيه عروة عن أم سئمة، وحقبة الذارقطني بأنه مسضع، فإن عروة لم يسمع عن أم سئمة، ورده المصنف ابن حجر في «مغامرة فتح البري» بأن مسامحة فيها ممكن فإنه أدرك من حياته ثلث وثلثين سنة.

(٢) أي مرضت

(٣) قوله فذكرت ذلك، أي لها مريضه، وإياها لم نعلم لك أورد رسول الله ﷺ لخروج، وقد ذكر في ضواف الوداع، كما ورد في روي هشام

(٤) قوله من ورثة الناس، أي من خلفهم متباعدة منهم وهو مستحب للنسب

(٥) الورثة الحاليه

(٦) أي على العير

(٧) قوله فطقت فطقت، أي راكم على عير، وقد نسب منه عن النبي ﷺ أنه طاف في حجه لودع على عير يستلم الرشد بمخبر مالكسري بعضه، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، وكان ذلك لشكوى عرضت له، فلم يندر على

ورسول الله ﷺ يصلي^(١) إلى جانب البيت، ويقرأ بالطور^(٢) وكتاب مسطور.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس للمريض وفي العلة^(٣) أن يطوف بالبيت محمولاً^(٤) ولا كفارة عليه^(٥). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٤٧٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن

المشي كما في رواية أبي داود أو يشرف فيراه الناس ويسألونه كما ورد عن جابر عند مسلم ويحتمل أن يكون كل منهما باعشاً له، ودلّ هذا كلّ على جواز الطواف راكباً بعذر، فإن كان بغير عذر جاز بلا كراهة، لكنه خلاف الأولى أو بكراهة قولان للشافعية، وعند أبي حنيفة ومالك المشي^(١) واجب، فإن تركه بغير عذر فعليه دم، وفيه أيضاً جواز إدخال الدابة في المسجد إذا أمن التلوّث، واستنبط منه طائفة طهارة بول مأكول اللحم وبعره، وتحقيقه في موضع آخر، كذا في «عمدة القاري» وغيره.

(١) أي صلاة الصبح بالجماعة.

(٢) أي بسورة الطور.

(٣) قوله: وفي العلة، بكسر أوله وتشديد ثانيه أي في المرض، والمعطف تفسيري. وفسّر القاري المريض بضعيف البدن، وذا العلة بالأعرج والزّمين ومن به وجع الرّجل ونحوه.

(٤) أي على إنسان أو دابة.

(٥) أي لا يجب عليه دم لأن الضرورات تبيح المخطورات.

(١) ٦٢٠/٤. ومذهب الشافعي وأحمد: أنه مستحب، وجزم جماعة من الشافعية بكراهة الطواف راكباً من غير عذر كما ذكره العيني.

ابن أبي مُليكة^(١)، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ على امرأة مجذومة^(٢) تطوف بالبيت فقال: يا أمة الله، اقمدي^(٣) في بيتك، ولا تؤذي الناس^(٤). فلما توفي عمر بن الخطاب أتت^(٥)، فقيل لها: هَلْكَ^(٦) الذي كان ينهاك عن الخروج^(٧)، قالت: واللَّهِ لا أطيعه^(٨) حياً وأعصيه ميتاً.

(١) قوله: عن ابن أبي مُليكة، بالتصغير هو عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة اسمه زهير التيمي كان ثقة فقيهاً، مات سنة سبع عشر ومائة، قاله الزرقاني.

(٢) أي أصابها مرض الجذام.

(٣) أي اجلسي ولا تطوفي وفي رواية يحيى: لوجلت في بيتك أي لكان خيراً.

(٤) قوله: ولا تؤذي الناس، أي بريح الجذام، قال ابن عبد البر: فيه أنه يُحال بين المجذوم ومخالطة الناس لما فيه من الأذى، وهو لا يجوز. وإذا منع أكل النوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى البقيع في العهد النبوي فما ظنك بالجذام؟ وهو عند بعض الناس يُعدي وعند جميعهم يؤذي، وألان عمر للمرأة القول بعد أن أخبرها أنها تؤذي لأنه رحماً للبلاء الذي بها، وقد عرف منه أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يُعدي، وكان يجالس مُتَيْقِيأ السُّومِي ويؤاكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه وكان على بيت ماله. ولعله علم من عقلها ودينها أنها تكفي بإشارته، ألم تَر إلى أنه لم تخطيء فراسته فيها فاطاعته حياً وميتاً.

(٥) أتت مكة.

(٦) أي مات.

(٧) للطواف.

(٨) لأنه أمر بحق.

٤٠ - (باب استلام^(١) الركن)

٤٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري^(٢)، عن عبيد^(٣) بن جريج، أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن^(٤)، رأيتك تصنع أربعة^(٥) ما^(٦) رأيت أحداً من أصحابك يصنعها! قال: فما هن^(٧) يا ابن جريج؟ قال: رأيتك لا تمس^(٨) من الأركان إلا اليمانيين^(٩).....

(١) قوله: استلام الركن، أي لمس ركن الكعبة، وهي مشتملة على أربعة أركان، في أحدها: الحجر الأسود الذي ينبغي لمسه وتقبيله، وثانيها: الركن اليماني ويستحب لمسه أيضاً، وثالثها ورابعها: الركناذ الشاميان وهما بجانب الخطيم.

(٢) بضم الباء وفتحها.

(٣) قوله: عن عبيد، مصفراً، ابن جريج مصفراً التيمي مولا هم المدني من ثقات التابعين، ذكره الحافظ ابن حجر.

(٤) كنية ابن عمر.

(٥) أي أربع خصال.

(٦) قوله: ما رأيت أحداً من أصحابك يصنعها، أي أحداً من إقرانك وأمثالك ممن صحب رسول الله ﷺ، والمراد نفي الرؤية عن الأكثر، وبالغ فيه فقال: ما رأيت أحداً، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل مجموع هذه الخصال الأربعة، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل هذه على سبيل الالتزام كما كان ابن عمر يلتزمها.

(٧) أي تلك الخصال.

(٨) بفتح الميم وتشديد السين أي لا تلمس باليد.

(٩) قوله: اليمانيين، قال السيوطي في «تنوير الحوالك»، بتخفيف الياء لأن =

ورَأَيْتُكَ تَلْبَسُ^(١) النَّعَالَ^(٢) السَّبْتِيَّةَ، ورَأَيْتُكَ تَصْبِغُ^(٣) بِالصُّفْرِ، ورَأَيْتُكَ
إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلُ^(٤) النَّاسِ^(٥) إِذَا رَأَوْا.....

= الألف بدل من إحدى يائِي النسب، ولا يُجمع بين البدل والمُبدل منه، وفي لغة قليلة تشديدها على أَنَّ الألف زائدة، والمراد بهما الركن اليعاني والذي فيه الحجر الأسود على جهة التخليب.

(١) يفتح الباء.

(٢) قوله: النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، النُّعَال بالكسر جمع نعل، وهو ما يُلبس في الرجل لوقاية القدم، والسَّبْتِيَّة بالكسر منسوب إلى سبت، وهي جلود البقر المدبوعة يُتخذ منها النُّعَال، سُمِّيَتْ بذلك لأن شعرها سُبِتَ عنها أي حُلِقَتْ، أو لأنها انْسَبَتْ^(١) بالدباغ أي لانت، وكان من عادة العرب لبس النُّعَال من الجلود الغير^(٢) مدبوعة بشعرها، وكانت المدبوعة تعمل بالطائف وغيره، وكان يلبسها أهل الرفاهية، وقيل: إنه منسوب إلى سوق السَّبْت بالفتح، وقيل: إلى السَّبْت بالضم: نبت يُدبغ به، ويلزم عليهما أن يكون السبتيَّة في الرواية بالفتح أو بالضم، ولم يرد في الحديث على ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم إلا الكسر، كذا حقه أحمد بن محمد المقرئ المغربي في كتابه «فتح المتعالم في مدح خير النُّعَال» وقُصِّلَتْ ما يتعلق بهذا الحديث في رسالتي «غاية المقال في ما يتعلق بالنُّعَال»، وتعليقاتها المسماة بظفر الأتقال.

(٣) قوله: تَصْبِغُ، أي تَوْبِك أو شعرك، وهو بضم الموحدة، وحكي فتحها وكسرها. بِالصُّفْرِ بالضم أي اللون الأصفر بالزعفران أو غيره، وقيل: الصفرة نبت يُصبغ به أصفر.

(٤) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية وأحرموا بالحج.

(٥) أي أكثرهم ممن هو بمكة.

(١) هكذا في الأصل والظاهر انْسَبَتْ بالدباغ أي لانت، كما في مجمع البحار ١١/٣.

(٢) هكذا في الأصل، والصواب بدون «ال» كما نبهنا على ذلك سابقاً.

الهِلال^(١) ولم تهْلُلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ^(٢) يَوْمُ التَّروِيَةِ^(٣) ! قَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ^(٤) . وَأَمَّا
النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُ النَّعَالَ الَّتِي^(٥) لَيْسَ
فِيهَا^(٦) شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ^(٧) فِيهَا ، فَإِنِّي أَحْبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا^(٨) . وَأَمَّا الصُّفْرَةُ

(١) أي هلال ذي الحجة .

(٢) أي يوجد، فهي تامة وما بعده فاعله، ويمكن أن يكون ناقصة وما بعده
مفعوله وفاعله ضمير راجع .

(٣) هو الثامن من ذي الحجة .

(٤) قوله : إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، أي الركن اليماني الذي بجهة اليمن والركن الذي
بجهة أكثر بلاد الهند الذي فيه الحجر الأسود، ولا يستلم الركنين الآخرين، وهذا
عن النبي ﷺ متفق عليه، وأما أصحابه فمذهب ابن عمر وعمر وابن عباس وجابر
وأبي هريرة قَصُرُ الاستلام عليهما، وَرَوَى عَنْ معاوية وابن الزبير مَنِ الْكُلِّ،
وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا، وَالْأَثَرُ عَنْهُمْ مَخْرَجَةٌ فِي «مُصَنَّفِ ابْنِ
أَبِي شَيْبَةَ»، وَ«مُسْنَدِ أَحْمَدَ» وَغَيْرِهِمَا، وَهَذَا الْخِلَافُ قَدْ ارْتَفَعَ وَأَجْمَعَ مَنْ بَعْدَهُمْ
عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ .

(٥) هذا تفسير للسبتية .

(٦) في نسخة: لها .

(٧) قوله : يَتَوَضَّأُ فِيهَا ، الظاهر أن معناه يتوضأ ويفسل الرجلين حال كون
التعلين فيهما ولا بأس به إذا كان التعلان طاهرين، ووصل الماء إلى الرَّجُلِ
بتمامه، وقال النووي: معناه أنه يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان .

(٨) ليحصل الاقتداء به .

فلما رأيْتُ رسولَ الله ﷺ يصْبُغُ^(١) بها فانا أحبُّ أنْ أصْبُغَ بها. وأما الإِهْلالُ فلما لم أرَ رسولَ الله ﷺ يَهْلُ حَتَّى^(٢) تَبْعَثَ به راحلته.

قال محمد: وهذا^(٣) كُلُّهُ حَسَنٌ، ولا ينبغي أنْ يستلِمَ من الأركان، إلَّا الركنَ اليماني والحَجَر^(٤)، وهما اللذان استلِمهما ابن عمر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٤٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله^(٥) بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

(١) قوله: يصْبُغُ بها، قال الزرقاني: قال المأزري: قيل: المراد صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب والأشبه هو الثاني. قال عياض: هذا أظهر الوجهين وقد جاءت آثار عن ابن عمر فيها تصفير ابن عمر لحيته واحتجَّ بأنه ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران. رواه أبو داود. وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأنه ﷺ كان يصْبُغُ بها ثوبه حتى عمامته.

(٢) قوله: حَتَّى تَبْعَثَ به، أي تستوي قائمة إلى طريقه يعني أن النبي ﷺ: إنما كان يُحرم حين التوجُّه إلى مكة والشرع في الأعمال فقام عليه الإحرام بعكة يوم التروية لأنه يوم التوجُّه إلى منى ويوم الشرع في أفعال الحج، والمراد بانبعاث الراحلة انبعاثها به من ذي الحليفة لا من مكة، فإن النبي ﷺ لم يُحرم في حجته من مكة، وقد ذكرنا سابقاً ما يتعلق بهذا المقام فتذكر.

(٣) أي ما ذكر في هذه الرواية.

(٤) أي الحجر الأسود.

(٥) قوله: أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، هو أخو القاسم بن محمد من ثقات التابعين قُتل بالحرَّة سنة ٦٣. أخبر هو عبد الله بن عمر بنصب عبد الله على أنه مفعول أخبر، فالمُخْبِر هو عبد الله بن محمد والمُخْبَر له ابن عمر، «عن» متعلِّق بأنخير عائشة: وظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك، فتكون من رواية نافع عن =

أخبر عبد الله بن عمر، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ألم^(١) تَرَى أن قومك^(٢) حين يَبْنَوْنَ^(٣) الكعبة اقتصروا عن قواعد^(٤) إبراهيم عليه

عبد الله بن محمد، وأخرجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد، عن عائشة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر وغيره.

(١) بهمة الاستفهام وفتح التاء والراء وسكون الياء ويحذف النون للجزم أي ألم تعلمي.

(٢) بكسر الكاف خطاب إلى عائشة وقومها المراد به قريش.

(٣) قوله: حين يَبْنَوْنَ الكعبة، أي أرادوا بناءها، وذلك قبل البعثة النبوية بخمس سنين، وكانت الكعبة قبل ذلك مبنية بالرضم^(١) ليس فيها مدر ولم تكن جدرانها مرتفعة، وكان لها بابان فتساقط بناؤها ووصلها الحريق فأرادت قريش تسقيفها ورفع جدرانها، ولم تكن قبل ذلك مسقفة، فَبْنَوْا الكعبة وسقفوها بالخشب والحجارة وجعلوا لها باباً واحداً ليدخلوا فيها من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، وقد كانوا تعاهدوا أن لا يُصرف في بنائها إلا المال الطيب، فجمعوه وشرعوا في بنائها فقصرت بهم النفقة، فأخرجوا قَدْرَ العَظِيمِ من الكعبة، ولم يزل ذلك البناء في عهد النبي ﷺ ولم يغيره لأن قريشاً كانوا قريسي عهد بالكفر والجاهلية، فخاف أن يطعنوا عليه يهدم الكعبة من غير ضرورة وبقي كذلك إلى عهد الخلفاء حتى جاء عهد عبد الله بن الزبير وكان قد سمع هذا الحديث من عائشة فهدم الكعبة في عهد خلافته وبنائها على قواعد إبراهيم، ثم لما قُتِل ابن الزبير لم يرخص الحجاج الأمير من عبد الملك بن مروان إبقاء بناء ابن الزبير فهدمها وأعادها إلى وضع قريش فكان ما كان كما هو مبسوط في تواريخ البلد الأمين^(٢).

(٤) جمع قاعلة بمعنى الأساس.

(١) الرضم ولحدته ورضمة الصخور العظيمة.

(٢) وانظر أوجز المسالك ٩٣/٧.

السلام؟ قالت: فقلت: يا رسول الله، أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟
 قالت: فقال: لولا^(١) جدّنا^(٢) قومك بالكفر، قال^(٣): فقال^(٤)
 عبد الله بن عمر: لئن^(٥) كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ
 ما أرى رسول الله ﷺ ترك^(٦) استلام الركنتين اللذين يليان الحجر إلا
 أن البيت لم يتمّ على قواعد إبراهيم عليه السلام.

(١) قوله: فقال: لولا... إلى آخره، وفي رواية: لولا أن قومك حديث
 عهد بالجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج والزقت بالارض، وجعلت
 له باين: باباً شرقياً، وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم. واستنبط من الحديث جواز
 ترك ما هو صواب خوف وقوع مفسدة أشد منه.

(٢) بالكسر بمعنى الحلوث والقرب.

(٣) أي عبد الله بن محمد.

(٤) حين سمع هذا الحديث.

(٥) قوله: لئن، قال الحافظ ابن حجر والقاضي عياض: ليس هذا شكاً من
 ابن عمر في صدق عائشة، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد
 به التقرير.

(٦) قوله: ترك استلام الركنتين، أي لمسهما وتقبيلهما. اللذين يليان أي
 يقربان الحجر^(١) بالكسر وهو الحطيم: الموضع الذي أخرجه قريش من الكعبة،
 وهما ركنان شاميان. ويُعرف اليوم أحدهما بالركن العراقي والآخر بالشامي، إلا أن
 البيت أي الكعبة لم يتم على قواعد إبراهيم فليس الركنتان بحسب بناء الخليل
 طرفين للكعبة، ولذا ورد أن ابن الزبير لما بنى الكعبة على قواعد الخليل استلم
 الأركان كلها.

(١) وهو معروف على هيئة نصف الدائرة وقدره تسع وثلاثون ذراعاً. تنوير الحوالك ص ٢٦٣.

٤١ - (باب الصلاة في الكعبة ودخولها)

٤٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ دخل^(١) الكعبة هو وأسماء^(٢) بن زيد وبلال^(٣) وعثمان^(٤) بن طلحة الحنفي، فأغلقها^(٥) عليه،

(١) كان ذلك يوم الفتح، كما ورد في رواية البخاري.

(٢) قوله: أسماء، بضم الألف ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الهاشمي مولى رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، قال النبي ﷺ لعائشة: أحبيه فإني أحبه، أخرجه الترمذي، وولاه إمارة الجيش وفيهم عمر، وعقد له اللواء، توفي بالمدينة أوبراني القرى سنة ٥٤، وقيل: غير ذلك، ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات».

(٣) قوله: وبلال، هو ابن وبنح بالفتح الحنفي مؤذن رسول الله ﷺ. كان قديم الإسلام والهجرة، وشهد المشاهد كلها، وله مناقب كثيرة، توفي بدمشق سنة ٢٠، وقيل: سنة ٢١، وقيل بالمدينة وهو غلط، قاله النووي في «التهذيب»، وقد ذكرت قدراً من ترجمته في رسالتي «خير الخبر بأذن خير البشر» وغيره.

(٤) قوله: وعثمان، هو ابن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبيد الدار، يقال له الحنفي بفتح الحاء والجيم لحجهم الكعبة، ويُعرفون الآن بالشَّيبين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة ابن عم عثمان المذكور هنا. وخدمة غلق البيت وفتحه وحفظ مفتاحه لم تزل فيهم، ذكره العيني.

(٥) قوله: فأغلقها، أي الكعبة، والضمير إلى عثمان، وإنما أغلقه لكثرة الناس فخاف أن يزدحموا عليه، أو يصلوا بصلاته فيكون ذلك عندهم من مناسك الحج^(١).

(١) روى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: إن دخول البيت ليس من الحج في شيء. وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج، ورواه بأن النبي ﷺ إنما دخله عم الفتح ولم يكن محرماً. فتح الباري ٤٦٦/٣.

ومكث^(١) فيها، قال عبد الله^(٢): فسألت بلالاً حين خرجوا ماذا صنع^(٣) رسول الله ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره، وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، ثم صلى^(٤)، وكان البيت^(٥) يومئذ على ستة أعمدة.

قال محمد: وبهذا نأخذ الصلاة في الكعبة حسنة^(٦) جميلة. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) أي توقف فيها زماناً.

(٢) ابن عمر.

(٣) أي في داخل الكعبة.

(٤) قوله: ثم صلى، أي ركعتين نفلاً، وعند مسلم عن أسامة أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة. ولكنه كبر في نواحيه. ووقع عند أبي عوانة عن ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة - حين خرجا - : هل صلى رسول الله ﷺ فيه؟ فقالا: نعم، وكذا ورد عند أحمد والطبراني. وجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره، وحيث نفى أراد ما في علمه، ويحتمل أن يكون أسامة غاب بعد دخوله، فلم يره يصلي، ويدل عليه ما رواه ابن المنذر من حديثه أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة، فكانت آتية بماء في الدلو يضرب به الصُور. وقال ابن جبان: الأشبه أن يحمل الخبران على دخولين متتابعين: أحدهما يوم الفتح وصلى فيه، والآخر في حجة الوداع، ولم يصل فيه، كذا في «عمدة القاري».

(٥) أي كانت الكعبة في ذلك الزمان مبنية على ستة أعمدة بالفتح وكسر الميم جميع عمود.

(٦) أي مستحبة وفضيلة^(١) وليست من مناسك الحج.

(١) ويقول الحافظ في الفتح ٤٦٦/٣ ما ملخصه: إن صحة النقل والفرض داخل الكعبة قول ٤

٤٢ - (باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير)

٤٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن سليمان بن يسار

أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره^(١) قال^(٢): كان الفضل^(٣) بن عباس رديف^(٤) رسول الله ﷺ، قال: فأتت^(٥)

(١) أي سليمان بن يسار.

(٢) أي ابن عباس.

(٣) قوله: الفضل، هو ابن عباس، أخو عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، شهد حنيناً وحجة الوداع، وخرج إلى الشام بعد وفاة النبي ﷺ، وتوفي بناحية الأردن في طاعون عمّواس سنة ١٨، وقيل: توفي سنة ١٥، وقيل غير ذلك، ذكره ابن الأثير. وهذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس مثل ما ههنا، والأئمة الخمسة من حديث الفضل، فجعله بعضهم من مسند ابن عباس وبعضهم من مسند الفضل، قال الترمذي: سألت محمداً - يعني البخاري - عنه فقال: أصح شيء في هذا الباب ما رواه ابن عباس عن الفضل، ويحتمل أن يكون سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ، ثم أرسله، فلم يذكر من سمعه منه.

(٤) قوله: رديف، أي ركباً خلفه على بعير واحد وهو مما لا بأس به، إذا أطاقت الدابة.

(٥) وكان ذلك غداة جمع يوم النحر، كما في رواية للبخاري والنسائي.

الجمهور، وإلى ذهب أبو حنيفة والشافعي، وعن ابن عباس عدم الصحة مطلقاً للزوم استبعاد بعض الكمية وقد ورد الأمر باستقبال جميعها، وبه قال بعض المالكية والظاهرية والطبري، ومشهور قول مالك على رأي المازري منع القرض ووجوب الإعادة، وأطلق الترمذي عنه جواز النقل، فكانه اختلف النقل عنه. اهـ.

امراً من^(١) خُتَمَ تستفيه^(٢)، قال: فجعل^(٣) الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، قال: وجعل رسول الله ﷺ يَصْرِفُ وجه الفضل بيده إلى الشَّقِّ الآخر، فقالت^(٤):

(١) قوله: من خُتَمَ، بفتح الخاء ومكون الثاء المثناة وفتح العين: قبيلة مشهورة.

(٢) أي تطلب منه الحكم والفتوى.

(٣) قوله: فجعل، أي طفق وشرع الفضل بن عباس ينظر إلى تلك المرأة، وتنظر تلك المرأة إلى الفضل، وذلك لكون الطبائع مجبولة على النظر إلى الصور الحسنة، وكان الفضل حسناً جميلاً وتلك المرأة شابة جميلة، والأظهر أن ذلك النظر لم يكن عن شهوة بل من المباح الذي رُحِصَ فيه إذا أُمن من الشهوة، لكن لما خاف النبي ﷺ أن يجر ذلك إلى فتنة صَرَفَ وجه الفضل بيده الشريفة إلى الشَّقِّ - بالكسر وتشديد القاف - الآخر أي الجانب الآخر الذي ليس فيه ذلك الاحتمال، وقد سئل عنه العباس فقال: لم لَوَيْتُ عُنُقَ ابنِ عمِّك؟ فقال: رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطانَ عليهما، أخرجه الترمذي، وبالحق في دفع الفتنة فصرف وجهه بيده قبل أن الإنكار باليد أقوى من الإنكار باللسان، وبهذا ظهر أنه لا يصح استنباط حرمة مطلق النظر إلى وجه الأجنبية ولو في حالة الأمان من هذه القصة^(١).

(٤) بيان لاستفتائها.

(١) قال الباجي: يحتمل أن تكون قد سلت على وجهها ثوباً، فإن المحرمة يجوز لها ذلك لعمى الستر، إلا أنه كان يبدو من وجهها ما ينظر إليه الفضل. المتفق ٢٦٧/٢. وفي فتح الباري ٧٠/٤ عن المياض: لعل الفضل لم ينظر نظراً يتكرر بل خشي عليه أن يؤول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر يزدهاء الجلابيب.

وقال الشيخ في «البلد»: وإنما لم يمنعها ولم يأمر بصرف النظر عنه لأن صرف وجه أحدهما يعني عن الآخر، ويحتمل أن يكون ﷺ لم يخف منها الشهوة، كما في الأوجز ٤٨/٧.

يا رسول الله، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكْتُ أَبِي شَيْخاً^(١) كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَاحْجُ^(٢) عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٣)، وَذَلِكَ^(٤) فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ.

٤٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السُّخْتِيَانِيُّ^(٥)، عَنْ

(١) قوله: شَيْخاً كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ، بضم الباء أي يقعد ويستقر على الراحلة، يعني أن الحج افتراض على أبي حال كونه شيخاً كبيراً غير قادر على الذهاب لا ماشياً ولا راكباً بأن أسلم في ذلك الحال، أو أسلم قبله وكان فقيراً فحصلت له الاستطاعة الموجبة لافتراض الحج في تلك الحالة.

(٢) بهمزة الاستفهام.

(٣) قوله: قَالَ: نَعَمْ، أي حجي تائباً عنه، واستنبط من الحديث جواز حج المرأة عن الرجل وكذا العكس، ولا خلاف في جوازهما إلا ما قال الحسن بن صالح من عدم جواز حج المرأة عن الرجل، وهو غفلة عن السنة، وقالت طائفة: لا يحج أحد عن أحد، روي هذا عن ابن عمر والْقَاسِمِ وَالتَّخَمِيِّ، وقال مالك والليث: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وقالت الحنفية والشافعية بجواز الاستئابة للشيخ القاني وكذا الحج عن الميت، كذا في عمدة القاري.

(٤) أي كان هذا الاستفتاء والجواب في حجة الوداع سنة عشر.

(٥) قوله: السُّخْتِيَانِيُّ، نسبة إلى بيع السُّخْتِيَانِ - وهو بفتح السين وسكون الخاء وكسر إلتاء الفوقانية وتخفيف الياء التحتية، في الآخر نون - جلود الغلمان، كان أيوب يبيعهما، فتسب به، كذا في «أنساب السُّخْتِيَانِيِّ» ومختصره المسمى باللباب لابن الأثير الجزري، وأما قول السيوطي في مختصره «لب اللباب» إنه بكسر السين فسبق قلم نُبّه عليه عبد الله بن سالم البصري المكي.

ابن سيرين^(١)، عن رجل أخبره، عن عبد الله بن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إنَّ أُمِّي امرأةٌ كبيرة لا تستطيع أن تحملها^(٢) على بعير، وإنَّ ربطناها^(٣) خفنا أن تموت، أفأحجُّ^(٤) عنها؟ قال: نعم.

٤٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أيوب السُّخْتِيَّاني، عن ابن سيرين: أن رجلاً كان جَعَلَ^(٥) عليه أن لا يبلغ^(٦) أحدٌ من ولده

(١) قوله: عن ابن سيرين، اسمه محمد، ذكر النووي في «التهذيب» أن أباه سيرين بكسر السين وأراءه كان مولى أنس بن مالك، وله ستة أولاد: محمد ومُعَبَّد وأنس وحسين وحفصة وكريمة وكلهم رواة ثقات من أجلة التابعين، وكثيراً ما يطلق ابن سيرين على محمد، هذا أبو بكر البصري الإمام في التفسير والتعبير والحديث والفقه، سمع ابن عمر وأبا هريرة وابن الزبير وغيرهم، وم يسمع عن ابن عباس فحديثه عنه مرسل، (قد كثر الأئمة في الشناء عليه، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ).

(٢) أي لا تقدر أن توكبها على الراحة خوفاً من سقوطها.

(٣) أي شددنا بالحبل على البعير خوف السقوط.

(٤) بهزة استفهام.

(٥) أي نذر وألزم على نفسه.

(٦) قوله: أن لا يبلغ أحد من ولده، ففتحتم أول وضم لأول وسكون الثاني. الحلب، أي حلب اللبن عن الصرع، فيحلب، بضم اللام وكسره، أي ولده فيشرب، أي ذلك، أو يولد. ويستقيه^(١)، أي يسقي الولد ذلك اللبن ولده إلا حج بنفسه وحج به أي الولد. قال ابن سيرين: فبلغ رجل من ولده الذي قال أي إلى

(١) في نسخة: يسقيه.

الْحَلْبُ فَيَحْلِبُ فَيَشْرَبُ وَيَسْتَقِيهِ إِلَّا حَجَّ وَحَجَّ بِهِ، قَالَ: فَبَلَغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ، وَقَدْ كَبِرَ الشَّيْخُ، فَجَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَيْرَ، فَقَالَ إِنَّ أَبِي قَدْ كَبِرَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالحج عن الميت^(١) وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر^(٢) ما لا يستطيعان أن يحججا. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى. وقال مالك^(٣) بن أنس: لا أرى أن يحج أحد عن أحد.

مرتبة قال بها ذلك الرجل، وهو أن يقدر على أن يحلب فيشرب ويسقيه. وقد، أي والحال أنه قد كبر - بكسر الباء - الشيخ أي بلغ الوالد من الشيخوخة وبلغ من الكبر إلى حد لا يقدر على إيفاء نذره، فجاء ابنه إلى النبي ﷺ، فأخبره الخير أي بين له كيفية النذر والكبر، فقال: إن أبي قد كبر وضعف وهو لا يستطيع أي لا يقدر على الحج أفأحج عنه؟ أي نيابة عنه، قال النبي ﷺ: نعم، حج عنه وأوف بنذره.

(١) قوله: عن الميت، أي نيابة عن الميت فرضاً كان أو نفلاً، فإن كان فرضاً، وأوصى به الميت سقط عنه وإلا يجزىء عنه إن شاء الله، وفي النفل^(١) يصل ثوابه إليه.

(٢) بكسر الأول وفتح الثاني.

(٣) أي سناً لا يقدران الحج بنفسهما.

(٤) صاحب الموطأ.

(١) قال الحافظ: وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي، وعن أحمد روايتان: كذا في فتح الباري ٦٦/٤ وسط شيخنا في الأوجز ٤٢/٩ في بيان الحج عن الغير عشرة أبحاث مفيدة مهمة.

٤٣ - (باب الصلاة بمعنى^(١) يوم التروية^(٢))

٤٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابنَ عمر كان^(٣) يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى، ثم يغدُو إذا طلعت الشمس إلى عرفة.

قال محمد: هكذا السنة^(٤)

(١) قوله: بمنى، بكسر الميم، تصرف ولا تصرف، وهو موضع معروف من الحرم بين مكة والمزدلفة، حُدُّها من جهة المشرق بطن النسل إذا هبطت من وادي محسر، ومن جهة المغرب جمرة العقبة: سُمِّيَ به لما يَمْنَى فيه من الدعاء أي يُرَاقَى وَيُقَسَّبُ، ذكره النووي في التهذيب.

(٢) أي اليوم الثامن من ذي الحجة.

(٣) قوله: كان يصلي، أي كان يرحل من مكة بعد صلاة الفجر من اليوم الثامن إلى منى، فيصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح من يوم عرفة، ثم يذهب في اليوم التاسع عداء أي صابحاً إذا طلعت الشمس إلى عرفة بفتحين، ويقال له عرفات أيضاً. قال النووي: اسم لموضع الوقوف سُمِّيَ بذلك لأن آدم عرف حواء هناك، وقيل: لأن جبريل عرف إبراهيم المناسك هناك، وجمعت عرفات لأن كلَّ حدٍّ منه يسمَّى عرفة، ولهذا كانت مصروفة كقصبات، قال النحويون: ويجوز ترك صرفه بناءً على أنها اسم مفرد لبقعة.

(٤) قوله: هكذا السنة، أي الطريقة المأثورة عن النبي ﷺ وأصحابه، فإنه ثبت أن النبي ﷺ خرج من مكة ضحى من يوم التروية، وغداً إلى عرفات يوم عرفة بعد الطلوع، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد والحاكم وابن خزيمة وغيرهم. وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته ومنهم من قال إنه سنة مؤكدة^(٥).

(١) هكذا في فروع لأئمة الأربعة: أوجز المسالك ٣٥٦/٧.

فإن عَجَل^(١) أو تأخَّر فلا بأس إن شاء الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٤٤ - (باب الغسل بعرفة يوم^(٢) عرفة)

٤٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة يوم عرفة حين يريد أن يروح^(٣) .

قال محمد : هذا^(٤) حسن وليس بواجب .

٤٥ - (باب الدُّفْع^(٥) من عرفة)

٤٨٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، أنَّ أبيه أخبره ،

(١) قوله : فإن عَجَل ، من التعجيل . وفي نسخة : تعَجَّل أو تأخَّر بأن قدم بمنى يوم السابع من ذي الحجة أو بعد صلاة الظهر أو العصر يوم التروية ، وبأن يذهب إلى عرفة قبل طلوع يوم عرفة في ليلة عرفة أو يوم التروية أو يذهب إلى عرفة وقت الضحى يوم عرفة أو بعد الزوال بشرط أن يصل هناك وقت الوقوف فلا بأس أي هو جائز إلا أنه خلاف الأولى ، أو خلاف السنة ، إن شاء الله تعالى ، قال القاري : إنما استتني احتياطاً لاحتمال أن يكون تأخُّره عليه السلام في منى كان للنسك وقصد العبادة أو لضرورة قلَّة الماء بعرفة أو الاستراحة أو لحوق الجماعة المتأخرة ، وعلى كل تقدير فالأولى هو المتابعة .

(٢) أي اليوم التاسع .

(٣) أي يذهب من مقام نزوله إلى جبل الرحمة وموقف الدعاء .

(٤) قوله : هذا حسن ، أي هذا الغسل مستحب ، وقبل سنة للوقوف وليس من المناسك الواجبة .

(٥) قوله : الدُّفْع ، أي الرجوع من عرفة إلى المزدلفة عند غروب الشمس يوم عرفة .

أنه سمع أسامة بن زيد يُحدِّث عن سَيْرِ^(١) رسول الله ﷺ حين دَفَعَ^(٢) من عَرَفَةَ، فقال: كان^(٣) يَبْرُ العَنَقَ حتى إذا وَجَدَ فَجْوةً نَصَّ. قال هشام: والنصَّ أَرْفَعُ^(٤) من العَنَقِ.

قال محمد: بَلَّغْنَا^(٥) أنه قال ﷺ: عليكم بالسُّكِينَةِ^(٦) فَإِنَّ الْبِرَّ^(٧)

(١) أي عن كَيْفِيَّتِهِ.

(٢) أي انصرف وذلك في حجة الوداع.

(٣) قوله: كان يَبْرُ العَنَقَ، بفتح العين وفتح النون، نوع من السير وهو أدنى المَشْيِ، وسير سهل للدواب من غير إسراع حتى إذا وجد فَجْوةً — بالفتح — ما اتسع من الأرض — وفي بعض الروايات فرجة — نصَّ أي أسرع والنصَّ والنصيص في السير أن لسيار^(١) الدابة سيرا شديداً. قال ابن بطال: تعجيل الدفع من عرفة إنما هو لضيق الوقت لأنهم إنما يدفعون عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة ثلاثة أميال وعليهم أن يجمعوا المغرب والعشاء في المزدلفة، فمَجَّلُوا في السير لاستعجال الصلاة.

(٤) أي أعلى منه^(٢).

(٥) هذا البلاغ أخرجه البخاري^(٣) وغيره من حديث ابن عباس.

(٦) أي بالطمأنينة في السير.

(٧) بالكر أي الطاعة والمبادرة.

(١) هكذا في الأصل وهو تحريف. الصواب: «أن تسار» كما في الأوجز ٢٩٤/٧.

(٢) قال النووي: هما نوعان من إسراع السير. وفي العنق نوع من الرفق. شرح النووي على مسلم ٤٢٢/٣.

(٣) رقم الحديث ١٦٦٦.

ليس بإيضاع^(١) الإبل وإيجاف^(٢) الخيل . وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٤٦ - (باب بطن^(٣) محسّر)

٤٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن ابن عمر كان^(٤) يُحرّك راحلته في بطن محسّر كقذّر وميّة بخجر .

قال محمد : هذا كله واسع^(٥) إن شئت حرّكت^(٦) ، وإن شئت

(١) أي بإسراعه .

(٢) أي إعدادها .

(٣) قوله : باب بطن ، بالفتح . محسّر : قال العيني في «البنية شرح الهدية» : بكسر السين المشددة فاعل من حُسِرَ بالتشديد لأن قيل أصحاب الفيل^(١) حُسِرَ فيه أي أعسى ، وهو وادٍ من مزدلفة ومتى ، وسمي وادي النار ، يقال : إن رجلاً اصطاد فيه ، فنزلت ناراً وأحرقته ، وحكمة الإسراع فيه لمخالفة النصارى لأنه موقوفهم .

(٤) قوله : كان يحرك ، أي تحريكاً زائداً ليسرع في بطن محسّر كقذّر رمية بالكسر بخجر أي مقدار إذا رُمي بالحجر فوصل بموضع ، وهذا قيل لمخالفة النصارى كما مر ، وقيل : لأنه وادٍ عذب به بعض الكفار ، فأحب أن يسرع في الخروج منه ، وهو أمر مستحب ليس بواجب .

(٥) أي جائز .

(٦) أي الراحلة للإسراع في وادي محسّر .

(١) في شرح «الدموقي» عن شرح متن «الغيل» : الحق أن قضية الفيل لم تكن بوادي محسّر ، بل كانت خارج الحرم ، وذكر العيني في عمدة القاري ٢٩١/٤ نقلاً عن الضبري - وهو المحب الظهري - ذلك ، ثم قال : قيل هذا غلط لأن الفيل لم يمر الحرم .

سِرَتْ عَلَى هَيْئَتِكَ (١) بَلَعْنَا (٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي السَّيْرَيْنِ (٣)
جَمِيعاً: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ (٤). حِينَ أَفَاضَ (٥) مِنْ عَرَفَةَ، وَحِينَ أَفَاضَ
مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ.

٤٧ - (بَابُ) (٦) الصَّلَاةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ

٤٨٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ
يُصْلَى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعاً.

(١) بِالْفَتْحِ أَيْ طَرِيقَتِكَ فِي التَّوَسُّطِ.

(٢) قَوْلُهُ: بَلَعْنَا، دَلِيلٌ لَكُونَ الْأَمْرَيْنِ جَائِزَيْنِ يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي
السَّيْرَيْنِ جَمِيعاً - أَيْ فِي السَّيْرِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ وَفِي السَّيْرِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ إِلَى
مِنَى - : عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ فِي الْمَسِيرِ، فَذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْإِسْرَاعِ.
وَفِيهِ أَنَّ السَّكِينَةَ فِي السَّيْرِ الثَّانِي لَا يَنَافِي قُدْرًا مِنَ الْإِسْرَاعِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْقَدْرُ
مَخْصُصٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَطْلُوقِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ ثَابِتًا بِفِعْلِ ابْنِ عَمْرِو وَحْدِهِ، بَلْ ثَبَتَ بِفِعْلِ
النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الْمَخْرُجِ فِي الصَّحَاحِ (١).

(٣) فِي نَسَخَةِ: الْمَسِيرَيْنِ.

(٤) بَيَانٌ لِلْمَسِيرَيْنِ.

(٥) أَيْ رَجَعَ.

(٦) قَوْلُهُ: بَابُ الصَّلَاةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ اللَّامِ: مَوْضِعٌ بَيْنَ مِنَى =

(١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ: يَسْتَحِبُّ الْإِسْرَاعُ فِي بَطْنٍ مُحْصَرٍّ وَهُوَ مَا بَيْنَ جَمْعٍ وَمِنَى، فَإِنْ كَانَ مَلْثِيًّا أَسْرَعَ
وَأِنْ كَانَ رَاكِبًا حَرَّكَ دَابَّتَهُ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحْصَرٍّ
حَرَّكَ قَلِيلًا. الْمَعْنَى ٤٢٤/٣.

٤٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء^(١) بالمزدلفة جميعاً.

٤٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عدي^(٢) بن ثابت الأنصاري، عن عبد الله^(٣) بن يزيد الأنصاري الخطمي، عن أبي أيوب^(٤) الأنصاري قال: صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً^(٥) في حجة الوداع.

= وعرفة ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة، وهما جيلان بين المزدلفة وعرفة، واحده مأزم بكسر الزاء، والحدان خارجان من المزدلفة سُمي به لآزدلاف الناس أي اقترابهم واجتماعهم بها، وقيل لاجتماع آدم وحواء به، من ثم سُمي بالجمع أيضاً، ذكره النووي.

(١) ولم ينتقل بينهما.

(٢) هو من ثقات التابعين الكوفيين، وثقه أحمد وغيره، مات سنة ١١٠، كذا في «الإسعاد».

(٣) قوله: عبد الله. هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصاري الخطمي، نسبة إلى بني خطمة بالفتح بطن من الأنصار، وهو صحابي صغير، ذكره العيني وغيره.

(٤) اسمه خالد بن زيد.

(٥) قوله: جميعاً، زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدي بن ثابت بهذا الإسناد بإقامة واحدة، والجعفي ضعيف، لكن تقوى بمتابعة محمد، وبه يرد على قول ابن حزم: ليس في حديث أبي أيوب ذكر أذان وإقامة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا يصلي^(١) الرجل المغرب حتى يأتي المزدلفة، وإن ذهب نصف الليل، فإذا أتاها أذن وأقام فيصلّي المغرب والعشاء بأذان^(٢) وإقامة واحدة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: لا يصلي، يعني أن تأخير المغرب واجب إلى أن يصل المزدلفة فيجمع بينه وبين العشاء في المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ودخل وقت كراهة العشاء، فلو صلاها في الطريق أو في عرفة أعاد، وهذا أحد القولين، وبه قال بعض المالكية، وقال الشافعية وغيرهم: لو جمع قبل جمع أو جمع بينهما تقديماً في الجمع أجزاء، وفاتت السنة، والخلاف مبني على أن الجمع بعرفة أو المزدلفة هل هو للنسك أو للسفر، فمن قال بالأول قلل بالأول، ومن قال بالثاني قال بالثاني، كما بسطه في «ضياء الساري».

(٢) قوله: بأذان وإقامة واحدة، أي بأذان واحد وإقامة واحدة للأولى فقط، والمرجح هو تعدد الإقامة لا الأذان كما بسطه الطحاوي في «شرح معاني الآثار». والمسألة مسددة فيها ستة أقوال كما فصلها في «فتح الباري»^(١) و«عمدة القاري»^(٢): أحدها: الجمع بأذاتين وإقامتين، روي ذلك عن ابن مسعود عند البخاري، وعن عمر عند الطحاوي، وبه قال مالك وأكثر أصحابه وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، قاله ابن عبد البر، وقال ابن حزم: لم نجده مروياً عن رسول الله ﷺ أي بنص صريح صحيح، وذكر ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه، ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع، وأجيب عنه بأنه اعتمد صنيع عمر وإن كان لم يروه في «الموطأ»، وحمل الطحاوي صنيع

(١) ٥٢٥/٣.

(٢) ٦٨٧/٤.

٤٨ - (باب ما يَحْرُمُ على الحاج

بعد رمي جرة العقبة^(١) يوم النحر)

٤٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وعبد الله بن دينار، عن

ابن عمر على أنه أذن للثانية لكون الناس تفرقوا لعشائهم فأذن ليجمعهم، وبه نقول إذا تفرق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو غيره، فأذن، لا بأس به، وبمثل يَجَاب عن فعل ابن مسعود. وثالثها: أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وهو مذهب أصحابنا الحنفية، قال ابن عبد البر: أنا أعجب من الكوفيين أخذوا بما رواه أهل المدينة، وتركوا ما رَوَوْا عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدنون به أحداً. انتهى. وحجتهم في ذلك حديث جابر أنه ﷺ جمع بأذان وإقامة واحدة أخرجه ابن أبي شيبة، وروى نحوه من حديث ابن عباس عند أبي الشيخ الأصبهاني من حديث أبي أيوب كما مر. وثالثها: أن يجمع بأذان واحد وإقامتين، ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وابن عمر عند البخاري، وهو الصحيح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون من المالكية وابن حزم من الظاهرية والطحاوي من الحنفية وقواه. ورابعها: الجمع بإقامتين فقط من غير أذان، وهو رواية عن أحمد وعن الشافعي، وقال به الثوري وغيره، وهو ظاهر حديث أسامة العروي في صحيح البخاري حيث لم يذكر فيه الأذان، وقد روي عن ابن عمر من فعله كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي، وكأنه رآه من الأمر المتخير فيه. وخامسها: الجمع بالإقامة الواحدة بلا أذان، أخرجه مسلم وأبو داود عن ابن عمر أيضاً وهو المشهور من مذهب أحمد. وسادسها: ترك الأذان والإقامة مطلقاً، أخرجه ابن حزم من فعل ابن عمر أيضاً. هذا كله في جمع التأخير بمزدلفة، وأما جمع التقديم يعرفات ففيه أقوال ثلاثة، الأول: يؤذن للأولى، ويقيم لها فقط، وبه قال الشافعي. والثاني: يؤذن للأولى ويقيم لكل منهما، وهو مذهب الحنفية. الثالث: تعدد الأذان والإقامة كليهما، وهو قول بعض الشافعية. وأرجحها وسطها.

(١) يفتحان هو اسم لموضع رمي الجمار في طرف منى إلى جهة مكة، =

عبد الله بن عمر: أَنَّ عمر بن الخطاب خطب^(١) الناس بعَرَفَةَ فعَلَّمَهُمْ
أَمْرَ^(٢) الْحَجِّ، وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمْ مِنِّي، فَمَنْ رَمَى
الْجَمْرَةَ^(٣) الَّتِي عِنْدَ الْعَقْبَةِ فَقَدْ حَلَّ^(٤) لَهُ مَا حَرَّمَ^(٥) عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ^(٦)
وَالطَّيِّبَ^(٧)، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّباً حَتَّى يَطُوفَ^(٨) بِالْبَيْتِ.

٤٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ
ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: مَنْ رَمَى
الْجَمْرَةَ^(٩) ثُمَّ حَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ،

= وفي يوم النحر يكتفى على رمي جمرة العقبة وقيما بعده من الأيام، يرمى في ثلاث مواضع

(١) اقتداءً بالنبي ﷺ.

(٢) أي متأسكاً.

(٣) قوله: ثُمَّ جِئْتُمْ، أي بعد الرجوع من عرفة والمزدلفة غداة يوم النحر،
وفي رواية يحيى: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي، وهكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: إِنْ جِئْتُمْ.

(٤) أي يوم النحر.

(٥) أي بالحلِّق أو التقصير.

(٦) أي في حالة الإحرام.

(٧) أي مباشرتهن.

(٨) أي استعمال الطيب في بدنه وثيابه.

(٩) قوله: حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، أي طواف الزيارة في يوم النحر أو بعده إلى الثاني عشر في ذي الحجة.

(١٠) أي يوم النحر.

ونحر^(١) هَذِيأَ إِن كَانَ مَعَهُ حُلٌّ لِمَا خُرِمَ^(٢) عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ إِلَّا
النِّسَاءَ وَالطُّيْبَ^(٣) حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

قال محمد: هذا^(٤) قول عمر وابن عمر. وقد رَوَتْ عائشة

(١) أي ذبحه.

(٢) أي في إحرامه.

(٣) لكونه من مقدمات الجماع.

(٤) قوله: هذا قول، أي عدم حُلِّ النساء والطيب قبل طواف الزيارة.
والأول متفق عليه^(١)، والثاني مختلف فيه، فمذهب عمر عدم حُلِّ الطيب لكونه من
مقدمات الجماع، وبه قال مالك، ويوافقه قول عبد الله بن الزبير: من سنَّ الحج إذا
رمى الجمرة الكبرى حُلَّ له كل شيء إلا النساء والطيب حتى يزور البيت، أخرجه
الحاكم في «المستدرک» وقال على شرط الشيخين، ولعل هذا الحكم منهم
احتياطي، وإلا فقد ثبت عن رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة في أحاديث عديدة حُلَّ
الطيب كما بسطه الزيلعي في «نصب الراية»، فمن ذلك حديث عائشة الآتي ذكره،
وأخرج أبو داود من حديث عائشة مرفوعاً: إذا رمى أحدكم جمرَةَ الْعَقْبَةِ فَقَدْ حُلَّ لَهُ
كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، ونحوه أخرجه الدارقطني وابن أبي شبة من حديثها، وأبو داود
وأحمد والحاكم من حديث أم سلمة، وأخرج النسائي عن ابن عباس قال: إذا رميت
الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال رجل: والطيب؟ قال: أمّا أنا فلا
رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك أفطيب^(٢) هو أم لا؟ وزعم بعض المالكية =

(١) أي يحل له كل شيء إلا النساء وهو قول سالم وطاوس والنخعي وإليه ذهب أبو حنيفة
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: يحل له كل شيء إلا النساء والصيد، وفي
«المدونة»: أكره لمن رمى العقبة أن ينطيب حتى يفيض فإن نعل فلا شيء عليه. عمدة
القاري ٩٣/٥.

(٢) في الأصل: أخطيب، وهو تعريف.

خلاف^(١) ذلك قالت: طَيِّبْتُ رسول الله ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ بعدما خلق^(٢) قبل أن يزور^(٣) البيت، فأخذنا بقولها^(٤). وعليه أبو حنيفة^(٥) والعمامة من فقهاءنا.

٤٩٢ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة أنها^(٦) قالت: كنت أُطِيبُ^(٧)

أن عمل أهل المدينة على خلافه، قال العيني: ورُدَّ بما رواه التسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج أدرك ناساً من أهل العلم منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله بن عبد الله بن عمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، فسألهم عن الطيب قبل الإفاضة فكلهم أمروه به. فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يُدعى مع ذلك العمل على خلافه؟!.

(١) أي خلاف مذهب عمر وابنه.

(٢) يوم النحر.

(٣) أي يطوف طواف الزيارة.

(٤) لكونه متضمناً لبيان الفعل النبوي.

(٥) وهذا قول الجمهور.

(٦) قوله: أنها قالت، قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ثابت

لا يختلف أهل العلم في صحته وثبوته، وقد رُوِيَ من وجوه، وقال العيني: أخرجه الطحاوي من ثمانية عشر وجهاً.

(٧) قوله: كنت أُطِيبُ، قال الحافظ في «فتح الباري»^(١): استبدل به على

أن «كان» لا تقتضي التكرار لأنها لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرحنا في

رسول الله ﷺ لإحرامه^(١) قبل أن يُحرم، وليحلّه^(٢) قبل أن يطوف^(٣) بالبيت .
قال محمد: وبهذا نأخذ في الطيب^(٤) قبل زيارة البيت ونَدْعُ^(٥)
ما روى عمر وابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا .

٤٩ - (باب من أي موضع يُرمى^(٦) الجمار^(٧))

٤٩٢ - أخبرنا مالك، قال: سألت عبد الرحمن بن القاسم:

= رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، وكذا استدُلُّ به النووي في شرح
صحيح مسلم، وتُعَقَّبُ بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع من
أن يتكرر الطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة، ولا يخفى ما فيه، وقال
النووي في موضع آخر: إنها لا تقتضي التكرار ولا الاستمرار، وكذا قال الفخر في
المحصول، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضي، وقال جماعة من المحققين: إنها
تقتضيه ظهوراً وقد تقع قرينة تدل على عدمه.

(١) أي لأجل إحرامه. دل هذا على جواز التطيب عند الإحرام وقد اختلفوا
فيه وقد مرُّ بنا تفصيله.

(٢) أي خروجه عن الإحرام^(١).

(٣) أي يطوف طواف الزيارة.

(٤) أي في جواز استعماله.

(٥) أي نترك.

(٦) بصيغة المجهول.

(٧) قوله: الجمار، بالكسر جمع جَمرة بالفتح هي الحصى الصغيرة ثم سُمِّيَ =

(١) أي بعد أن يرمى ويحل.

من أين كان^(١) القاسم بن محمد يرمي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ قال: من (٢) حيث تَيْسَّرُ.

قال محمّد: أفضل ذلك أن يرمي من بطن الوادي، ومن حيث ما^(٣) رمى فهو جائز وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

= المواضع التي ترمي الحجار فيها بالجمار، فقليل: جمرة العقبة والجمرة الوسطى والجمرة الكبرى، وسُميت جمرة العقبة به لأن العقبة بفتحتين في الأصل الطريق الصعب في الجبل وتلك الجمرة واقعة كذلك، وقيل: سُميت تلك المواضع بها لاجتماع الحصى هناك، من تجمر القوم إذا تجمعوا، ذكره العيني.

(١) أي من أي مقام.

(٢) قوله: من حيث تَيْسَّرُ، قال القاري: أي من جوانبها علوياً وسفلياً. انتهى. وقال الزرقاني: أي من بطن الوادي، بمعنى أنه لم يعبأ محللاً منها للرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها لما صح أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي. انتهى. والذي يظهر في معنى هذا الأثر لعموم قوله: من حيث تَيْسَّرُ، أي أمكن وسهل، هو ما ذكره القاري، ولا شبهة أن الرمي من بطن الوادي مندوب وإنما انكلام في الجواز وفيما إذا لم يمكن ذلك، قال في «الهداية» و«البنية»: فيرميها من بطن الوادي أي من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر وابن مسعود في الصحيحين والترمذي عن ابن مسعود أنه عليه السلام لما رمى جمرة العقبة جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ورمى من بطن الوادي ولورماها من أعلاها جاز والأول هو السنة فإن عمر رماها من أعلاها للترحام.

(٣) أي من أي موضع رمى جاز^(١).

(١) ذكر في «المحلى» أن كل ذلك واسع لكن السنة عند الجمهور كونه من بطن الوادي. انظر لأوجز ٥١/٨.

٥٠ - (باب تأخير^(١) رمي الحجارة من حلة^(٢))

أو من غير حلة وما يكره من ذلك

٤٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه

أخبره، أن^(٣) أبا البُدّاح بن عاصم بن عدي أخبره، عن أبيه عاصم بن عدي، عن رسول الله ﷺ : أنه رخص لِرِعاء^(٤) الإبل في البيوت^(٥) يَرْمُون^(٦) يوم النحر، ثم يرمون من الغد، أو من بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر.

(١) أي من أوقاته المقررة.

(٢) بكسر الأول وتشديد الثاني: أي مرض أو ضرورة.

(٣) قوله: أن أبا البُدّاح، بفتح الموحدة والذال المشددة المهملة فألف فحاء مهملة، لا يوقف على اسمه، وكنيته اسمه، وقال الواقدي: أبو البُدّاح لَقَّبَ غلب عليه وكنيته أبو عمرو. انتهى. وكذا قال ابن المديني وابن حبان، وقيل: كنيته أبو بكر، ويقال: اسمه عدي، وهو من ثقات التابعين، مات سنة ١١٧، وقيل سنة ١١٠. ابن عاصم بن عدي أخبره أي أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عاصم بن عدي بن الجَدّ - بفتح الجيم - بن العجلان^(١) بن حارثة الفضاعي الأنصاري، هو من الصحابة، شهد أحداً وغيره، وعاش خمسة عشر ومائة، كذا في شرح الزرقاني.

(٤) بالكسر جمع راعي.

(٥) مصدر بات أي في القيام ليلاً بمعنى اللاتق للحجاج أي أباح لهم تركه لضرورتهم.

(٦) قوله: يرمون، هذا بيان للرخصة يعني رخص لهم ترك البيوتة بمعنى، =

(١) في الأصل لعجلان والصواب العجلان. شرح الزرقاني ٣٧١/٢.

قال محمد: من جمع رمي يومين في يوم من علة أو غير علة فلا

= وأمرهم أن يرموا يوم النحر بعد طلوع الشمس كما لسائر الحجاج، ثم يرمون، أي إذا رموا يوم النحر أجاز لهم أن يذهبوا من منى، ويقيموا خارجين عنه، ثم يجيئوا في اليوم الحادي عشر، فيرمون من الغد، أي اليوم الحادي عشر أو من بعد الغد أي لا يرموا يوم الحادي عشر بل يدخلوا في منى في اليوم الثاني عشر فيرموا فيه ليومين للحادي عشر قضاءً وللثاني عشر أداءً، ثم يرمون يوم النفر — بالفتح ثم السكون — أي يوم الانصراف من منى. وهو اليوم الثالث عشر — وهو يوم النفر الثاني ويستحب ذلك. ومن تعجل فنفر في الثاني عشر فلا إثم عليه كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ﴾^(١) وعلى هذا التقرير الذي ذكرنا يكون رخصتهم لأمرين، أحدهما: ترك البيوت، وثانيهما: جواز جمع رمي يومين في يوم واحد، ويمكن أن يكون المراد بقوله يرمون يوم النحر: رمي يوم النحر في ليلته فيكون رخصة ثالثة، كما أخرج الطبراني عن ابن عباس أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً، وعند الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنه ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً وأيّ ساعة شاؤوا من النهار، ونحوه أخرجه البراء من حديث ابن عمرو. بهذا استند الشافعي في أن أول وقت الرمي يوم النحر بعد نصف ليلته وعندنا وقته بعد طلوع الفجر لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يأمر نساءه صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر سواً ولا يرموا الجمرة إلا مصبحين، أخرجه الطحاوي. وعنه أنه عليه السلام كان يقدم ضعة أهله من المزدلفة بفلس ويأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، أخرجه الأربعة. وهذا بيان الوقت الأفضل، وما مر من الأحاديث محمول عندنا على رمي الأيام الباقية فلإنها جائزة ليلاً، ولو سلمنا أن المراد به ليلة العيد فهو أمر ضروري ثبت رخصة للرعاة والضعفاء فلا يكون حجة لتعيين الوقت، كذا في «البنية».

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٣.

كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ ^(١) لَهُ أَنْ يَدَعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ جَلَّةٍ حَتَّى الْغَدِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَرَكَ ^(٢) ذَلِكَ حَتَّى الْغَدِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ^(٣).

٥١ - (بَابُ رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا)

٤٩٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ النَّاسُ ^(٤) كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشُورًا ^(٥) ذَاهِبِينَ ^(٦) وَرَاجِعِينَ ^(٧) وَأَوَّلَ ^(٨) مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ.

(١) لَانَهُ خِلَافُ السُّنَّةِ.

(٢) أَيُّ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ.

(٣) لِأَنَّ رَمِي كُلِّ يَوْمٍ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا.

(٤) أَيُّ الصَّحَابَةِ.

(٥) أَيُّ عَلَى أَقْدَامِهِمْ.

(٦) أَيُّ مِنْ مَنَازِلِهِمْ إِلَى الْجِمَارِ.

(٧) إِلَى مَقَامِهِمْ.

(٨) قَوْلُهُ: وَأَوَّلَ مِنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةَ، قِيلَ ذَلِكَ لِعِذْرِهِ بِالسَّمَنِ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ لَا يَرْكَبُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي الْجِمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. ثُمَّ الْمُرَادُ بِالرُّكُوبِ هَهُنَا الْمَحْكُومُ بِأَوَّلِيَّتِهِ مِنْ مُعَاوِيَةَ الرُّكُوبِ فِي جَمِيعِ الْجِمَارِ، أَوِ الرُّكُوبِ فِي غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَإِلَّا فَالرُّكُوبُ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا. وَفِي ذَلِكَ مَعَاذُ دَلَالَةٍ لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ مِنْ أَنَّ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ الْأَفْضَلُ فِيهِ الرُّكُوبُ، وَفِي غَيْرِهِ الْمَشْيُ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: الْأَفْضَلُ الْمَشْيُ فِي الْكُلِّ، وَرَكُوبُ =

قال محمد: المشي أفضل ومن ركب فلا بأس^(١) بذلك.

٥٢ - (باب ما^(٢)) يقول عند الجمار

والوقوف^(٣) عند الجمرتين

٤٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يكبر^(٤) كلما رمى الجمرة بحصاة.

قال محمد^(٥): وبهذا تأخذ.

= النبي ﷺ كان لبراء الناس، فيعلموا منه المناسك ويسألوه^(١) المسائل. والبسط في «عمدة القاري»، وفي «الهداية» وغيره: كل رمي بعده رمي فالأفضل أن يرميه ماشياً، وإلا فيرميه راكباً لأن الرمي الذي بعده فيه وقوف ودعاء فيرمي ماشياً ليكون أقرب إلى الإجابة.

(١) أي هو جائز^(٢).

(٢) من الأذكار.

(٣) للدعاء.

(٤) أي يقول الله أكبر.

(٥) فإن التكبير عند كل حصاة مستحب فإن تركه فلا شيء عليه عند الجمهور، وعند الثوري يقطع بتركه.

(١) في الأصل: «يسألوا عنه».

(٢) وقد أجمع العلماء على جواز الأصرين معاً، واختلفوا في الأفضل من ذلك فذهب أحمد وإسحاق إلى استحباب الرمي ماشياً. وذهب مالك إلى استحباب المشي في رمي أيام التشريق. وأما جمرة العقبة يوم النحر فيرميها على حسب حاله كيف كان.

قال النووي: يستحب أن يرمي في اليومين الأولين من أيام التشريق ماشياً، وفي اليوم الثالث راكباً، قال ابن حجر: هو المعتمد كما في «الروضة» وعند الحنفية في المسألة

٤٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان عند^(١) الجمرتين الأولتين يقف وقوفاً^(٢) طويلاً، يكبر الله ويسبحه ويدعو الله ولا يقف^(٣) عند العقبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) قوله: عند الجمرتين الأولتين، فيه تغليب والمراد الأولى التي تلي مسجد الخيف والوسطى. وهذا في غير يوم النحر، وأما فيه فلا يرمي إلا جمرة العقبة وليس هناك وقوف، والأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يستحب فيه الوقوف والدعاء لأنه في وسط العبادة، فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه لأن العبادة قد انتهت، كنا في الهداية وغيرها.

(٢) قوله: وقوفاً طويلاً، أي مستقبل القبلة كما في رواية البخاري عن سالم أن ابن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا أي القربى من مسجد الخيف بسبع حصيات ويكبر على إثر كل حصاة ثم يقدم^(١) فيقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يأتي ذات الشمال، فيقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي جمرَةَ ذات العقبة من بطن الوادي، فلا يقف عندها ثم ينصرف. وورد نحوه في رواية للبخاري من فعل النبي ﷺ، قال العيني: اختلفوا في مقدار ما يقف فكان ابن مسعود يقف قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر أنه كان يقف قدر سورة البقرة وعن ابن عباس بقدر قراءة سورة من المثين. ولا توقيف في ذلك عند العلماء وإنما هو ذكر ودعاء.

(٣) لا يوم النحر ولا فيما بعده.

ثلاثة أقوال. ورجح ابن الهمام أدلها ما شأ أولي لأنه أقرب إلى التواضع وخصوصاً في هذا الزمان. انظر: الأوجز ٥٠/٨، والتركيب الدرر ١٢٩/٢.

(١) هكذا في الأصل. وفي صحيح البخاري: ثم يتقدم. رقم الحديث ١٧٥١ و ١٧٥٢، (٥٨٣/٤).

٥٣ - (باب رمي الجمار

قبل الزوال أو بعده^(١))

٤٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تُرمى^(٢) الجمار^(٣) حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر.

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ.

(١) قوله: أو بعده، قال القاري: أو للتوسع فقبل الزوال يرمي العقبة يوم النحر، وبعده للبقية. انتهى. وفيه أنه ليس لوقت رمي يوم النحر وهو من طلوع الفجر إلى الزوال عند أبي يوسف وإلى غروب الشمس عندهما ذكرُ فيما بعد ترجمة الباب إلا أن يُقال: قول ابن عمر لا ترمي الجمار حتى تزول الشمس إلى آخره، يدل على أن ابتداء وقت الرمي من الأيام الثلاثة التي بعد النحر هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الزوال دون يوم النحر، فإنَّ الابتداء فيه قبل الزوال يدل عليه التقيد بما بعد يوم النحر، فالأثر المذكور دلَّ على كلا الأمرين أحدهما بعبارة والآخر بإشارته ويمكن أن يكون الهزة الاستفهامية محذوفة وأو عاطفة عليه، فالمعنى باب بيان أن رمي الجمار أمر قبل الزوال أو بعده؟

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) أي الحجار الصغار والمراد مواضع الرمي.

(٤) قوله: وبهذا، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لورمى في اليوم الرابع قبل الزوال صح مع الكراهة عنده خلافاً لهما وهو الأصح^(١).

(١) أما عند الجمهور فالمئة عندهم أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحي بعد الزوال، وخصص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال، كذا في فتح الباري ٤/ ٥٨٠ والمغني ٣/ ٤٥٢.

٥٤ - (باب البيوتة^(١)) وراء عقبة منى وما يُكره من ذلك)

٤٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، قال: زعموا^(٢) أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجالاً يُدْخِلُونَ^(٣) الناس من وراء العقبة إلى^(٤) منى. قال نافع: قال عبد الله بن عمر: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: لا يَبْتَئُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لِيَالِي منى وراء العقبة. قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي لأحد من الحجاج أن يبيت إلا بمنى لِيَالِي الْحَجِّ^(٥) فإن فعل فهو^(٦) مكروه ولا كفارة عليه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: باب البيوتة^(١)، هي بمنى واجبة عند الجمهور حتى يجب الدم بتركها إلا من ضرورة لحديث: رخص لرعاء الإبل، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد أنه سنة، يُكره تركها ولا يجب شيء به، وهو مذهب أصحابنا.

(٢) أي قالوا أوذكروا له.

(٣) من الإدخال.

(٤) قوله: إلى منى، وذلك لأن العقبة ليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة.

(٥) وهي الليالي الثلاثة والاثنتان لمن تعجل بعد ليلة العيد.

(٦) قوله: فهو مكروه، إلا للرعاة للحديث المار، وإلا لأهل السقاية لحديث: رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته أي لماء زمزم.

(١) قال الجمهور: لا يبيت أحد لِيَالِي منى في غير منى، غير أن المبيت به واجب عند الشافعي وأحمد في المشهور عنهما، وسنة عند أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية. أوجز المسالك ٢٥/٨.

٥٥ - (باب من قدّم نُسكاً^(١) قبل نسك)

٥٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عيسى^(٢) بن

طلحة بن عُبيد الله أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ وَقَفَ^(٣) للناس عام حَجَّةِ الْوَدَاعِ يسألونه، فَجَاءَ^(٤) رجلٌ. فقال: يا رسول الله لم أَشْعُرْ^(٥) فنَحَرْتُ^(٦) قبل أن أُرْمِيَ^(٧)، قال: ارم ولا حَرَجَ^(٨)، وقال^(٩) آخر: يا رسول الله،

(١) أي عبادة من عبادات الحج.

(٢) ثقة فاضل، مات سنة ١٠٠، وأبوه من العشرة، قاله الحافظ.

(٣) أي على ناقته عند جمرة العقبة كما في رواية البخاري.

(٤) قوله: فجاء رجل، قال الحافظ^(١): لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة وكانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره: كان الأعراب يسألونه. فكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم.

(٥) أي لم أعلم أرم أم لم أتعمد.

(٦) أي ذبحت.

(٧) الجمرة في يوم النحر.

(٨) بنتحتين.

(٩) قوله: وقال آخر، ذكر في هذه الرواية سؤال اثنين عن أمرين، أحدهما تقديم

الذبيح على الرمي، وثانيهما تقديم الحلق على الذبيح، زاد في رواية في الصحيحين وأشباه ذلك، وفي رواية لمسلم قال آخر: أقضت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج. فهذا ثالث وهو تقديم طواف الإفاضة على الرمي، وفي رواية لأحمد ذكر

(١) فتح لباري ٥٧٠/٣.

السؤال عن أمر رابع وهو تقديم الحلق قبل الرمي . فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء، وورد الأولان في حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري، وللدارقطني من حديثه أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي، وفي حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي مثله، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق، وفي حديث جابر عند ابن حبان السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة السؤال عن السعي قبل الطواف. فهذه عدة صور^(١) تُشَلُّ عنها النبي ﷺ وأجاب بأنه لا حرج. ولا خلاف في أن الترتيب بتقديم الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ثم السعي مطلوب، واختلف في وجوبه، فذهب الشافعي وأحمد في رواية والجمهور إلى استنائه^(٢) وأنه لو أُخِلَّ في شيء من ذلك لا يلزم دم استدلالاً بقوله ﷺ: لا حرج، وأوجبه مالك في تقديم الإفاضة على الرمي، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه في الكل ولزوم الدم بتركه، وحمل قوله: لا حرج على نفي الإثم، والكلام طويل مبسوط في شروح صحيح البخاري وشروح الهداية.

(١) انظر فتح الباري ٥٧٣/٣.

(٢) اعلم أن المسنون يوم النحر أربعة أمور: الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الإفاضة، وهذا الترتيب هو المسنون عند كافة العلماء، وقد وردت الروايات بهذا الترتيب من فعله ﷺ، والترتيب بين هذه الأربعة سنة عند الشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة، فمن قَدَّم شيئاً من هذه أو أخر فلا دم عليه عندهم لكون الترتيب غير واجب، واستدلوا بما ورد في الروايات من قوله عليه الصلاة والسلام: افعل ولا حرج، وأما عند الإمامين الهمامين أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى فالترتيب في بعضها واجب وفي بعضها سنة، فمن خالف الترتيب الواجب فعليه دم، ومن خالف الترتيب المسنون فقد أساء ولا دم عليه، فالترتيب عند مالك بين الرمي والأمور الثلاثة فقط، فلو قَدَّم شيئاً من الأمور الثلاثة على الرمي فعليه دم، وأما في الأمور الثلاثة الباقية فسنه، وأما عند الإمام أبي حنيفة فالترتيب بين الطواف والذبح سنة للمفرد فقط. وأما في غيرهما فالترتيب واجب، سواء كان مفرداً أو غيره، فمن خالف الترتيب الواجب فعليه دم. انظر حجة الوداع ص ١٤٦، وأرجز المسالك ١٤٩/٨.

لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: اذبح ولا حرج. فما شئ
رسول الله ﷺ عن شيء يومئذ^(١) قَدْمْ^(٢) ولا أخر إلا قال: افعل
ولا حرج.

٥٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا أيوب السخيتاني، عن سعيد بن
جبير، عن ابن عباس أنه كان^(٣) يقول: من^(٤) نسي من نسكه شيئاً
- أو ترك - فليهرق دمأ. قال أيوب: لا أحري أقال^(٥) ترك أم نسي؟
قال محمد: وبالحديث^(٦) الذي روي عن النبي ﷺ نأخذ أنه

(١) أي يوم النحر.

(٢) صفة لشيء.

(٣) هذا موقوف على ابن عباس له حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن
سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد نحو ذلك.

(٤) قوله: من نسي من نسكه، بضمين أي من أعمال حجه وعمرته شيئاً
- أو ترك - شك من أيوب السخيتاني هل روى شيخه سعيد لفظ نسي أو ترك.
فليهرق، أي يجب عليه أن يذبح ويسريق دمأ لتركه الساجب، وفي رواية
ابن أبي شيبة والطحاوي بسند ضعيف لضعف راويه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد
عنه قال: من قَدْمْ شيئاً من حجه أو أخر فليهرق لذلك دمأ. ثم أخرج الطحاوي بسند
أخر قوي مثله. قال الطحاوي في شرح معاني الآثار فهذا ابن عباس يوجب على
من قَدْمْ نسكاً أو أخر دمأ، وهو أحد من روى عن النبي ﷺ أنه ما مثل يومئذ عن
شيء قَدْمْ أو أخر من أمر الحج إلا قال فيه: لا حرج، فلم يكن معنى ذلك عنده
معنى الإباحة ولكن معنى ذلك على أن الذين فعلوه في حجة النبي عليه السلام
كان على الجهل بالحكم فيه^(١).

(٥) أي سعيد. (٦) أي بظاهرة الدال على نفي الحرج مطلقاً.

(١) انظر شرح معاني الآثار ٢٥٠/١.

أَنْ (١) عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى في الضُّبُع (٢) بكَبْش (٣) وفي الغَزَال (٤) بَعَنَز (٥) ،

= هَذِيًا بِالْإِخِ الْكُفْبَةِ أَوْ كُفَارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ هَذُلُ ذَلِكَ صِيَامًا (١) . واختلفوا في المثل فعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو أن يَقُومَ الصَّيْدُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي بَرِيَّةٍ ، فَيَقُومُهُ رَجُلَانِ عَدْلَانِ مِنْهُ لَهُ مَعْرِفَةُ بِقِيمِ الصَّيْدِ ، ثُمَّ الْقَاتِلُ مُخْتِيرٌ ، إِنْ شَاءَ ابْتَعَ بِهَا هَدِيًّا إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ قِيمَةَ الْهَدْيِ ، فَيُذْبَحُهُ فِي الْحَرَمِ ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُزٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَرْضَ صَدَقَةِ مَسْكِينٍ يَوْمًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَثْلَ الْمَطْلُوقَ هُوَ الْمَثْلُ صُورَةً وَمَعْنَى ، وَلَا يُمْكِنُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَخُرُوجِ مَا لَيْسَ لَهُ مَثْلٌ صَوْرِي فَحَمَلَ عَلَى الْمَثْلِ مَعْنَى ، وَهُوَ الْقِيَمَةُ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ «مِنَ النَّعْمِ» بَيَانًا لِمَثْلِ أَنْ يَبْتَاعَ مِنَ النَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ الْقِيَمَةُ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ يَجِبُ فِي الصَّيْدِ التَّنْظِيرُ فِي مَا لَهُ تَنْظِيرٌ لِأَنَّ «مِنَ النَّعْمِ» بَيَانٌ لِمَثْلٍ ، وَالْقِيَمَةُ لَيْسَتْ مِنَ النَّعْمِ ، وَلِذَلِكَ أَوْجِبَ الصَّحَابَةُ التَّنْظِيرَ فِيمَا لَهُ تَنْظِيرٌ لِحَدِيثِ «الضَّيْحُ صَيْدٌ وَفِيهِ شَاةٌ» أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ تَنْظِيرٌ تَجِبُ الْقِيَمَةُ فِيهِ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُمَا مَثْلُ مَا مَرَّ ، وَالْكَلَامُ مِنَ الطَّرْفَيْنِ مَبْسُوطٌ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَ«النِّهَايَةِ» وَغَيْرِهِمَا (٢) .

(١) بفتح الضاد وضم الباء أو مسكونها . بالفارسية (كفتان) .

(٢) بالفتح .

(٣) بالفتح : الطبي .

(٤) بالفتح : الأثني من المعز .

(*) وقد وقع في بعض النسخ «عن» وهو تحريف . والحديث منقطع في رواية يحيى لعلم الواسطة بين أبي الزبير وعمر .

(١) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

(٢) أرجع إلى الأجزاء ٩٨/٨ .

وفي الأرنب بعنّاق^(١) وفي اليربوع^(٢) بجفّرة^(٣).
قال محمد: ويهذا كله نأخذ لأن هذا أمثلة^(٤) من النعم.

٥٧ - (باب كفارة^(٥) الأذى)

٥٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الكريم الجوزي^(٦)، عن
مجاهد، عن عبد الرحمن^(٧) بن أبي ليلى، عن كعب^(٨) بن عُجْرة:

(١) بالفتح: الأثى من أولاد المعز.

(٢) بالفتح: الفار الوحشي.

(٣) بالفتح: قيل: من أولاد المعز ما يبلغ أربعة أشهر، وقيل: منه ومن
الضأن أيضاً.

(٤) أي ما ذكر أمثلة - بالفتح - جمع مثل أي مشابهة ومماثلة حال كونها من
النعم بفتحين أي الدواب.

(٥) أي كفارة حلق الرأس بسبب أذى في رأسه من كثرة القمل ونحوه.

(٦) بفتحين، نسبة إلى جزيرة ابن عمر: اسم موضع.

(٧) هو من المجتهدين التابعين وثقات المحدثين، وسيأتي ذكره في باب
القسامة.

(٨) قوله: عن كعب، هو كعب بن عُجْرة - يضم أوله وسكون ثانيه - ابن أُمّية بن
عدي الأنصاري، نزل بالكوفة، ومات بالمدائن سنة ٥١ هـ أو بعدها، روى عنه
ابن عباس وابن عمر وغيرهما، ومن التابعين ابن أبي ليلى وأبو وائل وغيرهما،
قاله ابن الأثير، وقد كان مع رسول الله ﷺ في الحديبية محرماً، فراه رسول الله
والقملة تسقط من رأسه على وجهه فقال: أيؤذيك هوأمك؟ قال: نعم، فأمره أن
يحلق، وأنزل الله فيه قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(١)، يعني =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

أنه كان مع رسول الله ﷺ مُحَرِّمًا، فَأَذَاهُ^(١) الْقُمَّلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ وَقَالَ: صُمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ^(٢) سِتَّةَ
 مَسَاكِينَ مُدَّتَيْنِ مُدَّتَيْنِ^(٣) أَوْ تُسْكُ^(٤) شَاةً أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عِنْدَكَ.
 قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالْعَامَّةُ.

٥٨ — (بَابُ مَنْ قُدِّمَ) الضَّعْفَةُ مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ

٥٠٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ،

= لَا تَحْلُقُوا رُءُوسَكُمْ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا إِلَى حَلْقِهِ لِمَرَضٍ أَوْ لِأَذَى فِي
 الرَّأْسِ مِنْ هَوَامٍّ أَوْ صَدَاعٍ، فَقَدِيَّةٌ أَيْ فَنَحْلُقْ فَعَلِيهِ قَدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ،
 أَوْ صَدَقَةَ ثَلَاثَةِ أَصْعَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، أَوْ تُسْكُ،
 وَاحِدَتُهَا نَسِيكَةٌ أَيْ ذَبِيحَةٌ أَعْلَاهَا بَذَنَةٌ وَرِسْطُهَا بَقَرَةٌ وَأَدْنَاهَا شَاةٌ، كَذَا فِي «مَعَالِمِ
 التَّنْزِيلِ».

(١) قَوْلُهُ: فَأَذَاهُ الْقُمَّلُ، بِضَمِّ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَاحِدَةٌ قَمَلَةٌ أَوْ بِالْفَتْحِ ثُمَّ
 السُّكُونِ: دَوْبَةٌ صَغِيرَةٌ تَتَوَلَّدُ مِنَ الْعَرَقِ وَالْوَسَخِ وَالْعَقَوْنَةِ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِينِيُّ فِي «عَيْنِ
 الْحَيَاةِ».

(٢) أَمَرَ مِنَ الْإِطْعَامِ.

(٣) الْمُدُّ — بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ — رِبْعُ الصَّاعِ فَالْغَرَضُ تَصَدَّقُ مُدَّتَيْنِ
 مُدَّتَيْنِ يَعْنِي نِصْفَ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

(٤) بِضَمِّ السِّينِ يَعْنِي اذْبَحْ.

(٥) قَوْلُهُ: بَابُ مَنْ قُدِّمَ، مِنَ الْقُدْدِيمِ، الضَّعْفَةُ — بِفَتْحَتَيْنِ — جَمْعُ ضَعِيفٍ
 مِثْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشُّيُوخِ الْكِبَارِ وَالْمَرْضَى. مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ، أَيْ أَرْسَلَهُمْ إِلَى مَتَى
 مِنْ مَزْدَلْقَةٍ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَرَّ الْحَجَّاجُ مِنْهَا، وَهُوَ وَقْتُ الْإِسْفَارِ مِنْ يَوْمِ:

عن سالم وعبيد الله^(١) ابني عبد الله بن عمر: أن عبد الله بن عمر كان يُقدِّم^(٢) مبيَّانه من المُزدلفة إلى منى حتى^(٣) يُصلُّوا الصبح بمنى .
قال محمد: لا بأس بأن تُقلَّم^(٤) الضَّعْفَةُ ويُوغَر^(٥) إليهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس . وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهاءنا .

العبد، وهو جائز بالإجماع^(١)، خوف الزحام عليهم، وقد قلَّم رسول الله ﷺ ضَعْفَةَ بني هاشم وصبيانهم، منهم ابن عباس ونساؤه وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى يطلع الفجر كما هو ثابت في صحيح البخاري والسنن .

(١) هو من أعلام التابعين، ثقة ثبت، مات قبل أخيه سالم، قاله ابن الأثير .

(٢) أي يرسلهم بالليل قبل نحر الناس .

(٣) قوله: حتى يصلُّوا الصبح بمنى، في صحيح البخاري عن سالم أن ابن عمر كان يُقدِّم ضَعْفَةَ أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل، فيذكرون الله ما يدا لهم ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدقَّع، فمنهم من يُقدِّم منى لصلاة الفجر ومنهم من يُقدِّم بعد ذلك فإذا قدموا رمَوْا الجمرة . وكان ابن عمر يقول: أرخص^(٢) في لوئلك رسول الله ﷺ .

(٤) مجهول من التقديم وكذا ما بعده، وفي نسخة يقدم ويوغر مبيَّان للفاعل .

(٥) قوله: ويوغر إليهم، قال القاري: بكسر الغين المعجمة من أوغر إليه، هكذا أمره أن لا يفعل ويترك، والمعنى يأمرهم ويؤكد عليهم أن لا يرموا الجمرة =

(١) وفي المصنعي ٤٢٣/٣، ولا نعلم فيه مخالفاً .

(٢) في نسخة البخاري: أرخص . قال الحافظ: كذا وقع فيه لرخص، وفي بعض الروايات: رخص بالتشديد وهو الأظهر من حيث المعنى . فتح الباري ٥٢٦/٣ .

٥٠٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ لَا يَشُقُّ (٣)

جَلال بُذْنه، وكان لَا يَجْلُلُهَا (٤) حَتَّى (٥) يَغْدُوَ بِهَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

= حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِيَكُونُوا حَامِلِينَ لِلْسَنَةِ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ الرَّمْيُ بَعْدَ الصُّبْحِ إِجْمَاعًا. وَفِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» (١): جَوَازُ الرَّمْيِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِلَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ قَبْلَ النَّاسِ قَوْلَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالتَّخَمِي وَالشَّعْبِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ عِيَّاضٌ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَمْيُ الْجَمْرَةِ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الرَّمْيَ يَحِلُّ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَمَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَالتَّخَمِي أَنَّهَا لَا تُرْمَى إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَاسْمَاقٍ قَالُوا: فَإِنْ رَمَّيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَجْزَأَتْهُمْ وَقَدْ أَسَؤُوا، أَوْ قَالَ الْكَسَائِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَوَّلُ وَقْتِهِ الْمُسْتَحَبُّ مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَآخِرُ وَقْتِهِ آخِرُ النَّهَارِ، كَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِلَى الزَّوَالِ.

(١) قَوْلُهُ: جَلال، بِالْكَسْرِ جَمْعُ جُلٍّ — بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ — مَا يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ لِلْبَذْنَةِ كَالثَّوْبِ لِلْإِنْسَانِ يَبْقِيهِ الْبَرْدَ وَالْوَسْخَ.

(٢) قَوْلُهُ: الْبُذْن، بِالضَّمِّ جَمْعُ الْبَذْنَةِ يَفْتَحَتَانِ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

(٣) قَوْلُهُ: كَانَ لَا يَشُقُّ، أَيُّ لَا يَقْطَعُهَا فِي مَوْضِعٍ لَثَلًا تَفْسُدُ، وَتَكُونُ قَابِلَةً لِأَيِّ انْتِفَاعٍ كَانَ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَكْرِ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ: وَزَادَ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا مَوْضِعَ السَّامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جَلالُهَا مَخَافَةَ أَنْ يَفْسُدَ الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقَ بِهَا. وَنَقَلَ عِيَّاضٌ أَنَّ التَّجْلِيلَ يَكُونُ بَعْدَ الْإِشْعَارِ لَثَلًا يَتَلَطَّخُ بِالدَّمِ وَأَنَّ يَشُقُّ الْجَلالَ مِنَ السَّامِ إِنْ قَلَّتْ قِيَمَتُهَا فَإِنْ كَانَتْ نَقِيسَةً لَمْ تَشُقَّ.

(٤) أَيُّ مِنَ التَّجْلِيلِ أَيُّ لَا يَكْسُوها الْجَلالَ.

(٥) قَوْلُهُ: حَتَّى يَغْدُوَ بِهَا، أَيُّ يَصْبَحُ بِهَا وَيَذْهَبُ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، وَفِي =

وكان يُجَلِّلُها بِالْحُلَّةِ^(١) وَالْقُبَاطِي وَالْأَنْمَاطَ، ثُمَّ يَبْعَثُ^(٢) بِجَلَّالِهَا،
فِيكْسُوها^(٣) الْكَعْبَةَ. قال^(٤): فَلَمَّا كُتِبَتْ^(٥) الْكَعْبَةُ هَذِهِ الْكُسُوةُ^(٦)

= رواية ابن المنذر من نافع: كان ابن عمر يجلل بذنه الأنماط والبرود حتى يخرج من
المدينة ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرها، ثم
يتصدق بها، قال نافع: وربما دفعها إلى بني شيبه^(٧).

(١) قوله: بالحلة، جمع حلة بالضم فتشديد هي من برود اليمن،
وَلَا يُسَمَّى حَلَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَوْبَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، وَالْقُبَاطِي - بِالضَّم - جَمْعُ
الْقُبَاطِي - بِالضَّم - ثَوْبٌ رَقِيقٌ مِنْ كَتَّانٍ يُعْمَلُ بِمِصْرَ نَسَباً إِلَى الْقِبْطِ بِالْكَسْرِ قَبِيلَةٌ
بِمِصْرَ، وَالضَّمُّ فِي النِّسْبَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَرَقَ بَيْنَ الثِّيَابِ وَبَيْنَ نَسْبَةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ
يَنْسَبُ بِالْقُبَاطِي بِالْكَسْرِ، وَالْأَنْمَاطُ جَمْعُ نَمَطٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - ثَوْبٌ مِنْ صَوْفٍ يُطْرَحُ
عَلَى الْهُودُجِ، وَيَكُونُ مَلَوْنًا، وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الْبَسْطِ لَهُ خَمَلٌ رَقِيقٌ، كَذَا ذَكَرَهُ
الزُّرْقَانِيُّ وَالْقَارِي.

(٢) إلى خدام الكعبة.

(٣) قوله: فيكسوها الكعبة، قال ابن عبد البر: لأن كسوتها من القرب
وكرائم الصدقات، وكانت تُكسى من زمن تبع الحميري، ويقال: إنه أول من
كساها، فكان ابن عمر يجمل بها بذنه ثم يكسوها الكعبة فيحصل على فضيلتين.

(٤) أي نافع.

(٥) بصيغة المجهول.

(٦) قوله: هذه الكسوة، أي هذه الكسوة المعروفة، ولعل المراد بها
ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباج، وكان قبل ذلك في عهد الخلفاء
تُكسى بالقباطي، كما بسطه العيني.

(١) انظر فتح الباري ٣/ ٥٥٠.

أَقْصَرَ^(١) مِنْ الْجَلَالِ.

٥٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ: مَا كَانَ^(٢) ابْنُ عَمْرِو يَصْنَعُ بِجَلَالٍ بُذِنَهُ؟ حَتَّى^(٣) أَقْصَرَ عَنْ تِلْكَ الْكِسْوَةِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو يَتَصَدَّقُ^(٤) بِهَا.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. يَنْبَغِي^(٥) أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبَدَنِ وَيَخْطُمَهَا^(٦) وَأَنْ لَا يُعْطِيَ الْجِزَارَ^(٧) مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَلَا مِنْ لَحُومِهَا. بَلَّغْنَا^(٨) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ

(١) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ: صِغَةُ ماضٍ. أَي تَرِكَ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ مِنْ بَعْثِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ لِعَدَمِ الْاِحْتِجَاجِ إِلَيْهِ.

(٢) اسْتِثْنَامِيَّةٌ.

(٣) فِي بَعْضِ النُّسخِ: حِينَ. وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(٤) أَي عَلَى الْفُقَرَاءِ^(٥).

(٥) أَي اسْتِحْبَاباً.

(٦) قَوْلُهُ: يَخْطُمُهَا، بِالنَّضْمِ جَمْعُ الْخَطَامِ بِالْكَسْرِ وَهُوَ زِمَامُ الْبَعِيرِ الَّذِي يُجْعَلُ فِي أَنْفِهِ.

(٧) بَضْمُ الْجِيمِ وَتَشْدِيدُ الزَّايِ الْمَعْجَمَةُ الَّتِي يَذْبَحُ الْإِبِلَ وَغَيْرَهُ.

(٨) هَذَا الْبَلَاغُ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، ذَكَرَهُ الزُّبَيْعِيُّ.

(١) قَالَ الْبَلْجِيُّ: إِنْ جَلَّالَ الْبَدَنِ كَانَتْ كِسْوَةُ الْكَعْبَةِ وَكَانَتْ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلَمَّا كَسِبَتْ الْكَعْبَةُ رَأَى أَنَّ الصَّدَقَةَ بِهَا أَوْلَى مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ. الْمُتَعْنَى ٣١٤/٢.

عنه بهتدي فأمر^(١) أن يتصدق بجلاله ويخطمه وأن لا يعطي^(٢) الجزار من خطمه وجلاله شيئاً.

٦٠ - (باب المحصر^(٣))

٥٠٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أنه قال: من أحصر^(٤) دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت فهو يتداوى مما اضطر إليه ويفتدي.

(١) قال العيني: الظاهر أن الأمر للاستحباب.

(٢) أي في أجرته. وأما إن كان فقيراً فلا بأس بتصدقته عليه.

(٣) قوله: المحصر، اسم مفعول من الإحصار، من أحصره، إذا حبسه وهو الذي حبس عن إتمام الحج والعمرة بعذر أو مرض أو نحو ذلك.

(٤) قوله: من أحصر، أي منع وحبس دون البيت، أي قبل وصوله إليه بمرض ونحوه من غير عدو كافر، فإنه لا يحل، بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه أي لا يخرج من إحرامه حتى يطوف بالبيت ولو امتدت الأيام. فهو يتداوى، أي يعالج. مما اضطر مجبوراً، إليه، أي باستعمال ما احتجج إليه من محظورات الإحرام كاللباس والطيب وإزالة الشعر وغير ذلك. ويفتدي، أي يؤدي فدية ما استعمله من المحظورات وكفارته بعد الفراغ من مناسكه. وحاصله أن الإحصار المذكور في قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْبَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(١) لا يكون بالمرض. وقد وقع الاختلاف في الإحصار على أقوال كما بسطه العيني وغيره^(٢)، الأول: أن الإحصار وحكمه الثابت =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٢) فيه عشرة أبحاث بسطها شيخنا في أوجز المسالك، فارجع إليه ٥٠/٨ - ٧٢.

= بالآية وهو أن يذبح الهدي، ويخرج من الإحرام كان مخصوصاً^(١) بالنبي ﷺ وأصحابه، والآية المذكورة نزلت في حصرهم يوم الحديبية حين صدّهم المشركون عن البيت فيختص بمورده، وهذا القول شاذ لا يعتمد عليه، والثاني: أن حكم الحصر عام لكنه لا يكون إلا بالعدو الكافر كما كان في العهد النبوي، ويدل عليه قوله تعالى بعد تلك الآية: ﴿فَإِذَا أَمْتَمَ فَمَنْ تَمَتَّ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢) أي أمتم من خوف العدو، فلا يكون الإحصار بمرض ونحوه، وهذا مذهب ابن عمر كما دل عليه قوله المذكور ههنا، ومذهب ابن عباس حيث قال: لا حصر إلا حصر العدو، أخرجه ابن أبي حاتم وقال: روى نحوه عن ابن عمر ومطووس، والزهرى وزيد بن أسلم، وبه قال الليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، والثالث: أن حكم الإحصار عام زماناً وسيماً فيحصل حكمه بكل حابس من مرض وعدو وكسر رجل وذهاب نفقة ونحوها مما يمنعه المضي إلى البيت، وهذا قول ابن مسعود ورواية عن ابن عباس. وبه قال أصحابنا الحنفية وقالوا: الإحصار في اللغة عام غير مخصوص بالعدو، ونزول تلك الآية في حصر العدو لا يقتضي اختصاصه به، وكذا لفظ الأمن لا يقتضيه فيمكن أن يراد به الأمن من عدو ومرض ونحوه، وعلى تقرير الاختصاص يقال: ورد بحسب تعين الحادثة والعبرة لعموم اللفظ والعلة لا لخصوص السبب، ويوافقه حديث من كُسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وفي رواية من كسر أو عرج أو مرض، ورواه عبد بن حميد، وقال روي نحوه عن ابن مسعود وابن الزبير وعلقمة وابن المسيب وعروة ومجاهد والنخعي وعطاء وغيرهم وهناك قول رابع محكي عن ابن الزبير وهو: أن المحصر بالمرض والعدو سواء، لا يحل إلا بالطرف وهو قول شاذ، وأرجح الأقوال هو القول الثالث^(٣).

(١) انظر سبل السلام ٢/٢١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) انظر عمدة القاري ١٠/١٤٦.

قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه (١)
جعل المحصر بالوجع (٢) كالمحصر بالعند. فسئل (٣) عن رجل
اعتمر (٤) فَنَهَيْتُهُ (٥) حَتَّى قَدْ يَسْتَطِيعُ الْبُغْيَ (٦)، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ:
لِيَعْتَ (٧) يَهْدِي وَيُوَيْعِدُ (٨) أَصْحَابَهُ يَوْمَ تَمَّارٍ، فَإِذَا تَحَرَّ عَنْ لَهْدِي

(١) أخرجه عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار: من طرق عديدة.

(٢) بالفتحين المرض المؤلم.

(٣) أي بن مسعود.

(٤) أخرجه بالعمرة.

(٥) من نهش وهو لغة أحمية ويرجع.

(٦) أي لم يقدر يذهب إلى مكة لإتمام العمرة.

(٧) أمر أن يرسل مع بعض أصحابه إلى مكة هدياً.

(٨) قوله: ويواعد، من المواعدة (يوم تمار) بالفتح أي يوم تارة وعلامة تدل
على وصولهم إلى مكة وديحيم الهدي عنه (فإذا تحر) ذبح عنه الهدي بمكة وحاء
ذلك اليوم الموعود (خل) خرج من الإحرام واستعمل محظوراته من الحلق وغيره
(وكانت عليه عمرة مكان عمرته) أي عوض عمرته السابقة قضاء عنها، فإنه إن
كانت واحدة بالتمام وعمرته فضاء، وإن كانت نقلاً فالتفيل بالشروع يزوم كما هو
مذهبنا، يدل هذا على أن المحصر يبعث بالهدي إلى مكة، ولا يذبحه حيث أحصر
وهو السراة من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَنْتَعِ الْهَدْيَ لِيُجْلَهُ﴾، وقال الشعبي ومير: إن
المرء بالحق مكان الإحصاء، وفي نسخة كلام ضليل لا ينبى هنا خوف التطويل.

(٩) قال الجمهور: يذبح المحصر نهدي حيث يحل سواء كان من أهل الحرم أو غيره، وذلك
لأنه حقة لا تنحصر إلا في الحرم. عمدة القوي ١/١٤٩.

خَلَّ وكانت عليه عمرة مكان عمرته ، وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهائنا .

٦١ - (باب تكفين المحرم^(١))

٥٠٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع أن ابن عمر كَفَّنَ ابنه وإقْدَ بن عبد الله و^(٢) قد مات مُحْرَمًا بِالْجُحْفَةِ^(٣) ، وَخَمَرَ^(٤) رَأْسَهُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ - وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - : إذا^(٥) مات فقد ذهب الإحرام عنه .

(١) أي إذا مات المحرم في إحرامه .

(٢) الواو حالية .

(٣) بضم الجيم : موضع بين الحرمين ميقات أهل الشام وقد مر ذكره في بحث المواقيت .

(٤) أي غَطَّى رأسه . وفي رواية يحيى : ووجهه وقال لولا أَنَا حُرُمَ لَطِينَاهُ .

(٥) قوله : إذا مات ، يعني أَنَّ بالموت تنقطع الأعمال ، فإذا مات ذهب الإحرام منه ، فلا بأس بتخمير وجهه ورأسه كما هو المسنون في سائر الموتى أخذاً من قول النبي ﷺ : خَمَرُوا وجوه موتاكم ولا تشبهوا باليهود ، أخرجه الدارقطني بسند صالح . وهذا هو مذهب الحنفية والمالكية ، فقال مالك بعد رواية هذا الأثر : إنما يعمل الرجل ما دام حيًّا فإذا مات فقد انقضى العمل . انتهى . ويرافقهم حديث : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ، أخرجه ابن ماجه . ويخالفهم ما أخرجه مسلم وغيره أن رجلاً مُحْرَمًا توفي ، فقال رسول الله : كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِهِ وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ وَلَا تَقْرُبُوهُ طَيِّبًا ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ طَيِّبًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وفي رواية : وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ وَجْهَهُ . وقد مر معنا ذكر هذا :

= الحديث في «باب المحرم يُغْتَلَى وجهه»، وبه قالت الشافعية وغيرهم^(١). وهو الأرجح نقلاً، وأجاب الميني والزرقاني وغيرهما من الحنفية والمالكية عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لعلة عرف بالوحي بقاء إحرامه بعد موته، فهو خاص بذلك الرجل وبأنه واقعة حال لا عموم لها، وبأنه عُلِّلَ بقوله: فإنه يُبعث ملبئياً، وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصاً به ولا يخفى على المنصف أن هذا كله تعسف، فإن البعث ملبئياً ليس بخاص به، بل هو عام في كل محرم حيث ورد: يُبعث كل عبد على ما مات عليه، أخرجه مسلم. وورد من مات على مرتبة من هذه المراتب بُعث عليها يوم القيامة، أخرجه الحاكم. وورد أن المؤذن يُبعث وهو يؤذن، والملبئى يُبعث وهو يلبس، أخرجه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب». وورد غير ذلك مما يدل عليه أيضاً كما بسطه السيوطي في «البلدور السافرة في أحوال الآخرة». فهذا التعليل لا دلالة له على الاختصاص، وإنما قلل به لأنه لما حَكَمَ بعدم التخمين المخالف لسنن الموتى تَبَّه على حكمه فيه، وهو أنه يُبعث ملبئياً فينبغي إبقاؤه على صورة الملبئين. واحتمال الاختصاص بالوحي مجرد احتمال لا يُسمع، وكونه واقعة حال لا عموم لها إنما يصح إذا لم يكن فيه تعليل، وأما إذا وُجد وهو عام فيكون الحكم عاماً، والجواب عن أثر ابن عمر أنه يحتمل أن يكون لم يلفه الحديث، وسحتمل أن يكون بلغه وحمله على الأولوية وجوز التخمين. ولعل هذا هو الذي لا يتجاوز الحق عنه.

(١) أي وصل إليها.

(٢) في نسخة: عرفات.

(٣) أي في الليلة يقام فيها بمزدلفة، وهي ليلة العيد.

(١) وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، كذا في الأوجز

يقول: مَنْ وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر^(١) فقد أدرك^(٢) الحج.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٦٣ - (باب من غربت له الشمس

في النفر^(٣) الأول وهو بمنى)

٥١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان

يقول: من غربت له الشمس من أوسط^(٤) أيام التشريق وهو بمنى

(١) أي فجر العيد.

(٢) قوله: أدرك الحج، أي أدرك أعظم أركانه، وهو الوقوف بعرفة، وهذا حكم شرع تسهلاً، فإن أصل الوقوف هو ما يكون بالنهار يوم عرفة، فإن لم يتيسر له ذلك كفى وقوفه في جزء من أجزاء ليلة العيد بعرفة، وقد قال النبي ﷺ: من أدرك معنا هذه الصلاة أي صلاة الصبح بمزدلفة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهراً فقد تم حجه وقضى تقته، رواه ابن خزيمة وصححه وابن حبان وأصحاب السنن، وقال أيضاً: الحج عرفة، من أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه، أخرجه أصحاب السنن، وزاد يحيى في موطأه في أثر ابن عمرو: من لم يقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج، وكذا روى نحوه عن عروة. وهذا يدل على أنه لا بد من الوقوف ليلاً أيضاً مع النهار حتى لو دفع من عرفة قبل غروب الشمس فاتته الحج وبه قال مالك، بل عتده الوقوف في جزء من الليل أصل، والنهار تبع، وعندنا النهار أصل والليل تبع، كما بسطه العيني في «عمدة القاري».

(٣) أي يوم الانصراف الأول من منى، وهو اليوم الثاني عشر من

ذي الحجة.

(٤) هو يوم الثاني عشر.

لا يَنْفِرَنَّ^(١) حتى يرمي الجمار من الغد^(٢).

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

(١) أي لا يرجعن إلى مكة.

(٢) أي من اليوم الثالث عشر.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ، قال القاري: اعلم أن الأفضل أن يقيم ويرمي يوم الرابع وإن لم يقم نفر قبل غروب الشمس، فإن لم ينفر حتى غربت الشمس يكره أن ينفر حتى يرمي في اليوم الرابع، ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي لا شيء عليه وقد أساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في «الرقيات» وإليه أشار في الأصل وهو المذكور في المتون، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه إن لم ينفر قبل الغروب، وليس له أن ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة^(١)، فوجه الظاهر أن قبل غروب اليوم الثالث يجوز النفر، فكذا بعده بجامع أن كلاً من الوقتين لا يجوز الرمي فيه عن الرابع ووجه رواية أبي حنيفة ومن تبعه أن النفر في اليوم لا في الليل لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢)، والجواب أن لياليها التالية تابعة لأيامها الماضية. ولذا جاز رمي أيامها في لياليها اتفاقاً.

(١) قال الخرقي: فإن أحب أن تعجل في يومين خرج قبل غروب الشمس، فإن غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من غد بعد الزوال. قال الموفق: فإن غربت قبل خروجه من متى لم ينفر سواء كان ارتحل أو كان مقيماً في منزله لم يجز له الخروج، وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وطاوس ومجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: له أن ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجاز له النفر كما قبل الغروب. انظر المغني ٤٥٤/٣، ٤٥٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٠٣.

٦٤ - (باب من نفر^(١) ولم يحلق)

٥١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر لقي رجلاً من أهله^(٢) يقال له^(٣) له المجبر وقد أفاض^(٤) ولم يحلق رأسه ولم يقصر، جهل^(٥) ذلك، فأمره^(٦) عبد الله أن يرجع فيحلق رأسه أو يقصر ثم يرجع إلى البيت، فيفيض .
قال محمد : وبهذا نأخذ .

٦٥ - (باب الرجل يجامع قبل أن يفيض^(٧))

٥١٢ - أخبرنا مالك،

(١) أي من منى إلى مكة .

(٢) أي من امرأته وأقاربه .

(٣) قوله : يقال له المجبر، بصيغة المجهول من التجبر، اسمه عبد الرحمن وهو ابن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، فالمجبر ابن أخي عبد الله بن عمر، وقد مرت ترجمته ووجه لقبه في «باب الوضوء من الرعاف» .

(٤) أي طاف طواف الإفاضة .

(٥) قوله : جهل ذلك، أي فعل المجبر ذلك جاهلاً عن هذا الحكم أنه يقدم الحلق أو القصر على الطواف لا عالماً عامداً .

(٦) قوله : فأمره، أمره بالرجوع إلى منى والحلق أو القصر هناك ثم طواف البيت أمر نذبه مراعاة للترتيب المسنون، ولأنه يجوز الحلق والقصر في غير منى في الحرم مطلقاً والطواف قبلهما يُعتد به ولا شيء عليه لكنه مكروه .

(٧) قوله : قيل أن يفيض، أي قيل أن يطوف طواف الزيارة وفي نسخة عليها شرح القاري وباب الرجل يجامع بعرقه قيل أن يفيض، وقسر القاري معنى يفيض .

أخبرنا أبو الزبير^(١) المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: أنه سئل عن رجل وقع^(٢) على امرأته قبل أن يفيض^(٣) فأمره أن ينحر بدنة. قال محمد: وبهذا تأخذ، قال رسول الله ﷺ^(٤): من وقف بعرفة فقد أحرك حجّه، فمن جامع^(٥)

= يرجع من عرفات أي بجامع بعرفة قبل الرجوع بعد الوقوف. ويخذه أنه ليس في الباب أثر يوافق هذا العنوان إلا أن يُحمل قوله في أثر ابن عباس قبل أن يفيض على الجمع قبل الرجوع من عرفة، فإن الإفاضة تطلق عليه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَقْتَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾^(١)، لكنه ليس بصحيح فقد وقع في رواية يحيى في هذا الأثر: أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض إلى آخره، وهذا صريح في أن المراد به طواف الإفاضة.

(١) اسمه محمد بن مسلم.

(٢) أي وطأها.

(٣) قوله: قبل أن يفيض، أي بعد الوقوف بعرفة سواء كان جماعه بمنى أو بمكة فحينئذ تم حجّه لأنه وقع التحلل برمي الجمرات ووقع جماعه بعده وعليه أن يلبيح بدنة بقر أو إبلًا.

(٤) أخرجه أصحاب السنن.

(٥) قوله: فمن جامع، تفصيله على ما في (الهداية) وحواشيها أن الجمع قبل الوقوف بعرفة يفسد حجّه، وعليه أن يمضي فيه ويهدي شاء ويحج من قابل، لما رواه أبو داود في المراسيل والبيهقي أنه سئل رسول الله ﷺ عن رجل جامع امرأته وهما محرمان، فقال: اقضيا نسككما وأهديا هدياً. وعند الشافعي تجب بدنة كما في الجمع بعد الوقوف. ولنا إطلاق ما روينا، ولأنه لما وجب القضاء خفت الجنابة. ومن جامع بعد الوقوف بعرفة سواء كان قبل الرمي أو بعده لم يفسد حجّه =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٨.

بعدما يقف بعرفة لم يفسد حجّه، ولكن عليه بذنة^(١) لجماعه، وحجّه تامّ، وإذا^(٢) جامع قبل أن يطوف طواف الزيادة لا يفسد حجّه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٦ - (باب تعجيل الإلهال^(٣))

٥١٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة، ما شأن الناس يأتون

= وعليه بدنة لأثر ابن عباس خلافاً للشافعي فيما إذا جامع قبل رمي يوم النحر قبله عنده وعند مالك وأحمد مفسد، هذا إذا جامع قبل الحلق، فإن جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء إحرامه في حق النساء، ودون لبس المخيط فخففت الجنابة.

(١) أي جزاء لفعله.

(٢) هذا بظاهره مكرر.

(٣) أي الإحرام لمن بمكة.

(٤) قوله: يا أهل مكة، خطاب إلى من بمكة مكياً كان أو آفاقياً. ما شأن الناس أي الآفاقيون يأتون أي يدخلون مكة شعثاً - بالضم فسكون - جمع أشعث: وهو الشعث بفتح أوله وكسر ثانيه، مغبر الرأس متفرق الشعر مشّت الحال يعني يدخلون وهم محرمون من المواقيت مغبروا الرأس لا أثر عليهم للدهن والطيب، والحال يا أهل مكة أنتم مذهنون - بتشديد الدال من الأذهان - أي مستعملو الدهن في الشعر. أهلوها، أي أحرموا بالحج إذا رأيت الهلال أي هلال ذي الحجة، وهذا الأمر منه للندب وقد مر أن ابن عمر كان يحرم يوم التروية ويستحبّه ويتأسّى في ذلك بفعل رسول الله ﷺ، والأمر في ذلك واسع^(١) فمن تعجل فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه. والأفضل هو التعجيل إذا أمن من الوقوع في المحظورات.

(١) انظر الستى للهاجي ٢/٢١٩.

شُعَثًا، وَأَنْتُمْ مُذْهَبُونَ، أَهْلُوا إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ.

قال محمد: تعجيل الإهلال أفضل من تأخيرهِ إِذَا مَلَكَتْ^(١) نَفْسُكَ. وهو قولُ أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٧ - (باب القُفُول^(٢) من الحج أو العمرة)

٥١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ عَزْوَةٍ يُكَبِّرُ^(٣) عَلَى كُلِّ^(٤) شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ^(٥): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ

(١) قدرت نفسك وأمنت من الوقوع في المحظور.

(٢) بالضم أي الرجوع إلى وطنه.

(٣) أي يقول: الله أكبر.

(٤) قوله: على كل شرف، قال الحيني في «عمدة الفاري»: هو بفتحين المكان العالي، قال الجوهري: جبل مشرف أي عالٍ، وقوله: أيون، أي راجعون إلى الله، وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، يقال آب إلى الشيء أويأ وإياباً أي رجع، وارتفاعه على أنه خير مبتدأ محذوف أي نحن أيون، وكذا ارتفع تائبون وما بعده. وقوله: للربنا، إما خاص بقوله ساجدون، وإما عام لساائر الصفات. وقوله: حَرَّمَ الْأَحْزَابَ، هم الطائفة المنفردة الذين اجتمعوا على رسول الله ﷺ يوم الأحزاب فهزمهم الله بلا مقتلة ولا إيجاب خيل، وقال عياض: يحتمل أن يريد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، ويحتمل أن يريد به الدعاء أي اللهم فعل ذلك.

(٥) اختار هذا الذكر لكونه جامعاً، ولكونه أفضل ما قاله الأنبياء قبله.

شيء قدير، آيُّون تائبون عابدون ساجدون^(١) لربنا حامدون، صدق^(٢) الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده.

٦٨ - (باب^(٣) الصُّدْر)

٥١٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا صَدَرَ^(٤) من الحجَّ أو العُمرة أناخ^(٥) بالبَطحاء الذي^(٦) بذى الحُلَيْفة فيصلي بها ويَهْلُل قال^(٧): فكان^(٨) عبد الله بن عمر

(١) أي مصلون أو منقادون.

(٢) قوله: صدق الله وعده، أي في إظهار الدين ونصرة المسلمين وغلبة أمور اليقين. ونصر عبده أي عبده الخاص المتشحق لكمال العبودية المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾^(١)، وغير ذلك، وهو الرسول ﷺ.

(٣) قوله: باب الصُّدْر، بفتحين بمعنى الرجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿يومئذ يصدر الناس أشتاتاً﴾^(٢).

(٤) أي رجع.

(٥) قوله: أناخ، أي اجلس بعيره، ونزل بالبَطحاء بالفتح الوادي الذي فيه دفاق الحمصي الذي بذى الحليفة - ميقات أهل المدينة - فيصلي بها نقلاً أداءً للشكر، ويَهْلُل أي يؤدي التهليل المذكور سابقاً. قال القاري: فيه تشبيه على أنه يُسْتَحَبُّ لأهل المدينة أن ينزلوا بذى الحليفة ذهاباً وإياباً وينبغي أن يكون كذا أمر غيرهم ببلدهم.

(٦) احتراز عن البطحاء الذي بين مكة ومنى.

(٧) أي نافع. (٨) في نسخة: وكان.

(١) سورة الإسراء: الآية ١.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٦.

يفعل (١) ذلك.

٥١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدُرُنَّ (٢) أحد (٣) من الحاجِّ حتى يطوف (٤) بالبيت فإنَّ آخرَ النسك (٥) الطَّوْفُ بالبيت.

(١) قوله: يفعل ذلك، اقتداءً بالنبي ﷺ فإنه كان كثير الاهتمام بمتابعة النبي عليه السلام ولوفي المننويات بل المباحات.

(٢) بضم الدال أي لا يرجعن من مكة.

(٣) أي من أهل الأفاق.

(٤) أي طواف الوداع.

(٥) قوله: فإن آخر النسك، بضمّين أي آخر المناسك المتعلقة بالحج والعمرة هو الطواف بالبيت، قال مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله: ﴿ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب﴾ (١)، وقال: ﴿ثم مَجِّلُهَا إلى البيت العتيق﴾ ومحل الشعائر (٢) كلها وانقضاءها إلى البيت العتيق. انتهى. وقد اقتضى عمر في هذا الحكم بالنبي ﷺ حيث قال: لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، أخرجه مسلم ورواه الشافعي وزاد: فإنَّ آخر النسك الطواف بالبيت. وأخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف إلا أنه خُفِّفَ عن الحائض، وعن هذا قال أئمتنا: إن طواف الصدر واجب بغيره بتركه الدم، وبه قال أحمد والحنن ومجاهد والثوري والحكم وحماد، وعن =

(١) سورة الحج: الآية ٣٢.

(٢) ذكر الباجي عن زيد بن أسلم: أن الشعائر ست: الصفا، والمروة، والجمار، والمشعر الحرام، وعرفة، والركن. والحرمان خمس: الكعبة الحرام، والمسجد الحرام، والبلد الحرام، والشهر الحرام، والمحرّم حتى يَجِلَّ. المنتقى للباجي ٢/٢٩٤.

قال محمد: وبهذا نأخذ، طواف الصُّدْر واجبٌ على الحاج^(١) ومن تركه فعليه دم إلا الحائض والنفساء فإنها^(٢) تَتَفَرَّ^(٣) ولا تطوف إن شاءت^(٤). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٦٩ - (باب المرأة يُكره لها إذا حَلَّتْ^(٥))

من إحرامها أن تَمَشِطَ حتى تأخذ من شعرها

٥١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: المرأة المُحْرِمَةُ إذا حَلَّتْ^(٦) لا تَمَشِطَ حتى تأخذ من شعرها، شعر رأسها^(٧)، وإن كان لها هذْيٌ لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر^(٨).

= ابن عباس ما يدل عليه، وعند الشافعي في أحد القولين مستحب، وقال مالك: سنة ولا شيء على تاركه، كذا ذكره في «النبأ».

(١) وكذا على المعتمر من أهل الأفاق إذا أراد الرجوع.

(٢) أي كل منها.

(٣) أي نسافر.

(٤) إذا اضطررت إلى ذلك، والأولى أن تفر بعد الطواف.

(٥) قوله: يُكره لها إذا حَلَّتْ، أي أرادت الخروج من الإحرام، والنحل أن تَمَشِطَ أي تَسْرَحَ شعرها بالمشط حتى تأخذ من شعرها أي تقصر قدر أنملة فإن القصر متعين في حلقها والحلق منهى عنه لها.

(٦) إذا أرادت التحلل.

(٧) بدل من شعرها.

(٨) أي تذبح ذلك الهدي. قال القاري: الترتيب بالنسبة إلى القارن =

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٠ - (باب النزول بالمحصب^(١))

٥١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان

= والمتنع واجب وأما بالنسبة إلى المفرد بالحج فمندوب.

(١) قوله: بالمحصب، اسم مفعول من التحصيب، وهو اسم موضع بين مكة ومنى لاجتماع الحصباء أي الحصى فيه بحمل الميل، وهو موضع منهبط يقرب مكة، وهو من الحجون مصعداً في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى إلى حائط حرمان مرتفعاً من بطن الوادي فذلك كله المحصب، والحجون الجبل المشرف على مسجد الحرمين بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، وفي «شرح القاري» هو ما بين الجبل الذي عنده المقبرة والجبل الذي يقابله مصعداً في الجانب الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي، وليست المقبرة من المحصب، وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله ﷺ، فنزل فيه رسول الله ﷺ لإراءة لهم لطيف صنع الله، وتكريمه بنصره وفتحه، فذلك سنة كالرمل في الطواف، كذا في «شرح المجمع»، وقال شمس الأئمة السرخسي، في «مبسوطه»: الأصح أن التحصيب سنة أي ولو ساعة، وإلا فالأفضل أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويضع ضجعة، ثم يدخل مكة على ما ذكره ابن الهمام. وقال الشافعي: ليس سنة لما في الكتب الستة عن عائشة قالت: إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ليكون أسمح لخروجه وليس سنة فمن شاء تركه ومن شاء لم يتركه. ولنا ما روى مسلم عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة، قال نافع: قد حصّب رسول الله ﷺ والمخلفاء بعده. أقول: الأظهر أن يقال: إنه مستحب، وليس سنة مؤكدة، إذ المحصب لا يسع جميع الحجاج، فلا يُقاس على الرمل، أو يقال: إنها سنة مؤكدة على الكفاية، =

يُصَلِّي^(١) الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحْصِب، ثم يَدْخُلُ^(٢) من الليل فيطوف^(٣) بالبيت.

قال محمد: هذا حسن، ومن ترك النزول بالمحْصِب فلا شيء^(٤) عليه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= ومتعينة على أمراء الحاج، وهذا أمر تركه الناس بالكلية إلا من نزل فيه من أعراب البادية من غير قصد والنية. انتهى. وقال العيني في «عمدة القاري»: قال الخطابي: التحصيب هو أنه إذا تفر من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحْصِب حتى يهجع ساعة ثم يدخل مكة، وليس بشيء، أي ليس ينسك الحج وإنما فعله رسول الله ﷺ للاستراحة، وقال الحافظ عبد العظيم المنذري: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين العراقي: فيه نظر لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النووي استحبابه عن مذهب الشافعي وبالك والجمهور وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبه فكانت أسماء وعروة لا يحْصِبَان، حكاه ابن عبد البر في «المستذكار»، وقال ابن بطال: كانت عائشة لا تحْصِب.

(١) أي إذا رجع من منى.

(٢) أي بمكة.

(٣) أي طواف الوداع أو طواف النفل.

(٤) قوله: فلا شيء عليه، أي لا يجب عليه كفارة ولا إثم، وهذا لأنه ليس

من مناسك الحج^(١) وهذا هو معنى قول ابن عباس: ليس التحصيب بشيء إنما هو =

(١) قال النووي في «مناسكه»: هذا التحصيب مستحب اقتداء برسول الله ﷺ وليس هو من

مناسك الحج وسنته، وهذا معنى ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ليس بسنة.

أوجز المسالك ٢٣/٨.

٧١ - (باب الرجل يحرم^(١) من مكة هل يطوف^(٢) بالبيت)

٥١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أحرم^(٣) من مكة لم يطُف^(٤) بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع^(٥) من منى ولا يسعى^(٦) إلا إذا طاف حول البيت.

منزل نزله رسول الله ﷺ. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي، وقول عائشة: ليس النزول بالأبطح وهو المحضَّب سنة إنما نزله رسول الله ﷺ ليكون أسمح لخروجه إذا خرج أي أسهل لتوجهه إلى المدينة. أخرجه مسلم وغيره.

(١) للحج.

(٢) أي بعد الإحرام.

(٣) قوله: كان إذا أحرم من مكة، أي يوم التروية تارة كما مرَّ عنه، وللهلال في الحجة تارة اتباعاً بأمر أبيه عمر كما مرَّ، ففي «مصنف عبد الرزاق» عن نافع: أهلك ابن عمر بالحج حين رأى الهلال ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى، وروى أيضاً عن مجاهد قلت لابن عمر: أهلكت فينا إهلاً مختلفاً؟ قال: أما أرل عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً وليس كذلك كنا نفعل. قلت: فبأي شيء نأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، كذا ذكره شراح صحيح البخاري.

(٤) أي طواف الإفاضة فإنه بعد الفراغ من مناسك الحج، بل ولا طواف النفل.

(٥) قوله: حتى يرجع إلى منى، قال القاري: الحاصل أنه يختار أن يقع سعي الحج بعد طواف القرص وإن جَوَّز تقديم سعي الحج بعد طواف نفل، ثم إنه لا يسعى بعد طواف الإفاضة إذ السعي لا يكرَّر.

(٦) لأنه موقوف على تقدُّم طواف ما.

قال محمد: إن فعل هذا أجزأه^(١)، وإن طاف^(٢) ورمل وسعى قبل أن يخرج^(٣) أجزأه ذلك^(٤)، كل ذلك حسن^(٥) إلا أننا نحب له أن لا يترك الرَّمْل^(٦) بالبيت في الأشواط الثلاثة الأول^(٧) إن عَجَلَ^(٨) أو أخر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧٢ - (باب المحرم^(٩) يحتجم)

٥٢٠ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: أن^(١٠) رسول الله ﷺ احتجم فوق رأسه

(١) أي كفاه بل هذا هو الأولى عند عدم الحرج.

(٢) أي نفلاً بعد إحرام الحج في الطواف.

(٣) أي إلى منى.

(٤) أي عن سعي الحج.

(٥) أي مستحسن إلا أن أحدهما أحسن.

(٦) لأنه سنة مطلقاً.

(٧) يضم أوله وفتح ثانيه أي في الدورات الثلاث الأولى من الدورات السبع.

(٨) أي سواء عَجَلَ قبل الخروج أو أخر بعد الرجوع.

(٩) قوله: باب المحرم يحتجم، موقع هذا الباب وبعض ما فيه مكرراً من المؤلف فإنه قد مر سابقاً «باب الحجامة للمحرم»، وأورد فيه أثر ابن عمر المذكور ههنا، وذكر فيه احتجام النبي ﷺ وهو محرم صائم بلاغاً. ولعله لدهون أو نسيان، وقد مر منها نبذ مما يتعلق بهذا البحث هناك.

(١٠) قوله: أن، هذا مرسل في «الموطأ»، وقد روي ذلك من حديث جمع من

الصحابة، فمن ابن عباس احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم، أخرجه البخاري ومسلم =

وهو يومئذ محرم بمكان^(١) من طريق مكة يقال له: لَحْيُ جَمَل.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم، اضْطُرَّ إليه^(٢) أولم يُضْطَرَّ إلا أنه لا يحلق^(٣) شعراً وهو قول أبي حنيفة.

= وأبو داود والترمذي والنسائي. وعن أنس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم من وجع كان برأسه، أخرجه ابن عدي. وعن جابر: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، أخرجه النسائي وابن ماجه. وعن ابن عمر احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم صائم وأعطى الحَجَّام أجرة، أخرجه ابن عدي. وعن عبد الله بن بُحَيَّة: احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم بَلَحْيٍ جَمَلٍ في وسط رأسه، أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. وَلَحْيُ جَمَلٍ - بفتح اللام ويُروى بكسرهما وسكون الحاء المهملة بعدها ياء آخر الحروف، ويفتح الجيم والميم آخره لام - اسم موضع بين مكة والمدينة وهو أقرب إلى المدينة، وجزم الحازمي وغيره أن ذلك كان في حجة الوداع، ودلت هذه الأحاديث على جواز الحجامة للمحرم مطلقاً^(١)، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطائوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، روي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، كذا في «عمدة القاري».

(١) أي بموضع في طريق مكة.

(٢) أي احتجج إليه إلى حدِّ الاضطرار أولاً.

(٣) فَإِنْ خَلَقَ فعليه قديّة.

(١) وقال ابن قدامة: «ما الحجامة إذا لم تفتح شعراً فبإباحة من غير قديّة في قول الجمهور لأنه تداري بإخراج دم فأنشبه القصد وربط الجرح، وقال مالك: لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان الحسن البصري يرى في الحجامة ممأ. المغني ٣/٣٠٥.

٥٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال:
لا يحتجم^(١) المحرم إلا أن يضطر إليه.

٧٣ - (باب دخول مكة بسلاح)

٥٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك:
أن رسول الله ﷺ دخل مكة^(٢) عام الفتح وعلى رأسه الميخفر^(٣) فلما

(١) قوله: لا يحتجم المحرم، أي في موضع له شعر يحتاج إلى قطعه إلا أن يضطر إليه، فحيث يفتدي كما علم من قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(١)، فلا منافاة بين هذا الحديث وبين ما تقدم، كذا قال القاري: وأراد به إرجاع قول ابن عمر إلى ما ذهب الجمهور إليه، وليس بجيد فإن خلاف ابن عمر في المسألة مشهور أنه لا يجوز الاحتجام مطلقاً إلا عند الاضطرار.

(٢) قوله: أن رسول الله ﷺ، هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وقد قيل: تفرد به مالك عن الزهري من بين أصحابه وليس كذلك فقد رواه ستة عشر نفساً غير مالك عنه في «الحلية» لأبي نعيم ومسنده أبي يعلى وكتاب الضعفاء لابن حبان وغيرها، وله طرق أخر أيضاً كما بسطه الحافظ في «فتح الباري».

(٣) أي في سنة فتح مكة وهي سنة ثمان.

(٤) قوله: وعلى رأسه الميخفر، بكسر الميم وسكون الفين المعجمة وفتح الفاء ثم راء، قال صاحب المحكم: ما يُجْعَل من فضل درع الحديد على الرأس مثل الفلتسوة، وقال ابن عبد البر: هو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، وقد زاد بشر بن عمر عن مالك: من حديد، ولا أعلم ذكره غيره أي من رواة الموطأ. وأما خارجه فقد رواه عشرة أخرجه رواياتهم الدارقطني. قال مالك: لم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرماً، فإنه لم يرو عن أحد أنه تحلل من =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

نزع^(١) جاءه رجل^(٢) فقال له : ابن خَطَل^(٣) متعلقٌ بأستار الكعبة ،
قال : اقتلوه .

= إحرامه وهو من الخصائص النبوية عند الجمهور، وخالف ابن شهاب فأجاز ذلك
لغيره، قال أبو عمر : ولا أعلم من تابعه على ذلك إلا الحسن البصري، وروي عن
الشافعي، والمشهور عنه أنها لا تُدْخَلُ إلا بإحرام فإن دخلها أساء ولا شيء عليه
عنده وعند مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه حجة أو عمرة، ولمسلم وأحمد
وأصحاب السنن عن جابر : دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء
لغير إحرام . ولا معارضة بينه وبين حديث أنس لإمكان أن المغفر فوق العمامة،
قاله ابن عبد البر . وقيل : لعل العمامة كانت ملفوفة فوق المغفر، وقال القرطبي :
يجوز أن يكون نزع المغفر عند انقياد أهل مكة ولبس العمامة بعده، كذا ذكره
العيني والزرقاني .

(١) أي وضع المغفر عن الرأس .

(٢) قوله : جاءه رجل، هو أبو برزة الأسلمي بفتح الباء وسكون الراء بعده
زاء معجمة، واسمه فضلة بن عبيد، جزم به الكرمانى والفاكهى في «شرح العمدة»،
وقيل : سعيد بن حريث، وقال المحافظ لم يسم .

(٣) قوله : ابن خَطَل، بفتحين، قيل : اسمه عبد الله، وكان اسمه في
الجاهلية عبد العزى، وقيل : هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل : غالب بن
عبد الله بن خطل، واسم خطل عبد مناف، وهو لقب له من بني تيم، وكان قد ارتدَّ
بعد ما أسلم، وقيل : كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فكان يبدل ما نزل فيكتب
مكان غفور رحيم غفور ونحو ذلك، ولما ارتدَّ لحق بأهل مكة، فلما دخلها
رسول الله ﷺ أبطل دمه، فقال : اقتلوه وإن وجدتموه تحت أستار الكعبة — بالفتح
جمع يثر بالكسر ما يُستر به البيت — فأخبر أنه متعلق بأستار الكعبة فأمر بقتله فقتل^(٤) .

(٤) قال ابن عبد البر وانطيسي : إن قتل ابن خطل كان قوداً لقتله . مسلم، وقال القاري : بل
كان ارتداداً . أوجز المسالك ١٧٥/٨ .

قال محمد: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير^(١) مُحَرَّم ولذلك دخل وعلى رأسه الجفقر، وقد بلغنا^(٢) أنه حين أحرم من حُتَيْن^(٣) قال: هذه العُمرة لدخولنا مكة بغير إحرام يعني يوم الفتح، فكذلك الأمر عندنا: من دخل^(٤) مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيَهْلُ^(٥) بعمره أو بحجة لدخوله^(٦) مكة بغير إحرام. وهو قول^(٧) أبي حنيفة رحمه الله والعامه من فقهاءنا.

(١) قوله: غير محرم، لأنها قد أُجِلَّتْ له في ذلك اليوم حتى حل له القتال فيها، ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة فكان ذلك من خصائصه بمن معه، كما بسطه الطحاوي في «شرح معاني الآثار».

(٢) قوله: وقد بلغنا، هذا البلاغ يدل على أنه ﷺ أدى العمرة التي أحرم بها من الجمرات حين رجوعه من حُتَيْن وتقسيم خنائه عوضاً لدخوله مكة بغير إحرام في فتح مكة، والله أعلم بحال نبيه.

(٣) قوله: حُتَيْن، مصغراً اسم موضع وإد بين مكة والطائف وراء عرفات، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وكانت فيها غزوة مشهورة مذكورة في القرآن.

(٤) أي من أهل الأفاق.

(٥) أي يحرم.

(٦) أي عوضاً عنه.

(٧) قوله: قول، وبه قال جماعة، وقيد بعضهم بمن أراد الحج أو العمرة وقد مر معنا ما يتعلق بهذا المقام في «باب دخول مكة بغير إحرام» وفي «باب المواقيت».

(كتاب النكاح)^(١)

١ - (باب الرجل تكون عنده نسوة^(٢)) كيف يَقسِمُ بينهما

٥٢٣ - أخبرنا مالك،

(١) قوله: كتاب النكاح، هو في اللغة حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وقيل: مشترك بينهما وفي الشرع حقيقة في العقد الموضوع قاله علي القاري، وقد وردت أحاديث كثيرة ناطقة بفضله والترغيب إليه، وطرق بعضها وإن كانت مما تُكَلَّمُ في روايتها فلا يضر في إثبات المقصود^(٣). فأخرج ابن ماجه من حديث عائشة مرفوعاً: النكاح من ستي فمن لم يعمل بستى فليس مني، وتزوجوا فلاني مكاثر بكم الأمم ومن كان ذا طُول فليتكح، ومن لم يجد فعلية بالصوم، فإن الصوم وجاء له، وفي سننه عيسى بن ميمون ضعيف، وفي الصحيحين من حديث أنس في ضمن حديث: ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج، فمن رغب عن ستي فليس مني، وعن أنس مرفوعاً: حُبُّ إِيٍّ من الدنيا النساء والطيب، وجعل قرة عيني في الصلاة، رواه النسائي وإسناده حسن، وقد اشتهر على الألسنة بزيادة ثلاث، وهكذا ذكره الغزالي في «الإحياء» ولم يوجد في شيء من طرقه المسندة، كذا قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي».

(٢) قوله: نسوة، المراد بهن الزوجات لأن السراي وأمهات الأولاد لاحق لهن في القسمة، كذا قال القاري.

(١) لا خلاف أن النكاح فرض حالة التوقان، حتى إن من تأقت نفسه إلى النساء بحيث لا يمكنه الصبر صهن وهو قادر على المهر والنفقة ولم يتزوج يئثم، واختلف فيما إذا لم تتق نفسه، فقال نفاة القياس مثل داود بن علي الأصبهاني وغيره من أصحاب الظواهر: فرض عين =

حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الملك بن أبي بكر بن
الحارث بن هشام، عن أبيه^(٢)^(٣): أن النبي ﷺ حين بنى^(٤) بام
سلمة^(٥) قال لها حين^(٦) أصبحت^(٧) عنده^(٨): ليس بك^(٩) على
أهلك^(١٠).....

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني.

(٢) أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني.

(٣) قوله: عن أبيه أن النبي... إلى آخره، قال ابن عبد البر: هذا حديث
ظاهره الانقطاع وهو متصل مسند صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كما صرح
به عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، كذا في «تتوير الحوالك».

(٤) أي زفت إليه ودخل عليها.

(٥) هند بنت أبي أمية المخزومية.

(٦) قوله: حين أصبحت عنده، وفي رواية لمسلم: دخل عليها فإذا أراد أن
يخرج أخذت بثوبه فقال لها ليس بك... إلى آخره، وفي رواية الحاكم في
«المستدرک»: أنها أخذت بثوبه مائة له من الخروج من بيتها، فقال لها: إن شئت.
وهذا يشعر بتقديم الثماس أم سلمة لذلك، فخيرها^(١) النبي ﷺ بين التسيع والتلث.

(٧) أي دخلت في الصباح.

(٨) أي في بيته. (٩) يا أم سلمة.

(١٠) قوله: على أهلك، يريد به نفسه ﷺ. يقول ليس علي بك احتقار =

بمنزلة الصوم والصلاة وغيرهما، وقال الشافعي: مباح كالبيع والشراء واختلف أصحابنا فيه،
فقال بعضهم: إنه منلوب ومستحب وإليه ذهب الكرخي، وقال بعضهم: فرض كفاية بمنزلة
الجهاد وقال بعضهم: واجب... إلخ. بذل المعهود ٤/١٠، نقلًا عن «البدائع».

(١) في الأصل: «خيرها»، وهو خطأ.

هوان^(١)، إن شئت سبعتُ عندك وسبعتُ^(٢) عندهن^(٣)، وإن شئت
ثلثتُ^(٤) عندك ودرت^(٥)،

• وإذلال بالنسبة إلى باقي الأزواج، فلا أفعل فعلاً يكون فيه هوانك، بل الأمر بك
إن شئت سبعتُ عندك وإن شئت ثلثتُ.

(١) قوله: هوان، قال النووي: معناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقك
شيء بل تأخذينه كاملاً، وقال الأبي: قيل: المراد بالأهل قبيتها لأن الإعراض
عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها فالباء على الأول متعلقة
بهوان، وعلى الثاني للسيبة أي لا يلحق أهلك بسبك هوان، كذا قال الزرقاني.

(٢) أي أقمتُ عندك سبعاً.

(٣) أي عند بقية الزوجات.

(٤) أي أقمتُ ثلاثاً.

(٥) قوله: ودرت، ظاهره أن الثلاث حق للجديدة الثيب فإن معنى درت
الدوران المعتاد وهو القسم يوماً يوماً، فكانه قال لأم سلمة: وكانت ثيباً إن شئت
سبعتُ عندك فاسبّع عند بقية الأزواج للنسوة، إذ لا حق لك في السبعة، وإن شئت
ثلثتُ عندك فترقي حقك، ثم درت على بقية النساء يوماً يوماً بالسوية، وفهم منه
جواز تخيير الثيب بين الثلاث بلا قضاء، والسبع مع القضاء، وإليه ذهب الجمهور
والشافعي وأحمد كما ذكره النووي وغيره، وقال مالك وأصحابه: لا تُخير بل للبكر
الجديدة سبع وللثيب ثلاث يرون التخيير والقضاء، قال ابن عبد البر: هذا أي
حديث أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذي رواه مالك عن أنس. انتهى.
وشار به إلى ما في صحيح البخاري عن أنس أنه قال: السنة إذا تزوج البكر أقام
عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، وفيه أيضاً عنه: من السنة إذا تزوج
الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وقسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام
عندها ثلاثاً ثم قسم. وأخرج ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة والإسماعيلي =

قالت (١): ثلث.

- والدارقطني والبيهقي وابن حبان هذا الحديث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: سَبْعُ
لَبْكَرٍ وَثَلَاثٌ لِلنَّبِيِّ. واعتذر أصحاب مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحاً على
التخيير بأن مالكاً رأى ذلك من خصائص النبي ﷺ لأنه خُصَّ في النكاح بخصائص
فاحتمال الخصوصية مَنَع من الأخذ به، وفيه ضعف ظاهر لأن مجرد الاحتمال
لا يمنع الاستدلال، وقال أصحابنا الحنفية: لا فرق بين الجديدة والقديمة ولا بين
البكر والثنية، بل يجب القسم على السوية بينهما يوماً يوماً لإطلاق قوله تعالى:
﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (١)، وقوله
تعالى: ﴿فَإِنْ جِفْتُمْ لِأَ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (٢)، وإطلاق ما روى
أصحاب السنن الأربعة عن عائشة: كان رسول الله يقسم ويعدل ويقول: اللَّهُمَّ هَذَا
قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ يَعْنِي الْقَلْبُ أَيَّ زِيَادَةِ الْمَحَبَّةِ.
فظاهره أَنَّ مَا عَدَاهُ دَاخِلٌ تَحْتَ مَلَكِهِ فَتَجِبُ السُّوْيَةُ فِيهِ، وَلَمَّا رَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ
وَأَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً، مِنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَمَالَ إِلَى
إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَشَقَّهُ مَائِلٌ. فظاهر هذه النصوص يقتضي التسوية من غير
فصل، فَإِنْ سَبَّعَ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ سَبْعٌ عِنْدَ غَيْرِهَا، وَإِنْ ثَلَّثَ عِنْدَهَا ثَلْثٌ عِنْدَ غَيْرِهَا،
وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ بَكْرٌ كَانَتْ أَوْ ثَنِيًّا، كَذَا قَرَرَهُ ابْنُ الْهَمَامِ وَغَيْرُهُ. وَعَلَى هَذَا
حَمَلُوا حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَالُوا: مَعْنَى ثُرْتُ: الدُّورَانِ عِنْدَ الْبَقِيَّةِ بِالثَّلَاثِ لِيَحْصَلَ
الْمَسَاوَاةُ إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَخِلَافُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِطَرِيقٍ فِيهِ
الْوَاقِدِيُّ: أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ: إِنْ شِئْتَ أَقَمْتُ عِنْدَكَ ثَلَاثًا خَالِصَةً لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ
سَبَّعْتُ لَكَ وَسَبَّعْتُ لِنِسَائِي.

(١) قوله: قالت: ثلاث، قال القاضي عياض: اختارت التثنية مع أخذها

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

قال محمد: وبهذا نأخذ ينبغي أن سَبَّع عندها^(١) أن يُسَبَّع عندهن^(٢) لا يزيد لها عليهن شيئاً وإن ثلثت عندها أن يَثَلَّث^(٣) عندهن، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

بشبه حرصاً على طول إقامته عندها لأنها رأت أنه إذا سَبَّع لها وسَبَّع لغيرها لم يقرب رجوعه إليها.

(١) أي الجديدة.

(٢) أي القديمة.

(٣) قوله: أن يَثَلَّث عندهن، لعلة مبني على حمل الذَّوْر المذكور في الحديث على الذَّوْر بالتثليث، وقد عرفت ما فيه، ولذا قال القاري في شرحه تحت هذا القول: فيه أن ظاهر الحديث السابق أن بعد التثليث هو الدور ولا يفهم منه التثليث عندهن إلا من دليل خارج يحتاج إلى بيانه. انتهى.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال علي القاري في «المرقاة شرح المشكاة»: عندنا لا فرق بين القديمة والجديدة لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾^(١). وخبر الواحد لا ينسخ الكتاب. انتهى. فأشار إلى بناء الكلام على مسألة أصولية وهي عدم جواز نسخ إطلاق الكتاب القطعي بخبر الأحاد الظني، ففي ما نحن فيه لما ثبت بإطلاق الكتاب وجوب عموم المساواة ومنع الميل إلى إحدى الزوجات مطلقاً أفاد ذلك وجوب المساواة في القديمة والجديدة أيضاً والبكر والثيب أيضاً، فإن فُرِّقَ بينهما بحديث أنس أو أم سلمة وغيرها يلزم إبطال إطلاق الكتاب بالخبر الظني، وأشار في شرحه لهذا الكتاب إلى الإيراد على هذا المسلك حيث قال بعد ذكر سناد علمائنا بأية: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا﴾ وغيره فيه أنه إذا كان التخصيص قع شرعاً يكون عدلاً فلا منافاة ولا معارضة أصلاً. انتهى.

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

٢ - (باب أدنى^(١) ما يتزوج الرجل عليه المرأة)

٥٢٤ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد^(٢) الطويل عن أنس بن مالك: أن عبد الرحمن بن^(٣) عوف جاء إلى النبي ﷺ وعليه^(٤) أثر صُفْرَةٍ فأخبره^(٥) أنه تزوج امرأة من الأنصار،

(١) أي أقل مهرها.

(٢) قوله: حميد الطويل، هو حميد بضم الحاء بن أبي حميد أبو عبيدة البصري الطويل، روى عن أنس والحسن وعكرمة، وعنه مالك وشعبة والحمادان والسنيدان وخلق، وثقه ابن معين وأبو حاتم، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، كذا في «الإسعاف».

(٣) أحد العشرة المبشرة بالجنة المتوفي سنة ٣٢ هـ.

(٤) قوله: وعليه أثر صُفْرَةٍ^(١)، تعلقت بجنده لو ثوبه من طيب العروس، وهذا أولى ما فُسر به، وفي رواية: به ردع من زعفران أي أثره، وليس بداخل في النهي عن تزعفر الرجل لأنه فيما قصد به التشبه بالنساء، كذا قال الزرقاني.

(٥) قوله: فأخبره، أي فسأله رسول الله ﷺ، وقال: ما هذا؟ فأخبره. كذا ورد في رواية: وفيه افتقاد الكبير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حالهم، فإنه كان نهى عن التضمخ بالطيب، فأجابه بأنه لم يضمخ به، وإنما تعلق به من العروس. وهذه المرأة التي أخبر أنه تزوجها لم تسم في الروايات إلا أن الزبير بن بكار جزم بأنها ابنة أبي العيثر - بفتح الميمتين بينهما تحية ساكنة آخره راء مهمل -

(١) وفي رواية وصّر من صفرة بفتح الواو والضاد المعجمة آخره راء، هو في الأصل الأثر، وفي أخرى ردع ودرع بمهملات، مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران. والمراد بالصفرة صفرة خلوق والخلوق طيب يُصنع من زعفران وغيره، قاله الحافظ. انظر الأوجز ٩/٤٣٨.

قال : كم ^(١) سُقَّت إليها؟ قال : وزن ^(٢) نَوَاة من ذهب ، قال : أُولِم ^(٣)

= اسمه أنس بن رافع الأنصاري ، وأنها وَلَدَتْ له القاسم وعبد الله ، كذا قال الحافظ ابن حجر .

(١) قوله : كم سُقَّت إليها ، يضم السين من السوق ، أي كم أرسلت من المهر مطلقاً ، أو المعجل كذا قال القاري . وقال الزرقاني : فيه أنه لا بد في النكاح من المهر ، وقد يشعر ظاهره احتياجه إلى تقدير لأن كم موضوعة له ، ففيه حجة للمالكية والحنفية في أن أقل الصداق مقلتر ^(٤) .

(٢) قوله : وزن نَوَاة من ذهب ، قال الخطابي والأكثرون : هي خمسة دراهم من ذهب فالنواة اسم المقدار المعروف عندهم ، وقال أحمد بن حنبل : النواة ثلاثة دراهم وثلاث ، وقيل : المراد : نواة التمر أي وزنها من ذهب ، والأول أظهر وأصح ، وقال بعض المالكية : النواة بالمدينة ربع دينار كذا في «شرح الزرقاني» ، وفيه أيضاً قال عياض : قيل : زنة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع ، وأراد قائله أن يحتاج به على أنه أقل الصداق ، ولا يصح لقوله من ذهب وذلك أكثر من دينارين ، وهذا لم يقله أحد ، وهو غفلة من قائله بل فيه حجة لمن يقول لا يكون أقل من عشرة دراهم .

(٣) زاد في رواية : قال : فبارك الله لك ، أُولِم ولو بشاة . قوله : أُولِم ، أمر ندب عند الجمهور وقيل للوجوب ، ووقته على الأشهر بعد الدخول كما يُستنبط من هذا الحديث أيضاً .

(١) قال ابن رشد : اتفقوا على أنه لا حدٌ لأكثره ، واختلفوا في أقله ، فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المدينة من التابعين لا حدٌ لأقله ، وكل ما جاز أن يكون ثمناً وقيمة لشيء جاز أن يكون صداقاً ، وقال طائفة بوجوب تحديد أقله ، والمشهور من ذلك مذهبان : أحدهما : مذهب مالك لا بد من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، ومذهب أبي حنيفة لا بد من عشرة وقيل خمسة وقيل أربعون . . . إلخ . انظر بداية المجتهد ٢/ ٢٠ .

ولو^(١) بشاة.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. أدنى المهر عشرة دراهم ما تُقطع

(١) هو للتقليل.

(٢) قوله: وبهذا نأخذ أدنى المهر... إلى آخره، نعله حمل النواة على هذا المقدار، وقد ورد بالتقدير بهذا المقدار آثار أخر أكثرها مما تُكَلِّم فيها، فأخرج الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن داود الأزدي عن الشعبي عن علي قال: لا تُقطع الأبدني في أقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم، قال ابن الجوزي في «التحقيق»: قال ابن حبان: داود ضعيف والشعبي لم يسمع علياً. وأخرجه الدارقطني أيضاً عن جويسر—وهو ضعيف—عن الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن علي، ومن طريق آخر عن الضحاك بسند فيه محمد بن مروان أبو جعفر لا يكاد يعرف. وأخرج الدارقطني والبيهقي عن مشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً: لا تنكحوا النساء إلا الأتقاء ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم، قال الدارقطني: ابن عبيد متروك الحديث، وأسد البيهقي عن أحمد أنه قال: أحاديث مشر موضوعة، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن ميسرة عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي يعلى رواه ابن حبان في «كتاب الضعفاء»، كذا ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، والكلام في هذا الحديث نقضاً وإبراماً كثير، والإنصاف أن هذا الحديث بعد ثبوته لا يدل على التقدير بحيث لا يصح دونه، وفي الأحاديث كثرة دالة على إطلاق المهر، وعدم التقدير بالعشرة وظواهر الآيات تؤيده، وقد أجاب عنها أصحابنا بحملها على المعجل^(٣)، فافهم ولا تعجل بالقبول فإنه يَرُدُّ عليهم نسخ إطلاق الكتاب وتقييده بأخبار الأحاد، وهو خلاف أصولهم.

(١) يحتمل أن يكون معجلاً في المهر لا أصل المهر على ما جرت العادة بتعجيل

شيء من المهر قبل الدخول. ويحتمل أن يكون ذلك كله في حال جواز النكاح بغير مهر =

فيه اليد . وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٣ - (باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها في النكاح)

٥٢٥ - أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد^(٢) ، عن عبد الرحمن

الأعرج ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا يَجْمَعُ^(٣) الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها .

قال محمد : وبهذا نأخذ وهو^(٤) قول أبي حنيفة والعمامة من

فقهاءنا .

(١) قوله : قول ، وعند مالك أدناه ربع دينار ، وعند الثوري أربعون ديناراً ، وعند الشافعي ما جاز كونه ثمناً جاز كونه مهراً ، كذا ذكره ابن الهمام .

(٢) بكسر الزاء وخفة التاء عبد الله بن ذكوان .

(٣) أي في نكاح أو منك يمين ، فإن نكحها معاً بطل نكاحهما ، وإن مرتباً بطل نكاح الثانية . قوله : لا يجمع . . . إلى آخره ، الحديث مبسوط في سنن أبي داود والترمذي بلفظ : لا تنكح المرأة على عمتها ولا العممة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى . والحكمة في تحريم مثل هذا هو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب ، فإن الضربين تتحاسدان وينجر البغض إلى أقرب الناس ، والحمد بين الأقارب أشنع ، وقد اعتبر النبي ﷺ هذا الأمر في تحريم الجمع بين بنته وبنت غيره حيث حرم على علي رضي الله عنه نكاح بنت أبي جهل على فاطمة ، كذا في حجة الله البالغة .

(٤) قوله : وهو قول أبي حنيفة ، وبه قال جمهور العلماء ، وشذ طائفة من =

على ما قيل : إن النكاح كان جائزاً بغير مهر إلى أن نهى النبي ﷺ عن الشغار . بذلك المعهود ١٣١/١٠ .

٥٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب ينهى أن تُنكح المرأة على خالتها أو على عمتها وأن^(١) يطل الرجل وليدة^(٢) في بطنها جنين لغيره^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

= الخوارج حيث جوزت الجمع بين المرأة وعمتها، وغير ذلك سوى الجمع بين الأختين زعماً منهم أن الله حرم الجمع بين الأختين بقوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾^(١)، ثم قال: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا رَوَاهُ ذَلِكَ﴾^(٢) فدل ذلك على جواز الجمع بين غيرهما، وأخبار الأحاد لا تخصّص القرآن ولا تنسخه وبالف بعض السلف حيث منع من الجمع بين بنتي العم، وبنتي الخالة ونحو ذلك أيضاً، والجمهور على خلافه، كذا قال الزرقاني وغيره.

(١) ثلثا يسقي بمائه زرع غيره سواء كان من حلال أو حرام، كذا قال القاري. قوله: وأن يطل، ورد: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض، رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد، قاله الزرقاني. وفيه إشارة إلى جواز نكاح حبل من غيره، وبه قال جمهور علمائنا بجواز نكاح حبل من زنا لكن يحرم وطئها ما لم تضع، هذا إذا نكح غير الزاني، وإن نكح الزاني يجوز له وطئها أيضاً لكونه ساقياً بمائه زرع نفسه.

(٢) أي جارية أو أمة.

(٣) أي لغير الواطئ.

(١) سورة النساء الآية ٢٣.

(٢) سورة النساء الآية ٢٤.

٤ - (باب الرجل يخطب على خطبة^(١) أخيه^(٢))

٥٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان^(٣)، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا يخطب^(٤) أحدكم على خطبة أخيه^(٥).

(١) بكسر الخاء: التماس النكاح.

(٢) قوله: أخيه، التعبير به ليوافق عنوان الخبر والتعبير به في الخبر للتحريض على كمال التوقد وقطع صور المناقرة أولاً لأن كل المسلمين إخوة إسلاماً.

(٣) قوله: حبان، بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة بن منقذ بضم الميم وكسر القاف آخره ذال معجمة، كما ضبطه الحافظ عبد الغني في «مشتبه النسبة» وابن ماكولا في «الإكمال» وغيرهما لا بكسر الحاء المهملة كما ظنه القاري.

(٤) قوله: لا يخطب^(١)، يرفع الباء خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي، قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركون وإلاً فلا، لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وقال الخطابي: في قوله «أخيه» دليل على أن الأول مسلم، فإن كان يهودياً أو نصرانياً لم يمنع الخطبة على خطبته، وبه قال الأوزاعي، والجمهور على خلافه^(٢). وقالوا: إن ذكر الأخ جرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنافر.

(٥) أي إذا توافقوا وأما إذا أبى أهلها فلا بأس، كذا قال القاري.

(١) قال الجمهور: هذا النهي للتحريم، وقال الخطابي: هذا النهي للتأديب وليس نهى تحريم يبطئ العقْد عند أكثر الفقهاء. قال الحافظ: هو عندهم للتحريم، ولا يبطئ العقْد، بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع. انظر: بذل المجهود ٧٥/١٠.

(٢) ذهب الجمهور إلى إلحاق السلمي بالمسلم في ذلك، وقال ابن قدامة: إن كان الخاضب الأول ذمياً لم تحرم الخطبة، نص عليه أحمد إذ قال: إنما هو للمسلمين، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو استام على سؤمهم لم يكن داخلًا في ذلك. المثني ٦/٢٠٨.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

٥ - (باب الثيب أحق بنفسها من وليها)

٥٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن^(١) ومجمع أبي يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء ابنة خذام: أن^(٢) أياها زوجها^(٣) وهي^(٤) ثيب، فكرهت

(١) قوله: عن عبد الرحمن، هو أبو محمد المدني ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، يقال: وُلِدَ في حياة النبي ﷺ، ومات سنة ٩٣هـ، وأخوه مجمع على وزن اسم فاعل من التجميع، تابعي كبير مات سنة ٦٠هـ، وأبوهما يزيد بن جارية الأنصاري الأوسي، ذكره ابن سعد في الصحابة، كذا قال الزرقاني. وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: يزيد بن حارثة اليربوعي ابن عامر بن مجمع بن المطاف، هو أبو مجمع، وعبد الرحمن شهد خطبة الوداع.

(٢) قوله: أن أياها، هو خذام بالمعجمة المكسورة والدال المهملة، كما في «الفتح» و«التقريب»، وقال بعضهم: بالذال المعجمة ابن وداعة، ويقال ابن خالد، من أفاضل الصحابة، كذا قال الزرقاني.

(٣) قوله: زوجها، لما تآيمت من أوس بن قنادة الأنصاري حين قُتل يوم أحد، كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسلاً، وأخرجه الواقدي عن خنساء نفسها، وسماء بعضهم أنساء، وقيل اسمه أسير، وإنه مات بيلر.

(٤) قوله: وهي ثيب، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» خنساء بنت خذام ابن وداعة الأنصاري من الأوس أنكحها أبوها وهي كارهة فرد رسول الله ﷺ نكاحها. واختلفت الأحاديث في حالها في ذلك الوقت، ففي نقل مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع عنها أنها كانت ثيباً، وذكر =

ذلك^(١)، فجاءت رسول الله ﷺ فردّ^(٢) نكاحه.

= ابن المبارك عن الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكراً، والصحيح نقل مالك في ذلك^(١)، وروى محمد بن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه عن جدته خنساء قال: وكانت أيتماً من رجل فزوجه أبوها رجلاً من بني عوف فخطبت إلى أبي لبابة بن عبد المنذر وارتفع شأنها إلى رسول الله ﷺ فأمره أن يلحقها بهوها فتزوجت أبا لبابة.

(١) قوله: فذلك، أي ذلك النكاح، أو ذلك الرجل الذي زوجها منه أبوها، قال ابن حجر: ولم يُعرف اسمه، نعم عند الواقدي أنه من مَرْيَنة وعند ابن إسحاق أنه من بني عمرو بن عوف.

(٢) قوله: فردّ نكاحه، أي وجعل أمره إليها كما في رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد وله عن نافع بن جبير: فأتى النبي ﷺ، فقالت: إن أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكتُ أمري، قال: فلا نكاح له، انكحي من شئت، فردّ نكاحه. وتكحت أبا لبابة الأنصاري. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته وعلى القول به، لأن من قال لا نكاح إلا بولي. قال: لا يزوّج الثيب ولها إلا بإذنها ومن قال: ليس للولي مع الثيب أمر فهو أولى بالعمل بهذا الحديث. واختلف في بطلانه لورضيته، فقال الشافعي وأحمد ببطلانه، وقال أبو حنيفة لها أن تجيز فيجوز ولا تجيز فيبطل. انتهى ملخصاً. وأما حديث النسائي عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها، فأتى النبي ﷺ ففرّق بينهما فحمله اليهقي على أنه زوجها من غير كفؤ، كذا في شرح الزرقاني.

(١) قال الشيخ في وبذل المجبوء ١١٢/١٠ بعد ما حكى اختلاف الروايات في كونها بكراً أم ثيباً: لا معارضة بينهما حتى يُحتاج إلى الترجيح، فيحتمل أن يكون لها هذه القصة مرتين، مرة وقعت لها حال كونها بكراً ثم وقعت حال كونها ثيباً، وهذا أمون من أن يُردّ الحديث الصحيح بهذا العذر، مع أن القائل بكونها ثيباً هو عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد، والغائلة بكونها بكراً هي خنساء نفسها فلا يرجع قولها بمقابله قولها.

قال محمد: لا ينبغي أن تنكح الثيب، ولا البكر إذا بلغت^(١) إلا بإذنها فاما إذن البكر فصحتها^(٢)، وأما إذن الثيب فرضاها بلسانها، وزوجها والدّها أو غيره^(٣). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا.

٦ - (باب الرجل يكون عنده أكثر^(٤))

من أربع نسوة فيريد^(٥) أن يتزوج

٥٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(٦)، قال: بلغنا أن

(١) في نسخة: بلغنا. وإذا لم تبلغ يجوز نكاح وليها بنهر إذنها إلا أن لها خيار الفسخ عند البلوغ إذا كان النكاح غير الأب والجد.

(٢) أي سكوتها. قوله: صحتها، قال القاري: لما أخرجه الجماعة إلا البخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً: الأيم أحق بنفسها من وليها. والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها، والأيم الثيب التي لا زوج لها إذا كانت بالغاً عاقلة.

(٣) من أوليائها حقيقة أو حكماً.

(٤) قوله: أكثر من أربع نسوة، الأولى أن يحذف الأكثر ليطابق العنوان ما في الباب من الأخبار، فإن الخبر الأول دال على نهي التزوج على أكثر من أربع نسوة، والثاني: على منع التزوج على أربع نسوة، ولأن منع التزوج بعد الأربعة يستلزم المنع منه بعد أكثرها من غير عكس.

(٥) قوله: فيريد أن يتزوج، أي لواحدة بعد الأربعة، فكان حق العبارة أن يقول: ويريد بالواو عطفاً على «يكون» لا أن يفرّع على كون أكثر من الأربع عنده، والظاهر أنه من التنازع، كذا في شرح القاري، وفيه نظر غير خفي.

(٦) هو الزهري، فالحديث مرسل وهو حجة.

رسول الله ﷺ قال لرجل^(١) من ثقيف^(٢) - وكان عنده عشر نسوة^(٣) - حين^(٤) أسلم الثقفي، فقال له: أمسيك منهن أربعاً، وفارق سائرهن. قال محمد: وبهذا نأخذ^(٥). يختار منهن أربعاً أيتهن شاء، ويفارق^(٦) ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربعة الأول جائر، ونكاح من بقي منهن باطل وهو قول إبراهيم النخعي.

(١) قوله: قال لرجل من ثقيف، قال ابن عبد البر في «شرح الموطأ» هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ، وأكثر رواة ابن شهاب، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله ﷺ قال لغيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم فذكره، ووصله معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر، ويقولون إنه من خطأ معمر مما حدث به بالعراق، كذا في «شرح الزرقاني». وفيه أيضاً قد رواه الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدث عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقفي فذكره.

(٢) قبيلة كبيرة من أهل الطائف والحجاز.

(٣) أي فأسلمن معه قاله الزرقاني.

(٤) ظرف لقال. قوله: حين أسلم الثقفي، وهو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك، أحد وجوه ثقيف ومقدمهم، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وتوفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

(٥) وبه قال مالك والشافعي وأحمد كما في «رحمة الأمة».

(٦) قوله: ويفارق ما بقي، قال القاري: لعل مأخذهما قوله «وفارق سائرهن» حيث لم يقل طلقهن، لكن يشكل بأن عقود الجاهلية قبل الدخول في =

٥٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا زَيْبَعَةُ بْنُ أَبِي عبد الرحمن، أن الوليد^(١) سأل القاسم وعُرْوَةَ^(٢) وكانت عنده أربع نسوة فأراد أن يَبْتَ^(٣) واحدة ويتزوج أخرى، فقالا: نعم، فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج. فقال القاسم في مجالس مختلفة.

= الأحكام الإسلامية صحيحة^(١)، والظاهر أن التعبير، بالمفارقة بناءً على فسخ الزيادة بالآية الناسخة لجوازها قبل ذلك وهي قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعَ﴾^(٢) فإن سورة النساء مدنية بالإجماع، فالقول بأن نكاح من بني منهن باطل موقوف على دليل صح في السماع. نعم بعد ظهور الحكم لو تزوج شخص زيادة على الأربع فلا خلاف في بطلان الزائد وصحة الأقل^(٣).

(١) أي ابن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية.

(٢) حين قدم المدينة.

(٣) قوله: أن يَبْتَ، بفتح الياء وكسر الباء الموحدة وتشديد الفوقية، أي :

(١) والظاهر أن كلمة «صحيحة» سقطت في الأصل.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

(٣) قال الموفق: إن الكافر إذا أسلم وبه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدتهن لو كنَ كتابيات لم يكن له إساكنهن كلهن بغير حلال نكحه، ولا يملك إساكن أكثر من أربع، فإذا أحب ذلك اختار أربعاً منهن وفارق سائرهن سواء تزوجن في عقد واحد أو في عقود، وسواء اختار الأوائل أو الأواخر، نص عليه أحمد، وبه قال الحسن ومالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان تزوجهن في عقد أنسخ نكاح جميعهن وإن كان في عقود فنكاح الأوائل صحيح ونكاح ما زاد على أربع باطل. المغني ٦/٦٢٠.

وفي البذلّة عن الشوكاني: ذهبت العترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والأوزاعي والزهري وأحد قولي الشافعي إلى أنه لا يضر من أنكحة الكفار إلا ما وافق الإسلام. انظر الأوجز ١٠/٢٢٧، وبذل المجهود ١٠/٣٨١.

قال محمد: لا يُعجبنا^(١) أن يتزوج خلعاً وإن بَتَّ^(٢) طلاقاً
إحداهن حتى تنقضي عدَّتُها. لا يعجبنا أن يكون ماؤه في رَجَمٍ
خمس^(٣) نِسوة حرائر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من
فقهائنا رحمهم الله.

٧ - (باب ما يوجب الصَّدَاق^(٤))

٥٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال:
إذا دخل الرجل بامرأته وأرْخِيَتْ الستور^(٥) فقد وجب^(٦) الصَّدَاق.
قال محمد: وبهذا^(٧) تأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من

يطلقها بالبتة ويقطعها عن الرجل، ويتزوج أخرى أي في عدة الأولى، فقالا - أي
كلاهما - : نعم فارق امرأتك بالثلاث، أي طلقها ثلاثاً وتزوج بواحدة،
وأطلق عروة الثلاث. فقال القاسم في مجالس متفرقة ليكون على
وفق السنة. وفي «موطأ يحيى»: مالك من ربيعة أن القاسم بن محمد وعروة بن
الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق إحداهن البتة، ويتزوج إن
شاء ولا ينتظر أن تنقضي عدَّتُها، ولو طلقها واحدة أو اثنتين لم يتزوج حتى تنقضي
عدَّتُها، كذا ذكر القاري.

(١) أي لا يحل عندنا. بل ينتظر إلى أن تنقضي عدتها، وهذا عدة الرجل،
كما بسطه الفقهاء.

(٢) أي ببتة صغرى أو كبرى.

(٣) كما أنه لا يحل له إلا أربع حقيقة أو حكماً.

(٤) بفتح أوله وكسره من المرأة، كذا قال القاري.

(٥) كناية عن الخلوة الصحيحة وإن لم يكن هناك إرخاء ستور حقيقة.

(٦) أي كل المهر المسمى أو مهر المثل.

(٧) قوله: وبهذا تأخذ، قال ابن المنذر: وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت =

فقهائنا. وقال مالك بن أنس: إن طلقها بعد ذلك^(١) لم يكن لها إلا نصف المهر^(٢) إلا أن يطول مكثها^(٣) ويتلذذ^(٤) منها فيجب الصداق.

= وعبد الله بن جابر ومعاذ وقول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: يجب على الزوج إذا طلق بعد الخلوة نصف المسمى، وأحمد موافق لأبي حنيفة، ويؤيد مذهبه قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾^(٥) أي وصل من غير فصل إذ حقيقة الإنفصاء الدخول في القضاء وهو مكان الخلوة، كذا في شرح القاري، وذكر السيوطي في الدر المنثور: أخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن الأحنس بن قيس أن عمر وعلياً قالا: إذا أرخى ستراً أو أغلق باباً، فلها الصداق كاملاً، وعليها العدة. وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن زُرارة بن أوفى قال: قضاء الخلفاء الراشدين أن^(٦) من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق. وأخرج البيهقي عن محمد بن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: من كشف امرأته، فتفر إلى عورتها فقد وجب الصداق. وأخرج مالك والبيهقي عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته، فأرخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق. وأخرج مالك والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل قال: إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق^(٧).

(١) أي بعد الخلوة الصحيحة.

(٢) لعدم الجماع.

(٣) أي مع الرجل.

(٤) بلمسها وتقبيلها.

(١) سورة النساء: الآية ٢١.

(٢) في الأصل وأنه، وهو تحريف.

(٣) بنفس الخلوة عند الجمهور وبإدعاء المرأة عند المالكية. انظر أوجز المسالك ٣١٤/٩.

٨ - (باب نكاح الشغار^(١))

٥٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى^(٢) عن الشغار. والشغار أن يُنكح الرجل ابنته على أن

(١) بكسر الشين المعجمة. قوله: نكاح الشغار، هو مأخوذ من قولهم: شغر البلد عن السلطان إذا خلا عنه، سُمِّيَ به لخلوّه عن الصداق أو بعض شرائطه، وقال ثعلب: من قولهم شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول، كان كلاً من الوليين يقول للآخر لا ترفع رجل بتي حتى أرفع رجل بتك، كذا قال الزرقاني.

(٢) قوله: نهى عن الشغار^(١)، هذا حديث متفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر، وفي رواية لهما عن عبيد الله بن عمر قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: أن ينكح ابنة الرجل وتُنكح ابنتك بغير صداق وينكح أخت الرجل وتُنكح أختك بغير صداق. وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: نهى عن الشغار وهو أن يزوّج الرجل ابنته على أن يزوّجه صاحبُه بنته. وفي الباب عن جابر رواه مسلم، وعن أنس رواه أحمد والترمذي وصححه والنسائي، وعن معاوية رواه أبو داود. وقال الشافعي في حديث ابن عمر: لا أدري تفسير الشغار من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو مالك. انتهى. وقال الخطيب في «المدرج»: هو من قول مالك بينه وفصله القعنبى وابن مهدي ومحرز بن عون عنه. انتهى. ورواية البخاري ومسلم من طريق عبيد الله صريح في أنه من نافع، ولذا قال القرطبي في «شرح صحيح مسلم»: إن التفسير في حديث ابن عمر جاء عن نافع وعن مالك وأما حديث أبي هريرة فهو على الاحتمال، والظاهر أنه من كلام النبي ﷺ، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»، ثم قال: في الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: لا شغار في الإسلام، قالوا: يا رسول الله، وما الشغار؟ قال: نكاح المرأة بالمرأة، لا صداق بينهما. وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه يُستأنس به في هذا المقام.

(١) ذكر شيخنا في أوجز المسالك ٣٤٧/٩ في هذا الحديث عدة مباحث فارجع إليه.

يُنكحه الآخر ابنته^(١) ليس بينهما صداق.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا يكون الصداق نكاح امرأة^(٣) فإذا تزوجها^(٤) على أن يكون صداقها أن يزوجه^(٥) ابنته فالتكاح جائز ولها صداق مثلها من نسائها، لا وكس^(٦) ولا شطط^(٧). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أو اخته أو غيرها ممن له ولاية عليها.

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، قال عياض: لا خلاف في النهي^(١) عن الشغار ابتداءً فإن وقع أمضاه الكوفيون والليث والزهري وعطاء بصداق المثل، وأبطله مالك والشافعي، كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري»: لا يفسد النكاح، ويفسد الشرط عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد روايتان.

(٣) قوله: لا يكون الصداق نكاح امرأة كذا في الأصل، والظاهر أنه وهم ويمكن حمله على القلب. هذا كلام القاري، ولا يخفى وأنه فإِنْ مؤدَى هذه العبارة وقلبها واحد.

(٤) أي امرأة بولاية وليها.

(٥) أي يزوّج هذا المتزوج بنته أو اخته مثلاً بذلك الولي الذي تزوج هو بنته.

(٦) بفتح وسكون أي لا نقص.

(٧) أي لا زيادة.

(١) أجمع العلماء على أنه منهي عنه، لكن اختلفوا هل هو نهى يقتضي إبطال النكاح أم لا؟ وعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاة الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد، وقال مالك: يُفسخ قبل الدخول وبعده، وفي رواية عنه قبله لا بعده، وقال جماعة: يصح بمهر المثل وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله. كذا في بذل المجهود ٦٥/١٠.

٩ - (باب نكاح^(١) السر)

٥٣٣ - أخبرنا مالك، عن أبي الزبير^(٢) : أن عمر^(٣) أتى^(٤) برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر: هذا نكاح السر^(٥) ولا نُجيزه ولو كنت^(٦) تقدّمت فيه لَرَجَمْتُ.

(١) قوله: نكاح السر، قال القاري: أي تزويج الخفية. وهو أن يعقد بغير حضور نصاب الشهادة وشرائعها.

(٢) قوله: عن أبي الزبير، هو محمد بن مسلم بن قُدُوس الأسدي المكي، روى عن جابر وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة، وعنه مالك وأبو حنيفة وشعبة والسميعانان، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي، مات سنة ١٢٨هـ، كذا في «الإسعاف».

(٣) ابن الخطاب أحد الخلفاء الأربعة.

(٤) بصيغة المجهول.

(٥) أي لا بد في النكاح من الإعلان ولو بحضور شاهدين.

(٦) قوله: ولو كنت تقدّمت، بفتح التاء والقاف والذال، أي سبقت غيري، وفي رواية ابن وضاح بضم التاء والقاف وكسر الدال على بناء المفعول أي سبقتي غيري، كذا قال الزرقاني. والظاهر أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر بالمنع وسبقت بإقامة الحجة على عدم جوازه وشهرت ذلك، ثم فعلت بعد الاطلاع عليه لرجمت أي أقمت عليك تعزيراً وعقوبة^(١).

(١) والأوجه ما في المحلى، إذ قال: تقدمت ورجمت بزنة المتكلم المعلوم فيهما. يعني لو أعلمت الناس أنه لا يحل نكاح إلا بشاهد وامرأتين حتى تعرفوا لرجمت فيه بعد تقبلي من فعله. انظر الأوجز ٣٥٦/٩.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لأن النكاح لا يجوز^(١) في أقل من شاهدين وإنما شهد على هذا الذي رده عمر رجل وامرأة، فهذا نكاح السر لأن الشهادة لم تكمل^(٢) ولو كملت الشهادة برجلين أو رجل^(٣) وامرأتين كان نكاحاً جائزاً وإن كان سراً^(٤)، وإنما يقسّد^(٥) نكاح السر أن يكون بغير شهود، فأما إذا كملت فيه الشهادة فهو نكاح العلانية وإن كانوا أسراً^(٦).

٥٣٤ — قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان^(٧)،

(١) قوله: لا يجوز في أقل من شاهدين، لورود كثير من الأخبار في ذلك، والكلام في رواة أكثرها لا يضر لحصول القوة للمجموع، فأخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث عائشة مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل. وأخرج الترمذي عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً — وقال: الموقوف أصح —: البغايا الثلاثي ينكحن أنفسهن بغير بيعة. وفي الباب من حديث أبي هريرة وعليّ وأنس وجابر وابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين ذكرها الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية» مع ما لها وما عليها.

(٢) أي لم تتم.

(٣) قوله: أو رجل وامرأتين، فيه خلاف الأئمة الثلاثة حيث قالوا: لا دخل للنساء في النكاح، وإنما يصح بشهادة عدلين رجلين إلا أن مالكا أجاز العقد بدون شهادة ثم يشهدان قبل الدخول، وقال: نكاح السر ما أوصى بكتمه. وعند غيره لا يجوز ما لم يشهد عليه، كذا قال الزرقاني.

(٤) أي خفياً، وليس الشرط الإعلان في المجالس والمجامع.

(٥) في نسخة: يفسر.

(٦) أي أهل العقد.

(٧) بفتح الموحدة وخفة الباء.

عن حماد^(١)، عن إبراهيم^(٢) أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٠ - (باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها وبين المرأة وأختها في ملك اليمين)

٥٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهْرِيُّ، عن عُثَيْدِ اللَّهِ^(٤) بن عبد الله بن عُثْبَةَ^(٥)، عن أبيه^(٦): أن عمر سُئِلَ عن المرأة وابنتها مما مَلَكَت اليمين أَتَوْطَأُ^(٧) إحداهما بعد الأخرى؟ قال: لا أَحَبُّ^(٨) أَنْ

(١) ابن أبي سليمان لا ابن أبي سلمة كما ظنه القاري.

(٢) النخعي.

(٣) أي في الفسخ.

(٤) بضم العين.

(٥) بضم الأولى وسكون الثانية ابن مسعود.

(٦) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود.

(٧) بهمزة الاستفهام بيان للسؤال. وفي بعض نسخ «موطأ» يحيى بدون

الهمزة.

(٨) قوله: لا أَحَبُّ أَنْ أُجِيزَهُمَا، مأخوذ من الإجازة أي لا أَحَبُّ أَنْ أُجِيزَ الجمع بينهما وطياً. وفي «الموطأ» برواية يحيى: ما أَحَبُّ أَنْ أُخْبِرَهُمَا جميعاً. قال الزرقاني بفتح الهمزة وإسكان الخاء المعجمة وضم الباء الموحدة أي أطاهما، يقال للحرث: خير، ومنه المخابرة. انتهى.

أُجِيزَهما جميعاً ونهاه^(١).

٥٣٦ - أخبرنا مالك، عن الزُّهري، عن قَبِيصَةَ^(٢) بن
ذُؤَيْب: أَنَّ رَجُلًا^(٣) سَأَلَ عِثْمَانَ^(٤) عَنِ الْأَخْتَيْنِ مِمَّا مَلَكَتِ الْيَمِينَ هَلْ
يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: أَحَلَّتَهُمَا^(٥).....

(١) قوله: ونهاه^(١)، أي نهى عمر السائل عن الجمع بينهما والمعنى أنه
لا يوطأ واحدة، ما لم يحرم الأخرى بعقوبتها أو بيعتها أو بمليك بعضها
أو جميعها، كذا قال القاري.

(٢) قوله: قبيصة بن ذؤيب، هو قبيصة بن ذؤيب بن حنبل الخزاعي
المدني، وكذا عام الفتح، وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت
وعائشة وأم سلمة. قال الزهري: كان من علماء هذه الأمة، مات بالشام سنة ٨٧،
كذا في الإسعاف.

(٣) ابن عفان أحد الخلفاء الأربعة.

(٤) والجمع يملكه اليمين.

(٥) قوله: أحلتهما آية، قال ابن حبيب: يريد قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٦)، حيث عمّ ولم يخص أختين ولا غيرهما، وقيل
قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْروجهم حافظون﴾ * إلا على أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم^(٧). وقال ابن عبد البر: يريد تحليل الوطء بملك اليمين في غير آية، كذا
في «شرح الزرقاني».

(١) نهى تحريم باتفاق العلماء إلا ما روي عن ابن عباس. كذا في الأوجز ١/٣٧٥.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٥-٦.

آية وحرمتهما آية^(١)، ما كنت^(٢) لأصنع ذلك، ثم خرج^(٣) فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان^(٤) لي من الأمر شيء، ثم أتيت بأحد فعل ذلك جعلته نكالاً. قال ابن شهاب^(٥): أراه^(٦) علياً رضي الله تعالى عنه.

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ لكونه عاماً من النكاح والجمع بملك اليمين.

(٢) قوله: ما كنت لأصنع ذلك، أخبره برأيه بعدما ذكر التعارض بين الأيمن كانه يشير إلى تقديم الحظر على الإباحة أو إلى أن اشتراك العلة يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه مثل الحكم في النكاح فكما لا يجوز الجمع نكاحاً لا يجوز وطئاً بملك اليمين.

(٣) قوله: ثم خرج، أي ذلك السائل، فلقي علياً فسأله عن ذلك لما أن جواب عثمان رضي الله عنه لم يكن شافياً لعدم جزئه بذلك.

(٤) قوله: لو كان لي من الأمر، أي الحكومة والخلافة أي لو كانت لي حكومة على الناس بالعقوبة ثم جئت بأحد فعل ذلك أي الجمع بين الأختين بملك اليمين، وأطلعت على ذلك جعلته أي فعله ذلك نكالاً - بالفتح - أي باعث عقوبة وعذاب، يعني لأجريت عليه عقوبة زاجرة عن مثل ذلك. قال ابن عبد البر: لم يقل حدته حد الزنا لأن المأول ليس بزان إجماعاً، وإن أخطأ إلا ما لا يُعذر بهجهله وهذا شبهة قوية، وهي شبهة عثمان وغيره.

(٥) الزهري شيخ مالك.

(٦) قوله: أراه علياً، أي أظن ذلك الصحابي القائل له علي بن أبي طالب وكنت عنه قبيصة لصحبته عبد الملك بن مروان، وثوابية تستقل سماع ذكر علي لا سيما ما خالف فيه عثمان، كذا في شرح الزرقاني، وقال القساري: لا يبعد أن =

قال محمد: وبهذا^(١) كله نأخذ لا ينبغي^(٢) أن يُجمع بين المرأة وبين ابنتها، ولا بين المرأة وأختها في ملك اليمين. قال عمار بن ياسر^(٣): ما حرّم الله تعالى من الحرائر شيئاً إلا وقد حرّم من الإماء مثله إلا أن يجمعهن رجل. يعني^(٤).....

= يكون الرجل هو ابن مسعود فإنه سُئل عن الرجل يجمع بين الأختين المملوكتين في الوطي فكرهه.

(١) وبه فإن الجمهور.

(٢) أي لا يحل لأحد.

(٣) قوله: قال عمار بن ياسر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، كذا قال السيوطي في «الدر المشهور» وذكر فيه آثاراً أخر منها قول لياس بن عامر: سألت علياً أن لي أختين مما ملكت يميني اتخذت إحداهما سرّاً وولدت لي أولاداً، ثم رغبت في الأخرى فما أصنع؟ قال: تعنّ التي كنت تطأ ثم تطأ الأخرى، ثم قال: إنه يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من الحرائر إلا العدد، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب، أخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار». ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عن عليٍّ ومثّل عن رجل له أمتان أختان، وطأ إحداهما^(١)، ثم أراد أن يطأ الأخرى؟ قال: لا، حتى يُخرجها عن ملكه. وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والطبراني عن ابن مسعود أنه سُئل عن الرجل يجمع بين الأختين الأمتين فكرهه، فقبل له: يقول الله: ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ فقال: وبغيرك مما ملكت يمينك. وأخرج ابن المنذر والبيهقي عنه، قال: يحرم من الإماء ما يحرم من الحرائر إلا العدد، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبيهقي عن ابن عمر نحو ذلك.

(٤) بيان لمراد عمار من قوله: إلا أن يجمعهن.

(١) في الأصل: وأحدهما.

بذلك أنه يجمع ما شاء^(١) من الإماء، ولا يحل له فوق أربع حرائر.
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

١١ - (باب الرجل يتكح المرأة ولا يصل إليها لعلة^(٢)) بالمرأة أو بالرجل

٥٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب
أنه كان يقول: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ^(٣) يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَهَا فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ
أَجَلَ سَنَةٍ فَإِنْ مَسَّهَا وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إن

(١) من غير اعتبار عدد ولوتجاوز عن الألف.

(٢) علة الرجل: كالعنة، وعلة المرأة كالزرق^(١)، والمشاركة كالجنون، كذا
قال القاري.

(٣) قوله: فلم يستطع أن يمساها، أي بجامعها لمانع به بأن يكون عنيئاً، فإنه
يُضْرَبُ لَهُ أَي يُعَيَّنُ لَهُ أَجَلَ سَنَةٍ أَي قمرية على الأصح، أما إذا كان مجبوراً فإنه
يُفْرَقُ بِطَلَبِهَا إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي تَأْجِيلِهِ، فَإِنْ مَسَّهَا أَي جَامَعَهَا وَلَوْ مَرَّةً فَبِهَا، وَإِلَّا فَرَّقَ
بَيْنَهُمَا أَي الْقَاضِي إِنْ طَلَبَتْهُ وَبَيَّنَّ بِطَلَقَةٍ. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن
محمد، عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى شريح أن يزجل العنين سنة من
يوم يرفع إليه، فإن استطاعها وإلا فخيرها، فإن شاءت أقامت، وإن شاءت فارقت.
وروي أيضاً عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة أن العنين يزجل سنة، كذا في
«شرح القاري».

(١) الرق أن يكون الفرج مسدوداً يعني أن يكون ملتصقاً لا يدخل الذكر فيه. المنهني ٦/٦٥١.

مضت سنة ولم يمسها خَيْرٌ (١) فإن (٢) اختارته فهي زوجته، ولا خيار لها بعد ذلك أبداً. وإن اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة، وإن قال (٣)

(١) بين الافتراق والإقامة معه (١).

(٢) قوله: فإن اختارته فهي زوجته، أي إن اختارته بعد ظهور عتته فهي زوجته من غير طلاق ولا فسخ لأنها أسقطت حقها، ولا يعود الساقط، وإن اختارت نفسها وطلبت التفريق فهو طلاق بائن. به وردت الآثار، فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر في العتتين أن يؤجل سنة، قال معمر: ويلغني أن التأجيل من يوم تخصمه. وكذا رواه الدارقطني، وفي رواية ابن أبي شيبة، عن سعيد، عن عمر أنه أجل العتتين سنة، وقال: إن أتاها وإلا ففرقوا بينهما، ولها الصداق كاملاً. وروى محمد في كتاب «الآثار» عن أبي حنيفة، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن عمر أن امرأة أته، فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها فأجله حولاً، فلما انقضى حول ولم يصل إليها خبرها، فاختارت نفسها، ففرق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة. وفي الباب آثار عن علي وابن مسعود والمنيرة بن شعبة والحسن والشعبي والنخعي وغيرهم، ذكرها الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية».

(٣) أي الزوج بعد مضي السنة.

(١) فإن اختارت الفسخ لم يجز إلا بحكم الحاكم لأنه مختلف فيه فإما أن يفسخ وإما أن يرده إليها ففسخ هي في قول عامة القائلين به، ولا يفسخ حتى تختار للفسخ وتطلبه لأنه لحقها فلا تجبر على استيفائه كالفسخ بالإعسار، فإذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق. وهذا قول الشافعي. وقال أبو حنيفة ومالك والثوري: يفرق الحاكم بينهما وتكون تطليقة لأنه فرقة لعلم اللوط، فكانت طلاقاً كفرقة المولى. المغني ٦/٢٦٩. وفي «المحلى» تبين بطلقة بائنة عند أبي حنيفة ولها كل المهر إن خلا بها ونصفه إن لم يخل بها. وقال الشافعي وأحمد: فسخ، لا يجزى المهر ولا المتعة ويجب العدة. كذا في الأوجز ١٠/٢٢٢.

إني قد مَسَّيْتُهَا^(١) في السَّنَةِ إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا^(٢) فالقول قوله^(٣) مع يمينه،
وإن كانت بَكْرًا نَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ^(٤)، فَإِنْ قَلَنْ هِيَ بِكْرٌ خَيْرٌ بَعْدَهَا^(٥)
تُحْلَفُ بِاللَّهِ مَا مَسَّهَا وَإِنْ قَلَنْ هِيَ ثَيِّبٌ، فالقول قوله مع يمينه لقد
مَسَّيْتُهَا^(٦) وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا مُجَبَّرٌ^(٧)، عن سعيد بن المسيَّب
أنَّهُ قَالَ: أَمَّا رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهِيَ جُنُونٌ أَوْ ضُرٌّ^(٨) فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ إِنْ
شَاءَتْ قَرَّتْ^(٩) وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ.

قال محمد: إِذَا كَانَ^(١٠) أَمْرًا لَا يُحْتَمَلُ خَيْرٌ، فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ
وإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ، وَإِلَّا لَا خِيَارَ لَهَا إِلَّا فِي الْجَنِّينِ وَالْمَجْذُوبِ.

(١) أي جامعتها في أثناء السنة.

(٢) أي قبل هذا النزاع.

(٣) أي الزوج.

(٤) أي العارفات بهذه الأحوال.

(٥) لعل هذا اليمين استظهار، قاله القاري.

(٦) بكسر السين الأولى.

(٧) على وزن اسم المفعول من التعميل^(٨).

(٨) أي ضرر آخر كالجدام والبرص وغير ذلك.

(٩) أي بقيت عنده.

(١٠) قوله: إِذَا كَانَ أَمْرًا لَا يُحْتَمَلُ، أي لا يمكنها المُقَامُ معه إِلَّا بِضَرَرِهَا، =

(١) مجَبَّرٌ لقب، اسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر ابن عمر بن الخطاب، وابنه
عبد الرحمن هو شيخ مالك. تعجيل المنفعة ص ٣٩٣.

١٢ - (باب البكر تُستأمر^(١) في نفسها)

٥٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(٢) بن الفضل^(٣)، عن نافع بن جُبَيْر^(٤)، عن ابن عباس: أن^(٥) رسول الله ﷺ

= فحينئذٍ تُخَيَّر وإن كان أمراً يُحتمل فلا خيار لها إلا في العَيْنين، وهو من لا يصل إلى النساء مع وجود الآلة أو يصل إلى الثَّيْب دون البكر أو إلى بعض النساء دون بعض، وذلك لمرض أو ضعف بكبر سنه أو في خلقته أو لسحر، وكذا المجبوب والمراد به الخصي سواء كان مسلولاً سُلِّت منه خصيتاه أو موجوداً فهو كالعَيْنين في التأجيل لأن الوطء منه متوقع، بخلاف المجبوب غير المتوقع منه الوطء فإنه لا فائدة في تأجيله. وبالجمله إذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لها الخيار دفعاً للضرر عنها، كذا قال علي القاري وغيره^(١).

(١) أي تُستأذن، إذا كانت عاقلة بالغة.

(٢) قوله: عبد الله، قال الزرقاني: ثقة من رجال الجميع، تابعي صغير من طبقة الزهري، وقال السيوطي: وثقه النسائي وأبو حاتم وابن معين.

(٣) ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

(٤) ابن مُطعم.

(٥) قوله: أن... إلى آخره، أخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة وأحمد والشافعي كلهم من طريق مالك، وتابعه زياد بن سعد، عن عبد الله بن الفضل بلفظ: الثَّيْب أحقُّ بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها، وإذنها صُلماتها. وربما قال: صممتها إقرارها، رواه مسلم. وقال ابن عبد البر: هذا حديث رفيع رواه عن

(١) بسط ابن قدامة هذه المسألة في «المغني» ٦/٦٥١، فارجع إليه.

قال: الأيم^(١) أحق^(٢) بنفسها من وليها،

= مالك جماعة من الأجلة كشعبة والسفيانين ويحيى القطان، قيل: ورواه أبو حنيفة، ولا يصح.

(١) قوله: الأيم، بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة، كل امرأة لا زوج لها صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، حكاه الحاربي وغيره. واختلفوا في المراد به ههنا، فقال الكوفيون وزفر والشعبي والزهري: المراد ههنا هو المعنى اللغوي ثيبًا كان أو بكرًا بالغة، فعقدها على نفسها جائز، وليس الولي من أركان العقد. وتُعقَّب بأنه لو كان كذلك لما كان لفصل الأيم من البكر معنى، وقال علماء الحجاز وكافة الفقهاء: المراد منه الثيب المتوفى عنها، أو المطلقة لرواية أخرى بلفظ: «الثيب» مكان «الأيم»، كذا في «شرح الزرقاني» وغيره.

(٢) قوله: أحق بنفسها، لفظة أحق للمشاركة أي أن لها في نفسها حقًا ولوليها، وحقها أكد من حقه، كذا قال النووي، وقال عياض: يحتمل أن المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره، ويحتمل أنها أحق بالرضى أن لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر. وفي «تخريج أحاديث الهداية» للزيلي: احتج الشافعي وأحمد بما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس مرفوعاً: الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها في نفسها، قال ابن الجوزي في «التحقيق»: وجه الدليل أنه قسم النساء قسمين، ثم خص الثيب بأنها أحق من وليها، فلو أن البكر كالثيب في ترجيح حقها على حق الولي لم يكن لإفراد الثيب معنى، فإن قالوا: قد رواه مسلم أيضاً بلفظ «الأيم» وهو من لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا، قلنا: المراد به الثيب، وقال في «التنقيح»: لا دلالة فيه على أن البكر ليست أحق بنفسها إلا من جهة المفهوم، والحنفية لا يقولون به، وعلى تقدير القول به كما هو الصحيح لا حجة فيه على إجبار كل بكر لأنه قد خالفه منطوق، وهو قوله «البكر تستأذن» والاستيذان منافٍ للإجبار، وإنما وقع التفريق في الحديث بين الثيب والبكر لأن الثيب يخطب إلى نفسها، والبكر يخطب وليها فيستأذنها.

وَالْيَكْرُ^(١) تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وذات الأب وغير الأب في ذلك سواء.

٥٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا قيس^(٣) بن الربيع الأسدي^(٤)، عن عبد الكريم^(٥) الجزري^(٦)،

(١) أي البالغة.

(٢) بالضم أي سكوتها.

(٣) قوله: قيس، هو ثقة، وثقه شعبة وسفيان، وعن ابن عينة ما رأيت بالكوفة أجود حديثاً منه، وضعفه وكبح وغيره، قال ابن عون: عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قاله شعبة، وأنه لا بأس به، مات سنة ١٠٧، وقيل: غير ذلك، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) نسبة إلى أسد بفنحتين: قبيلة.

(٥) قوله: عن عبد الكريم الجزري، هو عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحراني أحد الأثبات، وثقه الأئمة، قال ابن معين: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. مات سنة ١٢٧، وهو غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبرامية البصري، وهو مختلف فيه، وقد يشبه أحدهما بثنائهما، كذا في «مقدمة فتح الباري» للمحافظ ابن حجر وغيره.

(٦) قوله: الجزري، بفتح الجيم وفتح الزاء المعجمة نسبة إلى جزيرة ابن عمر، موضع عمره رجل معروف بابن عمر، وليس هو بعبد الله بن عمر الصحابي، وإليها ينسب ابن الأثير الجزري مؤلف «النهاية في غريب الحديث» و«جامع الأصول»، واسمه مبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، وأخوه نصر الله المعروف أيضاً بابن الأثير الجزري مؤلف «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، وأخوه الآخر المعروف أيضاً بابن الأثير الجزري مؤلف «أسد الغابة في أخبار الصحابة» و«الكامل في التاريخ»، و«مختصر أنساب السمعاني»، وإليها =

عن سعيد بن المسيب^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: تُسْتَأْذَنُ الْأَبْكَارُ فِي أَنْفُسَهُنَّ ذَوَاتِ الْأَبِ وَغَيْرِ الْأَبِ.

قال محمد: فبهذا^(٢) نأخذ.

١٣ - (باب النكاح بغير^(٣) ولي)

٥٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٤) رجل، عن سعيد بن المسيب

= يُنسب مؤلف «الحصن الحصين» شمس الدين محمد بن محمد الجزري، وقد بسطت في تراجم هؤلاء في «التعليقات السنّة على الفوائد البهية في تراجم الحنفية».

وقال السيوطي في «لب الألباب في تحرير الأنساب»: الجزري نسبة إلى عدة بلاد: الموصل، وسنجار، وحران، والرها، والرقّة، ورأس عين، وأمد، وديار بكر، وجزيرة ابن عمر. انتهى. وفي «جامع الأصول»: هو نسبة إلى الجزيرة وهي البلاد التي بين الفرات ودجلة وبها ديار بكر وريقة.

(١) هذا مرسل.

(٢) قوله: فبهذا نأخذ، حاصل مذهب أصحابنا أن تزويج البكر البالغة العاقلة لا يجوز بدون رضاها، وفي غير البالغة يجوز، وعند الشافعي يجوز للأب والجدة تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة، وفي الشيعة لا يجوز بدون رضاها، وبه قال مالك في الأب. وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجدة، وقال في رواية أخرى: ليس للجدة ولاية الإيجاب، كذا قال القاري.

(٣) قوله: بغير ولي، هو العصية على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف، ثم الأم، ثم ذو الرّجَم، الأقرب فالأقرب ثم مَوْلَى الموالاة ثم القاضي، كذا قال القاري.

(٤) في موطأ مالك برواية يحيى: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال... إلخ.

قال: قال عمر بن الخطاب: لا يصلح لامرأة أن تنكح^(١) إلا بإذن وليها^(٢) أو ذي الرأي^(٣) من أهلها أو السلطان.

قال محمد: لا نكاح^(٤) إلا بولي^(٥)، فإن^(٦) تشاجرت^(٧) هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي^(٨) له. فأما^(٩) أبو حنيفة فقال: إذا

(١) بصيغة المجهول قال القاري: ويمكن المعلوم.

(٢) أي الأقرب.

(٣) أي ذي التدبير والعقل الصائب من أهلها ولو كان أبعد.

(٤) قوله: لا نكاح إلا بولي... إلى آخره، لحديث عائشة مرفوعاً: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له، أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وأبو عوادة والطحاوي والحاكم وابن حبان، وحديث أبي موسى مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي، أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم. وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وزينب أزواج النبي ﷺ وعلي وابن عباس. وقد جمع الدمياطي طرقه في جزء، كذا في «التلخيص الحبير».

(٥) أي ولو المرأة بالغة.

(٦) في نسخة: وإن.

(٧) أي تنازعت المرأة وليها بان رضيت بنكاح لم يرض به وليها.

(٨) أي حقيقة وحكماً كما في صورة المشاجرة.

(٩) قوله: فأما أبو حنيفة... إلى آخره، أخرج الطحاوي في «شرح معاني

الآثار» حديث عائشة بأسانيد من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: أيما امرأة نكحت... الحديث، ومن طريق =

وضعت^(١) نفسها في كفاءة ولم تقصّر في نفسها في صدّاق^(٢)،
فالنكاح جائز، ومن حُجّته قول عمر في هذا الحديث: أو ذبي الرأى

= الحجاج بن أرطاة عن الزهري وابن لبيعة عن عبيد الله بن جعفر عن الزهري ثم قال: فذهب إلى هذا قوم، فقالوا: لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها، ومن قال به أبو يوسف ومحمد، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا: للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاءت وليس لوليها أن يعترض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها حيث كان ينبغي لها أن تضعها، ثم ذكر في حجّتهم ما أخرج عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم قال: أمثلي يُصنع به هذا^(٣)؟ فكلمت عائشة المنذر وقالت: ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت أردّ امرأة قضيت فقررت حفصة عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً، ثم علل حديث عائشة السابق، وطرق حديث لا نكاح إلا بولي، وأطال الكلام في ذلك بما أكثره مدفوع، وقال في آخر الباب: وأما النظر في ذلك فلنا قد رأينا المرأة قبل بلوغها يجوز أمر والديها على بضعها ومالها، فإذا بلغت فكل قد أجمع على أن ما كان من العقد إليه في مالها قد عاد إليها، فكذلك العقد على بضعها يخرج من يده، وهذا هو قول أبي حنيفة إلا أنه كان يقول: إن زوجت المرأة نفسها من غير كفّر فلوليها فسخ ذلك وكذلك إن قصّرت في مهرها بأن تزوجت بدون مهر مثلها، فلوليها أن يخاصم. وقد كان أبو يوسف يقول: إن بضع المرأة إليها، وإنه ليس للولي أن يعترض عليها في نقصان ما تزوجت عليه عن مهر مثلها ثم رجع إلى قول محمد. إنه لا نكاح إلا بولي.

(١) أي نكحت من كفّر.

(٢) أي من مهر مثلها.

(١) هكذا في الأصل، وفي شرح معاني الآثار ٥/٢: زاد بعد وهذا: ويقتات عليه. (أي إذا نفرد برأيه).

من أهلها. إنه ليس بولي، وقد أجاز^(١) نكاحه^(٢) لأنه إنما أراد أن لا تُقصر^(٣) بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز^(٤).

١٤ - (باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض^(٥) لها صداقاً)

٥٤٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن بنتاً لعبيد الله^(٦) بن عمر وأُمها^(٧) ابنة زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر - فمات^(٨)، ولم يُسم^(٩) لها صداقاً، فقامت أمها^(١٠) تطلب^(١١) صداقها؟

(١) أي عمر.

(٢) أي تزويج ذي الرأي.

(٣) من اعتبار الكفاة وتمام المهر.

(٤) لحصول المقصود.

(٥) أي لا يقدر المهر، ولا يسميه عند العقد.

(٦) قوله: لعبيد الله، هو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وُلد في العهد النبوي، وقُتل بصفين مع معاوية سنة ٣٧، وزيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب أسلم قبله وامتشهد قبله قاله الزرقاني.

(٧) الجملة حالية معترضة.

(٨) وفي رواية يحيى عن مالك: ولم يدخل بها.

(٩) أي عند النكاح.

(١٠) وهي ابنة زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب.

(١١) أي وكالة عن بنتها عن أبي زوجها.

فقال ابن عمر: ليس لها صدق ولو كان^(١) لها صدق لم تُمِسْكهُ ولم نُظْلَمْهَا. وأبت أن تقبل ذلك^(٢) فجعلوا بينهم زيد بن ثابت^(٣) فقضى^(٤) أن لا صدق لها، ولها الميراث.

(١) أي لو كانت مستحقة لصدق شرعاً لأعطيت.

(٢) أي قول ابن عمر.

(٣) أي جعلوا زيدا حكماً لفصل هذه القضية.

(٤) قوله: فقضى أن لا صدق لها^(١)، هكذا أخرجه الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي أيضاً، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن علي بن أبي طالب أنه قال في المتوفى عنها زوجها^(٢) ولم يفرض لها صداقاً: إن لها الميراث وعليها العدة ولا صدق لها، قال: ولا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله. وبخالفه ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة أن قوماً أتوا ابن مسعود، فقالوا: إن رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال: ما مثلت عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد من هذه، فأتوا غيري، فاختلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من =

(١) والمرجح عند المالكية أن لا صدق لها ولها الميراث واجب في مال المتوفى، ولهم قول آخر: إنه يجب الصدق بالموت، قال الزرقاني في شرحه ١٢٩/٤: وهو قول شاذ عندنا وقال الموفق: لو مات أحدهما قبل الإصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لها مهر نسائها، أما الميراث فلا خلاف فيه فإن الله تبارك وتعالى فرض لكل واحد من الزوجين نرضاً، وعقد الزوجية ههنا صحيح ثابت فورث به لدخوله في عموم النص، وأما الصدق فإنه يكمل لها مهر نسائها في الصحيح من المذهب، وإليه ذهب ابن مسعود وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري وإسحاق، وروي عن علي بن عباس وابن عمر والزهري وربيعه ومالك والأوزاعي: لا مهر لها، وقال أبو حنيفة: كقولنا في المسلمة، وكقولهم في الذمية، وعن أحمد رواية أخرى: لا يكمل ويتنصف، وللشافعي قولان كالروایتين. المغني ٧٢١/٦.

(٢) في الأصل: «زوجة»، وهو تحريف.

= نَسَأَلْ إِذَا مَ نَسَأَلَكِ وَتِ أَخْرَ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْبَلَدِ، وَلَا تَجِدِ غَيْرَكَ؟ فَقَالَتْ: سَأَقُوْلُ فِيْهَا بِجَهْدِ رَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي، وَاللَّهِ وَرَسُوْلُهُ بِوَيْدَانِ، أَرَى أَنْ أَجْعَلَ لَهَا ضِدَاقًا كَصِدَاقِ نِسَائِهِمْ، لَا وَكْسٍ وَلَا شَطَطٍ وَلَهَا الْحَمْرُثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَ: وَذَلِكَ بِسَمْعِ مَنْ نَاسٍ مِنْ أَشْجَعٍ، فَقَامُوا مِنْهُمْ مَعْتَلُ بْنُ سَنَانٍ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَضَيْتَ بِمَعْتَلِ الَّذِي قَضَى رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرَةِ مَنْ يَقُولُ لَهَا: سَرُوْجٌ بَسْتُ وَالشَّقِ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ فَرَحَ بِشَيْءٍ مَا فَرَحَ بِوَيْدَانِ إِلَّا بِإِسْلَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ لَهُمْ إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْكَ وَحَدِّكَ لَا شَرِيْكَ لَكَ. كَذَا أَوْرَدَهُ السِّيُوطِيُّ فِي «الْمَدَارِ الْمُنَوَّرَةِ».

(١) قوله: «ولسنا تأخذ بهذا» لما ثبت عن رسول الله ﷺ خلافه، ولا حجة بعد قول الرسول بقوله غيره: وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، لا قول الرسول ﷺ، وقاله محيي الدين البغوي في «معجم التنزيل» عند قوله تعالى: ﴿لَا حُجَّاجَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا تَحْكُمُوا لَهُنَّ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (١) من حكم الآية أنَّ من تزوج امرأة بالغة برصاء على غير مهر يصح النكاح، وللزوجة طلاق إذا فُرِضَ لها صداق، فإن دخل بها قبل الفرض فيها مهر منلها، وإن طلقها قبل الفرض والدخول فلها المهر، وإن مات أحدهما قبل الدخول والفرض فاختلف أهل النعم في أنها حل تستحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها، وهو قول علي وزيد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كما لو طلقها قبل الدخول والفرض. وذهب قوم إلى أنَّ لها المهر لأن الموت كالدخول في تقرير المسمى، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمى، وهو قول الشوزي أصحاب الرأي، واحتجوا بسأدوي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة وم يرضيها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها صداق نساها، لا وكس ولا شطط، فقام معطل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله ﷺ في سروج بنت

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٦.

نأخذ بهذا^(١).

٥٤٣ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي: أن رجلاً تزوج امرأة ولم يقرض^(٢) لها صداقاً، فمات قبل أن يدخل بها، فقال عبد الله بن مسعود: لها صداق مثلها من نسائها، لا زكس^(٣) ولا شطط، فلما قضى قال فإن^(٤) يكن صواباً فمن الله^(٥) وإن يكن خطأ فمني^(٦) ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان، فقال رجل^(٧) من

= واشق امرأة منا مثل ما قضيت. قال الشافعي: فإن ثبت حديث بروح فلا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن لم يثبت فلا مهر لها. انتهى. وقال علي القاري في «مسند الأنام شرح مسند الإمام»: قال شيخنا رئيس المفسرين في زمانه الشيخ عطية السلمي المكي الشافعي: فقد ثبت حديثها أخرجه أبو داود والترمذي وصححه وأحمد والحاكم وصححه، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق. ولم يتفرد به معقل بن سنان بل قال هو وجماعة من أشجع لابن مسعود: نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله. وهو أحد قولي الشافعي، قاله قياساً، ولو ثبت عنده الحديث لما خالف فيه، وهو المرجح عند النووي، والقول الثاني رجحه الرافعي.

(١) أي بحكومة زيد بعلم الصداق، وأما كون الميراث لها فمجمع عليه.

(٢) بكسر الراء أي لم يقرض.

(٣) أي لا نقصان ولا زيادة.

(٤) قوله: فإن يكن، فيه إشارة إلى أن المجتهد يخطئ ويصيب، وأن الخطأ لا ينسب إلى الله تعالى تأديباً.

(٥) أي من توفيقه.

(٦) أي من نفسي ومن وسوسة الشيطان.

(٧) قوله: فقال رجل من جلسائه... إلى آخره، قال الرافعي من علماء =

الشافعية في «شرح الوجيز»: في راوي هذا الحديث اضطراب قيل عن معقل بن
 سنان، وقيل عن رجل من بني أشجع، أو ناس من أشجع، وقيل: غير ذلك،
 وصححه بعض أصحاب الحديث، وقالوا: إن الاختلاف في اسم راويه لا يضر لأن
 الصحابة كلهم عدول. انتهى. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديثه»: هذا
 الذي ذكره الأصل فيه ما ذكره الشافعي في «الأم» قال: قد روي عن النبي ﷺ
 بأبي هو وأمي أنه قضى في بروع بنت واشق، وقد نكحت بغير مهر فمات زوجها،
 فقضى بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث، فإن كان ثبت عن رسول الله ﷺ فهو
 أولى الأمور بنا، ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن كثرة، ولا شيء في قوله إلا
 طاعة الله بالتسليم له ولم أحفظ عنه من وجه يثبت مثله، مرة يقال عن معقل بن
 سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى، وقال البيهقي:
 قد سُمي فيه معقل بن سنان، هو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر، فإن
 جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما يدل على أن جماعة من أشجع شهدوا
 بذلك. وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: الذي قال معقل بن سنان أصح، وروى
 الحاكم في «المستدرک»: قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم
 يقول: سمعت الحسن بن سفيان يقول: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت
 الشافعي يقول: إن صح حديث بروع قلت به، قال الحاكم: فقال شيخنا
 أبو عبد الله: لو حضرت الشافعي لقلت على رؤوس الناس، وقلت قد صح
 الحديث فقل به. انتهى. وفي «فتح القدير»: لنا أن سائلاً سأل عبد الله بن مسعود في
 صورة موت الرجل فقال بعد شهر أقول فيه بنفسي فإن يك صواباً فمن الله ورسوله
 وإن يك خطأ فمن ابن أم عبد. وفي رواية ومن الشيطان والله ورسوله بريتان، أرى
 لها مهر مثل نسائها، لا وكس ولا شطط، فقام رجل يقال له معقل بن سنان
 وأبو الجراح حامل راية الأشجعيين فقالا: نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة منا
 يقال لها بروع بنت واشق الأشجعية بمثل قضائك هذا، فسُرَّ ابن مسعود سروراً لم
 يُسرَّ مثله قط بعد إسلامه. هكذا رواه أصحابنا، وروى الترمذي والنسائي وأبو داود

جلسائه: ^(١) بَلَّغْنَا ^(٢) أَنَّهُ مَعْقِل ^(٣) بِنِ سَنَانِ الْأَشْجَعِيِّ، وَكَانَ مِنْ

= هذا الحديث بلفظ أخصر وهو أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَاتَ عَنْهَا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَفْرَضْ لَهَا الصَّدَاقُ: إِنَّ لَهَا الصَّدَاقَ كَامِلًا وَلَهَا السِّرَاقُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَقَالَ: مَعْقِلُ بْنُ سَنَانٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقَ بِمِثْلِهِ، هَذَا اللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ وَلَهُ رَوَايَاتٌ أُخَرُ بِالْفَاظِ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: جَمِيعُ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَسَانِيدُهَا صَحِيحَةٌ، وَالَّذِي رَوَى مِنْ رَدِّ عَلِيٍّ ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَذْهَبْ تَفَرُّدَ بِهِ، وَهُوَ تَحْلِيلُ الرَّوَايَةِ إِلَّا أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ، وَلَمْ يَرِ هَذَا الرَّجُلُ لِيُحْلِفَهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنْ ذَلِكَ، وَمِمَّنْ أَنْكَرَ ثُبُوتَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ. انْتَهَى.

(١) أَيُّ مِنْ شُرَكَاءِ مَجْلِسِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(٢) هَذَا كَلَامُ مُحَمَّدٍ بَيَانًا لِلرَّجُلِ الْمُبْهَمِ.

(٣) قَوْلُهُ: إِنَّهُ مَعْقِلٌ، بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمِيمِ بِنِ سَنَانٍ بِكَسْرِ السَّيْنِ،

وَبَرُوعَ بِكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَيَسْكُونُ الرَّاءُ وَفَتْحُ الرَّوَايَةِ بِعَدِّهَا عَيْنَ مَهْمَلَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ: كَسْرُ الْبَاءِ خَطَأٌ، وَقِيلَ: رَوَاهُ الْمُحَدِّثُونَ بِالْكَسْرِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِ الرُّوَايَةِ، وَأَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا، كَذَا فِي «شَرْحِ الْقَارِي» وَفِي «الاسْتِيعَابِ»: بَرُوعَ بِنْتُ وَاشِقَ الْأَشْجَعِيَّةِ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا هَلَالُ بْنُ مَرَّةٍ الْأَشْجَعِيُّ، وَلَمْ يَفْرَضْ صَدَاقًا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ صَدَاقِ نِسَائِهَا. رَوَى حَدِيثُهَا أَبُو سَنَانٍ مَعْقِلٌ وَجَرَّاحُ الْأَشْجَعِيَّانِ وَنَاسٌ مِنْ أَشْجَعٍ، وَشَهِدُوا بِذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَفِيهِ أَيْضًا: مَعْقِلُ بْنُ سَنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ =

(١) أَمَّا الَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَصِحَّ وَلَوْ صَحَّ مَا أَثَرِيهِ لِأَنَّ الرُّوَاةَ قَدْ ذَكَرُوا عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَدَّ حَدِيثَ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ وَهُوَ مَشْهُورٌ. وَالْحَدِيثُ مَذْكُورٌ فِي «مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ» وَيَسُطُ فِي هَامِشِهِ تَخْرِيجُهُ، وَقَالَ: رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ وَجْهِ صَحِّحِهِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَمِنْ وَجْهِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِّحِهِ، وَحَكَى الزُّرْقَانِيُّ عَنْ الْإِمَامِ مَالِكٍ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. أَوْجَزُ الْمَسَالِكِ ٣٠٥/٩

أصحاب رسول الله ﷺ، قَضَيْتَ - والذي يُحْلَفُ به^(١) - بقضاء رسول الله ﷺ في بِرْوَع^(٢) بِنْتِ وَاشِقِ الْأَشْجَعِيَّةِ، قال^(٣): ففرح عبد الله فَرَحَهُ^(٤) ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ.

وقال مشرُوق بن الأجدع: لا يكون^(٥) ميراث حتى يكون قبله صدق.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٥ - (باب المرأة تزوج في عدتها^(٦))

٥٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

= أبا زيد، وقيل أباستان، كان فاضلاً نقياً شاباً، شهد فتح مكة ونزل الكوفة، ثم أتى المدينة وقتل يوم الحرة.

(١) هو الرب تبارك وتعالى وهي جملة اعتراضية تأكيدية.

(٢) قوله: بروع، اسم زوج بروع هلال بن مرة، ذكره ابن منلة في «معركة الصحابة» وهو في مستند أحمد أيضاً ذكره ابن حجر في «التلخيص»^(١) الحبير.

(٣) أي إبراهيم النخعي.

(٤) التبرين للتعظيم.

(٥) قوله: لا يكون، أي الميراث. يفرع على الصداق المنفرد على النكاح حقيقة أو حكماً، والميراث متفق عليه، فينبغي أن يكون الصداق كذلك، كذا قال القاري.

(٦) من زوج آخر.

(١) في الأصل: «تلخيص»، وهو خطأ.

المسيب وسليمان بن يسار، أنهما حَدَّثَا: (١) أَنَّ ابنة (٢) طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَنَظَلَّهَا، فَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا (٣) أَبُو سَعِيدِ بْنِ مُنَيَّةٍ أَوْ أَبُو الْجَلَّاسِ بْنُ مُنَيَّةٍ فَضَرَبَهَا (٤) عَمْرٌ، وَضَرَبَ (٥)

(١) أي الزهري.

(٢) قوله: أَنَّ ابنة طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، هُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ نَسَبًا إِلَى ثَقِيفِ قَبِيلَةٍ، كَذَا قَالَ الْقَارِي فِي «شَرْحِهِ». وَهُوَ يَقِيدُ أَنَّ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدٍ هِيَ بِنْتُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهَكَذَا فِي نَسَخٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَفِي «مَوْطَأِ يَحْيَى» وَشَرْحِهِ لِنُزْرَقَانِي: مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ أَنَّ طَلْحَةَ بِنْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيَّةَ لَهَا إِدْرَاكٌ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ (١): كَذَا وَقَعَ الْأَسَدِيَّةُ فِي بَعْضِ نَسَخِ «الْمَوْطَأِ» فِي رِوَايَةِ يَحْيَى وَهُوَ خَطَأٌ وَجَهْلٌ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعِيَّةُ أُخْتِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحَدِ الْعَشْرَةِ التَّيْمِيَّةِ، كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدٍ - بَضْمُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الشَّيْنِ - الثَّقَفِيُّ الطَّلَفِيُّ، ثُمَّ الْمَدَنِيُّ، مُحْضَرَمٌ، فَظَلَّهَا إِلَى آخِرِهِ. وَتَوَافَقَهُ مَا فِي «اسْتِيعَابِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ» فِي فَصْلِ الصَّحَابِيَّاتِ: طَلْحَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَظَلَّهَا وَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا، ذَكَرَ اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهَا ابْنَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ. انْتَهَى. فَظَهَرَ أَنَّ الصَّوَابَ فِي عِبَارَةِ الْكِتَابِ أَنَّ طَلْحَةَ ابْنَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ... إِلَى آخِرِهِ.

(٣) قوله: فِي عِدَّتِهَا، أَي قَبْلَ انْقِضَائِهَا. أَبُو سَعِيدِ بْنِ مُنَيَّةٍ بَضْمٌ مِيمٌ وَفَتْحٌ نُونٌ وَتَشْدِيدٌ مُوَحَّدَةٌ فَهَاءٌ. أَوْ أَبُو الْجَلَّاسِ كُفْرَابٌ، ابْنُ عَمْرِو بْنِ سُؤْدَةَ صَحَابِيَّانِ عَلَى مَا فِي «الْقَامُوسِ»، بِنْتُ مُنَيَّةٍ - بَضْمٌ مِيمٌ وَفَتْحٌ تَوْنٌ وَتَحْتِيةٌ مُشَدَّدَةٌ فَتَاءٌ تَائِيَّةٌ - وَالشُّكُّ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ، كَذَا قَالَ الْقَارِي.

(٤) تعزيراً وتأديباً.

(٥) قوله: وَضَرَبَ، لِأَنَّهُ أَوْتَكَبَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَلَا تَعْزَمُوا =

(١) فِي الْأَصْلِ أَبُو عَمْرٍو، وَهُوَ نَحْرِيفٌ.

زوجها بالمخففة^(١) ضربات^(٢)، وفرَّق بينهما، وقال عمر: أَيْتَمَا امرأة تكحت في عدتها - وإن كان زوجها الذي تزوجها^(٣) لم يدخل بها^(٤) - فرَّق بينهما، واعتدَّت بقية عدتها من^(٥) الأول،

= عُقْدَةُ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ^(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَي لَا تَنْكِحُوا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِلَّةَ. أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ، نَعَمْ قَدْ أَجَازَ اللَّهُ بِالْتَّمَرِضِ وَإِظْهَارِ قَصْدِ النِّكَاحِ فِي أَيَّامِ الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تُجْنَحُ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ». عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ مَتَذَكَّرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِظُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا^(٢) قَالَ الْقَاسِمُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا إِنَّكَ عَلَيَّ لَكَرِيمَةٍ، وَإِنِّي فَيْكَ رَاغِبٌ وَنَحْوُ هَذَا، أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ. وَأَخْرَجَ وَكِيعٌ وَالْفَرِّايِسِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّمَرِضُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أُرِيدُ التَّزْوِجَ وَإِنِّي لَأَحِبُّ امْرَأَةً، ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ.

(١) قوله: بِالْمُخَفَّفَةِ، بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح القاء والفاء، هكذا ضبط بالقلم في نسخ قديمة، قال الجوهري: هِيَ اللَّزَّةُ الَّتِي يَضْرِبُ بِهَا، وَفِي «الْقَامُوسِ» كَمِثْنَةِ أَي عَلَى وَزْنِهَا، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.

(٢) أَي مَرَاتٍ عَدِيدَةٍ.

(٣) هِيَ فِي عِدَّتِهَا.

(٤) أَي لَمْ يَجَامِعَهَا.

(٥) قوله: مِنَ الْأَوَّلِ، أَي الْعِدَّةُ الْبَاقِيَةُ مِنْ عِدَّةِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الزَّوْجُ الثَّانِي فَلَا عِدَّةَ مِنْ تَفْرِيقِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ لَا عِدَّةَ لَهَا.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

ثم كان^(١) مخاطباً من الخطّاب، وإن كان^(٢) قد دخل بها فُرق بينهما، ثم اعتدّت بقية عدّتها من الأوّل، ثم اعتدّت عدّتها من الآخر^(٣) ثم لم ينكحها^(٤) أبداً. قال^(٥) سعيد بن المسيّب: ولها مهرها^(٦) بما استحل من فرجها.

قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رجع عن هذا القول إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

٥٤٥ — أخبرنا^(٧) الحسن بن عُمارة،

(١) قوله: ثم كان مخاطباً من الخطّاب، أي ثم كان الزوج الثاني الذي فُرق بينه وبينها مخاطباً من الخطّاب، إن شاء يخطب لها ويعقد عقداً جديداً. وفيه إشارة إلى أنه ليس أحقّ بها من غيره، بل هو مخاطب من الخطّاب، فتكح من شاءت.

(٢) أي الزوج الثاني.

(٣) بكسر الخاء يعني المتأخر.

(٤) قوله: ثم لم ينكحها أبداً، لتأيد التحريم^(٥) بالسوط في العدة زجراً له وتأديباً وسياسة في حقها.

(٥) في «موطأ يحيى»: قال مالك: قال سعيد بن المسيّب... إلى آخره.

(٦) ولا مهر لها في صورة عدم السوط.

(٧) قوله: أخبرنا الحسن، هو الحسن بن عُمارة — بالضم — البجلي الكوفي =

(١) قال الباجي: فالمشهور من المذهب أن التحريم يتأيد، وبه قال ابن حنبل، وروى الشيخ أبو القاسم في نفيه فيه روايتين: إحداهما أن تحريمه يتأيد على ما تقدم، والثانية: أنه زان، وعنه الحد ولا يلحق به الولد، وله أن يتزوجها إذا انقضت عدّتها، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. المنتقى ٣/٣١٧.

عن الحكم^(١) بن عيينة، عن مجاهد قال: رجع^(٢) عمر بن الخطاب في التي تزوج^(٣) في عِدَّتِها إلى قول علي بن أبي طالب، وذلك^(٤) أن عمر قال: إذا دخل^(٥) بها فُرق بينهما ولم يجتمعا أبداً،

— أبو محمد قاضي بغداد، روى عن الزهري والحكم بن عتيبة وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم، وعنه السفينان وجماعة، وثقه عيسى بن يونس، وقال: شيخ صالح، لكن جرحه كثير: منهم النسائي وابن معين وابن المديني وأحمد وشعبة والدارقطني والساجي والجوزجاني وغيرهم بأنه متروك أو ماقط أو لا يُحتج به أو منكر الحديث ونحو ذلك، وقال النضر عن شعبة: أفادني الحسن بن عمار عن الحكم أحاديث فلم يكن لها أصل، مات سنة ١٥٣، كذا في «تهذيب التهذيب» وغيره.

(١) قوله: عن الحكم بن عيينة، هكذا في النسخ الحاضرة والصحيح على ما في «مشبه النسبة» و«تهذيب التهذيب» و«تقريبه» وغيرها أنه الحكم — بفتح حين — بن عيينة — بضم العين وفتح التاء المثناة الفوقية وبعدها ياء ثنائية مثناة ثم باء موحدة — أبو محمد الكندي مولا هم الكوفي، روى عن جمع من الصحابة والتابعين، وثقه ابن عيينة وابن مهدي وأحمد ويحيى بن سعيد والعجلي وابن سعد وغيرهم، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: قال القطان: قال شعبة: الحكم عن مجاهد كتاب إلا ما قال سمعت، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان يدلس، مات سنة ١١٣ أو ١١٤ أو بعده بستة.

(٢) عن قوله السابق.

(٣) بصيغة المجهول والمعروف.

(٤) بيان للرجوع^(١).

(٥) الزوج الثاني.

(١) أخرج البيهقي في «سننه» بطرق عديدة رجوع عمر رضي الله عنه إلى قول علي رضي الله عنه. انظر الأوجز ٣٦١/٩.

وأخذ^(١) صَدَاقَهَا، فجعل في بيت المال فقال علي كرم الله وجهه: لها صَدَاقُهَا بما استحلَّ^(٢) من فرجها، فإذا انقضت عِدَّتُهَا من الأول تزوّجها^(٣) الآخر إن شاء. فرجع عمر إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٤٦ - أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم^(٤)، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله^(٥) بن أبي أمية: أن امرأة هلك^(٦) عنها زوجها، فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا، ثم تزوّجت حين حلت^(٧) فمكثت^(٨) عند زوجها أربعة أشهر ونصفًا، ثم ولدت ولدًا تاملاً^(٩)،

(١) أي أخذ عمر صَدَاقَهَا وأدخله في بيت المال زَجْرًا لحرماتها.

(٢) أي استمتع بيضعها.

(٣) قوله: تزوّجها الآخر إن شاء، ولا عِدَّة ثانية بالنسبة إليه، فإن أراد ثالث أن يتزوّجها فلا يجوز حتى تخرج من عِدَّة الثاني أيضًا، كذا قال القاري.

(٤) ابن الحارث النخعي.

(٥) لم أقف على تحيُّن وحاله إلى الآن ولعل الله يُحدث بعد ذلك أمرًا^(١).

(٦) أي مات. (٧) أي خرجت من العدة.

(٨) أي أقامت ولبثت عند الثاني. (٩) أي غير ناقص الخلقة.

(١) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية اتسب إلى جده فأسلم مع أبيه، هذا هو المرجح عند شيخنا، انظر الأوجز ١٢/١٩٨.

فجاء زوجها^(١) إلى عمر بن الخطاب فدعا عمرُ نساءً من نساء أهل الجاهلية قَدَماء^(٢)، فسألهنَّ عن ذلك، فقالت امرأةٌ منهن: أنا أخيرك^(٣)، أما هذه المرأةُ هَلَكَتْ زوجها حين حملت، فأهرِقت الدماء^(٤)، فَخَسِفَ^(٥) وَلَدُها في بطنها^(٦)، فلما أصابها^(٧) زوجها الذي نكحته وأصاب الولدُ^(٨) الماءَ^(٩) تحرَّك الولدُ في بطنها، وكبر فصَدَّقها عمرٌ بذلك وفرَّقَ بينهما^(١٠)، وقال عمر: أمَّا^(١١) إنه لم يبلغني عنكما إلا أخيراً^(١٢)، وألحق^(١٣) الولدُ بالأول.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الولد وَلَدُ الأول، لأنها جاءت به عند

-
- (١) مستفتياً عما في الباب.
 - (٢) أي نساء عارفات عافلات.
 - (٣) أي بحقيقة الواقعة.
 - (٤) أي دماء الحيض أو غيره.
 - (٥) أي يمس لعنم وصول غذائه وهو الدم.
 - (٦) فلم يتحرك ولم يتبين حملها.
 - (٧) أي وطبها.
 - (٨) مفعول مقدَّم.
 - (٩) أي المني.
 - (١٠) لوقوع العقد في أثناء العدة لأن عدة الحامل وضع الحمل.
 - (١١) بالتخفيف حرف تنبيه.
 - (١٢) أي صلاح وديانة ولو بلغني شرُّ لآمنت التعزير.
 - (١٣) أي أثبت نسبه من الزوج الأول.

الآخر^(١) لأقل من ستة أشهر، فلا تلد المرأة ولداً تاماً لأقل من^(٢) ستة أشهر، فهو ابن الأول، ويفرّق بينهما^(٣) وبين الآخر، ولها المهر بما استحل من فرجها: الأقل مما سُمّي^(٤) لها ومن مهر مثلها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٦ - (باب العزل^(٥))

٥٤٧ - أخبرنا مالك،

(١) يفتح الخاء والكسر.

(٢) فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالنص.

(٣) سواء دخل بها أو لم يدخل.

(٤) إن سُمّي شيء، وإلا فمهر المثل.

(٥) هو أن يجامع ولا يُتَزَلَّ في داخل الفرج، بل يُخرج الذَّكَرَ قبل الإنزال.

قوله: باب العزل، قد اختلف فيه فأباحه جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن مسعود، ومنعه ابن عمر وقال: لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لَنَكَلْتُهُ، وقال: ضرب عمرُ على العزل بعضُ بَنِيهِ، وعند سعيد بن منصور عن ابن المسيَّب: أن عمر وعثمان كانا يُنكران العزل، وقال أبو أمامة: ما كنت أرى مسلماً يفعله، وعند أبي غوانة أنَّ علياً كان يكرهه، ونَقَلَ ابن عبد البر وابن هبيرة الإجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها، لأنَّ الجماع من حقِّها، ولها المظالمة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل، وتُعقَّب بأنَّ المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، والمعوَّل عليه عند الحنفية أن حقَّها إنما هو في الوطية الواحدة بعد العقد، يستقرُّ بها المهر. واختلفوا في علَّة النهي عن العزل، فقليل: لتفويت حقِّ المرأة، وقيل: لمعادنة القدر، ويشهد للأول ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر مرفوعاً: نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها، =

أخبرنا سالم^(١) أبو النضر^(٢)، عن.....

وفي إسناده ابن لهيعة متكلم فيه، ويشهد للثاني ما أخرجه أحمد والبخاري بإسناد حسن عن أنس جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأل عن العزل، فقال: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أمزقته على صخرة لأخرج الله منها ولدًا وليخلقن الله نفساً هو خالقها. وأخرج مسلم عن جابر: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية وهي خادمتنا وسائتتنا في النخل وأنا أطوف عليها، وأكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قُدر لها. وفي الباب أخبار كثيرة، كذا في شرح مسند الإمام الأعظم^(٣) لبعض المتبحرين، وفيه أيضاً قال الحافظ ابن حجر: يتزعزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفخ الروح، فمن قال بالمنع هناك ففي هذه أولى، ومن قال بالجواز يمكنه أن يقول في هذه أيضاً بالجواز، ويمكنه أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط بعد السبب. انتهى. وقال ابن الهمام في «فتح القدير»: يباح الإسقاط ما لم يتخلق، وفي «الختانية»: لا أقول: إنه يباح الإسقاط مطلقاً فإن المحرم إذا كسر يفسد الصيد يكون ضامناً لأنه أصل الصيد، فإذا كان هناك مع الجزء إثم فلا أقول أن يلحقها إثم هنا إذا أسقطت من غير عذر. انتهى. وقال في «البحر»: ينبغي الاعتماد عليه لأن له أصلاً صحيحاً يقاس عليه، والظاهر أن هذه المسألة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحاً، لذا يعبرون بقالوا. انتهى. قال الحافظ ابن حجر: يلحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله، فقد أفتى بعض المتأخرين من الشافعية بالمنع، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً.

(١) ابن أبي أمية.

(٢) مولى عمر بن عبيد الله القرشي.

(١) انظر «تسبيح النظام في مسند الإمام» للشيخ المحدث محمد حسن السنبهلي ص ١٣٤.

عامر^(١) بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه^(٢) كان يُعزّل.

٥٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سالم أبو النضر، عن عبد الرحمن^(٣) بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد أبي أيوب: أن أبا أيوب كان يُعزّل.

٥٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ضمرة بن سعيد المازني، عن الحجاج^(٤) بن عمرو بن غزيرة: أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت،

(١) قوله: عن عامر بن سعد، ابن أبي وقاص الزهري المدني، وثقه ابن حبان، مات سنة ٩٦هـ، ويقال سنة ١٠٣، كذا في «إسعاف البطاء».

(٢) لأنه كان ممن يرى الرخصة فيه، قاله الزرقاني. وقال القاري: عن نسائه أو إمامته، والثاني هو الظاهر.

(٣) قوله: عن عبد الرحمن بن أفلح، هكذا وجدنا في نسخ عديدة، وكذا في نسخة شرح القاري، وفي موطأ مالك برواية يحيى، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن ابن أبي أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد لأبي أيوب... إلخ. وقال شارحه الزرقاني: هو عمر - بضم العين - بن كثير بن أفلح المدني ثقة. انتهى. ويوافقه قول ابن حجر في «تقريب التهذيب»: عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب ثقة. انتهى. وقال السيوطي في «الإسعاف»: عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب عن ابن عمر وتعب ونافع وجماعة، وعنه ابن عون ويحيى الأنصاري وغيرهما وثقه النسائي. انتهى.

(٤) قوله: عن الحجاج بن عمرو^(١)، بفتح العين، بن غزيرة بفتح الغين المعجمة وكسر انزاء وتشديد التحتية، الأنصاري المازني المدني، صحابي. شهد صفين مع علي رضي الله عنه، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) ذكره بعضهم من التابعين وهو من رواة الأربعة. انظر: الأوجز ١٠/٢٦٨.

فجاءه^(١) ابن قَهْد رجل من أهل اليمن، فقال: يا أبا سعيد^(٢)، إن عندي جَوَارِي، ليس نسائي اللاتي^(٣) كُنَّ بأعجب إليّ منهن، وليس كلهن^(٤) يُعْجِبُنِي أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي، أَفَأَعْزِلُ^(٥)؟ قال: قال: أَقْبِهِ^(٦) يا حجاج، قال: قلت: غفر الله لك، إنما نَجِلِسُ^(٧) إليك لتتعلم

(١) قوله: فجاءه ابن قَهْد، يفتح القاف وسكون الهاء فداك مهمة على ما في «المعني» وقال: كذا جاء في «الموطأ» غير منسوب، وقيل: بقاء إذ لا يُعرف بقاف إلا قيس بن قَهْد، الصحابي رجل من أهل اليمن بدل عن ابن قَهْد: فقال أي ابن قَهْد - لزيد: يا أبا سعيد، إن عندي جوارِي جمع جارية أي إماء ليس نسائي اللاتي كُنَّ، أي عندي قبلهن. بأعجب، أي أحسن وأرغب إليّ منهن، وليس كلهن، أي جميع نسائي أراهن - وهو الأظهر - يعجبني أن تحمل مني، كذا في «شرح الثوري» وفي «شرح الزرقاني»: ابن قَهْد يفتح القاف ضبطه ابن الحداد، وجوز أن يكون قيس بن قَهْد الصحابي قال في «التبصرة»: وفيه بُعد، ولعل وجهه قوله رجل من اليمن، فإن قيساً الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يُقال فيه ذلك وإن كان أصل الأنصار من اليمن.

(٢) هو كنية زيد بن ثابت.

(٣) قوله: اللاتي كن، في نسخة «موطأ يحيى»: أكن قال الزرقاني في «شرحه»^(١): بضم الهمزة وكسر الكاف أي أضْمُ إليّ.

(٤) لأنني أحتاج إلى بيع بعضهن ونحو ذلك.

(٥) بهمة الاستفهام.

(٦) لما رأى فيه من قابلية الفتوى.

(٧) يريد أنك أعلم مني فأنت أحق بالإفتاء.

منك، قال: أفتيه، قال: قلت (١): هو حرثك (٢) إن شئت عطشته وإن شئت سقيته، قال: وقد كنت أسمع (٣) ذلك من زيد، فقال زيد: صدق (٤).

قال محمد: وبهذا (٥) نأخذ.

(١) أي للسائل.

(٢) قوله: هو حرثك، أي بضع إمائك موضع حرثك، فيجوز لك أن تسقيه الماء أو تعزله عن الماء، وكأنه أشار بإطلاق الحرث إلى أن جواز العزل مستنبط من الكتاب فإنه تعالى قال في باب وطء النساء ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ (١) فسمى بضع المرأة حرثاً، ومن المعلوم أن الحرث يتخير فيه الإنسان بين أن يسقيه وأن لا يسقيه، فكذلك بضع النساء، ويل: قيل: إن نزول «أنى شئتم» أي كيف شئتم كان لبيان جواز العزل، فأخرج وكيع وابن أبي شيبة وابن منيع وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني والحاكم والضياء في «المختارة» عن زائدة بن عمير قال: سألت ابن عباس عن العزل، فقال: إنكم أكثرتم فإن كان قال فيه رسول الله ﷺ فهو كما قال، وإن لم يكن قال فيه شيئاً فأنا أقول فيه: نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم فإن شئتم فاعزلوا وإن شئتم فلا تفعلوا، وهذا أحد الأقوال الأربعة التي ذكرت في شأن نزول هذه الآية. وقد بسط السيوطي في «الدر المشورة» الكلام فيها.

(٣) أي بهذا الحكم فأفتيت على وفقه.

(٤) تصويهاً لإفتاء تلميذه واطمئناناً لقلب سائله.

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أحمد ومالك في المسألتين، وقال القاضي

عياض: رأى بعض شيوخنا في زوجة الرجل المملوكة غيره إذهاباً أيضاً مع إذن سيده =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

لا ترى بالعزل بأساً عن الأمة^(١)، وأما الحرّة فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن^(٢)، وإذا كانت الأمة زوجة الرجل فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن مولاه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= لحق الزوجية، وقال البلخي: قيل: لا يعزل عنها إلا بإذن أيضاً. وعندني أن هذا صحيح فإن لها بالعقد حقاً في الوطء. وذهب الشافعية إلى كراهة العزل مطلقاً ولهم قول آخر أيضاً.

(١) قوله: عن الأمة، أي عن أمته فإنها مملوكة بجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حق ورضاء معتبر شرعاً، وكثيراً ما يكره الرجل النسل من الإماء بخلاف الحرّة فإن لها حقاً معتبراً، وكذا إذا كان الزوج أمة رجل، فإن لمولاه حقاً معتبراً، فلا يجوز العزل إلا بإذن. وقد ورد الفرق بين الحرّة والأمة مرفوعاً وموقوفاً، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه قال: تستأمر الحرّة وتعزل عن الأمة، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس أنه نهى عن عزل الحرّة إلا بإذن. وروى ابن أبي شيبة عنه أنه كان يعزل عن أمته. وأخرج البيهقي عن ابن عمر أنه قال: تعزل الأمة وتستأذن الحرّة. وعن عمر مثله. وأخرج ابن ماجه عن عمر مرفوعاً نحوه، كذا ذكره ابن حجر في «التلخيص الحبير». وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بعد ما ذكر إباحة العزل عن الأمة لا عن الحرّة إلا بإذن، وإن كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل عنها فإن أبا حنيفة ومحمداً وأبا يوسف كانوا يقولون فيما، حدثني به محمد بن العباس عن علي بن معبد، عن محمد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة الإذن في ذلك إلى مولى الأمة، وروى عن أبي يوسف فيما حدثني به ابن أبي عمير أن حدثني محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد أنه قال: الإذن في ذلك إلى الأمة، قال ابن أبي عمير: هذا هو النظر على أصول ما بُني عليه هذا الباب لأنها لو أباحت زوجها ترك جماعة كان ذلك في سعة ولم يكن لمولاه أن يأخذ زوجها به فكذا هذا.

(٢) في نسخة: بإذن.

٥٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يُعزّلون عن ولائهم^(١)؟ لا تأتيهم وليدة فيعترف سيدها أنه قد ألم^(٢) بها إلا ألحقته به^(٣) ولدها فاعزّلوا^(٤) بعد أو أتركوا.

قال محمد: إنما صنع^(٥) هذا^(٦) عمر رضي الله عنه على التهديد للناس أن يُضَيّعوا ولائهم، وهم^(٧) يظنونهم. قد بلغنا أن زيد بن ثابت وطىء جارية له، فجاءت بولد، فنفاه، وأن عمر بن الخطاب وطىء جارية له فحملت، فقال: اللهم لا تلحق بال^(٨) عمر

(١) أي عن إيمانهم جمع، وليدة بمعنى الأمة.

(٢) بتشديد الحيم من الإلمام أي جامعها.

(٣) أي نسبته إليه وحكمت بأنه منه وإن لم يعترف به.

(٤) في نسخة: فاعزّلوا.

(٥) قوله: إنما صنع... إلخ، يعني لم يقصد به عمر حرمة العزل عن الأمة فإنه جائز عنه وعند غيره، ولا أن كل ما تضعه الأمة الموطوءة من سيدها ملحق بسيدها، وإن لم يدّعه ولم يعترف به، بل أراد به الزجر والتهديد كراهية أن يُضَيّعوا ولائهم بالعزل بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه نفى ولد جارية موطوءة له من نفسه، فإنه يدل على جوار النفي بعد الوطء، وبدليل ما ثبت عن عمر نفسه نفى ولد جاريته الموطوءة.

(٦) أي الحكم المذكور.

(٧) جملة حاله.

(٨) أي أولاده وأقاربه.

من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعي، فانتفى^(١) منه عمر. وكان أبو حنيفة يقول إذا حصنها^(٢) ولم يدعها تخرج^(٣)، فجاءت بولد لم يسهه^(٤) فيما بينه^(٥) وبين ربه عز وجل ينتفي منه، فبهذا تأخذ.

٥٥١ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، قالت: قال عمر بن الخطاب: ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهن^(٦) فيخرجن^(٧) ١٢^(٨) والله لا تأتيني^(٩) وليدة فيعرف سيدها أن قد وطئها إلا ألحقت به ولدها فأرسلوهن بعد^(٩) أو أمسكنوهن.

(١) أي تبرأ من أن يكون هو والد له.

(٢) أي حفظ المولى جاريته في بيته ولم يتركها تخرج.

(٣) إلى محل يورث الشبهة.

(٤) أي لم يجهز.

(٥) أي ديانة لا قضاء.

(٦) أي يتركونهن.

(٧) من يئونهن إلى مواضع الشبهة.

(٨) هذا حكم تهديدي لئلا يتركوا تحصين إمائهم موطوءات.

(٩) أي بعد هذا الحكم إن شئتم أرسلتم وإن شئتم أمسكنكم.

(كتاب الطلاق)

١ - (باب (١) طلاق السنة)

٥٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقرأ^(١): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

(١) قوله: باب طلاق السنة، أي الطلاق المسنون، ويقال له الطلاق السُّنِّي، والمراد بالمسنون ههنا المباح لأن الطلاق ليس عبادة في نفسها يُثَبِّت له ثواباً، فمعنى المسنون ما ثبت على وجه لا يستوجب عقاباً. نعم يُشَاب إِذَا وَقَعَتْ لَهُ دَاعِيَةٌ إِلَى أَنْ يَطْلُقَهَا غَقِيبُ الْجَمَاعِ أَوْ حَاضِئاً أَوْ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فَمَنْعَ نَفْسِهِ إِلَى الطَّرِيقِ الْآخَرِ وَالْوَاحِدَةِ، لَكِنْ لَا عَلَى الطَّلَاقِ بَلْ عَلَى كَفِّ نَفْسِهِ عَنْ ذَلِكَ الْإِيقَاعِ. كَذَا أَفَادَهُ ابْنُ الْهَمَامِ. وَقَالَ الْقَارِي: لَا يَبْعَدُ أَنْ يَقَالَ: السُّنَّةُ جَاءَتْ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْحُكْمِ وَالْأَمْرِ، فَالْمُرَادُ الطَّلَاقُ الَّذِي حَكَمَ الشَّارِعُ وَأَمَرَ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَفْقِهِ أَوِ السُّنِّي عَلَى مَعْنَاهُ الشَّرْعِي. وَالطَّلَاقُ وَإِنْ كَانَ مَبَاحاً فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَوْقَعَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ مَثَاباً.

(٢) قوله: يقرأ، أي يبدل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(١)، وفي قراءة لرسول الله ﷺ على ما أخرجه مسلم: ﴿فِي قُبُلٍ عَدَّتِهِنَّ﴾^(٢). فاستفاد منه أن الخطاب وإن كان للنبي ﷺ خاصة لكن المراد هو =

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

(٢) قال النووي: هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة، لا تثبت قرأناً بالإجماع ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين، والله أعلم. شرح النووي على صحيح مسلم ٦٦٧/٣، كتاب الطلاق، رقم الحديث ١٥.

لَقَبْلُ^(١) عِدَّتِهِنَّ».

قال محمد: طلاق^(٢) السُّنَّةُ أَنْ يُطَلِّقَهَا لَقَبْلُ عِدَّتِهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ حِينَ تَطْهَرُ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا^(٣). وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا.

٥٥٣ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ^(٤) امْرَأَتَهُ^(٥).....

= ومن آمن به وأن اللام في قوله: ﴿لَعِدَّتِهِنَّ﴾ متعلق بمحذوف نحو مستقبلًا، والخرص منه أن يطلق في كل طهر مرة، فإنه إذا طلق في طهر فقد استقبل العدة، وفيه إشارة إلى أن العدة ثلاثة قروء بمعنى الحيض، ومن قال: إنه الطهر قال معنى قوله: ﴿لَعِدَّتِهِنَّ﴾ لوقت عدتهن أو لأول عدتهن.

(١) بضم القاف والباء وإسكان الباء أي استقبال عدتهن.

(٢) قوله: طلاق السُّنَّةُ... إلخ، بيان لما أفادته قراءة ابن عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع، عن سفيان، عن مقبرة، عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض. وأخرج انداقطني من حديث معلى بن منصور، عن شعيب أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن، عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم أراد أن يتبعها تطليقتين، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: ما هكذا أمرك الله يا ابن عمر، السُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطَّهْرَ، فَتَطْلُقَ لِكُلِّ قَرْءٍ.

(٣) لئلا يكون عليها حرج من إحصاء العدة فإنه إن طلق بعد الجماع يشبهه العدة بالقروء أو بوضع الحمل.

(٤) تطليقة واحدة كما في رواية مسلم.

(٥) قوله: امرأته، هي آمنة — بمد الهمزة وكسر الميم — بنت غفار — بكسر :

وهي ^(١) حائِضٌ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسألَ
عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مُرّه ^(٣)

= الغين المعجمة وتخفيف الغاء والراء - أوبنت عمار، وفي مسند أحمد أن اسمها
النوار فيمكن أن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار، كذا قال ابن حجر.

(١) جملة حالية معترضة.

(٢) أي عن حكم طلاقه.

(٣) قوله: مُرّه فليراجعها ^(٤)، أمر استحباب عند جمع من الحنفية، قال
الميني: وبه قال الشافعي وأحمد، وقال صاحب «الهداية»: الأصح أن المراجعة
واجب عملاً بحقيقة الأمر، ورفعاً للمعصية بالقدر الممكن. وفي الأمر بالمراجعة
إفادة لزوم الطلاق في حالة الحيض وإن كان معصيةً وإلا فلا معنى للمراجعة، وهو
قول جمهور العلماء: إن الطلاق في حالة الحيض واقع ^(٥)، وإن كان خلاف
السنة ومكروهاً. ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين قالوا: طلاقٌ غيرُ
السنة غير واقع، وذوي ذلك عن بعض التابعين، وهو قول شاذ لم يعرج عليه أحدٌ
من العلماء. وقد سئل ابن عمر رضي الله تعالى عنه أيعتد بتلك الطلقة؟ قال: نعم،
كذا قال ابن عبد البر.

(١) قال الزرناتني: الأمر للوجوب عند مالك وجماعة وصححه صاحب «الهداية» من الحنفية،
والمذهب عند الأئمة الثلاثة وفي «المحلى»: ندياً عند الشافعي وأحمد وبعض الحنفية
ووجوباً عند مالك والبعض الآخر من الحنفية منهم صاحب «الهداية» ورجحه ابن الهمام،
قال: وهو ظاهر عبارة محمد بن الحسن في «المبسوط». أوجز المسالك ١٧٤/١٠.

(٢) وقال الموفق: إن طلقها للبدعة وهو أن يطلقها حائضاً أو في طهر أصابها فيه أثم وقع طلاقه
في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر وابن عبد البر: لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع
والضلال، وحكاه أبو نصر عن ابن عُثَيْبٍ وهشام بن الحكم والشعبة وحكاه في «المحلى» عن
الظاهرية منهم ابن حزم والخوارزمي والروافض واختاره ابن تيمية وابن القيم، وقالوا: لا يقع
طلاقه. أوجز المسالك ١٧٥/١٠، والمغني ١٠٠/٧.

فَلْيَرْاجِعْهَا، ثُمَّ يُتَمِسِّكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ^(١)، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا^(٢)، فَتِلْكَ^(٣) الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ^(٤) أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

(١) قوله: ثم تحيض ثم تطهر... إلى آخره، هذا نص في أنه لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي كان طلق فيها، بل في الطهر التالي للحيضة الأخرى وهو قول محمد وأبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة، وبه قال الشافعي في المشهور عنه ومالك وأحمد، وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها، وهو رواية عن أبي حنيفة^(١)، وجه الأول: أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين بحيضة كاملة، والفصل هنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية، وجه الثاني: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فكأنه لم يطلقها في الحيض. وقد ورد الأمران في قصة طلاق ابن عمر في الكتب الستة، كذا في «الهداية» وشرحها للعيني.

(٢) أي يجامعها.

(٣) قوله: فتلك العدة... إلى آخره، استدل الشافعية ومن وافقهم بهذا اللفظ على أن عدة المطلقة هو ثلاثة أطهار، قالوا: لما أمر رسول الله ﷺ أن يطلقها في الطهر، وجعله العدة ونهاه أن يطلق في الحيض، وأخرجه من أن يكون عدة ثبت بذلك أن الأقراء هي الأطهار، وأجاب عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه ليس المراد هنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التي هي ثلاثة قروء بل عدة طلاق النساء أي وقته، وليس أن ما يكون عدة تطلق لها النساء يجب أن يكون العدة التي تعتد بها النساء، وقد جاءت العدة لمعانين، وهما حجة أخرى وهي أن عمر هو الذي خاطبه رسول الله ﷺ بهذا القول ولم يكن هذا القول عنده دليلاً على أن القراء في العدة هو الطهر، فإن مذهبه أن القراء هو الحيض.

(٤) أي بقوله فطلقوهن لعدتهن.

(١) وهو وجه للشافعية أيضاً. انظر بذل المجهود ١٠/٢٤٨.

قال محمد: وبهذا نأخذ.

٢ - (باب طلاق الحرّة^(١) تحت العبد)

٥٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيّب:
أَنَّ نَفِيعاً^(٢) مَكَّاتَبَ أُمَّ سَلَمَةَ^(٣) كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ، فَطَلَّقَهَا
تَطْلِيقَتَيْنِ، فَاسْتَمْتَى عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ: فَقَالَ: حَرُمْتُ^(٤) عَلَيْكَ.

٥٥٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٥)، عن سليمان بن
يسار: أَنَّ نَفِيعاً كَانَ عَبْدًا لَأُمِّ سَلَمَةَ أَوْ مَكَّاتَباً^(٦)، وَكَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ
حُرَّةٌ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَثْمَانُ فَيَسْأَلَهُ
عَنْ ذَلِكَ، فَلَقِيَهُ عِنْدَ الدَّرَجِ^(٧) وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَسَأَلَهُ^(٨)
فَابْتَدَاهُ^(٩) جَمِيعاً فَقَالَا: حَرُمْتُ عَلَيْكَ، حَرُمْتُ عَلَيْكَ.

(١) أي الحرّة إذا كانت زوجة لعبد.

(٢) بصيغة التصغير.

(٣) زوجة النبي ﷺ.

(٤) أي حرمة مغلظة لا تحلّ حتى تنكح زوجاً غيره.

(٥) عبد الله بن دكران.

(٦) شك من الراوي.

(٧) بفتح الدال والراء والجيم موضع بالمدينة قاله الزرقاني، وقال القاري:

جمع درجة يريد درجة المسجد.

(٨) في نسخة: فسألها.

(٩) أي استقبله بالجواب استعجالاً.

٥٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت حتى تنكح زوجاً غيره، حرّة كانت أو أمة، وعدة الحرّة ثلاثة قروء^(١) وعدة الأمة^(٢) حيضتان.

قال محمد: قد اختلف^(٣) الناس في هذا، فأما ما عليه فقهاؤنا فإنهم^(٤) يقولون:

(١) أي ثلاثة حيض.

(٢) وإن كان زوجها حرّاً لأن العبرة في العدة للمرأة^(١).

(٣) قوله: قد اختلف الناس في هذا، أي في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروجي في «شرح الهداية»: قال همام وقتادة ومجاهد والحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلماني ومسروق وحمام بن أبي سليمان والحسن بن علي والثوري والنخعي والشعبي: يطلق العبد الحرّة ثلاثاً، وتعتد بثلاثة حيض، ويطلق الحرّة ثنتين، وتعتد بحيضتين. وعند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد: يطلق الحرّة ثلاثاً، وتعتد بحيضتين، ويطلق العبد الحرّة ثنتين، وتعتد بثلاث حيض، حرّر ذلك الرافعي وصاحب الأنوار وابن حزم عنهم كذا في «البنية شرح الهداية» للعيني، وفيها أيضاً طلاق الأمة ثتان حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرّة ثلاث حرّاً كان زوجها أو عبداً، وهو قول علي وابن مسعود رواه ابن حزم في «المحلى»، وبه قال سفيان وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: عدد الطلاق معتبر بحال الرجال والعدة بالنساء، وبه قال مالك في «الموطأ».

(٤) قوله: فإنهم يقولون... إلخ، استدلووا بقوله ﷺ: طلاق الأمة ثتان، وقرؤها حيضتان. وهو نص في الباب، وقد روي من حديث عائشة وابن عمرو =

(١) هذا مما لا خلاف فيه، أوجز المسالك ٢٠٨/١٠.

= وابن عباس وأما حديث عائشة، فأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي عاصم، عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عنها، قال أبو داود في رواية: هذا حديث مجهول، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ومظاهر لا يعرف له غير هذا الحديث. ونقل الذهبي في «الميزان»: تضعيف مظاهر^(١) عن أبي عاصم النبيل ويحيى بن معين وأبي حاتم والبخاري، ونقل توثيقه عن ابن حبان، وقال الخطابي في «معالم السنن»: الحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ضعفه. انتهى. وأخرج الحاكم في «المستدرک» هذا الحديث بهذا السند وصححه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه في سننه، عن عمر بن شبيب، نا عبد الله بن عيسى، عن عطية، عن ابن عمر مرفوعاً نحوه، ورواه اليزار في مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني. وقال: تفرد به عمر بن شبيب وهو ضعيف لا يحتج به، ثم أخرجه موقوفاً على ابن عمر من طريق سالم ونافع وقال: هو الصواب. وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم في «المستدرک» حيث قال بعد أن روى حديث عائشة المتقدم عن أبي عاصم بسنده، قال أبو عاصم: فذكرته لمظاهر، فقلت: حدثني كما حدثني به ابن جريج، فحدثني مظاهر عن القاسم، عن ابن عباس مرفوعاً: طلاق الأمة ثنتان، وقرؤها حيضتان، قال الحاكم: ومظاهر شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح. فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه، ثم قال: وقد روي عن ابن عباس ما يعارض هذا. ثم أخرج عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن معتب أخبره أن أبا حسن مولى بني نوفل أخبره أنه استفتى ابن عباس عن مملوك تحته مملوكة فطلقها تطليقتين، ثم أعنت بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: نعم، قضى بذلك رسول الله ﷺ. ومن أحاديث الباب ما أخرجه الدارقطني عن سلم بن سالم، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: إذا كانت الأمة تحت الرجل فطلقها تطليقتين، ثم اشتراها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره. وأعله =

(١) أجاب الشيخ في «البدل» ٢٦٩/١٠ من ضعف مظاهر فأرجع إليه.

الطلاق بالنساء والعدة بهن^(١) لأن الله عز وجل قال: ﴿فَطُلُّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ فإنما الطلاق للعدة فإذا كانت الحرة وزوجها عبد فعدتها ثلاثة قروء وطلاقها ثلاثة^(٢) تطليقات للعدة^(٣) كما قال الله تبارك وتعالى، وإذا كان الحر تحت الأمة^(٤) فعدتها حيضتان، وطلاقها للعدة تطليقتان، كما قال الله عز وجل.

٥٥٧ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: قال علي بن أبي طالب:

= الدارقطني بسلم، وقال: كان ابن المبارك يكذبه، وأخرج الشافعي ومن طريق البيهقي والدارقطني عن عمر بن الخطاب قال: ينكح العبد امرأتين وتطلق الأمة تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين، كذا في «نصب الراية» للزيلعي.

(١) قوله: لأن الله... إلخ، توضيحه أن الله تعالى قال: ﴿فَطُلُّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ فجعل الطلاق للعدة، ومن المعلوم أن العدة معتبرة بالنساء اتفاقاً، فكذا الطلاق فإن كانت المرأة حرة سواء كان زوجها عبداً أو حراً فعدتها ثلاثة قروء، فيكون طلاقها أيضاً ثلاثاً، لكل طهر طلاق، وإن كانت أمة سواء كان زوجها حراً أو عبداً فعدتها حيضتان، فكذا الطلاق، وهذا استنباط لطيف وتوجيه شريف.

(٢) حسب عدد العدة.

(٣) في كل قرء طلاق.

(٤) في نسخة: أمة.

(٥) قوله: أخبرنا إبراهيم بن يزيد^(١)، الأموي المكي مولى عمر بن

(١) إبراهيم بن يزيد: هو الخوزي المكي مولى بني أمية، قال فيه أحمد: «متروك الحديث» وقال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن نمير. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص ١٤٦)، المعجلد الأول، القسم الأول.

الطلاق^(١) بالنساء والعدة بهن. وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٣ - (باب ما يُكره للمطلقة المتوتة

والمتوفى عنها من الميـت في غير بيتها)

٥٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

لا تبيت المبتوتة^(٢) ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها.

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. أما المتوفى عنها فإنها تخرج

= عبد العزيز، روى عن طائفة وعطاء وأبي الزبير وغيرهم، وعنه وكيع وعبد الرزاق والثوري، قال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري: سكتوا عنه، قال الدُّولابي: يعني تركوه، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نُسب إلى الضعف، توفي سنة ١٥١، كذا في تهذيب الكمال.

(١) أي عدده معتبر بهن.

(٢) أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ، أي يكون عدة المبتوتة، وكذا المطلقة الرجعية،

والمتوفى عنها زوجها في بيت زوجها، أما المطلقة مبتوتة كانت أَوْ رجعية فلا يجوز لها الخروج ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها تخرج نهاراً. أما عدم جواز خروج المطلقة فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(١)، والفاحشة نفس الخروج قاله النخعي، وقال ابن مسعود: هي الزنا فيخرجن لإقامة الحد، وقال ابن عباس: هي نشوزها أو تكون بذيّة اللسان. وأما =

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

بالنهار في حوائجها، ولا تبث إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة^(١) فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= خروج المتوفى عنها نهاراً فلأنه لا نفقة لها، فنتحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش، ولا كذلك المطلقة لأن النفقة حاصلة لها من مال زوجها، كذا في «الهداية» وشرحها «البنية». وذكر في «البنية» أيضاً أن ممن أوجب على المتوفى عنها اليتومة في بيت زوجها عمر وعثمان وابن سمعود وابن عمر وأم سلمة وابن المسيب والقسام والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو عبيدة. وجاء عن علي وعائشة وابن عباس وجابر أنها تعتد حيث شاءت، وهو قول الحسن وعطاء والظاهرية. واستدل عليّ القاري على عدم خروجها بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنكُم وَيَقُولُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾^(٢) فإنه دل على عدم خروجها من بيت زوجها، ولما نسخ مدة الحول بأربعة أشهر وعشراً والوصية بقي عدم الخروج على حاله. وذكر الزرقاني أن الليث ومالكاً وجماعة قالوا بجواز خروج المطلقة أيضاً نهاراً لحديث جابر عند مسلم: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا: فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ^(٣). فأمرها النبي ﷺ، وقال: بلى جُدِّي نَحْلَكَ فَمِنْكَ عَمَى أَنْ تَصْدُقِي أَوْ تَفْعَلِي معروفاً. ويُجاب عنه بأنه واقعة حال لا عموم لها.

(١) هي المطلقة بالطلاق الرجعي.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٢) قال ابن رسلان: في الحديث دليل لمالك والشافعي وأحمد أن المعتدة تخرج لقضاء الحاجة، وإنما تلزم بالليل وسواء عند مالك رجعية كانت أو بائنة، وقال الشافعي في الرجعية: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، وإنما تخرج نهاراً المبتوتة، وقال أبو حنيفة: ذلك في المتوفى عنها زوجها، وأما المطلقة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً. انتهى. قال صاحب «الهداية»: لأن نفقتها على الزوج بخلاف المتوفى عنها إذ لا نفقة لها. انظر هامش بذل المجهود ٥٦/١١.

٤ - (باب الرجل ^(١) يأذن لعبده في التزويج
هل يجوز طلاق المولى عليه؟)

٥٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان ^(٢) يقول: من أذن لعبده في أن ينكح ^(٣) فإنه لا يجوز ^(٤) لامرأته طلاقاً إلا أن يطلقها العبد، فأما ^(٥) أن يأخذ ^(٦) الرجل أمة غلامه، أو أمة وليدته ^(٧) فلا جُنَاحَ ^(٨) عليه.

قال محمد: وبهذا ^(٩) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: الرجل، المراد به الشخص رجلاً كان أو امرأة، وكذا المراد بالمولى المالك.

(٢) قوله: أنه كان يقول من أذن... إلخ، في «موطأ يحيى»: كان يقول من أذن لعبده أن ينكح فالطلاق بيده، لا بيد غيره من الطلاق شيء... إلخ.

(٣) أي يتزوج.

(٤) أي لا يقع عليها طلاق.

(٥) إشارة إلى الفرق بين أمة العبد وزوجته.

(٦) أي يتصرف فيها بالخدمة أو الوطء.

(٧) أي جاريته.

(٨) أي فلا إثم عليه لأن له أخذ مال رقيقه، بل ماله ماله.

(٩) قوله: وبهذا نأخذ، لما ورد: الطلاق بيد من أخذ الساق، أخرجه

الطبراني عن ابن عباس، وروى ابن ماجه والدارقطني عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله سيدي زوجني أمتي وهو يريد أن يفرق بيني وبينها =

٥٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عبداً

لبعض^(١) ثقيف جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن سيدي أنكحتني جاريته فلانة^(٢) - وكان عمر يعرف الجارية^(٣) - وهو^(٤) يطأها فأرسل^(٥) عمر إلى الرجل^(٦)، فقال: ما فعلت جاريته؟ قال: هي عندي، قال: هل تطأها؟ فأشار إليه بعض من كان عنده، فقال: لا، فقال عمر: أما والله لو اعترفت لجعلتك نكالا.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي^(٨) إذا زوج الرجل جاريته

= فصعد النبي ﷺ المنبر، فقال: أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده (أمته)^(١) ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ الساق، كذا قال القاري.

(١) أي الرجل من قبيلة ثقيف.

(٢) كأنه ذكرها باسمها أو عرفها بوصفها. (٣) جملة معترضة.

(٤) أي والحال أن سيدي يعنا الجارية التي أنكحيتها^(١).

(٥) أي أرسل رجلاً إليه فطلبه بحضرته واستفسر منه.

(٦) أي سيدها.

(٧) قوله: ما فعلت جاريته، أي ما صنعت بها وما جرى لها، قال الرجل:

هي عندي أي في ملكي وتصرفي. وقال عمر: هل تطأها أي تجمعها، سأل عنه ليظهر صدق ما قاله عبده أو كذبه. فأشار إليه، أي إلى ذلك الرجل لمنع الإقرار خوفاً من ضرب السياط، بعض من كان عنده، أي بعض حاضري مجلس عمر وذلك لأن الستر في الحذور والتعزيرات وتلقين الإنكار أفضل، فقال ذلك الرجل: لا، فقال عمر: أما والله - أقسم للتأكيد - لو اعترفت أي أقررت عندي بوطئها بعد تزويجها، لجعلتك نكالا أي لأقمت عليك عقوبة وتعزيراً.

(٨) أي لا يحل ولا يجوز.

(١) في الأصل: ومن أمته، هو تحريف. انظر ابن ماجه ٢٠٨١.

(٢) في الأصل: أنكحتني بها، وهو خطأ.

عبدَه أن يطأها لأن الطلاق والفرقة^(١) بيد العبد^(٢) إذا زوجه مولاه،
وليس لمولاه أن يُفرّق بينهما بعد أن زوجهما فإن وطئها^(٣) يُتّهم^(٤) إليه
في ذلك، فإن عاد أدبه الإمام على قدر ما يرى من الحبس والضرب،
ولا يبلغ^(٥) بذلك أربعين سوطاً.

٥ - (باب المرأة تختلع^(٦) من زوجها بأكثر مما أعطاه أو أقل)

٥٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن مولاة^(٧) لصفية^(٨)
اختلعت من زوجها بكل شيء^(٩) لها. فلم يُنكره ابن عمر.

(١) أي الفسخ.

(٢) احتراز عما إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فإن له حينئذ أن يفسخ^(١).

(٣) أي المولى بعد تزويجها بعبد.

(٤) أي يوبّخ عليه ويذجر.

(٥) لأن التعزير يكون أقل من أقل الحدود.

(٦) في نسخة: تخلع.

(٧) أي أمة.

(٨) هي بنت أبي عبيد زوجة ابن عمر.

(٩) قوله: بشيء، هو الظاهر أنها أعطت كل ما كان في ملكها، والظاهر أنه

كان أكثر مما أخذته من زوجها، ولما لم ينكر عليها ابن عمر دلّ على جوازه، مما
يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما اقتدت به﴾ فإنه يدل بإطلاقه على =

(١) به أخذ مالك وأبو حنيفة والشافعي وسائر فقهاء الحجاز والعراق. المتقى ٩٠/٤.

قال محمد: ما اختلفت به امرأة من زوجها فهو جائز في القضاء^(١) وما تحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه وإن جاء^(٢) النشوز من قبلها. فأما إذا جاء النشوز من قبله^(٣) لم تحب^(٤) له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً، وإن أخذ^(٥) فهو جائز في القضاء وهو مكروه له^(٦) فيما بينه وبين الله تعالى. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= جواز الاقتداء مطلقاً ولو بكل المال، فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ تأخذونه يهتاناً وإثماً مبيناً^(١) يدل على عدم جواز أخذ شيء مما أعطاهما ولو قليلاً ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز الخلع، قلت: هو محمول على الأخذ جبراً وبغير رضاها.

(١) أي في ظاهر الحكومة الشرعية.

(٢) قوله: وإن جاء النشوز، أي الخلاف والنزاع من قبل الزوجة، وهذا رواية الأصل، وفي الجامع الصغير: أن الفضل يطيب له لإطلاق قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ ووجه ما في الأصل ما روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عطاء قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: أتردين عليه حديثه التي أصدقك؟ قالت: نعم وزيادة، قال: أما الزيادة فلا. وأخرج الدارقطني عن عطاء أن النبي ﷺ قال: لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطاه، كذا في «شرح القاري».

(٣) أي الزوج.

(٤) أي يكره له.

(٥) بروضاء الزوجة.

(٦) لأن الفساد من قبله.

(١) سورة النساء: الآية ٢٠.

٦ - (باب الخلع كم يكون من الطلاق)

٥٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن
جُمَهان^(١) مولى الأسلميين. عن أم بكر الأسلمية^(٢): أنها اختلعت من
زوجها عبد الله بن أسيد^(٣) ثم أتيا عثمان بن عفان في ذلك، فقال:
هي تطليقة إلا أن تكون سمّت^(٤) شيئاً فهو على ما سمّت.
قال محمد: وبهذا^(٥) نأخذ.....

(١) قوله: عن جُمَهان، بضم أوله، مدني، قديم مقبول قاله ابن حجر في
«تقريب التهذيب». وفي «تهذيب التهذيب»: جمهان أبو العلاء، ويقال أبو يعلى
مولى الأسلميين يُعَدُّ في أهل المدينة، روى عن عثمان وسعد وأبي هريرة وأم بكر
الأسلمية، وعنه عروة وعمرو بن نبيه ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة،
وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال علي بن المديني: هو جد أمي، وكان من
السبي في ما أرى. انتهى ملخصاً. وضبط القاري جمهان بفتح الجيم فأخطأ.

(٢) نسبة إلى قبيلة أسلم.

(٣) بالتصغير.

(٤) أي ذكرت شيئاً.

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، اختلفوا في أن الخلع تطليقة أم لا؟ فقال أصحابنا:

إنه تطليقة بئسنة، وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيب
وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد وأبي سلمة والنخعي والزُّهري
والثوري والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيع وعروة ومالك والشافعي في الجديد،
وقالت الظاهرية: تطليقة رجعية، وقال أحمد وإسحاق: فُرقة بغير طلاق، وهو قول
ابن عباس والشافعي في القديم، كذا قال العيني في «شرح الهداية» ومما يشهد
للأول ما أخرجه الدارقطني والبيهقي في مسندهما من حديث عباد بن كثير عن أبوب =

الخلع تطليقة بائنة إلا^(١) أن يكون سُمي ثلاثاً، أو نواها فيكون ثلاثاً.

٧ - (باب الرجل يقول

إذا نَكَحْتُ^(٢) فلانة فهي طالق)

٥٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا مُجَبَّر، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نَكَحْتُ فلانة فهي طالق، فهي طالق، فهي كذلك إذا نَكَحَهَا^(٣)، وإن كان طَلَّقَهَا^(٤) واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فهو كما قال^(٥).

قال محمد: وبهذا^(٦) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة. ورواه ابن عدي في «الكامل» وأعله بعباد، وأسند عن البخاري قال: تركوه، وعن النسائي أنه متروك الحديث. وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة، كذا أورده الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»: وفي الباب آثار كثيرة مبسطة في «الدر المشور» وغيره. والسألة محققة بدلائلها في كتب الأصول.

(١) قوله: إلا أن يكون سُمي... إلخ، يعني أن الخلع طلاق واحد بائن إلا أن يكون ذكر ثلاثاً أو نوى بالخلع ثلاثاً فهو على ما ذكر وعلى ما نوى.

(٢) أي يعلق الطلاق بنفس الملك أو بسيه كالترج.

(٣) أي يقع الطلاق بمجرد عقدها.

(٤) أي في تعليقه.

(٥) أي يقع ما علق واحداً كان أو أكثر.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال طائفة من السلف فأخرج ابن أبي شيبة عن =

= سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد وعمربن عبد العزيز وعامر الشعبي
 وإبراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن
 حزم والزهرري ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم
 أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق، قالوا: هو كما قال. وقال
 الشافعي: لا يصح هذا التعليق ولا يقع به الطلاق لما أخرجه أبو داود والترمذي
 وحسنه وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا طلاق فيما
 لا يملك، قال الترمذي: حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب،
 وأخرج ابن ماجه عن المسور بن مخرمة مرفوعاً: لا طلاق قبل النكاح^(١)، وقال
 الحاكم في المستدرک: صح حديث «لا طلاق إلا بعد نكاح» من حديث ابن عمر
 وابن عباس وعائشة ومعاذ بن جبل وجابر. وأجاب عنه أصحابنا ومن وافقهم بحمله
 على التنجيز، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهرري أنه قال في رجل قال: كل
 امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة، هو كما قال، فقال له معمر:
 أو ليس جاء لا طلاق قبل نكاح ولا عتق إلا بعد ملك؟ قال: إنما ذلك أن يقول
 الرجل امرأة فلان طالق، وبعد فلان حر. نعم هناك حديثان صريحان مرافقان لما
 اختاره الشافعي أحدهما: ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن
 رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، فقال ﷺ: لا طلاق فيما لا يملك.
 وثانيهما: ما أخرجه أيضاً عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال لي عم لي: اعمل لي
 عملاً حتى أزوجه بتي؟ فقلت: إن تزوجتها فهي طالق، ثم بدا لي أن أتزوجها،
 فسألت رسول الله ﷺ، فقال: تزوجه، فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح. فإن صح
 هذان الحديثان تم الكلام إذ لا حكم بعد حكم النبي عليه السلام، لكن لا سبيل =

(١) هذا على نوعين: إما أن ينتجز الطلاق، وإما أن يعلقه بالنكاح، فإن كان الأول فهو متفق على
 أنه لا يقع الطلاق فيه أصلاً، وإن كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الأئمة، فالجمهور على
 أنه لا يقع الطلاق فيه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقع الطلاق. بذل المجهود ٢٧٢/١٠،
 والبسط في الأوجز ٥٩/١٠.

٥٦٤ - أخبرنا مالك، عن سعيد^(١) بن عمرو بن سليم الزُرْقَني، عن القاسم بن محمد: أَنَّ رجلاً^(٢) سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إِنِّي قُلْتُ إِنَّ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ فَهِيَ عَلَيَّ كظَهَرِ أُمِّي، قال: إِنَّ تَزَوَّجْتَهَا فَلَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تُكْفَرَ.

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً منها إذا تزوجها فلا^(٤) يقربها حتى يُكْفَرَ^(٥).

= إلى ذلك، ففي الإسناد الأول أبو خالد الواسطي عمر بن خالد قال فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والدارقطني: كَذَّابٌ، وقال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة: يضع الحديث، وفي الثاني علي بن قرين كذبه يحيى بن معين وغيره، كذا حقه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، وقاسم بن علقمة في «فتاواه».

(١) قوله: عن سعيد، بكسر العين بعدها ياء وقيل سعد بن عمرو بالفتح - ابن سليم الزُرْقَني بضم السين، والتسبة بضم الزاء وفتح الراء وبالضاف الأنصاري، وثقه ابن معين وابن حبان، مات سنة ١٣٤ هـ. قال ابن عبد البر: ليس له في «الموطأ» غير هذا الحديث، كذا قال الزرقاني والقاري.

(٢) قوله: أَنَّ رجلاً، في «موطأ يحيى» أنه أي سعيد سأل القاسم عن رجل طلق امرأته إِنَّهُ تَزَوَّجَهَا؟ فقال القاسم^(١): إِنَّ رجلاً... إلخ.

(٣) أي بوقوع الظهار المعلق كالطلاق المعلق.

(٤) في نسخة: ولا.

(٥) أي كفارة الظهار.

(١) قال البيهقي: هذا منقطع، فإن القاسم بن محمد لم يدرك عمر رضي الله عنه. أوجز المالك ٥٨/١٠.

٨ - (باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين

فتتزوج زوجاً ثم يتزوجها الأول)

٦٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سليمان بن يسار

وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين وتركها^(١) حتى تحل، ثم تنكح زوجاً غيره، فيموت^(٢) أو يطلقها فيتزوجها^(٣) زوجها الأول على كم هي^(٤)؟ قال عمر: هي على ما بقي^(٥) من طلاقها.

قال محمد: وبهذا^(٦) نأخذ. فأما أبو حنيفة، فقال: إذا عادت

(١) بأن خرجت من جذتها.

(٢) أي بعد ما وطئها.

(٣) بعد مضي عدة الثاني.

(٤) هذا محل السؤال: أي المرأة على أي عدد من الطلاق عند الأول.

(٥) أي على ما بقي من الثلاث بعد حل من سبق منه.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وقال أبو حنيفة

وأبو يوسف: يهدم الزوج الثاني ما مضى، ويملك الأول ثلاث تطليقات بحل جديد، كما في صورة التحليل بعد الثلاث. والمسألة مبسطة في كتب الأصول. قال القاري: والدليل له ما روى محمد في كتاب والآثار عن أبي حنيفة عن حماد ابن أبي سليمان عن سعيد بن جبیر قال: كنت جالساً عند عبد الله بن مسعود فجاء أعرابي فسأله عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها وتزوجت زوجاً غيره فدخل بها، ثم مات عنها أو طلقها، ثم نقضت عدتها فأراد الأول أن يتزوجها، على كم هي؟ فالتفت إلى ابن عباس وقال: ما تقول في هذا؟ فقال: يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين والثلاث وأسأل ابن عمر، قال: فلقيت ابن عمر فسألته، فقال مثل ما قال ابن عباس.

إلى الأول بعد ما دخل بها^(١) الآخر عادت على طلاق جديد ثلاث تطلقات مستقبلات . وفي أصل ابن الصَّوَّاف : وهو قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم .

٩ - (باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها)

٥٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد^(٢) بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد^(٣)، عن زيد بن ثابت : أنه كان جالساً عنده^(٤)، فأتاه بعض^(٥) بني أبي عتيق وعيناه تَدْمَعَان^(٦)، فقال له : ما شأنك؟ فقال : ملكت امرأتي أمرها بيدها ففارقنتي ، فقال له : ما حملك على ذلك؟ قال : القدر^(٧)، قال له زيد بن ثابت : ارتجعها^(٨)

(١) أي وطبها .

(٢) هو من رجال الجميع ومن الثقات، كذا قال الزرقاني .

(٣) أحد الفقهاء السبعة، من الثقات، مات سنة ١٠٠ أو قبلها، وهو عم سعيد، قاله الزرقاني .

(٤) أي عند والده زيد .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق المدني مقبول . روى له البخاري وغيره كما في موطأ يحيى وشرحه .

(٦) بفتح الميم أي نسيان دمعاً من البكاء .

(٧) أي قدر الله وقضاؤه .

(٨) هذا بناء على مذهبه أنها واحدة رجعية .

إن شئت فإنما هي واحدة وأنت أملك^(١) بها.

قال محمد: هذا عندنا^(٢) على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة. وهو خاطب من الخطاب وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وقال عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: القضاء ما قضت.

٥٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن

(١) أي أحق من غيرك^(١).

(٢) قوله: هذا عندنا، أي الطلاق عندنا على ما نوى الزوج به، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة فلا يراجعها بل يكون خاطباً من الخطاب وينكحها نكاحاً ثانياً وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة. وقال مالك: يقع بالتفويض ثلاث لأن الثلاث أتم ما يكون من الاختيار. وقال الشافعي: يقع واحدة رجعية لأنها أدنى ما يكون من الاختيار، وبه قال أحمد. وفي «الهداية»: أنه يقع طلاق رجعية اعتباراً لما أتت به من صريح الطلاق، فقيل: هذا سهو، وقيل: فيه روايتان، إحداهما: يقع واحدة رجعية والأخرى بائنة، وهذا أصح كما في «شرح الوقاية»، وقال =

(١) قال مالك: لا أخذ بحديث زيد في التملك، ولكني أرى إذا ملك امرأته أن القضاء ما قضت إلا أن ينكر عليها فيحلف كما قال ابن عمر رضي الله عنهما، ويحتمل قول مالك هذا أن يعلم أن يكون علم مذهب زيد أنها لا تكون إلا واحدة وإن أوقعت أكثر من ذلك على كل، ويحتمل أيضاً أن يكون مالك يريد بذلك أنني لا أقول بظاهر اللفظ على الإطلاق كقوله: فارقني، والفراق عند مالك في بعض الروايات عنه يقتضي أكثر من الواحدة، والحديث يحتمل أن يكون ذكر فراقاً على غير لفظ الفراق، وأنها فارقته بطلقة واحدة، ويحتمل أن يكون ملكها طلاقاً واحدة بالتصريح فلا يلزمه ما زادت ولا يلزمه في ذلك يمين، فلذلك قال له: ارجعها فيكون ذلك موافقاً لقول مالك وإنما كان جزعه على هذا فرقاً من أن تكون واحدة بائنة، وعلم من مخالفتها له أنها إذا ملكت نفسها لم تعد إليه. انظر المستقى ٢٠/٤.

أبيه^(١)، عن عائشة رضي الله عنها: أنها خطبت^(٢) علي^(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قريئة^(٤) بنت أبي أمية قَزُوْجَتَه^(٥)

= عثمان بن عفان وعلي: القضاء ما قضت أي الحكم ما نوت من رجعية أو بائة واحدة أو ثلاثاً لأن الأمر مفوض إليها، ولعل هذا عند إطلاق زوجها فلا ينافي ما تقدم، كذا في «شرح القاري».

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٢) من الخطبة بالكسر أي طلبت النكاح لأخيها عبد الرحمن.

(٣) قوله: علي عبد الرحمن، هو شقيق عائشة: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان، أمهما أم رومان: أسلم في هدنة الحديبية، وكان اسمه عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وله فضائل حسنة، ولا يعرف في الصحابة أربعة كلهم ابن الذي قبله صحبوا النبي وأسلموا إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وابنه عبد الرحمن هذا وابنه أبرعتيق محمد، وكان قد سكن المدينة، وامتنع من بيعة يزيد حين طلبها معاوية، وبعث إليه معاوية بمائة ألف درهم، فردها وقال: لا أبيع ديني بدنياي، وخرج إلى مكة ومات فجأة في نومه بمكان اسمه «حبشي» على عشرة أميال من مكة، وحُمل إليها فدفن في المعلى، وكان ذلك سنة ٥٣ وعليه الأكثر، وقيل: سنة ٥٥، وقيل: سنة ٥٢، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري.

(٤) قوله: قريئة، بفتح القاف وكسر الراء وسكون التحتية بعدها باء موحدة فتاء تأنيث، ويقال بالتصغير: هي بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصحابية اخت أم سلمة أم المؤمنين، وكانت موصوفة بالجمال، وقد ولدت من عبد الرحمن عبد الله وأم حكيم وحفصة، ذكره ابن سعد، كذا قال الزرقاني.

(٥) قوله: قَزُوْجَتَه، قال القاري: بصيغة المجهول، أي زوجها أهلها إياه =

ثم إنهم^(١) عتبوا^(٢) على^(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر. وقالوا: ^(٤) ما زوجنا إلا عائشة، فأرسلت إلى عبد الرحمن فذكرت^(٥) له ذلك^(٦)، ففعل عبد الرحمن أمراً قريباً بيدها، فاختارته. وقالت^(٧): ما كنت لأختار عليك أحداً، ففقرت^(٨) تحته، فلم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها زوجت^(٩) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر

= أوبالمعلوم أي فصارت عائشة سبباً لتزويجها أياه. انتهى. وفي «موطأ يحيى» فزوجوه وهو أظهر.

(١) أي أولياء قريبة.

(٢) أي غضبوا.

(٣) لأمر فعله، وكان في خلقه شدة.

(٤) قوله: وقالوا: ما زوجنا إلا عائشة، أي ما صار سبب تزويجنا إلا هي وما زوجناها إلا لأجل خطبة عائشة واعتماداً عليها.

(٥) حضوراً أو غيبة.

(٦) أي عتبهم عليه وشكايتهم لها.

(٧) قوله: وقالت، في رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن أبي مليكة قال: تزوج عبد الرحمن بن أبي بكر قريبة أخت أم سلمة، وكان في خلقه شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حزنرتك، قال: فأمر بك بينك، فقالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً، فأقام عليها.

(٨) أي استقرت ودامت تحت عبد الرحمن ولم يكن مجرد التخيير طلاقاً.

(٩) قوله: أنها زوجت حفصة، هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق،

المُنْذِرَ بنَ الزُّبَيْرِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ^(١) غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَلَمَّا قَدِمَ^(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: وَمِثْلِي^(٣) يُصْنَعُ بِهِ هَذَا وَيُقْتَلُ عَلَيْهِ بَيْنَاتُهُ؟ فَكَلَّمَتْ^(٤) عَائِشَةُ الْمُنْذِرَ بنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: فَإِنَّ ذَلِكَ^(٥) فِي يَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَالِي^(٦) رَغْبَةٌ عَنْهُ وَلَكِنْ مِثْلِي لَيْسَ يُقْتَلُ^(٧) عَلَيْهِ بَيْنَاتُهُ،

= من ثقات التابعيات روى لها مسلم والثلاثة، وزوجها المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي شقيق عبد الله بن الزبير، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين: ذكر الزبير بن بكار أَنَّ المنذر كان عند عبيد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير من بيعه يزيد بن معاوية. فكتب يزيد إلى ابن زياد أن يوجه إليه المنذر قبله فهرب إلى مكة فقتل في الحصار الأول بعد وقعة الحرة، سنة ٦٤، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) جملة معترضة حالية.

(٢) أي من سفره.

(٣) قوله: ومثلي يصنع هذا، أي تزويج بناته بغير أمره، ويقنيات^(١) عليه أي يستبذل برأيه وهو بصيغة المجهول من الافتيات المأخوذ من القوت، قاله القاري.

(٤) أي أخبرته بقول أخيها.

(٥) أي أمرها بيد والدها.

(٦) أي ليس لي إعراض عنه.

(٧) أي لا يفعل شيء بدون أمره.

(١) هكذا في الأصل والاصواب يُقْتَلُ بالفاء كما في الأوجز ٤١/١٠. قال صاحب مجمع البحار ١٨٠/٤. يقال: قُتِلَ فلان على فلان في كذا واقعات عليه إذا قُتِلَ برأيه دونه في التصرف فيه وعلني بطلي لتصرف معنى التغلب. يقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك دونك فقد أحدث عليك فيه.

وما كنت لأردّ امرأاً قَضَيْتِهِ^(١)، فَقَرَّتْ امرأته تحته ولم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن ابن عمر، أنه كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قَضَتْ^(٢) إلا أن يُنكر عليها، فيقول: لم أرد إلا تطلقه واحدة فيَحْلِفُ على ذلك، ويكون^(٣) أملك بها^(٤) في عِدَّتِها.

٥٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب أنه قال: إذا ملك الرجل امرأته أمرها فلم تُفارقهُ وَقَرَّتْ^(٥) عنده فليس ذلك بطلاق.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٦). إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق وإن اختارت^(٧) نفسها فهو على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة

(١) بكسر التاء: خطاب لعائشة.

(٢) واحداً كان أو أكثر.

(٣) في نسخة: فيكون.

(٤) أي أحق بها من غيره.

(٥) أي ثبت.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ^(٧) إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق، قد ورد ذلك عن عائشة كما في الصحيحين قالت: خيّرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم يقدره علينا شيئاً وفي لفظ لهما: فلم يعد ذلك طلاقاً.

(٧) قوله: وإن اختارت نفسها، أي في ذلك المجلس لما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود ومن =

(٨) إليه ذهب الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء خلافاً لبعض السلف. انظر الأوجز ٣٩/١٠.

فهي واحدة^(١) بائنة وإن نوى ثلاثاً فثلاث. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= طريقه أخرجه الطبراني في معجمه عنه قال: إذا ملكها أمرها فضرها قبل أن ينقض شيء فلا أمر لها. وفيه انقطاع بين مجاهد وابن مسعود قاله البيهقي. وأخرج عبد الرزاق: أنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: إذا خير الرجل امرأته فلم تختّر في مجلسها ذلك فلا خيار لها. وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن المثني ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن جده عبد الله بن عمرو: أن عمر وعثمان قالوا: أيما رجل ملك امرأته أمرها، ثم ائترقا من ذلك المجلس: فليس لها خيار وأمرها إلى زوجها. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة، ونحوه أخرجه عن مجاهد وجابر بن زيد والشعبي والنخعي وطاوس وعطاء. قال البيهقي: وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار ولو قامت من المجلس بحديث عائشة وهو في الصحيحين، قال رسول الله ﷺ: إني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستشير أبيك. وهذا غير ظاهر لأنه عليه السلام لم يخيّرهما في إيقاع الطلاق بنفسها وإنما خيّرهما على أنها إن اختارت نفسها أخذت لها طلاقاً، كذا في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي.

(١) قوله: فهي واحدة بائنة، هذا قول أكثر أهل العلم والفقهاء من أصحاب النبي ﷺ. وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود فإنهما قالوا: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة. وروى عنهما أنهما قالوا: واحدة يملك الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء. وروى عن علي أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة. وقال زيد بن ثابت: إن اختارت زوجها فواحدة وإن اختارت نفسها فثلاث. ومذهب أحمد موافق لقول علي رضي الله عنه، ويعارضه صريح حديث عائشة، كذا في «جامع الترمذي». وفيه أيضاً اختلف أهل العلم في: أمرك بيدك، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود هي واحدة، وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم، وقال عثمان =

١٠ - (باب الرجل يكون تحتها^(١))

أمة فيطلقها ثم يشتريها

٥٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي^(٢)

وزيد بن ثابت: القضاء ما قضت، وقال ابن عمر: إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأتكر الزوج وقال: لم أجعل أمرها إلا في واحدة استحلّف الزوج وكان القول قوله في يمينه. وذهب سفيان وأهل الكوفة إلى قول عمر وعبد الله، وأما مالك فقال: القضاء ما قضت، وهو قول أحمد، وأما إسحاق فذهب إلى قول ابن عمر^(٣).

(١) أي يكون زوجته أمة لرجل فيطلقها الزوج، ثم يشتريها من مالكها.

(٢) قوله: عن أبي عبد الرحمن، قال ابن عبد البر: اختلف في اسم أبي عبد الرحمن شيخ ابن شهاب. فقيل: سليمان بن يسار، وهو بعيد لأنه أجل من أن يستر عنه اسمه، ويكتفي عنه، وقيل: هو أبو الزناد، وهو أبعد لأنه لم يرو عن زيد بن ثابت ولا رآه ولا روى عنه ابن شهاب، وقيل: هو طاوس وهو أشبه بالصواب، وإنما كنتم اسمه مع جلالة لأن طاوساً كان يطعن على بني أمية. ويدعو عليهم في مجالسه، وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم، وقد سُئل مرة في مجلس هشام أتروي عن طاوس؟ فقال للسائل: لو رأيت طاوساً علمت أنه لا يكذب ولم يجبه بأنه يروي أولاً يروي. فهذا كله دليل على أن أبا عبد الرحمن في هذا الحديث هو طاوس. انتهى.

(١) إن قالت: اخترت نفسي فواحدة رجعية عند الثلاثة وعند الحنفية واحدة بثلاثة هذا إذا لم تنس أكثر منها، فإن فوت أكثر منها وقع ما نوت عند الثلاثة وعند الحنفية لا تقع إلا واحدة أو ثلاثة. فإن طلقت ثلاثاً وقال الزوج: لم أجعل إليها إلا واحدة فالقضاء ما قضت عند أحمد، وعند الثلاثة أنها تطليقة، لا تقدر أكثر ما نوى الزوج. انظر «عاشق بئذ المجهود» ٢١٠/١٠.

عبد الرحمن، عن زيد بن ثابت: أنه مشل عن رجل كانت تحته وليدة^(١)، فَأَبَتْ^(٢) طلاقها، ثم اشتراها، أيحَلَّ^(٣) أن يمسه؟ فقال: لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٤). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١١ - (باب الأمة تكون تحت العبد فَتَعْتَقُ)

٥٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول في الأمة^(٥) تحت العبد فَتَعْتَقُ: إن لها الخيار ما لم يمسه^(٦).

٥٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير: أن زبراء^(٧) مولاة لبني عدي بن كعب أخبرته أنها كانت تحت عبد،

(١) أي جارية لغيره.

(٢) قوله: فَأَبَتْ طلاقها، من البت، بتشديد التاء، يقال: بت الرجل طلاق زوجته وأبت إذا قطعها من الرجعة، والمراد هنا البيئونة المغلقة كما يفيدته الجواب.

(٣) بهمزة الاستفهام.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، لعموم الآية، وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور خلافاً لبعض السلف أنها تحل لعموم ﴿وما ملكت أيمانكم﴾ قال ابن عبد البر: هذا خطأ لأنها لا تباع الأمهات والأخوات والبنات فكذا سائر المحرمات.

(٥) أي أمة رجل تكون زوجة عبد رجل.

(٦) فإن بوطيها سقط الخيار لوجود الرضا بالقيام معه.

(٧) قوله: عن زبراء، بزاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة فراء مهملة فالف ممدودة، كذا ضبطها ابن الأثير.

وكانت أمة، فَأُعْتِقْتُ، فأرسلت^(١) إليها حفصة وقالت: إني مخبرتك خيراً، وما أحب أن تصنعي شيئاً، إِنَّ أَمْرَكَ بيدك ما لم يمسّك، فإذا نسّك فليس لك من أمرك شيئاً، قالت^(٢): وَفَارَقْتَهُ.

قال محمد: إذا علمت أن لها خياراً، فأمرها^(٣) بيدها ما دامت

(١) قوله: فأرسلت إليها، أي أرسلت حفصة أم المؤمنين إليها رسولاً، واستدعتها فأتتها فقالت حفصة تعليمها لها: إني مخبرتك خيراً بصيغة اسم الفاعل من الإخبار، وما أحب أن تصنعي شيئاً من المفارقة وغيرها، وهو أن أَمْرَكَ بيدك وذلك خيار العتق ما لم يمسّك زوجك، فإن شئت تقرّي معه، وإن شئت تفارقيه، فإن وطئك بطل خيارك.

(٢) قوله: قالت وفارقت، أي قالت زبراء: فارقت الزوج حين ما سمعت حكم الخيار من حفصة وفي وسطاً يحيى، قالت: فقلت: هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق، فقارقه ثلاثاً. قال ابن عبد البر: لا أعلم لابن عمر وحفصة في ذلك الحكم مخالفاً من الصحابة وقد روي في قصة بَريرة مرفوعاً دليل واضح على ما ذهب إليه وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خُيِّرَت بَريرة رأيت زوجها يتبعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحيته فكلم الناس له رسول الله ﷺ أن يطلب إليها فقال ﷺ لبريرة: زوجك وأبو ولدك، فقالت: أنا أمرني؟ فقال: إنما أنا شافع، قالت: فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها.

(٣) قوله: فأمرها بيدها، أي لها خيار العتق إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت، سواء كان الزوج حراً أو عبداً عند أصحابنا، وعند الشافعي وغيره لا خيار لها إذا كان الزوج حراً، وقد اختلفت الروايات^(١) في زوج بَريرة حين خيّرهما =

(١) اختلفت الروايات في زوجها حين عتقت هل كان حراً أو عبداً؟ رجح الأئمة الثلاثة رواية كونه عبداً لكنّها موافقة لأصلهم، ورجحت الحنفية رواية كونه حراً. وفي البذل: قال =

في مجلسها ما لم تَقُمْ^(١) منه أو تأخذ^(٢) في عمل آخر أو يمُسّها، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها، فأما إن مسّها و^(٣) لم تعلم بالعتق أو علمت به^(٤) ولم تعلم أن لها الخيار فإن ذلك لا يُبطل^(٥) خيارها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= رسول الله ﷺ هل كان عبداً أو حراً. ويمثل قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج الطحاوي وابن أبي شيبة عن طاوس أنه قال: نلأمة الخيار إذا اعتقت وإن كانت تحت قرشي. وفي رواية: لها الخيار تحت حرّ وعبد. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين قال: تُخَيَّر حراً كان زوجها أو عبداً. وأخرج عن مجاهد قال: تُخَيَّر ولو كانت تحت أمير المؤمنين.

(١) فإن القيام من المجلس والشروع في عمل آخر دليل الإعراض.

(٢) أي تشرع.

(٣) الوأو حالية.

(٤) أي بالعتق.

(٥) أي المس وغيره حيث لا يطله بل يُبقي خيارها من حين العلم إلى السجل.

= الشيخ ابن القيم في الهدي: إن حديث عائشة رضي الله عنها رواه ثلاثة: الأسود وعروة والقاسم، فأما الأسود فلم يختلف عنه أنه كان حراً، وأما عروة فعت روايتان صحيحتان متعارضتان إحداهما أنه كان حراً والثانية أنه كان عبداً، وأما عبد الرحمن بن القاسم فعت روايتان صحيحتان، إحداهما أنه كان حراً والثانية الشك. انتهى. قلت. الجزم قاض ولا ترجيح لإحدى روايتي عروة للتعارض، فبقيت رواية الأسود سالمة ومعها رواية الجزم لأن القاسم. انظر هامش لامع الداري ٢٧٠/٩. وبدل المجهود ٣٦٢/١٠

٥٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن طلحة^(٢) بن

(١) قوله: باب طلاق المريض، اختلف فيه على أقوال. الأول: أنه لا يقع طلاقه حكاه ابن حزم عن عثمان. الثاني: يقع وترثه بشرط قيام العلة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشريح وربيع بن عبد الرحمن وطاوس والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد والثوري وحمام بن أبي سليمان وأصحابنا. الثالث: ترثه ما لم تزوج زوجاً غيره وإن انقضت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. والرابع: ترثه وإن تزوجت عشرة أزواج، وبه قال مالك والليث في رواية عنه. الخامس: ترثه ويرثها، وبه قال الحسن البصري. السادس: إن صح منه ومات من مرض آخر لا ترثه عندنا، وقال الزهري والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق: ترثه إن مات قبل انقضاء عدتها منه. السابع: ترثه ويرثها إذا كان لها حمل أو قصد المضارة وهو قول عروة. الثامن: ترثه وتنقل عدتها إلى عدة الوفاة ما لم تنكح، وبه قال الشعبي. التاسع: تعتد بأبعد الأجلين من ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشراً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. العاشر: ترثه قبل الدخول وعليها العدة، وهو قول الحسن وإسحاق وأبي عبيد. الحادي عشر: لا ترثه أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده، وهو قول الظاهرية وأبي ثور والجديد للشافعي، وفي القديم عنه الزوج فأر وفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول مثل قولنا، والثاني مثل قول أحمد، والثالث مثل قول مالك^(١)، كذا ذكره العيني في «البناءة شرح الهداية».

(٢) قوله: عن طلحة، هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ثقة، مكثر، فقيه، تابعي، مات سنة ٩٧هـ. وعبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أحد العشرة المبشرة بالجنة مات سنة ٣٢هـ، كذا قال السيوطي والزرقاني.

(١) قال الموفق: إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك رجعتها في عدتها لم يسقط التوارث بينهما ما دامت في العدة سواء كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه، وإن طلقها في =

عبد الله بن عوف: أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته^(١) وهو مريض فورثها عثمان منه بعدما^(٢) انقضت عدتها.

٥٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن الفضل^(٣)، عن الأخرج^(٤)، عن عثمان بن عفان: أنه ورث^(٥) نساء^(٦) ابن مَكْمَل منه، كان طلق نساءه وهو مريض.

(١) قوله: طلق امرأته، هي ثَمَاضِر الكَلْبِيَّة بضم التاء فميم فألف فضاء معجمة فراء مهملة بنت الأصبغ الكلبية الصحابية، وكان فيها سوء خلق وكانت على تطليقتين، فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء، فطلقها وهو آخر طلاقها، كذا في «موطأ يحيى» وشرحه.

(٢) قوله: بعدما انقضت عدتها، قال القاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق أنها ترثه بعد العدة ما لم تتزوج بزواج آخر والتحقيق أنه ظرف لورثتها، فثورتها كان بعد انقضاء عدتها.

(٣) ابن العباس بن عبد المطلب.

(٤) عبد الرحمن بن هرمز.

(٥) من التورث.

(٦) قوله: نساء بن مكمل، بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم اسمه =

الصحة طلاقاً بانثاً أو رجعياً فبانت بالقضاء عدتها لم يتوارثا إجماعاً.

وإن كان الطلاق في الممرض المخوف ثم مات من مرضه ذلك في عدتها ورثته، ولم يرثها إن ماتت، يروى ذلك عن أبي حنيفة ومالك وهو قول الشافعي القديم، وقوله الجديد: لا ترث ميتة، والمشهور عن أحمد أنها ترثه في العدة وبعدها ما لم تتزوج، وروى عنه ما يدل على أنها لا ترث بعد العدة. انظر الأوجز ١٥٥/١٠.

قال محمد: يَرْتَنه ما دُمَنْ في العدة فإذا انقضت العدة قبل أن يموت فلا ميراث لهنَّ وكذلك ذكر هُشَيْم^(١) بن بشير عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي عن شريح^(٢) أن عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثاً و^(٣) هو مريض: أَنْ وَرَثَهَا^(٤) ما دامت في عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

= عبد الله بن مكمل بن عوف بن عبد الحارث، ذكره الطبري وعمر بن شبة في الصحابة واستدركه ابن فتحون وقال: أكثر ما يأتي في الروايات ابن مكمل غير مسمى وسماء بعضهم عبد الرحمن وهو وهم، إنما عبد الرحمن ابنه ونساء ابن مكمل اللاتي طلقهن كنّ ثلاثاً كما رواه عبد الرزاق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قال في «التقريب» هُشَيْم بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الحنفي مات سنة ١٨٣.

(٢) قوله: عن شريح، مصغراً ابن الحارث بن قيس القاضي أبو أمية الكندي الكوفي، ويقال: شريح بن شرحبيل من ثقات المخضرمين استقضاء عمر على الكوفة، ثم عليّ فمن بعده استعفى من القضاء قبل موته بسنة زمن الحجاج، وعاش مائة وعشرين سنة، ومات سنة ٧٨ وقيل سنة ٨٠، وثقه ابن معين وغيره، كذا في «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

(٣) الواو حالة.

(٤) أمر من التورث أي كتب إليه بأن ورث مطلقاً فإن ما دامت في العدة.

١٣ - (باب المرأة تطلق أو يموت

عنها زوجها وهي حامل)

٥٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، أن ابن عمر سئل^(١) عن امرأة^(٢) يتوفى عنها زوجها؟ قال: إذا وضعت^(٣) فقد حلت^(٤)، قال رجل من الأنصار^(٥) كان عنده^(٦): إن عمر بن الخطاب قال: لو وضعت ما في بطنها وهو على سرير^(٧) لم يذفن بعد حلت.

قال محمد: وبهذا^(٨) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: سئل... إلخ، كذا رواه الشافعي أيضاً في «مسنده» من طريق مالك، وكذلك رواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر عن أيوب عن نافع به، وروى هو وابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم قال: سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر يقول: سمعت أباك لو وضعت المتوفى عنها زوجها وهو على السرير حلت، كذا ذكره الزيلعي.

(٢) أي عن عدتها.

(٣) ولو قبل أربعة أشهر وعشراً.

(٤) أي خرجت من العدة.

(٥) تقوية لما أفتى به ابن عمر.

(٦) أي في مجلس ابن عمر.

(٧) أي الميت على نعشه لم يكفن ولم يذفن.

(٨) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن

بعدهم أن المتوفى عنها زوجها والمطلقة الحاملة تنقضي عدتها بوضع الحمل، وروى عن علي وابن عباس أن المتوفى عنها الحاملة تنتظر آخر الأجلين من وضع =

٥٧٧ هـ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا وضعت ما في بطنها^(١) حلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ في الطلاق^(٢) والموت جميعاً، تنقضي عدتها بالولادة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= الحمل وأربعة أشهر وعشراً، وقال عبد الله بن مسعود: أنزلت سورة النساء القصص بعد الطولي، وأراد بالقصص سورة الطلاق التي فيها: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَمْلُهُنَّ﴾^(٣)، نزلت بعد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ نَكْم وَيَلْبِغُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾^(٤)، فحمل على النسخ. كذا قال البقوي في معالم التنزيل، ومن مستندات الجمهور ما روي أن سبيعة بنت الحارث الأسلمية مات عنها زوجها، فوضعت الحمل بعد خمسة وعشرين يوماً من موته فافتأها النبي ﷺ بانقضاء عدتها كما ورد في رواية البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، وهو نص في الباب، ولعله لم يبلغ من خالف ذلك، وقد قال ابن عبد البر وغيره: إن هذا مما أجمع عليه جمهور العلماء من السلف والخلف إلا ما روي عن علي من وجه منقطع أن عدتها آخر الأجلين، ونحوه جاء عن ابن عباس. لكن جاء عنه أيضاً أنه رجع إلى حديث أم سلمة في قصة سبيعة، ويصححه أن أصحابه عكرمة وعطاء وطاوس وغيرهم على أن عدتها الوضع.

(١) ولو كان سقطاً تم بعض خلقته^(٥).

(٢) قوله: في الطلاق والموت جميعاً، هذا الحكم في الطلاق متفق عليه، وفي الموت فيه خلاف غير معتد به كما مر.

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٣) قال مالك في «المدونة»: ما ألقته المرأة من مضغة أو علقه أو شيء يستبين أنه ولد فإنه تنقضي به العدة وتكون به الأمة أم ولد. المتقى للباي ١٣٣/٤.

٥٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سعيد بن المسيب

(١) قوله: باب الإيلاء، قال عياض في (الإكمال): الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يُقال ألى بولي إيلاء، وفي عرف الفقهاء: الحلف على ترك وطء الزوجة أربعة أشهر أو أكثر، فلو قال: لا أقربك، ولم يقل: والله لم يكن مؤلياً، وقد فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ بالقسم، أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد، وفي مصحف أبي بن كعب ﴿لِلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ أخرجه ابن أبي داود في (المصاحف) عن حماد. ثم عند أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد: إذا حلف على ترك قربان زوجته أربعة أشهر يكون مؤلياً، واشترط مالك أن يكون مضراً بها أو يكون حالة الغضب، فإن كان للإصلاح لم يكن مؤلياً، ووافقه أحمد. وأخرج نحوه عبد الرزاق عن علي، وكذلك أخرج الطبري عن ابن عباس وعلي والحسن. وحجة من أطلق بإطلاق قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ الآية. واتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يتقرب أقل من أربعة أشهر لا يكون مؤلياً، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال: كان إيلاء الجاهلية السنة فالتستين، فوقت الله لهم أربعة أشهر وعشراً، فمن كان إيلاؤه أقل فليس بإيلاء، وقال جماعة - منهم الحسن وابن أبي ليلى وعطاء - إنه إن حلف أن يطأها على يوم فصاعداً، ثم لم يطأها إنه يكون مؤلياً. ثم في الإيلاء الشرعي إن جامع زوجته في أربعة أشهر فليس عليه إلا كفارة يعين، وإن مضت أربعة أشهر، ولم يقم الجماع ولا بلسان طَلَّقَتْ طَلِّقَةً بَائِنَةً عند الحنفية، وبه قال ابن مسعود. أخرجه الطبري عنه وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي: طَلِّقَةً رَجْعِيَّةً. وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المؤلي إذا لم يقم ومضت أربعة أشهر لا يقع بمضي هذه المدة طلاق، بل يوقف حتى يقم أو يطلق. وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن أبي شيبة عن علي، والبخاري عن ابن عمر، وسعيد بن منصور عن =

قال: إذا آلى الرجل من امرأته، ثم فاء^(١) قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء، فإن مضت الأربعة^(٢) الأشهر قبل أن يفيا^(٣) فهي تطلقه وهو أملاك^(٤) بالرجعة ما لم تنقض عدتها. قال^(٥): وكان مروان يقضي به.

٥٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: أيما رجل آلى من امرأته فإذا^(٦) مضت الأربعة الأشهر وقف^(٧) حتى يطلق

= عائشة، وابن أبي شيبة عن أبي الدرداء، كذا ذكره بعض الأعلام في «شرح مسند الإمام».

(١) قوله: فاء، أي رجع عن يمينه بأن جامع في أثناء أربعة أشهر وهي مدة الإيلاء للحرّة أو شهرين وهي مدة الإيلاء للأمة.

(٢) أي في الحرّة.

(٣) أي يرجع عن يمينه بالوطء أو ما قام مقامه.

(٤) أي زوجها أحق بالرجعة في العلة.

(٥) قوله: قال: وكان، أي قال سعيد بن المسيب: كان مروان بن الحكم يحكم بكونها رجعية، كذا قال القاري. وفي «موطأ يحيى»: مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يُؤلي من امرأته: إنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه، ولزوجها الرجعة ما دامت في العدة. مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل إذا آلى من امرأته أنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها، قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب. انتهى.

(٦) في نسخة: فإنه إذا.

(٧) بصيغة المجهول: أي أمسك^(١).

(١) أي يُعيس عند الحاكم، فلما يطلق وإما يفيا، أي يرجع عن اليمين، ويكفر عن يمينه، -

أوفيء، ولا يقع عليها طلاق وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يُوقَف.

قال محمد: بلغنا^(١) عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء فقد بانت بتطليقة بائنة وهو خاطب^(٢).

(١) قوله: بلغنا عن عمر... إلخ، هذا البلاغ أسنده عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإيلاء طلقة بائنة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يفيء، فهي أحق بنفسها. وأخرج عبد الرزاق والفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر. وأخرج عبد بن حميد، عن أيوب قال: قلت لابن جرير: أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة؟ قال: نعم. وأخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود قال: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء ويخطبها زوجها في عدتها ولا يخطبها غيره، فإذا انقضت عدتها خطبها زوجها وغيره. وأخرج عبد بن حميد عن علي في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بتطليقة ولا يخطبها هو ولا غيره إلا بعد العدة، كذا أورده السيوطي في «الدر المنثور»، وفيه آثار آخر مبسوطة تدل على أن المسألة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم.

(٢) أي إن شاء خطبها وتكحها بالعقد الجديد كغيره من الخطّاب.

فإن امتنع طلق القاضي، وهو المشهور عن مالك وبه قال الشافعي، وعن مالك رواية: لا يطلق القاضي عنه بل يُجبر على الجماع أو الطلاق ويعزّر على ذلك إن امتنع، كذا حكاه النووي عن عياض. أوجز المسالك ٤٧/١٠.

من الخُطَّاب وكانوا^(١) لا يَرَوْنَ أن يُوقَفَ بعد الأربعة . وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ^(٢) أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا^(٣) فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا^(٤) الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٥) ، قال : القِيءَ الجماع في الأربعة الأشهر، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا مضت بانت بتطليقة ولا يسوقف بعدها . وكان^(٦) عبد الله بن عباس أعلم^(٧) بتفسير القرآن من غيره . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(١) أي الأصحاب المذكورون .

(٢) أي انتظار .

(٣) قوله : فَإِنْ فَاءُوا^(١) ، أي بالجماع ، كذا أخرجه عبد بن حميد بن علي ، وعبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس ، وابن المنذر عن ابن مسعود . وأخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن مسعود قال : إذا حال بينه وبينها مرض أو سفر أو حبس أو شيء يُعَذَّرُ به فإشهاده فيء .

(٤) أي فصدوا .

(٥) أعاده لطول الفصل ، وفصلاً بين كلامه وكلام الله عز وجل .

(٦) قوله : وكان ، أشار به إلى ترجيح تفسير ابن عباس وفتواه على فتوى من أفتى بالوقف أو بالتطليقة الرجعية .

(٧) قوله : أعلم ، بركة دعاء النبي ﷺ : اَللّٰهُمَّ عَلِّمهُ الْقُرْآنَ وَفَنَّهُ فِي الدِّينِ . ومن ثم صار حبر المفسرين ورأس العنبرين .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٧ .

١٥ - (باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً
قبل^(١) أن يدخل بها)

٥٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن محمد^(٢) بن إياس بن بكير قال: طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له^(٣) أن ينكحها فجاء يستفتي، قال^(٤): فذهبت معه، فسأل أبا هريرة وابن عباس فقالا: لا ينكحها^(٥) حتى تنكح زوجاً غيره، فقال: إنما كان طلاقي إياها^(٦) واحدة. قال ابن عباس: أرسلت^(٧) من يدك ما كان لك من فضل. قال محمد: وبهذا^(٨) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من

(١) قوله: قبل أن يدخل بها، اختلف فيه، فقال أصحابنا: يقع الثلاث، وهو قول أبي هريرة وعلي وعمر وابن عباس وجمهور العلماء، وقال الحسن وعطاء وجابر بن زيد يقع واحدة لأنها تبين بقوله أنت طالق، ولنا أن الثلاث صفة للطلاق الذي أوقعه والموصوف لا يوجد بدون صفته، كذا قال القاري.

(٢) تابعي. ثقة، ووهم من ذكره من الصحابة، قاله الزرقاني.

(٣) أي ظهر له وخطر بباله أن ينكحها.

(٤) أي ابن بكير.

(٥) بصيغة الغيبة أو الخطاب.

(٦) أي لأنها كانت غير مدخولة.

(٧) قوله: أرسلت من يدك، أي كان لك ذلك لواقصرت على الواحدة والثنتين، فإذا أرسلت الثلاثة جملة واحدة ما بقي لك شيء.

(٨) قوله: وبهذا نأخذ، لظاهر القرآن ولما مر من فتوى أبي هريرة وابن عباس.

فقهائنا لأنه^(١) طَلَّقَهَا ثَلَاثًا جَمِيعًا، فَوَقَعَ عَلَيْهَا جَمِيعًا مَعًا وَلَوْ فَرَّقَهُنَّ
وَقَعَتِ الْأُولَى خَاصَّةً لِأَنَّهَا بَانَتْ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَلَا عِدَّةَ^(٢) عَلَيْهَا فَتَقَعَّ
عَلَيْهَا الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ مَا دَامَتِ فِي الْعِدَّةِ.

١٦ - (بَابُ الْمَرْأَةِ يَطْلُقُهَا زَوْجُهَا
فَتَزَوُّجٌ^(٣) رَجُلًا فَيَطْلُقُ^(٤) قَبْلَ الدَّخُولِ)

٥٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا الْيَمُورِيُّ^(٥) عَنْ بِنِ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ، عَنْ

(١) قوله: لأنه طَلَّقَهَا ثَلَاثًا جَمِيعًا، أي مجموعاً لا متفرقاً، والوقوع فرع
الإيقاع، فإذا أوقع الثلاث دفعة وقعن، ولو فرَّقهن بأن قال: أنت طالق وطالق
وطالق، أو بالتكرير من غير عطف وقعت الأولى خاصة، لأن الواو لمطلق العطف،
وليس في آخر الكلام ما يغيّر أوله من شرط أو استثناء. وقال مالك والشافعي في
القديم والأوزاعي والليث بن سعد يطلق ثلاثاً، كذا قال القاري.

(٢) يعني إن كانت له العدة كما للمدخولة تقع عليها الثانية والثالثة، وإذا
ليست فليست. (٣) أي الزوج الآخر.

(٤) قوله: الميسور، بكسر الميم وإسكان المهملة وفتح الواو، ابن رفاعَةَ
بكسر الراء ابن أبي مالك القرظي - بضم القاف وفتح الراء نسبة إلى بني قريظة،
المدني تابعي صغير، مقبول، له في «الموطأ» مرفوعاً هذا الحديث الواحد، وليس
له رواية في الكتب الستة، وثقه ابن حبان، مات سنة ١٣٨ هـ. عن الزُّبَيْرِ بْنِ
عبد الرحمن بن الزُّبَيْرِ ابن باطيا القرظي المدني، والزاء في الاسمين مفتوحة والباء
مكسورة عند سائر رواة الموطأ عن مالك إلا ابن بكير، فإنه روي عنه ضم الزاء في
الأول وفتحها في الثاني، وقال ابن عبد البر: الصحيح فيهما الفتح أي عن مالك،
وقال ابن حجر في «الإصابة»: هو بضم الزاء بخلاف جده فإنه بفتحها وكسر
الموحلة. أن رفاعَةَ بن سَمُوءال، بكسر السين وإسكان الميم القرظي الصحابي كذا =

(*) في نسخة: «فَتَزَوُّجٌ».

الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير: أن رفاعة بن سُمّال طلق^(١) امرأته تميمية بنت وهب في عهد^(٢) رسول الله ﷺ ثلاثاً، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، فأعرض^(٣) عنها، فلم يستطع أن يمسّها، ففارقها^(٤) ولم يمسّها، فأراد رفاعة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي طلقها، فذكر ذلك^(٥) لرسول الله ﷺ، فنهاه عن تزويجها، وقال: لا تحلّ لك حتى تذوق^(٦) العسيلة.

= أرسله أكثر الرواة عن مالك، ووصله ابن وهب عن مالك، وتابعه ابن القاسم وعلي بن زيادة وإبراهيم بن طهمان وعبيد الله بن عبد الحميد كلهم عن مالك، عن المسور، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، عن أبيه أن رفاعة بن سُمّال طلق امرأته تميمية بفتح التاء، وقيل: بضمها، وقيل: اسمها أميمة، وقيل: سحيمة، وقيل عائشة بنت وهب القرظية الصحابية ولا أعلم لها غير هذه القصة، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، كان صحابياً وأبوه الزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، كذا قال السيوطي والزرقاني.

(١) أي ثلاث تطليقات كما في رواية الصحيحين وغيرهما.

(٢) أي في زمانه.

(٣) أي لم يقدر على مجامعتها لغتة.

(٤) أي طلقها قبل الدخول.

(٥) قوله: فذكر ذلك، الظاهر أنه معروف، أي ذكر رفاعة ذلك، ويحتمل أن يكون مجهولاً أي ذكره ذاكر. وفي رواية للبخاري أن المرأة هي التي ذكرت وقالت إنما معه مثل الهذبة وأخذت بهذبة من جلابها شبّهته بذلك لصغر ذكره أو استرخائه.

(٦) قوله: تذوق العسيلة، هو تصغير العسلة، والمراد به الجماع، وأفاد به

أن مجرد النكاح الثاني لا يحلل، بل يشترط معه وطء الزوج الثاني. وقد روى هذا =

قال محمد: وبهذا^(١) نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا لأن الثاني لم يجامعها فلا يحل أن ترجع إلى الأول حتى يجامعها الثاني.

١٧ - (باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها)

٥٨٢ - أخبرنا مالك، حدثنا حُمَيْدُ بن قيس المكي الأعرج، عن عمرو^(٢) بن شعيب، عن سعيد بن المسيّب: أن عمر بن الخطاب كان يرُدُّ المتوفّي عنهن أزواجهن من البيداء^(٣) يمنعهن الحج^(٤).

الحديث الذي فيه قصة المسيلة البخاري ومسلم والنسائي وابن جرير والبيهقي والشافعي وابن سعد والبزار والطبراني وأبو داود وغيرهم بالفاظ متقاربة بسطها السيوطي في «الدر المنثور».

(١) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، بل قيل لم يخالف فيه أحد إلا سعيد بن المسيّب حيث حكم بكفاية النكاح الثاني لتحليل من غير وطء أخذاً بظاهر القرآن، والأحاديث الواردة في اشتراطه حجة عليه.

(٢) قوله: عن عمرو بن شعيب، هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، وكثيراً ما يأتي في كتب الحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال ابن القطان: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتجُّ به. وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، مات سنة ١١٨، كذا في «إسعاف السيوطي».

(٣) هو طرف ذي الحليفة قريب المدينة.

(٤) في نسخة: من الحج.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عدتها حتى تنقضي من طلاق كانت^(١) أو موت.

١٨ - (باب^(٢) المتعة)

٥٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عبد الله^(٣) والحسن

(١) العدة^(١).

(٢) قوله: باب المتعة، قال القاري: صورة تكاح المتعة أن يقول بحضرة الشهود: متعت نفسك بكذا كذا ويذكر مدة من الزمان وقدرًا من المال، وذلك لا يصح، لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها. قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفصح واحد، لأنه بعده بيسير. قال النووي: إنها أبيحت مرتين وحُرِّمت مرتين، فكانت حلالاً قبل خير، وحُرِّمت يوم خير، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس وحُرِّمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤيداً إلى يوم القيامة.

(٣) قوله: عن عبد الله، هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي العدني، وثقه العجلي وابن سعد والنسائي، مات سنة ٩٨هـ، وأخوه الحسن كان

(١) قال الموفق: المعتدة من الوفاة ليس لها أن تخرج إلى الحج ولا إلى غيره، روى ذلك عن عمر وعثمان ووه قال ابن العسيب والقاسم ومالك والشافعي وأبو عينة وأصحاب الرأي والثوري، وإن خرجت ومات زوجها في الطريق رجعت إن كانت قرية وإن تباعدت مضت في سفرها. وقال مالك: ترد ما لم تحرم، والصحيح أن البعيدة لا ترد لأنه يقصر بها وعليها مشقة ولا بد لها من سفر، ويحد القريب بما لا تقصر فيه الصلاة، وهذا قول أبي حنيفة إلا أنه لا يرى القصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام، فقال: إذا كان بينها وبين مسكنها دون ثلاثة أيام فعليها الرجوع إليه، وإن كان فوق ذلك لزمها المضي إلى مقصدها. وقال الشافعي: إن فارقت البنيان فلها الخيار بين الرجوع والتمام. انظر أوجز المسالك ٢٥٢/١٠.

ابنُ محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب جدهما: أنه (١)
قال لابن عباس: نهى رسول الله ﷺ عن مُتعة النساء يومَ خيبر (٢) وعن
أكل (٣) لحوم الحُمُر الإنسيّة.

= من أفاضل أهل البيت، وأعلم الناس بالاختلاف، وثقة العجلي، وقال الدارقطني:
صحيح الحديث، مات سنة ٩٥ هـ وقيل: سنة ١٠١ هـ وأبوهما محمد المعروف
بأبن الحنيفة وهي خولة عن بني اليمامة زوجة علي رضي الله عنه، وثقة العجلي
وغيره، ومات سنة ٧٣ كذا في «إسعاف السيوطي».

(١) قوله: أنه قال لابن عباس، في رواية عبيد الله، عن ابن شهاب بإسناده
عن علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء، فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإن
رسول الله نهى عنها.

(٢) قوله: يوم خيبر، هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري، وروى
عبد الوهاب الثقفني عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث. فقال: حين.
أخرجه النسائي والدارقطني، وقالوا: وهم فيه القطان، وزعم ابن عبد البر: أن ذكر
يوم خيبر غلط، وقال السهيلي: إنه شيء لا يعرفه أحد من أهل السير، وقال
ابن عينة، إن تاريخ خيبر في حديث علي: إنما هو في النهي عن لحوم الحُمُر
الإنسية، قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، وتعقب هذا كله بأنه بعد اتفاق أصحاب
الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال نحو ذلك، وهم حفاظ، ولهذا قال القاضي
عياض: تحريمها يوم خيبر صحيح لا شك فيه، كذا في شرح الزرقاني.

(٣) قوله: وعن أكل لحوم الحُمُر، بضمين جمع حمار، والإنسية رواه
الأكثر بفتح الهمزة والتون، وقيل: بكسر الهمزة وهو احتراز عن الوحشية، وقد كان
أكل الحمر الأهلية جائزاً، ثم نسخ، قال كمال الدين الدُميري محمد بن عيسى في
كتابه «حياة الحيوان»: يحرم أكله عند أكثر أهل العلم، وإنما رُويت الرخصة عن =

٥٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير: أن

خَوْلَة^(١) بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة^(٢) بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه، فخرج عمر فزعا^(٣) يجر رداءه، فقال: هذه الممتعة لو كنت تقدمت^(٤) فيها لرجمت.

قال محمد: الممتعة مكروهة^(٥)، فلا ينبغي، فقد^(٦) نهى^(٧) عنها

= ابن عباس، وقال أحمد: كرهه أكله ستة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ، وأدعى ابن عبد البر الإجماع الآن على تحريمه، ولو بلغ ابن عباس أحاديث النهي الصريحة الصحيحة في تحريمه لما صار إلى غيره.

(١) يقال لها أم شريك السلمية الصحابية زوجة عثمان بن مظعون، ذكره السيوطي.

(٢) أسلم يوم الفتح، وشهد حجة الوداع، ثم إن عمر غربه في الخمر إلى خير، فلحق بهرقا فتصّر، فقال: لا أغرب بعده أبدا^(١)، كما ذكره ابن حجر في «الإصابة».

(٣) أي خائفاً بالجملة.

(٤) أي لو تقدمت فيها بالنهي والحكم العام، ثم فعنه أحد بعد ذلك لرجمته.

(٥) قوله: مكروهة، أي محرمة فإن عند محمد كل مكروه حرام.

(٦) وفي نسخة: وقد.

(٧) قوله: فقد نهى عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، أي =

(١) وفي أوجز المسالك: لا أغرب بعده أبداً ٣٠٧/٤ ط. الهند.

رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرجمت إنما نضمه^(١) من عمر على التهديد^(٢)، وهذا^(٣) قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= جاء نهيه في أحاديث كثيرة: فعن سيرة قال: قال رسول الله ﷺ وهو قائم بين الركن والباب: أيها الناس إني كنت أذن لكم في الاستمتاع إلا وإن الله حرّمها إلى يوم القيامة، أخرجه أحمد ومسلم. وعن مسلمة بن الأكوع: رخص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام، ثم نهى بعده. أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم. وأخرج البيهقي عن علي: نهى رسول الله ﷺ عن المتعة، وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والبعدة والميراث نسخ. وعن أبي ذر: إنما أحلت لأصحاب رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ثم نهى عنها، أخرجه البيهقي. وأخرج الطبراني في الأوسط عن سالم بن عبد الله قال: قيل لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس يأمر بنكاح المتعة، فقال: سبحان الله؟ ما أظنه يفعل هذا، قالوا: إنه يأمر به، قال: وهل كان ابن عباس إلا غلاماً صغيراً في عهد رسول الله ﷺ، نهانا رسول الله ﷺ عن المتعة وما كنا مسافحين. وعن عمر أنه خطب حين استخلف فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنه، أخرجه ابن المنذر والبيهقي. وفي الباب أخبار وأثار كثيرة مبسطة في الدر المنثور وغيره^(١)، ويُعلم من مجموعها أن المتعة أُحلت مرات وحُرمت مرات ثم دام التحريم من زمن فتح مكة.

(١) أي نحمله على أنه قال ذلك زجراً لا أنه يرمم فاعلها لأن الحدود تُدرا بالشبهات.

(٢) ليرتدع الناس عن ذلك.

(٣) قوله: وهذا قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث =

(١) انظر مجمع الزوائد للهيتمي ٢٦٤/٤.

١٩ - (باب الرجل تكون عنده امرأتان

فَيُؤْتَرُ^(١) إحداهما على الأخرى)

٥٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن رافع^(٢) بن خديج^(٣): أنه تزوج ابنة^(٤) محمد بن سلمة، فكانت تحته، فتزوج

= والأوزاعي وغيرهم من فقهاء الأمصار، وما نُقل في «الهداية» عن مالك أنه أجاز ذلك فهو سهو تعقبه عليه شراحها، وقال الخطابي في «المعالم»: كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حُرِّمَ، ولم يبق فيه خلاف لأحد إلا بعض الروافض، وكان ابن عباس يجوزه للمضطر ثم أمسك عنه كذا في «البنية». ونسب ابن حزم إلى جابر وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وأبي سعيد الخدري وغيرهم الحكم بتحليلها، وتُعَقَّبُ بأنه لم يصح عنهم ذلك، والمشهور عن ابن عباس هو الحل، لكن ثبت أنه رجع عنه، والقول الفصيل أن من أفتى بحله لم يبلغه أحاديث النهي، فهو معذور في ذلك ولا اعتداد بقول أحد بعد قول رسول الله ﷺ، وقصة إنكار عليّ وابن عمر وابن الزبير على ابن عباس مشهورة مروية في كتب الأئمة^(١).

(١) من الإيثار بمعنى الاختيار أي يفضلها ويحبها.

(٢) صحابي مشهور شهد أحداً وما بعدها، مات في أول سنة ٧٤، ذكره السيوطي.

(٣) بفتح الخاء.

(٤) قوله: ابنة محمد بن سلمة، كذا في نسختين، ولعله محمد بن مسلمة كما في نسختين وهو معدود في الصحابة، مات سنة ٤٦ أو سنة ٤٧ أو غير ذلك، ذكره في «أسد الغابة».

(١) انظر المتقى للباي ٣/٣٣٤، وأوجز المسالك ٤٠١/٩.

عليها امرأة شابة فآثر^(١) الشابة عليها، فناشدته^(٢) الطلاق فطلّقها واحدة، ثم أمهلها^(٣) حتى إذا كادت^(٤) تحلّ ارتجعها، ثم عاد، فآثر^(٥) الشابة، فناشدته الطلاق، فطلّقها واحدة، ثم أمهلها حتى كادت أن تحلّ ارتجعها، ثم عاد فآثر الشابة، فناشدته الطلاق، فقال:

(١) أي اختار^(١) الشابة في الاستمتاع.

(٢) أي طلبته منه بالمبالغة.

(٣) أي تركها منتظراً قرب العدة.

(٤) أي قاربت أن تخرج من العدة.

(٥) بيان للعود.

(١) آثر: بالمد والفتح، اختار ومال بنفسه إليها، وذكر الباجي: أن الإيثار على أربعة أضرب: أحدها: الإيثار بمعنى المحبة لأحدهما، فهذا لا يملك أحد دفعه ولا الامتناع منه. والثاني: إيثار إحدهما في سعة الإنفاق والكسوة وسعة السكن، ولكن ذلك يحسب ما تستحقه كل واحدة منهما، لأن لكل واحدة منهما نفقة مثلها ومزونة مثلها ومسكن مثلها على قدر شرفها وجمالها وشبابها وسماحتها، فهذا الإيثار واجب، ليس للأخرى الاعتراض فيه، ولا للزوج الامتناع منه، ولما امتنع لحكم به عليه.

الثالث: من الإيثار أن يُعطي كل واحدة منهما من النفقة والكسوة ما يجب لها، ثم يؤثر إحدهما بأن يكسوها العز والحري والحلي، ففي «المنية» من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك له، فهذا الضرب من الإيثار ليس لمن وفقت حقها أن تمنع الزيادة لضرتها، ولا يجبر عليه الزوج، وإنما له فعله إذا شاء.

الرابع: أن يؤثر إحدهما بنفسه، مثل أن يبيت عند إحدهما أكثر، ويجامعها ويجلس عندها في يوم الأخرى أو ينقص إحدهما من نفقة مثلها ويزيد الأخرى، أو يجري عليها ما يجب لها، فهذا الضرب من الإيثار لا يحل للزوج فعله إلا بإذن المؤثر لها، فإن فعله كان لها الاعتراض فيه والاستعناء عليه. انظر المستقى ٣/٣٥٣، والأوجز ٩/٤٦٠.

ما شئت^(١) إنما بقيت واحدة، فإن شئت استقررت^(٢) على ما تريد من الأثرة^(٣) وإن شئت طلقتك، قالت: بل أستقر على الأثرة فأمسكها على ذلك، ولم يرفع أن عليه في ذلك إثمًا حين رضيت أن تستقر على الأثرة.

قال محمد: لا بأس بذلك إذا رضيت به المرأة ولها أن ترجع^(٤) عنه إذا بدا لها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٢٠ - (باب اللعان)^(٥)

٥٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٦) نافع، عن ابن عمر: أن

(١) أي أنت مخيرة في أمرك.

(٢) أي أقمت عندنا على ما تريد من اختياري للشابة.

(٣) بفتح الهمزة والثاء، وبالكسر والسكون: بمعنى الاختيار.

(٤) أي عن الرضاء إلى طلب حقه إذا ظهر له ذلك.

(٥) قوله: باب اللعان، بالكسر من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع عبارة عن كلمات معروفة حجة للمضطر إلى قذف زوجته بالزنا. سُمِّيَ به لاشتماله على اللعن. واختير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتماله^(١) عليهما أيضاً لأن اللعن واقع في جانب الرجل، والغضب في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة لفظ زاجر فاختص به.

(٦) قوله: أخبرنا نافع، هكذا أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع في الصحيحين وغيرهما، وتابعه في شيخه نافع سعيد بن جبير، عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهما بنحوه، كذا قال الزرقاني.

(١) في الأصل: «اشتمالها»، وهو خطأ.

رجلاً^(١) لا عَنَ امرأته في زمان رسول الله ﷺ فانتفى^(٢) من ولدها،
ففرَّق^(٣) رسول الله ﷺ بينهما، وألحق^(٤) الولد بالمرأة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا نفى الرجل ولد امرأته ولا عَنَ فرَّقَ
بينهما، ولزم الولد^(٥) أمه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا
رحمهم الله تعالى.

(١) قوله: أن رجلاً، هو عُوَيْرُ العجلاني وزوجته خولة بنت قيس العجلانية
كما ذكره المحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»، وقد وقع اللعان في عهد
رسول الله ﷺ من صحابين: أحدهما عويمر بن أبيض - وقيل ابن الحارث -
الأنصاري العجلاني رمى زوجته بشريك بن سحماء، فتلاعنا، وكان ذلك سنة تسع
من الهجرة. وثانيهما: بلال بن أمية بن عامر الأنصاري، وخبرهما مروى في صحيح
البخاري، ومسلم وغيرهما.

(٢) أي أنكر الرجل انتساب الولد إليه.

(٣) قوله: فرَّقَ، قال القاري: فيه تنبيه على أن الفرقة بينهما لا تكون إلا
بتفريق القاضي والحاكم، وقال زُفَر: تقع الفرقة بنفس تلاعنهما، وهو المشهور من
مذهب مالك والمروى عن أحمد^(١).

(٤) قوله: وألحق الولد بالمرأة، أي في النسب والوراثة فيرث ولد الصلانة
منها، وترث منه، ولا وراثة بين الملاعن وبينه، وبه قال جمهور العلماء. وفي
حديث مكحول قال: جعل النبي ﷺ ميراث ولد الصلانة لأمه ولورثتها من بعده
وأخرج الترمذي وحسنه والنسائي وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن راصلة مرفوعاً:
تحرز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت فيه.

(٥) فيكون نسبه منها لا منه.

(١) وقال الشافعي: تقع الفرقة بلعان الزوج. الكوكب المري ٢/ ٢٧٥.

٥٨٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تُمس فحسبها^(٢) نصف ما فرض لها.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٣). وليست^(٤) المتعة التي يُجبر عليها

(١) هي ما تُعطى المرأة عند الطلاق تتمتع بها حالاً.

(٢) أي كافيتها نصف مهرها.

(٣) أي بل هي مستحبة جبراً لإيحاش المرأة بالطلاق.

(٤) قوله: وليست المتعة... إلى آخره، المطلقة لا يخلو إما أن تكون مدخولة أو غير مدخولة وعلى كل تقدير لا يخلو من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى فإن كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المتعة عندنا لقوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾^(١). فإن ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهرري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب نصف مهر المثل. وقال مالك والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة، بل مستحبة. وإن كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة لقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾^(٢)، وفي الصورتين الباقيتين تُستحب المتعة. وعند الشافعي تجب المتعة لكل مطلقة إلا غير المدخولة، والمهر غير مسمى، وقال مالك: إنها مستحبة في الجميع، كذا في «النباية» وغيرها.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

صاحبها إلا متعة واحدة؛ هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، ولم يفرض^(١) لها، فهذه لها المتعة واجبة، يؤخذ بها في القضاء، وأدنى^(٢) المتعة لباسها في بيتها: الدرع^(٣) والملحفة والخمار. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) أي لم يعين لها مهراً عند العقد.

(٢) قوله: وأدنى المتعة^(١)، التقدير بثلاثة أثواب مروية عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي، وهي درع وملحفة وخمار، فالدرع بالكسر هو القميص، والخمار ما تغطي به رأسها، والملحفة - بكسر الميم - الملاعة، تلتحف به المرأة، وقال في «المقني»: أعلاها خادم، يُروى ذلك عن ابن عباس وأدناها كسوة تجوز فيها الصلاة، فإن كان فقيراً يمتنعها درعاً وخماراً وثوباً نصلي فيه، كذا في: البناية.

(٣) يبرهن زن^(٢).

(١) قال الموفق: إن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره وإعساره، نص عليه أحمد وهو وجه لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر قالوا: معتبرة بحال الزوجة... ثم اختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه أعلاها خادم، هذا إذا كان موسراً، وإن كان فقيراً متنعها كسوتها درعاً وخماراً وثوباً نصلي فيه ونحو ذلك.

قال الثوري والأوزاعي وعطاء ومالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي قالوا: درع وخمار وملحفة، والرواية الثانية يرجع إلى تقدير الحاكم وهو أحد قولي الشافعي. انظر أوجز المسالك. ١٦١/١٠.

(٢) بالفارسية.

٢٢ - (باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة)

٥٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن صفية^(١) بنت أبي عبيد اشتكت عينيها وهي حاء^(٢) على عبد الله^(٣) بعد وفاته، فلم تكتحل حتى كادت عيناها أن ترمصا^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ لا ينبغي أن تكتحل بكحل الزينة ولا تذهن^(٥) ولا تطيب، فأما^(٦) الضرور ونحوه فلا بأس به، لأن هذا ليس لزينة. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) زوجة عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) قوله: وهي حاء^(١)، يقال حدٌ يحدُّ حداً، وحداد المرأة ترك الزينة بعد وفاة زوجها.

(٣) قوله: على عبد الله، قال الزرقاني: لا منافاة بينه وبين ما في الصحيحين أن ابن عمر رجع من الحج، فقيل له: إن صفية في السياق، فأسرع السير، وجمع جمع تأخير وكان ذلك في إمارة ابن الزبير لأنها عُرقت، ثم مات زوجها في حياتها كما ههنا.

(٤) قوله: أن ترمصا، بفتح الميم ويصاد مهملة، من الرمص وهو الرمش الذي يجمد في موق العين.

(٥) لأن الدهن لا يخلو عن نوع طيب.

(٦) قوله: فأما الضرور، بضم الذاال المعجمة هو ما يذر في العين ونحوه للدواء فلا بأس به، قاله القاري.

(١) حاء: بغير هاء لأنه نعت للمؤنث، لا يشركه فيه المذكور كعائش وحائض. شرح الزرقاني ٢٣٥/٣.

٥٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة أو عائشة أو عنهما^(١) جميعاً: أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ على ميت فوق ثلث ليالٍ إلا على زوج.

قال محمد: وبهذا نأخذ. ينبغي^(٣) للمرأة أن تُحْدَ على زوجها

(١) قوله: أو عنهما، عند يحيى: عن حفصة وعائشة، وكذا لأبي مصعب ولابن بكير والقعنبى وآخرين عن عائشة أو حفصة على الشك، كذا في «التنوير».

(٢) قوله: أن رسول الله قال لا يحل لامرأة... إلخ، هذا الحديث روي من رواية جماعة. فأخرج الجماعة إلا الترمذي عن أم عطية مرفوعاً: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً إلا إذا ظهرت نبذة من قسط أو أظفار. وأخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن أم حبيبة أنه لما توفي أبوها أبو سفيان دعت بالطيب، ثم مست بعارضيهما، ثم قالت: والله مالي بالطيب حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ... الحديث. وأخرجه مسلم من حديث حفصة وعائشة وزينب كما يسطه الزيلعي وغيره.

(٣) قوله: ينبغي، أي يجب فإن الإحداً على المعتدة سواء كانت مطلقة مبتوتة بالطلاق الواحد البائن أو الثلاث، وكذا المختلة فإن الخلع طلاق بائن أو كانت توفي عنها زوجها. ووافقنا في الثانية الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال الشعبي والحسن والحكم بن عينة بعدم الوجوب، ووافقنا في الأولى الشافعي^(١) في رواية، وأحمد في رواية، وخالفنا في رواية أخرى، كذا ذكره العيني في «البنية».

(١) قال المحافظ: الأصح عند الشافعية أن لا إحداً على المطلقة، أما الرجعية فالإحداً عليها =

حتى تنقضي عدتها، ولا تتطيب^(١) ولا تدهن لزينة، ولا تكتحل لزينة، حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٢٣ - (باب^(٢) المرأة تنتقل من منزلها

قبل انقضاء عدتها من موت أو طلاق)

٥٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني^(٣) يحيى بن سعيد، عن

(١) بيان لما ينبغي في الحداد.

(٢) قوله: باب المرأة... إلخ، اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة وآخرون، وبه قال أصحابنا للمطالبة الميتونة النفقة والسكنى في العدة وإن لم تكن حاملاً، أما النفقة للحامل فلقوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن﴾^(١). وأما غير الحامل فالسكنى لقوله تعالى: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾^(٢) والنفقة لأنها محبوسة عليه، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وحجتهم حديث فاطمة بنت قيس. وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى لئلاية دون النفقة لحديث فاطمة. وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكنى، وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى^(٣)، كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم».

(٣) في نسخة: أخبرنا.

إجماعاً، وإنما الاختلاف في البائن فقال الجمهور: لا إحداد عليها وقالت الحنفية: عليها الإحداد، وبه قال بعض الشافعية والمالكية، والمطلقة قبل الدخول لا إحداد عليها اتفاقاً. انظر فتح الباري ٤٨٦/٩.

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٣) انظر: أوجز السالك ١٨٤/١٠.

القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى^(١) بن سعيد بن العاص طلق بنت^(٢) عبد الرحمن^(٣) بن الحكم البتة، فانتقلها^(٤) عبد الرحمن، فأرسلت عائشة^(٥) إلى مروان^(٦) وهو أمير المدينة: أتق الله واردد المرأة إلى بيتها^(٧)، فقال مروان في حديث سليمان: إن عبد الرحمن^(٨) غلبني^(٩)، وقال في حديث القاسم: أو ما بلغك^(١٠) شأن فاطمة بنت قيس؟

(١) قال الزرقاني: تابعي ثقة، مات في حدود سنة ٨٠ هـ.

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: أظنها عمرة.

(٣) هو آخر مروان بن الحكم بن العاص.

(٤) أي نقلها أبوها إلى مكانه.

(٥) أم المؤمنين.

(٦) وهو عم المرأة المطلقة. (٧) أي لتعتد فيه.

(٨) هذا مقول قول مروان في رواية سليمان بن يسار.

(٩) أي لم أقدر على منعها.

(١٠) هذا قول مروان في رواية القاسم، قوله: أو ما بلغك شأن فاطمة؟ هي بنت

قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس كانت من المهاجرات وزوجها أبو عمرو بن حفص بن عمرو بن المغيرة القرشي المخزومي، قيل: اسمه عبد المجيد، وقيل: أحمد، وقيل: اسمه كنيته، وكان خرج مع علي بن أبي طالب لما بعث رسول الله ﷺ إلى اليمن، فبعث من هناك بتطليقة لفاطمة وكانت آخر تطليقاته، ثم خطبها معاوية وأبو جهم وحذيفة، فاستشارت النبي ﷺ فأشار عليها بأسمية بن زيد، فتزوجت به، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب». وأشار مروان بشأن فاطمة إلى ما روي عنها أنها قالت: طلقني زوجي ثلاثاً فخاصمته إلى =

قالت عائشة: لا يضررك^(١) أن لا تذكر حديث فاطمة، قال مروان: إن كان بك الشرُّ فَحَسْبُكَ ما بين هذين من الشرِّ.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها

= رسول الله ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتد في بيت ابن مكتوم، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والطبراني وغيرهم مطولاً ومختصراً. فلأن خبرها هذا يدل على أن السكنى والنفقة ليستا بواجبتين إلا للمطلقة الرجعية لا للمطلقة البائنة، بل ورد صريحاً في بعض طرق حديثها عند الطبراني: فقال لها رسول الله ﷺ: اسمعي يا بنت قيس، إنما النفقة للمرأة على زوجها ما كانت عليها رجعة، فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة لها ولا سكنى. وهذه الزيادة إن ثبتت كانت أيضاً في الباب لكنها لم تثبت كما بسطه الزيلعي وغيره.

(١) قوله: لا يضررك أن لا تذكر حديث فاطمة، لأنه لا حجة فيه لأنه كان لعله. وفي البخاري: عابت عائشة على فاطمة بنت قيس أشد العيب وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها، فلذلك رخص لها رسول الله ﷺ في الانتقال. ولأبي داود عن سليمان بن يسار: إنما كان ذلك من سوء الخلق، فقال مروان لعائشة: إن كان بك الشرُّ أي إن كان عندك أن مسبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فحسبك، أي يكفيك في جواز انتقال عمرة ما بين هذين أي عمرة ويحيى بن سعيد من الشر المجزئ للانتقال، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال جمع من الصحابة، وروي ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف. فمن ابن مسعود وعمر قالوا: المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة، أخرجه الطبراني في معجمه عن علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا أبو عوانة، عن سليمان، عن إبراهيم عنهما. وعن جابر قال: قال النبي ﷺ: للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة، أخرجه الدارقطني في «سننه» عن حرب بن أبي العالية، عن =

الذي طَلَّقها فيه زوجها طلاقاً بائناً^(١) أو غيره، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابنة^(٢) سعيد بن زيد بن نفيل طُلِّقت البتّة، فانتقلت^(٣)، فأنكر ذلك عليها ابن عمر.

٥٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعد^(٤) بن إسحاق بن كعب بن

= أبي الزبير، عن جابر. قال عبد الحق في «أحكامه»: حرب لا يُحتج به، ضعفه يحيى بن معين في رواية عنه والأشبه وقفه على جابر. وأخرج الترمذي عن عمر^(١)، أنه كان يجعل لها النفقة والسكنى، كذا في «نصب الراية» وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا المبحث سابقاً.

(١) واحداً كان أو أكثر.

(٢) قوله: أن ابنة سعيد، هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - بضم النون - العدوي أحد العشرة المبشرة وكانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، لقبه المطرف بسكون الطاء وفتح الراء، كذا قال الزرقاني.

(٣) من بيت طُلِّقت فيه.

(٤) قوله: أخبرنا سعد، قال السيوطي في «الإسعاف»: سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي المدني حليف الأنصار وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، ومات بعد سنة ١٤١، وعمتها زينب بنت كعب زوجة أبي سعيد الخدري وثقها ابن حبان. انتهى. وفي «موطأ يحيى» مالك عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته... إلخ، قال ابن عبد البر: عند أكثر الرواة سعد بسكون العين =

(١) وقد أنكر عمر رضي الله عنه بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه منكر. بذلك المجهود ٣٣/١١.

عُجْرَة، عن عمته زينب ابنة كعب بن عجرة: أن الفُرَيْعَة^(١) بنت مالك بن سنان^(٢) وهي أخت أبي سعيد الخُدْرِي أخبرته^(٣): أنها أتت

= وهو الأشهر، وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، قال الترمذي حسن صحيح، وأحمد وإسحاق بن راهوية وأبو داود الطيالسي والشافعي وأبو يعلى، وأخرجه الحاكم من طريق سعد بن إسحاق المذكور، ومن طريق إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً ولم يخرجاه، وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو حديث صحيح محفوظ وهما اثنان سعد بن إسحاق، وهو أشهرهما وإسحاق بن سعد، وقد روى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري فارتفعت عنهما الجهالة. انتهى. كذا في «نصب الراية». وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» أعلمه عبد الحق في أحكامه تبعاً لابن حزم بجهالة حال زينب، وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعبه ابن القطان بأن سعداً وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي، قلت: وذكرها ابن فحون وابن الأثير في الصحابة. وقد روى عن زينب غير سعد، ففي مسند أحمد من رواية سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب، وكانت تحت أبي سعيد عن أبي سعيد حديث في فضل علي رضي الله عنه. انتهى.

(١) بضم الفاء وفتح الراء، سماها بعض الرواة عند النسائي الفارعة، وعند الطحاوي الفرعة.

قوله: أن الفريعة، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: فريعة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري، يقال لها الفارعة، شهدت بيعة الرضوان، وأمها حبيبة بنت عبد الله بن سلول روت حديثها زينب بنت كعب بن عجرة في سكنى المتوفى عنها زوجها، استعمله أكثر فقهاء الأمصار.

(٢) بكسر السين.

(٣) قوله: أخبرته، كذا في عدة نسخ من هذا الكتاب، قال القاري: أي =

رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة^(١)، فإن زوجي خرج في طلب أعبد^(٢) له أبقر^(٣) حتى إذا كان بطرف^(٤) القُدوم^(٥) أدرَكهم، فقتلوه، فقالت: ^(٦)فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْذَنَ لِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة^(٧) فقال: نعم. فخرجت^(٨) حتى إذا كنت بالحجرة دعاني أو^(٩) أمر من دعاني، فدُعيت^(١٠) له، فقال: كيف قلت؟ فرددت^(١١) عليه القصة التي ذكرتُ له، فقال: امكني^(١٢) في بيتك

= أخاها. انتهى. وليس بظاهر فإن هذه القصة روتها زينب عن الفريضة لا عن أبي سعيد والظاهر ما في «الموطأ» ليحيى: أخبرتها أي زينب.

(١) بالضم قبيلة.

(٢) بفتح الهمزة فسكون فضم: جمع العبد.

(٣) بفتح الموحدة أي هربوا.

(٤) بطريق.

(٥) قال ابن الأثير: بالفتح والتشديد: موضع على ستة أميال من المدينة.

(٦) الفريضة.

(٧) أي ولا في نفقة.

(٨) أي بعد قوله عليه السلام: نعم.

(٩) شك من الفريضة.

(١٠) أي نوديت وطلبت عنده.

(١١) أي أعدت عليه ما قلته سابقاً.

(١٢) أي امكني.

حتى^(١) يبلغ الكتاب^(٢) أجله، قالت: فاعتددت^(٣) فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان أمر عثمان^(٤) أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته بذلك فاتبعه وقضى به^(٥).

٥٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن ابن المسيّب: أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء،

(١) قوله: حتى يبلغ الكتاب أجله، أي حتى تنقضي العدة وهو اقتباس عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجْلَهُ﴾^(١)، ونظائر الاقتباس في الأخبار كثيرة ولا عبرة لقول من كرهه كما بسطه السيوطي في الإتيان في علوم القرآن.

(٢) يعني المكتوبة أي العدة.

(٣) قوله: فاعتددت... إلخ، قال البغوي: من قال بوجوب السكنى قال: إن أمره ﷺ للفرقة أولى بالرجوع إلى أهلها صار منسوخاً بقوله آخر: أمكني في بيتك، ومن لم يوجب السكنى قال: أمرها بالمكث استحباباً لا وجوباً. انتهى. ولا يخفى أن سياق القصة يفترض أن الأمر للوجوب. وأما ما أخرجه الدارقطني عن محبوب عن أبي مالك النخعي عن عطاء عن علي أن النبي ﷺ أمر المترقى عنها زوجها أن تعتد حيث شاءت، فقال الدارقطني فيه: لم يسنده غير أبي مالك، وهو ضعيف، وقال ابن القطان: ومحبوب بن محرر أيضاً ضعيف وعطاء مخطئ وأبو مالك أضعفهم، ذكره الزيلعي.

(٤) أي زمان خلافته.

(٥) أي حكم به عثمان.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

على من الكراء^(١) قال: على زوجها، قالوا: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعليها^(٢)، قالوا: فإن لم يكن عندها؟ قال: فعلى الأمير^(٣).

٥٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ، وكان طريقه^(٤) في حجرتها، فكان يسلك الطريق الأخرى من أديار^(٥) البيوت إلى المسجد، كراهة أن يستأذن عليها^(٦) حتى راجعها^(٧).

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي^(٨) للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها، إن كان الطلاق بائناً أو غير بائن، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) أي على من يجب عليه كراء البيت.

(٢) أي فعلى المرأة.

(٣) أي من بيت المال.

(٤) أي طريق ابن عمر إلى المسجد كان من حجرة حفصة.

(٥) بالفتح جمع دُبر - يضمن - أي من خلف البيت.

(٦) فيه الموافقة للباب، فإنه يدل على أن المطلقة اعتدت في بيت حفصة.

(٧) دل هذا على أن طلاقه كان رجعيّاً.

(٨) قوله: لا ينبغي للمرأة... إلخ، وأما حديث فاطمة بنت قيس أنه طلقها

زوجها ثلاثاً فلم يفرض لها رسول الله ﷺ النفقة والسكنى، فقد أنكر عليها ذلك الخبر جمع من الصحابة، فلم يبق مما يُعتمد عليه حق الاعتماد. وقال بعضهم: إن ذلك كان لعدله، وسبب خاص كان بفاطمة لا عام، فأخرج أبو مسلم عن =

٥٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: عدة أم الولد إذا تُوفي عنها سيدها حيضة^(٢).

= أبي إسحاق قال: حدث الشعبي بحديث فاطمة فأخذ الأسود كفاً من حصي، فحصبه به فقال: وبلك تحدثت بمثل هذا، قال عمر: لا تدع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أنها حفظت أم تسيت، وزاد الترمذي فيه: وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى، وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت: ما لفاطمة خير أن تذكر هذا، يعني قوله لا سكنى ولا نفقة، وفي لفظ للبخاري: قالت: ما لفاطمة ألا تتقي الله؟ وفي لفظ: أن عروة بن الزبير قال: ألم تسمعي من قول فاطمة؟ فقالت عائشة: ليس لها خير، وعند النسائي من طريق ميمون ابن مهران قال: قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب: إن فاطمة بنت قيس طُلقت فخرجت من بيتها؟ فقال: إنها كانت لُسنةً. ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار: أن ذلك كان لسوء الخلق. وله أيضاً عن هشام عن أبيه: أن فاطمة عابت عليها عائشة أشد العيب وقالت: إنها كانت في مكان وحش فخيف عليها ناحيتها. فلذلك رخص لها النبي ﷺ. وأما قول ابن حزم: إن الراوي أبو الزناد عن هشام ضعيف جداً، فقد تعقب فيه بأن من طعن فيه لم يذكر ما يدل على ترك روايته، وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة. وقد رد عليها زوجها أسامة بن زيد أيضاً، وهو الذي تزوجت به باستشارة رسول الله ﷺ، كذا في «شرح مستد الإمام» و«فتح الباري» وغيرهما.

(١) هي الجارية التي ولدت من سيدها، فإنها بعد وفاة سيدها تصير حرة.

(٢) قوله: حيضة، أي واحدة، وبه قال الشافعي ومالك إلا أنها إذا لم تحض

فشهر عند الشافعي وأشهر عند مالك، وبه قال أحمد. وقال أصحابنا: عدتها عدة

حرة وبه قال علي وابن سيرين وعطاء أخرجه الحاكم كذا قال القلري. ويؤيد الأول =

= ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم، وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرق بين نساء ورجالهن ^(١) - كن أمهات أولاد نكحن بعد حيضة أو حيضتين - حتى تعتدن أربعة أشهر وعشرأ، فقال: سبحانه الله، إن الله يقول في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ^(٢) أتراهن من الأزواج ^(٣). ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد أعقت أن تعتد بثلاث حيض، وكتب إلى عمر فكتب إليه بحسن رأيه. وأخرج أيضاً عن علي وعبد الله قالا: ثلاث حيض إذا مات عنها يعني أم الولد. وروى ابن حبان في صحيحة عن ليبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال: لا تلبسوا علينا سنة نيناء علة أم الولد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرأ. وأخرجه المحاكم في «المستدرک» وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما، كذا ذكره الزيلعي.

(١) في نسخة: أخبرنا.

(٢) بضم العين وتخفيف الميم.

(١) أي ماتوا عنهن فعتن لذلك. كذا في «الأوجز»: ٢٥٧/١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٣) فكيف يحتدون علة الأزواج، قال الباجي: وقول القاسم: يقول الله في كتب... إلخ. إنما يصح أن يحتج به على من يوجب ذلك من الآية ويتعلق بعمومها، فيصح من القاسم أن يمنعه من ذلك، ويقول: إن اسم الأزواج لا يتناول أمهات الأولاد، وإنما يتناول الزوجات. وأما من لم يتعلق بذلك فلا يصح أن يحتج عليه بما قال القاسم لجواز أن يثبت هذا الحكم لهن من غير الآية بقياس أو غير ذلك من أنواع الأدلة ويحتمل أن يكون القاسم يتعلق بلليل الخطاب من الآية المتنى ١٤٠/٢.

عُتَيْبَةَ^(١)، عن يحيى^(٢) بن الجَزَّار، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال: عِدَّةُ أم الولد ثلاث حيض.

٥٩٧ - أخبرنا مالك، عن نور^(٣) بن يزيد، عن رجاء^(٤) بن حيوة، أن عمرو بن العاص سئل عن عِدَّة أم الولد؟ فقال: لا تُلْبَسُوا^(٥) علينا في ديننا إنْ تَكُ^(٦) أمةً فإنَّ عِدَّتَها عدة حُرَّة^(٧).

(١) هكذا في النسخ والصحيح: عتية.

(٢) قوله: عن يحيى بن الجَزَّار، بفتح الجيم وتشديد الزاي المعجمة، بعد الألف راء مهملة، قال في «التقريب» والكاشف: يحيى بن الجَزَّار العُرَني - بضم المهملة وفتح الراء ثم نون - الكوفي، قبل اسم أبيه زيان - بزاي وموحدة - روى عن علي وعاتشة، وعنه الحكم والحسن العرني، ثقة، صدوق رُمي بالنقل في التشيع.

(٣) قوله: عن نُور بن يزيد، بفتح الناء المثناة وسكون الواو، ابن زياد الكلاعي، ويقال الرجبي أبو خالد الحمصي، روى عن مكحول ورجاء بن حيوة وعطاء وعكرمة وغيرهم. وعنه السفينان ومالك وغيرهم، وثقه ابن سعد وأحمد ابن صالح، ويحيى بن سعيد ووکیع وغيرهم، مات سنة ٥٥، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) قوله: عن رجاء، بالفتح، قال في «التقريب»: رجاء بن حيوة - بفتح المهملة وسكون النحتانية وفتح الواو - الكندي الفلسطيني، ثقة، فقيه، مات سنة ٩١٢.

(٥) أي لا تخلطوا علينا أمر شرعنا.

(٦) أي في ابتداء حالها.

(٧) لأنها صارت حرة بعد موت سيدها.

قال محمد: وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة وإسراهم النخعي
والعامة من فقهاءنا.

٢٥ - (باب الخلية والبرية وما يشبه^(١) الطلاق)

٥٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه
كان يقول: الخلية^(٢) والبرية^(٣) ثلاث^(٤) تطليقات كل واحدة منهما.

(١) قوله: وما يشبه الطلاق، أي من نحو بنة وبنلة وحرام وغيرها من كنيات
الطلاق التي لا يقع الطلاق فيها إلا بالنية، وقد اختلف فيه، فقال الشافعي في الجديد:
إن لفظ الطلاق والفراق والسراح صريح لورود ذلك في القرآن وما سواه كناية، وقال
في القديم عنه: إن الصريح هو لفظ الطلاق وما يزيد معناه وما سواه كناية، وقد
رجح جماعة من الشافعية هذا القول وهو قول الحنفية، كذا في «فتح الباري».

(٢) بفتح الخاء وكسر اللام وتشديد الياء.

(٣) بفتح الياء وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية.

(٤) قوله: ثلاث تطليقات، قال القاري: هذا محمول على ما إذا نرى
الثلاث فأما إذا لم ينوشباً أو نوى واحدة أو اثنتين يقع واحدة بائنة، وقال مالك
والشافعي وأحمد: يقع بها رجعي إن لم ينش الثلاث. والمسألة مختلفة بين
الصحابه، فقال عمر وابن مسعود: الواقع رجعي، وقال علي وزيد بن ثابت: الواقع
بها بائن. انتهى. وفي «مرطاً يحيى»^(١): قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت =

(١) ٢٩/٢. (يُسْتَمَرُّ) بناء المجهول من التبيين أي يوكله إلى دينه ويصلق ديانة فيما بينه
وبين الله. (أحلف) من الإفعال (لا يخفى) بضم التحتانية وسكون الخاء وكسر اللام. بضم
أولها مضارع من الإحلاء (لا يبينها ولا يبرئها) بضم أولها مضارع من الإبانة والإبراء. كما
في الأوجز ٢٨/١٠.

٥٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: كان رجلٌ تحتَه وليدة^(١) فقال لأهلها: شأنكم^(٢) بها؟ قال القاسم: فرأى^(٣) الناس^(٤) أنها تطليقة.

قال محمد: إذا نوى الرجل بالخَلْيَةِ^(٥) وبالبرية ثلاث تطليقات فهي ثلاث تطليقات وإذا أراد بها واحدة فهي واحدة بائن، دخل بامراته أو لم يدخل. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= خَلْيَةٍ أو برية أو بائنة: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها، ويُدَيَّنُ في التي لم يدخل بها واحدة أراد أم ثلاثاً، فإن قال: واحدة أُخْلِفت على ذلك وكان خاطباً من الخُطابِ لأنه لا يُخْلِى المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يُبَيِّنُها ولا يَسِرُّها إلا ثلاث تطليقات والتي لم يدخل بها تُخْلِىها وتُبرِّها الواحدة^(١). قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

(١) أي جارية.

(٢) قوله: شأنكم بها، أي الزموها واملكوا شأنها، وهو بمعنى قول الرجل لأهله: الحقي بأهلك.

(٣) في نسخة: ورأى.

(٤) أي فقهاء ذلك العصر.

(٥) قوله: بالخَلْيَةِ والبرية، وكذا بقوله: أنت بائن، وبئنة، وبتلة، وحرام، =

(١) فاعل للكل. والمعنى أن هذه الألفاظ تدل على قطع الوصلة والعصمة بينهما، وقطع العصمة لا يتفق في المدخول بها إلا بالثلاث لأن قبلها يقدر الزوج على رجعتها متى شاء فهي باقية على عصمتها فلم تخل عنه ولم تبين ولم تبرأ منه. وغير المدخول بها تبين بواحدة. فإن ادعى ذلك وحلف عليه يُصَلِّقُ قوله لأن اللفظ يحتملها لتحقيق البينة حيثئذ أيضاً. أوجز المسالك ٢٨/١٠.

٢٦ - (باب الرجل يُؤلّد له

فيغلب عليه^(١) الشّبّه^(٢))

٦٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن^(٣) رجلاً من أهل البادية أتى رسول الله ﷺ، فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً^(٤)، فقال

= والحقى بأهلك، وحيلك على غاريك، ولا ملك لي عليك، وفارقتك، وأمرتك بيلك، وأنت حرة، وتقتني، وتختري، وأخرجني، وقومي، وابتغي الأزواج، إلى غير ذلك من ألفاظ الكنايات فإن نوى بها واحدة فواحدة بائنة، وإن نوى ثلاثاً ثلاث، وإن نوى شتين فواحدة أيضاً. وقال زفر ومالك والشافعي: يقع مانوى، وقال أحمد: هو عندي ثلاث، كذا في «الهداية» و«البنية».

(١) أي على الولد.

(٢) بفتحيتين أي مشابهة غيره.

(٣) قوله: أن رجلاً من أهل البادية، قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»: هو ضمضم بن قتادة، رواه عبد الغني في «المبهمات» وابن قتيون من طريقه وأبو موسى في «الذيل». ولم أعرف اسم امرأته، لكن في الرواية الأخرى أنها امرأة من بني عجل، وفي الحديث: أن نسوة من بني عجل تقلعن فأخبرن أنه كان لها جدّة سوداء.

(٤) أي لونه أسود مخالف للون أبيه، زاد في رواية الشيخين: وإني أنكرته^(١).

(١) قال الحافظ ابن حجر: زاد في رواية يونس: وإني أنكرته، أي استكرته بقلبي، ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه وإلا لكان نصريحاً بالنفي لا تعريضاً. انظر بذل المجهود ٤١٩/١٠.

رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانُها؟ قال: حُمْرٌ^(١)، قال: فهل فيها من أورك^(٢)؟ قال: نعم، قال: ^(٣)فبما^(٤) كان ذلك؟ قال: أراه^(٥) نزعه عِرْقُ يا رسول الله، قال: فلعل ابنك^(٦) نزعه عِرْق.

(١) قوله: حُمْر، بضم الحاء وسكون الميم جمع أحمر أي هي على لون الحمرة.

(٢) قوله: من أورك، أي آدم، كذا في «المُغرب» يعني أسمر اللون، وقيل: هو ما يكون فيه بياض إلى السواد ولونه يشبه الرماد.

(٣) قوله: قال فيما كان ذلك، وفي نسخة قال: فأنت له ذلك؟ وفي رواية الصحيحين: فأنت ترى ذلك جاءها؟ أي من أين جاءها هذا اللون وأبواها ليسا بهذا اللون.

(٤) أي فلم كان هذا لونه ولون أبويه خلافه.

(٥) قوله: قال أراه، أي أظنه، نزعه عِرْق — بكسر العين وسكون الراء — أي قلعها وأخرجها من ألوان فحلها ولقاحها عرق، ويقال: الأصل يقال فلان له عرق في الكرم، والمعنى أن ورقها إنما جاء لأنه كان في أصوله البعيدة ما كان بهذا اللون فاختلط لونه، كذا في «شرح المشكاة» للقراري.

(٦) قوله: فلعل ابنك^(١)، أفاد الحديث عدم جواز نفي الولد بمجرد الوهم والخيال من دون دليل قوي وفيه إثبات القياس والاعتبار وضرب الأمثال.

(١) قال الشوكاني: وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للأب أن ينفي ولده بمجرد كونه مخالفاً له في اللون، وقد حكى القرطبي وابن رشد الإجماع على ذلك، وتعقبهما الحافظ بأن الخلاف في ذلك ثابت عند الشافعية، فقالوا: إن لم ينضم إلى المخالفة في اللون قرينة زنا لم يجز النفي، فإن اتهمها فأنت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح عندهم، وعند المناذلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً. بذل المجهود ١٠/٤١٨.

قال محمد: لا ينبغي للرجل^(١) أن يتنفي^(٢) من ولده بهذا ونحوه.

٢٧ - (باب المرأة تُسلم قبل زوجها)

٦٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن أم حكيم^(٣) بنت الحارث بن هشام كانت تحت عكرمة بن أبي جهل فأسلمت يوم الفتح^(٤)، وخرج^(٥) عكرمة هارباً من الإسلام حتى قدم اليمن،

(١) هذا متفق عليه.

(٢) في نسخة: ينفي.

(٣) قوله: أم حكيم، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: أم حكيم بنت الحارث بن هشام المخزومي زوجة عكرمة، ذكر الواقدي: نا عبد الحميد بن جعفر نا أبي قال: كانت أم حكيم تحت عكرمة فقتل عنها بأجنادين، فاعتدت وتزوجت بعده خالد بن سعيد بن العاص. وعكرمة بكسر العين وإسكان الكاف ابن أبي جهل عمرو بن هشام المخزومي وهو ابن عمها.

(٤) أي فتح مكة.

(٥) قوله: وخرج عكرمة، في رواية ابن مردويه والدارقطني والحاكم عن سعيد بن أبي وقاص: أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: أخلصوا فإن ألهتكم لا تنفي شيئاً، فقال عكرمة: والله لئن لم ينجنني في البحر إلا الإخلاص فلا ينجنني في البر غيره، اللهم إن لك عهداً عليّ إن عافيتني مما أنا فيه أن آتي محمداً حتى أضع يدي في يده^(١). وفي رواية البيهقي: أن امرأته قالت: يا رسول الله قد ذهب عكرمة إلى اليمن وخاف أن تقتله فأمنه، فقال: =

(١) في الأصل: يده في يدي، وهو تحريف.

فارتحلت^(١) أم حكيم حتى قدمت عليه فدعته إلى الإسلام فأسلم،
فقدم على النبي ﷺ، فلما رآه النبي ﷺ وثب^(٢) إليه فرحاً^(٣)
وما عليه رداؤه حتى بايعه^(٤).

قال محمد: إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام
لم يفرق بينهما حتى يُعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي
امراته^(٥) وإن أبى^(٦) أن يسلم فرّق بينهما وكانت فرقتها تطلقاً بائنة.
وهو قول^(٧) أبي حنيفة وإبراهيم النخعي.

= هو آمن، فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سفينة وجاءت أم حكيم تقول:
يا ابن عم، جئتك من عند أير الناس وأوصل الناس وخير الناس، لا تهلك نفسك،
إني قد استأمنت لك رسول الله، فرجع معها وجعل يطلب جماعها فأبى، وقالت: أنا
مسلمة وأنت كافر، فلما وافى مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: يأتيكم عكرمة
مؤمناً فلا تسبوا أباه، فإن سب الميت يؤذي الحي.

(١) من مكة بإذن رسول الله ﷺ.

(٢) أي قام إليه بسرعة.

(٣) بكسر الراء: صفة مشبهة، أو بفتح الراء: مصدر.

(٤) وقال له مرحباً بالراكب المهاجر.

(٥) أي باقية على ما كانت.

(٦) أي امتنع بعد العرض.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال في «الهداية» و«البنية»: إذا أسلمت
المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه الإسلام، فإذا أسلم فهي امراته وإن أبى
عن الإسلام فرّق بينهما، وكان ذلك طلاقاً عند محمد وأبي حنيفة لا قسحاً لأنه

٦٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: انتقلت^(١) حفصة^(٢) بنت عبد الرحمن بن أبي بكر حين دخلت^(٣) في الدَّم من الحيضة الثالثة، فذكرت^(٤) ذلك لعمة بنت عبد الرحمن، فقالت: صدق عروة^(٥)، وقد جادلها^(٦) فيه ناسٌ، وقالوا: إن الله عز وجل يقول: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فقالت: صدقتم^(٧)، وتَدْرُونَ ما الأقراء؟ إنما الأقراء الأظهار^(٨).

= فات الإمساك بالمعروف من جانبهِ فتعين التسريح بإحسان، فإن طلق وإلا فانقاضي نائب مذهب. وإن أسلم الزوج وتحنه مجوسية عرض عليها الإسلام، فإذا أسلمت فهي امرأته وإذا أبت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً، وقال أبو يوسف لا يكون طلاقاً في الرجعين^(١).

(١) في «موطأ يحيى»: أنها حفصة أي عائشة نقلت حفصة من بيت العدة.

(٢) زوجة المنذر بن العوام.

(٣) أي شرعت.

(٤) هذا قول ابن شهاب، كذا صرح به في «موطأ يحيى».

(٥) أي فيما روى.

(٦) أي نازع عائشة.

(٧) أي في قراءتكم القرآن.

(٨) قوله: إنما الأقراء الأظهار، هو جمع قرء وكذلك القروء، وهو يفتح =

(١) قد بسط الكلام على ذلك في الأجزاء ٤١٥/٩. وذكر فيه عدة مسائل في هذا الباب وإفافية وخلافية. فارجع إليه.

= الفاف وضمها لغتان حكاهما القاضي عياض وأشهرهما الفتح، وهو الذي انتصر عليه أكثر أهل اللغة. واتفقوا على أنه من الأضداد، مشترك بين الحيض والطمهر، ولهذا وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القرء، وكذا ذكره النووي في تهذيب الأسماء واللغات، واختلاف الصحابة فيه على قولين، فمنهم من اختار أن القرء في الآية محمول على الطهر فتضمني العدة بمضي ثلاثة أطهار وإن لم تنقض الحيضة الثالثة، منهم عائشة قالت: إنما الأقراء الأطهار، أخرجه عنها مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي، ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي عن زيد وابن جرير. وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن زيد قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها، وحلت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن عائشة قالت: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها وحلت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي والبيهقي عن ابن عمر، قال العيني. وبه قال الشافعي ومالك، وقال أحمد: كنت أقول بالأطهار، ثم رجعت إلى قول الأكابر^(١). انتهى. وذهب جمع من الصحابة إلى أن القرء هو الحيض، وقد بسط السيوطي رواياتهم في الدر المشورة، من ذلك ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن علقمة أن رجلاً طلق امرأته، ثم تركها حتى إذا مضت حيضتان، وأتاها الثالثة وقد قعدت في مفئسها لتغتسل فأتاها زوجها، وقال: قد راجعتك ثلاثاً، فأتيا عمر بن الخطاب، فقال عمر لابن مسعود: ما تقول فيها؟ قال: أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من الثالثة ويحل لها الصلاة، فقال عمر: وأنا أرى ذلك. وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: أرسل عثمان بن عفان إلى أبي يساله عن رجل طلق امرأته، ثم راجعها حين دخلت في الحيضة الثالثة فقال أبي: إني أرى =

(١) قال القاضي: الصحيح عن أحمد أن الأقراء: الحيض، وإليه ذهب أصحابنا ورجع عن قوله بالأطهار. انظر المغني ٤٥٣/٧.

٦٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه كان يقول مثل ذلك^(١).

٦٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار: أن رجلاً من أهل الشام يقال له^(٢) الأحوص طلق امرأته^(٣)، ثم مات حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقالت:

أنه أحق بها ما لم تغسل. وأخرج البيهقي من طريق الحسن، عن عمر بن عبد الله وأبي موسى قالاً: هو أحق بها ما لم تغسل من الحيضة الثالثة. قال العيني: وبه قال الخلفاء الأربعة والعبادنة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وعبادة بن الصامت وأبو موسى الأشعري ومعبد الجهني، وهو قول طاوس وعطاء وابن المسيب، وسعيد بن جبير والحسن بن حي وشريك القاضي والحسن البصري والثوري والأوزاعي وابن شبرمة وربيعة وأبي عبيدة ومجاهد ومقاتل وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر. انتهى.

(١) أي كقول عمرة وعائشة.

(٢) قوله: يقال له الأحوص، بالحاء المهملة والصاد المهملة ابن عبد بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ذكر ابن الكلبي والبلاذري: أنه كان عاملاً لمعاوية على البحرين. ومقتضاه أن يكون له صحبة وأنه عُمر لأن أباه مات كافراً، ومن ولده منصور بن عبد الله بن الأحوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان، وكان ابنه عبد الله عاملاً أيضاً لمعاوية. وفي رواية ابن عيينة عن الزهري، عن سليمان بن يسار أن الأحوص بن فلان أو فلان بن الأحوص، قال ابن الحذاء: الأنوي أن القصة للأحوص بن عبد، ويحتمل أن يكون لولده عبد الله، ولم يسم في رواية الزهري، قاله في «الإصابة». وهذا الاحتمال لا يجري في رواية «الموطأ» فإن فيه تصريحاً باسم الأحوص، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) طلبة أو تظليفتين كما في رواية ابن أبي شيبة.

أنا وارثته^(١)، وقال بنوه: لا ترثينه^(٢)، فاختصموا إلى معاوية بن أبي سفيان فأل معاوية فضالة^(٣) بن عبيد وناساً^(٤) من أهل الشام، فلم يجد عندهم علماً فيه، فكتب إلى^(٥) زيد بن ثابت فكتب إليه زيد بن ثابت أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فإنها لا ترثه ولا يرثها، وقد برأت منه ويرى منها^(٦).

٦٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر مثل ذلك.

قال محمد: انقضاء العدة عندنا^(٧) الطهارة من الدم من الحيضة الثالثة إذا اغتسلت منها.

(١) أي لأنه مات وأنا في العدة.

(٢) أي لأنك خرجت من العدة. وفي نسخة: لا ترثه.

(٣) قوله: فضالة، بالفتح، ابن عبيد - بالضم - من الصحابة الأنصار شهد أحداً وما بعدها ثم انتقل إلى الشام وسكن بها وكان قاضياً لمعاوية، ومات بدمشق سنة ٥٣، كذا في «الاستيعاب».

(٤) أي وعلماء آخرين.

(٥) أي إلى المدينة.

(٦) أي انقطعت العلاقة بينهما.

(٧) قوله: عندنا، قد عرفت أن المسألة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، لكن ما اختاره أصحابنا من أن المراد بالقرء في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الحيض، وأن انقضاء العدة بالاعتسال من الحيضة الثالثة مرجح لوجوه، منها: أنه موافق لحديث طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان. كما مر ذكره في «باب

٦٠٦ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد^(١) ، عن إبراهيم :
أن رجلاً طلق امرأته تطليقة^(٢) يملك الرجعة ثم تركها حتى

= الحرة تكون تحت العبد، فإنه يدل على أن المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض، والأل لكأن عدة الأمة طهرين لا حيضتين، فإن عدة الأمة نصف عدة الحرة، ولما لم يكن التجزي للحيضة جعلت حيضتين، يدل عليه قول عمر: لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضاً ونصفاً فعلت، أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي في «كتاب المعرفة»، ومنها: أن الله تعالى بعدما عمم المطلقات بقوله في سورة البقرة: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»^(٣)، قال في سورة الطلاق: «واللاني يسن من المحيض من نسائك إن ارتبتم فعذبتن ثلاثة أشهر»^(٤) فذكر فيه مقدار عدة الأنثى، وأشار بذكر المحيض إلى أن المراد بالقرء في الآية السابقة هو الحيض^(٥)، ومنها: أن الطلاق السني هو الطلاق في الطهر، فإن كان المراد بالقرء الطهر فإن احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع أقل من ثلاثة قروء، وإن لم يحتسب كان أزيد منها، وهو خلاف قوله تعالى: «ثلاثة قروء» بخلاف ما إذا حُمِلَ القرء على الحيض فإنه حينئذ لا يطل مؤدى الثلاثة في الطلاق السني. وفي المقام أبحاث طويلة عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول. ومنها: أنه مذهب الخلفاء الأربعة والعبادلة وأكابر الصحابة فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصاغر الصحابة.

(١) ابن أبي سليمان.

(٢) أي طلاقاً رجعيّاً.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) لأن الممهود في لسان الشرع القرء بمعنى الحيض، ولم يمهّد في لسانه استحماله بمعنى الطهر في موضع فوجب أن يحمل كلامه على الممهود في لسانه. انظر المغني ٤٥٣/٧.

انقطع دمها من الحيضة الثالثة ودخلت مُغْتَسِلَهَا^(١) وأدنت^(٢) ماءها، فأتاها^(٣) فقال لها: قد راجعتك، فسألت^(٤) عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود، فقال عمر: قل فيها برأيك^(٥)، فقال: أراه^(٦) يا أمير المؤمنين أحق يرجعها ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة، فقال عمر رضي الله عنه: وأنا أرى ذلك، ثم قال عمر لعبد الله بن مسعود: كُنَيْفٌ^(٧) مَلِيءٌ عِلْماً.

٦٠٧ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: هو^(٨) أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

(١) على المفعول: أي مكان غسلها.

(٢) أي قرّبت إليها ماءها لتغتسل.

(٣) زوجها.

(٤) تلك المرأة.

(٥) لعدم التصريح الصريح بذلك في الكتاب.

(٦) أي أظنه.

(٧) قوله: كُنَيْفٌ مَلِيءٌ عِلْماً، قال القاري: الكَيْفُ بكسر الكاف وسكون النون وعاء آلات الراعي. والكُنَيْفُ - كزبير - لُقْبٌ به ابن مسعود تشبيهاً له بوعاء الراعي، والتصغير للمدح والتعظيم على ما في «المغرب» و«المصباح»، ولا يبعد أن يكون للتشبيه، فإن ابن مسعود كان قصيراً جداً، والمعنى بأنه كان صغيراً في المبنى إلا أنه كبير في المعنى.

(٨) أي الزوج أحق بالمرأة للرجعة.

٦٠٨ - أخبرنا عيسى^(١) بن أبي عيسى الخياط المدني^(٢)، عن الشعبي، عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة. قال عيسى: وسمعت سعيد بن المسيب يقول: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: عيسى بن أبي عيسى الخياط، قال الذهبي في «الكاشف»: عيسى بن أبي عيسى الخياط، روى عن أبيه والشعبي وعدة، وعنه وكيع وابن أبي فذيك وعدة، ضعفوه، وهو كوفي سكن المدينة، وكان خياطاً، وحنطاً يبيع^(١) الحنطة، مات سنة ١٥١. انتهى. وفي «التقريب»: عيسى بن أبي عيسى الحنط الغفاري أبو موسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه الخياط بالمعجمة والتحتانية، وبالموحدة وبالمهمله والتون، وكان قد عالج الصنائع الثلاثة^(٢)، متروك من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين. وقيل قبل ذلك.

(٢) قوله: المدني، هو والمدني كلاهما نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ والقياس حذف الياء، ومن أثبتها فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتاب «الأنساب المتفقه في الخط المتماثلة في النقط والضبط» بإسناده إلى البخاري أنه قال: المدني بالياء هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمدني الذي تحول عنها وكان منها، كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم».

(١) في الأصل: «يباع»، وهو خطأ.

(٢) هو كان كوفياً، انتقل إلى المدينة، كان خياطاً ثم ترك ذلك وصار حنطاً ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط، متروك الحديث. انظر تهذيب التهذيب ٢٢٤/٨.

يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة^(١)

فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها

٦٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن^(٢)

محمد بن يحيى بن حبان: أنه^(٣) كان^(٤) عند جدّه امرأتان

(١) أي طلاقاً رجعيّاً.

(٣) قوله: عن محمد بن يحيى بن حبان، يفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة، هو مدني ثقة فقيه، قال: كانت عند جدّي حبان بن منقذ بزال معجزة، الأنصاري المازني الصحابي، كذا قال الزرقاني.

(٣) ضمير الشأن.

(٤) قوله: أنه كان عند جدّه . . . إلخ، هذا الأثر في هذا الباب غير موافق لما عنون به الباب، فإن المقصود في الباب ذكر حكم من ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، وفي هذه القصة زوجة حبان لم تكن آيسة ولا كان ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين فإنها إن كانت آيسة فقد مضت عدتها بعد ثلاثة أشهر من وقت الطلاق، فكيف يمكن أن يحكم بتوريثها من حبان، وكان موته عند رأس السنة من وقت الطلاق، بل كانت هي مرضعة عند الطلاق، والمرضعة لا تحيض، فعدها كانت بالحيض، فما لم تحض لم تخرج من العدة، فلذلك ورثها عثمان. ويوضحه ما أخرجه الشافعي عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته، وهو صحيح، وهي تُرضع ابنته، فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض، يمنعه الرضاع أن تحيض، ثم مرض حبان، فقنت له: إن المرأة تريد أن توث، فقال لأهله: احملوني إلى عثمان، فحملوه إليه، فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت، فقال لهما عثمان: ما تريان؟ فقالا: نرى أنها توثه إن مات، ويرثها إن ماتت، فإنها ليست من القواعد اللاتي^(١) قد يشن من

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

هاشمية^(١) وأنصارية^(٢) فطلق الأنصارية و^(٣) هي تُرضع^(٤)، وكانت لا تحيض^(٥) وهي تُرضع فمرّ بها قريب من سنة، ثم هلك^(٦) زوجها حبان عند رأس السنة، أو قريب من ذلك لم تحض، فقالت: أنا أريته ما لم أحض^(٧)، فاختصموا^(٨) إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ففضى لها

= المحيض، وليست من الأبقار اللاتي^(١) لم يبلغن المحيض، ثم هي على عدة حبضها ما كان من قليل أو كثير، فرجع حبان إلى أهله وأخذ ابنته، فلما فقدت الرضاع حاضت حبضة، ثم حاضت حبضة أخرى، ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته، كذا أورده السيوطي في «الدر المنثور». ويمكن أن يقال المقصود في الباب ذكر حكم من تأخر أو ارتفع حبضها مطلقاً آيسة كانت أو غير آيسة، وما ذكره في عنوان الباب ليس قيداً احترازياً.

(١) أي من قبيلة بني هاشم.

(٢) أي من قبيلة الأنصار.

(٣) الواو حالية.

(٤) حال آخر.

(٥) أي لأجل الرضاع. (٦) أي مات.

(٧) لأنها لم تبلغ من الإياس، فما دام لم تحض لم تنقض العدة^(٨).

(٨) أي ورثة حبان معها.

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

(٢) قال الباجي: وذلك أن ارتفاع حبض المطلقة يكون لسبب معروف أو غير معروف، فأما ما كان بسبب معروف كالرضاع والمرضى فإنها تؤخر للرضاع فإنها لا تعتد إلا بالاقراء طال الوقت وقصر، وقد احتج القاضي أبو محمد في ذلك بالإجماع. (المتقى ٨٧/٤).

بالميراث فلامت الهاشمية عثمان^(١) فقال: هذا عملُ ابنِ عمِّك^(٢) هو
أشار^(٣) علينا بذلك، يعني^(٤) علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

٦١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط^(٥)

ويحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال^(٦) عمر بن
الخطاب رضي الله عنه: أيما امرأة طُلِّقَتْ فحاضت حيضةً أو حيضتين
ثم رُفِعَتْ^(٧)

(١) في حكمه بالتوريث.

(٢) خطاب إلى الهاشمية.

(٣) أي أشار علينا بهذا الحكم ابنُ عمِّك علي، ولست أنا بمتفرد ومستقل
في هذا الرأي.

(٤) أي يريد عثمان بابن عمها علياً.

(٥) مصنفراً.

(٦) قوله: قال عمر رضي الله عنه... إلخ، في «موضأ يحيى» وشرحه قال
مالك: الأمر عندنا في المطلقة التي ترفع حيضتها أنها تنتظر تسعة أشهر، فإن
لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر بعد التسعة فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر
الثلاثة استقبلت الحيض لأنها صارت من ذوات القروء، فإن مرت بها تسعة أشهر
قبل أن تحيض حيضة ثانية اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل
أشهر الثلاثة استكملت عدَّة الحيض، وحلَّت، فإن لم تحض استكملت ثلاثة
أشهر. ولزوجهما عليها في ذلك أي مدة الانتظار والاستقبال الرجعة قبل أن تحل
لبقاء عدتها إلا أن يكون قد بَتَّ طلاقها. انتهى. وفيه خلاف لأصحابنا كما بيَّنه
المصنف بإيراد روايتين من غير طريق مالك.

(٧) بصيغة المجهول.

حيضتها فإنها تنتظر^(١) تسعة أشهر^(٢) فإن امتبأن بها حملٌ فذلك^(٣) والأ^(٤) اعتدت^(٥) بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت^(٥).

٦١١ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد^(٦) عن

(١) لإتيان الحيضة.

(٢) لأنه غالب وضع الحمل.

(٣) أي فلا تحلُّ إلا بوضع الحمل.

(٤) لما أنه علم حيثئذ أنها آيسة.

(٥) أي خرجت من العدة^(١).

(٦) ابن أبي سليمان.

(١) قال الليثي: التي تحيض في عدتها ثم ترفعها حيضتها تنتظر تسعة أشهر، وهو قول عامة أصحابنا على الإطلاق غير ابن نافع فإنه قال: إن كانت ممن نحيض فحاضت حيضة أوحيتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر خمس سنين أقصى أمد الحمل، وإن كانت يائسة من المحيض اعتدت بالسنة تسعة أشهر ثم ثلاثة أشهر، قال سحنون: وأصحابنا لا يفرقون بينهما، وما قاله الجمهور أولى لأن التسعة أشهر هي أمد الحمل المعتاد، ثم قال: والمعتدة من الطلاق على ضربين: حائض وغير حائض، ولما الحائض فهي التي قد رأت المحيض ولو مرة في عمرها ثم لم تبلغ سنة الإياس منها. فهذه إذا طلقت فحكمها أن تعتد بالأقراء، فإن لم ترَ حيضاً انتظرت تسعة أشهر، وهذا مذهب عمر رضي الله عنه، وبه قال ابن عباس والحسن البصري، وقال أبو حنيفة والشافعي: تنتظر الحيض أبداً، والدليل على ما نقلوه أن هذا إجماع الصحابة لأنه روي عن عمر - رضي الله عنه - وابن عباس وليس في الصحابة مخالف. المتقى للباي ١٠٨/٤.

ويقول مالك قال أحمد وقال الشافعي في الجديد: تكون في عدة أبداً حتى تحيض أو تبلغ سن الإياس فتعتد حيثئذ بثلاثة أشهر، ومذهب أبي حنيفة في ذلك موافق لجديد قول الشافعي. انظر الأوجز ٢٠٨/١٠.

إبراهيم^(١): أن علقمة بن قيس طَلَّقَ امرأته طلاقاً يملك الرجعة فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفع حيضها عنها ثمانية^(٢) عشر شهراً، ثم ماتت^(٣) فسأل علقمةُ عبدَ الله بن مسعود عن ذلك، فقال: هذه امرأة حبس^(٤) اللّهُ عليك ميراثها فكلّه.

٦١٢ - أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الغضائطي، عن الشعبي^(٥): أن علقمة بن قيس سأل ابن عمر^(٦) عن ذلك^(٧) فأمره بأكل^(٨) ميراثها.

قال محمد: فهذا^(٩) أكثر^(١٠) من تسعة أشهر وثلاثة أشهر بعدها،

(١) ابن يزيد النخعي.

(٢) قوله: ثمانية عشر شهراً، أخرجه البيهقي أيضاً عن علقمة بسند صحيح، وقال فيه: سبعة عشر شهراً أو ثمانية، ذكره ابن حجر في «التلخيص».

(٣) أي المرأة قبل أن تكمل العدة بالحيضة.

(٤) أي أوقفه لك بتطويل العدة.

(٥) اسمه علمر.

(٦) في بعض النسخ: ابن معمر.

(٧) أي عن حكم ما تقدم.

(٨) في نسخة: بأكله.

(٩) أي العدة المذكور في قصة علقمة.

(١٠) قوله: أكثر، يشير به إلى معارضة فتوى عمر بفتوى ابن مسعود

وابن عمر، فإن عمر أفتى في مثل ذلك بأنها تنتظر تسعة أشهر، ثم تعتد بثلاثة أشهر

وابن مسعود أفتى بعدم انقضاء العدة، وإن مضت ثمانية عشر شهراً من وقت الطلاق =

فبهذا^(١) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، لأن^(٢) العدة

= ما لم تحض، وذلك لأنها ليست بأيسة بل ارتفع حيضها بالرضاع أو غيره، فلا تخرج من العدة ما لم تحض.

(١) أي بقول ابن مسعود.

(٢) قوله: لأن العدة... إلخ، توجيه لترجيح فتوى ابن مسعود، وحاصله أن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه لأربعة أقسام، أحدها: العدة للحامل سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣) وثانيها: العدة للأيسة التي آيست لكبرها فارتفع حيضها. وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تبلغ مبلغ الحيض، وهي ثلاثة أشهر، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَتَسَوَّيْنَ مِنْ الْأَحْمَالِ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٤) ورابعها: العدة للمطلقة التي تحيض وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٥). وهذه كلها للمطلقة. ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٦). وهذا الذي أفتى به عمر في المطلقة التي ارتفع حيضها بعد حيضة أوحيضتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد ثلاثة أشهر ليس بعلة الحائض ولا غيرها، فالقول ما قال ابن مسعود^(٥).

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٥) قال البيهقي: رجح الشافعي في الجديد إلى قول ابن مسعود رضي الله عنه، وحمل كلام عمر على كلام عبد الله، فقال: قد يحتمل قول عمر رضي الله عنه، أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساءها يتسن من المحيض، فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود - رضي الله عنه - وذلك وجه عندنا. انظر: أوجز المسالك ١٠/٢٠٨.

في كتاب الله عز وجل على أربعة أوجه لا خامس لها^(١): للحامل^(٢) حتى تضع، والتي لم^(٣) تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، والتي^(٤) قد ينست من المحيض ثلاثة أشهر، والتي تحيض ثلاث حيض، فهذا الذي ذكرتم^(٥) ليس بعدة الحائض ولا غيرها.

٣٠ - (باب حلة المستحاضة)^(٦)

٦١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب قال: حلة المستحاضة سنة^(٧).

(١) في نسخة: لهن.

(٢) قوله: للحامل حتى تضع، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها.

(٣) قوله: التي لم تبلغ الحيضة، إما لصغرها أو لبلوغها بالن، فإنها إذا بلغت بالن بخمس عشرة سنة فعدتها أيضاً بالشهور.

(٤) قوله: والتي قد يشت، أي لكبرها. واختلف في سن الإياس، فقال محمد في الروميات خمس وخمسون سنة، وفي الموليدات ستون سنة، وعن أبي حنيفة من خمس وخمسين إلى ستين، وقال الزعفراني: خمسون سنة، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك، وقيل: سبعون سنة، وقيل غير مقدر بشيء، بل هو مختلف بحسب اختلاف البلاد والأوقات، كذا في النهاية.

(٥) من الاعتداد ثلاثة أشهر بعد انتظار تسعة أشهر.

(٦) قوله: المستحاضة، التي ترى الدم أكثر من أكثر الحيض أو أكثر من النفاس أو أقل من أقل الحيض.

(٧) قوله: سنة، به قال مالك في رواية، وفي أخرى أنه إن لم يُميز بين =

قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها^(١) التي كانت تجلس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء، وبه نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، ألا ترى^(٢) أنها ترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس لأنها فيهن حائض؟ فكذلك تعتدّ بهن، فإذا مضت ثلاثة قروء منهن^(٣) بانت إن كان ذلك أقل من سنة أو أكثر.

٣١ - (باب الرضاع^(٤))

٦١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان

= الدمين فسنة. وإن ميّزت فبالأقراء، ذكره الزرقاني^(١).

(١) قوله: أقرائها، بالفتح أي أيام حيضها التي كانت اعتادت الحيض فيها قبل أن تبلى بالاستحاضة^(٢).

(٢) تأييد لكون العدة بالأيام المعتادة.

(٣) أي من تلك الأيام.

(٤) قوله: باب الرضاع، بفتح الراء وكسرهما لغة، وقال القاضي عياض: =

(١) ٢١٢/٣.

(٢) قال العوفي: في علة المستحاضة لا تخلو إما أن يكون لها حيض محكوم به بعادة أو تمييز أو لا تكون؟ فإن كان لها حيض محكوم به بملك فحكمها فيه حكم غير المستحاضة إذا مرّت لها ثلاثة قروء فقد انقضت عدتها، قال أحمد: المستحاضة تعتدّ أيام أقرائها التي كانت تعرف وإن علمت أن لها في كل شهر حيضة ولم تعلم موضعها فعدتها ثلاثة أشهر، وإن شكّت في شيء تربصت حتى تستيقن أن القروء الثلاث قد انقضت، وإن كانت مبتدأة لا تميز لها أو ناسية لا تعرف لها وقتاً ولا تمييزاً فمن أحمد فيها روايتان إحداهما: أن عدتها ثلاثة شهور، والرواية الثانية: تعتدّ سنة لا تدري ما رفعها وهو قول مالك وإسحاق. اهـ. انظر المغني ٤٦٧/٧.

يقول: لا رضاعة إلا لمن أَرْضِعَ^(١) في الصَّغَرِ^(٢).

٦١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، عن
عُمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان عندها،
وإنها سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلتُ^(٤):

= الرضاع والرضاعة بفتح الراء وكسرها فيهما، وأنكر الأصمعي الكسر في الرضاعة،
وهو مص الرضيع من ثدي الأدمية في وقت مخصوص وهو يفيد التحريم قليلاً كان
أو كثيراً إذا حصل في مدة الرضاع، كذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر
وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول
والزهري وقسادة وعمرو بن دينار والحكم وحمام والأوزاعي والثوري وابن المبارك
والليث بن سعد ومجاهد والشعبي والنخعي، وقال ابن المنذر: هو قول أكثر
الفقهاء، وقال النووي: هو قول جمهور العلماء وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
في رواية، وقال الشافعي: لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات، وبه قال أحمد في
رواية وإسحاق، وعن أحمد ثلاث، ومدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة، وقال
أبو يوسف ومحمد: سنتان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال: زفر ثلاث سنين^(٥)،
كذا في «البنية».

(١) بصيغة المجهول.

(٢) أي لا يثبت الرضاعة في الكبر حكمها.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) كأنها استبعدت استئذان الأجنبية في بيت حفصة، فأخبرت مريدة
الأطلاع على حقيقة الأمر.

(٥) يسط في البذل ٤٢/١٠ في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع فيه التحريم تسعة مذاهب
للعلماء فارجع إليه لرشت التفصيل.

يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك^(١)، قال رسول الله ﷺ: أراه^(٢) فلاناً لعم^(٣) لحفصة من الرضاعة، قالت^(٤) عائشة: يا رسول الله لو كان عمي فلان من الرضاعة حياً دخل علي؟ قال^(٥): نعم^(٦).

(١) الذي فيه حفصة.

(٢) أي أظنه.

(٣) قوله: لعم لحفصة، تفسير لفلاناً، وكان النبي ﷺ سماه أو ذكره بما تعرفه، ولم تذكر عائشة اسمه، ولا ما يعرف به في روايتها، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(١) و«مقدمته»: لم أقف على اسم عم حفصة المذكور في هذه الرواية، وكذا على اسم عم عائشة المذكور في قوله: لو كان عمي فلاناً حياً، ووهم من فسره بأخي أبي القيس والد عائشة من الرضاعة، فإن أفلح وإن كان عمها من الرضاعة لكنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فامتنعت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، والمذكور ههنا عمها أخو أبي بكر من الرضاعة أرضعتها امرأة واحدة، ويحتمل أنها ظنت أنه مات لبعد عهدها به، ثم قدم بعد ذلك فاستأذن.

(٤) كأنها أرادت استكشاف أن هذا الحكم خاص بعم حفصة أم عام.

(٥) قوله: قال: نعم، زاد في «موطأ يحيى» بعده: إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة، وكذا رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق مالك. وفي رواية للبخاري ومسلم والنسائي عن عائشة، وأحمد ومسلم والنسائي والبخاري عن ابن عباس، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ذكره القاري.

(٦) أي كان يجوز أن يدخل عليك^(٢).

(١) فتح الباري ١/١٤١.

(٢) في رواية يحيى زيادة: «إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة»، فإذا أرضعت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب الرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب،

٦١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن^(١) سليمان بن يسار، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(٢).

٦١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه^(٣)، عن عائشة أنه كان يَدْخُلُ عليها^(٤) من أرضعته أخواتها وبنات أخيه، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء^(٥) [إخوتها].

(١) قوله: عن سليمان، في «موطأ يحيى»: عن سليمان بن يسار، وعروة بن الزبير، عن عائشة، قال ابن عبد البر: هذا خطأ من يحيى: أي زيادة الواو، ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عنه، والحديث محفوظ في «الموطأ» وغيره عن سليمان، عن عروة، عن عائشة.

(٢) أي مثل ما يحرم من النسب.

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٤) أي في بيتها من غير حجاب.

(٥) قوله: نساء [إخوتها]، لأن المرضع إنما هو المرأة دون الرجل فلا يحرم عند جماعة كابن عمر وجابر وجماعة من التابعين ودارد وابن^(١) علي، كما حكاه ابن عبد البر وقال: حججهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة أفلح وهو ما روى مالك وغيره أن عمها أفلح أخا أبي القيس والدها من الرضاعة جاء يستأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب، فأبت عائشة أن تأذن له، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن

ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه، ولا يحرم عليك أم أختك من الرضاع إذا لم تكن أمك ولا زوجة أبيك. ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب. أوجز المسالك ٢٩٦/١٠.

(١) في الأصل: داود بن علي، سقط الواو بين داود وبين ابن.

٦١٨ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن عمرو^(١) بن الشريد: أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان^(٢)، فأرضعت إحداهما غلاماً، والأخرى جارية، فسئل هل يتزوج الغلام الجارية؟ قال: لا، اللقاح^(٣) واحد.

= له، فقالت: إنما أرضعتني المرأة، ولم يرضعني الرجل، فقال: تربت يمينك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب. ومن المعلوم أن العبرة عند قوم برأي الصحابي إذا خالف مرويه. قال ابن عبد البر: ولا حجة لهم في ذلك لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها وتحجب ممن شاءت، ولكن لم يعلم أنها حجبت عن ذكر إلا بخبر واحد كما علمنا المرفوع بخبر واحد، فوجب علينا العمل بالسنة إذ لا يضر من خالفها. انتهى. وقد نسب المازري إلى عائشة القول بأن لبن الفحل لا يحرم. واستبعده بعضهم مع مشافهة النبي ﷺ إياها في حديث أفلح بأنه يحرم، وقيل: الإسناد إليها صحيح، وكثيراً ما يخالف الصحابي مرويه لدليل قام عنده، فيحتمل أنها فهمت أن ترخيصة لها في أفلح لا يقتضي تعميم الحكم في كل ذكر، كذا في شرح الزرقاني^(١). وبه يظهر خطأ القاري حيث كتب تحت قوله نساء إخوانها أي إذا كان ليهن من غير إخوانها.

(١) قوله: عن عمرو، بفتح العين بن الشريد - بفتح المعجمة - الشففي الطائفي، من ثقات التابعين، قاله الزرقاني وغيره.

(٢) رفي رواية: جارتان.

(٣) قوله: اللقاح واحد، بفتح اللام أي ماء الفحل يعني أن سبب العلوق واحد، كذا قال ابن الأثير في «النهاية»، وفيه إخبار بأن لبن الفحل يحرم، وبه قال جمهور الصحابة ومن بعدهم، وبه قال أبو حنيفة وتابعوه والأوزاعي وابن جريج =

(١) انظر شرح الزرقاني ٢٤٢/٣؛ والأوجز ٣٠٤/١٠.

٦١٩ - أخبرنا مالك^(١)، أخبرنا إبراهيم^(٢) بن عتبة^(٣) : أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة؟ فقال : ما كان في الحولين^(٤) وإن^(٥) كانت مصّة^(٦) واحدة فهي تحرّم^(٧) وما كان بعد الحولين فلإنما^(٨) طعام يأكله .

= ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم . وحجتهم حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القعيس ، وحكي خلافه عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة ، ونقله ابن بطلال عن عائشة ، وبه قال سعيد بن المسيب والقاسم وسليمان بن يسار وإبراهيم النخعي وأبو قلابة وإياس بن معاوية وغيرهم ، ولا يخفى على ذوي العقول أن القول ما قال الرسول ﷺ والبحث مبسوط في شرح «مسند الإمام»^(٩) لبعض الأعلام .

(١) وفي بعض النسخ : أخبرنا مالك ، أخبرنا الزهري ، عن إبراهيم بن عتبة .

(٢) قال في «الإسعاف» : وثقه أحمد ويحيى والنسائي .

(٣) بضم العين ، المدني .

(٤) هو مدة الرضاع .

(٥) في نسخة : ولو .

(٦) أي وإن كانت فطرة واحدة دخلت في جوف الطفل بمصّة واحدة . وقوله : مصّة ، في نسخة : قطرة المصّة بفتح الميم وتشديد الصاد .

(٧) من التحريم .

(٨) قوله : فلإنما هو طعام يأكله ، أي هو في حكم الغذاء لا يحرم شيئاً ، =

(٩) هو كتاب «تنسيق النظام في مسند الإمام» للعلامة محمد حسن السنهالي ص ١٤٢ .

٦٢٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عقبة: أنه سأل عن عروة بن الزبير فقال له مثل^(١) ما قال سعيد بن المسيّب.

٦٢١ — أخبرنا مالك، أخبرنا ثور^(٢) بن زيد: أن ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرّم.

٦٢٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، أن سالم بن عبد الله أخبره: أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

= ولا يثبت حكم الرضاعة، فلا يكون رضاعة الكبير مفيدة بشيء، ويؤيده من الأخبار حديث: «لا رضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم». أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى الهلالي عن أبيه، عن ابن مسعود، وأخرجه البيهقي من وجه آخر. وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم، عن الزهري قال: سئل ابن عمر وابن عباس عن الرضاع بعد الحولين فقرا: «والوالدات يُرضعن أولادهن...»^(١) ولا ترى رضاعاً يحرم بعد الحولين شيئاً. وأخرج ابن جرير من طريق أبي الفتح قال: سمعت ابن عباس يقول: لا رضاع إلا في هذين الحولين، وأخرج الترمذي وصححه عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأمعاء وكان قبل الفطام. وأخرج ابن عدي والدارقطني والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين، وأخرج الطيالسي والبيهقي عن جابر مرفوعاً: لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام. وأخرجه الطبراني في معجمه وعبد الرزاق عن علي مرفوعاً مثله، كذا ذكره الزيلعي والسيوطي.

(١) من أن ما كان في الحولين يحرم وما لا فلا.

(٢) قوله: ثور بن زيد، الديلي مولاهم، المدني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات سنة ١٣٥، كذا في «الإسعاف».

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

أرسلت^(١) به وهو يُرَضَّعُ إلى أختها أم كلثوم^(٢) بنت أبي بكر، فقالت: أرضعنيه عشر^(٣) رضعات حتى يدخل عليّ، فأرضعني أم كلثوم بنت أبي بكر ثلاث رضعات، ثم مرّضت، فلم تررضعني غير ثلاث مرار^(٤)،

(١) قوله: أرسلت به، أي أرسلت بسالم بن عبد الله بن عمر، والحال أنه كان يُرَضَّعُ بصيغة المجهول أي كان صغيراً يُرَضَّعُ إلى أختها لترضعه، فيكون لها محرماً، فيدخل عليها بعد البلوغ أيضاً.

(٢) قوله: أم كلثوم، بضم الكاف، تابعة، مات أبوها أبو بكر رضي الله عنه وهي حمل، فوضعت بعد وفاته، وقد أرسلت حديثاً فذكرها بسببه ابن منده وابن السكن في الصحابة فوهما، كذا قال الزرقاني.

(٣) قوله: عشر رضعات، قال السيوطي في «التنوير»^(١): هذه خصوصية لأزواج النبي ﷺ خاصة دون سائر النساء، قال عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال: كان لأزواج النبي ﷺ رضعات معلومات وليس لسائر النساء رضعات معلومات، ثم ذكر حديث عائشة هذا، وحديث حفصة الذي بعده وحيث فلا يحتاج إلى تأويل الباجي. وقوله: لعله لم يظهر لعائشة نسخ العشر بالخمس إلا بعد هذه القصة. انتهى. قال الزرقاني: وبه يرد إشارة ابن عبد البر إلى شذوذ رواية نافع هذه بأن أصحاب عائشة الذين هم أعلم بها من نافع، وهم عروة والقاسم وعمرة ورووا عنها خمس رضعات، فوهم من روى عنها عشر رضعات لأنه صَحَّ عنها أن الخمس نسخ العشر، ومحال أن تعمل بالمنسوخ، كذا قال، وهذا سهو لأن نافعاً قال: إن سالماً أخبره عن عائشة: وكل منهما ثقة حجة حافظ وقد أمكن الجمع بأنها خصوصية للزوجات الشريفة، كما قاله طاوس.

(٤) في نسخة: مرات.

فلم أكن أدخل^(١) على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تُتمَّ^(٢) لي عشر رضعات.

٦٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن صفية^(٣) ابنة أبي عبيد: أنها أخبرته أن حفصة أرسلت يعاصم بن عبد الله بن سعد إلى فاطمة بنت عمر^(٤) ترضعه عشر رضعات ليدخل^(٥) عليها، ففعلت^(٦)، فكان يَدْخُلُ^(٧) عليها وهو^(٨) يوم أرضعته صغير يُرضع^(٩).

٦٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عُمرة، عن عائشة قالت^(١٠): كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرِّمْنَ، ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ مما يُقرأ من القرآن.

(١) أي من غير حجاب.

(٢) حتى أكون محرماً لها.

(٣) زوجة مولاة ابن عمر.

(٤) ابن الخطاب.

(٥) أي إذا بلغ.

(٦) أي أرضعته فاطمة عشر رضعات.

(٧) أي على حفصة بعد بلوغه.

(٨) أي كان عاصم حين أرضعته فاطمة صغيراً يُرضع.

(٩) معروف من الرضاعة أو مجهول من الإرضاع.

(١٠) قوله: قالت كان... إلخ، أي كان سابقاً في القرآن هذه الآية: ﴿عشر رضعات معلومات يُحرِّمْنَ﴾ بضم الياء وتشديد الراء المكسورة متلوّة، ثم نُسخن =

٦٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: جاء رجل^(١) إلى عبد الله بن عمر، وأنا معه^(٢) عند دار القضاء، يسأله عن

= تلك العشرة بخمس معلومات، ونزلت خمس وضعات معلومات يُحرّم من، فتوفي رسول الله ﷺ وآية الخمس تُتلى في القرآن يعني أن العشر فسخت بخمس، وتأخر نسخ الخمس حتى توفي رسول الله ﷺ. وبعض الناس لم يبلغه نسخه فصار يتلوه قرآناً، فالعشر على قولها منسوخة التلاوة والحكم، والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم، قال ابن عبد البر: به تمسك الشافعي في قوله: لا يقع التحريم إلا بخمس وضعات تصل إلى الجوف. وأجيب عنه بأنه لم يثبت قرآناً وهي قد أضافته إلى القرآن، واختلف العمل عنها فليس بسنة ولا قرآن، وقال المازري: لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد، ولهذا لم يأخذ به الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كذا في «شرح الزرقاني». وذكر ابن الهمام وغيره ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يُقال بنسخ الخمس أيضاً أو لا؟ على الثاني يلزم ذهاب شيء من القرآن لم يثبت صحابه ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ التلاوة بقاء حكمه بعده يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أن النسخ الأول^(١) يرفعه. وأما ثبوت رجم الزاني مع كون آية منسوخة التلاوة فيلجماع الصحابة، وههنا لا إجماع من الصحابة، بل كثير من الصحابة أفتوا بالتحريم بمعة واحدة، ويؤيده إطلاق قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾^(٢).

(١) قال الزرقاني: لم يسم^(١).

= (٢) قوله: وأنا معه، أي مع عبد الله بن عمر عند دار القضاء بالمدينة، وهي

(١) في الأصل نسخ الدال، والظاهر ما أبتناه.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٣.

(١) قال الباجي: هو أبو عيسى عبد الرحمن بن جبير الأنصاري، سأل ابن عمر عن وضاعة الكبير فأخبره ابن عمر بما عنده في ذلك عن أبيه، قلت: أبو عيسى رجل من أكابر الصحابة =

رضاعة الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء^(١) رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: كانت لي وليدة^(٢) فكنيت أصيبتها^(٣)، فعمدتها^(٤) امرأتي إليها، فأرضعتها، فدخلت عليها^(٥)، فقالت امرأتي: دونك^(٦)؛ والله قد أرضعتها، قال عمر رضي الله عنه: أرجعها^(٧) واثبت جاريته^(٨) فإنما الرضاعة رضاعة الصغير^(٩).

- دار كانت لعمر بن الخطاب، فلما استشهد كان عليه دين فبيعت لقضاء دينه فسميت دار القضاء، قاله ابن الصلاح، كذا قاله القاري.

(١) قوله: جاء رجل، قال ابن عبد البر: الرجل هو أبو عيس بن جبير الأنصاري ثم الحارثي البذري.

(٢) أي أمة.

(٣) أي أحامها.

(٤) أي توجهت امرأتي إليها وقصدت أن تحرم علي فأرضعتها.

(٥) أي على امرأتي أو على الأمة.

(٦) أي خذ حذرك منها، فإنها حرمت عليك.

(٧) أي أذب امرأتك.

(٨) أي يحل لك أن تجامع الحارية.

(٩) يعني رضاعة الكبير لا تحرم.

شهد يدراً وما بعدها، توفي سنة ٣٤ هـ عن سبعين سنة، كما في «التقريب»، ولم يذكرُوا ابن عمر رضي الله عنه في مشايخه، ونسب الزرقاني ٢٤٦/٣ حكاية عن أبي عمر الرجل السائل عن عمر بذلك. فوجز المسالك ٣١٤/١٠.

٦٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، ومثله عن ربيعة الكبيسي؟ فقال: أخبرني^(١) عروة بن الزبير أن^(٢) أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان من أصحاب رسول الله ﷺ شهد بدرًا^(٣) وكان تَبَنَّى^(٤) سالمًا^(٥) الذي يُقال له مولى أبي حذيفة.....

(١) قوله: أخبرني عروة، قال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المسند أي الموصول للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه ﷺ، وللقائه سهلة بنت سهيل، وقد وصله جماعة، منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بمعناه، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة^(١).

(٢) قوله: أن أبا حذيفة، هو أبو حذيفة بضم الحاء ابن عتبة بضم العين ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، اسمه هاشم، وقيل: هُشم بضم الهاء، كان من فضلاء الصحابة، هاجر الهجرتين وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والحديبية والمشاهد كلها، وقُتل يوم اليمامة شهيدًا في عهد أبي بكر رضي الله عنه. وزوجته سهلة بفتح السين بنت سهل بن عمرو القرشية العامرية، وتُذَنَّت لأبي حذيفة محمد بن أبي حذيفة، وولدت لشماع بن سعيد بكير بن شماع، وولدت لعبد الرحمن بن عوف سالم بن عبد الرحمن، كذا في «الاستيعاب».

(٣) أي حضر غزوة بدر وغيرها.

(٤) أي جعله متبنيًا.

(٥) قوله: سالمًا، قال البخاري: كان مولى امرأة من الأنصار، قال ابن حبان: يقال لها ليلى ويقال بُيُتَّة بضم التاء وفتح الياء وسكون الياء بنت يعار =

(١) قال الحافظ بعدما بسط الكلام على طرق الرواية: لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل. انظر: أربع المسالك ٣٠٨/١٠.

كما كان تبني^(١) رسول الله زيد^(٢) بن حارثة،

بفتح التحتية ابن زيد بن عبيد، وكانت امرأة أبي حذيفة بن عتبة، وبهذا جزم ابن سعد وقيل: اسمها سلمى، وقال ابن شاهين: سمعت ابن أبي داود يقول: هو سالم بن معقل مولى فاطمة بنت يعار الأنصارية اعتنقه سائبة فوالى أبا حذيفة فبناه أي اتخذه ابناً وكان مع أبي حذيفة في معركة اليمامة وكان معه لواء المهاجرين وقاتل إلى أن شُرع، فقال: ما فعل أبو حذيفة؟ فقيل: قُتل، فقال: فأضجعوني بجنبه^(٣)، فمات فأرسل عمر ميراثه إلى معتقه ثبينة، فقالت: إنما اعتنقه سائبة. فجعله في بيت المال، رواه ابن المبارك، كذا في شرح الزرقاني^(٤).

(١) أي أخذ ابناً.

(٢) قوله: زيد بن حارثة، هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى القرشي نسباً الهاشمي ولأء، مولى رسول الله ﷺ وجّه وأبوجه، كان أمه خرجت به تزور قومها، فأغار عليهم بنو القين، فأخذوا زيداً، وقدموا به سوق عكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام لعتقه خديجة فوهبته للنبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، فأعتقه وتبناه، قال ابن عمر رضي الله عنهما: ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿ادعوهم لأبائهم﴾^(٥) وهاجر إلى المدينة وشهد بدرًا والخندق والحديبية وغيرها، ولم يذكر الله في القرآن من أصحاب النبي ﷺ وغيره من الأنبياء إلا زيداً بقوله: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً﴾^(٦) الآية، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، كذا في تهذيب الأسماء واللغات للنووي.

(١) في الأصل بجنبي، وهو تحريف.

(٢) ٢٤٤/٣.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو^(١) يرى^(٢) أنه ابنه أنكحه^(٣) ابنة^(٤) أخيه
فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي من المهاجرات الأول^(٥)
وهي يومئذ من أفضل^(٦) أيامي قريش، فلما أنزل الله تعالى في
زيد ما أنزل: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٧) رد كل
أحد تَبَيَّنَ إلى أبيه، فإن لم يكن يعلم أبوه ردَّ إلى مواليه^(٨). فجاءت
سهلة^(٩) بنت سهيل^(١٠) امرأة أبي حذيفة

(١) قوله: وهو يرى أنه ابنه، لأنه كان التَّبَيَّنَ في الجاهلية وأوائل الإسلام
امراً معتبراً، وكان من تَبَيَّنَ رجلاً دعاه الناس لابنه وورث ميراثه إلى أن نزل قوله
تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي المَبْنِي لآبائِهِمْ لا لمن تبناه ﴿هو﴾ أي دعاؤهم إلى آباءهم
﴿أقسط﴾ أي أعْدَلُ ﴿عند الله﴾، فإن لم تعلموا آباءهم ﴿أي آباءهم الذين هم من
مائهم﴾ ﴿فإخوانكم﴾ أي فهم إخوانكم في الدين. نزل ذلك في زيد بن حارثة متبني
رسول الله ﷺ، فعند ذلك ردَّ كل أحد تَبَيَّنَ إلى أبيه ولم ينسب إلى من تبناه
ولا حكم بوراثته منه بل من أبيه.

(٢) أي أبو حذيفة يظن أن سالماً المتبني ابنه.

(٣) أعاده لوقوع الفصل.

(٤) قوله: ابنة أخيه، فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وفي رواية بونس
وشعيب عن الزهري: هند بنت الوليد، والصواب فاطمة، قال ابن عبد البر.

(٥) بضم الالف وخفة الواو المفتوحة.

(٦) قوله: من أفضل أيامي قريش، جمع أيم هو من لا زوج لها بكرة كانت
أولياً.

(٧) بيان لما أنزل. (٨) بفتح السين وسكون الهاء.

(٩) أي نُسب إلى مواليه. (١٠) بصيغة التصغير.

وهي ^(١) من بني عامر بن لؤيٍّ إلى رسول الله ﷺ فيما بلغنا ^(٢)،
فقالت: كنا نرى ^(٣) سالماً ولداً، وكان يدخل عليّ وأنا فُضِّل ^(٤) وليس لنا
إلا بيت واحد، فما ترى ^(٥) في شأنه؟ فقال لها رسول الله ﷺ: فيما
بلغنا ^(٦) أرضعيه ^(٧).....

(١) فهي قرشية عامرية، وأبوها صحابي شهير.

(٢) هذا قول الزهري.

(٣) أي نظن أنه ولد للتبني.

(٤) قوله: وأنا فُضِّل، بضم الفاء وسكون الضاد، قال الباجي: أي مكشوفة
الرأس، والصدر وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار عليها، وقيل: متوشحة بثوب على
عاتقها، خالفت بين طرفيها، قال ابن عبد البر: أصحها الثاني.

(٥) قوله: فما ترى في شأنه؟ وفي رواية لمسلم عن القاسم عن عائشة
قالت: إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليقه، وله من وجه
آخر، قالت: إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوه وإنه يدخل علينا،
وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً.

(٦) هذا قول الزهري.

(٧) قوله: أرضعيه خمس رضعات، في رواية يحيى بن سعيد عن
ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر. وفي رواية
لمسلم: قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ، وقال: قد
علمت أنه رجل كبير. قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: قال القاضي عياض:
لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يسس ثديها، وهذا حسن، ويحتمل أنه عفا عن
مسة للحاجة كما خُصَّ بالرضاعة مع الكبير. انتهى. وفي رواية ابن سعد عن
الواقدي عن محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت سهلة تحلب =

خمس رضعات، فتحرم^(١) بلبنك أو بلبنها، وكانت تراه^(٢) ابنأ من الرضاعة، فأخذت^(٣) بذلك^(٤) عائشة^(٥).....

= في معط قدر رضعة، فيشربه سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رأسها رخصة من رسول الله ﷺ لسهولة.

(١) قوله: فتحرم، قال القاري: بتشديد الراء المفتوحة أي فصار حراماً بلبنك أي بسبب رضاعتك، والخطاب للمرأة، أو بلبنها شك من الراوي وهو إما التفات في المبنى أو نقل بالمعنى. انتهى. ولا يخفى ما في ضبطه، والظاهر أن تحرم صيغة الحاضر خطاباً إلى سهلة، أي فتحرمه عليك بلبنك هذا إذا كان من الضمير، ويمكن أن يكون ثلاثياً ويمكن أن يكون على صيغة المجهول، وفي «موطأ يحيى» فيحرم بلبنها.

(٢) أي كانت سهلة تظن سالماً ابنأ لها من الرضاعة بعد ما أرضعته.

(٣) أي استدلت به، وعملت بحسبه.

(٤) أي بحكم رسول الله ﷺ في هذه القصة.

(٥) قوله: عائشة، قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: قالت عائشة ودأود الظاهري: يثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما يثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: إنه لا يثبت الرضاع إلا برضاع من دون ستين إلا أبا حنيفة، فقال: ستين ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين، وعن مالك رواية ستين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾^(١) وبالحديث الذي ذكره مسلم: إنما الرضاعة من المجاعة، وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها ويسالم. انتهى. وذكر ابن عبد البر وغيره أن يقول عائشة قال عطاء والليث.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

فيمَن (١) تحبُّ أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أم كلثوم (٢) وبنات أخيه (٣) يُرَضَّعن من أحبَّ (٤) أن يدخل عليها، وأبى (٥) سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهم بتلك الرضاعة أحدٌ من الناس، وقلن لعائشة: والله ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة (٦) لها في.....

= وقال أبو بكر ابن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصاً بسالم لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك، كما قال لأبي بردة في الجذعة. وفيه ما لا يخفى على صاحب الفطنة.

(١) قوله: فممن تحب، ظاهر الرواية شاهدة بأن عائشة أخذت به في باب الحجاب، وظنت أن رضاعة الكبير أيضاً تحل رفع الحجاب مطلقاً، لا خاصاً بسهولة وسالم، وقيل إنها ظنت بتحريم رضاعة الكبير مطلقاً.

(٢) ابنة أبي بكر الصديق.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر.

(٤) في نسخة: أحببت.

(٥) قوله: وأبى، أي امتنعت بقية أزواج النبي ﷺ عن أن يدخل عليهن بالرضاعة في الكبير، وجعلن هذا الحكم خاصاً بسهولة وسالم، وفي رواية لمسلم عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أنها كانت تقول: أبى سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة (١).

(٦) وقد كان لرسول الله أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام.

(١) انظر: صحيح مسلم، باب حكم رضاعة الكبير، ٦٣٥/٣.

رضاعة سالم وحده من رسول الله ﷺ، لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد. فعلى (١) هذا كان رأي أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير.

٦٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن (٢) سعيد، عن سعيد بن المسيب: أنه سمعه يقول: لا رضاعة إلا في المهد (٣)، ولا رضاعة إلا ما أنبت (٤) اللحم والدم.

قال محمد: لا يحرم (٥) الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيها من الرضاع وإن كان (٦) مصّة واحدة فهي تحرم كما قال

(١) قوله: فعلى هذا، أي على عدم اعتبار رضاعة الكبير كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه، فقلت: يا رسول الله ﷺ: إنه أخي من الرضاعة، فقال: انظرون إخوانكم من الرضاعة، فإنما الرضاعة من المجاعة. وفي الباب أخبار أخر قد مرّ بُدّ منها.

(٢) قوله: يحيى بن سعيد، هكذا في بعض النسخ، وهو الصحيح الموافق لما في «موطأ يحيى» وفي بعضها: مالك أخبرنا سعيد بن المسيب أنه سمعه... إلخ، وهو غلط واضح فإن مالكاً لم يدرك ابن المسيب. وكذا ما في بعضها: مالك أخبرنا يحيى بن سعيد بن المسيب أنه سمعه... إلخ.

(٣) أي في حالة الصغر أي حين يكون الطفل في المهد.

(٤) وهو رضاعة الصغير ما لم يتغذ.

(٥) بصيغة المعروف الغائب من التحريم.

(٦) قوله: وإن كان مصّة واحدة، وأما حديث عائشة مرفوعاً: لا تحرم المصّة ولا المصتان، أخرجه ابن حبان ومسلم وغيرهما فهو إما متروك بإطلاق الكتاب، وهو قوله تعالى: «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم» أو منسوخ. وعن =

عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وما كان بعد الحولين لم يُحَرِّم شيئاً لأن الله عز وجل قال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ^(١) أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ إِمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٢) فتمام الرضاعة الحولان، فلا رضاعة بعد تمامهما تُحَرِّم^(٣) شيئاً. وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاط^(٤) بستة أشهر بعد الحولين، فيقول: يُحَرِّم^(٥) ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر، وذلك^(٦)

= ابن عباس أنه قال: كان ذلك. فأما اليوم، فالرضعة الواحدة تحرم حكاها عنه أبو بكر الرازي ومثله روي عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: أحاديث عائشة في هذا الباب مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى، كذا في «النباية».

(١) خبر بمعنى الأمر أي ليرضعن.

(٢) مفهومه ما ذكره تعالى بعده: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾^(١).

(٣) قوله: تحرم شيئاً، وعليه يفرع أن الزوج لو مص ثدي زوجته ودخل في حلقه لنبها لا تحرم عليه إذا كان كبيراً، بذلك أفتى ابن مسعود، ورجع إليه أبو موسى الأشعري بعد ما أفتى خلافه، كما رواه مالك في «الموطأ» ليحيى.

(٤) قوله: يحتاط، فيه إشارة إلى أنه حكم مبني على الاحتياط وليس أمراً ثابتاً بالنص ولا يخفى أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين مع أن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما دليلاً قولهما.

(٥) أي يحرم الرضاع في مدة حولين ونصف حول.

(٦) أي مجموعه.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

ثلاثون شهراً، ولا يُحَرِّم ما كان بعد ذلك. ونحن^(١) لا نرى^(٢) . . .

(١) يعني به نفسه وأبا يوسف وغيرهما من العلماء.

(٢) قوله: لا نرى . . . إلخ، هذا هو الأصح المفتى به، وقول أبي حنيفة وإن ذكروا في توجيهه أموراً فلا يخلو عن شيء قال ابن الهمام في «فتح القدير»: لهما قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ومدة الحمل أدناه ستة أشهر، فبقي للفصال حولان، وقال ﷺ: لا رضاع بعد حولين، رواه الدارقطني عن ابن عباس يرفعه. وأظهر الأدلة لهما قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ فجعل التمام بهما ولا مزيد على التمام بهما ولا مزيد على التمام. ولأبي حنيفة هذه الآية ووجهه أنه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة، فكانت لكل منهما بكمالها إلا أنه قام المنقصر في أحدهما يعني في مدة الحمل، وهو قول عائشة: الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين، ولو بقدر فلكة مغزل، ومثله لا يقال إلا سماعاً، فبقي مدة الفصال على ظاهره غير أن هذا يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملاً في إضلاق واحد في مدلول ثلاثين، وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقي والمجازي، ويمكن أن يُستدل به بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ بناءً على أن المراد من الوالدات المطلقات بقرينة ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾^(١) فإن القائلة في جعلها نفقتها من حيث كونها ظئراً أوجه: منها في اعتباره إيجاب النفقة للزوجة لأن ذلك معنوم بالضرورة قبل البعثة، واللام في ﴿لمن أراد﴾ متعلق بـيرضعن أي يرضعن للأباء الذين أرادوا تمام الرضاعة وعليهم كسوتهن ورزقهن بالمعروف أجرة لهم، والحاصل حينئذ يرضعن حولين كاملين لمن أراد من الآباء أن يتم الرضاعة بالأجرة، هذا لا يقتضي أن انتهاء مدة الرضاعة بالحولين، بل مدة استحقاق الأجرة بالإرضاع، ثم يدل على بقائها في الجملة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ عطفًا بالفاء على يُرْضِعْنَ =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

أنه^(١) يُحَرِّم ، ونرى^(٢) أنه لا يُحَرِّم ما كان بعد الحولين . وأما ابن الفحل^(٣) فإنما نراه يُحَرِّم ، ونرى أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، فالأخ^(٤) من الرضاعة من الأب تحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب وإن كانت الأمان^(٥) مختلفتين إذا كان لبيهما من رجل واحد ، كما قال ابن عباس : اللقاح واحد . فهذا نأخذ . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

حولين ، فعلق الفصل بعد الحولين على تراضيهما ، وقد يُقال : أين الدليل على انتهائها ستة أشهر بعد الحولين ؟ وما ذكر في وجه زيادتها لا يفيد سوى أنه إذا أريد القطام يحتاج إليها ليعود فيها غير اللبن قليلاً قليلاً لتعذر نقله دفعة ، وأما أنه يجب ذلك بعد الحولين ويكون من تمام مدة التحريم شرعاً فلا ، ولا شك أن الشرع لم يحرم إطعامه من غير اللبن قبل الحولين ليلزم منها زيادة مدة التعود عليهما ، فجاز أن يعود مع اللبن غيره قبل الحولين بحيث قد استقرت العادة مع انقضائهما ، فكان الأصح قولهما ، وهو مختار الطحاوي . وقول زفر من ثلاث سنين على هذا أولى بالبطلان ، وهو ظاهر ، وحيث قد قلناه تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ المراد به قبل الحولين . انتهى . ملخصاً .

(١) أي ما كان بعد الحولين .

(٢) تكرير تأكيد .

(٣) أي الرجل وهو زوج المرضعة الذي لبنها منه .

(٤) تصوير للبن الفحل .

(٥) أي أم الأخ وأم الأخت .

(كتاب الضحايَا^(١) وما يُجْزَى مِنْهَا)

٦٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايَا والبَدَن^(٢) الثَّنيَّ فما فوقه.

٦٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى^(٣) عما لم تُسَنَّ^(٤) من الضحايَا والبَدَن

(١) قوله: الضحايَا، هي جمع ضحية كهدية وهدايا، وأما الأضاحي فهو جمع أضحية، وهي ما يُذْبَح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، كذا قال القاري.

(٢) قوله: والبَدَن، بضم الباء وسكون الدال جمع بَدَنَة محرَّكة بمعنى الإبل والبقر عندنا، فهو تخصيص بعد تعميم، والثَّنيَّ - ككريم - من الإبل ما له خمس سنين وطلعن في السادسة، ومن البقر ما له ستان وطلعن في الثالثة، ومن الغنم ما له سنة وطلعن في الثانية، كذا قال القاري.

(٣) وهو في «موطأ يحيى»: كان ينهى.

(٤) قوله: عما لم تُسَنَّ، قال القاري: بضم الناء وكسر السين وتشديد النون، يقال أُسِنَ الإنسان وغيره إذا كبر، وقال الأزهري: ليس معنى إسنان البقر وغيره كبرهما، بل معناه طُلُوع الأسنان، وفي «شرح الزرقاني»: رُوي لم تُسَنَّ بكسر السين من السن لأنَّ معروف مذهب ابن عمر أنه لا يُضْحَى إِلَّا بِشَيْءٍ الْمَعْرُوفِ وَالضَّأْنُ^(١) وَالْإِبِلُ وَالْبَقَرُ، وروي بفتح السين قال ابن قتيبة وهي التي لم تنبت أسنانها.

(١) قال الزرقاني: لا يجوز عنده الجذع من الضَّأْن وهذا خلاف الآثار المرفوعة وخلاف

وعن التي (١) نُقِصَ من خلقها.

٦٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه ضَحَّى (٢) مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كَبْشاً فَحِيلاً (٣) أَقْرَنَ (٤) ثم أَذْبَحَهُ له (٥) يَوْمَ الْأَضْحَى في مِصْلَى (٦) الناس ففعلت (٧)، ثم حُمِلَ

(١) أي عن التي نقص من خلقها نقصاناً يوجب نقصان القيمة وتأذي البهيمة.

(٢) بتشديد الحاء أي أراد أن يضحي.

(٣) قوله: فحياً، أي ذكراً لا أنثى، وفي زيادة ياء النسبة إشارة إلى تحقيق ذكوره وقيل: يحتمل أن يراد به لا خصياً، وقيل: أي قوياً عظيم الجثة.

(٤) أي ذا قرن.

(٥) معطوف على اشترى أي أذبح لابن عمر في مِصْلَى العيد.

(٦) قوله: في مِصْلَى الناس، اتباعاً لما ورد أن النبي ﷺ كان ينحر بالمِصْلَى بعد صلاة العيد.

(٧) قوله: ففعلت، أي فعلت ما أمرت من الشراء والذبح في المِصْلَى، ثم حمل الكبش المذبوح إلى ابن عمر فخلق ابن عمر رأسه حين حُمِلَ إليه، والظرفية في قوله حين ذبح مجازية للقرب ويحتمل أن تكون حقيقة، والتجوّز في التعقب الحاصل بـثم.

الجمهور. شرح الزرقاني ٧٢/٣.

قال الموفق: ولا يجزىء إلا البعزع من الضأن والثني من غيره، وبهذا قال مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي. المعني ٦٢٢/٦.

إليه، فحلق رأسه حين ذبح كبشته وكان^(١) مريضاً لم يشهد العيد مع الناس، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يقول: ليس حلاق^(٢) الرأس بواجب على من ضحى إذا لم يحجَّ وَقَدْ فَعَلَهُ^(٣) عبد الله بن عمر.
قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلية^(٤) واحدة، الجَدْع^(٥)

(١) قوله: وكان، أي ابن عمر كان مريضاً في تلك الأيام ولذا لم يشهد صلاة العيد ولم يذبح الأضحية بيده مع أنه الأفضل، بل أَمَرَ نافعاً به.
(٢) بكسر أوله أي حلق شعر الرأس.

(٣) وقد فعله: مقولة نافع. قوله: وقد فعله، الظاهر أن حلقه وقع اتفاقاً أو إرادته التشبه بالحاج استحباباً فلا ينافي نفيه لإيجاباً، كذا قال القاري والأظهر أن يقال: إنه صدر اتباعاً لقول رسول الله ﷺ من أراد أن يضحي ورأى هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي، أخرجه مسلم وغيره، فلعل ابن عمر لم يأخذ شعره وأظفاره حتى ضحى فحلق شعره وأخذ أظفاره، وفي الحديث إشارة إلى استحباب التشبه بالصالحين^(١).

(٤) أي في صفة واحدة.

(٥) قوله: الجَدْع من الضأن، هو ذوات الصوف من الغنم التي له ألية، كما =

(١) في «البدل» عن الشوكاني: ذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره، حتى يضحي في وقت الأضحية، وقال الشافعي وأصحابه: مكروه كراهة تنزيه، وسلب الحنفية في ذلك ما في «شرح المنية». وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله ﷺ: إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي... الحديث، محمول على التلب دون الوجوب بالإجماع، فنفى الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً إلا أن يستلزم الزيادة وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين، فإنه لا يباح ترك قلم الأظفار ونحوه فوق الأربعين. انتهى. أوجز المسالك ٢٣٩/٩.

من الضأن إذا كان (١) عظيماً أجزأ، في الهدي (٢) والأضحية، بذلك (٣)
جاءت الآثار: الخصي (٤) من الأضحية يُجزىء مما يجزىء منه

= في «منح الغنم» وغيره، والجذع بفتح الجيم والذال المعجمة عند أهل اللغة من
الشاة ما تمت له سنة وطعت في الثانية، ومن البقر ابن سنة، ومن الإبل ابن أربع
سنين، وفي اصطلاح الفقهاء الجذع من الضأن ما تمت له ستة أشهر، وهو المرجع
عند الحنفية، وقال بعضهم: ما تمت سبعة أشهر، وقيل ستة أو سبعة، والتقييد
بالضأن لأن الجذع من الإبل والبقر والغنم لا يجزىء، بل لا يجزىء منها إلا الشيء
كذا في «الهداية» و«البنية» وغيرهما.

(١) قوله: إذا كان عظيماً، أي عظيم الجثة بحيث لو خلط بالثنايا اشتبه على
الناظر من بعيد، كما قسره صاحب «الهداية» وغيره.

(٢) أي في هدي الحاج وأضحية يوم الأضحي.

(٣) قوله: بذلك، أي بإجزاء الجذع من الضأن وردت الأخبار، ففي سنن
ابن ماجه عن هلال مرفوعاً، يجوز الجذع من الضأن أضحيته. وفي جامع الترمذي
عن أبي هريرة مرفوعاً: نعمت الأضحية الجذع من الضأن. وفي سنن أبي داود
وابن ماجه عن مجاشع مرفوعاً: أن الجذع يوفي مما يوفي عنه الشيء. وفي صحيح
مسلم عن جابر: لا تذبحوا إلا مُسِنَّةً إلا أن يَغْسُرَ عليكم، فتذبحوا جذعة من
الضأن. وبهذه الآثار وغيرها قال الجمهور بجواز الجذع من الضأن لا من غيره،
وحملوا التقييد المذكور في رواية مسلم على الأفضل، والمعنى: يستحب لكم أن
لا تذبحوا إلا مُسِنَّةً إلا أن يمسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن، وجوزوا الجذع
من الضأن مع وجود غيره، وحكى ابن المنذر وغيره عن ابن عمر والزهرري أن
الجذع لا يجزىء مطلقاً من الضأن كان أو من غيره، وبه قال ابن حزم، وعزاه
لجماعة من السلف، كما في «شرح مسند الإمام» لبعض الأعلام.

(٤) قوله: والخصي، أي مقطوع الخصيتين يجزىء مما يجزىء منه الفحل =

الفحل. وأما الجلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر: إنه ليس
بواجب على من لم يحجج^(١) في يوم النحر. وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا.

٦٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر لم يكن
يُضْحِي عما في بطن المرأة.

قال محمد: وبهذا نأخذ لا يُضْحِي^(٢) عما في بطن المرأة.

١ - (باب ما يكره من الضحايا)

٦٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو^(٣) بن الحارث، أن
عبيد^(٤) بن فيروز

= أي غير المقطوع لما قد ثبت أن النبي ﷺ ذبح بكشين موجواين، أخرجه أحمد
وأبو داود وابن ماجه وغيرهم.

(١) وأما الحاج فيجب عليه الحلق والقصر.

(٢) قوله: لا يضحى، أي لا يجب عليه أن يضحى عما في حمل المرأة لأنه
لم يخرج إلى الآن إلى دار الأحكام، وأما بعد خروجه من بطن الزوجة فقد اختلف
أصحابنا وغيرهم فيه، فمنهم من قال: يجب الأضحية عن نفسه وعن أولاده
الصغار، ومنهم من قال: لا يجب إلا عن نفسه. والمسألة ميسورة في كتب الفقه.

(٣) قوله: أخبرنا عمرو، هو ابن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري،
مولاهم أبو أمية المصري، رثقه ابن معين والنسائي وغير واحد، مات سنة ١٤٨،
وقيل ١٤٩، كذا في «الإسعاف».

(٤) قوله: أن عبيد بن فيروز، ضبطه القاري بفتح الفاء وسكون الياء وضم
الراء وسكون الواو في آخره زاء، وذكر السيوطي أن عبيد بن فيروز أبو الضحاك

أخبره أن البراء^(١) بن عازب سأل^(٢) رسول الله ﷺ : ماذا^(٣) يُتَّقَى من الضحايا؟ فأشار^(٤) بيده، وقال: أربع^(٥) - وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول: يدي أقصر^(٦) من

= الكوفي وثقه النسائي وأبو حاتم، وقال ابن عبد البر: لم يخلف الرواة عن مالك في هذا الحديث وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد فسقط لمالك ذكر سليمان، ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يُعرف عبيد إلا بهذا الحديث، وروى عن سليمان جماعة منهم شعبة والليث عن عمرو.

(١) قوله: أن البراء، هو بفتح الباء وتخفيف الراء المفتوحة وبالمدين، عازب بكسر الزاء المعجمة ابن الحارث بن عدي الأنصاري الأرمي. أول مشاهدته الخندق، نزل الكوفة ومات بها في أيام مصعب بن الزبير سنة ٧٢، كذا في «جامع الأصول».

(٢) هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم أيضاً من طريق عبيد.

(٣) قوله: ماذا يُتَّقَى، أي يُجْتَنَب، قال الباجي: دلّ هذا على أن للضحايا صفات يُتَّقَى بعضها، ولو لم يعلم أنها يُتَّقَى منها شيء لسئل هل يُتَّقَى من الضحايا شيء؟

(٤) في رواية أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ - وهو يشير بأصبعه - ويقول: لا يجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر.

(٥) أي يُتَّقَى أربع^(١).

(٦) أي حقيقة أو فضلاً وشرفاً.

(١) قال الزرقاني: وفي رواية قال: لا يجوز من الضحايا أربع. شرح الزرقاني ٣/٧١؛ والأوجز ٩/٢٢٧.

يذه - وهي العرجاء^(١) البين ظلمها، والعوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقي.

قال محمد: وبهذا نأخذ. فأما العرجاء فإذا مشت^(٢) على رجلها فهي تجزى^(٣) وإن كانت لا تمشي لم تجزى، وأما العوراء فإن كان بقي من البصر الأكثر^(٤) من نصف البصر أجزاء، وإن ذهب النصف فصاعداً لم تجزى، وأما المريضة التي فسدت^(٥) لمرضها والعجفاء التي لا تنقي فإنهما لا يجزئان.

(١) قوله: العرجاء، بفتح العين وسكون الراء البين ظلمها بفتح الظاء وسكون اللام أي عرجها، والعوراء التي ذهبت إحدى عينيها - ويلحق به العمياء بدلالة النص - البين عورها أي الظاهر، فإن كان به مانع حقير لا يمنع الإبصار فلا بأس به، والمريضة البين مرضها أي التي يثبُن أثر المرض عليها، وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي: المراد به الجرباء، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص للعموم، والعجفاء بفتح العين مؤنث أعجف بمعنى الضعيفة التي لا تنقي - بضم التاء وكسر القاف - أي التي لا ينقي لها، وهو بكسر النون وسكون القاف... إلخ، وقيل: الشحم، كذا قال الزرقاني والعيني.

(٢) أي إلى السرى أو المذبح.

(٣) قوله: فهي تجزى. لم يدل عليه قوله عليه السلام البين ظلمها، وفيه أن ظهور العرج لا يتوقف على أن تصل إلى حد عدم المشي، بل مع المشي إذا لم تقدر على المحوq بنفسها مع أثناء جسدتها فهي عرجاء بين عرجها.

(٤) فإن للأكثر حكم الكل.

(٥) أي تغيرت.

٢ - (باب لحوم الأضاحي)

٦٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الله^(٢) بن واقد، أن عبد الله بن عمر أخبره: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث^(٣). قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك^(٤) لعمة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق^(٥)، سمعت^(٦) عائشة

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٢) هو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العمري المدني، وثقه ابن حبان، مات سنة ١١٩، قاله السيوطي.

(٣) قوله: بعد ثلاث، اختلف في أول الثلاثة التي كان الأذخار فيها جائزاً، فقيل: أولها يوم النحر فمن ضحى فيه جاز له أن يمك يومين بعده، ومن ضحى بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل: أولها يوم يضحى، فلو ضحى من آخر أيام النحر جاز له أن يمك ثلاثاً بعدها، وحكى البيهقي عن الشافعي قال: كان النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث للتنزيه، وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمُرْتَضَى﴾^(١) قال المهلب: هو الصحيح لما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: كنا نملح الضحية فنقدم به على النبي ﷺ بالمدينة، فقال: لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام وليست بعزيمة، ولكن أراد أن يطعم منه، كذا في شرح المسند^(٢).

(٤) أي حديث ابن عمر.

(٥) أي ابن عمر فيما أخبر به، أو عبد الله بن واقد في ما نقله.

(٦) قوله: سمعت عائشة، كأنها أشارت إلى أن خبر النهي الذي رواه =

(١) سورة الحج: الآية ٣٦.

(٢) تنسيق النظام ص ١٩٨.

أم المؤمنين تقول: دف^(١) ناس من أهل الجادية حضرة الأضحى^(٢) في زمان رسول الله ﷺ، فقال: ادُّخروا^(٣) الثلث وتصدقوا^(٤) بما بقي،

= عبد الله بن واقد عن جده وإن كان صادقاً لكنه منسوخ يدلّيل خبر عائشة، قال الحازمي في «كتاب الناسخ والمنسوخ» بعدما أخرج أحاديث النهي عن أكل لحم الأضحية فوق ثلاث من طريق ابن عمر وعلي وغيرهما: ممن ذهب إلى هذه الأخبار علي بن أبي طالب وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وخالفهم في ذلك جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وראوا جواز ذلك، وتمسكوا في ذلك بأخبار تدل على نسخ ذلك. انتهى. ثم ذكر أخباراً تدل على النسخ من طريق جابر وأبي بريدة وعائشة، ونقل عن الشافعي أنه قال: حديث علي عن النبي ﷺ في النهي وحديث عبد الله بن واقد متفقان، وفيهما دلالتان أن علياً سمع النهي عن رسول الله ﷺ وأن النهي بلغ عبد الله بن واقد، ودلالة أن الرخصة من النبي ﷺ لم يبلغ علياً ولا عبد الله، ولو بلغتهما ما حدثنا بالنهي، والنهي منسوخ.

(١) قوله: دف، بتشديد الفاء وفتح الدال أي جاء، قال أهل اللغة: الدافعة قوم يسرون جماعة سيراً ليس بالشديد^(١)، كذا قال ابن حجر.

(٢) أي في وقت الأضحى.

(٣) بتشديد الدال المهمة أي احبسوا اللحوم إلى ثلاث ليال وتصدقوا بما بقي بعد ذلك.

(٤) قوله: وتصدقوا بما بقي، فيه إشارة إلى أن النهي عن الأكل فرق ثلاث كان خاصاً بصاحب الأضحية، فأما من أهدي له أو تُصنق عليه فلا، وقد جاء في حديث الزبير عند أحمد وغيره: قلت: يا نبي الله، أرايت قد نهى المسلمون أن

(١) ودقة الأعراب من يرد منهم المصرو، والمراد ههنا ضمها الأعراب للمواساة. وفي «سوطا بحبي» زيادة: يعني بالدقة قوماً مساكين قلموا المذبة - تفسر من بعض الرواف - نظر الزرقاني ٧٦/٣ والأوجز ٢٥٠/٩.

فلما كان^(١) بعد ذلك قيل^(٢): يا رسول الله، لقد كان الناس يتتبعون في ضحاياهم، يُجْمَلُونَ^(٣) منها الْوَدَّ^(٤) ويتخذون منها^(٥) الْأَسْقِيَّةَ^(٦)، قال رسول الله ﷺ: وما ذاك^(٧)؟ — أو كما^(٨) قال — قالوا: نَهَيْتَ عَنْ إِمْسَاكِ لَحْمِ الْأَصْحَى بعد ثلث؟ فقال رسول الله ﷺ: إنما نهيتكم من أجل^(٩) الدَّافَةِ التي كانت دَفَّتْ حَضْرَةَ الْأَصْحَى، فكلوا

= يأكلوا لحم تسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدي إلينا؟ قال: أما ما أهدي إليكم فشانكم.

(١) قوله: فلما كان بعد ذلك، أي في العام الذي بعد عام النهي كما ورد في حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري، وورد عند أحمد وغيره ما يدل على أن حكم النسخ صدر أيضاً في حجة الوداع، ولعله إنما عطف به هنالك ليشيع حكم النسخ ولا يبقى فيه ريب.

(٢) قوله: قيل، الظاهر أنهم أرادوا توسيع الأمر، فذكروا له ذلك، وقيل: إنهم فهموا أن النهي كان بسبب خاص، وهو الدافة، وتوعدوا في أنه هل يختص الحكم به أم صار عاماً؟ فذكروا للنبي ﷺ ما ذكروا، ففتح النبي ﷺ بالرخصة.

(٣) بالضم وبالجيم: أي يذبيون.

(٤) بفتحين: الشحم.

(٥) أي من جلودها.

(٦) جمع سقاء أي انقربة.

(٧) أي: ما الذي منهم من ذلك؟

(٨) شك من الراوي.

(٩) أي من أجل الجماعة التي جاءت إليكم لتوسعوا عليهم.

وتصدَّقوا^(١) وأدَّخروا.

٦٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أنه أخبره: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. ثم قال بعد^(٢) ذلك: كلوا وتزودوا وأدَّخروا^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بالأدخار بعد ثلاث والتزود، وقد رخص^(٤) في ذلك رسول الله ﷺ بعد أن كان نهى عنه، فقوله الآخر^(٥) ناسخ للأول. فلا بأس بالأدخار والتزود من ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن جابر بن عبد الله أخبره: أن رسول الله ﷺ كان ينهى^(٦) عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك: كلوا وأدَّخروا وتصدَّقوا.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بأن يأكل^(٧) الرجل من

(١) الأمر للاستحباب.

(٢) أي بعد النهي في العام الآخر.

(٣) بتشديد الدال المهملة. والأمر فيه وكذا في التزود للإباحة.

(٤) فهو من قبيل نسخ السنة بالسنة.

(٥) أي المتأخر.

(٦) في نسخة: نهى.

(٧) بل يستحب له ذلك كما فعله النبي ﷺ.

أضحيتَه ويَذْخِرُ ويتَصَدَّقُ^(١)، وما نُحِبُّ له أن يتَصَدَّقَ بأقلِّ من الثُّلثِ وإن تصَدَّقَ بأقلِّ من ذلك جاز^(٢).

٣ - (باب الرجل يذبح أضحيته

قبل أن يذبح^(٣) يوم الأضحى)

٦٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن عباد بن تميم: أن عويمراً^(٤) بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يذبح يوم الأضحى، وأنه^(٥) ذَكَرَ ذلك لرسول الله ﷺ،

(١) لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾^(١).

(٢) وكذا لو لم يتصدق بشيء.

(٣) أي قبل أن يذبح صاحباً إلى المصلى.

(٤) قوله: أن عويمراً، هو عويمر - بضم العين وكسر الميم مصغراً - ابن أشقر - بفتح الألف وسكون الشين المعجمة بعدها قاف - بن عوف الأنصاري، وقيل: ابن أشقر بن عدي بن خنساء بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار الأنصاري المازني، شهد بدرًا، وروى عنه عباد بن تميم المازني مرسلًا، كذا قال ابن الأثير في «جامع الأصول»، وقال ابن عبد البر في «شرح الموطأ»: لم يختلف عن مالك في هذا الحديث، وظاهره الانقطاع لأن عباداً لم يدرك ذلك الوقت، ولذا زعم ابن معين أنه مرسل، لكن سماع عباد بن تميم ممكن، وقد صرح به في رواية عبد العزيز الدراوردي عن يحيى بن سعيد، عن عباد أن عويمر بن أشقر أخبره.

(٥) قوله: أنه ذكر ذلك، الظاهر أنه معروف والضميران يعودان إلى عويمر أي أن عويمراً ذكر ذبحه قبل الصلاة لرسول الله ﷺ، فأمره أن يذبح بأخرى، وذهب القاري إلى أنه مجهول، والضمير للشأن.

(١) سورة الحج: الآية ٣٦.

قَامَرِهْ أَن يَعُودَ بِأُضْحِيَّةٍ^(١) أُخْرَى .

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. إذا كان الرجل في مصرٍ يُصَلِّي^(٣)

(١) قوله: بأُضْحِيَّةٍ أُخْرَى، وقع في رواية ابن ماجه وابن حبان أن النبي ﷺ أذن عويمراً أن يضْحِي بجذع من المعز، وهو محمول على الخصوصية أو على كونه منسوخاً بدليل ما في قصة أبي بردة المروية في الصحاح أن النبي عليه السلام أجاز له بجذعة وقال: لن يجزىء عن أحد بعدك^(١).

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، قال شارح المسند: في الحديث أن الأضحية إنما تُذبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء ذبح أولم يذبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها، لكن بعدها أحب وإن أُخروا صلاة العيد لعذر إلى الغد جاز أن يضْحِي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه المراعاة إنما هي يوم النحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة، وهذا كله لأهل الأمصار. وأما أهل القرى فيجوز لهم بعد طلوع فجر يوم النحر، ولو قبل طلوع الشمس، وهذا كله مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وقال مالك: وقت ذبح الأضحية إنما يدخل بعد الخطبة والصلاة وذبح الإمام، وقال الشافعي: إذا مضى من يوم النحر بعد طلوع الشمس مقدار ما يُصَلِّي فيه صلاة العيد والخطبتين بعدها، ويستوي في ذلك عنده أهل مصر والبرادي.

(٣) بصيغة المجهول صفة للمصر.

(١) وقد ورد التخصيص لعقبة بن عامر أيضاً، فوفق بينهما باحتمال صدورهما في وقت واحد، أو أن خصوصية الأول تُسقط بثبوت الخصوصية للثاني، قيل: ذكر بعضهم أن الذين ثبت لهم رخصة أربعة أو خمسة، لكن ليس التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة بن نيار في الصحيحين وعقبة بن عامر. تنسيق النظام ص ١٩٨. وبسط الشيخ الكلام في الأوجز ٢٤٢/٩، فارجع إليه.

العيدُ فيه، فذبح قبل أن يصلِّي الإمام فإنما^(١) هي شاةٌ لحم، ولا يجزىء من الأضحية، ومن لم يكن في مصر وكان في بادية^(٢) أو نحوها من القرى النائية^(٣) عن المصر فإذا ذبح حين يطلع الفجر^(٤) وحين تطلع الشمس أجزأه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٤ - (باب ما يُجْزى من الضحايا عن أكثر من واحد)

٦٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عُمارة^(٥) بن صَيَّاد، أنَّ عطاء بن يسار، أخبره أن أبا أيوب^(٦) صاحب رسول الله ﷺ أخبره قال: كنا نُضْحِي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه^(٧) وعن أهل بيته، ثم

(١) قوله: فإنما هي شاة لحم، أي: شاة ذبحت لأكل اللحم لا لتقرب النحر، يشير إلى ما ورد عن النبي ﷺ: من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب نسك، ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم، أخرجه أبو داود وغيره.

(٢) أي صحراء.

(٣) في نسخة: الغائبة أي البعيدة.

(٤) أي فجر يوم النحر الصادق.

(٥) قوله: عُمارة، بضم العين وفتح الميم، هو عُمارة بن عبد الله بن صَيَّاد بفتح الصاد وتشديد الياء الأنصاري، أبو أيوب المدني، وقد يُنسب إلى جده صَيَّاد، وأبوه هو الذي قيل عنه إنه الدجال، وثقه ابن معين والنسائي، مات بعد سنة ١٣٠، كذا في «إسعاف السيوطي».

(٦) خالد بن زيد الأنصاري.

(٧) أي عن نفسه.

تباهي^(١) الناس بعد ذلك، فصارت مباحاة^(٢).

قال محمد: كان^(٣) الرجل يكون محتاجاً فيذبح الشاة الواحدة يُضْحِي بها عن نفسه، فيأكل ويُطعم أهله، فأما شاة واحدة تُذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية^(٤) فهذا لا يجزىء، ولا يجوز شاة إلا عن الواحد. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي تفاخر.

(٢) أي ثم صارت الأضحية مفاخرة يتفاخرون بها ويذبحون لكل نفس واحدة فأكثر.

(٣) قوله: كان الرجل... إلخ، لما كان أثر أبي أيوب دالاً على أن الشاة الواحدة تجزى عن الرجل وأهل بيته أو له إلى أنه محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه، ويُطعم اللحم أهل بيته أو يُشركهم في التواب، فذلك جائز، فلما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواجبة فلا، فإن الاشتراك خلاف القياس وإنما جُوز في البقر والإبل لورود النص من طرق متكررة أنهم اشتركوا في عهد رسول الله ﷺ في البقرة والإبل ولا نص في الشاة فيبقى على الأصل، وأما ما أخرجه الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن سعيد عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب بنت حميد إليه، وهو صغير فمسح رأسه ودعا له، قال: كان رسول الله ﷺ يُضْحِي بالشاة الواحدة عن جميع أهله، قال الحاكم: صحيح الإسناد، فلا يدل على وقوعه عن الجماعة، بل معناه أنه كان يضحي ويجعل ثوابها هبة لأهل بيته، وهذا كما ورد أنه ضحي كُتِبَ عن أمته. وبهذه الأخبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوزاعي إلى جواز الشاة عن أكثر من واحد، كذا ذكره العيني في «البنية شرح الهداية».

(٤) أي في الأضحية الواجبة.

٦٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله قال: نحرنا^(١) مع^(٢) رسول الله ﷺ بالحُدَيْبِيَّةِ^(٣) البَدَنَةِ^(٤) عن سبعة والبقرة عن سبعة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. البدنة والبقرة تُجزىء عن سبعة^(٥) في

(١) أي ذبحنا.

(٢) أي حين حصروا بها ورفضوا إحرام العمرة هناك وذبحوا الهدايا.

(٣) قوله: بالحديبية، بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتخفيف الياء، كذا قال الشافعي وأهل اللغة وبعض أهل الحديث، وقال أكثر المحدثين: بتشديد الياء، وهما وجهان مشهوران، قال صاحب «مطالع الأنوار»: هي قرية، ليست بكبير، وسميت بيئر هناك عند مسجد الشجرة على نحو مرحلة من مكة، وكان الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة بيعة الرضوان يوم الحديبية ألفاً وأربع مائة، وقيل: ألفاً وخمس مائة، وقيل غير ذلك، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للزوي.

(٤) قوله: البدنة، بفتح الباء والذال، يُجمع على بُدَنٌ - بضم الدال وسكونها - هي من البقر والإبل، سُميت بذلك لعظم أبدانها، ذكره الثُميري في «حياة الحيوان»، وقال التوروي في «التهذيب»: حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه، فالمراد بها البعير ذكراً كان أو أنثى، وأكثر أهل اللغة أطلقوه على الإبل والبقر.

(٥) قوله: عن سبعة، وكذا عن ستة وثلاثة وخمسة بالطريق الأولى، ولا يجوز عن ثمان لحديث جابر في قصة الحديبية، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفي لفظ لمسلم: أمرنا رسول الله ﷺ أن نشرك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة، وفي رواية لأبي داود: قال النبي ﷺ: البقر عن سبعة والجَزُور عن سبعة، وأما ما أخرجه الحاكم عن جابر: نحرنا يوم الحديبية سبعين بدنة، البدنة عن عشرة، وأخرج الترمذي - وقال: حسن غريب - والنسائي عن ابن عباس قال: كنا مع =

الأضحية والهدي^(١) متفرقين^(٢) كانوا أو مجتمعين من أهل بيت^(٣) واحد أو غيره. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

٥ - (باب الذبائح)

٦٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رجلاً^(٤)

= رسول الله في سفر فحضر الأضحى فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي الجوزور عشرة، محمول على الاشتراك في القيمة، لا في التضحية، على أن البيهقي قال: حديث جابر في اشتراكهم في الجوزور سبعة أصح، كذا ذكره ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية» والعيني في «البنية».

(١) قوله: والهدي، أي هدي الحاج المحصر وغيره لحديث جابر فإنه نص فيه، والأضحية بمعنى.

(٢) أي سواء كان السبعة متفرقين من الأجانب أو مجتمعين.

(٣) قوله: من أهل بيت واحد أو غيره، أي من بيوت متعددة، وفيه إشارة إلى الرد على ما حكاه بعض أصحابنا عن مالك أنه جُوزَ اشتراك أهل بيت واحد وإن زادوا على السبعة ولم يُجَزْ اشتراك أهل بيتين وإن كانوا أقل. والذي يفهم من «موطأ يحيى»، وشرحه أنه يجوز الاشتراك في البقر والإبل والغنم في الأجر بأن يذبحه أحد منهم ويُشركهم في الأجر، وفي هدي التطوع لا في الأضحية الواجبة والهدي الواجب، وحمل حديث جابر على الاشتراك في الأجر فإن المحصر بعدوا لا يجب عليه عنده هدي فكان الهدي الذي نحروه تطوعاً، لكن لا يخفى على ناظر كتب الحديث أن صريح بعض الأحاديث تركه.

(٤) قوله: أن رجلاً، أي من الأنصار من بني حارثة كما في «موطأ يحيى»،

قال ابن عبد البر: هو مرسل عند جميع رواة «الموطأ» ووصله أبو العباس محمد بن =

كان يرعى إقحة^(١) له بأحد^(٢)، فجاءها^(٣) الموت فذكّاه^(٤) بشظاظ^(٥)، فسأل^(٦) رسول الله ﷺ عن أكلها، فقال: لا بأس بها كلوها^(٧).

٦٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٨) نافع، عن رجل من الأنصار،

= إسحاق السراج من طريق أيوب، واليزار من طريق جرير بن حازم كلاهما عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً

(١) بكسر اللام وفتحها: ناقة ذات لبن، كذا ذكره السيوطي في «التنوير».

(٢) بضمين: جبل عظيم بقرب المدينة.

(٣) أي قُرب موتها، وجاءت مقدماته.

(٤) بتشديد الكاف: أي ذبحها.

(٥) قوله: شظاظ، بكسر الشين المعجمة وإعجام الظائين: العود المحدد الطرف. وفُسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كذا في «التنوير».

(٦) في رواية: فأتى النبي ﷺ، فسأله فأمره بأكلها.

(٧) أمر إباحة: إشارة إلى إباحة أكل ما ذبح المحدث.

(٨) قوله: أخبرنا نافع، أي مولى ابن عمر عن رجل من الأنصار إلخ،

روى البخاري هذا الحديث عن المقدمي عن معمر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بسلع، فأبصرت بشاةً مواتاً، فكسرت حجراً، فذبحتها فقال كعب لأهله: لا تأكلوا حتى آتي النبي ﷺ فأسأله، فأتاه أوبعث إليه من سألته، فأمره بأكلها. ثم روى من طريق جويرية عن نافع عن رجل من بني سلعة أخبر عبد الله بن عمر أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً . . . الحديث. وابن كعب المذكور في الرواية =

أن معاذ بن سعد^(١) أو سعد بن معاذ أخبره: أن جارية^(٢) لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً له بسلع^(٣) فأصيب^(٤) منها شاة، فأدركتها^(٥)، ثم ذبحتها بحجر، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا بأس بها كلوها^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ كل شيء أفرى^(٧) الأوداج وأنهر الدم

= الأرفى هو عبد الله بن كعب، جزم به البزري في «الأطراف» ورجح الحافظ ابن حجر أنه عبد الرحمن بن كعب، وقال الدارقطني: رواه الثليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله، وقيل فيه عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير، وقد اختلف فيه على نافع وأصحابه، قال الحافظ في «مقدمة فتح الباري»: هو كما قال.

(١) قال الزرقاني: كذا وقع على الشك. وذكر معاذ بن سعد بن منلة وأبو نعيم في الصحابة، قاله في «الإصابة».

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: لا يعرف اسمها.

(٣) بفتح السين وسكون اللام: جبل بالمدينة.

(٤) أي جاعته مقدمات الموت.

(٥) الجارية.

(٦) يُستبطل من الحديث جواز ذبيحة المرأة بلا كراهة.

(٧) قوله: أفرى الأوداج، الإفراء القطع، والأوداج جمع وذج — بفتحيتين — وهي عروق تحيط بالخلق، والإنهار الإسالة، كذا ذكره العيني، وفي هذا التعبير إشارة إلى ما ورد: «أنهر الدم بما شئت» متفق عليه من حديث عدي، وفي رواية لهما من حديث رافع: ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا. وفي رواية ابن أبي شيبة عن رافع: كل ما أفرى الأوداج إلا سناً أو ظفراً.

فذبحت به فلا بأس بذلك إلا السنُّ والظفر والعظم، فإنه مكروه أن تُذبح^(١) بشيء منه - وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا -

٦٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ما ذُبِحَ^(٢) به إذا بَضِعَ^(٣) فلا بأس به إذا اضْطُرَّتْ^(٤) إليه.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بذلك كله على ما فسرتُ^(٥)

(١) بصيغة المجهول أو المعروف المخاطب.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) قوله: إذا بَضِعَ، بفتح الباء وتشديد الضاد وتخفيفها أي قطع.

(٤) قوله: إذا اضْطُرَّتْ^(١) إليه، بصيغة المجهول المخاطب. الظاهر أنه محمول على ذكاة الاضطرار، فإن ذكاة الاختيار هو قطع الأوداج، وذكاة الضرورة جرح في البدن أينما كان وهو لا يحلّ عند القدرة على ذكاة الاختيار، بل بحالة عدم القدرة عليه، فمعنى قوله ما ذبح به... إلخ: أن ما يُذبح به إذا قطع موضعاً من مواضع الحيوان فلا بأس به إذا اضطر إليه، وإن لم يضطر إليه لا يجوز ذلك. وحمله الزرقاني على أن معنى البضع قطع الحلقوم والودجين وأن قوله إذا اضطرت إليه متعلق بتعميم مستفاد من كلمة «ما» أي ما ذبح به إذا قطع الأوداج، وإن كان غير حديد فلا بأس به إذا اضطرت إليه وإلا فالمستحب الحديد المشحوذ لحديث: وليُحدَّ شفرته.

(٥) أي يثبت سابقاً.

(١) قال صاحب «المحلى»: بأن لم تجد السكين خرج مخرج الغالب لأن الإنسان لا يعدل من المدينة ونحوها إلى القضيبي إلا إذا لم يجدها. انتهى. انظر: الأرجز ١٣٦/٩.

لك، وإن ذبح بسن أو ظفر منزوعين^(١) فأفرى الأوداج وأنهر الدم أكل^(٢) أيضاً. وذلك^(٣) مكروه، فإن كانا غير منزوعين^(٤) فإنسا^(٥) قتلها

(١) أي مقلوعين عن موضعهما.

(٢) قوله: أكل أيضاً، لعموم الأحاديث التي مر ذكرها. ولأنَّ كلاً من السن والظفر وكذا القرن والعظم آلة جارحة تخرج الدم فيحصل ما هو المقصود. وذكر العيني أن حلة أكل ما ذبح بالسن وغيره مذهب مالك^(١) أيضاً. وقال الشافعي وأحمد: المذبح به ميتة لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنّاً أو ظفراً، سأحدنكم عن ذلك أما السن فعظم. وأما الظفر فمُدى الحبشة» أخرجه الأئمة الستة وهو محمول عندنا على غير المنزوع فإن الحبشة كانوا يفعلون كذلك إظهاراً للجلالة.

(٣) قوله: ذلك، أي ذلك الفعل يعني الذبح بالسن والظفر مكروه، أما السن فلائنه عظم وهو زاد إخواننا من الجن، فيجب الاحتراز عن تنجيسه، ولهذا مُنع عن الاستنجاء به وذلك متصوّر في الذبح وأما الظفر فلأن فيه تشبهاً بالحبشة.

(٤) بل قائمين في موضعهما.

(٥) قوله: فإنما قتلها قتلاً، قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: قد روي

في هذا عن ابن عباس ما قد حدثنا به سليمان بن شعيب نا الحبيب بن ناصح نا أبو الأشعث عن أبي العطاردي قال: خرجنا حجاجاً فصاد رجل من القوم أرنباً فذبحها بظفره، فأكلوها ولم أكل معهم، فلما قدمنا المدينة سألت ابن عباس، =

(١) قال ابن رشد في البداية ٢/٤٨٤: أجمع العلماء على أن كل ما أنهر الدم وفرى الأوداج من حديد أو صخر أو غيرهما أن التذكية به جائزة، واختلفوا في ثلاثة: في السن والظفر والعظم، ولا خلاف في المذهب أن الذكاة بالعظم جائزة إذا أنهر الدم، واختلف في السن والظفر على الأقاويل الثلاثة أعني بالمنع مطلقاً، وبالفرق بين الانفصال والانصال، وبالكراهة لا المنع.

قتلاً^(١) فهي ميتة لا تؤكل.. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٦ - (باب الصيد وما يُكره أكله

من السباع^(٢) وغيرها)

٦٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني^(٣)، عن أبي ثعلبة^(٤) الخثني: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع.

٦٤٣ - أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن

= فقال: لعلك أكلت معهم؟ فقلت: لا. قال: أصبت إنما قتلها خنقاً. أفلا يرى أن ابن عباس قد بين في حديثه هذا المعنى الذي حرم به أكل ما دُبح بالظفر أنه الخنق لأن ما دُبح به وإنما دُبح بكف فهو مخنوق، فدل ذلك على أنه إنما نهى عن الذبح بالظفر المركب في الكف لا المنزوع وكذلك ما نهى عنه مع ذلك من الذبح بالسن وإنما هر على السن المركبة في الفم لأن ذلك يكون عضاً، فإما السن المنزوعة فلا. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

(١) أي هوليس بلبح شرعي.

(٢) جمع سُبُع يضم الباء وإسكانها: الحيوان المفترس، ذكره اللّمي.

(٣) بفتح الخاء نسبة إلى خولان، قبيلة بالشام، اسمه عائذ الله، ذكره السمعاني.

(٤) قوله: عن أبي ثعلبة، هو جرهم، وقيل: جرثوم بن ناشب، وقيل: ابن ناشم، وقيل: اسمه عمرو بن جرثوم، وقيل: غير ذلك، كان ممن بايع تحت الشجرة وأرسله رسول الله ﷺ إلى قومه فأسلموا، ونزل الشام، ومات في زمن معاوية وقيل: في زمن عبد الملك سنة ٧٥، كذا في «الاستيعاب». ونسبته إلى خثين بضم الخاء المعجمة وفتح الثين المعجمة، قبيلة من قضاعة، ذكره السمعاني.

عَبْدَةُ^(١) بن سفيان الحضرمي^(٢)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

قال محمد: وبهذا نأخذ. يُكره^(٣) أكل كل ذي ناب^(٤) من السباع وكل ذي مخلب من الطير، ويكره من الطير أيضاً^(٥) ما يأكل

(١) بفتح العين ثقة وثقه النسائي والعجلي، كذا في «الإسعاف».

(٢) بفتح الحاء وسكون الضاد نسبة إلى حضرموت من بلاد اليمن، ذكره السمعاني.

(٣) أي يحرم.

(٤) قوله: أكل كل ذي ناب، هو الذي يفترس بأنياه ويعتد كالأسد والذئب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وعن بعض أصحاب مالك مباح، وبه قال الشعبي وسعيد بن جبير لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(١)، وكذا لا يجوز ذوم مخلب من الطير - بكسر الميم - هو للطائر كالظفر للإنسان كالصقر والشاهين والعقاب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وقال مالك والليث والأوزاعي: لا يحرم من الطير شيء، وقد ورد النهي عن أكل ذي ناب من السباع وذو مخلب من الطير من حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والبخاري، وخالد بن الوليد أخرجه أبو داود، وعلي بن أبي طالب أخرجه أحمد في مسنده، وجابر أخرجه الكرخي في «مختصره». وورد من حديث أبي ثعلبة عند الأئمة الستة وأبي هريرة عند مسلم وغيره: النهي عن ذي ناب من السباع، وهذه الروايات حجة على من حكم بخلافها، وألحق أصحابنا بسباع البهائم سباع الطير، كذا في «البناءة» للمعني.

(٥) لدخوله في قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٢).

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

الْحَنِيفَ^(١) مِمَّا لَهُ مِثْلُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ .
وَالْعَامَّةُ مِنْ فَقَهَائِنَا وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ .

٧ - (بَابُ أَكْلِ الضَّبِّ)^(٢)

٦٤٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ^(٤) بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ: أَنَّهُ^(٥) دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ^(٦) زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْنُودٍ^(٧) فَأَهْوَى^(٨) إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ،

(١) الْحَنِيفُ بِكَسْرِ الْحِيمِ وَفَتْحِ الْيَاءِ جَمْعُ حَيْفَةٍ.

(٢) قَوْلُهُ: وَهُوَ قَوْلُ، أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُمْ يَعْنِي الصَّحَابَةَ كَانُوا يَكْرَهُونَ مَا يَأْكُلُ الْحَنِيفُ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ فَعَافَهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِيسِ».

(٣) فَتَحَ الضَّادَ وَتَشْدِيدَ الْيَاءِ: حَبْوَانٌ مَعْرُوفٌ بَرِّيٌّ، يُقَالُ لَهُ سَوْسَمَارٌ گَوْهَ مَالِئَةٌ الْأَرْدَبَةِ.

(٤) قَوْلُهُ: خَالِدٌ، هُوَ ابْنُ خَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَبُو سَفْيَانَ الْمَخْزُومِيُّ، أَسْلَمَ بَعْدَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَقَبْلَ الْفَتْحِ، وَشَهِدَ غَزْوَةَ مَوْتَةَ، مَاتَ بِحَمَصَ سَنَةِ ٢٦، وَقَبْلَ: بِالْمَدِينَةِ، كَذَا فِي «الْإِسْعَافِ».

(٥) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَذَا قَالَ يَحْيَى وَجَمَاعَةٌ مِنْ رَوَاةِ «الْمَوْطُأَةِ». وَقَالَ ابْنُ بَكِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدٍ: إِنَّهُمَا دَخَلَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٦) هِيَ خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدٍ.

(٧) بِالذَّانِ الْمَعْجَمَةُ أَيْ مَشْوِيٌّ.

(٨) أَيْ أَمَالَ إِلَيْهِ يَدَهُ فَلْتَمَتُوا نَلَاكُلَ.

فقال بعض النسوة اللاتي كن في بيت ميمونة: أخبروا^(١) رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه، فقلن^(٢): هو ضب، فرفع^(٣) يده، فقلت^(٤): أحرام^(٥) هو؟ قال: لا^(٦)، ولكنه لم يكن بأرض^(٧) قومي، فأجذني أعافه^(٨). قال^(٩): فاجترزته^(١٠) فاكلتُ ورسول الله ﷺ ينظرُ.

٦٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنه قال: نادى رجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف ترى^(٨) في أكل الضب؟

(١) أي سمّوا له ليعرف جلّه وحرّمته.

(٢) قوله: فقلن، منهن ميمونة كما عند الطبراني وبقية النساء لم يسمين، كذا ذكره ابن حجر وغيره.

(٣) معرضاً عن أكله.

(٤) هذا قول خالد.

(٥) أي أعرضت عن أكله لحرّمته؟

(٦) أي ليس بحرام.

(٧) أي مكة وأطرافها.

(٨) بفتح الهمزة أي أجذ نفسي أكرهه.

(٩) أي خالد.

(١٠) أي جرّته إلى نفسي.

(١١) الواو حالية والغرض منه بيان تقريره عليه السلام على أكله الدال على حله فإنّه لو كان حراماً لمُنعه عن أكله.

(١٢) أي ما حكمه؟

قال : لست^(١) بأكله ولا مُحَرَّمه .

قال محمد : قد جاء^(٢) في أكله اختلاف ، فاما نحن فلا نرى أن يؤكل .

(١) أي لا أحرمه ولكن لا أكله لالتحريمه بل لما مر .

(٢) قوله : قد جاء في أكله اختلاف ، أي وردت في جواز أكله وعدمه أحاديث مختلفة ، فإن حديث ابن عمر وكذا حديث خالد المذكورين سابقاً يدلان على الحل من غير كراهة ، وحديث عائشة وعليّ المذكورين لاحقاً يدلان على النهي والكراهة ، وإذا تعارضت الأخبار في الحل وعدمه رجحت أخبار عدمه^(١) احتياطاً . قال بعض الأعلام في «شرح مسند الإمام»^(٢) : أخرج أبو داود عن عبد الرحمن ابن شبل : أن رسول الله نهى عن أكل لحم الضب . وفي إسناده إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن عتبة عن أبي راشد عنه ، قال الحافظ : وحديث^(٣) ابن عياش عن الشاميين مقبولة ، وهؤلاء ثقات شاميون ، ولا يلتفت إلى قول الخطابي : ليس إسناده بذلك وبهذا تمسك أبو حنيفة وأصحابه ، وقالوا بامتناع أكل الضب ، وقد وردت أحاديث في أكل الضب بعضها تشتمل على النهي لعله المسخ ، وبعضها على أن النبي عليه السلام لم يأكل منه ولم ينه عنه ، فمن الأول : ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى والطبراني بإسناد رجاله ثقات عن عبد الرحمن بن حنبل : كنا عند النبي ﷺ فأسفر ، فنزلنا منزلاً أرضاً كثيرة الضباب فأصمينا ضباً وذبحناه ، فبيئنا القدر =

(١) قد جمع الشيخ في ذلك المجهود ١٢١/١٦ بين هذه الروايات المتعارضة ، وقال : إن رسول الله ﷺ أباحه أولاً ، ولكن ترك أكله تغلراً واعتذر بأنه لم يكن في أرض نومي فأجذني أعافه ، ثم تردّد فيه باحتمال كونه من المسوخات فلم يأمر فيه بشيء . ولم ينه عنه ، فكان في حكم الإباحة الأصلية ، ثم بعد ذلك نهى عنه فصار حراماً . وهذا الوجه أولى لأن فيه تغليب الحظر على الإباحة .

(٢) أي : تنسيق النظام ص ١٩٢ . (٣) في الأصل هكذا . والظاهر أحاديث .

= يغلي إذ خرج رسول الله ﷺ فقال: إن أمة من بني إسرائيل فقدت وإني أخاف أن تكون هي، فأكفروها، فكفأنها، وفي رواية: وإنا جياع.

ومن الثاني: ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط مضية^(١) وإنه عام طعم أهلي، فلم يجبه، فقلنا: عاوده فعاوده، فلم يجبه ثلاثاً ثم ناداه في الثالثة، وقال: يا أعرابي، إن الله لعن على سبط من بني إسرائيل، فمسخهم دواب يدبون على الأرض فلا أدري لعل هذا منها، فليست أكلها ولا أنهى عنها. وعند أبي داود والنسائي من حديث ثابت بن دبيعة نحو ذلك. فلما كانت الأحاديث في الضب كما ترى اختلف العلماء في أكله، فمنهم من حرّمه حكاه عياض عن قوم، ومنهم من كرهه وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ونقله ابن المنذر عن علي، ومنهم من قال بإباحة أكله، وهو قول الجمهور. وقالوا في الأحاديث التي ورد النهي فيها لعلّه المسخ ليس فيها ما يدل على الجزم بأن الضب مسوخ، وإنما توقف في ذلك وهذا لا يكون إلا قبل أن يعلم الله نية أن المسوخ لا ينسل، وبهذا أجاب الطحاوي، ثم أخرج عن ابن مسعود: مثل رسول الله عن القروذ والخنازير وهي ممّا مسخ. قال: إن الله لا يهلك قوماً أو يمسح قوماً فيجعل لهم نسلًا، فلما علم أن المسوخ لا نسل له وكان ﷺ يستغله فلا يأكله، ولا يحرمه وأكل على ما نكته دل على الإباحة وتكون الكراهة تنزيهية في حق من يتقّره، ورجح الطحاوي إباحة أكله، ونقل الشيخ بيري زاده في «شرح الموطأ» لمحمد بن العيني أنه قال: الأصح أن الكراهة عند أصحابنا تنزيهية لا تحريرية للأحاديث الصحيحة أنه ليس بحرام^(٢).

(١) قال المحقق: مضية - بضم أوله وكسر المعجمة - أي كثيرة الضباب. فتح الباري ٦٦٣/٩.

(٢) قال المحقق: والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التنزيه وجنح بعضهم إلى التحريم:

٦٤٦ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة: (١) أنه أُهْدِيَ (٢) لها ضَبٌّ، فأثاها رسول الله ﷺ فسألته عن أكله فنهاها عنه، فجاءت (٣) سائلة فأرادت (٤) أن تُطْعِمَهَا إِيَّاهُ، فقال لها رسول الله ﷺ: أَتُطْعِمِينَهَا (٥) مما لا تأكلين؟

٦٤٧ - أخبرنا عبد الجبار (٦)، عن ابن عباس الهمداني، عن

(١) قوله: عن عائشة، هذه الرواية منقطعة، فإن النخعي لم يسمع من عائشة شيئاً كما ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وقد وجدنا هذا الحديث في «مسند الإمام أبي حنيفة» الذي جمعه الحصفكي، وفي «مسنده» الذي جمعه الخوارزمي هكذا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكذا أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ونقل عن محمد أنه احتج بهذا الحديث على كراهة أكل الضب، وقال: قد دلَّ ذلك على أن رسول الله ﷺ كره نفسه ولغيره أكل الضب، فبذلك نأخذ، ثم أجاب عنه الطحاوي بقوله: قيل له: ما في هذا دليل على ما ذكرت، فقد يجوز أن يكون كره أن تُطْعِمَهُ السائل لأنها إنما فعلت ذلك من أجل أنها عافته، ولولا أنها عافته لما أطعمته إياه، فأراد النبي ﷺ أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من خير الطعام كما قد روي أنه نهى عن أن يتصدق بالتمر الرديء.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) في رواية الطحاوي: فجاء سائل.

(٤) أي عائشة.

(٥) من باب الإطعام مع ممة الاستفهام للزجر واللام.

(٦) قوله: أخبرنا عبد الجبار عن ابن عباس الهمداني، بالفتح نسبة إلى همدان، =

ويبدو أن الطحاوي أيضاً فهم من محمد أن الكراهية فيه للتحريم. انظر فتح الباري

٦٦٦/٩

= قبيلة - عن عزيز - على وزن فعيل بزاتين معجمتين بينهما ياء تحتية مثناة أولها عين مهمل - بن مرثد - بفتح الميم والثاء المثلثة بينهما واء مهمل ساكنة - عن الحارث عن علي بن أبي طالب الخ، هكذا وجدنا العبارة في كثير من النسخ وفي بعضها عن أبي عباس مكان عن ابن عباس، وفي بعضها مكانه عن ابن عباس بتشديد الياء المثناة التحتية بعد العين المهملة آخره شين معجمة، والذي أظن أن هذا كله تصحيف، والصحيح عبد الجبار ابن عباس الهمداني قال في «تهذيب التهذيب» عبد الجبار بن العباس الشامي الهمداني الكوفي، وشبام جبل باليمن، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وقيس بن وهب وعون وعثمان بن المغيرة الثقفي وعريب بن مرثد المشرقي وعدة، وعنه ابن المبارك وإسماعيل بن محمد بن جحادة ومسلم بن قتيبة وإبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي. وأبو أحمد الزبيري والحسن بن صالح ووکیع وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرجو أن لا يكون به بأس وكان بشيع، وقال ابن معين وأبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال البزار: أحاديثه مستقيمة، وقال العجلي: صريح، لا بأس به. انتهى ملخصاً. وفي «أنساب السمعاني» بعد ذكر أن الشامي نسبة إلى شبام بلدة باليمن - بكسر الشين المعجمة بعدها ياء موحدة - المشهور بالنسبة إليها عبد الجبار بن عباس الشامي الهمداني من أهل الكوفة، يروي عن عون بن أبي جحيفة وعطاء بن السائب، وروى عنه ابن أبي زائدة والكوفيون، كان غالباً في التشيع. انتهى. وفيه أيضاً بعد ما ذكر المشرقي وضبطه بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وكسر الراء المهملة في آخره قاف، نسبة إلى مشرق بطن من همدان، والمشهور بالنسبة إليه عريب بن مرثد المشرقي الهمداني، يروي المقاطيع، روى عنه عبد الجبار بن العباس الشامي. انتهى ملخصاً. ومنه يعلم أن شيخ عبد الجبار اسمه عريب لا عزيز فليحذر هذا المقام: وأما الحارث فهو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي، روى عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وعنه الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وعطاء بن أبي رباح وجماعة، كذبه الشعبي على ما أخرجه =

عزیز بن مرثد، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :
أنه نهى عن أكل الضَّبِّ والضَّيْعِ^(١).

قال محمد: فتركه أحب إلينا. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

مسلم في «مقدمة صحيحه» وأبو إسحاق وعلي بن المديني وغيرهم، ووثقه يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع، وأهياً في الحديث، مات سنة ٦٥هـ، وقال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب؟ قال: لم يكن يكذب في الحديث وإنما كان كذبه في رأيه. وقال الذهبي: النسائي مع تحته في الرجال قد احتج به والجمهور على توثيقه مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في حكاياته لا في الحديث، كذا في «تهذيب التهذيب».

(١) قوله: والضَّيْع، هو كالسَّبْع وزنًا ويقال له كفثار (بالفارسية) وهو حلال عند الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكرهه مالك: والمكروه عنده ما يأثم أكله ولا يُقطع بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يحل أكله، وبه قال سعيد بن المسيب والثوري محتجّين بأنه ذوناب^(١) كذا ذكره الذميري، وقد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجا الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم كما بسطه العيني في «البيان» مع الجواب عما استدّل به المخالفون.

(١) إن الضَّيْع سبغ ذوناب، ونهب الجمهور إلى التحريم لتحريم كل ذي ناب من السباع، ولحديث الترمذي من رواية خزيمة بن جزء. انظر الكوكب النوري ١٠/٣ وبذلك المجهود . ١٢٨/١٦

٨ - (باب ما لَفَظَهُ ^(١) البحرُ

من السَّمَك الطَّافِي ^(٢) وغيره)

٦٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عبد الرحمن ^(٣) بن

أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عما لَفَظَهُ ^(٤) البحر؟ فنهاه عنه، ثم انقلب ^(٥) فدعا بمصحف فقرأ:

(١) أي رماه على الساحل ونحوه.

(٢) قوله: الطافي، يقال: طفا الشيء فوق الماء يطفو طفواً إذا علا، ومنه السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء ويعلو على الماء ولا يرسب، كذا في «المغرب» وغيره.

(٣) قوله: أن عبد الرحمن، قال القاري: قيل ليس لعبد الرحمن هذا حديث غير هذا في «الموطأ». انتهى. وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

(٤) قوله: عما لَفَظَهُ البحر، أي رماه البحر على الساحل، من أكلت التمرة ولغظت النواة أي رميتها، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ^(١) وإطلاق اللفظ على الحفوظ لأنه مرمي من الفم.

(٥) قوله: ثم انقلب، أي انصرف إلى بيته، ورجع إلى أهله كما يعلم مما ذكره السيوطي في «الدر المنثور»: أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن عساكر عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل ابن عمر عن حيتان ألقاها البحر؟ فقال: أميئة هي؟ قال: نعم، فنهاه، فلما رجع عبد الله إلى أهله أخذ المصحف فقرأ سورة المائدة فأتى على هذه الآية ﴿وَطَعَامَهُ﴾ فقال: طعامه هو الذي ألقاه فألحفه، فمره بأكله. انتهى. وبه يظهر ما في كلام القاري حيث فسر انقلب بقوله أي رجع عن قوله. انتهى.

(١) سورة ق: الآية ١٨.

﴿أَجَلٌ لَكُمْ^(١) صَيْدُ^(٢) الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ^(٣)﴾، قال نافع: فأرسلني إليه^(٤) أَنْ^(٥) ليس به بأس فكله.

قال محمد: ويقول ابن عمر الآخر^(٦) نأخذ. لا بأس بما لفظه البحر وبما حَسَرَ^(٧) عنه الماء إنما^(٨) يُكره من ذلك الطافي. وهو

(١) الخطاب إلى المُحَرِّمِينَ.

(٢) قوله: صيد البحر وطعامه، قال أبو هريرة: طعامه ما لفظه ميتاً، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم مرفوعاً وموقوفاً، وقال أبو بكر الصديق: صيده ما حوت عليه وطعامه ما لفظه عليك، أخرجه أبو الشيخ، وفي رواية عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عنه: صيد البحر ما نصطاده بأيدينا، وطعامه ما لآئه البحر، ومثله أخرجه البيهقي وغيره عن ابن عباس. وفي الباب آثار أخر مذكورة في «الدر الثموري».

(٣) بعده: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دَقَّمْتُمْ حَرَمًا^(١)﴾

(٤) أي إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة.

(٥) بيان للمرسل به أي بهذا الحكم.

(٦) بكسر الخاء أي المتأخر.

(٧) أي انكشف عنه ونضب وغار.

(٨) قوله: إنما يُكره من ذلك الطافي، لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ما ألقي البحر أو جزر عنه نكلوا: وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه. وأعله البيهقي بسليمان بن سليم، وقال: إنه كثير الوهم سييء الحفظ، وقد رواه غيره موقوفاً، وردّه العيني بأنه =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

قول^(١) أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله .

٩ - (باب السمك يموت في الماء)

٦٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد

الجاري بن الجار^(٢).....

أخرج له الشيخان وهو ثقة، وزاد الرفع، وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: ما اصطدتموه وهو حي فكلوه وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه . وفي رواية الطحاوي في «أحكام القرآن»: ما جزر عنه البحر فكلّ وما ألقي فكلّ، وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل .

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وهو قول جابر وعليّ وابن عباس وسعيد بن المسيّب وأبي الشعثاء والنخعي وداود والزهري، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وأخرج الدارقطني والبيهقي بإسناد الطائفي عن أبي بكر وأبي أيوب، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وبعض التابعين أخذاً من إطلاق حديث: هو الظهور ماؤه الحل ميتته، وحديث: أحلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال، أخرجه ابن ماجه وأحمد وعبد بن حميد والدارقطني وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحابنا بأن ميتة البحر ما لفظه البحر أو انحسر الماء عنه ليكون موته مضافاً إلى البحر، لا ما مات فيه حتف أنفه من غير أفة وطفاء على الماء، كذا في «البناءة» و«الدراية»^(١).

(٢) قوله: عن سعيد الجاري بن الجار، هكذا وجد في نسخ عديدة، وفي «موطأ يحيى» عن سعيد الجاري مولى عمر بن الخطاب، وذكره السمعاني في اسمه سعد بغير ياء، حيث ذكر أن الجاري نسبة إلى الجار ببيدة على الساحل بقرب المدينة النبوية، والمتنب إليها سعد بن نوفل الجاري، كان عاملاً عمر،

(١) انظر: بذل المجهود ١٦/١٤١.

قال: سألت ابنَ عمرَ عن الحَيَّانِ^(١) يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيَمُوتُ صَرْداً^(٢) — وفي أصل ابن الصَّوَّافِ: ^(٣) وَيَمُوتُ^(٤) بَرْداً — قال: ليس به بأس. قال: ^(٥) وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول مثل ذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا ماتت ^(٦) الحَيَّان من حرٍّ أو بردٍ أو قتلٍ ^(٧) بَعْضُهَا بَعْضاً فلا بأس بأكلها، فأما إذا ماتت مَيْثَةً^(٨) نَفْسِهَا فَطَلَّتْ^(٩) فهذا يُكْرَهُ من السمك. فأما سوى ذلك فلا بأس به.

روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر، وعنه زيد بن أسلم. انتهى. وكذا سماه ابن لاثير الجزري في «جامع الأصول».

(١) بكسر الهمزة جمع الحوت.

(٢) بفتحين أي برداً.

(٣) أي في نسخة «الموطأ» لابن الصَّوَّاف وهو من المشايخ.

(٤) أي مكان: ويموت صرداً^(٥).

(٥) أي سعيد الجاري.

(٦) في البحر.

(٧) مصدر مضاف معطوف على حرٍّ أو فعل ماضٍ وما بعده فاعل معطوف

على فعل سابق.

(٨) بكسر الهمزة أي ماتت من غير آفة خارجة، بل بموته نفسه.

(٩) أي علت على الماء.

(١) قال ليثجي: ما قتل بعبه بعضاً من الحيتان أو مات صرداً يجوز أكله، وهو ما اتفق عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنه مات بسبب. انتهى. قلت: رد ذلك عند أحمد. أوجز

المسالك ١٧٤/٩

١٠ - (باب ذكاة^(١) الجنين^(٢) ذكاة أمه)

٦٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا نُحِرَت النَّاقَةُ فَذَكَاةٌ مَا فِي بَطْنِهَا^(٣) ذَكَاةُهَا^(٤) إذا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ^(٥) وَنَبَتَ شَعْرُهُ، فإذا^(٦) خرج من بطنها دُبْحٌ حتى يخرجَ الدَّمُ من جوفه.

٦٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قُسيط^(٧)،

(١) بمعنى الذبح.

(٢) هو الولد مادام في بطن أمه.

(٣) من الولد، في «موطأ يحيى»: فذكاة ما في بطنها في ذكاتها.

(٤) لأنه جزء منها، فذكاتها ذكاة لجميع أجزائها.

(٥) أي في أجزائها.

(٦) قوله: فإذا خرج، حملة الفاري على خروجه حالة الحياة حيث قال:

فإذا خرج من بطنها أي حيّاً ذبح أي اتفاقاً حتى يخرج الدم أي دم المذابحة من جوفه أي جوف الجنين الشامل لحلقه وأوداجه. انتهى. والظاهر ما ذكره الزرقاني حيث قال: فإذا خرج من بطن أمه دُبْحٌ أي ندباً كما يفيد السياق حتى يخرج الدم من جوفه، فذبحه إنما هو لإنقائه من الدم لا لتوقف الحل عليه، وهذا جاء بمعنى مرفوعاً: روى أبو داود والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً: «ذكاة الجنين إذا أشعر ذكاة أمه» ولكنه يُذبح حتى ينصاب ما فيه من الدم، ويعارضه حديث ابن عمر رفعه: ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أولم يشعر، لكن فيه مباركة بن مجاهد ضعيف، ولتعارضهما لم يأخذ بهما الشافعية، فقالوا: ذكاة الجنين ذكاة أمه مطلقاً، ولا الحنفية فقالوا: لا مطلقاً، ومالك ألغى الثاني لضعفه وأخذ بالأول لاعتضاده بالموقوف، فقيد به حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه. انتهى.

(٧) بصيغة التصغير.

عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : ذكاة ما كان في بطن الذبيحة ذكاة أمه إذا كان قد نبت شعره وتم خلقه (١).

قال محمد : ويهذا نأخذ إذا تم (٢) خلقه ، فذكأته في ذكاة أمه فلا بأس بأكله . فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حياً

(١) في أعضائه .

(٢) قوله : إذا تم ، يعني إذا خرج من بطن الذبيحة جنين ميت فإن كان تام الخلق نابت الشعر يؤكل ، وإن لم يكن تام الخلقة فهو مضغة لا تؤكل ، وبه قال مالك والليث وأبو ثور ، وقال أحمد والشافعي بحله مطلقاً ، وقال أبو حنيفة : لا يؤكل مطلقاً ، وبه قال زفر والحسن بن زياد ، فإن خرج حياً ذبح اتفاقاً ، ودليل من قال بالحل مطلقاً أو مقيداً بتمام الخلقة حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه رواه أحد عشر نفساً من الصحابة ، الأول : أبو سعيد الخدري ، أخرجه حديثه باللفظ المذكور أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان وأحمد . والثاني : جابر ، أخرجه حديثه أبو داود وأبو يعلى . الثالث : أبو هريرة ، أخرجه حديثه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ، وفي مسنده عبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه ، والدارقطني وفي مسنده عمرو بن قيس ضعيف . الرابع : ابن عمر ، أخرجه حديثه الحاكم والدارقطني ومسنده ضعيف . الخامس : أبو أيوب ، أخرجه حديثه الحاكم . السادس : ابن مسعود ، أخرجه حديثه الدارقطني ، ورجاله رجال الصحيح . السابع : ابن عباس ، أخرجه الدارقطني . الثامن : كعب بن مالك ، حديثه عند الطبراني . التاسع والعاشر : أبو أمامة وأبو الدرداء ، حديثهما عند البزار والطبراني . الحادي عشر : علي رضي الله عنه ، حديثه عند الدارقطني ، وقال ابن المنذر : لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وغيرهم أن الجنين لا يؤكل إلا باستيفاء الذكاة إلا عن أبي حنيفة ولا أحسب أصحابه وافقوه ، وفيه نظر ، فقد وافقه من أصحابه زفر والحسن وشيخه إبراهيم النخعي . واختار هذا القول أيضاً ابن حزم الظاهري . وقال : لا يترك القرآن وهو قوله =

قِيْلَ كُنِيَ^(١)، وكان^(٢) يَرْوِي عن حماد^(٣) عن إبراهيم أَنَّهُ قَالَ^(٤): لَا تَكُونُ ذَكَاءُ نَفْسٍ ذَكَاءَ نَفْسَيْنِ.

= تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ بالخبر^(١) المذكور وأجاب في «المبسوط» بأن حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه لا يصح، وفيه نظر، فإن الحديث صحيح وضَعُفَ بعض طرقه غير مضرٍّ، وذكر في «الأسرار» أن هذا الحديث لعله لم يبلغ أبا حنيفة فإنه لا تأويل له ولو بلغه لما خالفه، وهذا حسن، وذكر صاحب «العناية» وغيرها أنه روي «ذكاة الجنين ذكاة أمه» بالنصب فهو على التشبيه أي كذكاة أمه كما يُقال: لسان الوزير لسان الأمير وفيه نظر، فإن المحفوظ عن أئمة الشأن الرفع، صرح به المنذري، ويوضحه ما ورد في بعض طرق أبي سعيد الخدري قال السائل: يا رسول الله إنا ننحر الإبل والناقة ونذبح البقر فنجد في بطنها الجنين أفنلقيه أم نأكله؟ فقال: كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه. وبالجمله نقول من قال بموافقة الحديث أقوى. هذا ملخص ما ذكره العيني في «البنية».

(١) أي يذبح.

(٢) أي أبو حنيفة.

(٣) ابن أبي سليمان.

(٤) هذا استبعاد بمجرد الرأي، فلا عبرة به بمقابلة النصوص، ولعلها

لم تبلغه أو حملها على غير معناها.

(١) بسط تخريج هذه الروايات كلها الزيلعي في نصب الراية: وقال: وقال عبد الحق في «أحكامه»: هذا حديث لا يحتاج بأسانيده كلها، وأقره ابن القطان عليه. انظر: أوجز المسالك ١٤٠/٩.

١١ - (باب أكل الجراد^(١))

٦٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا^(٢) عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الجراد؟ فقال: وَدِدْتُ^(٣) أَنْ عِنْدِي قَفْعَةٌ^(٤) مِنْ جَرَادٍ فَأَكُلُ مِنْهُ .
قال محمد: وبهذا^(٥) نأخذُ . فجراد دُكِّي^(٦) كُلُّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ إِنْ

(١) قوله: باب أكل الجراد، بفتح الجيم حيوان معروف، ذكر الترمذي في «نواره» أنه خُلِقَ مِنَ الطِّينَةِ الَّتِي قُضِلَتْ مِنْ خَلْقِ آدَمَ، وَمِنْ ثَمَّ وَرَدَ أَنْ أَوَّلَ الْخَلْقِ هَلَاكاً الْجَرَادُ، أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ . الْكَلَامُ فِيهِ مَبْسُوطٌ فِي «حَيَاةِ الْحَيَوَانَ» .

(٢) فِي نَسَخَةٍ: أَخْبَرَنَا .

(٣) أَيْ تَمَنَّيْتُ .

(٤) بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْفَاءِ، فَعَيْنٌ مَهْمَلَةٌ، شَيْءٌ شَبِيهِ بِالزَّنْبِيلِ، قَالَه

الْقَارِي .

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، قال الدميري في «حياة الحيوان»: قَالَتِ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ بِحَلِّهِ^(١) سِوَاءَ مَا تَحْتَ أَنْفِهِ أَوْ بِذِكَاةٍ أَوْ بِاصْطِبَادٍ مَجُوسِيٍّ أَوْ مُسْلِمٍ قُطِعَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا، وَعَنْ أَحْمَدَ إِذَا قُتِلَ الْبَرْدُ لَمْ يُوَكَّلْ، وَعَنْ مَالِكٍ إِنْ قُطِعَ رَأْسُهُ حَلٌّ وَلَا فَلَ . وَالِدَّلِيلُ عَلَى عَمُومِ حَلِّهِ حَدِيثٌ: أَجَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَعَانِ الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْدَّارِقُطِيُّ .

(٦) دُكِّي كُلُّهُ أَيْ مَذْبُوحُ كُلِّهِ فِي حُكْمِهِ .

(١) وَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَلِّ أَكْلِ الْجَرَادِ، وَخَصَّهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِغَيْرِ جَرَادِ الْأَنْثَلَسِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُبُورِ الْمُحَقَّقِ . وَمُلَخَّصٌ مِنْهُ مَالِكٌ إِنْ قُطِعَ رَأْسُهُ حَلٌّ وَلَا فَلَ . تَنْسِيقُ النِّظَامِ ص ١٩٥ .

أُخِذَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، وهو ذَكِيٌّ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وهو قول أَبِي حَنِيْفَةَ وَالْعَامَّةِ
مِنْ فَقْهَائِنَا.

١٢ - (بَابُ ذَبَائِحِ) (١) نَصَارَى الْعَرَبِ

٦٥٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ الدَّيْلِيُّ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ (٢) بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَثَلَ عَنْ ذَبَائِحِ (٣) نَصَارَى الْعَرَبِ؟ فَقَالَ:

(١) ذَبَحَ الْكَتَابِيُّ حَلَالَ، حَرِيًّا كَانَ أَوْ ذَمِيًّا، عَرِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «الْكَافِ الشَّافِ»
فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ: «هَذَا مُتَقَطِعٌ لِأَنَّهُ ثَوْرًا لَمْ يَلْنِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ
عَنْ عِكْرَمَةَ فَحَذَفَهُ مَالِكٌ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّوا ذَبَائِحَ بَنِي تَغْلِبَ وَتَزَوَّجُوا نِسَاءَهُمْ.

(٣) قَوْلُهُ: عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، أَيِ الْعَرَبِ الَّذِينَ تَنَصَّرُوا وَمِنْهُمْ قَوْمٌ
مَعْرُوفُونَ بِبَنِي تَغْلِبَ، وَإِنَّمَا سَثَلَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ
أَوْتُوا الْكِتَابَ جِلًّا لَكُمْ﴾ (١) أَيِ ذَبَائِحِهِمْ عَامًّا لِأَنَّ نَصَارَى الْعَرَبِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ فَكَانَ
مُظَنًّا أَنَّ لَا يَحِلَّ ذَبَائِحَهُمْ، فَاجَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا أَخْذًا مِنْ عَمُومِ الْآيَةِ،
وَقَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتْرَاهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذِهِ
الْآيَةِ إِلَى الْعَرَبِ، وَغَرَضُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ أَنْ مَنْ تَوَلَّى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ
الْعَرَبِ وَأَخَذَ بِشَرَائِعِهِمْ وَعَمِلَ حَسَبَ عَمَلِهِمْ فَهُوَ مِنْهُمْ فَنَصَارَى الْعَرَبِ إِذَا تَدَيَّنُوا بِدِينِ
النَّصَارَى صَارُوا مِنْهُمْ حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ حَقِيقَةً، فَدَخَلُوا فِي عَمُومِ الْآيَةِ =

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: الْآيَةُ ٥.

لا بأس بها، وتلا هذه الآية^(١) ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ .
قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

١٣ - (باب ما قتل الحجر^(٢))

٦٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع قال: رميت طائرين بحجر^(٣)
وأنا بالجرف^(٤)، فأصبتُهما، فأما أحدهما فمات^(٥)، فطرحه^(٦)
عبد الله بن عمر، وأما الآخر فذهب^(٧) عبد الله

= المذكورة، وبهذا ظهر سخافة ما قال الزرقاني^(١): لعل مراده بتلاوتها أنها وإن جاز
أكل ذبائحهم لكن لا ينبغي للمسلم أن يتخذهم ذبائحاً لأن في ذلك موالاة لهم.
انتهى. فإن هذا التوجيه يقتضي أن يكون قراءة الآية أمراً على حدة.

(١) تمامها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم
أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾^(٢).

(٢) أي بسبب ثقله عليه.

(٣) في نسخة: بحجرين.

(٤) بضم الجيم وضم الراء وسكون الراء موضع بقرب المدينة.

(٥) أي قبل ذبحه.

(٦) لأنه صار ميتة^(٣) فإن الحجر أصابه بثقله.

(٧) أي أراد أن يذبحه.

(١) الزرقاني. ٨٢/٣ والأوجز. ١٣١/٩.

(٢) سورة المائدة: الآية ٥١.

(٣) قال الخري: لا يؤكل ما قتل بالبندي أو الحجر، لأنه موقود، قال الموفق: يعني الحجر
الذي لا حد له، فأما المحدد كالصوان فهو كالمعراض إن قتل بعدد أبيح وإن قتل بعرضه
أو ثقله فهو وقيد لا يباح، ووهذا قول عامة الفقهاء. أوجز المسالك. ١٤٤/٩.

يَذْكِيهِ بِقُدُومِ^(١) فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَذْكِيَهُ فَطَرَحَهُ أَيْضاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ. ما رُمي به الطير، فقتل به قبل أن تذرك^(٢) ذكاته لم يؤكل، إلا أن يخرق^(٣) أو ينضع فإذا خرق ونضع فلا بأس بأكله وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٤ - (باب الشاة وغير ذلك

تذكي^(٤) قبل أن تموت)

٦٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن أبي مرة^(٥) أنه سأل^(٦)

(١) بفتح القاف وضم الدال: آلة مشهورة للنجار.

(٢) بصيغة المجهول، فما بعده مرفوع. أو بالمعروف فما بعده منصوب.

(٣) من الخرق. بمعنى التقطع وهو بالراء المهملة، وفي بعض النسخ خرق^(١) بالمعجمة، وفي بعضها خرف بالمعجمة آخره فاء.

(٤) أي تذبح.

(٥) بضم الميم وتشديد الراء هو مولى أم هانئ، ويقال: مولى عقيل بن أبي طالب.

(٦) قوله: أنه سأل أبا هريرة عن شاة، قال القاري: هي كانت مريضة أو مضرورية ونحوها. انتهى. وهذا مجرد احتمال لا يشفي^(٢) التعليل، وحقيقة الواقعة في المتردية، ففي رواية عند ابن عبد البر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال: كانت عناق كريمة، فكرهت أن أذبحها فلم ألبث^(٣) أن ترددت، فذبحتها، فركضت =

(١) أي طعن.

(٢) في الأصل: لا يسقي وهو تحريف.

(٣) في الأصل: فلم ألبس وهو تحريف.

أبا هريرة عن شاة ذبحها فتحرك^(١) بعضها؟ فأمره^(٢) يأكلها، ثم سأل زيد ابن ثابت فقال: إن الميتة لتتحرك^(٣)، ونهاه^(٤).

قال محمد: إذا تحركت تحركاً: أكبر الرأي فيه و^(٥) الظن أنها حية^(٦) أكلت^(٧)، وإذا كان تحركها شبيهاً بالاختلاج^(٨)، وأكبر الرأي والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل.

= برجلها (فتحرك بعضها) فأمره أبو هريرة أن يأكلها، ذكره الزرقاني^(٩).

(١) أي بعد ذبحها.

(٢) قوله: فأمره يأكلها، أي لأن الحركة دليل الحياة فيكون مذكياً، ويوافقه ما أخرجه ابن جرير عن علي قال: إذا أدركت ذكاة الموقوذة والمتردية والتطيحة وهي تتحرك بدأ أورجلاً فكلها.

(٣) فلا يفيد ذبحها.

(٤) قوله: ونهاه، أي عن أكلها. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من الصحابة وافق زيداً على ذلك. وقد خالفه أبو هريرة وابن عباس وعليه الأكثر.

(٥) عطف تفسيري.

(٦) أي كانت حية قبل النبح.

(٧) أي جاز أكلها.

(٨) أي باضطراب الأعضاء.

(٩) ٨٣/٣ وكذا في الأوجز ١٣٧/٩.

١٥ - (باب الرجل يشتري اللحم
فلا يدري^(١) أذكي هو أم غير ذكي)

٦٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه^(٢) أنه قال
سئل رسول الله ﷺ فقيل^(٣): يا رسول الله إن ناساً^(٤) من أهل البادية
يأتون^(٥).....

(١) أي لا يعلم أن ذلك اللحم من الحيوان المذبوح الشرعي أم لا.

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام. قوله: عن أبيه أنه قال... إلخ،
لم يختلف عن مالك في إرساله، وتابعه الحمادان وابن عينة ويحيى القطان عن
هشام، ووصله البخاري في «الذبايح» من طريق أسامة بن حفص المدني، وفي
«التوحيد» من طريق أبي خالد سليمان الأحمر، وفي «اليوم» من طريق الطفاوي
محمد بن عبد الرحمن والإسماعيلي من طريق عبد العزيز الدراودي وابن أبي شيبة
عن عبد الرحيم بن سليمان واليزار من طريق أبي أسامة، الستة عن هشام عن أبيه
عن عائشة، قال الدارقطني: وإرساله أشبه بالصواب يعني لأن رواه أضعف وأحفظ،
وأجيب بأن الحكم للوصل إذا زاد عند من وصل على من أرسل واحتق بقرينة
تقرّي الوصل كما ههنا إذ عروة معروف بالرواية عن عائشة، والأولى أن يقال: إن
هشاماً حدثه به على الوجهين مرسلًا وموصولًا، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) بيان للسؤال. قوله: فقيل، عند البخاري في الذبايح: إن قوماً قالوا
للنبي ﷺ: إن قوماً يأتوننا باللحم، وفي آخره قالت عائشة: وكانوا أي القوم
السائلون حديثي عهد بالكفر.

(٤) عند النسائي: إن ناساً من الأعراب.

(٥) قوله: يأتون بلحمين بضم اللام جمع لحم، وفي روايتنا: يأتوننا.

بَلَحْمَانِ فَلَا نَدْرِي هَلْ سَمُّوا^(١) عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟ قَالَ^(٢) : فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : سَمُّوا^(٣) اللَّهَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ كُلُّوها .

(١) أي عند الذبح .

(٢) الضمير إلى عروة .

(٣) أي عند الأكل . قوله : سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهَا ، قَالَ الطَّبِيُّ فِي حِوَاثِي
الْمَشْكَاةِ : هَذَا مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ لَا تَهْتَمُوا بِذَلِكَ ، وَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ
وَالَّذِي يَهْمُكُمْ الْآنَ أَنْ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَقَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ : لَيْسَ الْمُرَادُ
مِنْهُ أَنَّ تَسْمِيَتَهُمْ عَلَى الْأَكْلِ قَائِمَةٌ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ ، بَلْ طَلَبَ التَّسْمِيَةَ الَّتِي
لَمْ تَفُتْ وَهِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الْأَكْلِ . انْتَهَى . وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ
التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْحَلِّ^(١) حَتَّى لَوْ تَرَكْنَا التَّسْمِيَةَ عَامِداً حَلًّا ، فَلِإِنَّهُ
لَوْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ شَرْطاً لَمَا أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَكْلِ عِنْدَ الشُّكِّ فِيهَا ، وَأَجَابَ عَنْهُ
الْعَرَنِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيلٌ لَنَا ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوا عَنْ حَالَةِ
اللَّحْمِ الَّذِي شُكَّ فِي التَّسْمِيَةِ فِيهِ عِلْمٌ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ اشْتِرَاطُ التَّسْمِيَةِ
وَلَا لَمَّا سَأَلُوهُ ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْأَكْلِ إِشْعَاراً بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الذَّابِحِ الْمُسْلِمِ أَنَّ لَا يَدْعُ
التَّسْمِيَةَ ، فَكَانَ قَالَ : إِنَّكُمْ لَسْتُمْ بِمَأْمُورِينَ لِحَصُولِ التَّيَقُّنِ وَالتَّجَسُّسِ لِإِيرَاسِهِ إِلَى
الْوَسْوَسةِ وَالْحَرَجِ ، فَسَمُّوا اللَّهَ عِنْدَ الْأَكْلِ ، وَكُلُّوا وَلَا تَلْقُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الشُّكِّ
وَالْوَسْوَسةِ .

(١) قَالَ الْحَافِظُ : اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا شَرْطاً فِي حَلِّ الْأَكْلِ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ وَهِيَ رِوَايَةٌ
عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ : أَنَّهَا سَنَةٌ لَمَنْ تَرَكَهَا عَمداً أَوْ سَهواً لَمْ يَقْدَحْ فِي حَلِّ الْأَكْلِ ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ
فِي الرَّاجِحِ عَنْهُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَمُطَافِقَةٌ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَجَعْلِهَا شَرْطاً فِي حَدِيثِ عَدِي ، وَذَهَبَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى الْجَوَازِ لَمَنْ تَرَكَهَا سَاعِياً لَا عَمداً ، لَكِنْ
اِخْتَلَفَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ هَلْ تَحْرِمُ أَوْ تَكْرَهُ ؟ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ تَحْرِمُ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْعَمْدِ ثَلَاثَةٌ
أَوْجُهُ ، أَحْسَنُهَا يَكْرَهُ الْأَكْلَ . انْظُرْ نَتِجَ الْبَارِي ٦٠١/٩ .

قال^(١): وذلك في أول الإسلام^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة إذا كان الذي يأتي بها^(٣) مسلماً أو من أهل الكتاب^(٤)، فإن أتى بذلك مجوسي^(٥)، وذكر أن مسلماً ذبحه أو رجلاً من أهل الكتاب لم يُصدَّق^(٦) ولم يُؤْكَلْ بقوله.

(١) الضمير راجع إلى مالك كما صرح به في «موطأ يحيى». قال مالك: وذلك في أول الإسلام.

(٢) قوله: وذلك في أول الإسلام، كأنه يشير إلى أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية عند الذبح، فإنه كان في أول الإسلام قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(١) وقال ابن عبد البر: هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يُعرف وجهه، والحديث نفسه يردّه لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل، فدل على أن الآية كانت قد نزلت، وأيضاً اتفقوا على أن الآية مكّية، وأن هذا الحديث بالمدينة وأن المراد أهل باديتها. انتهى. أقول: في الوجه الأول نظر فإن الآية لا تدل على التسمية عند الأكل بل على التسمية عند الذبح فلا دلالة لسياق الحديث على ما ذكره، والحق أن سياق الحديث لا يثبت ما أثبتوه من عدم اشتراط التسمية بل اشتراطه كما ذكرنا.

(٣) أي باللحمان.

(٤) أي من اليهود والنصارى.

(٥) وكذا الوثني وغيره من الكفار غير أهل الكتاب.

(٦) قوله: لم يُصدَّق، أي ذلك الكافر في قوله ولم يؤْكَلْ المذبوح بمجرد قوله فإن قول الكافر غير مقبول في باب الدِّيانَة والحلّ والحرمَة.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

١٦ - (باب صيد الكلب المعلم)

٦٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان

يقول: في الكلب^(١) المعلم: كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، إِنْ قَتَلَ^(٢) أَوْ لَمْ يَقْتُلْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ. كل ما قُتِلَ وما لم يُقْتَلْ إِذَا ذُكِّتَ^(٣) ما لم يأكل منه، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ^(٤) فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ. وكذلك^(٥) بلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) قوله: في الكلب المعلم، بصيغة المفعول من التعليم، وهو الذي إذا رُجِرَ انزجر، وإذا أُرْسِلَ أطاع، والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ الْعَطِيَّاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١).

(٢) لكن إذا لم يُقْتَلْ وأدركه صاحبه حيًّا يحتاج إلى التذكية.

(٣) متعلق بما إذا لم يقتل أي ذبحته.

(٤) قوله: فلا تأكل، وهو أصح قولي الشافعي لما في «الصحيح»: وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه. وخصص بعضهم في الأكل: منهم ابن عمر ومسلمان الفارسي وسعد، وبه قال مالك والشافعي في رواية. والمسألة مبسطة بتفاريعها ودلائلها في «الهداية» وشروحها.

(٥) قوله: كذلك بلغنا عن ابن عباس، فإنه قال: آية المعلم من الكلاب أن يُمسك صيده فلا يأكل منه حتى يأتيه صاحبه. وقال أيضاً: إذا أكل الكلب فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، أخرجهما ابن جرير، ذكره السيوطي في «الدر المشور»، ويوافقه من المرفوع حديث عدي بن حاتم عند الأئمة السنة، وفيه قال النبي ﷺ: =

(١) سورة المائدة: الآية ٤. ذكر شيخنا في الأوجز حول هذه الآية عدة أبحاث فارجع إليه. ١٥٥/٩.

٦٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم،

= إن أكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه. ويخالفه حديث أبي ثعلبة الخشني عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال رسول الله: إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل، قال: وإن أكل، قال: وإن أكل^(٢). وهو حديث معلول أعلاه البيهقي، كذا ذكره الحافظ في التلخيص.

(١) قوله: باب الحقيقة^(٣)، هي الذبيحة عن المولود يوم السابع، وقد اختلف فيه، فعند مالك والشافعي هو سنة مشروعة، وقال أبو حنيفة: هي مباحة ولا أقول: إنها مستحبة، وعن أحمد روايتان أشهرهما أنها سنة، والثانية أنها واجبة واختارها بعض أصحابه. وهي عن الغلام شاتان، وعن الجارية واحدة، وقال مالك: عن الغلام أيضاً شاة وهو في اليوم السابع بالاتفاق، ولا يُسَمَّى رأس المولود بدم الحقيقة بالاتفاق. وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا تكسر عظام الحقيقة، بل يطبخ أجزاءها تفاقلاً بسلامة المولود، كذا في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة». وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة تدل على مشروعتها واستحبابها. من ذلك حديث عائشة: أمرنا رسول الله أن نعتق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة، أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي واللفظ لابن ماجه. ومن ذلك حديث سمرة مرفوعاً: الغلام مرتين بعقبة يُذبح عنه في اليوم السابع ويُحلق رأسه ويسمى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي من حديث الحسن عن سمرة، وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق. وفي رواية لهم: ويسمى. قال أبو داود: يُسَمَّى أصبح ويُسَمَّى غلط من همّام. ومن ذلك حديث أم كرز مرفوعاً: عن الغلام شاتان =

(١) قال الجمهور: إذا قتل الكلب وأكل منه فهو حرام، وبه قال الحنفية، وهو أصح قولي أحمد وأصح قولي الشافعي، وعند مالك يجوز لحديث أبي ثعلبة. انظر هامش بذكر المجهود ٩٨/١٣.

(٢) في الحقيقة حشرة أبحاث لطيفة. انظر أوجز المسالك ٢٠٣/٩ - ٢٢٣.

وعن الجارية شاة، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان. وله طرق عند الأربعة والبيهقي. ومن ذلك حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه: كنا في الجاهلية إذا وُلِدَ لأحد غلام ذبيح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه وتلطحه بزعفران، أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عائشة. ومن ذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسين والحسن كَبْشاً كَبْشاً، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد، ورواه البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة: اليوم السابع ومسماهما، وأمر أن يُمَاطَ عن رؤوسهما الأذى، وصححه ابن السكن بأنهم من هذا، وفيه: وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً. ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح، والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والطبراني في المعجم الصغير من حديث قتادة عن أنس، والبيهقي من حديث فاطمة، والترمذي والحاكم من حديث علي. هذا ملخص ما أورده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: وقال تلميذه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري في كتابه «ارتياح الأكباد بأرباب فقَد الأولاد» بعد ذكر حديث: الغلام مرتين بعقيقته: ذكر البيهقي عن سليمان بن شرحبيل نا يحيى بن حمزة قال: قلت لعطاء الخراساني: ما مرتين بعقيقته؟ فقال: يحرم شفاعته ولده. وكذا قال الإمام أحمد: إنه مرتين عن الشفاعة لوالديه، واستحسنه الخطابي حيث قال: تكلم الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد أن هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه. وقيل: معناه أنه مرتين بشعره. انتهى. وفي الباب أخبار وأحاديث أخر أيضاً مذكورة في مظانها وهي كلها تشهد بمشروعته العقيقة، بل بعضها يدل على الوجوب، وبه استدل من قال به، لكن أكثرها يدل على خلافه، فإن لم يكن واجباً فلا أقل من أن يكون مستحباً بل سنة ولعلها لم تبلغ إمامنا حيث قال: إنها مباحة وليست بمستحبة، ولعل لكلامه وجهاً لست أحصله. ومستطلع =

عن رجل^(١) من بني ضمرة عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عن العقيقة؟
قال: لا أحبُّ^(٢) العقوق، فكأنه^(٣).....

= على زيادة التفصيل عن قريب.

(١) قوله: من رجل من بني ضمرة عن أبيه، قال ابن عبد البر: لا أعلمه رُوي معنى الحديث عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود والنسائي. قال: وأصل العقيقة كما قال الأصمعي وغيره: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، وسميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة لأنه يُخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، قال أبو عبيد: فهو من تسمية الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه^(١). قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث كراهية ما يقبح معناه من الأسماء، وكان رسول الله ﷺ يحب الاسم الحسن، قال: وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يُقال لذبيحة المولود نسيكة، ولا يقال عقيقة، لكني لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك، ولا قال به وأظنهم تركوا العمل به لما صحَّ عندهم في غيره من الأحاديث من لفظ العقيقة. انتهى.
كذا في «تنوير الحوالك على موطأ مالك» للسيوطي، وقال الزرقاني في «شرحه»: لعل مراد ابن عبد البر من العلماء: المجتهدون، وإلا فقد قال ابن أبي الدم عن أصحابهم الشافعية يستحبُّ تسميتها نسيكة أو ذبيحة، ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عَتمَة.

(٢) قوله: قال لا أحب العقوق، قال الخطابي في «شرح سنن أبي داود»: وليس فيه توهين العقيقة ولا إسقاط لوجوبها، وإنما استُشِيع الاسم، وأحب أن يسمَّيه بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة. انتهى.

(٣) قوله: فكأنه... إلخ، هذا قول بعض الرواة يعني أنه لم يرد بقوله «لا أحب العقوق» كراهة العقيقة بدليل أنه رَغِبَ إليه بقوله: من وُلِدَ له ولد فأحب أن يَنسُكَ عن ولده، فليُفعل، بل إنما كره الاسم أي إطلاق لفظ العقيقة فإنه يُنبئ =

(١) شرح الزرقاني ٩٦/٣.

إنما كره الاسم، وقال^(١): من وُلد له وَلَدٌ فَأَحَبُّ^(٢).....

= عن العقوق، وهو مستعمل في العصيان وترك الإحسان ومنه عقوق الوالدين. وهذا كما كره النبي ﷺ تسمية العشاء بالعتمة وتسمية المدينة النبوية بيثرب، وحيثُ فلا يمكن أن يَسْتَدِلَّ به أحد على نفي مشروعية التسمية للمولود أو على نفي استحبابها. أو على أنها كانت من عمل الجاهلية ثم نسخ، كيف وهناك أخبار كثيرة قد مرَّ بُدُّ منها تدل على مشروعيتها والترغيب إليها.

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) قوله: فأحب أن ينسك، استدل به جماعة من أصحابنا الحنفية منهم صاحب «البدائع» وغيره على أن العقيقة ليست بسنة لأنه علق العُقَّ بالمشيئة، وهذا أمانة الإباحة وردَّه علي القاري بقوله: لا يخفى أن المشيئة تنفي القرصية دون السنة. انتهى. وأقول: هذا الحديث نظير حديث «من أراد منكم أن يضحي فلا يأخذن من أظفاره وشعره شيئاً حتى يضحي»، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وقد استدل به الشافعية على عدم وجوب الأضحية بأنه علق الأضحية على الإرادة والمشيئة ولو كان واجباً لما فعل كذلك، وأجاب عنه أصحابنا منهم صاحب «الهداية» و«البناية» وغيرهما بأنه ليس المراد به التخيير بين الترك والفعل، بل القصد فكانه قال: من قصد منكم أن يضحي، وهذا لا يدل على نفي الوجوب كما في قوله: من أراد الصلاة فليتوضأ، وقوله: من أراد الجمعة فليغتسل، ولم يرد هناك التخيير، فكذا هذا. إذا عرفت هذا فلنأفل أن يقول مثل ذلك في هذا الحديث بأنه ليس المراد بقوله من أحب أو من شاء كما في بعض الكتب التخيير والتعليق على المشيئة، بل المراد به القصد، وحيثُ فلا يكون له دلالة على نفي الوجوب أيضاً فضلاً عن نفي السنة أو الاستحباب، وأيضاً لنأفل أن يقول: ليس المراد بالحبِّ الحبَّ الطبيعي والمشية التخييرية، بل المراد به الحب الشرعي، فالمعنى من وُلد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده أتباعاً للشرعة فليفعل، وحيثُ لا دلالة له على نفي السنة، على أنه لو سلمنا أنه دالٌّ على نفي السنة فليس له دلالة على نفي =

= الاستحباب الشرعي بوجه من الوجوه، فإنه معلق بالمشيئة البتة إذ لا حرج في تركه فلا يثبت به الإباحة المعرّاة عن الاستحباب، ومع عزل النظر عن ذلك كله نقول: هذا الحديث إن دلّ على نفي الاستحباب والسنية دلّ عليه بإشارته، وغيره من الأحاديث دلّ على الاستحباب بعبارة يدل بعضها يدل على الوجوب والاستئذان كما مرّ ذكرها، ومن المعلوم أن العبارة مقدّمة على الإشارة. ومن النصوص الدالة على الاستحباب ما أخرجه الطبراني في «معجمه الأوسط» في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس أنه قال: سبّح من السنة في الصبي يوم السابع: يسمّى، ويختنن، ويُمَاط عنه الأذى، ويُقَبّ أذنه، ويُعَقّ عنه، ويُحلق رأسه، ويلطّخ بدم عقيقته، ويُصَلَّق بوزن شعره ذهباً أو فضة. فإن قلت: فيه رواد بن جراح وهو ضعيف كما ذكر ابن حجر، قلت: لا بأس، فإن الضعيف يكفي في فضائل الأعمال، فإن قلت كيف يقول: ويُمَاط عنه الأذى مع قوله يُلطّخ بدم؟ قلت: لا إشكال فيه، فلعل إمطة الأذى يقع بعد التلّطّخ، والواو لا يستلزم الترتيب قاله الحافظ في «التلخيص»: فإن قلت: ذكر في هذا الحديث التلمية؟ والجُمهور على منعها، قلت: قد ذُكر ذلك في بعض الأخبار المرفوعة أيضاً، ففي «سنن أبي داود» من طريق همام قال: نا قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: كل غلام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم السابع ويُحلق رأسه ويُدُمى. فكان قتادة إذا مُثّل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذُبحَت العقيقة أُخِذَت منها صوفة واستقبلت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. قال أبو داود^(١): هذا وهم من همام: ويُدُمى. ثم أخرج من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: كل غلام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى. ثم قال أبو داود: يسمّى أصبح، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دغفل وأشعث عن الحسن. انتهى كلامه. =

(١) بذل المجهود ٨٤/١٣.

أَنْ يَنْسُكَ^(١) عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ^(٢).

٦٥٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ

لَمْ يَكُنْ^(٣) يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ.....

= وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» بِقَوْلِهِ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُدْمَى غُلَطٌ مِنْ هِمَامٍ، قُلْتُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَبَطَهَا أَنْ فِي رِوَايَةٍ بِهِزٍ عَنْهُ ذَكَرَ الْأَمْرَيْنِ التَّسْمِيَةَ وَالتَّذْمِيَةَ، وَفِيهِ أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَنْ هَيْئَةِ التَّذْمِيَةِ فَذَكَرَهَا لَهُمْ، فَكَيْفَ يَكُونُ تَحْرِيفًا مِنَ التَّسْمِيَةِ، وَهُوَ يَضْبُطُ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ كَيْفِيَةِ التَّذْمِيَةِ. انْتَهَى. وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَنْشَأُ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّذْمِيَةَ مِنْ جَمَلَةِ السَّنَنِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْخُذِ الْجُمْهُورُ بِهَذَا لَمَّا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَرَكَ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِرِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ الْمَزَلِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَمُوتُ عَنِ الْغُلَامِ وَلَا يُعَمَّسُ رَأْسُهُ بِدَمٍ.

(١) بِضَمِّ السِّينِ أَيْ يُذْبِحُ.

(٢) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَلْيَنْسُكْ عَنْ

الْغُلَامِ شَاتَيْنِ مَكَافَتَيْنِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً.

(٣) قَوْلُهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ... إلخ، أَيْ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ذَبِيحَةَ

عَقِيقَةٍ لِيُذْبِحَ بِهَا فِي يَوْمِ الْعَقِيقَةِ إِلَّا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ وَلَدِهِ

— يَفْتَحَتَيْنِ أَوْ يَضُمُّ الْأَوَّلَ — أَيْ مِنْ أَوْلَادِهِ الذَّكَوْرَ وَالْإِنَاثَ بِشَاةٍ شَاةً قِيَاسًا عَلَى

الْأَضْحِيَةِ وَاتِّبَاعًا لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كِبْشًا كِبْشًا، وَبِهِ

قَالَ مَالِكٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً. ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِطَرَقٍ عَدِيدَةٍ قَوْلًا كَمَا مَرَّ ذِكْرُهَا، وَاخْتَلَفَ فِي فِعْلِهِ فُرُوعٌ عَنْهُ فِي عَقِيقَةِ

الْحُسَيْنِ الْوَاحِدِ، وَرَوَى الْإِنْسَانُ^(١)، فَالْمَرْجَحُ يَكُونُ هُوَ التَّعَدُّدُ لِلْغُلَامِ وَلِهَذَا قَالَ =

(١) أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنْ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ

بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ. الْجَوْهَرُ النُّقْيُ ٢/٢٢٣، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ ٩/٥٩٠.

عقيقة إلا أعطاه^(١) إياه، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكر والأنثى.
 ٦٦٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر^(٢) بن محمد بن علي، عن
 أبيه أنه^(٣) قال:

= ابن رشد المالكي: من عمل به فما أخطأ بل أصاب، لما صححه الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ أمر أن يُعق عن الغلام شاتان، وعن الجارية بشاة، نقله الزرقاني، وقال القاري: لا يخفى أن الاكتفاء بواحد لا يتنافى فضل التعدد.
 (١) ذكر الضمير اعتباراً لما يُذبح منه، وفي رواية أعطاهما.

(٢) قوله: جعفر بن محمد... إلخ، هو الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق الهاشمي المدني بن محمد المعروف بالباقر بن علي المعروف بزين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب، كان من سادات أهل البيت وعُبد أتباع التابعين، وُلد سنة ٨٠هـ بالمدينة، ومات سنة ١٤٨هـ بالمدينة، روى عن أبيه وعطاء وعروة وجماعة، وعنه مالك وأبو حنيفة ويحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة والسفيانان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، كذا في «إسعاف السيوطي». وأبوه محمد الباقر ثقة فاضل سُمي بالباقر لأنه تبحر في العلوم أي توسع، مات بالمدينة سنة ١١٨هـ، وقيل سنة ١١٩هـ، كذا في «التقريب» و«جامع الأصول».

(٣) قوله: أنه قال، هذا حديث مرسل، فإن محمداً الباقر لم يدرك ذلك، ولا لقي فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكذلك رواه أبو داود في «المراسيل» وأخرجه البيهقي فزاد عن أبيه عن جده، ورواه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة فوزنائه، فكان وزنه درهماً أو بعض درهم، وعند الحاكم من حديث علي: أمر رسول الله ﷺ فاطمة، فقالت: زني شعر الحسين وتصدقي بوزنه فضة وأعطي القابلة رجلاً العقيقة، ذكره الحافظ في «التلخيص».

وزنت^(١) فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين^(٢) رضي الله عنهما وزينب وأم كلثوم فتصدقن بوزن ذلك فضة .
٦٦١ - أخبرنا مالك، أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن،

(١) قال ابن عبد البر: أهل العلم يستحبون ما فعلته فاطمة مع العقيقة أو دونها^(١).

(٢) قوله: شعر حسن وحسين، روى أحمد عن علي قال: لما ولد الحسن سميته حرباً، فجاء رسول الله ﷺ، فقال: أرؤني أبتى ما سميتهموه، قلنا: حرباً، قال: بل هو حسن، فلما ولد الحسين، فذكر مثله، فقال: بل هو حسين، فلما ولد محسن ذكر مثله، فقال: بل هو محسن، ثم قال: سميتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومبشر^(٢) وإسناده صحيح. ومحسن - بضم الميم وكسر النون المشددة - مات صغيراً، وزينب بنت فاطمة ولدت في حياة جدّها، وكانت لبيبة عاقلة تزوّجها عبد الله ابن عمّها جعفر فولدت له علياً وأم كلثوم وعوناً وعباساً ومحمداً، وأم كلثوم بنت فاطمة ولدت قبل وفاة جدّها ﷺ وتزوجها عمر بن الخطاب، فولدت له زيدا ورقية، ثم تزوّجها بعد موته عون بن جعفر ثم مات فتزوجها أخوه محمد، ثم مات فتزوجها أخوهما عبد الله بن جعفر فماتت عنده فتزوج أختها زينب. وكان وزن فاطمة شعر الحسن والحسين بأمر أبيها ﷺ، ووزن شعر زينب وأم كلثوم يحتمل أن يكون بأمره، ويحتمل أنها قاست ذلك على أمره لها في الحسن، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) وقال الموفق: إن تصدق بزنة شعره فضة فحسن، وقال ابن عابدين: يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه، ويحلّق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً. وفي «المحلى» عن الرسالة لابن أبي زيد أنه يستحب التصديق بوزنه من ذهب وفضة. أوجز المسالك ٢١٤/٩.

(٢) في الأصل: سر وهو تحريف.

والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» رقم الحديث ٧٦٨، والبيهقي في «مجمع الزوائد» ٥٢/٨، قال في «اللسان» ٣٩٣/٤: شبر وشبير ومبشر: عنهما: حسن وحسين ومحسن.

عن محمد بن علي بن حسين أنه^(١) قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين فتصدقته بوزنه فضة.

قال محمد: أما العقيقة^(٢) فبلغنا أنها كانت في الجاهلية وقد فعلت في أول الإسلام ثم نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله ونسخ صوم

(١) هذا أيضاً مرسل ووصله بعضهم، فقال: عن ربيعة عن أنس، وهو خطأ والصواب ما في «الموطأ» قاله ابن عبد البر.

(٢) قوله: أما العقيقة... إلخ، كأنه يشير إلى عدم مشروعية العقيقة الآن أو إلى كراهته كما تفيد عبارته في «الجامع الصغير» حيث قال: لا يُتَقَّ لاهن الغلام ولا عن الجارية. انتهى. وحاصل كلامه ههنا أنه بلغه أن العقيقة كانت في الجاهلية وفعلت في ابتداء الإسلام، ثم صار منسوخاً، وأن مشروعية الأضحى نسخت كل ذبح كان قبله، ومشروعية صوم رمضان نسخت كل صوم كان قبله، ونسخت فريضة غسل الجنابة كل غسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كانت قبلها. وبلاغه الأول قد أخرجه في «كتاب الآثار» عن إبراهيم ومحمد بن الحنفية حيث قال محمد: أنا أبو حنيفة، عن حماد عن إبراهيم: كانت العقيقة في الجاهلية قلما جاء الإسلام رفضت. محمد أنا أبو حنيفة نا رجل عن ابن الحنفية أن العقيقة كانت في الجاهلية فلما جاء الإسلام رفضت، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. انتهى كلامه. وبلاغه المشتمل على حديث النسخ أخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سنتهما عن المسيب بن شريك عن عقة بن اليقظان عن الشعبي عن مسروق عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: نسخت الزكاة كل صدقة، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخت الأضحى كل ذبح. وضعفاه. قال الدارقطني: المسيب بن شريك وعقبة متروكان، ودواء عبد الرزاق في «مصنفه» في أواخر التكاليف موقوفاً على علي رضي الله تعالى عنه، كذا ذكره العيني في «البنية» والزيلعي وابن حجر في «تخريجيهما» لأحاديث الهداية. وذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال»، والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» حديث علي مرفوعاً من =

= رواية الدارقطني في ترجمة المسيب بن شريك بن سعيد الكوفي، وذكرنا أن يحيى قال في حقه: ليس بشيء، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مسلم وجماعة: متروك، وقال محمود بن غيلان: ضرب ابن معين وأحمد وأبو خيثمة على حديثه، وقال الساجي: متروك الحديث، له مناكير. انتهى.

إذا عرفت هذا كله فاعلم أن في المقام أبحاثاً عديدة، الأول: أنه ماذا أريد من كون العقيدة في الجاهلية وكونها متروكة مرفوضة في الإسلام؟ إن أريد أنها كانت واجبة لازمة في الجاهلية وكان أهل الجاهلية يوجبونها على أنفسهم فلما جاء الإسلام رفض وجوبه ولزومه فهذا لا يدل على نفي الاستحباب أو المشروعية أو السنية، بل على نفي الضرورة فحسب، وهو غير مستلزم لعدم المشروعية أو الكراهة، وإن أريد أنها كانت في الجاهلية مستحبة أو مشروعة، فلما جاء الإسلام رفض استحبابها وشرعيتها، فهو غير مسلم. فهذه كتب الحديث المعتبرة مملوءة من أحاديث شرعية العقيدة واستحبابها، كما ذكرنا نبدأ منها. الثاني: الأحاديث الدالة على استحبابها وشرعيتها، لاشك أنها واقعة في الإسلام وهي معارضة لما بلغه من قول النخعي وابن الحنفية، ومن المعلوم أن أحاديث النبي ﷺ أحق بالأخذ من قول غيره كائناً من كان. الثالث: أنه لو كان مطلق مشروعية العقيدة مرتفعة عن الإسلام لما عاق النبي ﷺ عن الحسن والحسين، فإن ادعى أن ذلك كان في بدء الإسلام احتج إلى ذكر ما يدل على رفع كونه مشروعاً بعد ما كان مشروعاً في الإسلام وإذا ليس فليس. الرابع: أنه لو كانت مشروعيتهما المطلقة مرتفعة لما اختارها أصحاب النبي ﷺ بعده، وقد اختاروها كما مر من رواية نافع عن ابن عمر، وفي «موطأ يحيى»: مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والإناث بشاة شاة. الخامس: أن مراد ابن الحنفية وإبراهيم من كون العقيدة مرفوضة يحتمل أن يكون رفض عقيدة الجاهلية فإنهم كانوا يذبحون ذبيحة ويلطخون صوفه في دمه، ويضعونها على رأس الصبي حتى تسيل عليه قطرات الدم، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم بزعفران ونحوه، وعلى هذا لا يدل كلامهما على نفي مشروعيتهما المطلقة بل على نفي الطريقة الخاصة، =

شهر رمضان كل صوم كان قبله، ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان (١) قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة (٢) كان قبلها. كذلك بلغنا.

وبالجملة الحكم بنفي مشروعيتها في الإسلام مطلقاً غير صحيح. وترك الأحاديث الصريحة المرفوعة والموقوفة الواردة في هذا الباب بقول محتمل غير متأصل غير نجح. السادس: أن البلاغ الثاني لا يثبت من طريق محتج به حتى يحتاج به. السابع: بعد تسليم ثبوته ظاهره يدل على منسوخية وجوب العقيقة ونحوها فإن معناه نسخ الأضحى لزوم كل ذبح كان قبله كالعقيقة، وكالعتيرة والرجبية، وكاننا في الجاهلية فإنهم كانوا إذا ولدت الناقة أو الشاة ذبحوا أول ولد، فأكل وأطعم، وكان بعضهم ينذر بأنه إذا بلغ شاته كذا ذبح من كل عشرة شاة، وكانوا يذبحون شاة لتعظيم شهر رجب، ويدل عليه ضمه بنسخ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله فإنه كان صوم يوم عاشوراء وأيام البيض فرضاً، فلما نزل صوم رمضان نسخ وجوب ذلك على ما بسطه الحازمي في «كتاب الناسخ والمنسوخ»، فكما أن نسخ صوم رمضان لما قبله لم يدل إلا على عدم لزومه، لا على عدم مشروعيته وانتفاء فضيلته، كذلك نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله لا يدل على انتفاء استحبابه وشرعيته. وقال صاحب «البدائع»: ذكر محمد في «الجامع الصغير»: ولا يُعَقَّ لا عن الغلام ولا عن الجارية، وإنه إشارة إلى الكراهة لأن العقيقة كانت فضيلة ونسخ الفضل، فلا يبقى إلا الكراهة بخلاف الصوم والصدقة فإنهما كانتا من الفرائض، فإذا نسخت الفرضية يجوز التنفل بهما. انتهى. ورده القاري بقوله: فيه بحث لأن الفضيلة إذا انتفت تبقي الإباحة لأن النسخ ما توجّه إلا إلى زيادة. وهذا على تقدير أنه كان فضيلة، وإلا فالظاهر من ذكرها مع الصوم والصدقة أنها على متوالهما في كونها واجبة. انتهى. فليتأمل في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام، وانظم ما ذكرنا في هذا البحث في سلك نظائره التي لم يقف عليها الأعلام.

(١) قال القاري: لم أعرفه.

(٢) قال القاري: هذا أيضاً غير معروف. انتهى. قلت: هو ما روي عن

.....

ابن عباس أن قبل فرض الزكاة كانت صدقة الفاضل من المال فرضاً حتى نسخ.
أخرجه بن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم على ما في «الدر المنثور»

آخر المجلد الثاني
ربتلوه المجلد الثالث، وأولوه
(كتاب النديان)

فهرست الموضوعات^٢

مطلب	صفحة
٧٦ - باب الوتر	٥
٧٧ - باب الوتر على الندبة	٧
٧٨ - باب تأخير الوتر	٨
٧٩ - باب السلام في الوتر	١١
٨٠ - باب سجود القرآن	٢١
٨١ - باب المَرَّ بين يدي المصلي	٢٥
٨٢ - باب ما يستحب من التطوع في المسجد عند دخوله	٣٢
٨٣ - باب الافتتاح في الصلاة	٣٤
٨٤ - باب صلاة التغمي عليه	٣٩
٨٥ - باب صلاة المريض	٤٠
٨٦ - باب التخامة في المسجد وما يكره من ذلك	٤١
٨٧ - باب الجنب والحائض يعرفان في ثوب	٤٣
٨٨ - باب بدأ أمر القبلة وما نسخ من قبلة بيت المقدس	٤٤
٨٩ - باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو عني	٤٨
٩٠ - باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه	٥٢
٩١ - باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء	٥٧
٩٢ - باب المرأة تكون بين الرجلين يصلي وبين الفتيمة وهي نائمة أو قائمة	٥٩

مطلب	صفحة
٩٣ — باب صلاة الخوف	٦١
٩٤ — باب وضع اليدين على اليسار في الصلاة	٦٥
٩٥ — باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٦٧
٩٦ — باب الاستسقاء	٧٣
٩٧ — باب الرجل يصلي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه	٧٨
٩٨ — باب صلاة التطوع بعد الفريضة	٧٩
٩٩ — باب الرجل يمس القُرآن وهو جنب أو عنى غير طهارة	٨١
١٠٠ — باب الرجل يجزئ به والمرأة تجزئ فيها فيعلق به قلروما كره من ذلك	٨٤
١٠١ — باب فضل الجهاد	٨٧
١٠٢ — باب ما يكون من الموت شهادة	٨٩

(أبواب الجنائز)

١ — باب المرأة تغسل زوجها	٩٨
٢ — باب ما ينقض به الميت	١٠٣
٣ — باب المشي بالجنائز والمشي معها	١٠٥
٤ — باب الميت لا يتبع بنار بعد موته أو بمجمرة في جنازته	١٠٨
٥ — باب القيام للجنازة	١٠٩
٦ — باب الصلاة على الميت والدعاء	١١١
٧ — باب الصلاة على الجنازة في المسجد	١١٥
٨ — باب يحمل الرجل الميت أو يحمله هل ينقض في ذلك وضوءه	١١٧

- ٩ - باب الرجل تدركه الصلاة على اجتنابة وهو
على غير وضوء ١١٨
- ١٠ - باب الصلاة على الميت بعدما يدفن ١١٩
- ١١ - باب ما روي أن الميت يعذب ببكاء الحي ١٢٥
- ١٢ - باب القبر يتخذ مسجداً أو يصلى إليه أو يتوسد ١٢٧

(كتاب الزكاة)

- ١ - باب زكاة المال ١٣٠
- ٢ - باب ما يجب فيه الزكاة ١٣٢
- ٣ - باب المال متى تجب فيه الزكاة ١٣٦
- ٤ - باب الرجل يكون له الذئب هل عليه فيه زكاة ١٣٨
- ٥ - باب زكاة العجلى ١٤٠
- ٦ - باب العنبر ١٤٣
- ٧ - باب الجزية ١٤٥
- ٨ - باب زكاة الرقيق والمخيل وانرادين ١٥٠
- ٩ - باب الركز ١٥٥
- ١٠ - باب صدقة البقر ١٥٨
- ١١ - باب الكنز ١٦١
- ١٢ - باب من تحل له زكاة ١٦٢
- ١٣ - باب زكاة الفطر ١٦٣
- ١٤ - باب صدقة الزيتون ١٦٥

(أبواب الصيام)

- ١ - باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته ١٦٧
- ٢ - باب متى يحرم الطعام على الصائم ١٦٩
- ٣ - باب من افطر متعمداً في رمضان ١٧٢

مطلب	صفحة
٤ - باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان وهو جُنُب	١٧٥
٥ - باب القيلة للصائم	١٨٥
٦ - باب الحجامة للصائم	١٩١
٧ - باب الصائم يذرعه القيء أو يتقيأ	١٩٤
٨ - باب الصوم في السفر	١٩٥
٩ - باب قضاء رمضان هل يفرق	١٩٩
١٠ - باب من صام تطوعاً ثم أفطر	٢٠١
١١ - باب تعجيل الإفطار	٢٠٣
١٢ - باب الرجل يفطر قبل الماء ويظن أنه قد أمسى	٢٠٥
١٣ - باب الوصال في الصيام	٢٠٧
١٤ - باب صوم يوم عرفة	٢٠٩
١٥ - باب الأيام التي يُكره فيها الصوم	٢١٣
١٦ - باب النية في الصوم من الليل	٢١٦
١٧ - باب المداومة على الصيام	٢١٨
١٨ - باب صوم يوم عاشوراء	٢٢٠
١٩ - باب ليلة القدر	٢٢٣
٢٠ - باب الاعتكاف	٢٢٤

(كتاب الحج)

١ - باب المواقيت	٢٣٠
٢ - باب الرجل يُحرم في ذُبر الصلاة وحيث يتبعث به بعيره	٢٣٨
٣ - باب التلبية	٢٤١
٤ - باب متى تُقطع التلبية	٢٤٤
٥ - باب رفع الصوت بالتلبية	٢٥٠
٦ - باب القرآن بين الحج والعمرة	٢٥٢

مطلب	صفحة
٧ - باب من أهدي عدياً وهو مقيم	٢٦٥
٨ - باب تقليد البُذْن وإشعارها	٢٦٩
٩ - باب مَنْ تَطْيَب قبل أن يُحرم	٢٧٣
١٠ - باب مَنْ ساق هدياً فَعَطِب في الطريق أو نَذَرَ بَذَنه	٢٧٨
١١ - باب الرجل يسوق بُذْنة فيضطر إلى ركوبها	٢٨٧
١٢ - باب المُحرم يقتل قملة أو نحوها أو يتنفَّ شعراً	٢٩٠
١٣ - باب الحجامة للمُحرم	٢٩٢
١٤ - باب المُحرم يُغَطِّي وجهه	٢٩٣
١٥ - باب المُحرم يغسل رأسه، أَيْتَسَل	٢٩٥
١٦ - باب ما يُكره للمُحرم أن يلبس من الثياب	٣٠١
١٧ - باب ما رُخص للمُحرم أن يَقْتُل من الدواب	٣٠٩
١٨ - باب الرجل يفوته الحج	٣١٢
١٩ - باب الحَلَمَة والقراد ينزعه المُحرم	٣١٥
٢٠ - باب لُبَسِ المِئْطَلَة والهِمِيان للمُحرم	٣١٨
٢١ - باب المُحرم يَحْكُ جلده	٣١٩
٢٢ - باب المُحرم يتزوج	٣٢٠
٢٣ - باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر	٣٢٤
٢٤ - باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده، هل يأكل المُحرم منه أم لا	٣٢٨
٢٥ - باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج	٣٣٨
٢٦ - باب فضل العمرة في شهر رمضان	٣٤٠
٢٧ - باب المتمتع ما يجب عليه من الهُئي	٣٤١
٢٨ - باب الرُّمْل بالبيت	٣٤٤
٢٩ - باب المَكِّي وغيره يحجّ أو يعتمر، هل يجب عليه الرُّمْل	٣٤٥

مطلب	صفحة
٣٠ - باب المُعْتَمِر أو المُعْتَمِرَة ما تجب عليهما من التقصير والهدي	٣٤٧
٣١ - باب دخول مكة بغير إحرام	٣٥٠
٣٢ - باب فضل التحلق وما يُجزىء من التقصير	٣٥٢
٣٣ - باب المرأة تُقدِّمُ مكةً بحجٍّ أو بعمره فتحيض قبل قدومها أو بعد ذلك	٣٥٥
٣٤ - باب المرأة تحيض في حجِّها قبل أن تطوف	٣٥٥
٣٥ - باب المرأة تريد الحج أو العمره فتلد أو تحيض قبل أن تُحرم	٣٦١
٣٦ - باب المستحاضة في الحج	٣٦٦
٣٧ - باب دخول مكة وما يُستحب من الغسل قبل الدخول	٣٦٧
٣٨ - باب السعي بين الصفا والمروة	٣٧٠
٣٩ - باب الطواف بالبيت ركباً أو ماشياً	٣٧٣
٤٠ - باب استلام الركن	٣٧٧
٤١ - باب الصلاة في الكعبة ودخولها	٣٨١
٤٢ - باب الحج من أُميت أو عن الشيخ الكبير	٣٨٧
٤٣ - باب الصلاة بمنى يوم التروية	٣٨٩
٤٤ - باب الغسل بعرفة يوم عرفة	٣٩٤
٤٥ - باب الذُّفَع من عرفة	٣٩٥
٤٦ - باب بطن محسّر	٣٩٥
٤٧ - باب الصلاة بالمزدلفة	٣٩٧
٤٨ - باب ما يُحرِّمُ على الحاج بعد رمي جمرة العقبة	٣٩٨
يوم النحر	٤٠١
٤٩ - باب من أي موضع يُرمى الجمار	٤٠٥
٥٠ - باب تأخير رمي الحجارة من عِلَّةٍ أو من غير عِلَّةٍ وما يُكره من ذلك	٤٠٧

مطلب	صفحة
٥١ - باب رمي الجمار واكباً	٤٠٩
٥٢ - باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين	٤١٠
٥٣ - باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده	٤١٢
٥٤ - باب البيوتة وراء عقبة منى وما يُكره من ذلك	٤١٣
٥٥ - باب من قدم نُسكاً قبل نُسك	٤١٤
٥٦ - باب جزاء الصيد	٤١٧
٥٧ - باب كفارة الأذى	٤١٩
٥٨ - باب مَنْ قَدَّمَ الضَّعْفَةَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ	٤٢١
٥٩ - باب جلال البدن	٤٢٢
٦٠ - باب الْمُحْضَر	٤٢٥
٦١ - باب تكفين المُحْرَم	٤٢٨
٦٢ - باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة	٤٢٩
٦٣ - باب من غربت له الشمس في نفر الأول وهو يسنى	٤٣٠
٦٤ - باب مَنْ نَفَرَ وَلَمْ يَحْلُقْ	٤٣٢
٦٥ - باب الرجل يجامع قبل أن يفيض	٤٣٢
٦٦ - باب تعجيل الإهلال	٤٣٤
٦٧ - باب القُفُول من الحج أو العمرة	٤٣٥
٦٨ - باب الصُّدْر	٤٣٦
٦٩ - باب المرأة يُكره لها إذا حُلَّت من إحرامها أن تعتشط حتى تأخذ من شعرها	٤٣٨
٧٠ - باب النزول بالمحْضَب	٤٣٩
٧١ - باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت	٤٤١
٧٢ - باب المُحْرَم يحتجم	٤٤٢
٧٣ - باب دخول مكة بسلاح	٤٤٤

(كتاب النكاح)

- ١ - باب الرجل تكون عنه نسوة، كيف يفسم بينهما ٤٤٧
- ٢ - باب أدنى ما يزوج الرجل عنه امرأة ٤٥٢
- ٣ - باب لا يجتمع الرجل بين المرأة وعمته في النكاح ٤٥٥
- ٤ - باب الرجل يخطب على خطبة أخيه ٤٥٧
- ٥ - باب الشب أحق بنفسها من غيرها ٤٥٨
- ٦ - باب الرجل يكون عنه أكثر من أربع نسوة
فيريده أن يزوج ٤٦١
- ٧ - باب ما يوجب الطلاق ٤٦٣
- ٨ - باب نكاح الشغار ٤٦٥
- ٩ - باب نكاح المرأة ٤٦٧
- ١٠ - باب الرجل يجمع بين المرأة ابنتها وبين المرأة وأختها
في مثل الممن ٤٦٩
- ١١ - باب الرجل نكح المرأة ولا يصل إليها ٤٧٣
- ١٢ - باب البكر تستأمر في نفسها ٤٧٦
- ١٣ - باب النكاح بغير ولي ٤٧٩
- ١٤ - باب الرجل يزوج المرأة ولا يرضى لها صداق ٤٨٢
- ١٥ - باب المرأة تزوج في عتق ٤٨٨
- ١٦ - باب المغر ٤٩٥

(كتاب الطلاق)

- ١ - باب طلاق السنة ٥١٣
- ٢ - باب طلاق الحرة تحت العمد ٥١٧

- ٣ - باب ما يكره للمطلقة المبهترة والمتوفي عنها من الميت
في غير بيتها ٥١١
- ٤ - باب الرجل يأذن لعبده في التزويج ، هل يجوز
طلاق المولى عليه؟ ٥١٣
- ٥ - باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما أعطاه
أو أقل ٥١٥
- ٦ - باب الخلع كم يكون من الطلاق ٥١٧
- ٧ - باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق ٥١٨
- ٨ - باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين فتتزوج
زوجاً ثم يتزوجها الأول ٥٢١
- ٩ - باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها ٥٢٢
- ١٠ - باب الرجل يكون تحت أمة فيطلقها ثم يشتريها ٥٢٩
- ١١ - باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق ٥٣٠
- ١٢ - باب طلاق المريض ٥٣٣
- ١٣ - باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل ٥٣٦
- ١٤ - باب الإيلاء ٥٣٨
- ١٥ - باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ٥٤٢
- ١٦ - باب المرأة يطلقها زوجها فتتزوج رجلاً فيطلق قبل الدخول ٥٤٣
- ١٧ - باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها ٥٤٥
- ١٨ - باب المنة ٥٤٦
- ١٩ - باب الرجل تكون عنده امرأتان فيؤثر إحداهما
على الأخرى ٥٥٠
- ٢٠ - باب اللعان ٥٥٢
- ٢١ - باب متعة الطلاق ٥٥٤
- ٢٢ - باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة ٥٥٦

٥٥٨	٢٣ - باب المرأة تتقل من منزلها قبل انقضاء عدتها من موت أو طلاق
٥٦٦	٢٤ - باب عتة أم الولد
٥٦٩	٢٥ - باب الخلية والبرية وما يشبه الطلاق
٥٧١	٢٦ - باب الرجل يؤلد له ليغلب عليه الشبه
٥٧٣	٢٧ - باب المرأة تسلم قبل زوجها
٥٧٥	٢٨ - باب انقضاء الحيض
	٢٩ - باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتحيض
٥٨٢	حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها
٥٨٨	٣٠ - باب عدة المستحاضة
٥٨٩	٣١ - باب الرضاع

(كتاب الضحايا وما يُجزى عنها)

٦١٤	١ - باب ما يكره من الضحايا
٦١٧	٢ - باب لحوم الأضاحي
٦٢١	٣ - باب الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحي
٦٢٣	٤ - باب ما يُجزى من الضحايا عن أكثر من واحد
٦٢٦	٥ - باب الذبائح
٦٣١	٦ - باب الصيد وما يكره أكله من النبت وغيرها
٦٣٣	٧ - باب أكل الضب
٦٤٠	٨ - باب ما يُقطف البحر من السمك الطافي وغيره
٦٤٢	٩ - باب السمك يموت في الماء
٦٤٤	١٠ - باب ذكاة الجنين ذكاة أمه
٦٤٧	١١ - باب أكل الجراد

- ١٢ - باب ذبائح نصارى العرب ٦٤٨
- ١٣ - باب ما قتل الحمار ٦٤٩
- ١٤ - باب الشاة وغير ذلك ما كُتِبَ قبل أن يموت ٦٥٠
- ١٥ - باب الرجل يشترى النخع فلا يمزي ذكياً هو
أم غيره ذكياً^٥ ٦٥١
- ١٦ - باب صيد الكلاب اسمها ٦٥٥
- ١٧ - باب الوصقة ٦٥٦

